نظرية المعنى

في الدراسات النحوية

الأستاذ الدكتور

كريم حسين ناصح الخالدي





www.darsafa.com

نظرية المعنى
في الدراسات النحوية

الأستاذ الدكتور
كريم حسين ناصح الخالدي

الطبعة الأولى
2006م – 1427 هـ



دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2005/11/2738)

415.1

الخالدي، كريم حسين

نظرية المعنى / كريم حسين الخالدي .-عمان: دار صفاء ، 2005

(   ) ص

ر . إ (2005/11/2738)

الواصفات: / اللغة العربية / / قواعد اللغة / / الدراسات/

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

الطبعة الأولى

2006 م - 1427 هـ



دار صفـــاء للنشر والتوزيع

عمان – شارع السلط – مجمع الفحيص التجاري – هاتف وفاكس 4612190

ص.ب 922762 عمان – الاردن

DAR SAFA Publishing - Distributing

Telefax: 4612190 P.O.Box: 922762 Amman - Jordan

http://www.darsafa.com

E-mail :safa@darsafa.com

ISBN - 9957 - 24 - 234 - 2 ردمك

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع | رقم الصفحة

الفصل الثاني : معاني الإعراب

الفصل الثالث : اختلاف أوجه الإعراب لاختلاف المعنى

الباب الثالث

الفصل الأول : أثر المعنى في دراسة الجملة

الفصل الثاني : معاني الكلام

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

أحمد الله تعالى، وأشكر له جزيل عطائه، وفضل هدايته وعونه إنه نِعْم المولى ونِعْم المعين.

وبعد، فقد أدرك الإنسان منذ الأزل أنه لا يستطيع إفهام الآخرين، وإيصال ما يدور في خلده إلاّ بالربط بين المعنى الذي يريد التعبير عنه، والرموز والعلامات المعبّرة عنه، وقد تطوّر هذا الإدراك شيئاً فشيئاً حتى صار الكلام نُظْما دقيقة أثارت اهتمام علماء اللغة وحركت هممهم وطاقاتهم للكشف عن أسرارها وتفسير العلاقات والروابط بين أجزائها.

وكان نزول القرآن الكريم بآياته المحكمة ولغته الفصيحة ونظْمه المعجز وأساليبه البليغة، الدافع الأول لبدء تلك الحركة اللغوية العظيمة، إذ طفق علماء اللغة يسعون بما وهبهم الله من عقول نيرة إلى تدبّر هذا النَظْم المعجز العظيم، والكشف عن أشكال صياغة مفرداته، وطرائق بناء تراكيبه، وكيفية إسناد عُمَده وفَضلاته، ومعرفة مراتب الألفاظ في الكلام ومنازل الحروف، سعياً لإدراك معانيه وفهم مضامينه، وما تضمنته من تعاليم تهدينا سواء السبيل.

لذا يمكن القول: إنّ النحو قد بدأ من منطلق عظيم هو السعي لفهم معاني القرآن الكريم، ومعرفة أساليب التعبير عن تلك المعاني ، والكشف عن أسرار بلاغته ووجوه إعجازه. ثم خطا علماؤه خطوات لإنضاج الفكر النحوي والارتقاء به إلى أرفع مستويات الرقي العقلي، وذلك بتنويع اتجاهات البحث فيه وتطوير وسائل الكشف عن وجوه معاني الكلام.

وقد أثبتت الدراسات النحوية الحديثة، صحّة هذا الاتجاه في التفكير النحويّ وسلامة مسراه ، وذلك بما ظهر في العالم من مدارس نحوية تعنى بالمعنى وتهتم بمسالك التعبير عنه.

وقد أثار هذا الاتجاه في الدراسات النحوية اهتمامي ونما حبّه في نفسي ، وكان لأساتذتي الأفاضل الفضل في تعميق هذا الاهتمام وزيادة ذلك الحب ولا سيما الدكتور فاضل السامرائي الذي كان يحرص على أن يضع في كل محاضرة من محاضراته حجراً في بناء هذا الاتجاه السليم.

وكنت أدرك في بدء عملي في إعداد هذا الكتاب أني قد وضعت على عاتقي حملاً ثقيلاً لا يتصدى لحمله إلاّ من رسخت أقدامه في مسالك النحو وشعابه عشرات السنين وأني كلفت نفسي أكثر من وسعها .. غير أني اتكلت على الله – جلّت قدرته – واستعنت به وسعيت بكل ما أوتيت من قوة لإنجاز هذا البحث ليقيني أنّ هذا الموضوع جدير بأنْ تبذل له الجهود ، لأنه واحد من الموضوعات التي تكوّن اتجاهاً جديداً للدرس النحوي. ولا شكّ في أنّ البحث عن أثر المعنى في أي جانب من جوانب الدراسات النحوية يقتضي أنْ يكون الباحث ملماً بكل ما يتعلق بأصول ذلك الجانب وأحكامه ليلتقط منه الدرر ويهمل الأصداف والشوائب التي علقت به ، لذا كنت جاداً في دراسة كل ما يحيط بذلك الجانب قبل البدء بالبحث عن أثر المعنى فيه ، ومن يتأمّل في الجوانب التي اشتمل عليه هذا الكتاب يجد أنها كثيرة متشعبة، تستوفي وجوه النحو كلّه وهذا ما جعل مهمتي عسيرة وشاقة ، محفوفة بمخاطر الزلل والشطط.

وزاد في صعوبة بحثي أنّ الأثر الذي أسعى لبيان ملامحه لم يصرح به النحاة ولم يبوّبوا تآليفهم على أساسه، لذا كنت مضطراً إلى البحث عنه في كل مبحث من مباحثهم وكل قول من أقوالهم، وهذا ما قادني إلى إتباع منهج تحليلي أخضعت فيه أقوالهم وبحوثهم للتحليل وإنعام الفكر لاستخلاص أثر المعنى وبيان ملامحه. وكان ينبغي أنْ أحصر دراستي في كتب النحو التي وصلت إلينا وهو ما قصدته بالدراسات النحوية. غير أني وجدت أنّ البحث يبقى مبتسراً تنقصه آراء كثير من النحاة المشهورين الذين ساهموا في بناء الفكر النحوي وذلك لضياع كثير من كتبهم النحوية فكنت مضطراً إلى أنْ أوسّع ميدان بحثي لأدخل فيه عدداً من كتب معاني القرآن ومجازه وإعرابه.

وقد بنيت كتابي على تمهيد وثلاثة أبواب.

أبنت في التمهيد المراد من المعنى ، وأشرت إلى أنواعه ، كما أشرت إلى معنى الدلالة وذكرت أنواعها ، وفرّقت بين الدلالة والمعنى بما يرفع الخلط بينهما ويزيل اللبس ثم بينت دوافع هذا البحث عارضاً لآراء النحاة المحدثين الذين أنكروا أن يكون للمعنى أثر في تلك الدراسات.

وقد تولّى الباب الأول بيان أثر المعنى في عدد من وجوه الصناعة النحوية موزعة على ثلاثة فصول.

درست في الفصل الأول أثر المعنى في كلٍّ من الحدّ والمصطلح والتقسيمات أو التفريعات النحوية.

وتناولت في الفصل الثاني أثر المعنى في كلٍّ من العامل ، والتعليل، والتأويل، والقياس وأفردت للخلاف النحويّ فصلاً مستقلاً أوضحت فيه ملامح المعنى في مسائل خلافهم موزّعا تلك المسائل على مجموعات تضم كل مجموعة عدداً من المسائل المتشابهة اخترت منها مسألةً أو أكثر لتكون مثالا للتحليل وبيان أثر المعنى في خلافهم فيها.

أمّا الباب الثاني فقد اختص بدراسة أثر المعنى في دراسة النحاة لظاهرتيّ الإعراب والبناء وهو موزع على ثلاثة فصول.

درست في الفصل الأول (قرائن الإعراب) وهو مصطلح أردت به التعبير عن المعاني المصاحبة التي استعان بها النحاة في تعيين الإعراب المقصود وأهم القرائن التي شملتها الدراسة هي : أقسام الكلام ، التعريف والتنكير ، التذكير والتأنيث ، النفي ، والإفراد والتثنية والجمع ، موضحا بالأمثلة كيفية استدلال النحاة بهذه القرائن على توجيه الإعراب الوجهة المقصودة.

وأبان الفصل الثاني معاني الإعراب ودلالة كلٍّ من الرفع والنصب والجر والجزم. عند النحاة القدامى موازناً بين ما قالوه في تلك المعاني وادعاء بعض النحاة المحدثين فضل اكتشاف تلك المعاني.

وعقدت في هذا الفصل موازنةً بين عدد من الأسماء المبنية وجذورها في اللغة الأكدية مستنتجاً أن سبب بناء هذه الأسماء هو إبقاء العرب على صيغها التي جاءت بها على الرغم من استخدامها معربة في هذه اللغة أو غيرها من اللغات الجزرية.

أمّا الفصل الثالث فقد كان إيضاحاً لاتجاه نحويّ متطور في الدراسة النحوية تولى بيان الوجوه الإعرابية المختلفة للفظة الواحدة باختلاف المعاني المقصودة وقد قسمت هذه الوجوه على أقسام بحسب احتمالها للحالات الإعرابية المختلفة.

وتناول الباب الثالث أثر المعنى في نظم الكلام ، وهو في فصلين.

درست في الفصل الأول أثر المعنى في دراسة النحاة الجملة وتقسيماتها والعوارض التي تطرأ على بنائها مبيّنا المعاني التي أوضحوها في حالات الحذف أو التقديم والتأخير أو الفصل والوصل أو القصر والحصر وغير ذلك مما جعلوه أساساً لدراسة علم المعاني.

وأكملت الباب بفصل ثان درست فيه (معاني الكلام) وهو فصل ينبئ عن نفسه من عنوانه الذي وسمته به إذ يكشف بوضوح عن أنّ دراسة النحاة الكلام كان بدافع إحساسهم بأثر المعنى في تقسيمه إلى خبر واستخبار وأمر ونهي وعرض وتحضيض وتمنٍ وترجٍ وغير ذلك من المعاني التي يتشعّب إليها الكلام. محاولاً في كل مبحث من مباحثه أن أوضح آراء النحاة والبلاغيين في هذه المعاني.

وختمت كتابي بخاتمة أجملت فيها أهمّ النتائج التي توصلّت إليها في هذا البحث، ولا يخفى أنّ هذا الموضوع واسع ومتشعب لا يمكن استقصاء كلّ جوانبه في كتاب واحد، وهذا ما ألزمني بمنهج انتقائيّ يميل إلى الاختصار ، لكي أتمكن من الإحاطة بأغلب تلك الجوانب لذا كنت أطرق باباً وأهمل أبواباً ليكون ما طرقته تمثيلا لا استيفاءً.

ويعلم الله أني ما ادّخرت وسعا ولا توانيت أو تكاسلت يوماً في عملي لإنجاز هذا البحث بل سعيت بكل طاقتي وجهدي لإظهاره بأكمل ما استطيع إلا أنـي واثق أنّ الكمال لن يكون إلاّ لله – جلت قدرته – وحده.

سدّد الله خطانا جميعاً على طريق العلم وخدمة القرآن الكريم لنحظى برضاء الله تعالى ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

التمهيد

للمعنى أثر ملموس في الدراسات النحوية التي ظهرت منذ بدء التأليف النحوي حتى نهاية القرن الرابع الهجري، ويظهر هذا الأثر واضحا في مناهج البحث النحوي وصياغة النحاة أصول النحو وفروعه، وتعليلهم ظواهره وأحكامه ، ودراستهم دلالة مفردات اللغة وتراكيبها ، وفهمهم أساليب الكلام وطرائق التعبير ، وجد لهم في اختلاف أوجه الإعراب في اللفظ الواحد ، وتأويلها وتخريجها وغير ذلك مما زخرت به تصانيفهم من مسائل نحوية وحجج وموازنات ومناظرات ومؤاخذات.

وقبل البدء ببيان ملامح هذا الأثر لابد من الإجابة عن سؤال يطرح في مثل هذا البحث ، ما المقصود من المعنى ؟

المراد بالمعنى لغةً القصد والحال التي يصير إليها الأمر.

قال الأزهري (ت 370هـ) قال الليث: ومعنى كل شيء محنته وحاله التي يصير إليها أمره. وأخبرني المنذري عن أحمد بن يحيى قال: المعنى والتفسير والتأويل واحد.

وقال ابن السكيت عن الكسائي: يقال: لم تعنِ بلادنا بشيء أي لم تبت شيئا ... وقال أبو سعيد : عنيت فلانا عنيا أي قصدته. ومَنْ تعني بقولك أي مَنْ تقصد؟ وعناني أمرك أي قصدني، وفلان تَعنّاه الحمى، أي تتعهده."[1].

وقال ابن فارس (ت 395 هـ) في باب معاني ألفاظ العبارات التي يعبّر بها عن الأشياء : فأما المعنى فهو القصد والمراد ، يقال عنيت الكلام كذا أي قصدت وعمدت.

أنشدني القطان عن ثعلب عن ابن الأعرابي :

مثل البرام غدا في أصْدَةٍ خَلَقٍ　　لم يستعِنْ وحوامي الموت تغشاه

---

(1) تهذيب اللغة 3/ 213-214 (عنى) وينظر في لسان العرب المجلد الخامس عشر / 106 (عنا).

فرّجْتَ عنه بصرعَينا لأرملةٍ   أو بائسٍ جاء معناه كمعناه

يقول في رجل قدِّم ليُقتل ، وأنه فرّج عنه بصرعين أي فرقين من غنم قد كنت أعددتها لأرملة تأتيني تسألني أو لبائس مثل هذا المقدم ليقتل. و (معناه كمعناه) أي أنّ مقصدهما في السؤال والبؤس مقصد واحد.

ويجوز أن يكون المعنى الحال أي : حالهما واحدة.

وقال قوم: اشتقاق المعنى من الإظهار ، يقال : عنت القربة إذا لم تحفظ الماء بل أظهرته، وعنوان الكتاب من هذا.

وقال آخرون : المعنى مشتق من قول العرب : عنت الأرض بنبات حسن إذا أنبتت نباتا حسنا. قال الفراء : " لم تعنُ بلادنا بشيء " إذا لم تنبت.

وحكى ابن السكيت (ت 244هـ) لم تَعْنِ من عَنَت تعني، فإن كان هذا فإنّ المراد بالمعنى الشيء الذي يفيده اللفظ كما يقال : لم تعْنِ هذه الأرض أي لم تُفِد.(1)

ويستطيع المرء أن يستخلص من استعمالات اللغويين والبلاغيين والنحويين لهذه اللفظة ثلاثة أنواع هي

1) المعنى الذي يرتبط بالكلمة أصالة، أي ما وضع للفظ في الأصل ويصطلح عليه بالمعنى الحقيقي

2) المعنى الذي يستجد للفظ بالاستعمال والتطور اللغوي ، إذ تتولد للفظ معان أخرى غير المعنى الذي وضع له في الأصل ، وهو ما يختص بدراسته علم البيان.

3) المعنى الذي ينشأ من تركيب الألفاظ بالإسناد أو الإضافة ، وهو ما يصطلح عليه بالمعنى الوظيفي. وحريّ بالتنويه أنّ هذا النوع من المعنى هو الذي نرمي إلى بيان ملامح أثره في الدراسات النحوية في كتابنا هذا، وللمعنى في الدراسات اللغوية الحديثة تقسيمات كثيرة أهمها تقسيم المعنى إلى:(2)

(1) الصاحبي 192 – 193 وينظر في إصلاح المنطق 230.
(2) علم الدلالة / أحمد مختار عمر 36 – 41.

1) المعنى الأساسي أو الأولي أو المركزي ، ويسمى أحياناً التصوّري أو (المفهومي) وقد عرف (نيدا) هذا النوع من المعنى بأنه المتصل بالوحدة المعجمية حينما تـرد في أقل سياق (كذا) أي حينما ترد منفردة

2) المعنى الإضافي أو العرضي أو الثانوي أو التضمني وهو المعنى الـذي يملكـه اللفظ عن طريق ما يشير إليه إلى جانب معناه التصوري الخالص

وهذا النوع من المعنى زائد على المعنى الأساسي وليس لـه صفة الثبوت والشمول وإنما يتغيّر بتغيّر الثقافة أو الزمن أو الخبرة.

3) المعنى الأسلوبي: وهو ذلك النوع مـن المعنى الـذي تحمله قطعـة مـن اللغة بالنسبة (كذا) للظروف الاجتماعية، والمنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها

4) المعنى النفسي: وهو يشير إلى ما يتضمنه اللفـظ مـن دلالات عند الفـرد فـهو بذلك معنى فردي ذاتي.

5) المعنى الإيحائي: وهو ذلك النوع من المعنى الذي يتعلق بكلمـات ذات مقـدرة خاصة على الإيحاء[1].

ولا يفرّق المحدثون بين مفهومي المعنى والدلالة "فبعضهم يسميه علـم الدلالـة – وتضبط بفتح الدال وكسرها – وبعضهم يسميه علم المعنى"[2]

ويقول آخر "علم الدلالة هي اللفظة المستعملة للإشارة إلى دراسة المعنى"[3]

ولنفرق بينهما لابد من إيضاح المعنى اللغـوي للدلالـة قـال الجوهـري (ت 393 هـ) "الدليل ما يستدل به، والدليل الدالّ، وقد دلّه على الطريق يَدُلّـهُ دَلالـةً ودِلالـةً ودُلولةً، والفتح أعلى.

---

(1) ذكر مؤلف أنواع أخرى للمعنى يمكن الرجوع إليها في علم الدلالة لأحمد مختار عمر 40 ـ 41

(2) المصدر نفسه 11.

(3) علم الدلالة ف. ر. بالمر 3

وأنشد أبو عبيد:

إنّي امرؤ بالطّرق ذو دَلالات[1]

قال الآمدي (ت 631 هـ): "لما كان كل واحد لا يستقل بتحصيل معارفه بنفسه وحده دون معين ومساعد له من نوعه دعت الحاجة إلى نصب دلائل يتوصل بها كل واحد إلى معرفة ما في ضمير الآخر من المعلومات المعينة له في تحقيق غرضه وأخف من ذلك ما كان منها لا يفتقر إلى الآلات والأدوات وذلك هو ما يتركب من المقاطع الصوتية التي خص بها نوع الإنسان دون سائر أنواع الحيوان عناية من الله تعالى به، ومن اختلاف تركيبات المقاطع الصوتية حدثت الدلائل الكلامية والعبارات اللغوية.[2]

ويحدها الشريف الجرجاني (ت 816 هـ) بقوله "الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال والثاني هو المدلول وكيفية دلالة اللفظ على المعنى - باصطلاح علماء الأصول - محصورة في عبارة النص، وإشارة النص، واقتضاء النص.[3]

ويوضح الشريف الجرجاني ذلك بقوله "ووجه ضبطه أن الحكم المستفاد من النظم إمّا أنْ يكون ثابتا بنفس النظم أولا، والأوّل إنْ كان النظم مسوقا له فهو العبارة، وإلاّ فالإشارة، والثاني إنْ كان الحكم مفهوما من اللفظ لغة فهو الدلالة، أو شرعا فهو الاقتضاء فدلالة النص عبارة عمّا ثبت بمعنى النص لغة لا اجتهاد، فقوله لغة أي، يعرفه كل من يعرف هذا اللسان بمجرد سماع اللفظ من غير تأمّل كالنهي عن التأفيف في قوله تعالى "فلا تقُل لهما أفٍ" يوقف به على حرمة الضرب وغيره ممّا فيه نوع من الأذى بدون الاجتهاد.[4]

(1) الصحاح، دلل، 4/ 1698

(2) الإحكام في أصول الأحكام 1/ 16 17

(3) التعريفات 72

(4) نفسه 72

وللدلالة أنواع ذكرها ابن جني (ت 392هـ) في "باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية" قال عنها "اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتدّ مراعى مؤثّر"[1].

وقد أدرك ابن جني بفكره الثاقب تفاوت هذه الدلائل في قوتها وضعفها لما تعطيه في الذهن من إيحاء بالمعنى لذا كان مصيبا في جعله الدلالة اللفظية أقوى الدلائل مرتبة بكونها دلالة حسية وجعله الدلالة المعنوية أضعف تلك الدلائل، لأن الاسترشاد بالمعنى لمعرفة المعنى ليس كالاسترشاد بالدلائل الحسية الملموسة. قال موضحا هذه الأنواع.

"فأقواهن الدلالة اللفظية ثم تليها الصناعية ثم تليها المعنوية، ولنذكر من ذلك ما يصح به الغرض فمنه جميع الأفعال ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة. ألا ترى إلى (قام) ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية، من قبل أنها وإن لم تكن لفظا فإنها صورة يحملها اللفظ، ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتزم بها، فلما كانت كذلك لحقت بحكمه، وجرت مجرى اللفظ المنطوق به فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة وأما المعنى فإنما دلالته لاحقة بعلوم الاستدلال وليست في حيز الضروريات، ألا تراك حيث تسمع (ضَرَبَ) قد عرفت حدثه وزمانه ثم تنظر فيما بعد فتقول: هذا فعل ولابد له من فاعل، فليت شعري من هو؟ وما هو؟ فتبحث حينئذ إلى أن تعلم الفاعل من هو وما حاله من موضع آخر لا من مسموع ضَرَبَ."[2]

وقد عقد الأصوليون أبوابا للدلالة في كتبهم، كما تناولها المناطقة بالبحث والدراسة حيث قسموها إلى أنواع أوجزها الدكتور سامي النشار بقوله "دلالة اللفظ على المعنى ينظر إليها من ثلاثة أوجه ...

[1] دلالة المطابقة: وهي دلالة اللفظ على المعنى الذي وضع له، كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق، ودلالة البيت على مجموع الجدار والسقف

---

(1) الخصائص 3/ 98

(2) الخصائص 3/ 98

[2] دلالة التضمن: وهي دلالة اللفظ على جزء من أجزاء المعنى المتضمن له، كدلالة الإنسان على الحيوان أو على الناطق وحده وكدلالة البيت على الجدار أو السقف.

[3] دلالة الالتزام : وهي استتباع أمر يكون ملازما للمعنى ولكن خارجا في الوقت عينه عن ذاته كدلالة السقف على الجدار والمخلوق على الخالق، ويسمّي السهروردي دلالة المطابقة بدلالة القصد والتضمن بالحيطة والالتزام بالتطفل [1]

وللبلاغيين اهتمام بالدلالة لعلاقتها بعلم البيان، إلاّ أنهم كانوا يرددون مصطلحات المناطقة نفسها ولم يزيدوا عليها إلاّ شيئا يسيرا فقد قسموها على دلالة مطابقة، ودلالة تضمن ودلالة التزام "وقد تسمى دلالة المطابقة عند علماء البيان دلالة وضعية لأن السبب في حصولها عند سماع اللفظ أو تذكره هو معرفة الوضع دون حاجة إلى شيء آخر، أمّا دلالتا التضمين والالتزام فتسميان دلالتين عقليتين، لأنّ حصولهما بانتقال العقل من الكل إلى الجزء في الأولى، ومن اللزوم إلى اللازم في الثانية بمعنى أنّ الواضع وضع اللفظ ليفيد جميع المعنى غير أنّ العقل اقتضى أنّ الشيء لا يوجد بلا جزئه ولازمه[2]

فالدلالة إذن إشارات وعلامات حسية ومعنوية تهدي إلى المعنى وتوحي به، وقد تكون هذه الدلالة حركة أو حرفاً أو كلمة أو صيغة أو تركيباً أو سياقاً أو غير ذلك مما يدل على المعنى، فالقول بأن الدلالة هي المعنى كلام يفتقر إلى الدقة لأن الدلالة غير المعنى.

وقد كان اهتمام علماء العربية بالمعنى ودلالاته مبكرا تجلى بشكل واضح في بحوثهم اللغوية والنحوية وفيما صنّفوه من كتب في معاني القرآن[3] ومجازه وغريبه وفيما وضعوه من معجمات لتفسير معاني الألفاظ، وفيما ألفوه من كتب لتفسير القرآن، وبيان وجوه معاني القراءات ودراسة الوجوه والنظائر.

---

(1)مناهج البحث عند مفكري الإسلام 29-30 وينظر المعجم الفلسفي 563.

(2)مناهج بلاغية 101

(3)ينظر الفهرست 37

كما تجلّى في طرائق تفكيرهم النحوي سواء في بحثهم في الإفراد والتثنية والجمع أو التأنيث والتذكير أو التعريف والتنكير أو بحثهم في دلالات الأحوال الإعرابية المحتملة من رفع ونصب وجر وجزم، أو تفريقهم بين مواقع الكلمة المتشابهة كحالات النصب أو حالات الرفع، وتمييزهم بين دلالات الجمل الاسمية والفعلية، وأساليب الكلام بما تشتمل عليه من معان دقيقة تختص بكل منها.

وكان هذا الاهتمام ينمو ويتطور بمرور الزمن وتطور الحضارة ورقي الفكر، بل أستطيع القول إنّ المعنى كان ماثلا أمامهم منذ قيام أبي الأسود الدؤلي (ت 69هـ) بتنقيط المصحف الشريف حيث جعل تلك النقط دلالات على رفع الكلمة أو نصبها أو جرها وما يتبع ذلك من معان وظيفية.

يقول المستشرق الألماني شبيتالر "ويمكن للنهايات الإعرابية في ظروف معينة أن تساعد على الفهم السريع للمعنى الذي يفيده السياق"[1].

ولا يضاح حقيقة ما ذكرته لابدّ من أن أوضح الدافع الرئيس لحركة التأليف النحوي، وقبل البدء بإيضاحه أود أنْ أذكر أنّ ما أوردته كتب الطبقات من أنّ شيوع اللحن بين الناس، وفساد النطق الذي ظهر عند الناطقين بالعربية من غير العرب أو عند بعض العرب القاطنين في المدن كان السبب المباشر لنقط المصحف، لم يكن هو السبب الرئيس والدافع الأساسي لظهور المؤلفات اللغوية والنحوية وكتب التفسير ومعاني القرآن وإعرابه ومجازه التي كانت تتعمق في بحث معاني لغة القرآن وإعجازه، وطرائق نظمه، أما الدافع الحقيقي لظهور تلك المؤلفات فهو محاولة فهم القرآن الكريم ودراسة أساليب نظمه ووجوه إعجازه وقد أشار إلى هذا الدافع المهم عدد من الباحثين القدماء والمحدثين.

قال الإمام الشافعي (ت 204هـ) "فعلى كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما بلغه جهده حتى يشهد به أنْ لا إله إلاّ الله وأنّ محمدا عبده ورسوله ويتلو به كتاب الله وينطق بالذكر فيما افترض عليه التكبير ... وإنما بدأت بما وصفت من أنّ القرآن نزل

(1) العربية أبوهان فك، المقدمة 11

بلسان العرب دون غيره لأنه لا يعلم من إيضاح جُمَل علم الكتاب أحد جهل سعة لسان العرب وكثرة وجوهه وجماع معانيه وتفرّقها، ومَنْ عَلِمه انتفت عنه الشبهة التي دخلت على من جهل لسانها"[1].

وقال ابن خلدون (ت 808هـ) "وخشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأسا وبطول العهد بها فينغلق القرآن والحديث على الفهوم فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة، شبه الكليات والقواعد، يقيسون عليها سائر أنواع الكلام"[2].

وقال الدكتور عبده الراجحي "والسبب الحقيقي فيما نعتقده لنشأة علوم اللغة عند العرب إنما هو السعي لفهم النص القرآني باعتباره مناط الأحكام التي تنتظم الحياة، وفرق كبير بين علم يسعى لفهم النص وعلم يسعى لحفظه من اللحن، ولو كانت الغاية منه حفظ النص من اللحن لما أنتج العرب هذه الثروة الضخمة في مجال الدرس اللغوي، ومحاولة الفهم هذه هي التي حددت مسار المنهج لأنها ربطت درس اللغة بكل المحاولات الأخرى التي تسعى لفهم النص"[3].

وقال الدكتور رمضان عبد التواب "كان القرآن هو المحور الذي دارت حوله تلك الدراسات المختلفة سواء منها تلك الدراسات التي تتعلق تعلقاً مباشراً بتفسير القرآن وتوضيح آياته وتبيين معناه واستنباط أحكام الشريعة منه أو تلك التي تخدم هذه الأغراض جميعها بالبحث في دلالة اللفظ واشتقاق الصيغ وتركيب الجمل والأسلوب والصور الكلامية واختلافها باختلاف المقام ... كل هذه الدراسات قامت أساسا لخدمة الدين الإسلامي ولغرض فهم القرآن الكريم مصدر التشريع الإسلامي ودستور المسلمين"[4].

---

(1) الرسالة 48-50

(2) المقدمة 546

(3) فقه اللغة في الكتب العربية 34-35

(4) فصول في فقه اللغة 108 وينظر مدرسة الكوفة 20

نستنتج مما ذكرته من أقوال أن محاولة فهم القرآن الكريم من كل جوانبه اللغوية والنحوية والبيانية، ومحاولة البحث في وجوه إعجازه، وما تبع ذلك من حركة واسعة في التأليف سلكت مسارب عديدة في اللغة والتشريع والتفسير والبلاغة كانت الأساس الذي قامت عليه تلك الدراسات، والمنطلق الذي انطلقت منه. وفي ضوء هذه الحقيقة أستطيع القول - فيما يتعلق بمجال بحثنا هنا -: إن السعي لفهم النص القرآني حددت طبيعة الدراسات النحوية وجعلتها تعتمد البحث عن ملامح المعنى في القرآن الكريم وغيره من أدلة النقل، بصورة مغايرة لما تمليه مهمة حفظ اللسان من اللحن التي تستدعي التركيز على وضع قواعد نحوية شكلية يتوكأ عليها من ضعفت ملكته أو شاب لسانه خليط من كلام الأعاجم، وهذا يعني - حتماً - أنّ الدراسات النحوية الأولى كان ينبغي أنْ تكون مماثلة لما آلت إليه الدراسات النحوية في العصور المتأخرة على هيئة مختصرات ومتون ومنظومات لا تهتم إلا بضوابط لفظية تسعى إلى التمييز بين الصحيح والخطأ في الكلمة، وهو خلاف ما كانت عليه حقيقة التأليف النحوي في القرنين الثاني والثالث الهجريين إذ اهتمت اهتماماً واضحاً بالمعنى، وجعلت الحركات والألفاظ والتراكيب دلائل على المعاني التي كانت بغيتهم في دراسة النصوص القرآنية أو الشعرية.

ولا يغير من ذلك ما ادّعاه النحاة المعاصرون من أنّ الدراسات النحوية كانت منصرفة إلى البحث في قواعد وأصول ابتكروها والزموا أنفسهم بها وقيّدوا البحث بقيودها فأهملوا المعاني والأساليب ودلالات الأبنية والتراكيب.

وسأذكر نزراً يسيراً من تلك الاتهامات التي ما فتئ الباحثون المعاصرون يطلقونها على علمائنا الأوائل وهم براء منها[1].

قال الدكتور إبراهيم أنيس: "وهكذا أصبح هؤلاء النحاة رقباء على كل إنتاج أدبي يتسقطون فيه الهفوات حين يبدل الأديب فيه حركة مكان حركة ثم لا يكادون يعنْون بحسن نسيج الكلام، وما اشتمل عليه من معان سامية وصور رائعة. وقد طغت ناحية الإعراب على كل الظواهر اللغوية الأخرى من نفي وإثبات وإنشاء

---

(1) انظر في ذلك نظرية المعنى في النقد الأدبي 7

وأخبار وتعجب واستفهام ومن صيغ متباينة ذات دلالات خاصة لكل منها، ومن نظام خاص في ترتيب الجمل وربط أجزائها بعضها ببعض إلى غير ذلك من ظواهر هامة (كذا) تستأثر ببحث اللغويين المحدثين في نحو كل لغة [1]..

وقال الأستاذ ابراهيم مصطفى "فطرق الإثبات والنفي والتأكيد والتوقيت والتقديم والتأخير وغيرها من صور الكلام، قد مروا بها من غير درس إلا ما كان منها ماسا بالإعراب أو متصلا بأحكامه، وفاتهم لذلك كثير من فقه العربية وتقدير أساليبها [2].

وقال أيضا "إن النحاة حين قصروا النحو على البحث في أواخر الكلم قد أخطؤوا إلى العربية من وجهين

الأول أنهم حين حددوا النحو وضيقوا بحثه حرموا أنفسهم وحرمونا إذ اتبعناهم من الاطلاع على كثير من أسرار العربية وأساليبها المتنوعة ومقدرتها في التعبير، فبقيت هذه الأسرار مجهولة، ولم نزل نقرأ العربية ونرويها ونزعم أننا نفهمها ونحيط بما فيها من إشارة، وما لأساليبها من دلالة، والحق أنه يخفى علينا كثير من فقه أساليبها ومن دقائق التصوير بها.

الثاني أنهم رسموا للنحو طريقا لفظية، فاهتموا ببيان الأحوال المختلفة للفظ من رفع أو نصب من غير فطنة لما يتبع هذه الأوجه من أثر في المعنى، يجيزون في الكلام وجهين أو أكثر من أوجه الإعراب، ولا يشيرون إلى ما يتبع كل وجه من أثر في رسم المعنى وتصويره، وبهذا يشتد جدلهم ويطول احتجاجهم ثم لا ينتهون إلى كلمة فاصلة [3].

وقال الدكتور مهدي المخزومي "ومن أجل أنّ طبقات النحويين الذين جاؤوا بعد الخليل والفرّاء لم يدركوا موضوع دراستهم ولا عرفوا حدود تخصصهم، فاتهم

---

(1) من أسرار اللغة 198 - 199

(2) احياء النحو 3

(3) المصدر نفسه 7 - 8

كثير من الأصول التي هي صلب موضوع الدراسة ولم يلتفتوا إلى أهميتها وإلى عمق الصلة بينها وبينه، واقتصروا في دراستهم على ما شغفوا به من فكرة العمل والعامل وقصروها على ما كانوا يلاحظون من تأثير لبعض الكلمات كتأثير الحرف في الاسم والفعل فيما كانوا يزعمون، وتأثير الفعل في الاسم، وتأثير الاسم في الاسم، ولا يمثل ذلك إلا جانبا ضئيلا من جوانب الدرس النحوي الحق، الذي استأثر به دارسون آخرون سموا بعلماء المعاني. وهم النحاة الحقيقيون فيما أزعم، وهم الذين دفعوا بالدرس النحوي إلى أمام، وقدموا للدارسين فيه نتائج طيبة خليقة بأن يستفاد منها"[1].

وقال الدكتور تمّام حسان "ومن هنا اتسمت الدراسات اللغوية العربية بسمة الاتجاه إلى المبنى أساسا ولم يكن قصدها إلى المعنى إلاّ تبعا لذلك وعلى استحياء"[2].

ومن يقرأ هذه الأقوال يستنتج لأول وهلة أن النحو كان منصرفا عن منحاه الأساسي الذي ينبغي أن يتجه إليه على وفق ما يقتضيه الهدف الذي ذكرته وهو (فهم النص القرآني والنصوص العربية الأخرى، والبحث في أساليبها وتراكيبها وعلاقات الكلمات المكونة لتلك التراكيب) بيد أن الحقيقة على خلاف ذلك، لأن ما ذكرته من أمثلة لما يقال في هذا المجال لا يقوم على أساس من البحث والتنقيب، وإنما هي دعوات مستقاة من قراءة كتب النحاة المتأخرين، ومتأثرة بما يطلقه المستشرقون من آراء قد تكون مجانبة للحقيقة، وقد يقصد منها الإساءة للنحو العربي واللغة العربية، وقد آثرت ألا أناقش مثل هذه الدعوات أو أرد عليها وأدحضها بالأدلة الواضحة التي تزخر بها كتب النحاة الأوائل التي وصلت إلينا ذلك لأنّ أبواب هذا الكتاب كفيلة بذلك، ومع ذلك أود أن أنبه على أنّ ما نادى به أولئك الباحثون، ودعوا إلى ضرورة دراسته وتقصيه في الدراسات النحوية، وحمّلوا النحاة القدماء جريرة إهماله، لم يكن في منأى عما بحثه النحويون بشكل موسّع ومفصّل، بل كانت صلب ما بحثوه، ولا أغالي إذا قلت أنهم ذهبوا إلى البحث في أمور أعمق مما دعا إليه المحدثون.

(1) في النحو العربي نقد وتوجيه 28 – 29.

(2) اللغة العربية معناها ومبناها 12

فقد كان النحو عند علمائنا الأوائل نظاما متكاملا من الرموز والعلامات التي تدل دلالات لفظية ومعنوية على المعنى الذي ينوي العربي التعبير عنه، فالأسماء والأفعال والحروف والحركات، والزيادة والحذف، والتقديم والتأخير، والتركيب والإسناد، والتعليق والإلغاء والنصب والرفع والجزم والجر والتنكير والتعريف، والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وغير ذلك، رموز لمعان مختلفة ودلالات عليها، إذ يتم التعبير عن هذه المعاني بتغيير هذه الرموز في اللفظ المفرد أو التركيب، ولم تكن الألفاظ عند النحاة الأوائل هي المقصودة وعليها مدار بحثهم - كما يتصور بعض الباحثين - بل هي أدوات للتعبير عن المعاني التي يقصدونها، وأستطيع أن أذهب إلى أكثر من ذلك فأقول إن كل رمز من هذه الرموز بما فيها الألفاظ كان يحمل في أذهان النحاة وفيما كتبوه أساسا معنويا، وعلى هذه الأسس شيدوا نظرية متكاملة في المعنى تستند إلى بنى تعبيرية ذات قيم معنوية تتفاوت بحسب صيغتها ومراتبها في الجمل وما يلحقها من زيادة أو نقصان

وقد عبّروا عن ذلك بإشارات وإيماءات وأقوال وإيضاحات دلت على طبيعة اتجاهاتهم في البحث كما هو الحال في كتب سيبويه (ت 180هـ) والفراء (ت 207هـ) وأبي عبيدة (ت 210هـ) والمبرد (ت 285هـ) وابن السراج (ت 316هـ) وابن كيسان (ت 299هـ)، كما عبروا عنه بدراسات متخصصة عميقة كما هو الحال فيما صنفه السيرافي (ت 368هـ) والزجاجي (ت 337هـ) وابن الوراق (ت 381هـ) وأبو علي الفارسي (ت 377هـ) وابن جني وغيرهم.[4]

وفي ضوء هذه النظرية المتكاملة للمعنى، ومعرفة أسسها وركائزها، يمكن إيضاح أثر المعنى في الدراسات النحوية، وذلك بتبيين ملامح هذا الأثر في كتب النحاة الأوائل، وجلاء حقيقة موقفهم من المعنى الذي كان مما وصمهم به المحدثون فاتهموهم بمجافاة المعنى والإيغال في مباحث لفظية لا علاقة لها به، ولبيان وجه

(4) ينظر على سبيل المثال في الإيضاح في علل النحو، وأقسام الأخبار، والخصائص وعلل النحو لابن الوراق

لحقيقة في ذلك يمكننا الرجوع إلى مباحثهم فهي الحكم في ذلك قال سيبويه "واعلم أنّ قلتُ" إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها ....

وكذلك جميع ما تصرف من فعله، إلا (تقول) في الاستفهام شبهوها بـ (تظن) ولم يجعلوها كـ (يظن وأظن) في الاستفهام، لأنه لا يكاد يُستفْهم المخاطب عن ظنّ غيره، ولا يستفهم هو الا عن ظنه، فإنما جعلت كـ (تظن) كما أن (ما) كـ (ليس) في لغة أهل الحجاز مادامت في معناها وإذا تغيرت عن ذلك أو قُدّم الخبر رجعت إلى القياس وصارت كلغة تميم

ولم تجعل (قلت) كظننت لأنها إنما أصلها عندهم أن يكون ما بعدها محكيا، فلم تدخل في باب ظننت بأكثر من هذا[1].

وقال أيضا "فأما ظننتُ أنه منطلق فاستُغني بخبر (أنْ) تقول: أظنُّ أنه فاعلٌ كذا وكذا، فتستغني، وإنما يقتصر على هذا إذا علم انه مستغنٍ بخبر أنْ

وقد يجوز أن تقول، ظننتُ زيداً، إذا قال مَنْ تظنُّ، أي من تتهم؟ فتقول ظننت زيدا، كأنه قال: اتهمت زيدا وعلى هذا قيل: ظنين أي متهم، ولم يجعلوا ذلك في حسبت وخلت وأرى، لأن من كلامهم أنْ يُدْخلوا المعنى في الشيء لا يدخل في مثله[2]

ويؤكد أبو سعيد السيرافي ما ذكرته عن ملامح نظرية المعنى في النحو التي سبق فيها عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) بقوله وهو يناظر متى بن يونس في مجلس الوزير أبي الفتح بن الفرات "معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخي الصواب في ذلك وتجنب الخطأ من ذلك، وإن زاغ شيء عن هذا النعت فإنه لا يخلو من أن يكون سائغا بالاستعمال النادر والتأويل أو مردودا لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرتهم[3]

---

(1) الكتاب 1/ 122.

(2) الكتاب 1/ 125-126.

(3) الإمتاع والمؤانسة 1/ 121.

وقال ابن السراج "ومن شأن العرب إذا أزالوا الكلام عن أصلـه إلى شيء آخر غيّروا لفظه، وحذفوا منه، وألزموه موضعا واحدا إذا لم يأتوا بحرف يدل على ذلك المعنى ولم يصرفوه وجعلوه كالمثل ليكون ذلك دليلا لهم على أنهم خالفوا به أصل الكلام"(1).

ويبلغ ابن جني مرتبة عالية في الدقة في توخي ملامح المعنى إذ يقول "فإن العرب فيما أخذناه عنها وعرفناه من تصرف مذاهبها عنايتها بمعانيها أقوى من عنايتها بألفاظها ... إنّ سبب إصلاحها ألفاظها وطردها إياها على المثل والأحذية التي قننتها لها وقصرتها عليها إنّما هو لتحصين المعنى وتشريفه، والإبانة عنه وتصويره، ألا ترى أنّ استمرار رفع الفاعل ونصب المفعول إنّما هو للفرق بين الفاعل والمفعول، وهذا الفرق أمر معنوي أصلح اللفظ له وقيّد مقادَه الأوفق من أجله، فقد علم بهذا أنّ زينة الألفاظ وحليتها لم يقصد بها إلا تحصين المعاني وحياطتها، فالمعنى إذاً هو المكرّم المخدوم واللفظ هو المبتذل الخادم"(2).

وقال أيضا "ويدلّك على تمكّن المعنى في أنفسهم وتقدّمه للّفظ عندهم تقديمهم لحرف المعنى في أوّل الكلمة، وذلك لقوة العناية به، فقدّموا دليله ليكون ذلك أمارة لتمكّنه عندهم، وعلى ذلك تقدمت حروف المضارعة في أوّل الفعل إذ كنّ دلائل على الفاعلين، مَنْ هم، وما هم، وكم عدّتهم، نحو أفعل، ونفعل، وتفعل ويفعل، وحكموا بضد هذا اللفظ، ألا ترى إلى ما قاله أبو عثمان في الإلحاق: إنّ أقيسه أن يكون بتكرير اللام، فقال: باب شملَلْتُ، وصعرَرْتُ أقيس من باب حوقلت وبيطرت وجهورت.

أفلا ترى إلى حروف المعاني كيف بابها التقدم وإلى حروف الإلحاق والصناعة كيف بابها التأخر فلو لم يعرف سبق المعنى عندهم وعلوّه في تصورهم إلاّ بتقدم دليله وتأخر دليل نقيضه لكان مغنيا عن غيره كافيا. وعلى هذا حَشَوا بحروف المعاني فحصّنوها بكونها حشْواً وأمنوا عليها ما لا يؤمن على الأطراف، المعرّضة للحذف والإجحاف وذلك كألف التكسير وياء التصغير نحو دراهم ودريهم وقماطر وقميطر،

---

(1) الأصول في النحو 2/ 181.

(2) الخصائص 1/ 150

فجرت في ذلك لكونها حشوا مجرى عين الفعل المصنّة في غالب الأمر، المرفوعة عن حال الطرفين من الحذف[1].

هذه إشارات واقتباسات قليلة اقتضت طبيعة البحث أنْ اقتصر عليها إلاّ أنّ الإطلاع على كل ما كتبوه في هذا المضمار يعطي فكرة واضحة عن حقيقة النحو في تصورهم فهو بناء دقيق محكم قائم على أدوات وألفاظ وتراكيب تصمم التعبير بدقة عن المعاني المختلفة على وفق القصد والإرادة والحال.

ولا شك في أن اهتمام النحاة بالإعراب كبير لأنه ركن من أركان هذا البناء، ووجه من وجوه نظريتهم في المعنى ولأن الإعراب أقدر من غيره على التعبير عن المعنى بدقة كما سنرى – فضلا عن كونه ذا أسس معنوية كثيرة أفاد منها النحاة في التعبير عن المعنى كالتعريف والتنكير والإسناد والإضافة والتقديم والتأخير والحذف والذكر وغير ذلك ما يؤثر في تغيير مواقع الإعراب الذي يؤدي إلى تغيير العلامات المعبرة عن المعاني. ويتضح هذا في دراساتهم بشكل لا يقبل الشك. قال سيبويه "وكذلك (مَنْ) و (ما) إنما يذكران لحشوهما ولوصفهما ولم يرد بهما خِلْوَيْنِ شيء، فلزمه الوصف كما لزمه الحشو وليس لهما بغير حشو ولا وصف معنى فمن ثم كان الوصف والحشو واحدا. فالوصف كقولك مررت بِمَنْ صالحٍ فصالح وصف. وإنْ أردت الحشو قلت مررت بِمَنْ صالحٌ فيصير (صالح) خبرا لشيء مضمر كأنك قلت مررت بِمَنْ هو صالحٌ. والحشو لا يكون أبدا لـ (مَنْ) و (ما) إلاّ وهما معرفة. وذلك من قبل أن الحشو إذا صار فيهما أشبهتا الذي فكما أن الذي لا يكون إلا معرفة لا يكون (ما) و (من) إذا كان الذي بعدهما حشوا، وهو الصلة إلا معرفة. وتقول هذا مَنْ أعرفُ منطلقٌ فتجعل (أعرف) صفة. وتقول هذا مَنْ أعرف منطلقا تجعل (أعرف) صلة"[2].

فالاسم الواقع بعد (من) و (ما) لا يلازم حالة واحدة من الإعراب، وإنما الذي يحدد الموقع الإعرابي هو المعنى المراد، فإذا أريد بـ (مَنْ) أو (ما) حالة التعريف رفعت

(1) الخصائص 1/ 224 – 225.

(2) الكتاب 2/ 106 107.

الاسم بعدهما خبرا لمبتدأ محذوف وإن لم ترد حالة التعريف بـ (من) أو (ما) وجعلتهما نكرة بمعنى (أيّ شخص) أو (أيّ شيء) فالاسم الذي بعدهما يكون نعتا يتبع الموقع الذي تحتله (من) أو (أما).

فالتعريف والتنكير هنا هما المعول عليهما في معرفة الحكم الإعرابي، وهما دلالتان على معنى، وهذا الذي أورده سيبويه لا يختلف عما ينادي به المحدثون من مراعاة علاقات الألفاظ وأحوالها في تحديد المعاني. وفي هذا يقول الدكتور السعران إن النظام الداخلي للعلاقات هو أساس الوصف النحوي السليم، وهو نظام يقرر المعنى على المستوى النحوي في مصطلحات وظيفية مناسبة للغة موضوع البحث[1]

وفضلا عن ذلك لم يقتصر النحاة العرب على استخدام الألفاظ والعلامات والتراكيب رموزا للتعبير عن المعنى بل استفادوا من الأصوات أيضا في التعبير عن المعنى قال ابن جني "وذلك أن العرب إذا أخبرت عن الشيء غير معتمدته، ولا معتزمة عليه أسرعت فيه، ولم تتأن على اللفظ المعبر عنه وذلك كقوله

قُلنا لها قِفي لَنا قالَتْ قافْ

معناه . وقفت فاقتصرت من جملة الكلمة على حرف منها تهاونا بالحال وتثاقلا عن الإجابة واعتماد القال، ويكفي في ذلك قول الله سبحانه ﴿ لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ ﴾[2] قالوا في تفسيره: هو كقولك لا والله وبلى والله فأين سرعة اللفظ بذكر اسم الله تعالى هنا من التثبت فيه، والإشباع له، والمماطلة عليه، من قول الهذلي

فوَ اللهِ لا أنسى قتيلاً رُزِئْتُه بجانبِ قوسى ما مشيتُ على الأرض

أفلا ترى إلى تطعمك هذه اللفظة في النطق هنا بها وتمطيك لإشباع معنى القسم عليها؟ وكذلك أيضا قد ترى إلى إطالة الصوت بقوله من بعده

بَلى إنّها تعفو الكلوم وإنّما نُوكَّلُ بالأدنى وإنْ جَلَّ ما يمضي

---

(1) علم اللغة 298

(2) البقرة 225

أفلا تراه لما أكذب نفسه وتدارك ما كان أفرط فيه لفظه أطال الإقامة على قوله (بلى) رجوعا إلى الحق عنده وانتكاثا عما كان عقد عليه يمينه فأين قوله هنا (هو الله) وقوله (بلى إنّها) في قوله (لا والله وبلى والله) وعليه قوله تعالى ﴿ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ ﴾[2] أي وكّدتموها وحققتموها وإذا أوليت هذا أدنى تأمل منه وبه ما نحن بسبيله وعلى سمته وعلى هذا قال سيبويه أنهم يقولون (سِيرَ عليه لَيْل) يريدون ليل طويل، وهذا إنما يفهم عنهم بتطويل الياء فيقولون سِيرَ عليه ليلٌ فقامت المدة مقام الصفة).[3]

ونخلص من هذا كله إلى أنّ الدراسات النحوية التي وصلت إلينا كانت توظف الدلالات والرموز للتعبير عن الحالات الإعرابية وتعتمد في استخلاص معاني تلك الحالات علاقات الألفاظ داخل التركيب، كما تعتمد في إبراز المعاني ما يطرأ على اللفظ من تغيير في البنية زيادة أو نقصانا، وعلى ما يحدث للألفاظ من تغيير في مواقعها من تقديم أو تأخير وحذف وإضمار وما يحمله اللفظ من علامات التأنيث أو التذكير والتعريف أو التنكير والإفراد أو التثنية أو الجمع، وما يراعى فيه حالة المخاطب وما يقتضيه السياق وغير ذلك من السبل والوسائل التي تهدي إلى استخلاص المعنى أو التعبير عنه.

بيد أنّ وضوح تلك الدلالات في أذهان النحاة واستقرارها في نفوسهم وكونها ثابتة كالحقائق المسلم بها أباح لهم الإضراب عن ذكر مدلولاتها أو بيان المراد منها، واكتفوا بذكر الألفاظ الدالة على المعاني على نية إدراك القارئ لمدلولاتها، وكان لإضرابهم عن ذكرها أسباب أهمها :

1- الاختصار الذي اقتضته أساليب الكتب التعليمية التي اتسمت بالإيجاز في الكلام والابتعاد عن الإطالة في العرض وتجنب التعليل والتوضيح.

2- رغبة النحاة في إيصال القواعد والأصول إلى المتعلمين بأيسر الطرائق والوسائل

---

(2) المائدة 89.

(3) الخصائص 2/ 208- 209

التعليمية حيث ابتعدوا في دروسهم النحوية عن الغور في إيضاح المعـاني واكتفـوا بما تدل عليه الرموز والألفاظ.

3- طبيعة ثقافة العصور المتأخرة التي اتجهت إلى الإكثار من المصطلحات والحدود والتأثر بأساليب الفلاسفة وأهل المنطق.

وكان اتخاذ الرمز أو العلامة أداة في البحث والدراسة سببا في الإيهام بأنها هي المقصودة وأنها هي التي تقوم بالوظيفة المعنوية بدلا مما ترمز إليه.

والدليل على ما أزعم أنّ النحاة كانوا يعللون ظواهر وأحكاما بهذه الحالة أو ما يشبهها، قال أبو علي الفارسي (ت 377هـ) عند حديثه عن دلالة (من) و (ما) على الاستفهام: "إنّ هذه الأسماء تدل على هذه المعاني التي تحتها وكـان حدهـا أن تذكر معها حروف الاستفهام، وإنما حذفت معها للدلالة، وما يحذف من اللفظ للدلالة كان بمنزلة إثباتك إياه في اللفظ، وكذلك إذا حذفت (أن) الناصبـة للفعـل مع الفاء وما أشبهها مما يلزم فيه الإضمار ولا يستعمل معـه الإظهار كـان بمنزلـة الثـابت في اللفـظ وفي تقديـره، فكذلـك هـذه الأسمـاء لمـا حـذف معهـا حـرف الاستفهام لدلالة الكلام عليه كان بمنزلة ثباته."[1]

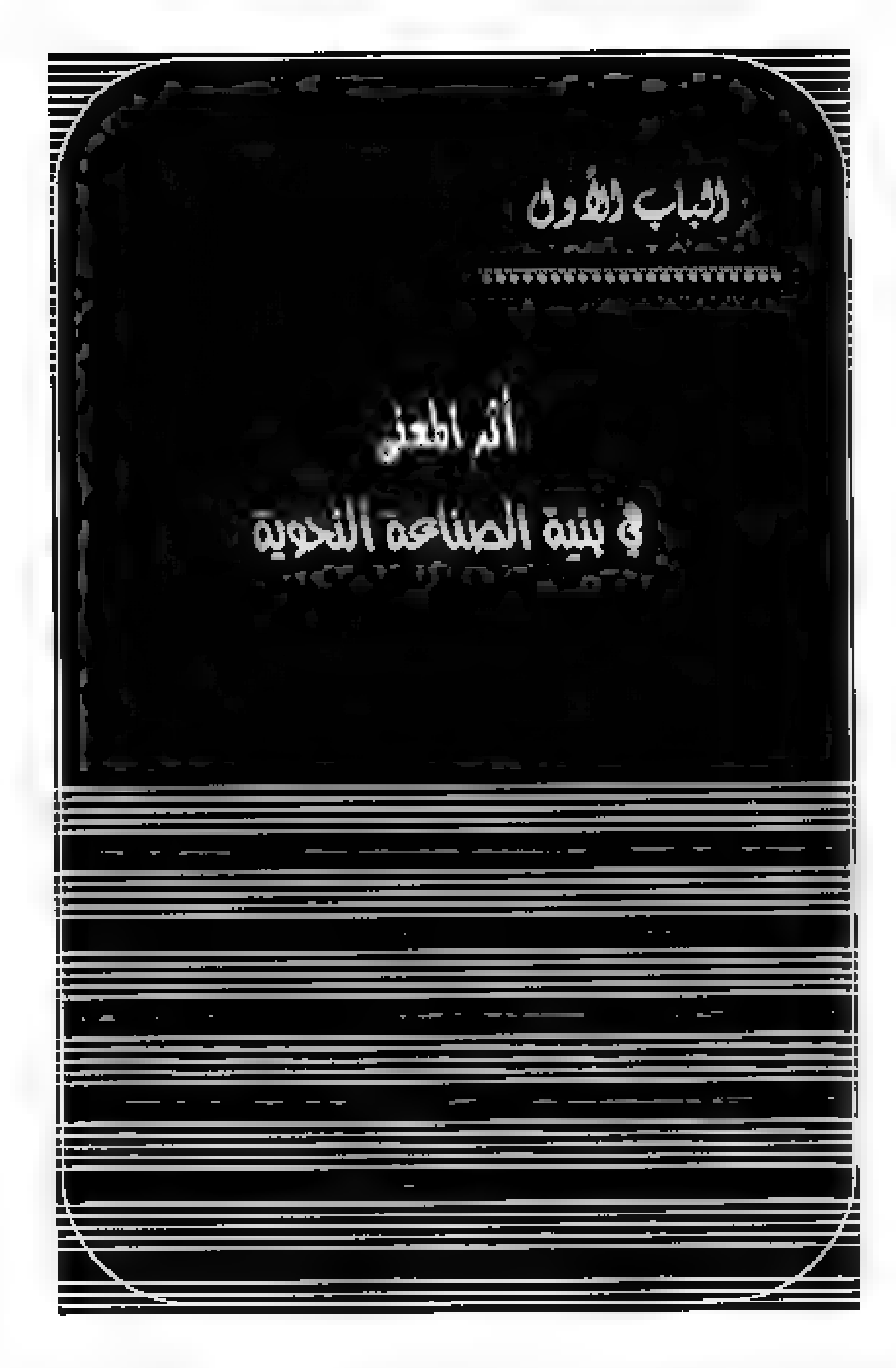
وكذلك الحال في الضمائر والأسماء المبهمة والكنايات وغيرها من الرمـوز إذ يتبادر إلى فهم الدارس المبتدئ أو البـاحث الـذي لا يتعمـق في إدراك المعـاني أن الضمير في قولنا (محمدٌ أعان أخاه) أي لفظ الهاء هو الـذي أضيفـت لـه الأخوة، والحقيقة أن الذي أضيفت له الأخوة هو (محمد) أما الهاء فهي علامة أو دالّة عليه نابت عن تكرار لفظ محمد للإيجاز.

والأمر نفسـه يحصل في فهم العوامل اللفظية إذا توهـم كثـير مـن الباحثين – كما سنرى في مبحث العامل – أنّ الأفعال أو الحروف هـي الـتي تعمـل فتحـدث الرفع أو النصب أو الجر متغاضين عن حقيقة أنّ هذه الألفاظ رموز لمعان أوجبت

(1) المسائل العسكرية 84.

الرفع أو النصب أو الجر وقد أضرب النحاة فيما بعد عن ذكر تلك المعاني واكتفوا بذكر الألفاظ مما أوهم بأنها هي العاملة.

وعلى نحو ذلك طغت الرموز وسادت في المباحث النحوية بمرور الزمن حتى صارت هي المعول عليها في البحث والدراسة النحوية ولم يعد ثمة ذكر لما ترمز إليه، ومن هذا المنطلق - أي العودة إلى فهم الدراسات النحوية فهما صحيحا ونفض الغبار الذي ران على حقيقتها وإدراك الأسس المعنوية التي أقيمت عليها - جعلت هذا الكتاب يهتم بإيضاح التفاصيل الدقيقة التي هي العصب الذي أمدّ تلك الدراسات النحوية [illegible] على فهم القرآن الكريم [illegible] في إطار [illegible] متكاملة هي نظرية المعنى في النحو العربي.



الباب الأول
أثر المعنى
في بنية الصناعة النحوية

أثر المعنى في دراسة الحد النحوي والمصطلح النحوي

وتفريع الأبواب النحوية

الفصل الأول

أثر المعنى في الحد النحوي

الحد من المصطلحات المعروفة عند المناطقة والأصوليين.

قال الأصوليون "حد الشيء هو معناه الذي لأجله استحق الوصف المقصود".[1]

والحد عند المتكلمين "التمييز بين المحدود وغيره، يحصل بالخواص اللازمة التي لا تحتاج إلى ذكر الصفات المشتركة بينه وبين غيره.[2]

وقد أخذه النحاة المتأخرون منهم، وشاع في تآليفهم فوضعوا لكل باب نحويّ حدًا، وصار الحد مدار نقاشهم وجدلهم وكثيرا ما يؤاخذ بعضهم بعضا بحدودهم إذ يعدونها ناقصة أو غير صحيحة أو فاسدة، ويستدركون عليهم ما فاتهم فيها.[3]

وقد كان شغف النحاة المتأخرين بالحد يزداد بازدياد شيوع المنطق والفلسفة في الثقافة العربية إذ مهروا في صياغة الحدّ وسعوا إلى أن يكون جامعا مانعا.

فابن عصفور (ت 663هـ) مثلا كان يعنى عناية واضحة بالحدود والتعريفات ويحرص على أن يسوقها في مفتتح كل باب نحويّ "وهو لا يكاد يترك بابا من أبواب النحو يمكن أن يخضع للتعريف أو التحديد دون أن يثبت له هذا الحد أو التعريف بل إنّ اهتمامه وحرصه على أن يحد كل ما يمكن تحديده من أبواب النحو وموضوعاته جعله يفتتح كتابه في سطوره الأولى بمناقشة الزجاجي الذي أهمل أن يحد الكلام"[4].

وقد ذهب ابن الحاجب (ت 646هـ) إلى أبعد من ذلك في عنايته بالحدود بتحليله للحد الذي يضعه "حيث أنه يحد الموضوع الذي يتكلم عنه عن طريق التعريف الكمي

(1) مناهج البحث عند مفكري الإسلام 90.

(2) المصدر نفسه 91

(3) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري 333، شرح الجمل لابن عصفور 1/ 92 إصلاح الخلل 5

(4) شرح الجمل لابن عصفور 1/ 50 – 51

الجامع، ثم يحلل هذا التعريف بدقة متناهية وحذر متحاشيا ما يثار عليه من اشكالات من قبل (كذا) الآخرين بإثارة هذه الاشكالات والاعتراضات والإجابة عنها بمهارة[1]

وعقد ابن هشام (ت 761هـ) موازنة بين الحد والعلامة قائلا "إن الحد يلزمه الاطراد والانعكاس، والعلامة يلزمها أمر واحد وهو الاطراد خاصة دون الانعكاس، وذلك كقولك: الإنسان كاتب بالفعل، فإنه كلما وجد الإنسان لا يلزم من انتفائه انتفاء الإنسان"[2]

وحريّ بالقول أنّ عناية النحاة المتأخرين بالحد كانت مسايرة لروح العصر وثقافته السائدة آنذاك إذ لا يمكن أن يبقى النحاة في معزل عن التيّارات الثقافية والفكرية الشائعة. ولا شك في أن المنطق والفلسفة كانا في طليعة العلوم والمعارف التي هيمنت على ثقافة تلك العصور ومنهما تسربت الحدود إلى النحو وطغت على تصانيفه ولكن هذا لا يعني أن المؤلفات النحوية الأولى كانت خالية من الحدود، إذ وردت حدود وأوصاف ورسوم لأبواب نحوية في عدد من المؤلفات كان بعضها تاماً وكان بعضها الآخر ناقصاً وكان قسم منها جامعاً مانعاً، وكان قسم آخر غير جامع ولا مانع، إلا أن الذي لا شك فيه أنّ عنايتهم بالحدود كان ضئيلة، فهم لم يُسمّوا حدودهم بهذا المصطلح بتاتاً بل كان مصطلح الحدّ عندهم يعني شيئاً آخر غير هذا المفهوم إذ كان يعني عندهم الوجه أو الحكم الصحيح

قال سيبويه: "وترك التاء في جميع هذا الحدّ والوجه"[3].

وقال أيضا "فإذا بنيت الاسم عليه قلت: ضربتُ زيداً، وهو الحد، لأنك تريد أن تعمله وتحمل عليه الاسم، كما كان الحدّ، ضرب زيدٌ عمراً"[4]

وقال كذلك "وتقول (سِيرَ عليه يومٌ) فترفعه على حد قولك (يومان)"[5]وهذه الأمثلة تدل دلالة واضحة على أن ما ورد في كتاب سيبويه من مصطلح (الحد) لا

---

(1) الإيضاح في شرح المفصل (الدراسة) 62.

(2) اللمحة البدرية 1/ 138 – 139.

(3) الكتاب 1/ 53.

(4) نفسه 1/ 80.

(5) نفسه 1/ 220 وينظر أيضاً 1/ 225، 2/ 22، 2/ 25 والمقتضب 4/ 80، 4/ 158

يتفق مع ما أراده المناطقة والأصوليون والنحاة المتأخرون من هذه اللفظة إذ أنّ المناطقة يعرفون الحدّ بأنه "القول الدالّ على ماهية الشيء أي على كمال وجوده الذاتي، وهو ما يتحصل له من جنسه القريب وفصله"[1] ويؤيد صحة ما زعمته بصدد مفهوم الحد عند النحاة الأوائل ما قيل عن كتاب (الحدود) للفرّاء فقد جاء في نزهة الأدباء "أمر أمير المؤمنين الفرّاء" أنّ يؤلف ما يجمع به أصول النحو، وما سمع من العرب، فأمر أنْ تفرد له حجرة من حجر الدور، ووكل به جواري وخدماً للقيام بما يحتاج إليه حتى لا يتعلّق قلبه، ولا تتشوق نفسه إلى شيء حتى أنهم كانوا يؤذنونه بأوقات الصلوات، وصيّر له الوراقين والزمه الأمناء والمنفقين، فكان الوراقون يكتبون حتى صنّف الحدود[2] وجاء في الفهرست أنه "أملاه في ست عشرة سنة"[3].

ويتضح من هاتين الروايتين أنّ كتاب الحدود الذي ألفه الفرّاء ليس كتاباً لتعريفات نحوّية لأنّه لو كان كذلك لكان تأليفه لا يستغرق بضعة شهور، كما أنّ قوله "يؤلف ما يجمع به أصول النحو وما سمع من العرب "يدلّ بوضوح على أنّ هذا الكتاب ليس كتاب حدود بمعناها المنطقي وإنما اراد أنْ يجمع فيه أصول النحو وما سمع من العرب من لغات ويؤلف كتابا على غرار كتاب المقتضب أو الأصول، ويستدلّ على ذلك مما أورده ابن النديم من تلك الحدود إذ ذكر منها "حدّ المعرفة والنكرة، وحدّ مررت وحدّ العدد، وحدّ منذ ومُذ وهل . . وحدّ كي وكيلا وحدّ حتى"[4] فهذه ليست مما يحدّ وإنما هي أبواب نحوية."[5].

وعلى الرغم من أنّ النحاة الأوائل لم يعنوا بمصطلح الحدّ ما أراده المناطقة والأصوليون كان مفهوم الحدّ معروفاً عندهم وإنْ لم يصطلحوا عليه بهذا المصطلح

---

(1) الحدود لابن سينا 10.

(2) نزهة الأدباء 99

(3) الفهرست 73.

(4) الفهرست 74..

(5) للمزيد من الأدلة ينظر في الدرس النحوي في بغداد 36، وأبو زكريا الفراء 176 – 187.

وربما سموه تسمية أخرى، قال أبو علي "وقد وصف الاسم أصحابنا بغير شيء فالذي كان يعول عليه أبو العباس في تعريفه وصفته المخصصة له أنه ما جاز الأخبار عنه ... وهذا وصف يشمل عامة الأسماء"[1].

وقال السيد البطليوسي (ت 521هـ) في حديثه عن حدّ النحاة المتقدمين للاسم "وجميع ما ذكروه من هذه الأقوال لا يصح أنْ يكون حدّاً للاسم إنّما هو رسم وتقريب لأنّ شرط الحدّ أنْ يستغرق المحدود"[2].

وليس غريباً أنْ يرفض البطليوسي تسمية تعريفات النحاة الأوائل بالحدود ذلك لأنّ الحدّ عنده "إنّما هو قول وجيز يستغرق المحدود ويحيط به ولذلك سمّاه المتكلمون: الجامع المانع، أرادوا بقولهم جامع أنْ يجمع المحدود حتى لا يشذ منه شيء، وأرادوا بقولهم مانع أنّه يمنع أنْ يدخل في المحدود شيء ليس منه ويخرج عنه شيء هو منه"[3].

والمعروف أنّ مصطلح (التعريف) كان مرادفاً للحدّ في الاصطلاح وقد يكون هو المقصود والمستعمل عند النحاة الأوائل.

وسواء أطلق النحاة الأوائل على الحدّ مصطلح التعريف، أو الوصف، أو الرسم أو لم يسمّوه، فإنّ حديثي عن الحدّ في تآليف النحاة الأوائل حتى نهاية القرن الرابع الهجري سيكون مبنياً على ما استقرت عليه دلالة المصطلح المنطقي عند النحاة.

وقد اشترط المناطقة أنْ يكون الحدّ مساوياً للمحدود في المعنى كما هو مساوٍ له في العموم"[4].

قال ابن فارس "إنّ الحدّ عند النظّار ما لم يزد المحدود ما ليس له ولم ينقصه ما هو له"[5].

أما الغرض من الحدّ فقد ذكره ابن سينا في قوله "والحكماء إنّما يقصدون في التحديد لا التمييز الذاتي فإنّه ربما حصل من جنس عالٍ وفصل منافٍ كقولنا

---

(1) المسائل العسكرية 84 .

(2) إصلاح الخلل 11

(3) نفسه 7 – 8..

(4) الحدود 3. (ابن سينا)

(5) الصاحبي 85

(الإنسان جوهر ناطق مائت) بل إنما يريدون من التحديد أنْ ترتسم في النفس صورة معتدلة مساوية الصورة الموجودة، فكما أنّ الصورة الموجودة هي ما هي بكمال أوصافها الذاتية فكذلك الحد أنما يكون حدّ الشيء إذا تضمن جميع الأوصاف الذاتية بالقوة أو بالفعل، فإذا فعلوا هذا تبعه التمييز، وطالب التحديد للتمييز كطالب معرفة شيء لأجل شيء آخر"[1].

ويتضح من هذا أنّ الحدّ يلزم بضرورة الدقة في وصف الحدود حتى يتطابق معه فيكو جامعاً مانعاً، وهذه الدقة والإلزام في الحد هي التي أغرت النحاة بالاستفادة منه في منع حدوث التداخل والالتباس في عرض الموضوعات النحوية فأدخلوه في تآليفهم تدريجياً حتى صار يمثل ما وصفته به في بدء الحديث عن الحدّ.

ولا يخفى أنّ اللجوء إلى الحد بهذه الدقة هو أثر من آثار المعنى في تفكيرهم النحوي وذلك لما كانوا يحرصون عليه من إيضاح معنى كل موضوع من الموضوعات النحوية وفصله بدقة عن نظيره الذي يشترك معه في صفات معنوية، ويفترق عنه في صفات أخرى كما هو الحال في دراستهم لكل من الحال والنعت والخبر، أو دراستهم للبدل وعطف البيان إذ أنّ النحاة كانوا يضطرون إلى الإكثار من الشرح والإيضاح للتفريق بين تلك الموضوعات لتداخلها[2].

قال سيبويه مفرّقاً بين الحال والنعت: "ومثله في أنّ الوصف أحسن. (هذا رجلٌ عاقلٌ لبيبٌ) لم يجعل الآخر حالاً وقع فيه الأول ولكنه أثنى عليه وجعلهما شرعاً سواء وسوّى بينهما في الإجراء على الاسم، والنصب فيه جائز على ما ذكرت لك، وإنما ضعف لأنه لم يرد أن الأول وقع وهو في هذه الحال ولكنه أراد أنهما فيه ثابتان، لم يكن واحد منهما قبل صاحبه كما تقول هذا رجلٌ سائرٌ راكباً دابة. وقد يجوز في سعة الكلام على هذا ولا ينقض المعنى في أنهما شرع سواء فيه"[3].

ويلاحظ هنا أن سيبويه يفصل بين الحال والنعت بالتفريق بين معنى كل منهما إذ

---

(1) الحدود 4.

(2) ينظر مغني اللبيب الجزء الثاني حيث عقد أبوابا للفرق بين الموضوعات النحوية المتشابهة.

(3) الكتاب 2/ 51.

يقرر أنّ الأحسن في (عاقل) و (لبيب) أنْ يكونا نعتين لأنّ كلا منهما لم يكن حالاً (وقع فيه الأول) وذلك يضعف الحال لأنه لم يرد أنّ الأول (وقع وهو في هذه الحال) ويعلل ترجيح النعت بأنهما (فيه ثابتان).

وهو في تمييزه للحال راعى شرطها الذي صار جزءاً "من حدّها وهو دلالتها على الهيئة، ويتّضح ذلك من حدّ المتأخرين للحال إذ هي عندهم "الوصف" الفضلة المنتصب للدلالة على الهيئة"[1].

قال ابن عقيل (ت 769هـ) موضحاً هذا الحدّ "وخرج بقوله (للدلالة على الهيئة) ... (رأيت رجلاً راكباً) فإنّ راكباً لم يسق للدلالة على الهيئة بل لتخصيص الرجل"[2].

والأمر الآخر الذي أكّده سيبويه في تفريقه بين الحال والنعت هو قوله (ولكنّه أراد أنهما فيه ثابتان) ذلك لأنّ الأكثر في الحال "أنْ تكون منتقلة مشتقة ومعنى الانتقال ألاّ تكون ملازمة للمتصف بها نحو جاء زيدٌ راكباً وصف منتقل لجواز كون انفكاكه عن زيد بأن يجيء ماشياً"[3].

قال الثمانيني (ت 442هـ) "والحال هي وصف يحدث في وقت ويبطل في غيره"[4] ومثل هذا التفريق نراه في المقتضب إذ يضطر المبرّد إلى الشرح والتفصيل لنفرق بين الاثنين ببيان خواصّ كلّ منهما حيث يقول: "اعلم أنّك إذا قلت جاءني عبد الله، وقصد إليّ زيدٌ فخفت أنْ يعرف السامع اثنين أو جماعة اسم كل واحد منهم عبد الله أو زيد، قلت: الطويلُ أو العاقلُ أو الراكبُ أو ما أشبه ذلك من الصفات لتفصل بين منْ تعني وبين مَنْ خفت أنْ يلتبس به كأنك قلت: جاءني زيد المعروف بالركوب أو المعروف بالطول وكذلك جاءني زيدُ بن عمرو، وزيدٌ النزلُ موضع كذا. فإنْ لم ترد هذا وأردت الإخبار عن الحال التي وقع فيها بمجيئه قلت جاءني زيد راكباً أو ماشياً فجئت بعدة بنكرة لا تكون نعتا له لأنه معرفة

(1) شرح ابن عقيل 2/ 68.

(2) المصدر نفسه 2/ 68

(3) المصدر نفسه 2/ 69

(4) شرح اللمع ورقة 115 نقلاً عن كتاب اللمع 134

وذلك أنك لم ترد جاءني زيد المعروف بالركوب والمشي فيكون تحلية بما قد عرف، وإنّما أردت مجيئه وقع في هذه الحال"[1]

وإدراك النحاة لأهمية التفريق بين معاني هذه الأبواب جعلهم يتوخّون الدقة في وضع الحدود لها بأقوال وجيزة تستغرق الحدود وتحيط به، لذا تراهم يكثرون من المؤاخذة والنقد في الحدود حرصاً منهم على تثبيت الصفات والرسوم الدقيقة لمعاني الحدود لكي يطابق الحدّ ما وضع له ولا تدخل فيه صفة أو صفات لحدود آخر.

وتتضح أهمية المعنى في صياغتهم للحدود فيما قاله الرمّاني (ت 384هـ) في بدء "كتابة الحدود" باب الحدّ لمعاني الأسماء التي يحتاج إليها في النحو"[2] فقوله هذا يعني أنّه يدرك تماماً أنّ تلك الحدود وضعت أساساً للإحاطة بمعاني الباب النحوي وحصرها بعبارات مختصرة، أي أنه يضع لكل معنى خاصته التي يمتاز بها عن غيره من المعاني.

ومتى كانت هذه المعاني واضحةً جليّة محاطاً بها في الحدّ كان اجماعهم على قبولها صريحاً فلا ينشأ حولها جدل - إلاّ ما ندر - ولا تتعرض للنقد والمؤاخذة.

أما المعاني التي يكثر اللّبس في مفاهيمها وينشب الخلاف في بيان خواصّها فإنّها تكون مثار اختلاف في حدودها كما تجلى ذلك في اختلافهم في حدّ الاسم أو الفعل ومردّ اختلافهم في حدّ كلٍّ منهما إلى افتراقهم في تفسير معناه وبيان خواصّه وأقسامه وأصله لذا كثرت مؤاخذات بعضهم لبعض في صحة حدودهم، وازداد تفاوتهم في قبول تلك الحدود أو رفضها، ولا يضاح ذلك سأورد قسماً من آرائهم في حدّ الاسم لنرى أثر المعنى في افتراق هذه الحدود. فقد نقل لنا الزجّاجي (ت 337هـ) حدود النحاة الذين سبقوه للاسم فقال ("وأمّا سيبويه فلم يحدّ الاسم حدّاً يفصله عن غيره، ولكن مثله فقال والاسم رجل وفرس"[3] فقال أصحابه ترك تحديده ظنّاً منه أنّه غير مشكل وحدّ الفعل لأنّه عنده أصعب من الاسم، ونحن نذكر ما حدّه به في موضعه.

---

(1) المقتضب 4/ 166 وينظر شرح المفصل 2/ 57 وشرح الكافية 1/ 181

(2) الحدود 37

(3) الكتاب 1/ 12.

وقال الأخفش سعيد بن مسعدة: الاسم ما جاز فيه (نفعني وضرني)[1] يعني ما جاز أن يُخبر عنه، وإنما أراد التقريب على المبتدئ كما ذكرت لك فيما مضى، ولم يرد التحقيق.

وفساد هذا الحدّ بيّن لأنّ من الأسماء ما لا يجوز الأخبار عنه نحو كيف وأين ومتى وأيّان، لا يجوز الإخبار عن شيء منها وهي داخلة في حدّنا الذي قدّمنا ذكره لأنها في حيز المفعول به، لأنّ كيف سؤال عن الحال، والحال مفعول فيها عند البصريين، وعند الكسائي هي مضارعة للوقت، والوقت مفعول فيه، وهي عند الفراء بمعنى الجزاء الممكن وغير الممكن وله في ذلك شرح طويل إلاّ أنّه لا يتبع الفعل بعد الفاعل إلا مفعول أو ما كان في حيزه. و(أين) وأخواتها ظروف والظروف كلّها مفعول فيها)[2].

وللأخفش (ت 210هـ) حدّ آخر ذكره ابن فارس قائلاً "وكان يقول إذا وجدت شيئاً يحسن له الفعل والصفة نحو زيد قام وزيد قائم ثم وجدته يثني ويجمع نحو قولك: الزيدان والزيدون، ثم وجدته لا يمتنع من التصريف فاعلم أنه الاسم"[3].

أما المبرد فقد حدّ الاسم بقوله "فما كان واقعاً" على معنى، نحو رجل وفرس وزيد وعمرو وما أشبه ذلك، وتعتبر الأسماء بواحدة: كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم وإنْ امتنع من ذلك فليس باسم"[4].

وللزجاجي رأي في هذا الحدّ إذ قال فيه "وليس غرض أبي العباس هاهنا تحديد الاسم على الحقيقة، وإنّما قصد التقريب على المبتدئ فذكر أكثر ما يعمّ الأسماء المتمكنة . وقد أخذ على المبرد أيضاً في هذا الحدّ قوله: ما دخل عليه حرف خفض فهو اسم، وما امتنع فليس باسم، وقيل: إنّ من الأسماء ما لا تدخل عليه حروف الخفض نحو: كيف وصه ومه وما أشبه ذلك وللمناضل عن أبي العباس في هذا جوابان أحدهما ما قدّمنا ذكره، وهو أنه قصد الابانة عن الأسماء المتمكنة الجارية بالإعراب أو المستحقة له وهي لا تنفك مما ذكرته ولم يرد الإحاطة بالأسماء كلها، والجواب الآخر هو

---

(1) ورد هذا الحدّ في الصاحبي 83، إصلاح الخلل 9

(2) الإيضاح في علل النحو 49 – 50 وينظر في شرح المفصل 1/ 22.

(3) الصاحبي 83 وينظر في إصلاح الخلل 8- 9.

(4) المقتضب 1/ 3

ما حتججت به أنا عنه واستخرجته له ولم أر أحداً من أصحابنا ذكره، أقول إن حَدَّ أبي العباس هذا في قوله (تعتبر الأسماء بدخول حروف الخفض عليها) غير فاسد، لأنّ الشيء قد يكون له أصل يجتمع عليه ثم يخرج منه بعضه لعلة تدخل عليه فلا يكون ذلك ناقصاً للباب بل يخرج منه ما خرج بعلته، ويبقى الثاني على حال)[1].

ويعلِّل الزجّاجي امتناع دخول حروف الخفض على بعض الأسماء خلافاً لحدّ أبي العباس بمعاني تلك الأسماء ودلالتها فيقول "أمّا كيف فإنّما امتنعت من ذلك لأنّها سؤال عن حال، والحال لا يسوغ دخول حروف الخفض عليها في قولك هذا عبد الله صحيحاً، وذاك عبد الله منطلقا، وأقبل زيد راكباً فكان ما وضع موضع الحال ممتنعاً مما امتنعت منه. أمّا (صه) و (مه) فإنّهما واقعان موقع فعل الأمر فمعنى (صه) اسكت ومعنى (مه) اكفف ودخول حروف الخفض على الفعل محال لعلل تذكر في موضعها .. فلذلك لا تدخل على ما وقع موقعه"[2].

وأورد أبو علي الفارسي وصفا للاسم نسبه إلى أبي العباس المبرّد قال "وقد وصف الاسم أصحابنا بغير شيء فالذي كان يعول عليه أبو العباس في تعريفه وصفته المخصصة له أنّه ما جاز الأخبار عنه، ومثال الأخبار عنه كقولنا: قام زيد، وزيد منطلق وهذا وصف يشمل عامة الأسماء ولا يخرج منه إلاّ اليسير منها وذلك (إذ) و(إذا) لأنّهما عند النحويين من الأسماء ومع ذلك لا يجوز الإخبار عنهما، ويدل على أنهما اسمان قولنا. القتال إذا جاء زيد، فيكون خبراً عن الحدث، كما نقول لقتال يوم الجمعة، فيكون خبراً، وأمّا (إذ) فإنّه يضاف إليه الاسم في نحو (يومئذٍ) وحينئذٍ يقع خبراً عن الحدث كـ (إذا).

وهذه الأسماء التي تخرج عن هذا الوصف الذي وصف به أبو العباس الاسم أنّها ليست متمكنة في الإسمية، ولا يكاد النحويون يطلقون عليها الاسم مطلقاً حتى يقيّدوه بغيره، فكل ما جاز الإخبار عنه من الكلم فهو اسم وإنْ لم يكن كل اسم يجوز عنه الإخبار و علم أنّ الاسم يقع خبراً كما يكون مخبراً عنه وذلك نحو: زيدٌ أخوك، وعمرو

(1) الإيضاح في علل النحو 52

(2) نفسه 52

مطلق، وهذا أيضا معنى، يختصّ به الاسم وليس كذلك الفعل والحرف"[1].

ولأبي بكر بن السراج حدّ يقرب من حدّ أبي العباس يقول فيه "الاسم ما دلّ على معنى مفرد وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص"[2].

وقد وصف الزجّاجي هذا الحدّ بأنّه غير صحيح وقال لأنّ قوله (الاسم ما دلّ على معنى) يلزمه منه أنْ يكون ما دلّ من حروف المعاني على معنى واحد اسماً نحو أنْ ولم وما أشبه ذلك، وليس قوله "وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص "بمخرج له عما ذكرنا، بل يؤكد عليه الالزام لأنّه إن جعل أحد قسمي المعنى الذي دل على الاسم واقعاً على غير شخص فحروف المعاني داخلة معه، وهذا لازم له"[3].

ورأي الزجّاجي هذا على خلاف ما يراه أبو علي فيه إذ أنّه استحسنه وإنْ لم ينسبه إلى أبي بكر بن السراج بل ذكره قائلاً "وقد وصف الاسم أيضا بأنه مادلّ على معنى، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص، ففصل بقوله (ما دلّ على معنى) بينه وبين الفعل الذي يدل على معنيين، وبقوله "إنّ ما يدلّ عليه يكون شخصا وغير شخص "بين الاسم والحرف فصار ذلك وصفاً شاملاً لجميع الأسماء مخصّصاً له من الفعل والحرف فإنْ قلت معنى الأسماء نحو (مَنْ) و (ما) في الاستفهام، فمن يدل على معنى وعلى الاستفهام، وكذلك (ما) يدلّ على الأجناس أو على صفات من يميّز وعلى الاستفهام، فقد دل على معنيين، إذن قيل لك إنّ هذه الأسماء تدل على هذه المعاني التي تحتها، وكان حدّها أنْ تذكر معها حروف الاستفهام وإنّما حذفت معها للدلالة، وما يحذف من اللفظ للدلالة فبمنزلة المثبت فيه، ألا ترى أنّك إذا حذفت المبتدأ والخبر للدلالة كان بمنزلة اثباتك إيّاه في اللفظ، وكذلك إذا حذفت (أنْ) الناصبة للفعل مع الفاء وما أشبهه ممّا يلزم فيه الإضمار ولا يستعمل معه الإظهار كان بمنزلة الثابت في اللفظ وفي تقديره كذلك هذه الأسماء لما حذف معها حرف الاستفهام لدلالة الكلام عليه كان بمنزلة ثباته.

---

(1) المسائل العسكرية 84 – 88.

(2) الأصول 1/ 38 وينظر في مسائل خلافية في النحو 47.

(3) الايضاح في علل النحو 52.

كما أنّ (أنْ) لما حذفت مما ذكرنا كانت في تقدير الثبات وإنْ لم يستعمل له إظهار، ألا ترى أنّك إذا تعدّيت هذا الموضع استعملت معه حرف الاستفهام فإذا كان (أنْ) التي لا يستعمل معها إظهار بمنزلة المثبت في اللفظ فكذلك حروف الاستفهام مع هذه الأسماء"(1).

وقد نسب ابن فارس حدّاً للزجّاج (ت 311هـ) فقال "وسمعت أبا بكر محمد بن أحمد البصير وأبا محمد سلم بن الحسن يقولان: سئل الزجّاج عن حدّ الاسم فقال "صوت مقطع دالّ على معنى غير دالّ على زمان ولا مكان" وهذا القول معارض بالحرف وذلك أنْ نقول هل وبل، وهو صوت مقطع مفهوم دال على معنى غير دالّ على زمان ولا مكن(2) وهذا الحدّ ذكره الزجّاجي ونسبه إلى المنطقيين وبعض النحويين إذ قال

"قد حدّوه حدّاً خارجاً عن أوضاع النحو فقالوا: الاسم صوت موضوع دالّ باتفاق على معنى غير مقرون بزمان"(3). وقد رده ردّاً يظهر اتجاه النحاة القائم على المعنى وميلهم الواضح إلى التعبير عن المعاني في ضوء موضع الكلمة من الجملة وتركيبها مع غيرها من الألفاظ، لأنّ المفردة وحدها وإنْ كانت اسماً لا تعطي المعنى المطلوب الذي قد يفترق عن المعنى المعجمي لتلك اللفظة فقال "وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم وإنّما هو من كلام المنطقيين، وإنْ كان قد تعلق به جماعة من النحويين، وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم لأنّ غرضهم غير غرضنا ومغزاهم غير مغزانا وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح، لأنّه يلزم منه أنْ يكون كثير من الحروف أسماء لأنّ من الحروف ما يدلّ على معنى دلالة غير مقرونة بزمان نحو إنّ ولكنّ وما أشبه ذلك.

فإنْ قال المحتج منهم هذا غير لازم لأنّا إذا قلنا (زيد) فقد دلّ على مسمّى تحته دلالة غير مقرونة بزمان، وإذا قلنا (إنّ ولكنّ) لم يدلّ على شيء ولم يكن كلاماً حتى يقرن بجملة قيل له: الاسم يدلّ على مسمّاه كما ذكرت ولا تحصل منه فائدة مفرداً

---

(1) المسائل العسكرية 89 – 90 وينظر المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات 209 – 211

(2) الصاحبي 84

(3) الإيضاح في علل النحو 48

حتى تقرنه باسم مثله أو فعل أو جملة وإلاّ كان ذكرك له لغواً وهذراً غير مفيد، وكذلك الحرف إذا ذكرته دلّ على المعنى الموضوع له، ثم لم تكن الفائدة بذكرك إياه حتى تقرنه بما تكمل به فائدة فهو والاسم في هذا سواء لا فرق بينهما"[1].

أمّا الرّماني فقد حدّه بأنّه "كلمة تدلّ على معنى من غير اختصاص بزمان دلالة البيان"[2].

وقد أورد لنا كلٌّ من ابن فارس والبطليوسي أقوالاً لعدد من نحاة الكوفة تدل على أنّها كانت تتوخى الوصف أكثر من كونها حدوداً للاسم.

قال الكسائي (ت 189هـ) "الاسم ما وصف"[3].

وحدّ الفَرّاء الاسم بقوله "الاسم ما احتمل التنوين والإضافة أو الألف واللام"[4].

وأمّا هشام الضرير وهو من مشايخ الكوفيين فقال "الاسم ما دخلت عليه الباء، أقول مررت بمضروب ولا أقول مررت بيَضرب ولا بِضَرَب"[5].

وروي عنه أيضاً أنه قال "الاسم ما يؤدّي عن معنى ولا يؤدّي عن زمان ولا مكان"[6] وأما الرياشي فقال: "الاسم ما يضمر فيه أي ما يكون خبراً"[7]. وقال البطليوسي: "وقال بعض مشايخ الكوفيين وأحسبه قول معاذ الهَرّاء الاسم ما لم يدلّ على زمان، كما أنّ الفعل ما دلّ على زمان"[8].

---

(1) الإيضاح في علل النحو 48 – 49

(2) الحدود 38

(3) الصاحبي 83، اصلاح الخلل 10.

(4) الايضاح في علل النحو 83، اصلاح الخلل 10.

(5) اصلاح الخلل 10

(6) المصدر نفسه 10.

(7) المصدر نفسه 10.

(8) إصلاح الخلل 11.

وقال بعض الكوفيين "الاسم ما نعت"[1].

ومن يمعن النظر في هذه الحدود جميعا يجد أنّ واضعيها كانوا يتوخون إبراز معانٍ يتصف بها الاسم وحده، من غير أن يشركه فيها الفعل أو الحرف لذا ضمّن كل نحوي حدّه من تلك الخواص ما يراه كافيا لوصف الاسم أو حدّه غير أنّ الاكتفاء بواحدة منها أو أكثر يجعل الحدّ ناقصاً يثير حوله النقد والمؤاخذة وغالباً ما يكون هذا النقد مؤسساً على عدم شمولية الحّد كونه يخرج منه هذا الاسم أو ذاك، فلو تأملنا حدود النحاة للاسم التي ذكرتها لوجدناها جميعاً تحاول إيضاح معاني الاسم التي تُستقى منه وحصرها في عبارات موجزه وأهم تلك المعاني:

1) دلالة الاسم على معنى، وهي خاصة تشترك فيها الأسماء والأفعال والحروف وتذكر هذه الخاصة لإخراج ما ليس له دلالة، نحو (ديز) ولذا جعله ابن السراج دالاً على شخص أو غير شخص.

2) دخول حروف الجر عليه وذلك لأنّ النحاة مجمعون على أنّ الجر خاصة من خواص الاسم ينفرد بها عن كل من الفعل والحرف سواء أكان الجر بحرف أم بالإضافة أم بالاتباع.

3) وقوع الاسم فاعلاً أو مفعولاً إذ أنّ الحروف والأفعال لا تقع هذه المواقع.

4) وصفه أو الإخبار عنه أو الإسناد إليه

5) عدم دلالته على الزمان، وذلك لأنّ الأفعال وعدد من الحروف تدلّ على الزمان.

6) إتصافه بدخول التنوين أو الألف واللام عليه، وكذلك اتصافه بالتنكير والإضافة وهذه المعاني التي تشترك فيها جميع الحدود التي ذكرتها، بقدر ما تتضمنه منها تمثل حقيقة الاسم عند النحاة، ويكون التفاوت بين الحدود بقدر إحاطة أيّ منها بتلك المعاني واشتمالها عليها وذلك أمر يتعلق باجتهاد النحوي وفهمه لتلك المعاني، ولذا نجد النحاة لا يكتفون بذكر الحدّ بل يدوّنون عدداً من المعاني التي لم يتضمنها ذلك الحدّ ويطلقون عليها مصطلح العلامات أو الخصائص، وأكثر ما يحصل ذلك

(1) المصدر نفسه 11.

في الحدود التي تختلف فيها كالاسم والفعل.

قال ابن برهان (ت 456 هـ) "فلهذا بدأ النحويون بذكر ما يقع به الفصل بين الأسماء والأفعال وحروف المعاني والحرف من الحدود والخواص. فللاسم حدّ، وللفعل حدّ، ولكلّ منهما خواص ولوازم. فربّما ظهر لك الحدّ في بعض الأسماء والأفعال قبل ظهور الخاصة، وربّما ظهر لك في بعض آخر الخاصة قبل ظهور الحدّ فاجعل أبداً ما تعلمه طريقاً إلى ما لا تعلمه حتى يقضي بك ذلك إلى نيل المطالب بعون الله"[1].

فالزمخشري (ت 538هـ) مثلاً يحدّ الاسم بقوله:

الاسم "ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران"[2].

ثم يذكر خصائص الاسم قائلاً: "وله خصائص منها جواز الاسناد إليه ودخول حرف التعريف، والجر، والتنوين، والإضافة"[3].

ولم يقصر النحاة حدودهم وخصائصهم على الاسم أو الفعل أو الحرف فقط وإنّما شملت أكثر الموضوعات النحوية إذ حدّ النحاة في القرنين الثالث والرابع الهجريين عدداً من الأبواب النحوية وذكروا خواصها، وقد اخترت مثلين لذلك لأبيّن فيهما أثر المعنى وأوضح أنّ عبارات الحدّ هي اختصار لمعانٍ يتصف بها ذلك الباب المحدود.

قال ابن جنّي "الحال وصف هيأة الفاعل أو المفعول به ولفظها نكرة تأتي بعد معرفة قد تم الكلام عليها وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى"[4] وعند التدقيق في هذا الحدّ نراه يشتمل على مجموعة من المعاني أهمها:

1 - كون الحال (وصف هيأة الفاعل أو المفعول به). وهو بذلك يمتاز عن الخبر أو النعت إذ أنّ كلاً منهما وصف، ولكنه في الحدّ خصص الحال بوصف الهيأة.

---

(1) شرح اللمع 1/ 2.

(2) المفصل 1/ 14.

(3) المصدر نفسه 1/ 14. وينظر في شرح المفصل 1/ 22 وشرح الكافية 1/ 11 وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 1/ 16

(4) اللمع 134 وينظر حدّ الزجاجي للحال في الجمل 35.

قال ابن الحاجب "وكلّ ما دلّ على هيأة صحّ أنْ يقع حالاً مثل "وهذا بسُراً أطيب منه رطباً"[1].

وقال أيضاً "كلّ ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تأويله بالمشتق"[2].

وهذه الدلالة على الهيأة تخرج التمييز، قال ابن عقيل في شرحه حدّ ابن مالك للحال "وخرج بقوله للدلالة على الهيأة، التمييز المشتق، نحو لله درّه فارساً، فإنّه تمييز لا حال على الصحيح إذ لم يقصد به الدلالة على الهيأة بل التعجب من فروسيته، فهو لبيان المتعجب منه لا لبيان هيأته. وكذلك رأيت رجلاً راكباً، فإنّ راكباً لم يسق للدلالة على الهيأة، بل لتخصيص الرجل"[3].

2- تكون الحال نكرة - "وإنّما وجب أنْ تكون نكرة لأنّها فضلة في الخبر، وحقيقة الخبر أن يكون نكرة لأنه فائدة يستفيد منها المخاطب وإنما يستفاد ما هو غير معلوم عند السامع"[4].

وأجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقاً بلا تأويل، فأجازوا: جاء زيد الراكب وفصّل الكوفيون فقالوا "إنْ تضمنت الحال معنى الشرط صحّ تعريفها لفظاً نحو عبد الله المحسنَ أفضلُ منه المسيء، فالمحسن والمسيء حالان، وصح مجيؤهما بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط إذ التقدير عبد الله إذا أحسنَ أفضلُ منه إذا أساء، فإن لم تتضمن الحال معنى الشرط لم يصح مجيئها بلفظ المعرفة فلا يجوز جاء زيد الراكبُ إذ لا يصح جاء زيد إنْ ركب"[5].

وقد جعل سيبويه (العراك) في بيت لبيد في موضع الحال وهو معرفة في قوله:

فأرسلَها العراكَ ولم يَذُدْها ولم يشفق على نَغَص الدخال

---

(1) شرح الكافية 1/ 190

(2) شرح الكافية 1/ 190.

(3) شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك 2/ 68

(4) إصلاح الخلل 106 وينظر في الحدود للرماني 44.

(5) حاشية الصبان على شرح الأشموني 2/ 172

قال الأعلم الشنتمري (ت 476هـ) "وجاز هذا لأنه مصدر ولو كان اسم فاعل لم يجز"[1].

وقال أبو العباس المبرّد "واعلم أنّ من المصادر ما يدل على الحال وإنْ كان معرفة وليس بحال ولكنه دل على موضعه، وصلح للموافقة فنصب لأنه في موضع لا يكون إلا مصدراً وذلك قولك: أرسلَها العراكَ وفَعَل ذلك جهْدَه وطاقته لأنه في موضع فعله مجتهداً وأرسلها معتركة لأن المعنى أرسلها وهي تعترك وليس المعنى أرسلها لتعترك .. واعلم أنّ هذه المنتصبات عن المصادر في موضع الأحوال وليست بأحوال ولكنها موافقة وموضوعة في مواضع غيرها لوقوعها معه في المعنى"[2].

ووصف ابن يعيش (ت 643هـ) ذلك بالشذوذ الذي لا يقاس عليه "وإنّما جاز هذا الاتساع في المصادر لأنّ لفظها ليس بلفظ الحال إذ حقيقة الحال أنْ تكون بالصفات، ولو صرحت بالصفة لم يجز دخول الألف واللام، لم تقل العرب أرسلها المعتركة ولا جاء زيد القائم لوجود لفظ الحال، والتحقيق أنّ هذا نائب عن الحال وليس بها "[3].

3- دلالة الحال النكرة لفظاً على التعريف معنى: الحال وصف فإذا قلنا جاء زيدٌ راكباً فإنّ (راكباً) وإنْ كانت نكرة إلاّ أنها وصفت هيأة زيد، أي وصفته في حالة ركوبه ولم تصفه وصفاً مطابقاً له لأنّ ذلك من دلالة النعت فإذا قلنا جاء زيدٌ الراكبُ يكون الركوب هنا حالة ثابتة ملازمة وكأنه قال جاء زيد المعروف بالراكب

لذا، إنّ (راكباً) في قولنا جاء زيدٌ راكباً، ليست وصفاً تاماً مطابقاً لزيد وإنّما هي وصف له في حال ركوبه، ومن ثمّ عدّ ابن جنّي (راكبا) النكرة لفظا معرفة في المعنى لأنّها وصف للمعرفة (زيد) في حاله هذه، بَيْدَ أنه من المفيد أنْ أذكر أنّ معنى الحال ليس كمعنى النعت سواء أكانت في حالة معرفة أم نكرة. قال الثمانيني

---

(1) النكت 1/ 399 وينظر في الكتاب 1/ 372

(2) المقتضب 3/ 237 – 238.

(3) شرح المفصل 2/ 62

وأكثر ما تكون الحال من معرفة، ليستحيل أنْ تكون وصفاً للمعرفة في اللفظ وإنْ كنت وصفاً لها في المعنى كقولك هذا زيدٌ ضاحكاً ولا يجوز (هذا زيدٌ ضاحكٌ) لأنّ النكرة لا تكون وصفاً للمعرفة، ويقبح أن تكون الحال من النكرة، فتقول هذا رجلٌ ضاحكاً لأن النكرة إلى الوصف أحقّ منها بالحال، لأنها بالصفة تخصّص وتحدث فيها فائدة لم تكن من قبل، والصفة تتبع الموصوف في إعرابه وتكون لازمة له على كل وجه، والحال هي وصف يحدث في وقت ويبطل في غيره ويخالف صاحب الحال في إعرابه[1].

ولا يخفى أنّ ثمّة شروطاً أخرى للحال إلاّ أني ذكرت المعاني التي يمكن استنباطها من حدّ ابن جني لأبيّن أنّ هذه الحدود قد اختصرت كثيراً من الشرح والتفصيل لمعاني الحال في عبارات موجزة ومن أجل ذلك يلجأ الشراح إلى ذكر تلك المعاني وغيرها عند شرحهم لشروط الحال، فقد شرح البطليوسي شروط الحال بعد أنْ ذكر حدّ الزجّاجي فقال. قال المفسر ذكر أبو القاسم بعض شروط الحال ولم يستوف جميعها، وشروطها سبعة:

أحدها : أنْ تكون نكرة أو في حكم النكرة.

الثاني : أنْ تكون بعد معرفة أو ما هو منزّل منزلة المعرفة.

والثالث : أنْ تكون مشتقة من فعل أو منزّل منزلة المشتق.

والرابع : أنْ تكون منتقلة أو منزّلة منزلة المنتقل.

والخامس : أنْ تأتي بعد كلام تام، أو منزل منزلة التام.

والسادس: أنْ تكون مقدّرة بـ (في).

والسابع : أنْ تكون منصوبة.[2]

وفي حدّ المفعول فيه (الظرف) أثر واضح للمعنى يؤكد ما قلته عن معاني الحدّ كونه عبارات موجزة تستغرق معاني الحدود.

---

(1) شرح اللمع ق 115 نقلا عن اللمع 134

(2) اصلاح الخلل 105 - 106

قال ابن جني "اعلم أنَّ الظرف كل اسم من أسماء الزمان والمكان يراد فيه معنى (في) وليست في لفظه "[1].

وأهم ما في هذا الحد من معانٍ هو تضمن اسم الزمان أو اسم المكان معنى (في) قال المبّرد (وفي للوعاء)[2].

وقال سيبويه (هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت، وذاك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء وتكون فيها، فانتصب لأنّه موقوع فيها ومكون فيها)[3].

وهذا المعنى ذكره الأخفش في حدّه للظرف إذ قال (والظرف هو ما يكون فيه الشيء) [4]. وقال المبّرد: "اعلم أنَّ الظروف متضمنة للأشياء، فما كان معه فعل أو شيء في معنى الفعل فمجراه مجرى الفعل، فإنْ أطلقت الفعل عليه نصبته، وإن جعلته له أو شغلته عنه رفعته، ونصبه إذا انتصب على أنه مفعول فيه. وذلك قولك: سرت يومَ الجمعة، وجلست خلف زيد ودونَ عبد الله، وقدّامَ أخيك فهذه كلّها مفعول فيها بأنك جلست في هذه المواضع وسرت في هذا الحين ......"[5].

ومن هذا يتضح أنّ المفعول فيه يشترط فيه أنْ يتضمن معنى هذا الحرف ولا يذكر معه، وفي ذلك يقول الرضي "إنّ القوم لا يطلقون المفعول فيه إلاّ على المنصوب بتقدير (في) فالأولى أن يقال "هو المقدّر بـ (في) من زمان أو مكان، فُعِل فيه فعل مذكور"[6] لذا قال ابن جني (ليست في لفظه) لأن في ذلك دلالة معنوية دقيقة سنذكرها فيما بعد عند الحديث عن التصريح بـ (في) في الكلام

وعلى الرغم من أنّ ظاهر حدّ ابن جني يساوي بين اسم الزمان واسم المكان في نصبه على الظرفية إذا تضمن معنى (في) فرقّوا بينهما في تفصيل حدودهم، وذلك

---

(1) اللمع 125

(2) المقتضب 1/ 45، وينظر هامش الدكتور عبد الحسين الفتلي في الأصول 1/ 204.

(3) الكتاب 1/ 403.

(4) معاني القرآن 1/ 209 وينظره الأصول 1/ 190.

(5) المقتضب 4/ 328.

(6) شرح الكافية 1/ 168 (طبعة دار الكتب العلمية).

لمراعاتهم العلاقة المعنوية بين الفعل واسم الزمان من جهة والفعل واسم المكان من جهة أخرى، لذا قالوا إنّ اسم الزمان ينصب على الظرفية سواء أكان مبهماً أم مختصاً، وليس كذلك اسم المكان إذ لا يقبل النصب ما كان مختصاً منه، وما سمع من نصب اسم المكان بعد دخل، وسكن، وذهب، مثل دخلتُ البيتَ وسكنتُ الدارَ، وذهبتُ الشامَ، كان موضع خلاف بين النحاة في تقديره[1].

ولا يضاح هذا المعنى الدقيق الذي جعلهم يفرّقون بين اسم المكان واسم الزمان قال ابن برهان (ت 456هـ) "واعلم أنّ ظرف الزمان أشد علقة بالفعل لدلالته عليه لفظاً ومعنى، ألا ترى إذا قلت (ضَرَبَ) علم بالصيغة تقضّي الزمان، وإنْ قلت (لم يضرب) علم ذلك من طريق المعنى، فإنْ قلت (يضرب) أو (سيضرب) أو (سوف يضرب) أو (اضرب) أو (لا تضرب) علم من الصيغة أنّ الزمان غير منقض فلقوة هذه العلقة تعدى الفعل إلى جميع أسماء الزمان بنفسه وبالحرف فلك أنْ تقول قمت اليومَ، وقمت في اليوم، فإنْ كنيت عن الظرف لم يجز حذف الحرف نحو: اليوم قمت فيه، لأنّ الضمير يردّ الشيء إلى أصله. فأما ظرف المكان فلا يتعدى الفعل إلى مؤقته بغير حرف إلا شاذاً يقف استعماله على السماع وإنّما يتعدى الفعل بنفسه إلى مبهمه فقط لاقتضاء المعنى مكاناً مبهماً غير معين"[2].

ويوضح الرضي (ت 686هـ) هذه العلاقة المعنوية بين الفعل وكلّ من اسم الزمان واسم المكان بقوله: "واعلم أنه إنّما نصب الفعل جميع أنواع الزمان لأنّ بعض الأزمنة أعني الأزمنة الثلاثة مدلوله، فطرد النصب في مدلوله وفي غيره، وأمّا المكان فلمّا لم يكن لفظ الفعل دالاً على شيء منه بل دلالته عليه عقليّة، لا لفظيّة لأنّ كلّ فعل لابدّ له من مكان، نصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل أي الأزمنة الثلاثة وهو غير المحصور منه والمحدود، ووجه المشابهة التغيّر والتبدّل في نوعي المكان كما في الأزمنة الثلاثة"[3].

---

(1) المقتضب 4/ 337، ينظر هامش المحقق في المسألة.

(2) شرح اللمع 1/ 122.

(3) شرح الكافية 1/ 169.

ومن هذا يتضح أنَّ حدّ ابن جني يأخذ معنى التضمن على عمومه ولا يفرق بين الاستعمالات المختلفة والدلالات المتباينة للظرف المتضمن (في) وغير المتضمن (في) كما أنّه لم يشر إلى ما نبّه عليه سيبويه من معاني الاتصال والانقطاع في الزمن أو استغراق الفعل أجزاء الزمن أو الحدوث في بعضه، وبيان الدلالة على عدد مرات حدوث الزمن وغير ذلك من المعاني الدقيقة التي غار في أعماقها النحاة في دراستهم لدلالة تضمن الظرف معنى (في) فقد عقد سيبويه باباً في كتابه أسماه "هذا باب وقوع الأسماء ظروفاً وتصحيح اللفظ عليه" قال سيبويه "فمن ذلك قولك متى يُسار عليه؟ وهو يجعله ظرفاً فيقول: اليومَ أو غداً أو بعد غدٍ أو يومَ الجمعة. وتقول متى سير عليه فيقول أمسِ أو أوّلَ من أمسِ فيكون ظرفاً، على أنّه كان السير في ساعة دون سائر ساعات اليوم، أو حين دون سائر أحيان اليوم، ويكون أيضاً على أنه يكون السير في اليوم كلّه لأنك قد تقول سيْر عليه في اليوم، ويُسار عليه في يوم الجمعة، والسير كان فيه كلّه"[1] فسيبويه يفرّق هنا بين معنيين للظرف: هما

الأول: أنْ يتصل الحدث دون انقطاع فيستغرق الظرف كلّه.

الثاني : أنْ يحدث الحدث في وقت دون أنْ يستغرق الظرف كلّه.

وقد أوضح الأعلم هذين المعنيين بقوله "اعلم أنّ الظروف تنقسم قسمين أحدهما يتضمن أجزاءه كلَّها الفعلُ، والآخر يتضمن جزءً منه الفعل، واللفظ يجري على الكل، فالأول كقولك صمتُ اليومَ والثاني كقولك ضحكت اليومَ، وتكلمت يومَ الجمعة وإنّما يعلم ذلك بما يعتاده الناس في الأفعال التي تتصل والتي تنقطع، فإذا كان الفعل يتصل في حال وينقطع في حال كالسير وما أشبهه جاز أن تنوى اتصاله بالظرف كله واتصاله ببعضه"[2].

ويستدل النحاة على هذين المعنيين بدلالتين:

الأولى: إذا كان الحدث متّصلاً يستغرق الظرف كلّه، صلح أنْ يكون جواباً لـ (كم)

---

(1) الكتاب 1/ 216

(2)النكت 1/ 314.

الأخرى إذا كان الحدث متقطعاً لا يستغرق الظرف كله صلح أنْ يكون جواباً لـ (متى)

قال سيبويه "ومَا لا يكون العمل فيه من الظروف إلاّ متصلاً في الظرف كلّه قولك سِيْرَ عليه الليلَ والنهارَ، والدهرَ، والأبدَ، وهذا جواب لقوله: كم سير عليه إذ جعله ظرفاً لأنه يريد (في كم سِيْرَ عليه) فتقول مجيباً له: الليلَ والنهارَ والدهرَ والأبدَ على معنى في الليل والنهار وفي الأبد"[1].

ومن هنا يمكن التفريق بين معنى قولنا (سير عليه الليلَ والنهارَ) ومعنى قولنا (سِيْرَ عليه في الليل والنهار) إذ أنَّ الجملة الأولى تدل على اتصال السير ليلاً ونهاراً دون انقطاع في ساعة من ساعاتهما أمّا الجملة الثانية فتدل على أنَّ السير قد يحدث في أية ساعة من ساعاته ولكن ذلك لا يلزم باستغرق السير ليلاً ونهاراً دون انقطاع وإنّما تحتمل ذلك، كما تحتمل أنْ يكون في ساعة من ساعاتهما. وثمة معنى آخر يمكن استنباطه من الظرف وهو الدلالة على عدد أزمنة الحدث وأمكنته قال سيبويه "وإنّما جاء هذا على جواب (كم) لأنّه جعله على عدة الأيام والليالي فجرى على جواب ما هو للعدد كأنه قال: سِيْر عليه عدةَ الأيام أو عدةَ اللّيالي"[2].

وفي هذا إشارة إلى قوله السابق عن دلالة (كم)[3] وقد أوضح الأعلم هذا القول "واعلم أنَّ (كم) استفهام عن كلِّ مقدر من عدد أو غيره، و (متى) استفهام عن الزمان فقط، فإذا وقعت (كم) استفهاماً عن الزمان كان القصد فيها المسألة عن مقداره أو عدده، و (متى) استفهام عن الزمان من غير اقتضاء مقدار أو عدد "[4].

وقد فرّق سيبويه بين الدلالة على عدد أزمنة الحدث وأمكنته وبين الدلالة على معنى آخر هو التوقيت أو التعيين ويستدل على هذين المعنيين أيضا باسمي الاستفهام (كم) و (متى) فالأول كما عرفنا يصلح أنْ يكون جواباً لـ (كم) في قولنا سرت عليه يومين أو شهرين.

---

(1) الكتاب 1/ 216

(2) الكتاب 1/ 217

(3) ينظر في الكتاب 1/ 216

(4) النكت 1/ 314.

أمّا المعنى الثاني وهو الدلالة على التوقيت أو التعيين فهو ما يكون جواباً لـ (متى) قال سيبويه "وأمّا (متى) فإنّما تريد بها أنْ يوقّت لك وقتاً ولا تريد بها عدداً فإنّما الجواب فيه (اليوم) أو (يوم كذا) أو (سنة كذا) أو الآن أو حينئذ أو أشباه هذا"[1]

ونستنتج مما تقدّم أنّ ما يصلح أنْ يكون جواباً لـ (كم) نحو كم سرت؟ فيجاب (شهراً) أو (يومين)، لا يصلح أن يكون جواباً لـ (متى) لأنّه لا يصحّ أنْ نقول (شهراً) أو (يومين) جواباً لمن قال (متى سرت؟).

ولكن ذلك لا يطرّد في جميع الحالات فقد ذكر لنا سيبويه نوعاً من الظروف تصلح أنْ تكون جواباً لـ (كم) كما تصلح أن تكون جواباً لـ (متى). قال. "ومما أجري مجرى الأبد والدهر والليل والنهار، المحرّمُ، وصفَر، وجُمادى، وسائر أسماء الشهور إلى ذي الحجة لأنهم جعلوهن جملة واحدة لعدة أيام كأنهم قالوا: سيرَ عليه الثلاثون يوماً. ولو قلت شهرُ رمضان، أو شهر ذي الحجة، لكان بمنزلة يوم الجمعة، والبارحة، والليلة، ولصار جوابَ (متى)، وجميع ما ذكرت لك مما يكون على (متى)، يكون مجرى على (كم)، ظرفاً وغير ظرف وسمعنا العرب الفصحاء يقولون انطلقتُ الصيفَ، أجروه على جواب متى، لأنّه أراد أنْ يقول (في ذلك الوقت) ولم يُرِد العدد، وجواب (كم) وقال ابن الرقاع :

فقَصِرْنَ الشتاءَ بعدُ عليه وهْوَ للذَّوْدِ أنْ يُقَسَّمْنَ جارُ

فهذا يكون على (متى) ويكون على (كم) ظرفين وغير ظرفين"[2].

قال الأعلم "ويجوز أنْ يكون الشتاء جواباً لـ (كم)، فيكون قَصْر ألبانهن في أيام الشتاء كلّها، ويجوز أنْ يكون في بعض الأيام على جواب متى) "[3].

وفي ضوء هذا يمكننا القول: "سرتُ المحرّمَ" فيصح أنْ يكون جوباً لـ (متى) وجواباً لـ (كم) محتملاً على ما أوضحت معنيين :

---

(1) الكتاب 1/ 217.

(2) الكتاب 1/ 217 – 219

(3) النكت 1/ 316.

1- التعيين

2- الاستغراق

فإذا قدّرنا (في) وقلنا: (سرت في المحرّم) فهذا لا يصلح إلاّ أنْ يكون جواباً لـ (متى) لأنّه لا يفيد الاستغراق لأنّ الاستغراق لن يتحصل هنا إلاّ إذا قلنا سرت المحرّم – فالدلالة إذنْ مختلفة في القولين.

سرتُ في المحرم، وسرت المحرمَ، إذ أنّها أفادت في الأولى التعيين والانقطاع وأفادت الجملة الثانية الاستغراق، وهذا يفضي بنا إلى القول أنّ التصريح بـ (في) ليس كعدمه. وذلك لأنّ لكلٍّ منهما دلالات قد تكون دقيقة إلا أنّها مغايرة لما في الأخرى وهذا ما لم يشر إليه حدّ ابن جنّي.

وبعد هذا التحليل للأمثلة التي أوردتها ألا ترى أنّ واضع الحدّ يحاول جهد طاقته أنْ يجمع أكبر قدر من المعاني التي تصف الحدود كي يصل إلى التطابق بين الحد والمحدود. إلاّ أنّ الاختصار والإيجاز اللذين يتوخاهما واضع الحدّ يؤديان إلى التفريط ببعض المعاني، الأمر الذي يفتح الباب للمؤاخذة والتصحيح في الحدود.

أثر المعنى في المصطلح النحوي:

المصطلح لفظ محدّد يستخدم للدلالة على ظاهرة معينة[1] وهذا يعني أنّ المصطلح يشير أو يدلّ على معنى أو معاني ظاهرة نحوية أو أداة أو غير ذلك ممّا هو مدار البحث النحوي.

ولا يمكن الاعتقاد سلفاً بأنّ صياغة المصطلح النحوي أو النظر فيه كان غاية النحاة الأوائل لأنّ المصطلح – كما ذكرت – هو دلالة أو علَم لباب نحوي أو ظاهرة نحويّة ولا يعقل أنْ تتجه جهود النحاة في البدء إلى اختيار هذا المصطلح أو ذاك، ذلك لأنّ اختيار المصطلح لم يكن ضمن منهجهم الذي يقوم على استقراء اللغة واستنباط القواعد والأصول، إلا أنّه بمرور الزمن وبعد تقعيد القواعد، ووضع الأصول والفروع، ثم التواضع والاصطلاح على عدد من تلك المصطلحات يدلّ على ذلك

---

(1)تاريخ النحو 69.

وورود كثير من الأبواب النحوية في كتاب سيبويه غفلاً من المصطلحات التي تدل عليها إذ أنه يصف هذا الأبواب بعبارات طويلة ليدلّ على المراد من هذا الباب أو ذاك فهو يقول عن الاشتغال "هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيّاً على الفعل، قدّم أو أخّر، وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم"[1].

وقال في التعجّب "هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه"[2].

وقال في التنازع "هذا باب الفاعلَين والمفعولَين اللّذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك"[3].

وقال في البدل "هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول"[4].

"وكان هذا الوصف الذي أدّى إلى طول العنوانات في كتاب سيبويه يمثل مرحلة تطوريّة غير ناضجة من حياة المصطلح يمترج فيها مفهوم المصطلح للفكرة النحوية مع حدودها أو تعريفها"[5].

وكان لابدّ للنحاة من أن يشيروا إلى الأحكام النحويّة أو يسمّوها بأسماء تدلّ عليها، لتمييزها وقصد المراد منها بدلالات أو علامات تعرف بها، وذلك لبواعث دعت لظهور ما سمّي فيما بعد بالمصطلح النحوي وأهم تلك البواعث:

1- وجود حلقات الدراسة، والمجالس النحوية التي يدور فيها حوار حول الأحكام النحوية التي تم استنباطها إذ لا يعقل أن يدور الحوار بين الشيخ والمتعلم في الموضوعات النحوية باستخدام تلك الأوصاف الطويلة ولا يعقل أن يستمرّ ذلك طويلاً لما يتطلبه الحوار والسؤال والجواب من اختصار في القول وإيجاز في

(1) الكتاب 1/ 80

(2) المصدر نفسه 1/ 72

(3) المصدر نفسه 1/ 77.

(4) المصدر نفسه 1/ 150.

(5) المصطلح النحوي 24

العبارات وهذا الاختصار يفضي بالتدريج إلى صياغة المصطلح النحوي

2 أن تطوّر البحث النحوي والنضج الفكري عند علماء النحو، وتمكنهم من أسرار الأحكام النحوية ودلالاتها يؤدي إلى تطوير هذه المصطلحات

3 كان للخلاف النحوي أثر في تطوّر الدلالات الاصطلاحية، وقد ساعد على ذلك وجود ظاهرة الترادف في اللغة مما أدى إلى ظهور أكثر من مصطلح لمعنى واحد وكلّها تدلّ على ذلك دلالة لغويّة واحدة[1].

وهذه البواعث جعلت علماء النحو يسعون إلى وضع مصطلحات جديدة لما لم يوضع له مصطلح، وإلى تغيير المصطلحات التي كانت تتسم بالطول والقصور عن التعبير عن معنى الباب الذي وضعت له من قبل. لذا آل كثير من المصطلحات إلى الإهمال فلم تعد تذكر إلاّ في مصادرها الأولى التي ظهرت فيها، وفضلاً عن ذلك ظهرت مصطلحات مرادفة لمصطلحات معروفة فاستعمل المصطلحان أو المصطلحات المتعددة للباب الواحد في آن واحد كما هو الحال في التفسير أو التمييز أو التبيين، والبدل أو الترجمة أو التكرير، والعطف أو النسق، والنعت أو الصفة، وما ينصرف وما لا ينصرف أو ما يجري وما لا يجري، وغير ذلك من المصطلحات المترادفة.

والبحث في دلالة المصطلحات النحوية، وأثر المعنى في صياغتها، عمل واسع ودقيق لا يمكن استقصاء دقائقه وتفاصيله في هذا المبحث من الفصل لذا سأقتصر على ذكر بعض الأمثلة وإيضاح الجوانب المعنوية للمصطلح بإيجاز.

إنّ من يتأمل في دلالات المصطلحات النحوية، وينعم النظر في مدلولاتها لابدّ من أنْ يسأل عن المصادر التي استقى منها واضع المصطلح دلالة مصطلحه، وعن الجوانب التي راعاها الواضع في اختيار المصطلح، ذلك لأن الباحث يجد للموضوع الواحد مصطلحات كثيرة يعبر كل منها عن جانب من ذلك الموضوع فالفعل مثلاً مصطلح له دلالة خاصة تعبر عن معناه إلاّ أنهم لم يقتصروا على هذا المصطلح بل أعطوا كل قسم من أقسامه مصطلحاً زيادة على مصطلح الفعل على وفق معنى كل

---

(1) ينظر الفصل الثالث من كتاب المصطلح النحوي ص 153.

تقسيم ودواعي تقسيمه، ومن هذه المصطلحات. الماضي، والمستقبل، والمضارع، والأمر الدائم، واللازم، والمتعدي، والواقع، والحقيقي، وغير الحقيقي، وأفعال المدح والذم، وأفعال المقاربة والرجاء والشروع، والمجرد والمزيد، الجامد والمتصرف، الشرط، الجزاء المبني للمعلوم والمبني للمجهول، وغير ذلك من المصطلحات، والواضح لأي من هذه المصطلحات لابدّ من أنْ يكون قد راعى معنى المصدر الذي اشتق منه هذا المصطلح إذ إنّ كل تقسيم من تقسيمات الفعل يحمل دلالة معينة تشير إلى سبب هذه القسمة ومصدرها فتقسيم الفعل إلى مبني للمعلوم ومبني للمجهول لا يحمل مصطلحاهما دلالة تقسيم الفعل إلى مجرد ومزيد، وكذلك الحال في تقسيمات الفعل الأخرى. لأنّ دواعي تقسيم الفعل إلى أيّة مجموعة من هذه المجموعات تختلف عن دواعي تقسيمه إلى المجموعة الأخرى أي أنّ الأساس الذي روعي في تقسيم الفعل إلى ماضٍ ومستقبل يختلف عن الأساس الذي روعي في تقسيم الفعل إلى مجرد ومزيد أو تقسيمه إلى مبني للمعلوم ومبني للمجهول، ولا شكّ في أن هذه الأسس كانت سبباً في اختيار مصطلحات أقسامها، ومن دلالة هذه الأسس اشتقت دلالة مصطلحات تلك الأقسام فالأساس الذي روعي في تقسيم الفعل إلى ماض ومستقبل هو الدلالة على زمن الفعل أي زمن حدوث الحدث ومن هذا المعنى اشتق النحاة مصطلحات الماضي والمستقبل والحال وهو تقسيم متأثر بالمعنى الفلسفي لزمن حدوث الحدث.

وهذا الأساس لا يتفق مع الأساس الذي بني عليه تقسيم الفعل إلى مبني للمعلوم ومبني للمجهول إذ أنّ هذا الأساس اعتمد على ذكر الفاعل أو حذفه في الجملة وإسناد الفعل إلى المسند إليه في الحالتين، لذا اصطلحوا على الفعل الذي يسند إلى فاعله المذكور بالمبني للمعلوم، أي المعلوم ما يسند إليه وهو الفاعل، واصطلحوا على الفعل الذي يسند إلى ما ينوب عن الفاعل لحذفه، بالمبني للمجهول أي المجهول فاعله

وكذلك الأسس الأخرى التي بني عليها تقسيم الفعل فإنّها تحمل دلالات خاصة بكل منها تراعى في اختيار مصطلحات أقسام الفعل على وفق الأساس

الذي بُني عليه التقسيم"[1].

وفي ضوء ذلك نستطيع أنْ نذكر أهم الجوانب أو الأسس التي اختير المصطلح النحوي بهداها ومنها:

1- فكرة العامل:

إنّ التدقيق في دلالات كثير من المصطلحات يهدينا إلى أنّ هيمنة فكرة العامل على أذهان النحاة في فهمهم المعاني النحوية كانت مبعث اختيارهم لهذه المصطلحات للتعبير عن دلالات العمل والعوامل والمعمولات، فلو فكّرنا قليلا في دلالات المصطلحات الآتية لوجدنا كل مصطلح يعبّر عن وجه من أوجه هذه الفكرة، فالتعدي واللزوم والاشتغال والتنازع والحقيقي وغير الحقيقي، والحروف المشبهة بالفعل، والخلاف، والتقريب، والصرف، والتعليق، والكفّ، والإلغاء، والنسخ وغير ذلك من المصطلحات يعبر كل منها عن معنى من معاني فكرة العمل في النحو.

فالواضع حين اختار مصطلح (التعدي) لم يكن همّه التعبير عن زمن الفعل ولا بنائه الصرفي ولا دلالته على معنى محمود أو مذموم ولا قدرته على الإسناد إلى فاعل أو قصوره عن ذلك، بل كان همّه التعبير عن معنى قدرة الفعل على تجاوز تأثيره في الفاعل إلى التأثير في المفعول الذي يدل عليه الفعل باللفظ وهو المصدر والزمان والمفعول الذي يدلّ عليه المعنى محمولاً على ذلك وهو المكان وسائر المفعولات الأخرى وقيل التعدي هو تعدي الفاعل إلى المفعول به فقط.

قال ابن السراج "ولما كانت هذه تكون على ضربين: ضرب فيها يلاقي شيئا ويؤثر فيه، وضرب منه لا يلاقي شيئاً فلا يؤثر فيه، فسمّي الفعل الملاقي متعدياً وما لا يلاقي غير متعد، فأمّا الفعل الذي هو غير متعد فهو الذي لم يلاق مصدره مفعولاً نحو قام وحمرّ وطال"[2] وأوضح العلم الشنتمري القصد من قولنا فعل وفاعل ومفعول فقال

---

(1) لم يراع النحاة في تقسيمهم الفعل على ماض ومضارع وأمر أساساً واضحاً لأنّ دلالة الأمر على معنى طلب حصول شيء غير حاصل لا علاقة له بالماضي الذي يدلّ على حدوث الفعل في زمن مضى، وكلاهما لا علاقة له بتسمية المضارع التي تدل على مضارعة الفعل للاسم.

(2) الأصول 1/ 169

"واعلم أن قول النحويين فاعل وفعل ليس القصد فيه أن يكون الفاعل مخترعاً للفعل على حقيقته وإنما يقصد في ذلك إلى اللفظ الذي لقّب فعلا لدلالته بصيغته على الفعل المرتبط بالأزمنة المختلفة، فسواء كان مخترعاً أو غير مخترع رُفع الاسم به وسمّي فاعلاً له من طريق النحو لا على حقيقة الفعل، ألا ترى أنك تقول مات زيد، وهو لم يفعل موتا"[1] ويتدرج تعدي الأفعال في مراتب، بعضها أقوى من بعض إذ "إنّ أقوى تعدي الأفعال إلى المصدر لأنه اسمه ومشتق منه، ثم إلى الظرف من الزمان لأنّ الفعل إنما اختلفت أبنيته للزمان وهو مضارع له من أجل أنّ الزمان حركة الفلك، والفعل حركة الفاعلين، ثم إلى الظرف من المكان ثم إلى الحال"[2].

ويظهر أثر العامل في اختيار مصطلح (الإلغاء) بوضوح، والمراد بالإلغاء ترك العمل لفظاً ومعنى لا لمانع نحو: زيدٌ ظَنَنْتُ قائمٌ، ويكون في الأفعال القلبية المتصرفة نحو ظنّ، وحسب، وخال، وزعم، وما يتصرف من أفعالهن إذ إنّ هذه الأفعال تعمل إذا تقدّمت، وجوّز النحاة العمل أو الإلغاء إذا توسط أحد هذه الأفعال، ورجحوا الإلغاء إذا تأخر عن معمولاته، فالأعمال إذن يقوم على بناء الكلام على الظن تقدم الفعل أو توسط، ويقوم الإلغاء على بناء الكلام على اليقين ثم يدرك المتكلم الشك فيما بعد.

قال سيبويه "فإذا جاءت مستعملة فهي بمنزلة رأيت وضربت وأعطيت في الإعمال والبناء على الأوّل في الخبر والاستفهام وفي كلّ شيء وذلك قولك أظن زيداً منطلقاً وزيداً أظنّ أخاك، وعمرا زعمت أباك ... وتقول أظنّ عمرا منطلقا، وبكرا أظنّه خارجا كما قلت ضربتُ زيدا وعمرا كلّمته، وإنْ شئتَ رفعتَ على الرفع في هذا.

فإنْ ألغيت قلت: عبدُ الله أظنّ ذاهبٌ، وهذا إخالُ أخوك، وفيها أرى أبوك، وكلّما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى، وكلٌّ عربيٌّ جيّد "[3].

ولا تختلف المصطلحات الأخرى التي ذكرتها في وضوح أثر العمل في اختيارها.

---

(1) النكت 1/ 163

(2) الجمل 34 – 35 وينظر في اصلاح الخلل 104 – 105.

(3) الكتاب 1/ 119 وينظر في همع الهوامع 1/ 153

2- الدلالة الصوتية:

عند البحث عن دلالة عدد من المصطلحات النحوية كالضم والفتح والكسر والسكون والتنوين تبرز إلى الذهن رواية نقط المصحف الشريف حين طلب أبو الأسود الدؤلي (ت 69هـ) كاتباً لقناً يفعل ما يقول وقال له "خذ المصحف وصبغاً يخالف لون المداد، فإذا فتحت شفتي فانقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتها فاجعل النقطة إلى جانب الحرف وإذا كسرتهما فاجعل النقطة في أسفله، فإن أتبعت شيئاً من هذه الحركات غنة فانقط نقطتين"[1] فالضم والفتح والكسر وصف لحالات الشفتين عند النطق بهذه الأصوات قال أحمد سليمان ياقوت "وقد بحثت في علاقة هذه المصطلحات بالبناء، الضم والكسر والفتح والسكون من حيث الدلالة اللغوية فلم أعثر على شيء شاف في هذا المجال، فلا علاقة لغوية بين الضم والرفع، أو بين الكسر والجر أو بين النصب والفتح أو بين الجزم والسكون، وإذن فالسؤال الذي يتطرق إلى ذهن الباحث هو لماذا كان للإعراب هذه المصطلحات دون غيرها؟ السبب فيما يبدو لي هو سبب صوتي أيضاً يتعلق بوصف الحنك عند النطق بهذه الحركات فإذا كان أبو الأسود قد ذكر حركات البناء وبناها على أساس وصف الشفتين فإن الخليل يجيء بعده ولا يكتفي بوصف الشفتين بل يتم العمل بأن يضع مصطلحات الإعراب مستمدة من شكل الحنك عند النطق بها .. ذلك أن المتكلم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى ويجمع بين شفتيه والمتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه فيبين حنكه من الأسفل عن الأعلى فيبين للناظر أبعد كأنه قد نصبه لإبانة أحدهما عن صاحبه وأمّا الجر فإنما سمي بذلك لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به وميله إلى إحدى الجهتين "[2].

3- المعنى النحوي :

بُني على هذا الأساس كثير من المصطلحات النحوية إذ كان الواضع يتوخى التعبير عن المعنى النحوي للموضوع الذي وضع له المصطلح ومن هذه المصطلحات

---

(1) نزهة الألباء 9

(2) ظاهرة الإعراب في النحو العربي 50 وقد اثبتت الدراسات الحديثة انّ الأمر مبني على العادة وإلا فالأصل حركة اللسان لا الحنك.

التمييز، والاستثناء، والنداء، والصفة أو النعت، وأفعال المدح والذم، والتعجب، والقسم، والترجي، والتمني، والتشبيه، والتخصيص، والإشارة، والتنبيه، والتوكيد، والجمع، والتثنية، والإفراد، والتأنيث، والتذكير، وتخصيص المفعولات بالحروف (له، فيه، معه، به)، والتعريف، والتنكير، والتخصيص، والخبر، والاستفهام، والأمر، والنهي ... وغير ذلك من المصطلحات.

ولإيضاح دلالة هذه المصطلحات المستنبطة من المعنى النحوي للموضوع الذي تدل عليه لابدّ من أن أعرض لمعاني عدد منها.

فالتمييز ويسمى أيضاً التبيين والتفسير أو المفسّر يعني إيضاح ما أبهم قال سيبويه "ومع ذلك أنّك إذا قلت: لي مثله فقد أبهمت كما أنك إذا قلت لي عشرون فقد أبهمت الأنواع فإذا قلت درهماً فقد اختصصت نوعاً، وبه يُعرف من أيّ نوع ذلك العدد، فكذلك (مِثلهُ) هو مبهم يقع على أنواع: على الشجاعة والفروسة والعبيد، فإذ قال عبدا فقد بيّن من أيّ أنواع المِثلُ والعبدُ ضرب من الضروب التي تكون على مقدار المِثل فاستخرجَ على المقدار نوعاً، والنوع هوالمثل ولكنّه ليس من اسمه"[1].

وقال المبرّد في باب (التبيين والتمييز) اعلم أنّ التمييز يعمل فيه الفعل وما يشبهه في تقديره، ومعناه في الانتصاب واحد وإنْ اختلفت عوامله، فمعناه أن يأتي مبيناً عن نوعه، وذلك قولك: عندي عشرون درهماً وثلاثون ثوباً، لما قلت: عندي عشرون، وثلاثون، ذكرت عدداً مبهماً يقع على كل معدود فلما قلت درهماً عرفت الشيء الذي إليه قصدت بأن ذكرت واحداً منه يدلّ على سائره"[2].

وقال الفرّاء: "والمفسّر في أكثر الكلام نكرة كقولك ضقت به ذرعاً، وقوله ﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴾[3] فالفعل للذرع لأنك تقول ضاق ذرعي به فلمّا جعلت الضيق مسنداً إليك فقلت ضقت جاء الذرع مفسرا لأن الضيق فيه،

(1) الكتاب 2/ 172

(2) المقتضب 3/ 32

(3) النساء 4

كما تقول هو أوسعكم دارا، دخلت الدار لتدل على أنّ السعة فيه لا في الرجل"[1]

وقال ابن جني "ومعنى التمييز: تخليص الأجناس بعضها من بعض ولفظ المميّز اسم نكرة يأتي بعد الكلام التام يراد به تبيين الجنس"[2].

وكذلك الاستثناء، فهو مصطلح عبر عن المعنى النحوي لهذا الباب "هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبا، لأنه مُخرَج مما أدخلتَ فيه غيرَه"[3]

وقال المبّرد "وإنّما احتجت إلى النفي والاستثناء لأنك إذا قلت جاءني زيد فقد يجوز أنْ يكون معه غيره، فإذا قلت ما جاءني إلاّ زيد نفيت المجيء كله إلا مجيئه"[4].

وعلى هذا النحو من التطابق بين دلالة المصطلح اللغوية والمعنى النحوي للباب الذي وضع المصطلح له تجري سائر المصطلحات التي ذكرتها، وسأفصّل القول في معاني عدد منها في المباحث القادمة بحسب ما يتطلبه منهج البحث.

4- الجانب الفلسفي :

لست ممّن يميلون إلى القول بتأثر النحو العربي في بدء نشأته بالفلسفة أو المنطق غير أنّ التدقيق في معاني بعض المصطلحات يقود إلى الظن بأنها قد روعي في اختيارها الجانب الفلسفي ومنها: الماضي والمستقبل والحال والفعل والفاعل والخاص والعام إلا أن ذلك لا يعني النقل من الفلسفة اليونانية وإنما هو من باب التأمل والعمق الفكري في الأشياء الذي يقود إلى التقارب في النتائج مع ما تطرحه الفلسفة من مقولات ومصطلحات شاعت في العصور المتأخرة.

جاء في المعجم الفلسفي: "الإيجاب عند الفلاسفة هو إيقاع النسبة وإيجادها، وفي الجملة هو الحكم بوجود محمول الموضوع."[5].

---

(1) معاني القرآن 1/ 7.

(2) اللمع 137 وينظر في الإيضاح العضدي 1/ 203.

(3) الكتاب 2/ 330.

(4) المقتضب 4/ 389

(5) المعجم الفلسفي 1/ 179

والتام: "هو الذي كملت أجزاؤه أو الذي ليس فيه نقص أو عيب وعند الحكماء يطلق على الكامل"[1].

والجنس: "في اللغة الضرب من كل شيء، وهو أعم من النوع، يقال الحيوان جنس والإنسان نوع. قال ابن سينا "الجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالأنواع أي بالصور والحقائق الذاتية وهذا يخرج النوع والخاصة والفصل والقريب"[2].

وفضلاً عن ذلك يرى بعض الباحثين أنّ ثمة مصطلحات أخذت من الأصوليين لما بين المصطلح النحوي والأصولي من علاقة مردّها إلى ثقافة النحوي وثقافة الأصولي المشتركة فضلاً عن كون كثير من النحاة من الأصوليين أو الفقهاء أو أهل الكلام ويظهر ذلك واضحاً في مصطلحات النسخ، والتعليق، والابتداء، والكناية - كما هي عند الكوفيين - والظاهر والشرط، واللغو، والحال، واستصحاب الحال.[3].

دلالة المصطلح النحوي :

لا شك في أنّ البحث عن أثر المعنى في المصطلح النحوي يبدأ من التدقيق في دلالة كلّ مصطلح والبحث عن مدى دقته في التعبير عن مدلوله أي مدى مطابقة دلالة هذه المصطلحات للمعاني المراد التعبير عنها بهذا المصطلح على وفق الجوانب أو الأسس التي ذكرتها آنفاً ولا سيما دلالة المصطلح على المعنى النحوي.

ومن يستقصِ دلالة المصطلحات النحوية يجد أنها قد توخي فيها تحقيق مثل هذه المطابقة بين الدالّ والمدلول عليه في المعنى. ومما يؤيد ذلك أنّ النحاة كانوا يشرحون هنا أو هناك الدلالة اللغوية للمصطلح، ويفسّرون المعاني النحوية لذلك الباب الذي وضع له المصطلح كما يؤيد ذلك أيضا أنّ تحقق مثل هذه المطابقة كان أهم العوامل في ثبات المصطلح وبقائه قروناً طويلة، إذ لو لم يكن كذلك لوجدنا كلّ مصطلح يمرّ بسلسلة من التغييرات فلا يبقى أثر للمصطلحات التي وردت في كتاب سيبويه أو

(1) المصدر نفسه 1/ 232.

(2) المصدر نفسه 1/ 416

(3) لمع الأدلة 105 - 115 الخصائص 3/ 309.

كتب الفرّاء والأخفش والمبرد، في كتب اللاحقين لهم وهي مصطلحات كثيرة ظل العلماء يرددونها بإعجاب "فالمصطلحات التي تعرفها الآن إمّا أن يكون سيبويه أشار إليها إشارة عابرة ولم يقف عندها ظناً منه أنها واضحة سهلة وإمّا أنْ يكون قد أوردها مرادفها وفسّرها بنقيضها أو يكون نقلها إلى باب نحن نعتقد أنها غير بابها فصلا عن ذلك الرحم الهائل من المصطلحات التي لا تزال حتى يومنا هذا كما استعملها سيبويه"[1].

إلا أنّ بقاء تلك المصطلحات وديمومتها من جهة وتوخي واضعيها الدقة في مطابقة المصطلح لما وضع له لا يعني أنّ المصطلحات النحوية كانت كلّها متناهية الدقة في دلالتها بل نلمح عند استقصاء معانيها ظواهر دلالية أهمها

1- تعدد الدلالة للمصطلح الواحد وهي ظاهرة تتكرر في مصطلحات كثيرة إذ يستخدم المصطلح الواحد في التعبير عن أبواب أو موضوعات كثيرة متباينة المعنى ومن هذه المصطلحات

أ- التبيين وهو مصطلح يراد به التمييز[2] غير أنّ الكوفيين استعملوه للدلالة على معنى آخر هو البدل.[3]

ب- الصفة . وهو مصطلح يراد به (النعت)، ويطلق كذلك على التوكيد[4] كما أن الكسائي يسمّي الظرف صفة[5].

ويسمّي الفرّاء حروف الجر صفات قال "وكان الكسائي لا يجيز إضمار الصفة في الصلات ويقول لو أجزت إضمار الصفة هنا لأجزت أنت الذي تكلمت، وأنا أريد الذي تكلمت فيه"[6].

---

(1) المصطلح النحوي 149

(2) المقتضب 3/ 32

(3) شرح الأشموني 3/ 143

(4) الكتاب 1/ 221

(5) شرح المفصل 7/ 8

(6) معاني القرآن 1/ 32.

ح- يستخدم مصطلح الصلة في استعمالين :

الأول: ما يتم به معنى الأسماء الموصولة أو الحروف الموصولة.

الآخر: الدلالة على معنى الزيادة. قال الفراء في بيان معنى (ما) في قوله تعالى ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾(1): "العرب تجعل ما صلة في المعرفة والنكرة واحداً"(2).

د- الحرف : قال ابن جني "فالقول فيه وفيما كان من لفظه إنّ (ح ر ف) أينما وقعت في الكلام يراد بها حدّ الشيء وحدته من ذلك حرف الشيء إنّما هو حدّه وناحيته ومن هنا سميت حروف المعجم حروفا وذلك أنّ الحرف حد منقطع الصوت وغايته وطرفه كحرف الجهل ونحوه. ويجوز أن تكون سميت حروفاً لأنّها جهات للكلم ونواحٍ كحروف الشيء وجهاته المحدقة به. ومن هنا قيل فلان يقرأ بحرف أبي عمرو وغيره من القراء وذلك لأنّ الحرف حدّ ما بين القراءتين ...... ومن هذا سمّى أهل العربية أدوات المعاني حروفاً نحو (من) و (في) و (قد) و (هل) و (بل) وذلك لأنها تأتي في أوائل الكلام وأواخره في غالب الأمر فصارت كالحروف والحدود له"(3)

ويطلق هذا المصطلح على كل كلمة من اسم وفعل حرف وعلى الحرف الهجائي(4).

2- تعدّد المصطلحات للباب الواحد: وذلك بأن يذكر للباب الواحد أكثر من مصطلح وقد ظهر ذلك واضحاً بعد نشوء مدرستين نحويتين في كل من البصرة والكوفة وذلك لرغبة نحاة كلّ مدرسة في صياغة مصطلحات خاصة بهم وكانوا كثيراً ما يستخدمون من الألفاظ المرادفة للمصطلح المستخدم للتعبير عن المعنى نفسه(5)

وحصلت هذه الظاهرة في المدرسة الواحدة أيضاً إذ أنّ نحاة البصرة قالوا التفسير

---

(1) آل عمران 159.

(2) معاني القرآن 1/ 244..

(3) سر صناعة الإعراب 1/ 15 – 17.

(4) الكتاب 3/ 100 – 577.

(5) مدرسة البصرة 343، المصطلح النحوي 153.

و التمييز والتبيين، وقالوا ـ الظرف والمفعول فيه، وقالوا المفعول له والمفعول لأجله، وقالوا ما يجري وما لا يجري، وما يتصرف وما لا يتصرف، وقالوا حروف الخفض وحرف الجر

3 ـ كان عدد من المصطلحات غير دقيق في الدلالة عما وضع له، إذ أنّ المعنى اللغوي لتلك المصطلحات بعيد عن المعنى النحوي الذي ينبغي أن تعبر عنه أو تشير إليه، ومن يتفكّر في المعنى اللغوي لمصطلح العطف مثلاً يجده بعيداً عن معنى الجمع بين شيئين أو اشراك أحدهما في فعل الآخر.

جاء في الصحاح "عطفت أي ملْتُ، وعطفتُ العود فانعطف، وعطفت الوسادة ثنيتها وعطفت عليه أي اشفقت، وعطف عليه أي كر"[1].

وكذلك مصطلحات الترجمة التكرير والمردود فقد جعلها الفراء بمعنى البدل[2] ويعلّل الانصاري سبب اختيار الفرّاء لهذه المصطلحات بقوله "وأحياناً يكون البدل بمثابة التوضيح للمبدل مثل قوله تعالى ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾[3] وهنا يحسن تسميته ترجمة وتبياناً فلعل الفراء كان يلحظ الموقع المعنوي ثم يطلق عليه المصطلح وربّما كان هذا هو السر في تعدد المصطلحات لشيء واحد بخلاف البصريين فإنّهم لحظوا الحكم الإعرابي فقط دون نظر إلى المعنى فاطلقوا عليه اسم البدل، ومن هنا رأيت الفرّاء أدق في مصطلحه من البصريين."[4].

وهذا التعليل مردود لأنّ معاني تلك المصطلحات التي ذكرها لا دلالة لها على ما أريد من مصطلح البدل.

جاء في الصحاح "ويقال قد ترجم كلامه إذا فسّره بلسان آخر، ومنه التَرجُمان والجمع التراجم مثل زَعفَران وزعافِر وصَحْصَحان وصحاصح. ويقال تُرجُمان ولك أن تضم التاء لضمة الجيم فتقول تُرجُمان مثل يُسْرُوع ويُسْرُوع.

---

(1) الصحاح 4/ 1405 (عطف)

(2) معاني القرآن 1/ 7، 51، 56.

(3) الفرقان 68 ، 69.

(4) أبو زكريا الفراء 444.

قال الراجز

الأ الحَمامَ الوُرقَ والغطاطا
فَهُـنَّ يَلغِطْـنَ به إلغاطا
كالتَّرجُمـان لقيَ الأنباطا[1]

وكذلك التكرير "والكرّ والرجوع يقال كرّه وكر بنفسه يتعدى ولا يتعدى، وكررت الشيء تكريرا وتكرارا"[2].

والمردود في معناه اللغوي المصروف "رده عن وجهه يردّه ردّا ومردّا صرفه وقال الله تعالى ﴿ فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ ﴾[3] وردّ عليه الشيء إذا لم يقبله، وكذلك إذا خطّأه، وتقول ردّه إلى منزله وردّ إليه جواباً أي رجع، والمردودة المطلقة"[4]

قال المبرّد في معنى البدل "وإنما هو في الحقيقة تبيين، ولكن قيل بدل لأنّ الذي عمل في الذي قبله قد صار يعمل فيه بأن فرّغ له."[5] وقال أيضاً "وإنما سمّي البدل بدلا لدخوله لما عمل فيه ما قبله على غير جهة الشركة"[6] فالمعنى الحقيقي للبدل هو التبيين وهو ما لا يدل عليه أي من مصطلحات (التكرير أو البدل أو المردود أو لترجمة) وإنما يشير كل مصطلح منها إلى جانب من الباب فالبدل والتكرير والمردود يشير إلى العمل كما ذكر المبرد عن مصطلح البدل وأراد الفرّاء بالترجمة أنْ تعبر عن معنى التبيين إلا أنه لم يوفق فيه ولا أدري لِم لم يقتصر على مصطلح (التبيين) الذي سبق المبّرد في ذكره

وكذلك الحال في مصطلحات الجحد والإقرار والمؤقت وغير المؤقت عند الفراء

قال الأنصاري: "الجحد : النفي والإقرار. الإثبات رأيت الفرّاء يستعمل مصطلح (الجحد) بدل مصطلح (النفي) عند البصريين، فيقول في تفسير قوله تعالى

(1) الصحاح 5/ 1928 – 1929 (رجم) .
(2) الصحاح 2/ 805 (كرر)
(3) الرعد 11 ، الروم 43.
(4) الصحاح 1/ 470 (ردد)..
(5) المقتضب 4/ 295.
(6) المصدر نفسه 4/ 399.

ولا تُطعْ منهم آثماً أو كَفورا) "أو" هنــا بمنزلـة (لا) أو (أو) في الجحـد . تكـون في معنى (لا) فهذا من ذاك "وهو مصطلح موفق لا يقل عــن مصطلـح البصريـين إن لم يرد بأنه يساير روح اللغة أكثر من مصطلح (النفي) الذي يساير روح الفلسفة[1].

إلا أن الواقع اللغوي لهذا المصطلح لا يدل على ذلـك لأنّ الجحـد هـو الإنكـار قال الجوهري "الجحود" الإنكار مع العلم يقال جحده حقه وبحقـه جحداً وجحـوداً والجحد أيضاً قلة الخير وكذلك الجُحد بالضم"[2].

والإنكار غير نفي حصول الحدث لأنّ لكلٍّ منهما استعمالاً خاصاً

وهكذا تقصر كثير من المصطلحات عن أداء المعنى النحوي للباب الذي وضعت له لسوء اختيارها أو لقصد الواضـع معنى آخـر غـير المعنـى النحـوي الموضـوع لـه كمراعاة العامل مثلاً.

إلاّ أنّ هذا الخلل في دقة دلالة عدد من المصطلحات على ما وضعت له لا يطغى على ما ذكرته من مطابقة دلالة أغلـب المصطلحـات النحويـة لمعـاني مدلولاتـها نحو التأنيث والتذكير والإفراد والتثنية والجمـع، والإشـارة، والاسـتثناء، والمبتدأ والخبر، والفعل الواقع، والإعراب، والاستفهام، والنداء، والجامد والمتصرف، والناقص والتام وغيرها من المصطلحات التي كانت دقيقة في التعبير عن المعنى النحـوي الـذي وضـع له، ولا أعتقد أن هذه الملاحظات تمسّ عظمة هذا الجهد الفكري الذي ورثناه ناضجـاً دقيقاً في أحكامه ومصطلحاته بل تظهر جانباً آخر من سعي علمائنا لتطويـر الصناعـة النحوية، وإصـلاح أي خلل في هذا البناء المتكامل للنحو العربـي، وعلـى الرغـم ممـا تبين من أنّ الخلاف النحوي كان سبباً في ظهور عدد من المصطلحات الكوفية المرادفـة للمصطلحات البصرية، وعاملاً في رفض عدد من المصطلحات البصرية وإيجاد بديـل لهـا أرى أنّ علماء المدرستين كانوا مخلصين في بحثهم عن أفضل المصطلحات وأدقّها وأكثرها مطابقة للمعنى النحوي، وكان اختلافهم في عدد من المصطلحات دليلاً على العمـق في فهم المعاني النحوية، والاجتهاد في وضع ما يعبر عن هذا الفهم من مصطلحات

(1) أبو زكريا الفراء 442

(2) الصحاح 1/ 448 (جحد).

أثر المعنى في تفريع الأبواب النحوية.

يرتبط تفريع الموضوعات النحوية إلى فروعها الدقيقة بالمعنى ارتباطاً وثيقاً، إذ إنّ المعاني الكلّية التي يعبّر عنها كل موضوع نحوي لا يمكن حصرها في مجرى واحد، بل لابدّ من إظهار المعاني الدقيقة التي تتفرع منها، ثم تفريع ما يتشعب من تلك الفروع إلى فروع أخرى، حتى يتم استيفاء معاني ذلك الباب.

ولذا كان سيبويه يكثر من الأبواب للموضوع الواحد حتى يستوفي كل أقسامه وفروعه وقد سار المبّرد على أثره في تفريع أبواب الموضوع الواحد في كتابة المقتضب.

وكان سيبويه يعرض الأبواب بأسلوب فطري يدلّ على بساطة في عرض الأفكار المتشعبة من الموضوع الواحد ويصف النجدي هذه الطريقة بقوله "ومعلوم أنّ لكل باب في كتاب سيبويه بل لكل مسألة في باب مقتضيات خاصة وطبيعة متميزة قليلاً أو كثيراً وإذن لا ينتظر أنْ يعالج سيبويه أبواب الكتاب ولا مسائل الأبواب علاجاً واحداً مطرداً مع ذلك يمكن أنْ يقال على وجه الإجمال إنّه في تصنيف الكتاب كان يتجه إلى فكرة الباب كما تتمثل له فيستحضرها ويضع المعالم لها ويتعرّف حاجتها من الأمثلة والنصوص فيجمعها ويصنفها ثم يعرضها جملة أو آحاداً"[1] .

ويعترض الأستاذ النجدي على خروج سيبويه عن هذا النمط أحياناً حين يعرض للفكرة مجمله ثم يفصلها في فروع أو شعب ويقوده طول تأمله في ذلك إلى أنّ يخامره الشك في نسبة هذه النصوص إلى سيبويه حين يقول "وكثيراً ما استوقف نظري وأنا أدرس الكتاب مسائل مشتبهة تثير الاسترابة والتأمل وتدعو إلى التساؤل والتماس التأويل، وربما لا يبدو لها وجه من الرأي يطيب الأخذ به، ويصح الاطمئنان إليه إلاّ في اعتبارها من الإضافات التي زيدت على الكتاب ففي (باب مجرى نعت المعرفة عليها) يقول "واعلم أنّ المعرفة لا توصف إلا بمعرفة كما أنّ النكرة لا توصف إلاّ بنكرة، واعلم أنّ العَلَم الخاصّ من الأسماء يوصف بثلاثة أشياء: بالمضاف إلى مثله، وبالألف واللام، وبالأسماء المبهمة فأمّا المضاف فنحو مررت بأخيك "وقد ذكر هناك

(1) سيبويه إمام النحاة 159.

قاعدة جامعة تستوعب كل ما توصف بـه المعرفة لا يتخلف منه شيء، ثم حصر الأنواع التي يوصف العلاّم بها بجملة أولاً ومفصلة آخراً، ثم عـاد إلى الأنـواع واحـداً واحداً يختص كلاً منها بحديث على الترتيب، وهذا النمط في الكتـاب قليل ولا يسـع مبلغ السمة التي تميزه على كل حال، وهو أو بعضه أحقّ أنْ يكون من تصنيع المنطق أو توجيه الفلسفة، لا من إلهام الفطرة وصحة الطبع."[1] .

وإني لأستغرب أنْ يستكثر الأستاذ النجدي على سيبويه مثل هـذه اللمحـات العقلية من إجمال معنى الموضوع ثم تفريعه وتفصيله على الرغم ممـا عهدناه في كتابه من أسلوب فطري، ذلك أنَّ إمام النحـاة كـان يجمـل معـاني النحـو جميعـاً في ذهنـه، ويعرف كل أسرار العربية أوَ ليس هو الذي فرّع الكلام من حيث الاستقامة والإحالة فقال "فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كـذب، ومستقيم قبيـح، ومـا هـو محـال كذب، فأما المستقيم الحسن فقولك : أتيتـك أمـس، وسـآتيك غـداً، وأمّـا المحـال فـأن تنقض أوّل كلامك بآخره فتقول أتيتك غداً، وسآتيك أمس.

وأمّا المستقيم الكذب فقولك حملتُ الجبلَ وشربت ماء البحر ونحوه.

وأمّا المستقيم القبيح فأنْ تضع اللفظ في غيرموضعه نحو قولك : قد زيداً رأيـت، وكي زيداً يأتيك وأشباه هذا.

وأمّا المحال الكذب فإنْ تقول سوف أشرب ماء البحر أمس"[2] .

فهو هنا لا يجمل موضوعاً، أو باباً أو حكماً، إنّما يجمل الكلام ثم يفرعه إلى فروع تتجلّى فيها ملكته في التمييز بين المعاني الدقيقة، أوَ ليس هو القائل "هذا بـاب علـم مـا الكلم من العربية" "فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعـل، فالاسـم رجل وفرس وحائط وأمّا الفعل فأمثلة أخذت مـن لفـظ أحـداث الأسمـاء وبنيـت لمـا مضى ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، ... فأمّا بناء ما مضـى فذَهَـب وسمِـعَ ومكُث وحُمِد، ولمّا بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمراً : اذهَب، واقتُل واضرب، ومخبراً يَقتُل

(1) سيبويه إمام النحاة 152 – 153..

(2) الكتاب 1/ 25 – 26..

ويذهب ويضرب ويُقْتَل ويُضرَب. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت

فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء ولها أبنية كثيرة ستبين إنْ شاء الله، والأحداث نحو الضَّرْب والحَمْد والقَتْل

وأمّا ما جاء لمعنى وليس باسْم ولا فعل فنحو : ثُمَّ، وسوف، وواو القسم، ولام الإضافة ونحوها."[1].

إلا أنّ هذا النمط الدقيق من القسمة العقلية ليست سمة عامة في كتاب سيبويه أو في المقتضب وإنّما هي لمحات نادرة تجدها في الكتابين[2]

وأوّل من برع في هذا المجال وأظهر فيه مهارة فائقة أبو بكر بن السراج في كتابه الأصول في النحو الذي صنفه وبّوبه على نظام عقلي لم يسبق إليه، ويتضح لي من دراسة هذا الكتاب أنّ ابن السراج كان مستوعباً معاني النحو استيعاباً واسعاً، وكان ذا عقلية راجحة جعلت هذه المعاني تتسق في نُظُم متجانسة متوائمة من الأصول والفروع، ومن الإجمال والتفريع يعرضها بنظام يتفرد به، فقد درس النحاة السابقون له الفعل مثلاً وأطالوا البحث في أبوابه وأحكامه وأقسامه لكننا لم نجد من أدرك تلك الإشطارات الدقيقة المرتبطة بعضها ببعض بما تشترك فيه من معانٍ. قال ابن السراج:

"الفعل ينقسم قسمين: فمنه حقيقي، ومنه غير حقيقي، والحقيقي ينقسم قسمين . أحدهما أنْ يكون الفعل لا يتعدى الفاعل إلى من سواه ولا يكون فيه دليل على مفعول نحو قمت وقعدت والآخر أنْ يكون فعلاً واصلاً إلى اسم بعد اسم الفاعل

والفعل الواصل على ضربين: فضرب واصل مؤثر نحو ضربت زيداً، وقتلت بكراً والضرب الآخر واصل إلى الاسم فقط غير مؤثر فيه نحو ذكرت زيداً ومدحت عمراً وهجوت بكراً فإنّ هذه تتعدى إلى الحيّ والميّت والشاهد والغائب وإنْ كنت إنما تمدح الذات وتذمها إلا أنها غير مؤثرة ومنها الأفعال الداخلة على الابتداء والخبر،

---

(1) الكتاب 1/ 12.

(2) ينظر في المقتضب على سبيل المثال 3/ 185 ، 187 ، 260 .

وما تبوح عن الفاعل بما هجس في نفسه، أو تيقّنه، غير مؤثرة بمفعول، ولكن أخبر الفاعل بما وقع عنده نحو ظننت زيداً أخاك، وعلمت زيداً خير الناس.

القسم الثاني من القسمة الأولى : وهو الفعل الذي هو غير فعل حقيقي فهو على ثلاثة أضرب.

فالضرب الأول: أفعال مستعارة للاختصار وفيها بيان أنّ فاعليها في الحقيقة مفعولات نحو : مات زيد، وسقط الحائط، ومرض بكر.

والضرب الثاني : أفعال في اللفظ وليست بأفعال حقيقية وإنّما تدل على الزمان فقط وذلك قولك: كان عبد الله أخاك وأصبح عبد الله عاقلاً ليست تخبر بفعل فعله إنّما تخبر أنّ عبد الله أخوك فيما مضى وأنّ الصباح أتى عليه وهو عاقل

والضرب الثالث: أفعال منقولة يراد بها غير الفاعل الذي جعلت له نحو قولك لا أرينك ها هنا فالنهي إنّما هو للمتكلم كأنه ينهى نفسه في اللفظ وهو للمخاطب في المعنى وتأويله: لا تكونن ها هنا فإنّ من حضرني رأيته. ومثله قوله تعالى ﴿ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾[1] لم ينههم عن الموت في وقت لأنّ ذلك ليس اليهم تقديمه وتأخيره، ولكن معناه كونوا على الإسلام فإنّ الموت لابدّ منه، فمتى صادفكم صادفكم عليه وهذا تفسير أبي العباس رحمه الله"[2] .

إنّ فهم ابن السراج لمعنى الفعل "أنه حركة الفاعلين"[3] كما عبّر عن ذلك الزجاجي، جعله يتأمل بعمق هذه الحركة أهي حركة حقيقية ذات حدث، تحدث في زمان كما عبّر عن ذلك سيبويه إذ قال "أمثلة أخذت من أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع"[4]

وهل هذه الحركة مؤثرة أو غير مؤثرة، وإنْ كانت مؤثرة هل تصل إلى الأشياء أو لا تصل، وكان جوابه عن تلك الأسئلة هذا النسق الرائع من المعاني الدقيقة متفرعة

(1) البقرة 132
(2) الأصول 1/ 73 – 74
(3) الجمل 35
(4) الكتاب 1/ 12

من معنى الفعل الحقيقي. فهو إمّا أن يكون فيه دليل على مفعول، وإما أن لا يكون

ثم يذكر ما فيه دليل على تجاوز أثر هذه الحركات إلى اسم آخر غير الفاعل، وبعدها يفرع معاني هذا الأثر بدقة متناهية، فهو إمّا أنْ يكون واصلاً مؤثراً كالحركات التي يحدثها الإنسان في غيره من الكائنات كالضرب والقتل والحفر والوسم والحرق وغيرها من الأفعال أي الحركات التي تترك أثراً في المفعول به وربّما أنْ تكون تلك الحركات الواصلة معنوية لا أثر لها فيما تصل إليه نحو مدحت عمراً فالمدح هنا أثر معنوي لا يحدث في جسم الممدوح أي أثر مادي وكذلك هجوت بكراً وذكرت زيداً، ولكي يوضح هذا المعنى قال "فإنّ هذه تتعدى إلى الحيّ والميّت والشاهد والغائب"

ويمثل لطائفة أخرى من هذه الأفعال الواصلة غير المؤثرة وهي الأفعال التي تدخل على المبتدأ والخبر بقولنا ظننت زيداً أخاك فالظن هنا لا يحدث أثراً في زيد ولا في أخوّته لأنه ليس بفعل مؤثر، وإنّما هو احساس في داخل المتكلم سواء أكان ذلك الإحساس شكاً أم كان يقيناً، والنصب هنا دلالة لأثر معنوي يزول بزوال الشك أو اليقين، إذ أنّ هذا الشك لو أدرك المتكلم متأخراً فلا دلالة لأثره المعنوي، إذ لا يرجح النصب الذي كان دلالة الشك ويرجح الرفع في قولنا زيدٌ أخوك ظننت[1].

أمّا القسم الثاني من الفعل وهو (غير الحقيقي) فهو الذي لا يحدثه فاعل في الحقيقة، وهو إمّا فعل مسنده إلى الفاعل مجازاً مثل مات الرجل وقوله تعالى ﴿ فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ ﴾[2] إذ إنّ الفعل هنا مسند إلى غير فاعله الحقيقي، وإمّا فعل يعوزه الحدث فلا دلاله له إلا على الزمن ولذلك سميت هذه الأفعال بالناقصة لأنّ معناها يكتمل بالخبر نحو قولنا: كان عبد الله ضارباً أخاه، إذّ (كان) يدل على الزمن فقط فهي ليست مثل ضَرَبَ عبدُ الله أخاه إذ يدل الفعل (ضَرَبَ) على حصول الضرب في زمن مضى لأنّ (كان) لا علاقة لها بمعنى الضرب إنّما وظيفتها الدلالة على أنّ الضرب حصل في زمن مضى، ولذا قالوا ناقصة يتم معناها بالإخبار عن

(1) الكتاب 1/ 120..

(2) الكهف 77

اسمها، ذلك لأننا لو قلنا كان عبد الله حاضراً، زال معنى الضرب وتغيّر الحدث بتغيير الخبر، وفي الحالتين لا تدلّ (كان) على الضرب ولا على الحضور، لأنها أفعال غير حقيقية إلاّ إذا كانت بمعنى (وقع) فإنها تامّة.

والمعنى الثالث للفعل غير الحقيقي ينشأ من تغيير نظم الكلام الذي يتحكم باشتقاق المعاني إذ المعروف أنّ اسلوب النهي بـ (لا) الناهية يقصد به نهي المخاطب إلاّ أنّ قولنا (لا أرينّك ههنا) نهي للمتكلم، وفيه إشعار بنهي المخاطب، ذلك لأنّ النهي عن رؤيتك إنّما هو نهي لك عن الوقوف في موقع أراك فيه، والمتكلم لا يرى في الحقيقة إنّما نهي عن القيام بالرؤية، وهو نهي عن حدث لا يتحقق في مثل هذا التعبير، لأنّ المخاطب هو الذي نهي عن الوقوف في موقع يراه فيه المتكلم.

وهكذا يبرع ابن السراج في تفريعاته لكل موضوع فهو يشعب المعاني وينظمه بنظام دقيق متجانس، وحين يدرس الصفة يقسّمها إلى صفة محضة وصفة غير محضة ويقسم الصفة المحضة خمسة أقسام :

القسم الأول : حلية للموصوف تكون فيه أو في شيء من سببه

القسم الثاني : فعل للموصوف يكون به فاعلاً هو أو شيء من سببه.

القسم الثالث : وصف ليس بعمل ولا بحلية.

القسم الرابع : وصف ينسب إلى أب أو بلدة أو صناعة أو ضرب من الضروب

القسم الخامس : الوصف بـ (ذي) التي في معنى صاحب لا بـ (ذو) التي في معنى الذي.

وبعد أن يفصّل القول في كل معنى من هذه المعاني ويوضحها بالأمثلة يقول.

"ذكر الصفات التي ليست بصفات محضة فهذه الصفات ليست بصفات محضة في الوصف يجوز أن نبتدأ كما تبتدأ الأسماء ويحسن ذلك فيها وهي التي لا تجري على الأول إذا كانت لشيء من سببه، وهي تنقسم ثلاثة أقسام:

مفرد، ومضاف وموصول

فالأول المفرد نحو قولك: مررت بثوب سبع وقول العرب: أخذ بنو فلان من بني فلان إبلاً مائة وقال الأعشى:

لَئِنْ كُنتُ في جُبٍّ ثمانينَ قامةً ... ورُقيتُ أسبابَ السماءِ بسُلَّمِ

الثاني: المضاف وذلك قولهم مررت برجلٍ أيِّ رجل وبرجل أيّما رجل.

الثالث: النعت الموصول المشبه بالمضاف وإنما أشبه المضاف لأنه غير مستعمل إلاّ مع صلته وذلك نحو أفضل منك، وأبٍ لك، وأخٍ لك، وصاحبٍ لك، فجميع هذه لا يحسن أن تفردها من صلاتها لو قلت مررت برجلٍ أبٍ وبرجلٍ أخٍ وبرجلٍ خيرٍ لم يجز حتى تقول برجلٍ أبٍ لك، وبرجلٍ أخٍ لك، وبرجلٍ خيرٍ منك فجميع هذه إذا أخلصتها للموصوف ولم تعلقها بشيء من سببه أجريتها على الأول فقلت هذا رجل خيرٌ منك وصاحبٌ لك"[1].

وهذه القسمة الدقيقة مبنية على معانٍ دقيقة تمتاز بها مجموعة (الصفة المحضة) عن مجموعة الثانية التي سمّاها (الصفة غير المحضة) وهما مصطلحان لم يسبقه أحد إليهما - على قدر اطلاعي. وقد أوضح سيبويه الفروق بين المجموعتين بدقة إلاّ أنه لم يفرع كل مجموعة إلى فروع على نحو تفريع ابن السراج / قال سيبويه "هذا باب ما جرى من الأسماء التي تكون صفة مجرى الأسماء التي لا تكون صفة "وذلك افعَلُ منه، ومثلك وأخواتهما، وحسْبُك من رجل، وسواءٌ عليه الخيرُ والشر، وأيّما رجل، وأبو عَشَرة، وأبٌ لك وأخٌ لك وصاحبٌ لك، وكلُّ رجل، وأفعَلَ شيء نحو خَيْرُ شيء وأفضلُ شيء وأفْعَلَ ما يكون، وأفْعَلُ منك.

وإنما صار هذا بمنزلة الأسماء التي لا تكون صفة من قِبَل أنها ليست بفاعلة، وأنها ليست كالصفات غير الفاعلة، نحو حسن وطويل وكريم، من قبل أن هذه تفرد وتؤنث بالهاء كما يؤنث فاعل، ويدخلها الألف واللام وتضاف إلى ما فيه الألف واللام وتكون نكرة بمنزلة الاسم الذي يكون فاعلاً حين تقول هذا رجلٌ ملازمٌ الرجل. وذلك قولك هذا حَسَنُ الوجه.

ومع ذلك أنك تدخل على حَسَنِ الوجه الألف واللام فتقول: الحسن الوجه،

---

(1) الأصول 2/ 23 – 29 وينظر في الكتاب 2/ 18 والموفقي 111 والواضح في علم العربية 24

كما تقول الملازمَ الرجل فَحَسَنٌ وما أشبهه بتصرف هذا التصرف."[1]

وبعد أنْ أوضح معاني الصفات المحضة تحدث عن الصفة غير المحضة من غير أنْ يسميها بهذا المصطلح قال "ولا تستطيع أنْ تفرد شيئاً من هذه الأسماء الأخر، لو قلت هذا رجلٌ خيرٌ، وهذا رجلٌ أفضَلُ، وهذا رَجُلٌ أي لم يستقم ولم يكن حسناً، وكذلك أيّ، لا تقول هذا رجلٌ أيّ. فلما أضفتهنّ وأوصلت إليهن شيئاً حسن، وتـمكّنّ به، فصارت الإضافة، وهذه اللواحق تحسّنه.

ولا تستطيع أنْ تدخل الألف واللام على شيء منها كما أدخلت ذلك على الحسن الوجه ولا تنون ما تنون منه على حدّ تنوين الفاعل فتكون بالخيار في حذفه وتركه، ولا تؤنث كما تؤنث الفاعل فلم يقو قوة الحسن إذا لم يُفرد إفراده، فمما جاءت مضارعة للاسم الذي لا يكون صفة البتة إلا مستكرها كان الوجه عندهم فيه الرفع إذا كان النعت للآخر وذلك قولك: مررت برجلٍ حسنٌ أبوه."[2]

وقال في باب آخر متمما حديثه عن فروع المجموعة الثانية "هذا باب ما يكون من الأسماء صفة مفرداً وليس بفاعل ولا صفة تشبه بالفاعل كالحسن وأشباهه " وذلك قولك مررت بحيةٍ ذراعٌ طولها ومررت بثوبٍ سبعٌ طوله، ومررت برجلٍ مائةٌ إبلُه، فهذه تكون صفات كما كانت خير منك صفة يدلك على ذلك قول العرب: أخذ بنو فلان من بني فلان إبلاً مائةً فجعلوا مائة وصفاً ....

ومن قال مررت برجلٍ أسدٍ أبوه قال مررت برجل مائةٍ إبلُه وزعم يونس أنه لم يسمعه من ثقة ولكنهم يقولون: هو نارٌ حُمْرةً لأنهم قد يبنون الأسماء على المبتدأ ولا يصفون بها فالرفع فيه الوجه، والرفع فيه أحسن وإنْ كنت تريد معنى أنه مبالغ في الشدة لأنه ليس بوصف."[3]

وقال الأعلم موضحاً ذلك: "اعلم أنّ ما كان من المقادير إذا انفرد كان نعت لما تنعته بما يتضمن لفظه من الطول والقصر والقلة والكثرة فناب ذلك عن طويل وقصير

---

(1) الكتاب 2/ 24 - 25.

(2) المصدر نفسه 2/ 25.

(3) الكتاب 2/ 28 - 29.

وقليل وكثير"[1] فهو يرد هذه الألفاظ إلى تأويل بعيد لتكون قريبة مما وضع للصفات من حلات، لأنّ الصفات "إنما هي تحلية الشيء نحو الظريف والطويل وما أشبه ذلك مما أخذ من الفعل، أو سبب نحو الفلاني والتميمي والبكري وما اعتوره شيء من هذين المعنيين"[2].

وقد قسموا الإضافة - كما قسّموا الصفة إلى إضافة محضة وإضافة غير محضة وفرعوا كل قسم إلى فروع قال ابن جني: "وهي في الكلام على ضربين :

أحدهما: ضم اسم إلى اسم هو غيره بمعنى (اللام).

والآخر: ضم اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى (من).

الأول منهما قولك. هذا غلام زيدٍ أي غلام له وهذه دارُ عبدِ الله أي دار له

والثاني نحو قولك هذا ثوبُ خزٍّ أي ثوب من خز، وهذه جبّة صوفٍ أي جبّة من صوف.

واعلم أنّ المضاف قد يكتسي كثيراً من أحكام المضاف إليه نحو التعريف والاستفهام ومعنى الجزاء ومعنى العموم.

والضرب الثاني: الإضافة غير المحضة وهي التي ينوى بها الانفصال ويقصد التنوين وهي أربعة أضرب :

أحدها: إضافة اسم الفاعل إلى المفعول وأنت تريد التنوين نحو ضاربُ بكرٍ عند التقدير ضاربٌ بكراً

الضرب الثاني: إضافة الصفة الجاري إعرابها على ما قبلها وهي في المعنى لما أضيفت إليه نحو قولك مررت برجلٍ حَسَنِ الوجهِ والتقدير حَسَنٍ وجهه

الضرب الثالث: إضافة (أفْعَل) إلى ما هو بعضه نحو قولك. زيد أفضلُ الناس وأكرمُ القوم و (أفضل) و (أكرم) مضاف إلى جماعة هو أحدها وهي مشتركة معه في هذه الصفة إلا أنّ صفته زائدة على صفتها.

---

(1) النكت 1/ 452

(2) المقتضب 1/ 26

والضرب الرابع: هو إضافة الاسم إلى الصفة نحو (صلاة الأولى) و (مسجد الجامع) والأصل فيه أنْ يكون وصفاً تقول : الصلاة الأولى، والمسجد الجامع لتكون وصفت معرفة بمعرفة فلما نزعت الألف واللام احتجت إلى الإضافة"[1].

ومن التفريعات الطريفة التي يتضح فيها أثر المعنى جلياً ما ذكره ابن فارس قال

"باب أجناس الأسماء: قال بعض أهل العلم : الأسماء خمسة :

اسم فارق، واسم مفارق، واسم مشتق، واسم مضاف، واسم مقتضٍ

فالفارق قولنا: رجل وفرس، فرقنا بالاسمين بين شخصين

والمفارق قولنا: طفل، يفارقه إذا كبر.

والمشتق: قولنا كاتب: وهو مشتق من الكتابة، ويكون هذا على وجهين أحدهما مبنيا على فعل وذلك قولنا: كتب فهو كاتب.

والآخر يكون مشتقا من الفعل غير مبني عليه كقولنا: الرحمن، فهذا مشتق من الرحمة وغير مبني من (رحم). وكل ما كان من الأوصاف أبعد من بنية الفعل فهو أبلغ لأنّ الرحمن أبلغ من الرحيم، لأنا نقول . رحم فهو راحم ورحيم.

ونقول : قدر فهو قادر وقدير. وإذا قلنا الرحمن فليس هو من رحيم، إنما هو من الرحمة، وعلى هذا تجري النعوت كلها في قولنا: كاتب وكتّاب وضارب وضَروب

والمضاف قولنا: كل وبعض لابد من أن يكونا مضافين.

والمقتضي قولنا: أخ وشريك، وابنٌ وخصم كل واحد منها إذا ذكر اقتضى غيره لأن الشريك مقتضٍ شريكاً والأخ مقتضٍ آخر.

وقال بعض الفقهاء: أسماء الأعيان خمسة : اسم لازم، واسم مفارق واسم مشتق واسم مضاف مشبه . قال : "وجماعها أنها وضعت للدلالة بها وهذه قسمة ليست بالبعيدة."[2]

---

(1) اللمع 158 – 159 .

(2) الصاحبي 86

هذه أمثلة قليلة مما تزخر به كتب النحاة من تفريعات في الأحكام جاءت مفصلة لأحكام مجملة وهذه الفروع وإن كانت معروفة في كتب النحاة الأوائل إلاّ أنها لم تنظم تنظيما دقيقا ولم تفصل في مجموعات مترابطة وفروع متصلة كما آلت في كتب ابن السراج ومن جاء بعده ممن كان له ولع في تنظيم الأحكام وتنسيقها في تفصيلات دقيقة ترد المفصل إلى المجمل، تدل على قدرة على تنظيم الأفكار وتنسيق المعاني في الذهن تنسيقا رائعا يستفيد من شغف علماء القرنين الثالث والرابع بالتقسيم والتنظيم، إذ أولوا ذلك رعاية جعلت الأحكام النحوية أقرب مأخذاً وأسهل فهماً وإدراكاً[1]

(1) الدليل على صحة ذلك أنهم جمعوا معاني الأداة الواحدة من مظانها المتفرقة في بحث مستقل يجمع شتاتها وينظم أحوالها ووجوه معانيها في باب واحد. ومن النحاة من أفراد لها كتاباً مستقلاً كما فعل الزجاجي في كتابه اللامات والرماني في كتابه "منازل الحروف" وغيرهما

الفصل الثاني

أثر المعنى في دراسة العامل، التعليل ، التأويل ، القياس

أثر المعنى في العامل

يتفق أغلب الباحثين على أهمية فكرة العامل في النحو العربي ذلك أن هذه الفكرة "هي التي وجهته منذ عهوده الأولى، فالناظر في كتاب سيبويه – أقدم كتاب نحوي وصل إلينا – يلمس بوضوح أثر هذه النظرية فيه، ثم أخذت هذه النظرية توجهه أكثر فأكثر كلما تقدم الزمن حتى أصبح العامل في النحو كأنه علة حقيقية تؤثر وتوجد وتصنع"(1) .

وتأتي أهمية هذه الفكرة من كونها أساسا لفهم معاني النحو، تفسر كثيرا من ظواهره تفسيرا تعليميا، وتقود إلى معرفة أسرار التراكيب اللغوية، وما تتضمنه من علاقات ترتبط بالمعنى، يستدل عليها بأصول استقراها العلماء من النصوص وجعلوها أشبه بالنظرية. والعامل في أبسط تعريفاته "هو موجب التغيير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى"(2) وقد ذكر أستاذنا المرحوم الجواري آراء النحاة في العامل، قال "ونحن واجدون في ما بين أيدينا من كتبهم رأيين رئيسين في العمل:

الرأي الأول أنّ أجزاء الكلام يعمل بعضها في بعض ويؤثر أحدها في الآخر، فالفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول، والمبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ (رأي نحاة الكوفة) وحرف الجر يجر الأسماء، وحروف النصب تنصب الأفعال وحروف الجزم تجزمها إلى غير ذلك مما هو معروف لدى الدارسين.

والرأي الثاني أنّ أحوال الإعراب وما يطرأ على الكلم من تغيير في أواخرها إنما هو من عمل المتكلم هو الذي يحدثه حين يؤلف الكلام وهو الذي ينشئ المعنى

---

(1)الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري 63

(2)الحدود في النحو للرماني 39..

فيكون عليه أنْ يتبع سبيل المعنى في كل جزء من أجزائه، وهي أجزاء التركيب فتبدو آثار ذلك في أواخر الكلم."[1].

ويوهم كلام المرحوم الجواري بوجود رأيين متباعدين في فهم فكرة العامل، لأنّه يعتقد بأنّ أصحاب الرأي الأول لم يتخطّوا حدود الألفاظ ولم يتجاوزوا ظاهرها بل كانوا يعتقدون بأن تلك الألفاظ هي العاملة المؤثرة، دون أن يكلفوا أنفسهم مشقة العبور إلى جذور هذه الفكرة والبحث عن حقيقتها.

وأنّ أصحاب الرأي الثاني أكثر دقة في فهم هذه الفكرة ذلك أنهم أدركوا أنّ العوامل اللفظية أمارات ودلالات[2] وليست ألفاظاً يؤثر بعضها في بعض وقد عبّر ابن جني عن هذا الرأي قائلاً "ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به بأن تقول رفعت هذا لأنه فاعل، ونصبت هذا لأنّه مفعول فهذا اعتبار معنوي لا لفظيّ، ولأجله ما كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنّها معنوية، ألا تراك إذا قلت. ضرب سعيد جعفراً فإنّ (ضَرَبَ) لم تعمل في الحقيقة شيئاً، وهل تحصّل من قولك: ضَرَبَ إلاّ على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة (فَعَلَ) فهذا هو الصوت والصوت مما لا يجوز أنْ يكون منسوباً إليه الفعل. وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ليُروك أنّ بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول، فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا لفظي ومعنوي، لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح"[3]

وهذا النص واضح وصريح في إعطاء الفهم الدقيق لما أراده النحاة من فكرة العامل. وليس الرأي الأوّل كما تصوره أستاذنا الجواري مضنواً للرأي الثاني

(1) نحو التيسير 39 – 40.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف 46..

(3) الخصائص 1/ 109 – 110..

معاصراً له تتبناه طائفة من نحاتنا الأوائل وتعتمده في فهم ظاهرة الإعراب بل هو عندي حصيلة ما وصل إليه الدرس النحوي في القرون الأخيرة بعد أن كثرت المقدّمات والمختصرات والمتون والشروح والحواشي وصارت الإشارة إلى العامل بعبارات مقتضبة يفهم منها أنّ الفعل أو الحرف هو العامل، وبعد أن اقتضت ظروف تعليم النحو أن يذكر النحاة هذه العوامل التي هي رموز وإشارات لما يوجب العمل الحقيقي – مجتزئين بها عن ذكر العوامل الحقيقية، رغبة في إيصال الباب النحوي أو الفكرة النحوية بأقصر السبل وأكثرها قرباً للمتعلم، ولمّا كانت الألفاظ المصاحبة للمعنى العامل أيسر حفظاً صارت الإشارة إليها أكثر من الإشارة إلى المعاني التي ترمز لها، وترسخ الاعتقاد فيما بعد عند الدارسين – بأنها هي العوامل.

وقد كان شيوع هذا الفهم لفكرة العمل، واختفاء الأسس المعنوية التي عبرت عنها الألفاظ ودخول أساليب المنطق ومصطلحاته في شرح العوامل ولجوء عدد من النحاة إلى عرض العوامل في مختصرات تعليمية كما فعل أبو علي الفارسي في كتابه العوامل[1] وعبد القاهر الجرجاني في (العوامل المائة)[2] الأثر الواضح في هذا الوهم في فهمها، الأمر الذي جعلها عرضة للنقد والتجريح والرفض من كثير من النحاة[3].

ويعدّ ابن مضاء القرطبي (ت 592هـ) في طليعة الثائرين على فكرة العامل في النحو العربي إذ كان صريحاً في دعوته إلى إلغاء العامل قال في أول كتابه "قصدي في هذا الكتاب أنْ أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه وأنبّه على ما أجمعوا على خطأ فيه. فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلاّ بعامل لفظي، وأنّ الرفع فيها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيد عمراً) أنّ الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنّما أحدثه (ضرب)، ألا ترى أنّ سيبويه – رحمه الله – قال في صدر كتابه "وإنّما ذكرت

---

(1) الفهرست 69

(2) مطبوع ضمن مجموعة متون في استانبول.

(3) قال الأنصاري "أن الفراء سبق ابن مضاء إلى إلغاء نظرية العامل بعدة قرون، ينظر تفصيل ذلك في الصفحات من 423 – 434 من كتاب (أبو زكريا الفراء)

ثمانية مجار لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه وبين ما يبنى عليه الحرف بناء "لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه" فظاهر هذا أنّ العامل أحدث الإعراب وذلك بيّن الفساد"[1]

وعدّ ابن مضاء رأي ابن جني في العامل أثرا من آثار الاعتزال في فكره وقال "وأمّا مذهب أهل الحق فإنّ هذه الأصوات إنّما هي من فعل الله تعالى وإنّما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية"[2].

وكان لدعوة ابن مضاء إلى إلغاء فكرة العامل أثر في كثير من النحاة المحدثين[3] الذين نادوا بإعادة النظر في كثير من مباحث النحو وأبوابه في ضوء آراء ابن مضاء، ولعل أبرز من تأثر بابن مضاء وأثّر في غيره من النحاة إبراهيم مصطفى الذي كال التهم للنحاة فقال: "أكبَّ النحاة على درس الإعراب وقواعده فوق ألف عام لا يعدلون به شيئا، ولا يرون من خصائص العربية ما ينبغي أنْ يشغلهم دونه.

أساس كل بحثهم فيه أنّ "الإعراب أثر يجلبه العامل" فكلّ حركة من حركاته وكلّ علامة من علاماته إنّما تجيء تبعاً للعامل في الجملة. إنْ لم يكن مذكوراً ملفوظاً فهو مقدّر ملحوظ ويطيلون في شرح العامل وشرطه ووجه عمله حتى تكاد تكون نظرية العامل عندهم هي النحو كلّه"[4].

وقال أيضا "على أنّ أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى ولا أثراً في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته"[5].

ومن يقرأ كتب تيسير النحو يجد لآراء إبراهيم مصطفى أثرا واضحا في إيضاح فكرة أنّ العامل كان معوقا من معوقات تيسير النحو، وعاملا من عوامل تعقيده، وأنّ

---

(1) الرد على النحاة 76 – 77.

(2) الرد على النحاة 77

(3) ينظر على سبيل المثال في (إحياء النحو) لإبراهيم مصطفى، (اللغة العربية معناها ومبناها) للدكتور تمام حسان، (في النحو العربي نقد وتوجيه) للدكتور مهدي المخزومي

(4) إحياء النحو 22.

(5) المصدر نفسه 41

الحاجة ماسة لإلغاء هذه الفكرة وما لحقها من تأويلات وتعليلات هي محض صناعة لفظية وهذه الدعوة صحيحة في بعض جوانبها لأنها موجّهة في الأساس إلى ما لحق فكرة العمل من تعقيد كما أشرت إلى ذلك وما رافقها من تشديد في تطبيق أصول مخترعة لا تتطابق في أمور كثيرة مع ما ورد في القرآن الكريم وهو النص العربي المقدس الذي لا يناله التحريف أبدا ولا يشك في صحته. مما ألجأ النحاة إلى التقدير والتأويل إلاّ أنّ الداعين بهذه الدعوة لم يكلّفوا أنفسهم مشقة البحث عن وجه الصحة أو الخطأ فيما يدّعون وذلك بالاحتكام إلى النصوص النحوية التي ظهرت في المرحلة التي نحن بصدد دراستها، لذا لابد من أن أوضّح ذلك من خلال عرض آراء النحاة في العمل والعامل.

ومن يدقق في آراء النحاة يجد أن العمل في تصورهم لم يكن تأثير لفظ في لفظ آخر، وإنما المعنى هو الذي يقتضي تغييرا لموقع الإعرابية وليست الألفاظ إلاّ دلالات على المعنى.

وكان النحاة يصرحون بأثر المعنى فيما سمّيه بعمل العامل، أو يشيرون إليه تلميحاً لوضوح ذلك عندهم لأنهم يدركون أن المعنى هو الذي يوجب الرفع وهو الذي يوجب النصب، قال سيبويه "فهذه الحروف كلها مبتدأة مبني عليها ما بعدها والمعنى فيهن أنك ابتدأت شيئا قد ثبت عندك ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها، وتزجيتها، وفيها ذلك المعنى كما أنّ (حسبُك) فيها معنى النهي، وكما أنّ (رحمةُ الله عليه) فيه معنى رَحِمَهُ الله، فهذا المعنى فيها، ولم تُجعَل بمنزلة الحروف التي إذا ذكرتها كنت في حال ذكرك إياها تعمل في إثباتها وتزجيتها كما أنهم لم يجعلوا (سقْياً) و (رَعْياً) بمنزلة هذه الحروف فإنما تجريها كما أجرت العرب، وتضعها في المواضع التي وضعن فيها، ولا تُدخلن فيها ما لم يدخلوا من الحروف، ألا ترى أنك لو قلت طعاماً لك، وشراباً لك، ومالاً لك، تريد معنى سقياً، أو معنى المرفوع الذي فيه الدعاء لم يجز لأنه لم يستعمل هذا الكلام كما استعمل ما قبله فهذا يدلّك ويبصّرك أنه ينبغي لك أنْ تجري هذه الحروف كما أجرت العرب، وأنْ تعني ما عنوا بها"[1].

---

(1) الكتاب 1/ 330 – 331.

فلم يجعل سيبويه رفع هذه الأسماء بعامل لفظي، وإنما العامل فيها دلالتها على الثبات، والأساس كما يتضح في النص في رفع الألفاظ ونصبها هو أنْ تجريها كما أجرتها العرب وتضعها في المواضع التي وضعن فيها، وغني عن البيان أن تلك المواضع التي وضعتها العرب ليست ألفاظا وإنّما هي معانٍ تجريها بحسب ما تقصد وهذا ما عناه سيبويه بقوله "فهذا يدلك ويبصرك أنّه ينبغي لك أنْ تجري هذه الحروف كما أجرت العرب وأنْ تعني ما عنوا بها "وهذا يدحض قول القائلين إنَّ العامل لفظ يؤثر في لفظ آخر – ومن يتأمل في كلام سيبويه يجد أنَّ المعنى هو الفيصل في تعبير الحكم النحوي قال: "هذا باب يختار فيه الرفع وذلك قولك : له عِلْمٌ عِلْمُ الفقهاء، وله رأيٌ رأيُ الأصلاء، وإنّما كان الرفع في هذا الوجه لن هذه خصال تذكرها في الرجل كالحِلم والعلم والفَضْل ولم ترد أن تخبر بأنك مررت برجل في حال تعلّم ولا تفهم، ولكنك أردت أن تذكر الرجل بفضل فيه، وأن تجعل ذلك خصلة قد استكملها كقولك : له حَسَبٌ حَسَبُ الصالحين، لأنّ هذه الأشياء وما يشبهها صارت تحية عند الناس وعلامات. وعلى هذا الوجه رفع الصوت، وإنْ شئت نصبت فقلت له علمٌ عِلْمَ الفقهاء، كأنك مررت به في حال تعلّم وتفقّه وكأنه لم يستكمل أنْ يقال له : عالِمٌ."[1] فالكلام في الحالتين واحد هو قولنا (له علم علم الفقهاء) لكن القصد مختلف لذا رفع (عِلْم) لمعنى ونصبها لمعنى آخر.

ويستحيل على الباحث تحديد العامل اللفظي في كلام سيبويه عن الحال بيد أنّه يستطيع أنْ يدركه بسهولة من دلالة التراكيب لأنه معنى وليس بلفظ تأمل قوله "وذلك قولك: ما شأنك قائماً، وما شأن زيد قائماً، وما لأخيك قائماً، فهذه حال قد صار فيه، وانتصب بقولك (ما شأنك) كما ينتصب قائماً في قولك: هذا عبد الله قائمٌ بما قبله .

ومثل ذلك: مَنْ ذا قائما بالباب على الحال أي من ذا الذي هو قائم بالباب، هذا المعنى تريد، وأمّا العامل فيه فبمنزلة (هذا عبد الله) لأنّ (مَنْ) مبتدأ قد بني عليه اسم، وكذلك لمَنْ الدارُ مفتوحاً بابُها وأمّا قولهم : مَنْ ذا خير منك فهو على قوله: مَنْ

(1) الكتاب 1/ 361 – 362.

الذي هو خير منك، لأنك لم ترد أنْ تشير على تومئ إلى إنسان قد استبان لك فضله على المسؤول فيعلمكه، ولكنك أردت من ذا الذي هو أفضل منك. فإنْ أومأت إلى إنسان قد استبان لك فضله عليه، فأردت أنْ يعلمكه نصبت خيراً منك كما قلت: مَنْ ذا قائماً، كأنك قلت: إنّما أريد أنْ أسألك عن هذا الذي قد صار في حال قد فضلك بها، ونصبه كنصب ما شأنك قائماً"[1].

ألا ترى أنّ سيبويه لم يذكر أثر أي لفظ ولم يصرح بأن العامل فعل أو حرف بل جعل العامل تمام معنى الكلام في قولنا (ما شأنك) أو (من ذا) وقرّب هذا المعنى بأن جعله بمنزلة هذا عبدُ الله التي هي جملة تامة استغنت بالمبتدأ وما بني عليه، وأفادت معنى الإشارة أو التنبيه، وهذا المعنى أفاد الكوفيين في التوصل إلى عامل (التقريب) – كما سنرى – وليس الأمر كذلك في قولنا (مَنْ ذا خيرٌ منك) لأننا لم نرد أنْ نشير أو نومئ إلى إنسان قد استبان لنا فضله على المسؤول فيعلمنا.

وكان الفراء نحويا بارعا في تقصي المعاني في التراكيب المختلفة، ومن يتأمل تحليله لمعاني الآية الكريمة ﴿ قَالُواْ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ ﴾[2] يدرك أنّ ما قيل عن العوامل اللفظية وأثرها في الألفاظ لم يكن كما يتصور المحدثون. قال الفرّاء "فأمّا السلام (فقول يقال) فنصب لوقوع الفعل عليه كأنك قلت: قلتُ كلاماً. وأمّا قوله (قال سلام) فإنه جاء فيه نحن (سلام) وأنتم قوم منكرون "وبعض المفسرين يقول (قالوا سلاماً قال سلام) يريد سلموا عليه فردّ عليهم، فيقول القائل ألا كان السلام رفعاً كلّه أو نصباً كلّه؟ قلت (السلام) على معنيين: إذا أردت به الكلام نصبته وإذا أضمرت معه (عليكم) رفعته فإنْ شئت طرحت الإضمار من أحد الحرفين وأضمرته في أحدهما، وإن شئت رفعتهما معا وإن شئت نصبتهما جميعا. والعرب تقول: إذا التقوا فقالوا سلامٌ سلامٌ على معنى قالوا السلام عليكم، فرد عليهم الآخرون. والنصب يجوز في إحدى القراءتين (قالوا سلاماً قال سلاماً) وأنشدني بعض بني عقيل.

---

(1) المصدر نفسه 2/ 60 – 61.

(2) هود 69.

فقلنا السلامُ فاتقت من أميرها　　　فما كان إلاّ وَمْؤها بالحواجب

فرفع السلام لأنه أراد سلمنا عليها فاتقت أن ترد علينا ويجوز أن تنصب السلام على مثل قولك : قلنا الكلامَ. قلنا السلامَ"[1] .

وهنا يحق لنا السؤال أين العامل في هذه الألفاظ؟ هل هو الفعل (قال)؟ وإذ كان الجواب إيجاباً فلماذا اختلف المعمول في الجملتين ولم يتغير في ألفاظها شيء؟ ولماذا لم ينتصب (سلام) في الثانية كما انتصب في الأولى؟

الجواب واضح هو أنّ المعنى وقصد المتكلم هو العامل الذي أوجب نصب (سلاماً) الأولى ورفع الثانية، فحين اختلف القصد في الجملتين تبع ذلك اختلاف في موقع (سلام) في كل من الجملتين.

وفي ضوء هذا الفهم للعامل ندرك أسباب اختلاف النحاة في كثير من المسائل النحوية ومن ذلك اختلافهم في خبر (لا) إذا دخلها معنى آخر مثل الاستفهام والتمني قال ابن السراج "وإذا دخلها مع الاستفهام معنى التمني فإنّ النحويين يختلفون في رفع الخبر، ويجرون ما سواه على ما كان عليه قبل.

فأمّا الخليل وسيبويه والجرمي وأكثر النحويين فيقولون : ألا رجلَ أفضلَ منك ولا يجيزون رفع أفضل، وحجتهم في ذلك أنهم قالوا كنا نقول : لا رجلَ أفضلُ منك فيرفع لأن (لا) ورجل في موضع ابتداء وأفضل خبره، فهذا خبر اسم مبتدأ. وإذا قلت متمنيا ألا رجلَ أفضل منك فموضعه نصب، وإنما هو كقولك اللهم غلاماً أي هَب لي غلاما فكأنك قلت ألا أعطي ألا أجيب فهذا معمول، وكان المازني وحده يجيز فيه ما جاز في الماضية بغير الاستفهام فتقول ألا رجل أفضلُ منك وتقول فيمن جعلها كـ (ليس) ألا رجلٌ أفضلَ منك ويجريها مجراها قبل الاستفهام"[2] .

ومعروف أنّ الهمزة ليست من عوامل الرفع أو النصب اللفظية، ودخولها لا يغير الحكم السابق إلاّ أنّها دلت على معنى جديد غير المعنى السابق مكنّها من تغيير حكم

---

(1) معاني القرآن 1/ 40

(2) الأصول 1/ 397 وينظر في الكتاب 2/ 307 والمقتضب 4/ 382

الخبر، فنصب خبر (لا) لم يحصل بفعل عامل لفظي وإنما بأثر معنى جديد دخل على الكلام هو التمني.

والفعل كذلك يتغيّر إعراب ما يعرب منه بتغير المعنى قال أبو الحسن الأخفش في بيان معنى قوله تعالى ﴿ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾[1] "جعل (تكون) من صفة (المائدة) كما قال ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي ﴾[2] رفع إذا جعله صفة وجزم إذا جعله جواباً كما تقول (أعطني ثوباً يَسَعُني، إذا أردت واسعاً، و "يسعْني إذا جعلته جواباً، كأنك تشترط أنه يسعك"[3].

قال المبّرد معلّلاً إعراب الفعل المضارع "اعلم أنّ الأفعال إنما دخلها الإعراب لمضارعتها الأسماء، ولولا ذلك لم يجب أنْ يعرب منها شيء ... وإنّما ضارع الأسماء من الأفعال ما دخلت عليه زائدة من الزوائد الأربع التي توجب الفعل غير ماضٍ ولكنّه يصلح لوقتين : لما أنت فيه، ولما لم يقع . وإنّما قيل لها مضارعة لأنّها تقع مواقع الأسماء في المعنى تقول زيد يقوم وزيد قائم فيكون المعنى فيهما واحداً، كما قال عزّ وجلّ ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ اي لحاكم"[4].

ويتضح أثر المعنى في الفعل المضارع رفعا ونصبا وجزماً في أبواب العطف بالفاء قال المبّرد "وأمّا قوله عزّ وجلّ: ﴿ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[5] النصب ها هنا محال، لأنّه لم يجعل (فيكون) جواباً هذا خلاف المعنى، لأنّه ليس ها هنا شرط إنّما المعنى : فإنّه يقول له : كن فيكونُ، و (كُنْ) حكاية.

وأمّا قوله عز وجل ﴿ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[6] فالنصب والرفع.

---

(1) المائدة 114

(2) مريم 4 ، 5

(3) معاني القرآن 2/ 478 .

(4) المقتضب 2/ 1

(5) البقرة 117، آل عمران 47، مريم 35 غافر 68.

(6) النحل 40.

فأمّا النصب فعلى أنْ تقول : فيكونَ يا فتى، والرفع على هو يقول فيكونُ

وأمّا قول الشاعر:

وما أنــا للشــيء الــذي ليــسَ نــافعي　　　ويغضَــبُ منــه صــاحبي بقَـــؤُولِ

فإنّ الرفع الوجه لأنّ يغضب في صلة (الذي) لأنّ معناه الذي يغضب منه صاحبي وكان سيبويه يقدّم النصب، ويثنّي بالرفع وليس القول عندي كما قال، لأنّ المعنى الذي يصح عليه الكلام إنّما يكون بأن يقع (يغضب) في الصلة كما ذكرت لك

ومن أجازَ النصب فإنّما يجعل يغضب معطوفاً على الشيء وذلــك جــائز ولكنّــه بعيد .فإنْ قلت مَنْ يأتني فأكرمه كان الجزم الوجه، والرفع جائز على القطع على قولــك : فأنا أكرمُه، ويجوز النصب وإنْ كان قبيحا لأنّ الأوّل ليس بواجب إلا بوقوع غيره. وقـد قرئ هذا الحـرف على ثلاثـة أضـرب ﴿ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ ﴾ بـالجزم والرفع والنصب"[1] فالمعنى هو العامل سواء في الاســم أم الفعـل، يوجـب الـرفع أو النصب أو الجزم - في الفعل وليست الألفاظ إلاّ أدلّة وإشارات موحية بالمعنى المراد، وكان النحاة يُصرّحون أحيانا بالعامل الحقيقي هذا، قال أبو علي الفارسـي : "قـال في قوله تعالى ﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ﴾[2]نصـب (قلـيلاً) على الاستثناء، المعنى أستثني قليلاً منكم. قـال أبـو علـي: في هـذا التمثيـل إيـهام أنّ الاسم المستثنى ينتصب عن جملة غير التي فيها الأسماء والمستثنى فيـها، وليـس الأمـر كذلك، لأن الاسم المستثنى ينتصب عن الجملة الظاهرة الواقعة قبل (إلاّ) الكائن فيها الأسماء المستثنى منها إلاّ أنّ الاسم المسـتثنى ينتصـب بوسـط حـرف الاستثناء، وبـه معناه، كما أن الاسم في نحو ما صنعتَ وأباكَ، وجـاء الـبرد والطيالســةَ منتصـب عـن الجملة المذكورة قبل الواو إلاّ أنّه منتصب بتوسط الواو، للواو معنى الاجتمـاع فكمـا

(1) البقرة 284 المقتضب 2/ 18 - 22. وقراءة الرفع في الفعلين (فيغفر ويعذب) سبعيّة وكذلك قراءة الجزم فيهما. أما نصب الفعلين فهي قراءة شاذة. ينظر في الحجة في القراءات السبع لابن خالويه 104 والبحر المحيط 2/ 360

(2) البقرة 83

أنَّ الطيالسة ونحوها منتصب عن الجملة التي قبل الواو، كذلك الاسم المستثنى منتصب عن الجملة التي قبل إلاَّ، ويدلّ على انتصاب الاسم في الاستثناء عن الجملة كما ذكرنا وأنّه لا عمل لـ (إلاّ) ولشيء غير هذه الجملة المستثنى منها في المستثنى قولهم جاءني القومُ غيرَ زيد، ورأيتُ أخوتك غيرَ عمرو ونحو ذلك، أفلا ترى أنّ (غيرا) منتصب انتصاب الاسم بعد (إلاّ) وليس في الكلام (إلاّ) فلو كان الاسم المستثنى منتصبا بأستثني لما انتصب غير"[1] .

أليس هذا الإيضاح كافيا لبيان أنّ العامل في المفعول معه أو المستثنى ليس حرفاً ولا فعلا ولا اسما إنّما العامل هو المعنى في الجملة التي تسبق تلك الحروف إذا تم معنى تلك الجملة.

وكان ابن كيسان أكثر وضوحا في بيان أثر المعنى في إيجاب الرفع أو النصب أو الجر في الألفاظ حين قال "اعلم أنّ الرفع كله من وجه واحد وهو أنْ تقرن خبراً باسم فإنْ كان الخبر مقدّما رفعت به الاسم، والخبر أبداً فيه تأويل الفعل، وذلك قام زيدٌ، ويقوم عمرو، وخلفك زيدٌ، معناه: استقر خلْفك زيدٌ، وقام زيد بمنزلة يقوم زيد فإنْ تقدّم الاسم رفعه الابتداء، والخبر مضموم إلى ضميره، وضميره في الخبر مرفوع نحو زيدٌ قام وزيدٌ يقوم، وزيدٌ خلْفك هذا معناه مثل الأول في أنّه اسم وحديث إلاّ أنّ في الخبر ضميره وإذا تقدم الخبر فلا ضمير فيه، فالرفع إذن في اجتماع اسم وخبر وهما جميعا مستحقان للرفع لأن كل واحد منهما متعلق بصاحبه مسند إليه لا يقتصر على أحدهما دون الآخر. والنصب كلّه من وجه واحد وهو أنْ يجمع بين شيئين فيكون أحدهما اسما والآخر خبرا عنه، ويجيء المنصوب لما في الخبر من الدلالة عليه فيكون متعلقاً بالخبر، فيكون كالمفعول به، وقد بينا وجوهه إلاّ أنّه لا يكون أبداً إلاّ وشيئان قد عمل كل واحد منهما في صاحبه في الكلام وفي نيتك وذلك نحو ضَرَبَ عبدُ الله زيداً، فضَرَبَ عبدُ الله مقرونان، وزيد مدخل فيهما وكذلك ظننتُ زيداً عالماً، فالظن والتاء مقرونان وزيد وعالم مدخلان فيهما. والخفض كلّه من جهة الإضافة إلاّ أنّه

---

(1) الإغفال 46 و - 46 ظ.

يكون بالأسماء والحروف التي سميتاها فهذا يأتي على إعراب الأسماء كلها "(1)

فالموجب للرفع عند ابن كيسان هو الإسناد والموجب للنصب تمام الكلام ثم يأتي لاسم المنصوب زيادة في الفائدة. أمّا الموجب للخفض فهو الإضافة وهذا الكلام الصريح الواضح يدحض كل إدعاء لإبراهيم مصطفى بأنه قد توصل إلى هذه القوسين واكتشفها بعد أنْ عجز عنها النحاة القدامى ويستطيع المرء أنْ يوازن بين هذه الاستنتاجات وما جاء في كتاب أحياء النحو ولن يجد صعوبة في اكتشاف أن ما ذكره الأستاذ إبراهيم مصطفى ليس إلاّ ترديداً لما ذكره هذا النحوي وغيره ممّن سبقوه"(2)

ومن هذه النصوص التي ذكرتها للتمثيل لا الحصر يتبين أنّ النحاة لم يجعلوا اللفظ نحو (ضرَب) في قولنا ضرب محمدٌ علياً أو (ضارب) في قولنا (هذا ضاربٌ أخاه غداً)، أو (مِن) في قولنا (هذا ثوبٌ مِنْ خزٍ) عاملاً، ذلك انّ كلّا من (ضرب) و (ضارب) و (من) هي ألفاظ لا تعمل شيئاً إنما الذي يعمل هو المعنى الذي يقصده المتكلم وما هذه الألفاظ إلاّ دلالات أو رموز تستنبط من تركيبها المعاني العاملة التي توجب الرفع الذي يعرف بعلاماته أو توجب النصب الذي يعرف بعلاماته أو توجب الخفض الذي يعرف بعلاماته أيضاً.

فإذا قلنا عمل الفعل (ضرَب) لم يكن مرادنا (الضاد والراء والباء) بل ما تدل عليه هذه اللفظة من معنى الحدث والزمان الذي يوقعه المتكلم على ما يؤثر فيه.

ولذا قسموا الأفعال إلى أفعال حقيقية وأفعال غير حقيقية كما رأينا في تقسيم ابن السراج وجعلوا الأفعال المتعدية أو غير المتعدية عاملة، قالوا عن الأفعال غير المتعدية "ألا ترى أن هذه الأفعال مصوغة لحركة الجسم وهيئته في ذاته فإنْ قال قائل فلابدّ لهذه الأفعال من أنْ تلاقي المكان وأنْ تكون فيه قيل هذا لابدّ منه لكلّ فعل والمتعدي وغير المتعدي في هذا سواء، وإنما علمنا محيط بأنّ ذلك كذلك لأن الفعل يصنع ليدل على المكان، كما صيغ ليدل على المصدر والزمان"(3) .

---

(1) الموفقي 123..

(2) إحياء النحو 50 وما بعدها

(3) الأصول في النحو 1/ 170

وقال ابن السراج فيما وقع عليه الفعل عدا ذلك "واعلم أنّ هذا إنّما قيل له مفعول به لأنّه لما قال القائل ضَرَبَ وقَتَلَ، قيل له : هذا الفعل بمن وقع؟ فقال بزيد أو بعمرو فهذا إنّما يكون في المتعدي"[1].

فالأساس في الفعل هو الحدث أو ما يسمونه حركات الفاعلين الملاقية لغيرهم، والعمل في حقيقته هو الفعل، أو إيقاع الفعل على شيء يؤثر فيه، لذا جعلوا الفعل أو ما شابه الفعل عوامل توجب للاسم معنى الفاعلية أو المفعولية، قال محمد أحمد عرفة وهذه المعاني التي اقتضت الحركات محدثها هو المتكلم لسبب الكلمات التي معه إذ لولا (قام) في قولنا: قام علي، ما حدث في (علي) معنى الفاعلية أو ما حدث معنى الإسناد إليه، ولولا معنى الفاعلية ومعنى الإسناد إليه لما رفعت لذلك نسب النحاة الرفع والنصب والجر لهذه الكلمات، وسموها عوامل لأنها آلات في أحداث هذه المعاني المقتضية لهذه الحركات"[2].

وقد علّل الأستاذ عرفة ظاهرة نسبة العمل إلى الألفاظ من أفعال وأسماء وحروف وجعلها هي العوامل، من غير ذكر العوامل الحقيقية وهي المعاني التي أوجبت الرفع أو النصب أو الخفض أو الجزم بقوله "يشبه هذا ما قاله علماء أصول الفقه في علّة القياس من أنّ العلة إذا كانت خفية او غير منضبطة نيط الحكم بوصف ظاهر منضبط كالترخص في السفر بالفطر، علته في الحقيقة المشقة، ولكنها لما كانت غير منضبطة نيط الحكم بالسفر كذلك هنا لمّا كانت الفاعلية أمراً خفياً نيط الحكم بملازمها وهو الفعل أو شبهه لما أنه أظهر منها في الكلام، وكذلك القول في المفعولية والإضافة لما كانتا خفيتين نيط الحكم بالأمر الظاهر وهو الفعل وحروف الجر والمضاف"[3] وحقيقة الأمر فيما سمّي بالعوامل اللفظية أنّ النحاة كانوا يدركون أنّ هذه العوامل ليست هي التي توجب الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، بل هي ألفاظ مصاحبة لمعان يقصدها المتكلم ويريدها، فيجريها

---

(1) مصدر نفسه 1/ 171.

(2)النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة 140.

(3)النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة 136 – 137.

على ألفاظ ينظمها في جمل على سنن العربية وقواعد إسنادها التي استنبطت من كلام العرب.

وكانوا يشيرون إلى هذه الألفاظ ويغفلون ذكر العامل الحقيقي أي المعاني الموجبة لتغيير المواقع الإعرابية، وذلك لسببين هما :

1- الاختصار والإيجاز: وذلك لأنّ ذكر المعنى وحده لا يكفي لإيضاح العامل المؤثر بل يحتاج النحويّ إلى ذكر الألفاظ المصاحبة له، الدالة عليه، إلا أن ذلك لا يمكن تكراره في كل مرة يرد فيها ذكر العامل، لذا يضطر النحويّ إلى ذكر اللفظ الدالّ عليه وحده مقتصراً عليه لأنّ ذكرهما معا يؤدي إلى الإطالة والملل والمعروف أنّ الاختصار وارد في كتبهم فهم كثيراً ما يذكرون الألف واللام ويقصدون المعرّف بالألف واللام.[1] ويذكر الكسر الحاصل من التقاء الساكنين ويراد به الجزم[2] ويذكر الفعل ويراد به المصدر أو الحدث[3].

2- مجالس التعليم : ذكرت في بحث المصطلح أنّ مجالس التعليم كان لها أثر في تطور المصطلحات واستقرار صيغها، ويمكن ذكر هذا العامل أيضا عند بحثنا في حقيقة العوامل اللفظية، فقد كان الشيوخ في غالب الأمر يميلون في إيضاح أفكارهم إلى المحسوسات، وكانت خير وسيلة لتقريب فكرة عمل المعاني إلى مدارك المتعلمين وإيصالها إلى حدود فهمهم هي ربطها بالألفاظ فعزي العمل إلى هذه المحسوسات وهي الألفاظ وكأنها مؤثرة حقيقة وهم يدركون أنها ليست إلاّ دلالات أو إشارات تدل على المعاني التي تعمل فعلا لذا قال ابن يعيش "حقيقة ما قاله البصريون إنّ العوامل المؤثرة في هذه الصنعة ليست مؤثرة تأثيراً حسيّاً كالإحراق للنار، والبرد للماء، وإنّما هي أمارات ودلالات"[4].

---

(1) الكتاب 2/ 190

(2) معاني القرآن للأخفش 1/ 235.

(3) المصدر نفسه 2/ 472.

(4) شرح المفصل 1/ 84، الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 46..

العوامل المعنوية :

وجد النحاة أنفسهم بإزاء عوامل كثيرة يتم عملها عاريا من مصاحبة ألفاظ تتعلق بها سمّوها (العوامل المعنوية) وأهم هذه العوامل :

1) الابتداء: وهو عامل رفع المبتدأ عند البصريين قال المبّرد : "فأما رفع المبتدأ فبالابتداء ومعنى الابتداء التنبيه والتعرية عن العوامل غيره، وهو أوّل الكلام"[1] وجاء في الإنصاف "وأمّا البصريّون فاحتجوا بأن قالوا : إنّما قلنا إنّ العامل هو الابتداء، وإنْ كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء، والقطع للسيف وإنما هي إمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء"[2] .

ويرى المبرّد أنّ الابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر[3] ويرى الأخفش أنّ الابتداء هو الذي يرفعه[4] .

2) وقوع الأفعال المضارعة مواقع الأسماء: وهو عامل رفع الأفعال المضارعة عند البصريين قال سيبويه "هذا باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء : إعلم أنّها : إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم بني على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ أو في موضع اسم مجرور أو منصوب فإنها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها. وعلته: أنّ ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حدّ عمله في الأسماء كما أنّ ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الأسماء وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ"[5] .

---

(1) المقتضب 4/ 126..

(2) الانصاف في مسائل الخلاف 1/ 46 (المسألة الخامسة)..

(3) المقتضب 4/ 126.

(4) الهمع 1/ 94..

(5) الكتاب 3/ 9- 10، وينظر في المقتضب 2/ 5..

وقد اختلفت مذاهب الكوفيين في رفع الفعل المضارع نحو (يقوم زيد) "فذهب الأكثرون إلى أنه يرتفع لتعرّية من العوامل الناصبة والجازمة، وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله"[1] .

ومن العوامل المعنوية عند الكوفيين :

1) الصرف. قال الفرّاء "فإنْ قلت وما الصرف قلت أنْ تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوّله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها فإنْ كان كذلك فهو الصرف كقول الشاعر:

لا تنـهَ عـن خلـقٍ وتـأتيَ مثلَـه عـارٌ عليـكَ إذا فعلـتَ عظيـم

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) في (تأتي مثله) فلذلك سمّي صرفاً إذ كان معطوفاً ولم يستقم أنْ يُعاد فيه الحادث الذي قبله، ومثله من الأسماء التي نصبتها العرب وهي معطوفة على مرفوع قولهم "لو تُركت والأسدَ لأكلَك، ولو خُلّيتَ ورأيَك لَضَلَلْتَ" لمّا لم يحسن في الثاني أن تقول : لو تُركتَ وتُركَ رأيُك لضللت، تهيبوا أنْ يعطفوا حرفاً لا يستقيم فيه ما حدث في الذي قبله.

قال . فإنّ العرب تجيز الرفع في (لو تُركَ عبد الله والأسدُ لأكله، فهل يجوز في الأفاعيل التي نُصبت بالواو على الصرف أن تكون مردودة على ما قبلها وفيها معنى الصرف قلت : نعم العرب تقول : لستُ لأبي إنْ لم أقتلْكَ أو تذهبُ نفسي . . . ويقولون والله لا ضربنّك أو تسبقُني في الأرض فهذا مردود على أول الكلام ومعناه الصرف لأنه لا يجوز على الثاني إعادة الجزم بـ (لم) ولا إعادة اليمين على (والله ليسبقني) وتجد ذلك إذا امتحنت الكلام، والصرف في غير (لا) كثير."[2].

وقال أيضاً "والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء وفي أوله جحد أو استفهام ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يكرّ في العطف فذلك الصرف"[3]

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف 2/ 550-551 (المسألة الرابعة والسبعون) .
(2) معاني القرآن 1/ 34
(3) المصدر نفسه 1/ 235

2- الخلاف : وهو عامل معنوي ذكره الفراء في معاني القرآن ونسبه إليه كثير من الباحثين قال الرضي في حديث عن نصب الأفعال بعد الفاء والواو وأو "وقال الفرّاء الأفعال بعد هذه الأحرف منتصبة على الخلاف أي أنّ المعطوف بها صار مخالفاً للمعطوف عليه في المعنى فخالفه في الإعراب كما انتصب الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه، لما خالف ما قبله، وإنما حصل التخالف هاهنا بينهما لأنّه طرأ على الفاء معنى السببية، وعلى الواو معنى الجمعية وعلى (أو) معنى النهاية أو الاستثناء، وقولهم في نحو لا تأكل السمك وتشربَ اللبن إنه نصب على الصرف بمعنى قولهم نصب على الخلاف سواء.

وكذلك زعموا أنّ انتصاب الظروف في نحو (زيد عندك) على الخلاف كما مضى في باب المبتدأ، والظاهر من مذهبه أنه جعل الخلاف أمراً معنوياً ناصباً كما أنّ الابتداء عند أكثر النحاة رافع"[1]

ويلاحظ هنا أنّ عاملي الصرف والخلاف عامل واحد ذلك أنّ الخلاف بين معنى ما قبل هذه الحروف وما بعدها لاستحالة تكرار المعنى الأول يؤدي إلى صرف الاسم أو الفعل من الحالة الإعرابية التي يستحقها عند العطف إلى النصب.

وقد وهم عدد من النحاة في الفصل بين المصطلحين ذلك لأنّهم رأوا الفراء يسمّيه مرة بالخلاف ويسمّيه بالصرف مرة أخرى.

وقد عدّ الأنصاري (الخروج) مكمّلاً لمناهما فقال "الخلاف أو الصرف أو الخروج اصطلاحات ثلاثة تلتقي عند نقطة واحدة وهي مخالفة اللفظ لما قبله مطلق مخالفة وميدانها الأفعال والأسماء على السواء غير أني أضيف نصاً جديداً يتعلق بمصطلح (الخروج) وقفت عليه في معاني القرآن يقول أبو زكريا الفرّاء في تفسير قوله تعالى (أيحسبُ الإنسانُ أنْ لَنْ نجمعَ عظامَه، بلى قادرين على أنْ نسوّيَ بنانَه)[2]

"وقوله قادرين نصبت على الخروج من (نجمعَ) كأنك قلت في الكلام أتحسب أنْ

(1) شرح الكافية 2/ 224

(2) القيامة 3، 4

لن نقوى عليك بلى قادرين على أقوى منك يريد بلى نقوى قادرين، فأنت ترى نصب كلمة قادرين على الخروج وهو هنا يساوي مصطلح الخلاف تماماً وآية دلت أنه وضّحه بمخالفة الجملة الثانية للجملة الأولى في النفي والإثبات، فحيث كانت الأولى منفية (لن نقوى) جعل الثانية مثبتة (بلى قادرين ...) وهذا لون من الخلاف لدي يستوجب النصب ومن هنا رأينا أنّ مصطلح (الخروج) و (الخلاف) سواء، وكلاهما لا يختلف عن مصطلح (الصرف) عند الفرّاء."[1].

3- التقريب . وهو عامل معنويّ يراد به أنّ الاسم المنصوب في قولنا (هذا القمرُ نوراً) قد نصب بمعنى التقريب في (هذا)، ولذا اعمل اسم الإشارة إذا دل على هذا المعنى.

وقد اتهم ثعلب سيبويه بعدم معرفته للتقريب بقوله "وقال سيبويه هذا زيد منطلقاً فأراد أنْ يخبر عن هذا بالانطلاق ولا يخبر عن زيد ولكنّه ذكر زيداً ليعلم لمن الفعل قال أبو العباس وهذا لا يكون إلاّ تقريباً وهو لا يعرف التقريب. والتقريب مثل كان إلا أنه لا يقدّم في (كان) لأنه ردّ كلام فلا يكون قبله شيء . . وقد تسقط (هذا) فتقول كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قائما، والخليفة قائم، فتدخل هذا وتخرجه فيكون المعنى واحدا، وكلّما رأيت إدخال (هذا) وإخراجه واحداً فهو تقريب مثل قولهم من كان من الناس سعيدا فهذا الصيّاد شقياً، وهو قولك فالصيادُ شقيٌّ، تسقط هذا وهو بمعناه"[2] .

وكان سيبويه قد ذكر هذا العامل ولكن بتوجيه آخرٍ لمعنى (هذا) قال "فأمّا المبني على الأسماء المبهمة فقولك. هذا عبدُ الله منطلقاً . . والمعنى أنّك تريد أنْ تنبهه له منطلقاً، لا تريد أنْ تعرّفه عبد الله لأنك ظننت أنه يجهله فكأنك قلت انظر إليه منطلقاً، فمنطلق حال قد صار فيها عبد الله وحالَ بين منطلق وهذا"[3] والفرق بين ما أراده ثعلب وما أراده سيبويه هو دلالة (هذا) ذلك أنّ سيبويه نصب منطلقاً بمعنى التنبيه في

---

(1) أبو زكريا الفراء 454.

(2) مجالس ثعلب / القسم الثاني 43 44..

(3)الكتاب 2/ 78 وينظر في المقتضب 4/ 168.

(هذا)، وينصبه ثعلب بمعنى التقريب في (هذا) وسواء أكان الناصب تقريباً أم تنبيهاً فهو معنى، والمنصوب عندهما حال[1] وليس ذكر عمل كان في هذا الباب إلاّ لإيضاح حالة التركيب في الجملة وليس القصد أنها تعمل كما تعمل كان لأن كان فعل يدل على الزمان دون الحدث.

4 الإسناد: ذكر السيوطي أن العامل في الفاعل عند هشام بن معاوية هو الإسناد إلى الفعل، وعبّر عنه الكسائي فيما أورده عنه السيوطي بأن العامل فيه ليس هو لفظ الفعل وإنما كونه داخلاً في الوصف[2] ولا يقتصر تصور عامل الإسناد على الكوفيين وحدهم فقد ورد لذلك ذكر عند البصريين أيضا قال المبرد في باب الفاعل "وهو رفع، وذلك قولك قام عبد الله وجلس زيدٌ وإنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذ قلت : قام زيد فهو بمنزلة قولك " القائم زيد."[3].

وقد ذكرت أنّ ابن كيسان يرجع الرفع إلى "اجتماع اسم وخبر وهما جميعاً مستحقان للرفع لأن كل واحد منهما متعلق بصاحبه مسند إليه لا يقتصر على أحدهما دون الآخر."[4].

العوامل المعنوية المقدّرة: وثمة عوامل معنوية أخرى لم يصرح النحاة بها وأوجدوا لها مخرجاً علّلوا به ظواهر كثيرة وهو تقدير أفعال أو أسماء أو حروف قالوا عن بعضها إنها متروك إظهار لفظها، وهذا التقدير يدل دلالة واضحة على أنهم حين تعذر عليهم إيجاد الألفاظ الصاحبة من تركيب الجملة نفسها تصلح لأنْ يجعلوها عاملة – من سبيل الدلالة – مالوا إلى التقدير والتقدير محاولة إيجاد ألفاظ مقاربة للمعنى تدل عليه ولا تظهر في الكلام، فتمثل تمثيلاً، والإحساس بضرورة التقدير أو التمثيل هو إحساس بوجود العامل المعنوي الذي نشير إليه، ونمثل له

---

(1) أبو زكريا الفراء 420.

(2) همع الهوامع 1/ 159 .

(3) المقتضب 1/ 8

(4) الموفقي 123.

تمثيلاً لفظياً لا يظهر لذا يلجأ النحاة إلى تأكيد أنَّ هذا تمثيل متروك إظهاره قال المبرد "إعلم أنَّك إذا دعوت مضافاً نصبته وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره وذلك قولك يا عبد الله لأنَّ (يا) بدل من قولك "أدعو عبد الله وأريد" لا أنك تخبر أنك تفعل، ولكن بها وقع أنك قد أوقعت فعلا فإذا قلت "يا عبد الله فقد وقع دعاؤك بعبد الله فانتصب على أنه مفعول تعدى إليه فعلك"[1]

واللجوء إلى التقدير جعلهم يختلفون فيه لذا تعددت الآراء في ناصب المستثنى، والمنادى والمفعول معه، وتمييزكم الخبرية والاستفهامية، وفي المنصوب على الاختصاص أو الإغراء أو التحذير.

ومرّد هذا الاختلاف في الآراء إلى أنَّ العامل في أيِّ من هذه الأبواب هو عامل معنوي يدرك من المعنى النحوي للباب نفسه وليس ثمة ضرورة ملزمة بتقديره أو إظهاره أو وصفه بألفاظ ذلك أنَّ الابتداء لا يذكر معه لفظ مصاحب يوصف به أو يقدّر له، والخلاف عند الكوفيين لا يذكر معه لفظ مصاحب، ولا يختلف الأمر في هذه الأبواب عن الابتداء أو الخلاف وليس من الصواب تسمية هذه العوامل (عوامل لفظية) لأنها لا يلفظ بها بتاتاً وإنما تخترع لها الألفاظ المصاحبة اختراعاً.

وقد أدرك النحاة القدماء أنَّ العامل في هذه الأبواب هو المعنى إلا أنَّ حاجتهم لإبراز هذا المعنى يلجئهم إلى التمثيل، ولو أدى بهم ذلك إلى البعد عن حقيقة معنى الباب كما هو الحال في النداء ذلك أنَّ التمثيل يصرفه من الإنشاء الذي هو أصل الباب إلى الخبر وهو ما لا يريده المتكلم.

كما أن التمثيل يوقعهم في مأزق معنوي، فيجدون أنفسهم قد فارقوا بين معنى الباب وما يمثلون له به ومن ذلك قول سيبويه "هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه وسأمثله لك مظهراً لتعلم ما أرادوا".

ومن ذلك أيضاً قولك إيّاك والأسد، وإيّايَ والشّر كأنه قال إيّاك فاتقينَّ والأسد، وكأنه قال "إيّايَ لا تمينَّ والشر، فإيّاك متقى، والأسد والشر متقيان فكلاهما مفعول

---

(1) المقتضب 4/ 202

ومفعول معه"[1].

ويحاول الاعلم الشمنتري تقريب هذا التمثيل لما فيه من بعد في المعنى وتعقيد في الدلالة وتكلف في التعبير فقال "اعلم أنّ هذا الفعل الناصب لـ (إيّاك) لا يحسن إظهاره وذلك أنّ العرب اكتفت بإيّاك عن الفعل وكان موضعه غير مشكل، وإذا قلت إيّاك والأسدَ فأنت تضمر فعلاً تنصب به إيّاك، وتعطف الأسد عليه كما تقول زيداً فاضرب وعمراً، فإن قال قائل فإذا جعلت الأسد عطفاً على إياك بالواو فقد شركه في معناه لأن المعطوف بالواو يشارك المعطوف عليه، ألا ترى أنك تقول : ضربت زيداً وعمراً فيشتركان في الفعل فينبغي أنْ يكون الأسد مشاركاً لـ (إيّاك) فيكون المخاطب محذوراً مخوفاً كما أنّ الأسد محذور مخوف، قيل له لا يستنكر أن يكون التخويف واقعاً بهما جميعا وإنْ كان طريق التخويف مختلفاً"[2].

ونستدل مما تقدم أنّ هذا التقدير فيه تكلف أرهق الدارسين وأثار كثيراً من النقد لفكرة العامل لما حمله هذا التقدير من مجانبة للمعنى وتعقيد في التفسير، وكان الأجدر أن يقتصر في هذه الأبواب التي يقدر العامل فيها تقديراً على القول بأن الاسم في أي باب منها منصوب بعامل معنوي، هو النداء أو الاستثناء أو الاختصاص أو الإغراء أو التحذير دون اللجوء إلى البحث عن أمثلة الفعل المشتق من هذه المعاني لأن ذلك يضطرنا إلى ذكر ما تركته العرب وأعرضت عنه بحس لغوي وذوق فطري

ولا أظن أنّ ثمة سبباً غير التعليم اقتضى أنْ يمثل النحاة لهذه الأبواب بألفاظ قد لا تحمل الدلالة المرشدة للقصد من هذا الباب أو ذاك، ولولا هذا التكلف في التقدير لكانت وجوه العامل المعنوي أكثر عدداً، ولخلص النحو من كثير مما يعاب على النحو والنحاة في الوقت الحاضر

أثر المعنى في التعليل

التعليل ظاهرة اقتضاها البحث النحوي لبيان أسباب الحكم النحوي أو القاعدة

---

(1) الكتاب 1/ 273 – 274

(2) النكت 1/ 345.

النحوية أو ما يشذ عنهما، ذلك أنّ منهج النحاة قام على استقراء اللغة لاستنباط الأحكام ووضع الأصول والفروع، ولكنهم لم يجدوا في النصوص التي استقروها عللاً تلك الأحكام التي اتضحت لهم لذا اجتهدوا في تعليل الظواهر والأحكام بما اعتقدوا أنه علة صحيحة، قال الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170هـ) "إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها"[1] فهم يدركون مواطن الصحة ومواطن اللحن في كلامهم إلا أنهم لم يتحدثوا بتلك العلل على نحو ما وصلت إلينا في الكتب النحوية، ومع ذلك ذكرت المصادر روايات تدل على تعليلهم لشيء ما نطقوا به فقد روى الأصمعي (ت 216هـ) عن أبي عمرو بن العلاء (ت 154هـ) عن أبي عمرو بن العلاء (ت 154هـ) أنه قال سمعت رجلاً من اليمن يقول فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له : أتقول جاءته كتابي، قال نعم أليس بصحيفة؟[2].

فقد حمل هذا الإعرابي لفظ كتاب على معنى الصحيفة وأنّه لما بين الاثنين من وشائج معنوية.

وقد أكثر النحاة من التعليل وتفنوا في وجوهه بعد أنْ أصبح الدرس النحوي حاجة ماسة يسعى المتعلمون إلى تعلمه، ولا شك في أنّ التعليم يعتمد الإيضاح وبيان أسباب كل ظاهرة والإجابة عن استفسار كل متعلم عما يشكل عليه لذا كانت تلك العلل ترتبط بالقائلين بها من الشيوخ والعلماء، وهي وإنْ نسبت أحياناً إلى مدرسة نحوية أو إجماع نحوي إلا أنّها في حقيقة الأمر اجتهادات فردية قد تلقى القبول والاستحسان فتعمّ وتشيع وقد لا يستسيغها الآخرون فتبقى لصيقة بقائلها، ثم تتعدد بعدها الاجتهادات الأخرى في الحكم النحوي الواحد، وقد يكون الخلاف النحوي وتعدد المدارس النحوية عاملاً في تعدد العلل للحكم الواحد. قال ابن جني "باب في تعارض العلل: الكلام في هذا المعنى من موضعين: أحدهما الحكم الواحد تتجاذب كونه العلتان أو أكثر منهما والآخر الحكمان في الشيء الواحد المختلفان دعت إليهما علتان مختلفتان:

---

(1) الإيضاح في علل النحو 65.

(2) الخصائص 1/ 249

الأول منهما: كرفع المبتدأ فإننا نحن نعتل لرفعه بالابتداء على ما قد بيّناه وأوضحناه من شرحه وتلخيص معناه، والكوفيون يرفعونه إمّا بالجزء الثاني الذي هو مرافعه عندهم، وإمّا بما يعود عليه من ذكره على حسب مواقعه، وكذلك رفع الخبر ورفع الفاعل، ورفع ما أقيم مقامه، ورفع خبر إنّ وأخواتها وكذلك نصب ما انتصب وجر ما انجرّ وجزم ما انجزم مما يتجاذب الخلاف في علله، فكل واحد من هذه الأشياء له حكم واحد تتنازعه العلل، على ما هو مشروح من حاله في أماكنه .

الثاني منهما: الحكمان في الشيء الواحد المختلفان دعت إليهما علّتان مختلفتان وذلك كأعمال أهل الحجاز (ما) النافية للحال، وترك بني تميم إعمالها وإجرائهم إيّاها مجرى (هل) ونحوها مّما لا يعمل. فكأنّ أهل الحجاز لّما رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول ليس عليهما ونافية للحال نفيها إيّاها أجروها في الرفع والنصب مجراها إذا اجتمع فيها الشبهان بها، وكأنّ بني تميم لما رأوها حرفاً داخلاً بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها ومباشرة لكلّ واحدٍ من جزأيها كقولك: ما زيد أخوك، وما قام زيد، أجروها مجرى (هل) ألا تراها داخلة على الجملة لمعنى النفي دخول (هل) عليها للاستفهام ولذلك كانت عند سيبويه لغة التميميين أقوى قياساً من لغة الحجازيين"[1] فالمعنى هو المعين الذي اغترف منه النحاة تعليلاتهم لظواهر نحوية لأنّ المعنى هو الأساس في تغيير الحكم النحوي وما عللوا به مسلك أهل الحجاز في (ما) مستقى من دلالتها عندهم على معنى (ليس).

ومن يتتبع تعليلات النحاة الأوائل يجد فيضا غزيرا من المعاني التي هدت إلى تلك التعليلات ولذا كانّ اختلافهم في التعليل يرجع إلى اختلافهم في تحديد المعنى المراد، فقد روى أنّ عيسى بن عمر، وأبا عمرو بن العلاء كانا يقرآن﴿ يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾[2] بالنصب ويختلفان في التأويل، كان عيسى يقول هو على النداء كما تقول يا زيدُ والحارثَ لّما لم يمكنه ويا الحارث. وقال أبو عمرو لو كان على النداء لكان رفعا ولكنها على إضمار (وسخّرنا) الطيرَ : كقوله على أثر هذا

(1) الخصائص 1/ 166 – 167

(2) سبأ 10.

ولِسُليمانَ الريحَ"[1]

ولم يخرج أي منهما عن التعليل المفضي إلى الفهم الصحيح المرتبط ارتباطاً وصحاً بتركيب الكلام وطبيعة اللغة على الرغم من اختلافهما في التقدير ومثل هذا كثير في كتب النحاة الأوائل، قالت الدكتورة خديجة الحديثي في العلل التي ذكرها سيبويه في كتابه "فهو كثيرا ما يأتي بالعلل المتتابعة في الموضع الواحد، وعلى اختلاف ما يعلله من الأحكام في سهولة ويسر من غير تعقيد أو اضطراب في المعنى ولا في الاسلوب"[2] ولا شك في أنّ السهولة واليسر في التعليل مصدرهما الفهم الدقيق للمعنى ذلك أنّ إدراك النحاة الأوائل لأسرار اللغة أوقفهم على معاني التراكيب والجمل هذا ما فتح أمامهم أبواب التعليل الدقيق السهل النابع من طبيعة اللغة، لذا عللوا الأحكام النحوية بعفوية وسهولة من غير لجوء إلى التعقيد وتحميل النص أكثر مما يطيق والأمثلة على طريقتهم التي تعتمد المعنى في التعليل كثيرة منها.

قال سيبويه "ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ﴿ ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾[3] و (وراءك أوسعَ لك) و (حسبُك خيراً لك) إذا كنت تأمر ومن ذلك قول الشاعر وهو ابن أبي ربيعة :

فواعديه سَرْحَتَيْ مالِكٍ أو الرُّبا بينهما أسهلا

وإنّما نصبت (خيرا لك) و (أوسعَ لك) لأنك حين قلت "انته" فأنت تريد أنْ تخرجه من أمر وتدخله في آخر. وقال الخليل : كأنك تحمله على ذلك المعنى، كأنك قلت انتهِ وادخل فيما هو خيرٌ لك، فنصبته لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له انتهِ أنك تحمله على أمر آخر، فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ولعلم المخاطَب أنّه محمول على أمر حين قال له : انتهِ فصار بدلاً من قوله:

---

(1) ضعفات النحويين واللغويين 36، ص 12.

(2) دراسات في كتاب سيبويه 194.

(3) النساء 171.

إئتِ خيراً لك، وادخل فيما هو خير لك"[1]

ويعلل سيبويه اختياره الرفع في المصادر التي تكون مبتدأة مبنيًا عليها ما بعدها وذلك نحو "الحمدُ لله، والعَجبُ لك والويلُ لكم والترابُ لك والخيبةُ لك بقوله "وإنّما استحبّوا الرفع فيه لأنّه صار معرفة وهو خبر فقوى في الابتداء بمنزلة عبد الله والرجل والذي تعلم، لأن الابتداء إنّما هو خبر، وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف وهو أصل الكلام. ولو قلت : رجلٌ ذاهبٌ لم يحسن حتى تعرّفه بشيء فتقول راكبٌ من بني فلان سائرٌ، وتبيع الدار فتقول حدٌّ منها كذا وحدٌّ منها كذا فأصل الابتداء للمعرفة فلمّا أدخلت فيه الألف واللام وكان خبرا حسن الابتداء، وضعف الابتداء بالنكرة إلا أنْ يكون معنى المنصوب."[2]

وعلل سيبويه اقتران جواب الموصول بالفاء بقوله "وإنّما جاز ذلك لأن قوله الذي يأتيني فله درهم في معنى الجزاء، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء ومن ذلك قوله عز وجل ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[3] ومن ذلك قولهم (كلُّ رجلٍ يأتيك فهو صالح)، و (كلُّ رجلٍ جاء فله درهمان) لأن معنى الحديث الجزاء"[4]

وقال سيبويه في تعليل عدم جواز حمل المعطوف على (لعلّ وكأنَّ وليت) على الابتداء "ولم تكن (ليت) واجبة ولا (لعلّ) ولا (كأنّ) فقبح عندهم أن يدخلوا الواجب في موضع التمني فيصيروا قد ضموا إلى الأول ما ليس على معناه بمنزلة إن"[5]

---

(1) الكتاب 1/ 282 - 284 ذكر الأستاذ عبد السلام هارون في الحاشية أنّ السيرافي قال "وقال الكسائي معناه انتهوا يكن الانتهاء خيرا لكم وأنكره الفراء وقال قولا قريبا منه فقال في قوله تعالى (فآمنوا خيرا لكم) إنّ خيرا متصل بالأمر واستدل على ذلك بأنا نقول اتق الله هو خير لك فإذا حذفت هو وصل الفعل إليه فنصبه 1/ 284.

(2) الكتاب 1/ 328 - 329.

(3) البقرة 274

(4) الكتاب 1/ 139 – 140 وينظر في معاني القرآن للأخفش 2/ 549

(5) الكتاب 2/ 146

ويوضح الزبيدي هذا التعليل بقوله "وتقول ليت زيدا منطلق وعمرا فيجور في (عمرو) جميع ما جاز في (إنَّ) في المسألة التي ذكرت لك إلاّ الرفع على الابتداء فإنه لا يحسن في ليت ولا لعلَّ ولا كأنَّ وذلك لأنَّ لها معاني خصت بها، فليت للتمني ولعلَّ للتوقع وكأنَّ للتشبيه فإذا استأنفت بالاسم الابتداء زال عنه المعنى الذي في الاسم الأول عن التمني وغيره من المعاني وإنما المذهب أنْ تدخل الثاني في مثل معنى الأول"[1] وأكثر علل الفراء ترتبط بالمعنى ارتباطا وثيقا، فهو كثيرا ما يستمد علله من واقع اللغة فتأتي سهلة واضحة، قال معللا دخول (مِنْ) بعد (مَنْ) و (ما) الموصولتين وقوله ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن دَآبَّةٍ ﴾[2].

فقال من دابّة لأن (ما) وإنْ كانت قد تكون على مذهب (الذي) فإنّها غير مؤقتة وإذا أبهمت غير مؤقتة أشبهت الجزاء، والجزاء تدخل (مِنْ) فيما جاء من اسم بعده من النكرة فيقال: مَنْ ضربَه مِنْ رجل فاضربوه، ولا تسقط مِنْ في هذا الموضع وهو كثير في كتاب الله عزّ وجلّ، قال الله تبارك وتعالى ﴿ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾[3] وقال ﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ﴾[4] وقال ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَىٰ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيْءٍ ﴾[5] ولم يقل في شيء منه بطرح (مِنْ) كراهية أن تشبه أن تكون حالا لـ (مَنْ) و (ما) فجعلوه بـ (مِنْ) ليدل على أنّه تفسير لـ (ما) و (مَنْ) لأنهما غير مؤقتين فكان دخول (مِنْ) فيما بعدهما تفسير لمعناهما وكان دخول مِنْ أدلّ على ما لم يؤقت من (مَنْ) و (ما) فلذلك لم تلغيا"[6]

ولم يخرج المبرّد عن تعليلات الخليل وسيبويه بل كان يكسبها عمقاً في المعنى ودقة التعبير، فهو حين يعلل رفع الفاعل يعود إلى دلالة الفاعل وعلاقته بالإسناد

---

(1) الواضح في علم العربية 201 وينظر في الأصول 1/ 240 – 242 وتعليق السيرافي في هامش كتاب سيبويه 2/ 146.

(2) النحل 49

(3) النساء 79

(4) النساء 124

(5) النحل 48

(6) معاني القرآن 2/ 103

بكونه عمدة في الكلام كما أنّ المبتدأ عمدة في الكلام، وكلّ من الفعل والخبر متمم لمعنى ما يسند إليه قال "وإنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت قام زيدٌ فهو بمنزلة قولك القائمُ زيدٌ .... فإنْ قال قائل إنما رفعت زيدا أولا لأنه فاعل فإذا قلت (لم يقم) فقد نفيت عنه الفعل فكيف رفعته؟، قيل له إنّ النفي إنّما يكون على جهة ما كان موجبا فإنّما أعلمت السامع مَنْ الذي نفيت عنه أنْ يكون فاعلا فكذلك إذا قلت : لم يضربْ عبد الله زيدا علم بهذا اللفظ مَنْ ذكرنا أنه ليس بفاعل ومن ذكرنا أنّه ليس بمفعول"[1] وتتضح هيمنة المعنى على التعليل وآثاره فيما يعلل به النحاة في قول أبي العباس المبّرد: معللا فتح اللام أو كسرها في الاستغاثة والدعاء "أمّا قولهم يا لِلْعَجَب ويالِلْماء فإنّما كسروا اللام كما كسروا مع كل ظاهر نحو قولك لِلماء أدعو ولِزيد الدارُ ولعبد الله الثوبُ. وأمّا المفتوحة التي للمستغاث فإنّما فُتِحت على الأصل لِيُفرق بينها وبين هذه التي وصفنا، وكان التغيير بها ألزم لأنّ هذه الأخرى في موضعها الذي تلحق هذه اللام له، وتلك إنّما هي بدل من قولك يا زيداه إذا مددت الصوت تستغيث به فيا لَزيد بمنزلة يا زيداه إذا كان غير مندوب. فأمّا قولنا فتحت على الأصل فلأنّ أصل هذه اللام الفتح، تقول . هذا له، وهذا لَك وإنّما كسرت مع الظاهر فراراً من اللبس لأنك لو قلت : إنك لِهذا وأنت تريد لَهذا، لم يدر السامع أتريد لام الملك أم اللام التي للتوكيد؟ وكذلك يلزمك في الوقف في جميع الأسماء إذا قلت في موضع (إنّ هذا لَزيد) إنّ هذا لزيد لم يدر السامع أتريد: أنّ هذا زيدٌ، أم هذا له، فلذلك كسرت اللام"[2].

وهذه الأمثلة القليلة التي أوردتها تدل بوضوح على أثر المعنى في تعليل النحاة، وهذا أمر حتمي ذلك أنّ الكلام يقال لغاية واضحة هي الإفهام ولا يتم الإفهام إلا بأنظمة لغوية متفق عليها سواء في مجال النحو أو الصرف أو الدلالة المعجمية وكان الاتفاق على هذه الأنظمة نتيجة لاستقراء شامل لكلام العرب بأفصح لهجاته، ولا

(1) المقتضب 1/ 8 وينظر الكتاب 1/ 34 أسرار العربية 77-78.

(2) المقتضب 4/ 254 – 255 وينظر في الكتاب 2/ 218 – 219 والأصول 1/ 151

شك في أنّ الإفهام يعني إدراك المعنى المقصود، وإيصاله إلى السامع، بالأساليب اللغوية الصحيحة المبنية على قواعد وأحكام دقيقة، ولذا كان التعليل لهذه القواعد والأحكام، ولما يخرج عنها ويشذ، مبنياً على ما ينسجم مع الغاية التي قيل من أجلها الكلام وهو إيصال المعنى المراد. وأوضح دليل على ذلك ما قاله أبو العباس المبرد "فكلّ ما صلح به المعنى فهو جيد وكل ما فسد به المعنى فمردود"[1] ذلك أنّ المعنى لم يكن أساس التعليل عندهم فحسب بل هو مقياس صحة الكلام وجودته. ولما كان المعنى هو المقياس في صلاح الكلام أو فساده تحتم أن يكون التعليل مبنيا على موائمة الحكم للمعنى النحوي وعدم خروجه عنه، أو معارضته له، وفي ضوء هذا كان النحاة الأوائل يعللون الأحكام والظواهر النحوية بما يبينها ويجعلها قريبة إلى القبول لذا وصف ابن جني هذا الضرب من العلل "بأنّه واجب لابدّ منه لأنّ النفس لا تطيق في معناه غيره"[2].

وقد قسّموا العلل إلى علل موجبة وعلل مجّوزة قال ابن جني "اعلم أنّ أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها، كنصب الفَضْلة أو ما شابه في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ والخبر والفاعل، وجرّ المضاف إليه وغير ذلك، فعِلَلُ هذه الداعيةُ إليها موجبة لها غير مقتصَر بها على تجويزها وعلى هذا مَفادُ كلام العرب.

وضرب آخر يسمّى علة، وإنّما هو في الحقيقة سبب يجوّز ولا يوجب ... وذلك أنّ الجواز معنى تعقله النفس كما أنّ الوجوب كذلك، فكما أنّ هنا علّة للوجوب فكذلك هنا علّة للجواز هذا أمر لا ينكر ومعنى مفهوم لا يتدافع."[3]

أنواع العلل:

للعلل أنواع كثيرة ذكرها النحاة في كتب الأصول وغيرها وقد وجدت أنّ عددا من هذه العلل لا علاقة لها بالمعنى لذا آثرت أنْ اقتصر على ذكر عدد من العلل التي يتضح فيها أثر المعنى لتكون أمثلة لما نحن بصدد بحثه ومعلوم أنّ النحاة يختلفون في

---

(1) المصدر نفسه 4/ 311.
(2) الخصائص 1/ 88.
(3) المصدر نفسه 1/ 164 – 165.

تقسيمهم للعلل ولمّا كان ابن جني أهم نحاة أواخر القرن الرابع الهجري في دراسته لأصول النحو وعلله فقد اخترت العلل التي ذكرها واخترت منها ما يتضح فيه أثر المعنى ومنها[1]

1- **أمن اللَّبْس** : قال ابن جني في قولهم زُرْني فأَزُورَكَ : فإن قيل ولم قدّر في أوّل الكلام مصدر حتى اضطروا إلى إضمار (أن) ثم عطفوا المصدر المنعقد المعنى بأن والفعل جميعاً على المصدر الذي قبله فالجواب أنهم إنما فعلوا ذلك لمخالفة الفعل لثاني للفعل الأول في المعنى[2]

ونقل عن أبي بكر بن السراج قوله "كان حكم الأفعال أن تأتي كلّها بلفظ واحد لأنها لمعنى واحد، غير أنه لمّا كان الغرض في صناعتها أن تفيد أزمنتها خولف بين مُثُلها ليكون ذلك دليلاً على المراد فيها. قال: فإن أمِن اللّبْس فيها جاز أن يقع بعضها موقع بعض، وذلك مع حرف الشرط، نحو إنْ قمتَ جلستُ لأنّ الشرط معلوم أنه لا يصح إلاّ مع الاستقبال .."[3]

2- **الاتساع** : قال ابن جني "اعلم أنّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدّى بحرف والآخر بآخر فإنّ العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه يذانا بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه وذلك كقول الله عز اسمه ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ﴾[4] وأنت لا تقول رفثت إلى المرأة وإنّما تقول رفثت بها أو معها لكنّه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدّي أفضيت بـ (إلى) كقولك أفضيت إلى المرأة جئت بـ (إلى) مع الرفث إيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه"[5]

3- **الشَّبَه** : قال ابن جني "ومَنْ قال مررت برجل قائمين أخواه فأجراه مجرى (قام

---

(1) ينظر ابن جني النحوي 169 - 183 لمعرفة الأنواع الأخرى.

(2) سر صناعة الإعراب 1/ 273

(3) الخصائص 3/ 331.

(4) البقرة 187

(5) الخصائص 2/ 308.

أحواه) فإنّه يقول مررت برجلٍ أبوي عشرة أبواه. والتثنية في (أبوي عشرة) من وجهٍ تقوى، ومن آخر تضعُف، أمّا وجه القوة فلأنّها بعيدة عن اسم الفعل الجاري مجرى الفعل، فالتثنية فيه لأنه اسم حَسَنه، وأمّا وجه الضعف فلأنه على كلِّ حال قد اعمل في الظاهر، ولم يَعمَل إلاّ لشبهه بالفعل، وإذا كان كذلك وجب له أن يقوى شبه الفعل ليقوم العذر بذلك في إعماله عمله، ألا ترى أنهم لما شبّهوا الفعل باسم الفاعل فأعربوه كفعوا هذا المعنى بينهما، وأيدوه بأن شبّهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه."[1]

4- **مراعاة المعنى**: قال ابن جني "إنّ العرب كما تُعنى بألفاظها فتصلحها وتهذّبها وتراعيها . فإنّ المعاني أقوى عندها وأكرم عليها وأفخم قدراً في نفوسها . .. ... ويدلُك على تمكن المعنى في أنفسهم وتقدمه للّفظ عندهم تقديمهم لحرف المعنى في أول الكلمة وذلك لقوة العناية به . وعلى ذلك تقدّمت حروف المضارعة في أوّل الفعل إذ كنّ دلائل على الفاعلين منْ هم وما هم وكم عدّتهم ...

وقال "إنّ العرب قد تحمل على ألفاظها لمعانيها حتى تفسد الإعراب لصحة المعنى"[2] ومنه الحمل على المعنى: قال ابن جني: "قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً، كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث وتصوّر معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً وغير ذلك ... فمن تذكير المؤنث قوله:

فلا مُزنةٌ ودقَتْ ودقَها ولا أرضَ أبقلَ إبقالَها

ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان ومنه قول الله عزّ وجلّ ﴿ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَـٰذَا رَبِّى ﴾[3] أي هذا الشخص أو هذا المرئي ونحوه وعليه قول الحطيئة

(1) الخصائص 1/ 187

(2) الخصائص 1/ 215 – 225 وينظر في المحتسب 1/ 269

(3) الأنعام 78

ثلاثـــة أنفـــسٍ وثـــلاثُ ذَوْدٍ لقـد جـارَ الزمـان علـى عيـالي

ذهب بالنفس إلى الإنسان فذكّر .... وقال لبيد

تمضـي وقدّمـها وكـانت عـادةً منـه إذا هـي عـرّدت إقدامُـها

إن شئت قلت: أنث الإقدام لمّا كان في معنى التقدمة، وإن شئت قلت: ذهب إلى تأنيث العادة كما ذهب إلى تأنيث الحاجة في قوله (ما جاءتْ حاجتُك). ومن باب الواحد والجماعة قولهم: هو أحسن الفتيان، وأجمله، أفرد الضمير لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد ... قال ذو الرمة

وميّـةُ أحسـنُ الثقلَيـن وجـهاً وسـالفةً وأحسـنُه قَـذالا

فأفرد الضمير مع قدرته على جمعه، وهذا يدلك على قوة اعتقادهم أحوال المواضع وكيف ما يقع فيها، ألا ترى أن الموضع موضع جمع وقد تقدم في الأول لفظ الجمع فترك اللفظ ووجب الموضع إلى الإفراد لأنه مما يؤنس في هذا المكان

وقال سبحانه ﴿وَمِنَ ٱلشَّيَـٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ﴾[1] فحمل على المعنى وقال "بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لله وهو مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ ولا خَوْفٌ عَلَيْهِم ولا هُمْ يَحْزَنُون"[2] فأفرد على لفظ مَنْ، ثم جمع من بعدُ."[3]

5- **الإيجاز** : قال ابن جني "واعلم أن العرب - مع ما ذكرنا - إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد، ألا ترى أنها في حال إطالتها وتكريرها مؤذنة باستكراه تلك الحال وملالها ودالّة على أنها إنّما تجشّمتها لما عناها هناك وأهمّها، فجعلوا تحمّل ما في ذلك على العلم بقوّة الكُلْفة فيه، دليلاً على إحكام الأمر فيما هم عليه "[4] وذكر منه الأسماء المستفهم بها والأسماء المشروط بها، كيف أغنى الحرف الواحد عن الكلام الكثير، المتناهي في الأبعاد والطول، فمن ذلك قولك : كم مالك، ألا ترى أنه

(1) الأنبياء 82

(2) الخصائص 2/ 411 - 419

(3) الخصائص 2/ 411 - 419

(4) الخصائص 1/ 83

قد أغناك ذلك عن قولك: أعشرة مالك، أم عشرون، أم ثلاثون، أم مائة، أم ألف، فلو ذهبت تستوعب الأعداد لم تبلغ ذلك أبدا، لأنه غير متناه، فلما قلت "كم" أغنتك هذه اللفظة الواحدة عن تلك الإطالة غير المحاط بآخرها، ولا المستدركة. وكذلك أين بيتك، قد أغنتك (أين) عن ذكر الأماكن كلّها، وكذلك مَنْ عندك، قد أغناك هذا عن ذكر الناس كلّهم ... فجميع ما مضى وما نحن بسبيله مما أحضرناه أو نبهنا عليه فتركناه، شاهد بإيثار القوم قوة إيجازهم وحذف فضول كلامهم"[1]

6- **صلاح اللفظ** : قال ابن جني "لما كانت الألفاظ للمعاني أزمّة وعليها أدلة، وإليها موصّلة، على المراد منها محصّلة عُنيت العرب بها فأولتها صدراً صالحاً من تثقيفها وإصلاحها. فمن ذلك قولهم: أمّا زيدٌ فمنطلقٌ ألا ترى أنّ تحرير هذا القول إذا صُرّحت بلفظ الشرط فيه صرت إلى أنك كأنك قلت: مهما يكنْ من شيءٍ فزيدٌ منطلقٌ فتجد الفاء في جواب الشرط في صدر الجزأين مقدّمة عليهما، وأنت في قولك أمّا زيدٌ فمنطلق إنّما تجد الفاء واسطة بين الجزأين، ولا تقول أمّا فزيدٌ منطلقٌ كما تقول فيما هو في معناه مهما يكن من شيءٍ، فزيدٌ منطلقٌ وإنما فعل ذلك لإصلاح اللفظ"[2]

وخلاصة القول في أثر المعنى في التعليل أنّ التعليل بدا فطريّاً سهلاً توخّى إيضاح الحكم النحوي باستجلاء أسبابه وعلله المستنبطة من معانيه، لذا جاءت تعليلاتهم واضحة قريبة المأخذ فهي كما وصفتها الدكتورة خديجة الحديثي عند حديثها عن علل سيبويه "فنحن نرى سيبويه يعلّل الأحكام بعلّة واحدة و ضحة ولا تتركب العلل عنده، وليس في كتابه علة إلا وتبيّن حكماً أصلياً يعلّمنا كيف ننطق العبارات على الوجه الصحيح بحيث تفيد المعنى الصحيح الذي نقصده وليس فيه ما يسمى عند المتأخرين بالعلل الثواني أو الثوالث، ولا يسأل عن علة لما علّله من أحكام مما لا تعلق له بأصل الحكم ولا تأثير كما اشتهر بذلك وذاع وكثر عند المتأخرين حتى أدى إلى تعقيد الدرس النحوي وجعل القواعد النحوية والأحكام

---

(1) الخصائص 1/ 82

(2) الخصائص 1/ 312

الإعرابية ونحوها بعيدة عن فهم المتعلم والمعلم على السواء"[1].

ولا شكّ في أنّ ما لحق البحث في العلة من تعقيد في كتب المتأخرين سببه الإغراق في خلط مباحث المنطق بمباحث اللغة واقتباس مصطلحاته والخوض في أفكاره ومزجها بالمعاني النحوية مما أبعد الدرس النحوي عن روح اللغة وطبيعتها، بل تشعبوا في البحث في العلل فذكروا مسالكها وبحثوا في قوادحها كما ذكروا أقسامها وأنواعها وشروطها وأوصافها، ولا أجد سبباً يدعوني للخوض فيها ما دام ذلك لا يخدم ما أنا فيه من بيان لأثر المعنى في التعليل.

أثر المعنى في التأويل النحوي:

ينصرف الذهن عن إطلاق لفظة التأويل إلى (المعنى)، وذلك لأنها تعني التفسير والبيان فضلاً عن معانيها الأخرى. قال الأزهري: "وأخبرني المنذري عن أحمد بن يحيى قال المعنى والتفسير والتأويل واحد"[2].

و"أوّل الكلام تأويلاً وتأوله، دبّره، وقدّره، وفسّره"[3].

والتأويل عند علماء التفسير يعني التفسير والاجتهاد في استنباط المعنى المقصود من ظاهر الألفاظ أو ممّا توحي به دلالة تلك الألفاظ وتركيبها وترتيبها.

قال القرطبي "والتأويل يكون بمعنى التفسير كقولك تأويل هذه الكلمة على كذا، ويكون بمعنى يؤول الأمر إليه"[4]

ويرى الزركشي أنّ أكثر استعمال التأويل في المعاني، وهو يميز بين التفسير والتأويل تمييزاً دقيقاً قائلاً "الرابع ما يرجع إلى اجتهاد العلماء وهو الذي يغلب عليه إطلاق التأويل، وهو صرف اللفظ إلى ما يؤول إليه فالمفسر ناقل والمؤوّل مستنبط"[5]

---

(1) دراسات في كتاب سيبويه 193.

(2) تهذيب اللغة 3/ 213 (عنى).

(3) القاموس المحيط 3/ 331

(4) تفسير القرطبي 4/ 15 - 16.

(5) البرهان في علوم القرآن 2/ 149، 116.

وحد التأويل "صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله موافقاً للكتاب و لسنة"[1] وقد انتقلت هذه اللفظة من "المفسرين وكتبهم إلى النحويين وكتبهم ولعل ما يعزز ذلك أن كثيراً من شواهد النحو مصدرها القرآن الكريم وقراءاته ولست أذهب إلى أنّ الكلمة اكتسبت معنى جديداً في مؤلفات النحو يغاير معناها في التفسير لأن كثيرا من تأويلات النحويين يدور في فلك المعنى أو تأييد أحد المذاهب"[2]

فالتأويل في معنييه اللغوي والاصطلاحي يعني التقدير والتفسير والتبيين، وهذا واضح مما نلاحظه في دراستهم كثيراً من الظواهر النحوية التي لا تتسق مع الأصول التي اتفقوا عليها سواء من استقراء النصوص أم مما تسرب لهم من المنطق وعلم الكلام ومن يتأمل كتب النحاة يجد أنهم كانوا مولعين بالتقدير والتأويل فهم يذكرون تقدير أفعال متروك استعمالها، وأفعال جائزة الحذف، وأسماء تحذف وجوبا أو جوازا، وأسماء تقدم وحالها التأخير وأخرى تؤخّر وحقها التقديم، كما نجدهم مولعين بالبحث في تفسير الأوجه الإعرابية المختلفة للكلمة إذا أبهم عليهم تركيب الجملة وخالف ما اصطلحوا عليه من قواعد وأصول

فقد كان النحاة يرفضون القول بمجيء الحال جملة فعلية فعلها فعل ماض وهم في رفضهم يستندون إلى أنّ معنى الحال لا يتفق ودلالة الجملة على المضيّ إذ "الأصل في الحال اسم للفاعل ثم يُقام الفعل المضارع مقامه كقوله

متى تأتِهِ تعشُو إلى ضوءِ نارِهِ ... تجِدْ خَيْرَ نارٍ عندَها خيرُ موقِدِ

أي متى تأته عاشياً"[3]

وفي ضوء هذا الفهم لمعنى الحال رفضوا قراءة الآية الكريمة ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[4] ولجؤوا إلى التأويل.

---

(1) التعريفات 34.

(2) التأويل النحوي في القرآن الكريم 1/ 13

(3) شرح اللمع 1/ 132

(4) النساء 90

قال المبرّد "وليس الأمر عندنا كما قالوا ولكن مخرجها والله أعلم إذا قرئت كذا الدعاء كما تقول لُعِنوا قُطِعت أيديهم وهو من الله إيجاب عليهم فأمّا القراءة الصحيحة فإنما هي "أو جاؤوكم حصرةً صدورهم"[1]

وقد افترض نحاة البصرة وجود (قد) قبل الفعل الماضي (حصر) إلاّ أنّها حذفت وجعل تمارقي هذا التقدير حجة دحض بها قول المبرد السابق : قال "وهذا هو عندي كما ذكر في ضعف وقوع الماضي في موضع الحال فأما أن يمتنع من ذلك البتة فلا ينبغي أنْ يُقال به، لأنّ له وجهاً يجوزه وهو أنْ يقدرّ معه (قد) ... كأنك قلت مررت بزيد قد قام، كما قال عزّ وجلّ ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ وهو تقديره: قد حصرت صدورهم فإذا قدّر معه (قد) قلبته إلى الحال عن الماضي"[2]

والبصريون يعتمدون في تأويلهم هذا المعنى لأنهم يدركون أنّ الحال ينبغي أنْ يعبّر عنها بما يدل على الحال من الألفاظ مثل اسم الفاعل أو الفعل المستقبل إذ يبعد أن يكون الحال بلفظ الفعل الماضي لأنّ ذلك - بالمنطق الفلسفي - لا يصح لذا اضطر النحاة البصريون إلى البحث عن تخريج لذلك، وجدوه في (قد) لأنّها تفيد تقريب الماضي من الحال، قال ابن هشام . تقول قام زيد فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد فإن قلت (قد قام) اختص بالقريب[3].

ولكن المنطق لا يمكن أنْ يكون فيصلاً في الأحكام النحوية أو اللغوية إذ كانت نصوص تدحضه وهذا ما ينطبق على هذه المسألة فقد وردت شواهد كثيرة تثبت مجيء الحال فعلاً ماضياً منها قوله تعالى ﴿ هَـٰذِهِۦ بِضَـٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾[4] إذ وردت جملة (رُدّت إلينا) حالاً من غير أن تسبقها (قد) وكذلك قوله تعالى ﴿ كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُوا۟ هَـٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَـٰبِهًا ﴾[5]

---

(1) قراءة يعقوب وهو من القراء العشرة ينظر النشر 2/ 251 والإتحاف 193.

(2) المقتضب 4/ 121 (الحاشية).

(3) مغني اللبيب 1/ 172

(4) يوسف 65

(5) البقرة 25

وقوله تعالى ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾[1] قوله تعالى ﴿ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾[2] فهذه الآيات الكريمة تثبت أنّ الحال تأتي جملة فعلية فعلها فعل ماض، وكان الأوفق أخذها على ظاهرها من غير تقدير أو تأويل تقديساً للقرآن الكريم وللغته الفصحى.[3]

ومما يذكر هنا أنّ النحاة غالوا في تخريج هذه الآية الكريمة وأسهبوا في ذكر تخريجات أخرى يمكن الرجوع إليها في مظانّها،[4] إلا أن ما يثير الاستغراب أنّ الكوفيين الذين لم يشترطوا في الجملة الواقعة حالاً تقدير (قد) قبلها، اشترطوا تقدير (قد) في خبر كان إذا جاء جملة فعلية فعلها ماض، قال ابن هشام "وخالفهم الكوفيون واشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبراً لكان"[5] وذلك على الرغم من مجيئها في القرآن الكريم من غير قد قال تعالى ﴿ تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا جَزَآءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ ﴾[6] وقال الله تعالى ﴿ وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ ﴾[7] وكان الخلاف النحوي سبباً مهماً في الإكثار من التأويل لاختلاف منهجي المدرستين في النظر إلى النصوص ذلك أنّ "أهم ما يميّز المدرسة الكوفية من المدرسة البصرية اتساعها في رواية الأشعار وعبارات اللغة عن جميع العرب بدويّهم وحضريّهم بينما كانت المدرسة البصرية تتشدد تشددا جعل أئمتها لا يثبتون في كتبهم النحوية إلا ما سمعوه من العرب الفصحاء الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضرّ وهم سكان نجد والحجاز وتهامة"[8]، لذا لجأ نحاة كل مدرسة إلى تأويل النصوص التي

---

(1) البقرة 34

(2) البقرة 93

(3) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية 113

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة 32، مغني اللبيب 2/ 430، 636

(5) مغني اللبيب 2/ 636.

(6) القمر 14

(7) الأحزاب 15

(8) المدارس النحوية 159

يحتج بها نحاة المدرسة الأخرى وصرفها إلى ما يجعلها ملائمة لأصولهم بما يدحض استشهاد الطرف الآخر بها، ولكن ذلك لا يعني أنّ التأويل ظهر نتيجة للخلاف النحوي، وإنما يعد الخلاف أحد عوامل الاتساع فيه، قال الدكتور الحموز "لقد أخذ التأويل النحوي شكلاً أكثر تعقيداً وتخيّلاً مّما مرّ، وقد سيطرت عليه في كثير من المواضع أصول النحويين وخلافاتهم فكثر الاحتيال والتمحّل لجعل النصوص الفصيحة تذعن لهذه الأصول وتعزز مذاهب النحويين المختلفة"[1]

ويعدّ المعنى سببا آخر من الأسباب التي دعت النحاة إلى التأويل ذلك أنّ كثير من النصوص لا يمكن أنْ تحمل على ظاهرها لأن ذلك يؤدي إلى التناقض و لابتعاد عن الحقيقة العلمية والواقع، قال الدكتور الحموز في بيان أثر المعنى في ظهور التأويل "في التنزيل مواضع لا يصح حمل النص القرآني فيها على ظاهره لأنه لو حمل عليه لفسد المعنى وعليه فلابدّ من الاعتراف من تأويله، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴾[2] جاء في تفسير القرطبي "وقد جمع في هذه الآية بين ﴿ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ وبين (وهو معكم) والأخذ بالظاهرين تناقض فدل على أنّه لابدّ من التأويل، والإعراض عن التأويل اعتراف بالتناقض والآية محمولة على حذف مضاف أي وعلمه معكم"[3] ومهما تكن الأسباب فإنّ التأويل ظاهرة واضحة برزت في البحث النحوي للمواءمة بين ما اتفقوا عليه من أصول وقواعد، وما يخرج عنها من نصوص صحيحة فصيحة إلاّ أنها لا تنطبق عليها تلك الأصول والقواعد. وكان القرآن الكريم ميداناً رحباً للتأويل وهذا ما أثار حفيظة عدد من الباحثين فنقدوا أساليب النحاة في التأويل والتعليل وأبرز من نادى بذلك ابن مضاء القرطبي.[4]

---

(1)التأويل النحوي في القرآن الكريم 1/ 56

(2) الحديد 4

(3)التأويل النحوي في القرآن الكريم 1/ 23 - 24 وينظر في تفسير القرطبي 17/ 237

(4)الرد على النحاة 78 - 93

يرى الدكتور أبو المكارم أنّ أهم الأساليب التي اتبعها النحاة لتأويل النصوص هو دعوى إعادة صياغة التركيب الذي "يتوهم أبعاداً في النص الموجود، لا وجود له فيه، ويسبغ عليه من الخيال صورة تلبّي كل ما تحتاج إليه القواعد وتفي بكل ما تفرضه الأحكام

وأشكال هذا الأسلوب من أساليب التأويل تتنوع إذ منها الحذف والزيادة والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف ومنها أيضاً التقدير والاتساع والإضمار والاستتار والفصل والاعتراض والتعليق والإلغاء، وغلبة الفروع على الأصول وردّ الفروع على الأصول"[1] وهذه الأشكال أو المظاهر التي سلكها النحاة في تأويل النصوص تدل دلالة واضحة على ارتباطها بالمعنى إذ الحذف أو التقديم أو التأخير أو الاتساع أو الإضمار أو الحمل على المعنى أو أي شكل من هذه الأشكال لا يأتي في الكلام إلا لغرض أو قصد، وما تأويله أو تقديره إلا مسلك لتفسير تلك الظاهرة وبيانها بعبارة أو كلمة أو جملة ولا شك أي أنّ آيات القرآن الكريم جرت لها تأويلات كثيرة فاقت غيرها من النصوص لما في تراكيبها من صيغ خرجت عن أصول النحاة، واضطرتهم هذه التأويلات إلى الابتعاد عن المعنى، أو تأويل الكلام بما يصرفه إلى معنى آخر غير المعنى المقصود الذي ينطق على ما يقضيه التركيب وطبيعة اللغة وقدرتها على الاتساع في التعبير بصيغ كثيرة، وقد عقد ابن جني باباً سمّاه "بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى قال فيه "فإذا مر بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ولا تسترسل إليه فإن أمكنك أنْ يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه وإنْ كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه وصححت طريق الإعراب حتى لا يشذ شيء منه عليك، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه"[2]

وقال في باب "في تجاذب المعاني" هذا موضع كان أبو علي -رحمه الله- يعتاده ويلمّ كثيرا به ويبعث على المراجعة له وإلطاف النظر فيه، وذلك أنك تجد في كثير من

(1) أصول التفكير النحوي 280 - 281.

(2) الخصائص 1/ 384.

المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين، هذا يدعوك إلى أمر وهذا يمنعك منه فمتى اعتورا كلاما ما أمسكت بعروة المعنى وارتحت لتصحيح الإعراب .. فمن ذلك قوله ﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ﴾[1] فمعنى هذا إنه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر، فإن حملته في الإعراب على هذا كان خطأ، لفصلك بين الظرف الذي هو (يوم تُبلى) وبين ما هو معلق به من المصدر الذي هو الرّجع والظرف من صلته، والفصل بين الصلة والموصول الأجنبي أمر لا يجوز. فإذا كان المعنى مقتضياً له والإعراب مانعا منه احتلت له بأن تضمر ناصباً يتناول الظرف ويكون المصدر الملفوظ به دالاً على ذلك الفعل حتى كأن قال فيما بعد يرجعه يوم تبلى السرائر ودلّ رجعه على يرجعه دلالة المصدر على فعله"[2]

وفي هذا يقول ابن أبي الأصبع المصري "وأما الثاني وهو ما يوهم ظاهره أنه خارج على قواعد العربية، فقوله تعالى ﴿ وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴾[3] وهذه الآية خُولِفَ فيها طريق الإعراب في الظاهر إلى تأويل يصحح المعنى المراد، فإن المراد –والله أعلم– بشارة المسلمين بخذلان عدوهم في الحال وأبداً في الاستقبال ولو عطف الفعل على ما تقدّم، على قاعدة العربية الظاهرة، لما أفاد سوى الأخبار بأنّ العدو لا ينتصر في الحال، وفي زمن المقاتلة، ووقت التولية، ولا يعطي ذلك خذلانهم على الدوام في كل حال فقد قال النحاة إنّ الوجه في هذا الموضع أنْ يقال هو عطف الجملة على الجملة فإن التقدير ثم هم لا ينصرون، والأشكال باق مع ذلك فإنه يقال لم عَدَل عن مجيء الكلام على قاعدة العربية المعروفة إلى ما يحتاج إلى التأويل"[4]

ومهما كانت قدرة التأويل على تقريب المعنى المراد، سواء أكان مصيبا في ذلك أم لم يكن فإنه لا يعدو أن يكون اجتهادا في فهم النص وإدراك معانيه، وهذا سوط

---

(1) الطارق 8، 9

(2) الخصائص 1/ 255 – 256

(3) آل عمران 111

(4) بديع القرآن 1/ 132

بملاحظة دلالة الألفاظ وعلائق التركيب وترتيب الألفاظ وغير ذلك مما يقود إلى التوافق في فهم النصوص أو التباين فيها على وفق معرفة النحوي بأسرار العربية وقد لا يستقيم المعنى على القاعدة فيلجأ النحاة إلى التأويل ذلك أنهم اتفقوا على أنّ الفعل إذا جاء بعد أمر يجزم جوابا لذلك الفعل، إلا أنّ بعض النصوص لا تتسق وهذه القاعدة كما في قوله تعالى ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[1] حيث أنّ الفعل (يقيموا) لا يستقيم أنْ يكون جوابا للفعل (قُلْ) "لأنّ أمر الله سبب بالقول ليس فيه بيان لهم بأن يقيموا الصلاة حتى يقول لهم أقيموا الصلاة"[2] لذا تعددت الآراء في تأويل هذه الآية فقد ذهب الأخفش إلى أنّ (يقيموا) جواب (قُلْ) لأنّ المعنى في (قل) إنْ تقل لهم يقيموا الصلاة.[3]

وسيبويه لا يُبدي رأيا صريحا فيها ذلك أنّ ما عرضه من أمثلة مع الآية يوحي بأنه جعلها بمنزلتها، حيث قال بعد ذكره حالتي الجزم والرفع في الفعل الذي يقع جوابا لأمر "وتقول مُره يحفرْها، وقل له يقل ذاك وقال الله عز وجل ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ ﴾[4] ولو قلت مُرْهُ يحفرُها على الابتداء كان جيدا وقد جاء رفعه على شيء هو قليل في الكلام على مُرْه أنْ يحفرها فإذا لم يذكروا (أنْ) جعلوا المعنى بمنزلته في عسينا نفعل "وهو في الكلام قليل لا يكادون يتكلمون به فإذا تكلموا به فالفعل كأنه في موضع اسم منصوب كأنه قال : عسى زيدٌ قائلا ثم وضع "يقول" موضعه"[5] أما أبو العباس المبرد فيقول "والبصريون يأبون ذلك إلا أنْ يكون منها عوض نحو الفاء والواو وما ذكرناه معهما"[6]

---

(1) إبراهيم 31

(2) أمالي الشجري 2/ 192

(3) معاني القرآن.

(4) الآية السابقة نفسها.

(5) الكتاب 3/ 99

(6) المقتضب 2/ 83.

ورأي المبرد في هذه المسألة أن يقدّر محذوف قال "وأمّا قوله ﴿ وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا الَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾[1] وما أشبهه فليس (يقولوا) جوابا لـ (قل) ولكن المعنى والله أعلم- قل لعبادي قولوا يقولوا، وكذلك (قُلْ لعبادي الذين آمنوا يُقيموا الصلاة) وإنما هو قل لهم يفعلوا يفعلوا."[2]

وكذلك الفراء لا يرى أنّ "يقيموا" مجزوم لكونه جواب طلب، ويؤوّل جزمه بفعل أمر مقدّر قال "جزمت يقيموا بتأويل الجزاء. ومعناه -والله أعلم- معنى أمر كقولك: قل لعبد الله يذهب عنا، تريد اذهب عنا فجزم بنية الجواب للجزم وتأويله لأمر ولم يجزم على الحكاية"[3]

وذكر ابن هشام أنها على حذف لام الطلب[4].

وفي أمالي الشجري (يقيموا) جواب أمر آخر مضمر تقديره قُلْ لعبادي الذين آمنوا أقيموا الصلاة يُقيموا.[5]

وهذه الآراء على اختلافها تبحث عن تخريج لما يبدو في النص من خروج عن لقاعدة التي تحكم بجزم الطلب بشرط مقدر، وهو تأويل يفسرون به جزم جواب لأمر والنهي والعرض والتخصيص والاستفهام والتمني

أثر المعنى في القياس

قال ابن منظور "قاس الشيء يقيسه، قيساً وقياسا .. إذا قدّره على مثاله"[6] وهو في الاصطلاح "عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل هو . حمل فرع على أصل لعلّة تقتضي إجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل هو ربط الأصل بالفرع بجامع

(1) الإسراء 53

(2) مقتضب 2/ 84

(3) معاني القرآن 2/ 77

(4) مغني اللبيب 2/ 941

(5) الأمالي الشجرية بتصرف 2/ 192.

(6) لسان العرب، مجلد 3/ 187 مادة (قيس) (ط صادر)

وقيل هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع"[1]

وهذه التعريفات متأثرة بالمفهوم الفقهي للقياس حيث نقلها ابن الأنباري من تعريفات الفقهاء"[2] ولم يكن النحاة الأوائل يقصدون هذا المفهوم ولا يعنونه عند إطلاق هذا المصطلح "فسيبويه مثلا حين استعمل في كتابه كلمة القياس لم يكن يعني أكثر من أنَّ ظاهرة ما مِنْ ظواهر اللغة روى لها عن العرب قدر من الأمثلة يكفي لأن توضع لها قاعدة عامة"[3] .

وللقياس دلالات تعبر كل دلالة منها عن فهم علماء اللغة لمفهوم القياس في مرحلة زمنية وقد ذكر الدكتور إبراهيم أنيس ثلاث دلالات هي :

الدلالة الأولى: وهي التي نلحظها بوضوح لدى المتقدمين من علماء العربية أي علماء القرنين الأول والثاني من الهجرة وهم الذين ورثوا ألفاظ العربية وتراكيبها ونصوصها وسمعوا العرب وأرادوا بعد هذا أن يقعّدوا القواعد لهذه اللغة فقد أرادوا بالقياس وضع الأحكام العامة للغة، أو وضع القواعد لتلك النصوص التي انحدرت إليهم.

الدلالة الثانية: استنباط شيء جديد في صورة صيغ أو دلالات أو تراكيب وبدأ أصحاب هذا القياس بمعناه الجديد يلتمسون طريقهم على حذر وحيطة إلى أنْ كان القرن الرابع الهجري حين وجدنا فكرة القياس بهذا المعنى تتبلور في أذهان العلماء وأصبح منهم من تبناها كأبي علي الفارسي فهو الذي اشتهر باحتضان فكرة القياس بهذا المعنى.

الدلالة الثالثة ثم لم نلبث أنْ وجدنا لكلمة القياس دلالة ثالثة لدى المتأخرين من النحاة بصفة خاصة، وهي مجرد المشابهة واستغلوا هذا في تعليلاتهم لكثير من الأحكام فكانوا يقولون مثلا إنَّ (لا) النافية للجنس عملت النصب في اسمها قياسا على (إنَّ) لأن كلا من (لا) النافية للجنس و (إنَّ) يفيد التوكيد"[4] والآراء في مفهوم القياس كثيرة وهذا أمر لا يعنيني الخوض في تفاصيله أو البت في صحة أي منها لكن

---

(1) لمع الأدلة / تح : عطية عامر / 42.

(2) القياس في النحو العربي 13

(3) من أسرار اللغة 18.

(4) من أسرار اللغة 18 – 20.

الباحثين يجمعون على أنّ للقياس أركانا هي: المقيس عليه، والمقيس، والجامع، والحكم وكان الجامع أحد ثلاثة هي[1]:

العلة والشبه والطرد:

والمراد بمصطلح (الشبه) وجود ضرب من الشبه بين المقيس عليه والمقيس غير العلة التي طبق عليها الحكم في الأصل[2] ويمثلون لذلك بقولهم "أن يدلّ على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه كما أنّ الاسم يتخصص بعد شياعه فكان معربا كالاسم وبيان ذلك أنك تقول يقوم فتصلح للحال والاستقبال فإذا أدخلت عليه السين وسوف أختص بالاستقبال كما أنك تقول (رجل) فيصلح لجميع الرجال وإذا دخلت عليه الألف واللام فقلت (الرجل) اختص برجل بعينه فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه كما أنّ الاسم اختص بعد شياعه فقد شابه الاسم، والاسم معرب وكذلك هذا الفعل، وبيانه : تقول " إنّ زيداً ليَقوم "كما تقول "إنّ زيداً لقائم "وقائم معرب وكذلك ما قام مقامه، أو يدلّ على إعرابه بأنه يدلّ على الحال والاستقبال فأشبه الأسماء المشتركة، والأسماء المشتركة معربة وكذلك ما أشبهها"[3]

فالعلاقة بين الأصل والفرع علاقة معنوية ذلك أنّ التخصص والشياع دلالتان معنويتان، ففي قولنا: والله لأعطين الراية إلى رجلٍ، إعمام في الكلام يجعل كل رجل يخال نفسه معنّيا بذلك فلا يدّل القول على رجل معين، أمّا قولنا لأعطين الراية إلى الرجل فالمتكلم خصص واحداً من الرجال وهو المعهود والمعروف عند المخاطبين.

وكذلك دلالة الفعل المضارع على الزمن فإنّها تشمل الحال والاستقبال حين يقال يضرب محمدٌ المذنب" فالضرب قد يحصل الآن وقت التكلم أو في المستقبل إلاّ أنّ دخول السين أو سوف يخصص هذا الزمن فلا يحتمل الحال ويختص بالزمن المستقبل. وهذا التخصيص يفيد معنى واحدا من معان كثيرة محتملة.

---

(1) القياس في النحو العربي 21.

(2) لمع الأدلة 56.

(3) لمع الأدلة – محمد عطية عامر / 56.

وقالوا عن قياس ما لم يسمَّ فاعله على الفاعل في الرفع "إنّ الوجه الذي يوجب القياس من المشابهة أولى من الوجه الذي يمنع من جواز القياس من المفارقة وذلك لأنّ المعنى الموجب للقياس من المشابهة هو الإسناد، وهو المعنى الخاص الذي هو معنى الحكم في الأصل، وأما المعنى الذي يوجب منع القياس من المفارقة فليس بمعنى الحكم ولا له أثر في الحكم بحال فلهذا كان قياس ما لم يسمَّ فاعله على الفاعل في الرفع أولى من منعه"[1]

ولا يخفى أنّ هذا القياس صناعي ابتكره النحاة في تعليلهم لأحكام نحوية فقاسوا حكماً على حكم آخر لعلاقة المشابهة في أوجه بين الحكمين، وهذا القياس ليس القياس الذي عناه النحاة الأوائل كما ذكرت وربما لم يكن عندهم قياس لكن النحاة المتأخرين جعلوه قياساً حسب فهمهم لمعنى القياس متأثرين بالمفاهيم المنطقية والفقهية

ومن ملامح أثر المعنى في نظرة النحاة للقياس ما أشار إليه ابن جني في تقسيمه القياس إلى معنويّ ولفظيّ "فالأساس عنده في القياس الاعتبار المعنويّ فهو يرجح القياس المعنويّ على القياس اللفظي"[2] ويرى ابن جني أنّ "القياس اللفظي إذا تأملته لم تجده عارياً من اشتمال المعنى عليه"[3] ويؤيد ذلك بقوله "ألا ترى أنك إذا سئلت عن (إنْ) من قوله:

ورجَّ الفتى للخير ما إنْ رأيته ... على السنّ خيراً لا يزال يزيد

فإنْ قال قائل دخلت على (ما) وإنْ كانت (ما) ها هنا مصدرية لشبهها لفظاً بما النافية التي تؤكَّد بـ (إنْ) من قوله.

ما إنْ يكاد يُخلّيهم لوجهتهم ... تخالجُ الأمرِ إنّ الأمرَ مشترك

وشبّه اللفظ بينهما يصيّر (ما) المصدرية إلى أنها كأنّها (ما) التي معناها النفي، أفلا ترى أنك لو لم تجذب إحداهما إلى أنها كأنّها بمعنى الأخرى لم يجز لك إلحاق (إنْ)

(1)لمع الأدلة عطية عامر / 56.

(2)في أصول النحو / 87.

(3)الخصائص 1 / 110.

به فالمعنى إذا أشبع وأسيّر حكماً من اللفظ لأنك في اللفظيّ متصور لحال المعنويّ، ولست في المعنويّ بمحتاج إلى تصور حكم اللفظي"[1]

ومنها أيضا أنّ المعنى كان معيارا يفضل بمقتضاه قياس على آخر، وبيان ذلك أنّ المقيس بدلالته الأولى كما ذكرت يعني الحكم أو الوجه أو القاعدة المستنبطة قياسا على الأشباه والنظائر، والظواهر المتقاربة في النصوص الفصيحة، وهذه النصوص – كما هو معلوم – تمثل لغات كثيرة، وهذا يعني أنّ الظاهرة النحوية الواحدة قد يكون لها أكثر من قياس، لذا "كانوا يرجّحون قياسا على آخر منطلقين إمّا من صحة المعنى، وإمّا من كثرة الدوران، وإمّا من الأصل"[2]

فالمعنى إذن واحد من المعايير التي يترجح بها قياس على آخر

قال سيبويه "اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل رأيت زيدا : مَنْ زيداً، وإذا قال مررت بزيدٍ، قالوا : مَنْ زيدٍ؟ وإذا قال هذا عبد الله قالوا مَنْ عبدُ الله؟ وأمّا بنو تميم فيرفعون على كل حال وهو أقيس القولين"[3]

وقال المبّرد "أمّا الأقيس والأكثر في لغات جميع العرب فأن تقول في بيضة بيضات وفي جوزة جوزات ..."[4].

وقال الشرجي "مذهب البصريين أنه لا يجوز حذف (إلى) وشبهها من الفعل في مثل ذهبتُ الشامَ، إلاّ في هذه اللفظة لسماعهم إياها من العرب فلا يجيزون ذهبت مصرَ، ولا ذهبتُ البصرةَ ومذهب الكوفيين جوازه، وهو عندهم مقيس في (انطلق) و (ذهب) و (خرج) فيقولون انطلقتُ السوقَ وخرجتُ البر، وذهبتُ مصرَ، وهذا هو الأقيس لصحة معنى الكلام وعدم إخلاله، مع كثرة استعماله"[5]

---

(1) الخصائص 1/ 110

(2) القياس في النحو العربي 147.

(3) الكتاب 2/ 413.

(4) المقتضب 2/ 193

(5) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة الورقة 64 ب نقلا عن القياس في النحو العربي/ 149

الفصل الثالث

أثر المعنى في الخلاف النحوي

لا ينحصر الخلاف النحوي في بحث المسائل الخلافية بين مدرستي البصرة والكوفة بل يتعداه إلى بحث مسائل الخلاف بين علماء المدرسة الواحدة أيضا وذلك لطبيعة هذا الخلاف، إذ لم يكن خلافا مذهبيا أو خلافا طائفيا، وإنما هو اجتهاد لهذا النحوي أو ذاك "ذلك أنّ العلماء اختلفوا في الاعتلال لما اتفقت العرب عليه، كما اختلفوا أيضا فيما اختلفت العرب فيه وكلٌ ذهب مذهبا وإنْ كان بعضه قوياً وبعضه ضعيفاً"[1] وما قاله المبّرد لابن كيسان "هذا شيء خطر لي فخالفت النحويين"[2] دليل على أنّ أحد أسباب الخلاف هو الاجتهاد في الرأي.

وقد درس عدد من الباحثين أسباب الخلاف، وتوسعوا في استقصائها واجتهد كل منهم بحسب ما يراه إلاّ أني لم أجد واحدا منهم فيما اطّلعت عليه، يشير إلى أثر المعنى في هذا الخلاف، بل يعزونه في الغالب إلى موقف النحاة من النصوص التي استقروها، ومنهجهم في الأخذ بها في الاستشهاد، وقياسهم على الكثير المطرد أو القليل الشاد[3] وأرى أنّ اختلافهم في فهم هذه النصوص وتفسيرها وإدراك معانيها وطرائق تركيبها كان من العوامل الأساسية في إثارة هذا الخلاف لأن الاختلاف في فهم النصوص يقود إلى اختلاف الآراء في الأحكام، وتعليل الظواهر وتأويل النصوص ذلك أنّ كثيرا من مسائل الخلاف نشأ بسبب اختلاف النحاة في تقدير الوظيفة النحوية للتركيب أو الأداة فأكثروا الجدل في مسائل معنوية منها :

---

(1) الخصائص 1/ 168.

(2) الأشباه والنظائر 3/ 38.

(3) الخلاف النحوي 61- 75، مدرسة البصرة 145.

1- هل تكون (إلاّ) الاستثنائية بمعنى الواو.[1]

2- اللام في قولنا (لَزيدٌ أفضلُ من عمرو) هل هي لام الابتداء أم لام القسم[2]

3- هل يجوز وقوع الواو العاطفة زائدة[3].

4- هل تكون (أو) بمعنى الواو، وبمعنى (بل) [4]

5- هل تقع (إنْ) الشرطيّة بمعنى (إذ) [5].

6- القول في (إنْ) بعد (ما) أنافية مؤكدة ام زائدة ؟ [6]

7- القول في معنى (إنْ) و معنى اللام بعدها ، هل تكون (إنْ) بمعنى (ما) و اللام بمعنى (إلاّ) او تكون مخففة من الثقيلة و اللام بعدها لام التوكيد [7]

8- هل يجازى بـ (كيف) [8]

9- هل تأتي ألفاظ الاشارة اسماء موصولة ؟ [9]

10- مسائل في تقديم ما حقه التأخير و تأخير ما حقه التقديم ، كتقديم خبر ما زال و ليس و ما (الحجازية) و معمول اسم الفاعل و تقديم الحال و تقديم حرف الاستثناء في اول الكلام، و تقديم اسم مرفوع أو منصوب في جملة جواب الشرط، و تقديم التمييز على عاملها المتصرف .[10]

فهذه المسائل و غيرها كانت تنشأ من تفاوت فهم النحاة لمعاني هذه الادوات

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 266 (المسألة 35)

(2) المصدر نفسه 1/ 399 (المسألة 58).

(3) المصدر نفسه 2/ 456 (المسألة 64).

(4) المصدر نفسه 2/ 478 (المسألة 67).

(5) المصدر نفسه 2/ 632 (المسألة 88)

(6) الانصاف في مسائل الخلاف 2/ 636 (المسألة 89) .

(7) المصدر نفسه 2/ 640 (المسألة 90) .

(8) المصدر نفسه 2/ 643 (المسألة 91) .

(9) المصدر نفسه 2/ 717 (المسألة 103)

(10) المصدر نفسه (المسائل 17 ، 18 ، 20 ، 21 ، 31 ، 36 ، 86 ، 120) .

ووظائفها في الجملة العربية معتمدين مرونة اللغة و خصائصها التركيبية الدقيقة التي تاخذ اشكالا متعددة بحسب ما يقتضيه التعبير على وفق القصد و بعيدا عن كل التعقيدات التي اكتنفت دراسة الخلاف النحوي في القرن الثالث الهجري و ما بعده ، و ما لحقها من اغراق في التعليل و الجدل و التدليس و عدم الدقة في نقل الاراء و ما تبع ذلك من تمريع في المسائل الخلافية ، و صياغة اصول لكل مدرسة الترمها النحويون في دراساتهم و احتكموا اليها في قبول النصوص او رفضها ، كان الخلاف في بدء ظهور الدرس النحوي لا يعدو كونه اجتهادات فردية و استنتاجات مبنية على استقراء النصوص و فهمها ، و كان مصدر ذلك كله دراسة النص القرآني و تحليله، و محاولة فهم تراكيبه، ووظائف كل تعبير فيه ، و كل اداة في ذلك التعبير، و قد قادهم ذلك الى اللجوء الى النصوص الاخرى لتأيد ارائهم ، لذا بحثوا عن افصح الكلام ، و قصدوا في بحثهم هذا القبائل التي عرفت ببعدها عن الاعاجم ، و امتازت بصفاء اساليبها ونقاء عباراتها قال ابو نصر الفارابي "و الذين عنهم نقلت العربية وبهم اقتدى، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم اتكل في الغريب والإعراب والتصريف ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم"[1]

ولا شك في أنّ هذه القبائل لها لهجات ذات خصائص متباينة في بعض وجوهها

وقد قسم النحاة تلك النصوص التي أخذوها من تلك القبائل بحسب مراحلها الزمنية إلى طبقات[2] تتم المفاضلة بينها بقدمها.

وفي ضوء هذا التفاوت في مصادر النصوص مكانا وزمانا وضعت مراتب الفصاحة والجودة. وثمة عامل آخر لا يقل أهمية عما ذكرت هو انّ القرآن الكريم يقرأ بقراءات قسمّت على ثلاثة أقسام.

1- قراءات متواترة

(1)المزهر 1/ 128 الاقتراح 27 وينظر في (الحروف) 147

(2)مدرسة البصرة 240

2- قراءات آحاد.

3- قراءات شاذة.

قال السيوطي "فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أم آحادا أو شاذا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معروفا بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه نحو: استحوذ، ومن ثم احتج على جواز إدخال لام الأمر على مضارع المبدوء بتاء الخطاب بقراءة ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ ﴾[1] كما احتج على إدخالها على المبدوء بالنون بالقراءة المتواترة ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ ﴾[2]

والقراءات منبع ثر أفادت العربية وأمدتها بروافد معنوية ولغوية ما زالت أساس دراسات كثيرة نافعة.

وكان لاختلاف هذه القراءات بحسب تصنيف رواتها أثر في اختلاف مواقف النحاة منها لكونها تعبر عن لهجات مختلفة وتحمل معاني كثيرة ومتباينة للنص القرآني أثارت حولها الجدل وشجعت على التفكير والاجتهاد

قال أبو جعفر النحّاس (ت 338هـ) في تفسير القراءات التي ذكرت في قوله تعالى ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾[3] "فيها ثماني قراءات، خمس منها موافقة للسواد، قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بتشديد (إنّ) وتخفيف (لما)، وقرأ نافع بتخفيفهما جميعا، وقرأ أبو جعفر وشيبة وحمزة وهو المعروف من قراءة الأعمش بتشديدهما جميعا، وقرأ عاصم بتخفيف "إنّ" وتشديد (لما) وقراء الزهري بتشديد (لما) والتنوين، فهذه خمس قراءات.

وروي عن الأعمش (وإنْ كلٌّ لمّا) بتخفيف (ان) ورفع (كل) وتشديد لمّا

---

(1) يونس 58 النشر في القراءات العشر 2/ 285.

(2) الاقتراح 17 العنكبوت 12

(3) هود 111.

قال أبو حاتم: وفي حرف أُبيّ (وإنْ كلٌّ إلا لَيُوفيَنّ ربُّك أعمالَهم)

وفي حرف ابن مسعود (وإنْ كلٌّ إلا ليوفِّيَنَّهم ربُّك أعمالَهم).

قال أبو جعفر: القراءة الأولى أبينها، بنصب (كلاً) بـ (إنْ)، واللام للتوكيد وما صلة، والخبر في ليُوفينّهم، والتقدير وإنّ كلاً ليوفينهم، وقراءة نافع على هذا التقدير إلا أنّه خفّف (إنّ) وأعملها عمل الثقيلة. وقد ذكر هذا الخليل وسيبويه، وهو عندهم كما يُحذَف من الفعل ويُعمل كما قال:

كأنْ ظبيةٌ تعطو إلى ناضِرِ السَّلَمْ

وأنكر الكسائي أنْ تخفف (إنَّ) وتعمَل وقال: ما أدري على أي شيء قرأ وإنْ كلاً وقال الفرّاء نصب (كلاً) بقوله: لنوفينّهم. وهذا من كثير الغلط، لا يجوز عند أحد زيداً لا ضربنّه، والقراءة الثالثة بتشديدهما جميعا عند أكثر النحويين لحن، حكي عن محمد بن يزيد أنّ هذا لا يجوز ولا يقال إنْ زيداً إلاّ لأضربنّه[1]، ولا لمّا لأضربنّه، وقال الكسائي: الله جلّ وعزّ أعلم بهذه القراءة، ما أعرف لها وجها.

قال أبو جعفر: وللنحويين بعد هذا أربعة أقوال: قال الفرّاء. الأصل. وإنّ كلا لمَا فاجتمعت ثلاث ميمات فحذفت إحداهن، قال أبو إسحاق هذا خطأ لأنه يحذف النون من (من) فيبقى حرف واحد وقال أبو عثمان المازني الأصل وإنّ كلاً لَمَا بتخفيف (ما) ثم ثقلت. قال أبو إسحاق: هذا خطأ إنما يخفف المثقل ولا يثقل المخفف. وقال أبو عبيد القاسم بن سلام:

الأصل (وإنّ كلاً لَمّاً ليوفينّهم) بالتنوين من لَمّه لَمّا أي جمعه ثم بني منه فَعْلى كما قرئ ("ثم أرسلْنا رُسُلَنا تَتْرى)" بغير تنوين وتنوين.

قال أبو إسحاق القول الذي لا يجوز عندي غيره أن (إنْ) تكون مخففة من الثقيلة وتكون بمعنى (ما) مثل ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[2] وكذا أيضا تشدد على أصلها وتكون بمعنى "ما" ولمّا بمعنى (إلاّ) حكى ذلك الخليل وسيبويه قال أبو جعفر

---

(1)وردت في النص (إنْ) بالتخفيف والصحيح تشديدها.

(2)الطارق 4.

والقراءات الثلاث المخالفات للسواد تكون فيها (إنْ) بمعنى (ما) لا غير وتكون على التفسير لأنه لا يجوز أن يقرأ بما خالف السواد إلا على هذه الجهة»[1]

وهذا العرض للقراءات التي ذكرت في هذه الآية الكريمة يؤكد ما ذكرته أكثر من مرة أنّ فهم النصوص والاجتهاد في تفسيرها أساس قوي في اختلاف النحاة في أصولهم وأحكامهم، ويبرهن على أنّ القراءات من الروافد الرئيسة التي أمدّت البحث بالمعاني وساعدت على تنوّع الآراء واختلافها

ولما كانت عملية استنباط الأحكام وتقعيد القواعد لا تكتفي بالنقل أي الاستشهاد بالشواهد الشعرية والنثرية المأخوذة من العرب الفصحاء، أو الآيات القرآنية الكريمة وقراءاتها بل تتسع فتشمل القياس على تلك النصوص فضلا عن الاستفادة من غيرهما من الأصول، تباينت مواقف النحاة بإزاء تلك الأصول، فقاس فريق منهم على الكثير المطّرد، ولم يرتضوا بالقياس على الشاذ أو النادر، كما لم يرتضوا بالقياس على أيّ نص إلاّ بعد الإمعان في التمحيص وزيادة التيقن من فصاحته مكانا وزمانا وأباح فريق آخر القياس على الشاهد الواحد، وتوسعوا في ذلك غير مبالين بمصدره أو فصاحته لذا اتسعت الشقة بينهم وزاد الخلاف حدة وراح كل منهم يدفع عن موقفه بالحجج والأدلة التي تسنده، وهم في دفاعهم هذا وتعصّبهم لموقفهم وضعوا لبنات الخلاف النحوي الذي اتسع وصار خلافا مدرسيا انقسم فيه النحاة إلى بصريين يتعصبون لمنهج مدرسة البصرة وأصولها، وإلى كوفيين يتعصبون لمنهج مدرسة الكوفة وأصولها

فالأساس في خلافهم إذن هو التباين في فهم آيات القرآن الكريم والسعي إلى إدراك أسرار بناء جمله، وصيغ مفرداته، والبحث عما يعينهم على ذلك في لغة العرب شعرها ونثرها. ويستطيع المرء أنْ يستجلي حقيقة ذلك بسهولة من قراءة كتب معاني القرآن ومجازه وإعرابه، حيث كان علماء العربية يندفعون في الاجتهاد لبيان أساليب القرآن، والوظائف النحوية لمفرداته وتراكيبه، إلا أنّ التفاوت في ملكاتهم اللغوية، وثقافتهم الإسلامية، وقدراتهم على إدراك أسرار التراكيب القرآنية، جعلهم يتجهون

(1) إعراب القرآن 2/ 114 – 116.

توجهات مختلفة في تحليل الأحكام النحوية واستيعاب المضامين القرآنية، تبعه اختلاف في فهم النصوص التي استعانوا بها في تفسير معاني القرآن وإيضاح أساليبه، فضلا عما ذكرته من اختلاف في موقفهم من قبول تلك النصوص أو رفضها بحسب المقاييس التي صارت تعبّر عن منهج هذه المدرسة أو تلك بحسب الكثرة أو القلة، وموطن الفصاحة، وتفاوت زمن النصوص المستشهد بها على وفق تقسيماتهم لعصور الاستشهاد.

إلا أنّ هذا الخلاف لم يظهر في المؤلفات النحوية التي ألّفت في القرن الثاني أو في بدء القرن الثالث بصورة واضحة فلا نجد في كتاب سيبويه أو معاني القرآن للفرّاء ومعاني القرآن للأخفش أو مجاز القرآن لأبي عبيدة صراعا حادا بين أولئك العلماء، على نحو ما وجدناه في كتب الذين جاؤوا بعدهم، وغاية ما نجده هو اجتهاد في تفسير نص أو اختلاف في إيضاح وظيفة أداة أو بيان موقع إعراب أو اختلاف في بعض المصطلحات والعوامل، وكلها اجتهادات وآراء فردية ذلك أنّ ما يذكره الكسائي قد يتفق مع رأي أبي الحسن الأخفش في بعض المسائل، ويختلف مع الفرّاء فيها وما يذكره سيبويه قد يتفق مع الفرّاء أو الكسائي ويختلف فيه مع الأخفش او المازني أو الجرمي (ت 325هـ) الأمر الذي يؤكد أنّ الاجتهاد كان فرديا في بدء نشوئه قال الحلواني في خلاصة بحث له عن بدء الخلاف النحوي "يتبيّن لنا من هذا كلّه أن هذه المرحلة الزمنية التي انتهت بوفاة الفرّاء والأخفش في أوائل القرن الثالث، لم يكن فيها الخلاف المذهبي واضحا في أذهان النحاة كل الوضوح فقد كانت العصبية فردية يتعلق فيها التلميذ بأستاذه، ولا يرى غيره عدلا له .. ولا يكفي دليلا على وجود مذهبية نحوية أن يختلف نحاة المصرين في بعض الآراء، فهذا موجود بين أصحاب المذهب الواحد من الطرفين، أمّا الاختلاف في المنهج فلم يكن يمثّل آنذاك مذهبية خاصة – مع الاعتراف بوجوده . وآية ذلك أن الأخفش والكسائي يتفقان في كثير من الأسس والأصول المنهجية من اعتداد بالقراءات الشاذة والقياس على القليل، وأن الفرّاء ينتمي للمذهب البصري من حيث التقدير والتأويل وإنكار القياس على الشاهد

الواحد، والاعتداد بالعلة والقياس ومذهب المتكلمين وإنكار القراءة الشاذة"[1]

وهذا التباين في المنهج والآراء بين الفراء وكل من الكسائي والرؤاسي وغيرهما من أعلام مدرسة الكوفة أوحى للأنصاري بفكرة لم تلق قبولا من الباحثين هي أنّ الفراء مؤسس المدرسة البغدادية في النحو لأنه أخذ من كل مدرسة شيئا وأضاف لها

قال الأنصاري "يقوم مذهب الفرّاء أساسا على التحرر من قيود العصبية المذهبية فهو ينزع منازع أهل البصرة حينا، كما ينزع منازع أهل الكوفة أحيانا، لهذا رأيناه يمزج بين المذهبين ويختار أحسنهما في نظره، وأقربهما إلى منهجه الخاص ذلك الذي رأينا فيه كل مقومات المذهب البغدادي، فقلنا إنه هو المؤسس الحقيقي لهذا المذهب الجديد، وما المذهب البغدادي إلا:

1- تحرر .

2- ومزج.

3- وتجديد.

وتلك هي مقومات مذهب الفرّاء فقد رأينا فيما سلف كيف تحرر من العصبية المذهبية ولم يتقيد بالمذهب الكوفي بل خرج عنه إلى مذهب البصريين. ولم يكن خروجه مجرد مخالفات جزئية كما رأيناها عند سابقيه من الفريقين بل كان خروج من يرسم معالم الطريق لتأسيس مذهب جديد فلا يقف عند حد الخلط بين المذهبين بل يضع الأصول العامة التي يقوم عليها التخطيط الجديد، ثم هو لا يبالي أن تتفق مع هذا المذهب أو ذاك، أو أنها تختلف معهما جميعا فكل الذي يعنيه هو أن يرسي قواعد هذا المذهب الجديد، وهذا هو المنهج الذي مازه عن غيره من سابقيه ولاحقيه ومن هنا قلنا : إنه هو المؤسس الحقيقي للمذهب البغدادي."[2]

ومهما يكن من أمر هذا الخلاف فإني لا أنكر وجود المدارس النحوية فتلك حقيقة لا ينكرها أحد، ولا أقول إنّ الفراء مؤسس المذهب البغدادي لأنّ الفرّاء كوفي

---

(1)الخلاف النحوي 41-42.

(2)أبو زكريا الفراء 395- 396.

في منهجه، ولكن الذي أردت تأكيده هو أنّ هذا الخلاف لم يكن مذهبيا مقصودا وموجّها، واضح المعالم بيّن الخصائص في تلك المرحلة التي أشرت إليها إنما كان يمثل لمحات فكرية متباينة واجتهادات في تفسير النصوص قد لا تلتقي مع تفسير آخر، وذلك بسبب طبيعة اللغة وخصائص تركيبها، واختلاف فهم النحاة لبعض الأدوات ووظائفها في ضوء النصوص التي يستشهد بها سواء أكانت مطّردة أم قليلة، فصيحة أم غير فصيحة

فلو تأمّلنا في كتاب سيبويه لوجدناه يحلّل النصوص، ويفصّل القول في دلالات ألفاظه وتراكيبها، ويبيّن معاني كل أداة وحرف، ويشعّب البحث في وظائف الألفاظ في التعبير قال "واعلم أنّ ما ينتصب في باب الفاء قد ينتصب على غير معنى واحد، وكلّ ذلك على إضمار (أنْ) إلاّ أنّ المعاني مختلفة، كما أنّ (يعلمُ الله) يرتفع كما يرتفع يذهبُ زيدٌ وعَلِمَ الله ينتصب، كما ينتصب ذهب زيد، وفيهما معنى اليمين ... وتقول ما تأتيني فتحدثَني فالنصب على وجهين من المعاني :

أحدهما : ما تأتيني فكيف تحدثُني أي : لو أتيتني لحدثتني.

وأما الآخر : فما تأتيني أبداً إلا لم تحدثني، أي منك إتيانٌ كثيرٌ ولا حديثٌ منك وإنْ شئت أشركتَ بين الأول والآخر، فدخل الآخر فيما دخل فيه الأوّل فتقول ما تأتيني فتحدثُني كأنك قلت : ما تأتيني وما تحدثُني.

فمثل النصب قوله عزّ وجلّ ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾[1] ومثل الرفع قوله عزّ وجلّ ﴿ هَـٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ۝ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾[2] وإن شئت رفعت على وجه آخر كأنك قلت : فأنت تحدثُنا ومثل ذلك قول بعض الحارثيين .

غَيرَ أنّا لم تأتِنا بيقينٍ ... فنُرَجّي ونُكثِرُ التأميلا

كأنه قال : فنحن نرجي، فهذا في موضع مبنيّ على المبتدأ ....

وإنّما اختير النصب لأن الوجه هاهنا وحدّ الكلام أنْ تقول : ما أتيتنا فحدثتنا

---

(1) فاطر 36

(2) المرسلات 35، 36.

فلمّا صرفوه عن هذا الحدّ ضعف أن يضمّوا (يفعَلُ) إلى (فَعَلْتَ) فحملوه على الاسم كما لم يجز أنْ يَضمّوه إلى الاسم في قولهم : ما أنت منّا فتنصُرَنا ونحوه.

وأمّا الذين رفعوه فحملوه على موضع أتيْتَنا، لأنّ أتيْتَنا في موضع فعلٍ مرفوع وتُحدِّثُنا هاهنا في موضع حدثتَنا"[1]

وناقش الفرّاء مسألة أحوال المضارع المسبوق الفاء أو الواو أو (أو) إذا كان جوابا للأمر أو النهي أو الاستفهام أو التمني أو العرض أو التحضيض وهي المسألة التي تحدث سيبويه عن جانب منها في النص السابق فقال الفرّاء: "وقوله ﴿ لَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا ﴾[2] إن شئت جعلت (فتكونا) جوابا نصبا وإن شئت عطفته على أوّل الكلام فكان جزما مثل قول امرئ القيس.

فقلتُ له صوِّبْ ولا تُجهدَنّهُ فيُذرِكَ ومن أخرى القطاةِ فتزلقُ

فجزم، ومعنى الجزم كأنّه تكرير النهي كقول القائل لا تذهبْ ولا تعرض لأحد ومعنى الجواب والنصب : لا تَفعَلْ هذا فيُفعَلَ بك مجازاة فلمّا عطف حرف على غير ما يشاكله وكان في أوّله حادث لا يصلح في الثاني نصب ومثله قوله ﴿ وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ﴾[3] و ﴿ لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ ﴾[4] و ﴿ فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَّقَةِ ﴾[5] وما كان من نفي ففيه ما في هذا ولا يجوز الرفع في واحد من الوجهين إلا أنْ تريد الاستئناف بخلاف المعنيين كقولك للرجل لا تركبْ إلى فلان فيركبُ إليك تريد لا تركب إليه فإنّه سيركبُ إليك، فهذا مخالف للمعنيين لأنّه استئناف، وقال الشاعر:

ألم تسألِ الربعَ القديمَ فينطقُ وهل تخبرنْكَ اليوم بيداءُ سملقُ

---

(1) الكتاب 3/ 30-31

(2) البقرة 35

(3) طه 81

(4) طه 61

(5) النساء 129

أراد ألم تسأل الربع فإنه يخبرك عن أهله ثم رجع إلى نفسه فأكّد بها"[1]

ومن موازنة النصّين نجد أنّ كلاً من سيبويه والفرّاء لم يشر إلى مذهب الآخر في نصب المضارع بل اقتصر كل منهما على التأكيد على أنّ النصب يأتي عندما لا نريد تكرار الفعل أي عدم إشراك الثاني في الأول وكذلك عندما لا نريد الاستئناف، وهذا المعنى يتفقان عليه إلاّ أنهما يعبّران عنه بصورة مختلفة، يقول سيبويه "تقول لا تأتيني فتحدثني لم ترد أنْ تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقول لا تأتيني ولا تحدثني، ولكنك لما حوّلت المعنى عن ذلك تحوّل إلى الاسم كأنك قلت ليس يكون منك إتيان فحديث فلما أردت ذلك استحال أنْ تضمّ الفعل إلى الاسم فاضمروا (أنْ) لان (أنْ) مع الفعل بمنزلة الاسم فلما نوَوا أنْ يكون الأول بمنزلة قولهم : لم يكن إتيان، استحالوا أنْ يضمّوا الفعل إليه، فلما أضمروا (أنْ) حسُن لأنه مع الفعل بمنزلة الاسم"[2] فالنصب عنده على تقدير (أنْ) قبل الفعل والفرّاء يفهم النصب بشكل آخر يتفق فيه مع سيبويه على أنّ النصب إنّما يكون إذا عطف حرف على غير ما يشاكله، وكان في أوله حادث لا يصلح في الثاني وهو ما يسميه بالصرف الذي يوضحه بقوله "فإنْ قلت وما الصرف؟ قلت أنْ تأتي بالواو[3] معطوفة على كلام لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها فإنْ كان كذلك فهو الصرف كقول الشاعر :

لا تنهَ عن خلقٍ وتأتي مثلَه عارٌ عليك إذا فعلت عظيم

ألا ترى أنّه لا يجوز إعادة (لا) في (تأتي مثله) فلذلك سمّي صرفاً إذ كان معطوفاً ولم يستقم أنْ يعاد فيه الحادث الذي قبله"[4].

وحديث الفرّاء هنا لا يختلف عن حديث سيبويه في معنى النصب لأنه عندهما المخالفة بين الفعل الأول والفعل الثاني، إلاّ أنّ الفرّاء يجعل هذا المعنى هو الناصب، وسيبويه يقدر (أنْ) ناصبة لصياغة مصدر مؤول يعطف على المصدر قبله

---

(1)معاني القرآن 1/ 26- 27

(2)الكتاب 3/ 28

(3)ما قاله في (الواو) ينطبق على (الفاء) في هذا الباب وإن اختلف معناهما.

(4)معاني القرآن 1/ 33- 34

ولم يذكر الفراء رأي سيبويه ولم يلمحه بحجة أو نقض بل اجتهد في تقدير ناصب وكلاهما مصيب في أنّ مخالفة الفعل الأول للثاني هو الموجب للنصب إلا أن سيبويه لجأ إلى التمثيل ولم يلجأ الفرّاء إلى ذلك.

ويتضح من بحث كل منهما للمسألة أنهما يسعيان إلى إقرار أحكام تفسّر آيات قرآنية كريمة وردت الأفعال المضارعة المقترنة بالفاء أو الواو أو (أو) فيها بالنصب أو الرفع أو الجزم، وأن اتفاقهما في فهم هذه الآيات أو اختلافهما اجتهاد لأي منهما أو لشيوخه يسعى إلى تأييده بالنصوص الشعرية أو القراءات القرآنية.[1]

وقد روى ابن الأنباري رأيا آخر في المسألة نفسها يخالف فيه أبو عمر الجرمي – وهو بصري – رأي كل من سيبويه والفرّاء قال ابن الأنباري: "وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها لأنها خرجت عن باب العطف، وإليه ذهب بعض الكوفيين"[2]

فأساس الخلاف هو المعنى، عليه تعقد الآراء وبه تتشعب المذاهب، وهو الفيصل في كل خلاف، ولبيان أثر المعنى في مسائل الخلاف اخترت عدداً من المسائل لتحليل أوجه الخلاف فيها وأسباب ذلك، علما أنّ هذه المسائل لم تناقش في كتب النحاة القدماء ودراساتهم بشكل منظم يجمع كل المسائل الخلافية، لكنّها تعرض عند بحث الأبواب النحوية نحو ما ورد في (المقتضب) حيث أشار المبرّد إلى آراء غير البصريين دون أنْ يصرّح باسم الكوفيين سوى مرة واحدة أما النحاة الذين جاؤوا بعد المبرّد فقد كانوا حريصين على ذكر أوجه الخلاف بين المدرستين ويبدو ذلك جليا في كتاب الأصول لابن السراج وفي مؤلفات أبي علي الفارسي، والزجاجي، وابن جني.

وأشهر كتاب عرض المسائل الخلافية هو "الإنصاف في مسائل الخلاف" لأبي البركات بن الأنباري حيث جعلها في إحدى وعشرين ومائة مسألة نحوية وصرفية ولغوية وصوتية، ولزيادة الفائدة فقد بوّبها عدد من الباحثين في مجموعات متشابهة

---

(1) تنظر المسألتان 75، 76، من الإنصاف في مسائل الخلاف.
(2) الإنصاف في مسائل الخلاف 2/ 557- 558 المسألة 76.

تضم كل مجموعة عددا من المسائل المتشابهة يجمعها رابط[1] ورأيت أن تقسيم كتاب (مدرسة البصرة النحويّة) لهذه المسائل أقرب للدقة من غيره فاعتمدت هذا التقسيم واخترت من كل مجموعة مسألة أو أكثر، أوضحت أثر المعنى في الخلاف فيها متقصيّا ذلك في تآليفهم وأهملت ما لا علاقة له بالمعنى منها : وهذه المجموعات هي.

1- الاختلاف في العامل.[2]

2- الاختلاف في عمل الأداة.[3]

3- الاختلاف في ترتيب الجملة.[4]

4- الاختلاف في ترتيب الجملة في العامل.[5]

5- الاختلاف في إعراب بعض الكلمات.[6]

6- الاختلاف في تقدير الإعراب.[7]

7- الاختلاف في معنى الأداة.[8]

8- الاختلاف في ضبط الكلمة أي شكل حروفها.[9]

9- الاختلاف في علة الحكم.[10]

10- الاختلاف في الصيغة أي استعمال كلمة معينة كما روتها إحدى المدرستين[11] .

( )ينظر على سبيل المثال تقسيم الخلاف النحوي، القواعد النحوية، مدرسة البصرة

(2)تضم المسائل 5، 6، 10، 11، 12، 13، 19، 22، 29، 30، 34، 55، 56، 74، 75، 76، 79، 84، 85.

(3)تضم المسائل 24، 77، 78، 81، 83.

(4)تضم المسائل : 9، 17، 18، 20، 21، 23، 27، 31، 36، 60، 120.

(5) تضم المسائل : 82، 86، 87

(6)تضم المسائل : 33، 38، 41، 42، 45، 47، 50، 53، 69، 70، 72، 97، 102، 104.

(7)تضم المسائل : 2، 3، 7، 119.

(8)تضم المسائل 35، 58، 64، 67، 88، 89، 90، 91، 103.

(9)تضم المسائل 105، 106، 107، 111.

(10)تضم المسائل 108، 112، 71، 73.

(11) تضم المسألتين 4، 16.

11- الاختلاف في بنية الكلمة[1].

12- الاختلاف في الأسلوب[2].

13- الاختلاف في نوع الكلمة[3].

14- مسائل متفرقة[4].

الاختلاف في العامل:

لو دققنا النظر في مسائل العامل لوجدناها تقوم على أساس واضح هو أنّ العوامل اللفظية دلالات وأمارات على المعاني - كما أوضحت ذلك في مبحث العامل - إلاّ أنّ النحاة المتأخرين أدخلوا على مباحث العامل من المنطق والفلسفة ما أحاله إلى مباحث جامدة لا علاقة لها بالمعنى فالبحث في رافع المبتدأ أو ناصب المفعول به أو المفعول معه أو المستثنى، ورافع الفعل المضارع أو ناصبه عند وقوعه بعد الفاء في جواب الطلب، وجازم فعل الشرط وجوابه، وغيرها من العوامل مبني في الأساس على المعاني الرافعة أو الناصبة إلا أنّ النحاة اختلفوا في تقدير هذه المعاني إذ جعلها الكوفيون معنوية كما هو الحال في ناصب الظرف الواقع خبرا للمبتدأ، وناصب المفعول معه، ورافع الفعل المضارع وناصبه إذا سبق بالواو أو الفاء أو (أو) وغيرها.

أمّا البصريون فلم يصرّحوا كثيرا بالعوامل المعنوية بل نسبوا العمل إلى ما يصاحبها من ألفاظ على الرغم من اعتقادهم بعمل المعاني كما أشرت إلى ذلك

ومن مراجعة مسائل هذه المجموعة يتضح لنا أنّ النحاة يتفقون على المعاني موجبة للنصب، أو الرفع "أو الجزم، إلا أنهم يختلفون في التعبير عن تلك المعاني، فقد مر بنا رأيهم في ناصب المستثنى[5] وناصب الفعل المضارع المسبوق بالفاء أو الواو أو

---

(1) تضم المسائل: 1، 26، 40، 59، 67، 92، 93، 95، 69، 98، 113، 114، 115، 116، 117، 118.

(2) تضم المسائل: 8، 25، 32، 43، 44، 46، 48، 49، 51، 52، 54، 61، 63، 65، 66، 68، 80، 94، 99، 109، 110.

(3) تضم المسائل 14، 15، 37، 39، 121.

(4) تضم المسائل 28، 100، 101.

(5) ينظر في همع الهوامع 3/ 252 فضلا عما ذكره لأبي علي الفارسي وغيره من آراء في مبحث العامل

(أو إذا كان جوابا لنفي أو نهي أوامر أو استفهام أو عرض أو تحضيض أو تمن وغيرها من المسائل التي يظهر فيها أثر المعنى واضحا في العمل.

ومن تلك المسائل: عامل النصب في الظرف الواقع خبرا للمبتدأ

قال ابن الأنباري في بيان حجة الكوفيين لنصبه بعامل الخلاف وهو كما أوضحت عامل معنوي "أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه ينتصب بالخلاف وذلك لأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، ألا ترى أنك إذا قلت: زيدٌ قائمٌ وعمروٌ منطلقٌ) كان (قائم) في المعنى هو زيد ومنطلق في المعنى هو عمرو فإذا قلت زيدٌ أمامك وعمرو وراءَك، لم يكن أمامك في المعنى هو زيد ولا وراءك في المعنى هو عمرو كما كان (قائم) في المعنى هو زيد، ومنطلق في المعنى هو عمرو فلما كان مخالفا له نصب على الخلاف ليفرقوا بينهما"[1]

وعلى الرغم من أنّ سيبويه يتفق مع الكوفيين على معنى المخالفة بين الظرف والمبتدأ حيث يقول "فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره"[2]، لم يكن رأيه واضحا في تحديد عامل النصب، قال "هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء وتكون فيها، فانتصب لأنه موقوع فيها ومكون فيها، وعمل فيها ما قبلها، كما أنّ العِلم إذا قلت: أنت الرجلُ علماً، عمل فيه ما قبله، وكما عمل في الدرهم عشرون إذا قلت عشرون درهما وكذلك يعمل فيها ما بعدها وما قبلها ..."[3]

وقال السيرافي موضحا ذلك "وفي كلام سيبويه ما ظاهره ملتبس لأنه جعل ما قبل الظرف هو العامل فيجيء على هذا إذا قلت: هو خلفَك أن يكون الناصب لخلفك هو (زيد) إذا قلت: زيد خلفَك، ومراد سيبويه على ما ينتظم من مذهبه أنّ الذي ظهر دلّ على المحذوف فناب عنه إذا كان المحذوف لا يستعمل ولا يظهر فجعل ما

---

(1) الإنصاف المسألة 29-1/ 245.

(2) الكتاب 1/ 406

(3) نفسه 1/ 403- 404

باب عنه عاملا لبيانه"[1]

وليس الأمر كما ذكر السيرافي لأنّ ما أراده سيبويه بقوله "وعمل فيها ما قبلها" هو تمام معنى الكلام الذي قبله، يدل على ذلك ما مثل به من نصب (علماً) لكونه فضلة جاء لفائدة بعد تمام معنى الجملة (أنتَ الرجل).

والمراد هنا تمام معنى الجملة بالمسند والمسند إليه لأنه يدرك أنّ (هو) لا يتم معناها بـ (خلفك) لأن (خلفك) غير (هو) فلا يجوز الإخبار به عن (هو) كما تقول هو قائمٌ، لأن القائم هو هو وهذا يقتضي تقدير خبر للمبتدأ، يؤخذ من معنى الظرفية الذي اتفقوا على تضمنه معنى (في) إلا أنهم اختلفوا في تقدير هذا الخبر، تقدّره البصريون بـ (استقر)[2] وقدّره بعضهم بـ (مستقرّ)، وقدّره ثعلب بـ (حلّ)[3] ويظهر أثر المعنى واضحا في رأي الطرفين: فالكوفيون نصبوا على الخلاف وهو معنى مستنبط من تركيب الجملة إذ يخالف الظرف المبتدأ في المعنى. والبصريون كذلك فهم يفرقون بين حالتي النصب والرفع بالمعنى قال سيبويه "واعلم أنه ليس كل موضع ولا كل مكان يَحْسن أنْ يكون ظرفا، فمما لا يحسن أنْ يكون ظرفا أنّ العرب لا تقول: هو جوفَ المسجد، ولا هو داخلَ الدار، ولا هو خارجَ الدار حتى تقول هو في جوفه وفي داخل الدار وفي خارجها. وإنّما فرّق بين خلف وما أشبهها وبين هذه الحروف، لأن خلف وما أشبهها للأماكن التي تلي الأسماء من أقطارها. على هذا جرت عندهم، والجوف والخارج عندهم بمنزلة الظهر والبطن والرأس واليد، وصارت خلف وما أشبهها تدخل على كل اسم فتصير أمكنة تلي الاسم من نواحيه وأقطاره ومن أعلاه وأسفله، وتكون ظروفا كما وصفت لك وتكون أسماء كقولك هو ناحية الدار إذا أردت الناحية بعينها وهو في ناحية الدار فتصير بمنزلة قولك هو في بيتك وفي دارك"[4].

فالرفع عندهم إذا كان الظرف عين المبتدأ والنصب إذا كان الخبر غير المبتدأ.

---

(1) حاشية الكتاب 1/ 404

(2) ينظر المقتضب 4/ 329، شرح الكافية 1/ 99

(3) الإنصاف المسألة 29

(4) الكتاب 1/ 410-411

ويلخص السيوطي المسألة بقوله "إذا قلت ظهرُك خلفك جاز رفع الخلف ونصبه أمّا الرفع فلأنّ الخلف في المعنى الظهر وأمّا النصب فعلى الظرف، وكذا ما أشبه ذلك نحو (نعلُك أسفلك) قال تعالى ﴿ وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡ ﴾[1] قرئ بالوجهين فإنْ كان الظرف المخبر به غير متصرف تعيّن النصب نحو رأسُك فوقَك ورجلان تحتك، بالنصب لا غير، لأنّ فوق وتحت لا يستعملان إلا ظرفا، وقيل يجوز فيما كان من الجسد كالمثالين المذكورين بخلاف ما ليس منه نحو فوقك قلنسوتك وتحتك نعلاك" [2]

الاختلاف في عمل الأداة :

إنّ الخلاف في مثل هذه المسائل مبالغ فيه، فهو خلاف ثانوي اقتضته أصولهم، فالخلاف في ناصب الفعل المضارع بعد (حتى) بعيد عن روح اللغة. ذلك أنّ البصريين والكوفيين يتفقون على أنّ ناصب الفعل هو المعنى وإن تباينت طرق عرضهم لذلك، وسأعرض أقوال الطرفين في ناصب الفعل ثم أوضح علاقة ذلك بما اختلفوا فيه من صناعة نحوية تطلّبها التعليم وما رافق ذلك من بُعد عن روح اللغة

قال سيبويه "اعلم أنّ (حتى) تنصب على وجهين :

فأحدهما أنْ تجعل الدخول غاية لسيرك وذلك قولك سرتُ حتى أدخلَها، كأنك قلت : سرتُ إلى أنْ أدخلَها، فالناصب للفعل هاهنا هو الجارّ للاسم إذا كان غاية، فالفعل إذا كان غاية نصب، والاسم إذا كان غاية جر، وهذا قول الخليل" وأمّا الوجه الآخر فأن يكون السير قد كان والدخول لم يكن وذلك إذا جاءت مثل (كي) التي فيها إضمار (أنْ) وفي معناها، وذلك قولك كلّمتُه حتى يأمرَ لي بشيء" [3] وقال المبرد "فإذا نصبت بها على ما وصفت لك كان ذلك على أحد معنيين . على (كي) وعلى (إلى أنْ) لأنّ (حتى) بمنزلة (إلى) فأمّا التي بمعنى (إلى أنْ) فقولك : أنا أسير حتى تطلُعَ الشمس، وأنا أنامُ حتى يُسمَعَ الأذان، وأما الوجه الذي تكون فيه بمنزلة (كي)

(1) الأنفال 42

(2) همع الهوامع 1/ 100

(3) الكتاب 3/ 16- 17.

فقولك: أطع الله حتى يُدخلَك الجنة، وأنا أكلّم زيدا حتى يأمرَ لي بشيء. فكل ما يعتوره واحد من هذين المعنيين فالنصب له لازم على ما ذكرت لك."(1)

ويعزو الفرّاء نصب المضارع إلى المعنى فيقول: "ولـ (حتى) ثلاثة معان في (يفعل) وثلاثة معان في الأسماء، فإذا رأيت قبلها (فَعَل) ماضيا وبعدها (يفْعل) في معنى مضى وليس ما قبل (حتى) (يفْعَل) يطول فارتفع (يفْعل) بعدها كقولك جئت حتى أكون معك قريبا. وكان أكثر النحويين ينصبون الفعل بعد (حتى) وإن كان ماضيا إذا كان لغير الأول، فيقول: سرتُ حتى يدخلها زيد، فزعم الكسائي أنه سمع العرب تقول سرنا حتى تطلعُ لنا الشمس بزُبالة، فرفع والفعل للشمس. وسمعَ العرب: إنا لجلوس فما نشعر حتى يسقطُ حجرٌ بيننا رفعا. قال وأنشدني الكسائي:

وقد خُضْنَ الهجيرَ وعُمن حتى ... يفرّجُ ذاكَ عنهنَّ المساء

وأنشد قول الآخر:

ونُنْكِرُ يوم الروعِ ألوانَ خيلنا ... من الطعنِ حتى نحسبَ الجَونَ أشقرا

فنصب هاهنا لأن الإنكار يتطاول وهو الوجه الثاني من باب (حتى). وذلك أن يكون ما قبل حتى وما بعدها ماضيين وهما مما يتطاول فيكون (يفعل) فيه وهو ماض في المعنى أحسنَ من (فعَلَ) فنصب وهو ماضٍ لحُسْنِ (يفعل) فيه.

قال الكسائي: سمعت العرب تقول إنَّ البعير ليهرم حتى يجعلَ إذا شرب الماء مَجَّه، وهو أمر قد مضى، و (يجعل) فيه أحسن من (جعَل). وإنما حسنت لأنها صفة تكون في الواحد على معنى الجميع، معناه: إنَّ هذا ليكون كثيرا في الإبل ومثله: إنَّ الرجلَ ليتعظّم حتى يَمُرَّ فلا يسلّم على الناس. فتنصب (يمرّ) لحسن يفعل فيه وهو ماض. وأنشدني أبو ثروان:

أحبُّ لحبِّها السودانَ حتى ... أحبُّ لحُبِّها سود الكلاب

ولو رفع لمضيّه في المعنى لكان صوابا وقد أنشدنيه بعض بني أسد رفعا. فردا

(1) المقتضب 2/ 38، الأصول 1/ 426، 427

أحدث فيه (لا) اعتدل فيه الرفع والنصب كقولك: إنَّ الرجلَ ليصادقك حتى لا يكتمُك سراً، ترفع لدخول (لا) إذا كان المعنى ماضيا والنصب مع دخول (لا) جائز

والوجه الثالث في يفعل من (حتى)، أن يكون ما بعد (حتى) مستقبلا ولا تبال كيف كان الذي قبلها فتنصب كقول الله جل وعز (لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى)[1]، و(فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي)[2] وهو كثير في القرآن[3]

والفعل منتصب عند البصريين والكوفيين بأثر المعنى المقصود وقد ذكر البصريون معنيين:

الأول: أن تكون حتى بمعنى (إلى أن) وهو ما عبّر عنه الفرّاء بـ (أن يكون ما بعد حتى مستقبلاً) والآيات التي استشهد بها تدل على ذلك

الثاني: ان يكون الحدث قد حصل في الماضي كقولنا (سرت) ونهاية السير لم تكن بعد كما عبر عن ذلك سيبويه وشبهها بـ (كي)

وذكر الكوفيون هذين المعنيين إلا أنهم أولوا الدلالة على الزمن اهتماماً واضحاً في عمل النصب بعد (حتى) كما رأينا في قول الفراء ولم يشيروا إلى مشابهة (حتى) لمعنى (كي).

والأمر الأساسي في هذه المسألة أن الكوفيين والبصريين يتفقون على أن ناصب الفعل بعد (حتى) هو المعنى، سواء اتفقوا أم اختلفوا في التعبير، إذ لا يهمني أن يكون الناصب هو الغاية أو تطاول المضي أو الدلالة على معنى (كي) أو أن يكون الزمن الذي بعدها مستقبلاً فهذه كلها معان نصبت الفعل بعد حتى

والكلام في هذا عند الفريقين صريح لا لبس فيه كما رأينا عند شيوخ المذهبين أما ما افترضه سيبويه من وجود (أن) مقدرة فهو صناعة نحوية مفترضة لا وجود لها بل هو تمثيل لتطبيق الأصل الذي يلتزمون به وهو أن ما يختص بالاسم لا يعمل في الفعل

قال سيبويه موضحاً ذلك: هذا باب الحروف التي تضمر فيها (أن) وذلك اللام

---

(1) طه: 91

(2) يوسف: 80.

(3) معاني القرآن 1/ 134 – 136 وينظر في معاني القرآن للأخفش 1/ 301

التي في قولك جئتك لتفعل، و (حتى) وذلك قولك: (حتى تفعلَ ذاك) فإنما انتصب هذ بأنْ، و(أنْ) ههنا مضمرة ولو لم تضمرها لكان الكلام محالاً، لأنّ (اللام) و (حتى) إنما يعملان في الأسماء فيجران، وليستا من الحروف التي تضاف إلى الأفعال فإذا أضمرت (أنْ) حسن الكلام لأنّ (أنْ) و(تفعل) بمنزلة اسم واحد، كما أنّ (الذي) وصلته بمنزلة اسم واحد وأعلم أنّ (أنْ) لا تظهر بعد (حتى) و (كي) واكتفوا عن إظهار أنْ بعدهما بعلم المخاطب أنّ هذين الحرفين لا يضافان إلى فعل[1].

ويتضح من هذا التعليل أن النحاة كانوا يلجؤون إلى الصناعة النحوية إذا لم تتسق الأحكام مع الأصول التي اتفقوا عليها، لأنه لا يوجد ثمة داع يضطرنا إلى هذا التقدير ف د م معنى الغاية هو الذي ينصب الفعل، وهو الذي يجر الاسم، وهذا المعنى يستفاد من تركيب الجملة، وبيان القصد منها، ولذا قال الخليل: (فالناصب للفعل ههنا هو الجار للاسم إذا كان غاية، فالفعل إذا كان غاية نصب والاسم إذا كان غاية جرّ)[2].

وقد أكد سيبويه ذلك بقوله هذا باب الرفع فيما اتصل بالأول كاتصاله بالفاء وما انتصب لأنه غاية تقول: (سرتُ حتى أدخلها، وقد سرتُ حتى أدخلها سواء) وكذلك إني سرتُ حتى أدخلها، فيما زعم الخليل، فإن جعلت الدخول في كل ذا غاية نصبت[3].

فالغاية هي التي توجب النصب في الفعل، والغاية معنى يقصده المتكلم وليست (حتى) أو (أنْ)، لأن هذه أدوات تدلّ على المعنى المقصود بقرينة هي الحركة الدالة على هذا المعنى.

والأمثلة التي ساقها سيبويه في هذا الموضع تدل دلالة قاطعة على أن الفارق بين الرفع والنصب هو المعنى أي أنه هو العامل الحقيقي في الرفع والنصب، أما تقدير (أنْ) أو عدمه فلا علاقة له بالعامل أو ترتيب الجملة.

---

(1) الكتاب 3/ 5- 7.

(2) الكتاب 3/ 17.

(3) الكتاب 3/ 20.

الاختلال في ترتيب الجملة:

ذكر ابن الأنباري مسائل كثيرة تتعلق بترتيب الجملة، وهو أمر يرتبط بالمعنى أيضاً - كما سنلاحظ ذلك في الباب الثالث من هذه الرسالة.

في مسألة العطف على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر، رفض البصريون جواز ذلك وأولوا ما ورد من شواهد تؤيد ما ذهب إليه الكوفيون من تجويزه بأن ثمة تغييراً في ترتيب الجملة وليس الكلام على ظاهره ولإيضاح ذلك أعرض آراء الطرفين في تلك المسألة

قال ابن الأنباري (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على جواز ذلك النقل و القياس، أما النقل، فقد قال الله تعالى (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى)[1] وجه الدليل أنه عطف (الصابئون) على موضع إنّ قبل تمام الخبر وهو قوله تعالى (من آمن بالله واليوم الآخر)

وقد جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقات (إنك وزيد ذاهبان) وقد ذكره سيبويه في كتابه فهذان دليلان من كتاب الله تعالى ولغة العرب)[2]

وقال الفرّاء في إعراب هذه الآية الكريمة (وإن رفع (الصابئين) على أنه عطف على (الذين) و(الذين) حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه، فلما كان إعرابه واحداً وكان نصب (إنّ) نصباً ضعيفاً، وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره، جاز رفع الصابئين ولا استحب أن أقول إنّ عبد الله وزيدٌ قائمان لتبين الإعراب في (عبد الله) وقد كان الكسائي يجيزه لضعف (إنّ) وقد أنشدونا هذا البيت رفعاً ونصباً

فمَن يكُ أمسى بالمدينةِ رحلهُ فإني وقياراً بها لغريبُ

وقيارٌ، ليس هذا بحجة للكسائي في إجازته (أنّ عمراً وزيدٌ قائمان) لأنّ (قياراً) قد عطف على اسم مكني عنه، والمكني لا إعراب له فسهل ذلك فيه كما سهل في (الذين) إذا عطف عليه (الصابئون) وهذا أقوى في الجواز من (الصابئون) لأن المكني

(1) المائدة 69

(2) الإنصاف المسألة 23، وينظر تأويل مشكل القرآن 37 - 38

لا يتبين فيه الرفع في حال، و(اللذين) قد يقال (اللذون) فيرفع في حال وأنشدني بعضهم

وإلا فاعلموا أنّا وأنتم   بُغاة ما حيينا في شقاق

وقال الآخر

يا ليتني وأنت يا لميسُ   ببلد ليس به أنيسُ

وأنشدني بعضهم:

يا ليتني وهما نخلو بمنزلة   حتى يرى بعضُنا بعضا ونأتلف

قال الكسائي ارفع (الصابئون) على اتباعه الاسم في (هادوا)، ويجعله من قوله (إنا هُدنا إليك)[1] لا من اليهودية، وجاء في التفسير بغير ذلك لأنه وصف الذين آمنوا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم ثم ذكروا اليهود والنصارى فقال من آمن منهم فله كذا فجعلهم يهودا ونصارى[2] والبصريون يعدون هذا الترتيب في الجملة غلطاً ويؤولون كلام الله بما يتلاءم مع رأيهم

قال سيبويه (واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون: (إنهم أجمعون ذاهبون) وإنك وزيدٌ ذاهبان وذاك أن معناه معنى الابتداء فيرى انه قال: هُمْ كما قال: ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا[3] على ما ذكرت لك

وأما قوله عزوجل (والصابئون) فعلى التقديم والتأخير كأنه ابتدأ على قوله (والصابئون) بعد ما مضى الخبر.

وقال الشاعر

وإلا فاعلموا أنّا وأنتم   بُغاةٌ ما بَقينا في شِقاق

كأنه قال: بغاة ما بقينا وأنتم[4].

---

(1) الأعراف: 156

(2) معاني القرآن 1/ 310، 312.

(3) صدر البيت بدا لي إني لست مدرك ما مضى.

(4) الكتاب 2/ 155 - 156

وعلل ابن هشام موقف البصريين بأنهم يشترطون في العطف على المحل وجود المحرر أي الطالب لذلك المحل لذا امتنع عندهم (أنّ زيداً وعمرو قائمان) وذلك لأن الطالب لرفع زيد هو الابتداء، والابتداء هو التجرد، والتجرد قد زال بحصول إن فضلاً عن وجود مانع آخر هو توارد عاملين (إنّ) والابتداء على معمول واحد وهو الخبر، لذا لجؤوا إلى تأويل الآية الكريمة بأمرين.

أحدهما: أن خبر (إنّ) محذوف أي(مأجورون) أو (آمنون) أو (فرحون) و الصابئون مبتدأ وما بعده الخبر ويشهد له قوله:

خليليَّ هَلْ طِبٌّ فإنّي وأنتما وإن لم تبوحا بالهوى دنفان

عدد يصلح للعدد القليل والكثير لأنّ المستفهم يسأل عن عدد كثير وقليل ولا يعلم مقدار ما يستفهم عنه فجعلت في الاستفهام بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو من أحد عشر إلى تسعة وتسعين وهو ينصب ما بعده فلهذا كان ما بعدها في الاستفهام منصوبا.

وأما في الخبر فلا تكون إلا للكثير فجعلت بمنزلة العدد الكثير وهو يجر ما بعده ولهذا كان ما بعدها مجرورا في الخبر لأنها نقيضة رب"[1] وجاء في المغني أن تمييز الخبرية واجب الخفض وتمييز الاستفهامية منصوب ولا يجوز جره مطلقا."[2]

الاختلاف في تقدير الإعراب

إنّ اختلاف النحاة في مسائل هذه المجموعة لا يمسّ تركيب الجملة أو المعنى الوظيفي للكلمة بل يتناول أمورا ثانوية اقتضتها الصناعة النحوية بيد أنّ الخوض فيها لا يخلو من جوانب ذات معنى منها ما قيل في إعراب المثنى والجمع وأعني بذلك رأي أبي الحسن الأخفش، والمبّرد والمازني قال ابن الأنباري "وأما من ذهب إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدلّ على الإعراب فقال: لأنّها لو كانت إعرابا لما اختلّ معنى الكلمة بإسقاطها كإسقاط الضمة من دال (زيد) في قولك (قام

(1) أسرار العربية 215، وينظر في الكتاب2/ 156-158 وشرح المفصل 4/ 127

(2) مغني اللبيب 1/ 184

زيد) وما أشبه ذلك، ولو أنها حروف إعراب كالدال من (زيد) لما كان فيها دلالة على الإعراب كما لو قلت (قام زيْدْ) من غير حركة، وهي تدل على الإعراب لأنك إذ قلت (رجلان) علم أنّه رفع فدل على أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب"[1]

ولا يختلف رأيهم كثيرا عن رأي الكوفيين لأن علامات الإعراب أدلّة على معاني الإعراب، أما نحاة البصرة الآخرون فقد جعلوها حروف إعراب، "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنّما قلنا إنها حروف إعراب وليست بإعراب لأن هذه الحروف إنّما زيدت للدلالة على التثنية والجمع ألا ترى أن الواحد يدل على مفرد فإذا زيدت هذه الحروف دلت على التثنية والجمع فلّما زيدت بمعنى التثنية والجمع صارت من تمام صيغة الكلمة التي وضعت ذلك المعنى فصارت بمنزلة التاء في قائمة والألف في حبلى وكما إن التاء والألف حرفا إعراب فكذلك هذه الحروف ها هنا"[2].

أما الكوفيون فقد ذكر ابن الأنباري أنهم ذهبوا "إلى أنّ الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب وإليه ذهب أبو علي قطرب محمد بن المستنير"[3].

وسواء أظننا أن هذه الحروف إعراب أو حروف إعراب أم دلالة إعراب فلا أثر لذلك في تركيب الجملة أو دلالة التثنية أو الجمع أو غير ذلك إلا أنّ الجدل المنطقي قادهم إلى ذلك، أو أردنا المفاضلة فإنّ الرأي الذي نسب إلى أبي الحسن الأخفش والمبّرد والمازني هو الرأي الذي اهتم بالمعنى أكثر من غيره وجعل دلالة الحرف على معنيين هما التثنية والرفع أو النصب أو الجر، والجمع والرفع أو النصب أو الجر

قال أبو العبّاس المبّرد "وقولنا: دليل على الإعراب إنّما هو أنّك تعلم أنّ الموضع موضع رفع إذا رأيت الألف وموضع خفض ونصب إذا رأيت الياء وكذلك الجمع بالواو والنون إذا قلت مسلمون ومسلمين وكذلك ما كان المفهوم لموضعه حرفا نحو

---

(1) أسرار العربية 215/ وينظر في الكتاب 7/ 156، 158 وشرح المفصل 4/ 127

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 34.

(3) المصدر نفسه 1/ 33 (المسألة 3).

قولك أخوك وأخاك وأخيك، وأبوك وأباك وأبيك وذو مال وذا مال وذي مال وجميع هذه التي يسميها الكوفيون معربة من مكانين لا يصلح في القياس إلا ما ذكرنا"[1]

واختلف نحاة المدرستين في خبر كان والمفعول الثاني لـ (ظنّ) إذ ذهب الكوفيون "إلى أنّ خبر كان والمفعول الثاني لظننتُ نصب على الحال وذهب البصريون إلى أنّ نصبهما نصب المفعول لا على الحال"[2] وأساس هذا الخلاف أنّ (كان) أو (ظنّ) ليسا فعلين حقيقيين يقع كل منهما على المفعول ويؤثر فيه كما يقع (ضرب) على زيد في قولنا (ضرب عمرو زيدا) بل هما فعلان غير حقيقيين لا يؤثران فيما وقعا عليه قال ابن السراج في تقسيمه للأفعال غير الحقيقية "الضرب الثاني أفعال في اللفظ وليست بأفعال حقيقية وإنما تدل على الزمان فقط وذلك قولك كان عبد الله أخاك وأصبح عبد الله عاقلاً لستَ تخبر بفعل فعله إنما تخبر أنّ عبد الله أخوك فيما مضى وأنّ الصباح أتى عليه وهو عاقل"[3] وهذه الوظيفة التي تؤديها (كان) في الدلالة على الزمن هي التي جعلت الكوفيين يرفضون فكرة تعدي كان أو (ظن) لذا أعربوا الاسم المنصوب بعد (كان) أو المنصوب الثاني بعد (ظن) حالاً.

وفي الإعرابين قصور عن التعبير عن دلالة (كان) أو (ظن) ذلك أنّ رأي الكوفيين ينقضه المعنى إذ لا يصح أن نقول "ظننتُ زيداً عمراً" قال الدكتور فاضل السامرائي "وقيل أنّ المنصوب الثاني حال ويرده قولك (حَسِبَ عبدُ الله زيدا بكرا) إذ لا يمكن أن يكون بكراً حالاً هو ظاهر"[4].

وأمّا حجة البصريين في أنّ (كان) تشبه (ضرب) و "أنّ المرفوع به مشبه بالفاعل والمنصوب به مشبه بالمفعول فلهذا سمي المرفوع اسما والمنصوب خبرا"[5].

فليست بصحيحة لأن كان واسمها وخبرها تشبه في المعنى (ضرب وفاعلها)

---

(1) المقتضب 2/ 155

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف 2/ 821 (المسألة 119)

(3) الأصول 1/ 73.

(4) معاني النحو 2/ 421.

(5) الإنصاف في مسائل الخلاف 2/ 826 (المسألة 119).

فقط فإذا قلنا كان محمد قائما تشبه في معناها (قام محمد) وليس في الجملتين معمول في الحقيقة لنا يمكن القول إنّ الخلاف في هذه المسألة لا يقوم على أساس صحيح إنما هي افتراضات لا يسندها المعنى.

الاختلاف في معنى الأداة:

لا شك في أنّ أثر المعنى في اختلاف النحاة في مسائل هذه المجموعة أوضح من أن يدل عليه، ذلك لأن الخلاف قائم على دلالات الأدوات، واحتمال دلالة أية واحدة منها على معنى آخر غير المعنى الذي تدل عليه في الوضع الأول.

ففي مسألة دلالة (إلاّ) على معنى الواو يعتمد البصريون المعنى في حدهم قال ابن الأنباري "وأمّا البصريون فاحتجّوا بأن قالوا إنما قلنا إنّ (إلاّ) لا تكون بمعنى الواو ولأنّ (إلا) للاستثناء، والاستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول والواو للجمع، والجمع يقتضي إدخال الثاني في حكم الأول فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر"[1] و "ذهب الكوفيون إلى أنّ (إلا) تكون بمعنى الواو . واحتجوا بأن قالوا إنما قلنا ذلك لمجيئه كثيرا في كتاب الله تعالى وكلام العرب قال الله تعالى ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾[2] اي ولا الذي ظلموا، يعني والذين ظلموا لا يكون لهم أيضا حجة، ويؤيد ذلك ما روي أبو بكر بن مجاهد عن بعض القراء أنّه قرأ (إن الذين ظلموا) مخفّفاً يعني مع الذين ظلموا منهم)[3]

وقال ابن هشام في ذكره معاني (إلا)" والثالث أنْ تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى، ذكره الأخفش والفرّاء وأبو عبيدة، وجعلوا منه قوله تعالى ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾[4] أي لا

(1) المصدر نفسه 1/ 2 (49 المسألة 35).

(2) البقرة 150

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 264 وينظر في مختصر في شواذ القراءات 10.

(4) البقرة 150

يخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ۝ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوٓءٍ﴾[1] أي ولا الذين ظلموا، ولا مَنْ ظلم، وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع"[2]

وقد ذكر الحلواني أنَّ الأنباري لم يكن دقيقاً في نقله لرأي الكوفيين هنا لأن الفراء والكسائي لا يقولان بذلك "فالفراء يقول عند كلامه على الآية (إنّي لا يخاف لديَّ المرسلون إلاّ من ظلم: وقد قال بعض النحويين إنَّ (إلاّ) في اللغة بمنزلة الواو وإنما معنى هذه الآية لا يخاف لديَّ المرسلون ولا مَنْ ظلم ثم بدل حسناً، وجعلوا مثله قول الله "لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا "أي ولا الذين ظلموا، ولم أجد العربية تحتمل وقالوا لأني لا أجيز: قام الناس إلا عبد الله وهو قائم، إنما الاستثناء أن يخرج الاسم الذي بعد إلاّ من معنى الأسماء قبل الاستثناء.

أما الكسائي فقد نقل عنه رأي في الاستثناء الذي يحمله هذا البيت :

وكل مفارقة أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان

فقد ذهب فيه إلى أنه يقدر بقولك إلاّ أنْ يكون الفرقدان"[3]

ويرى الحلواني أن سبب وقوع الأنباري في هذا الوهم هو قول الفراء "إنما تكون (إلا) بمنزلة الواو إذا عطفتها على استثناء قبلها فهنالك تصير بمنزلة الواو كقولك : (لي على فلان ألفٌ إلا عشرة إلا مائة) تريد بـ (إلاّ) الثانية أن ترجع الألف كأنك أغفلت المائة فاستدركتها فقلت اللهم إلا مائة فالمعنى: له علي ألف ومائة، وأنْ تقول ذهب الناس إلا أخاك اللهم إلا أباك فتستثني الثاني تريد إلا أباك وإلا أخاك كما قال الشاعر:

ما بالمدينة دار غير واحدة دار الخليفة إلا دار مروانا

كأنه أراد ما بالمدينة دار إلا دار الخليفة ودار مروان"[4]

---

(1) النمل 10، 11

(2) مغني اللبيب 1/ 73.

(3) الخلاف النحوي 252 - 253 وينظر في معاني القرآن للفراء 2/ 156.

(4) الخلاف النحوي 254 - 255 وينظر في معاني القرآن للفراء 2/ 159.

وخلافهم في معنى اللام الداخلة على المبتدأ أهي لام الابتداء أم لام القسم لا يحتاج إلى إيضاح كثير، وتتلخص المسألة كما عرضها الأنباري بما يأتي

"ذهب الكوفيون إلى أنَّ اللام في قولهم "لَزيدٌ أفضلُ من عمرو" جواب قسم مقدّر، والتقدير : واللهِ لَزيدٌ أفضلُ من عمرو، فأضمرَ اليمين اكتفاء باللام منها وذهب البصريون إلى أنَّ اللام لام الابتداء." [1]

ولا شك في أنّ كلا من لام الابتداء ولام القسم تفيد توكيد الكلام إلاّ أن شغف النحاة بفكرة العامل قادهم إلى هذا الخلاف حيث احتج الكوفيون بدخولها على معمول الخبر في قولنا (لَطعامَكَ زيدٌ آكلٌ) إذ لو كانت لام الابتداء لكان يجب أن يكون ما بعدها مرفوعا وهو احتجاج شكلي لا علاقة له بالمعنى هنا

وقال البصريون الأصل في اللام هاهنا أن تدخل على زيد الذي هو المبتدأ وإنما دخلت على المفعول الذي هو معمول الخبر لأنه لما قدم في صدر الكلام وقع موقع المبتدأ فجاز دخول اللام عليه لأن الأصل في هذه اللام أن تدخل على المبتدأ فإذا وقع المفعول موقعه جاز أن تدخل هذه اللام عليه كما تدخل على المبتدأ [2]

والرأي الصحيح المبني على المعنى والفهم الدقيق للغة رأي الزجاجي في هذه المسألة إذ جعل القصد أساسا في التفريق بين اللامين قائلا "وهذه اللام لشدة توكيدها، وتحقيقها ما تدخل عليه، يقدّر بعض الناس قبلها قسما، فيقول: هي لام القسم كأن تقدير قوله : لزيدٌ قائمٌ، واللهِ لزيدٌ قائمٌ فأضمر القسم ودلّت عليه اللام، وغير منكر أنْ يكون مثل هذا قسما لأن هذه اللام مفتوحة ولأنها تدخل على الجمل كما تدخل لام القسم ولأنها مؤكدة محقّقة كتحقيق لام القسم، ولكنها ربما كانت لام قسم وربما كانت لأن ابتداء واللفظ بهما سواء. ولكن بالمعنى يستدل على القصد

ألا ترى أنَّ من قال. لزيدٌ قائمٌ محققا لخبره لم يقل له : حنثتَ إنْ كان زيد غير قائم، ولكن إذا وقع بعدها المستقبل ومعه النون الثقيلة أو الخفيفة فهي لام القسم " [3]

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 399 (المسألة 58)

(2) المصدر نفسه 1/ 403.

(3) كتاب اللامات 70.

واختلافهم في (الواو) في مثل قوله تعالى ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝ وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ ﴾[1] هل هي عاطفة أو زائدة مبني على فهمهم لوظيفة هذه الواو في النصوص "فقد ذهب الكوفيون إلى أن الواو العاطفة يجوز أنْ تقع زائدة، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو القاسم بن بَرْهَان من البصريين، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنَّ الواو يجوز أنْ تقع زائدة، أنه قد جاء ذلك كثيرا في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾[2] فالواو زائدة لأن التقدير فيه: فتحت أبوابها لأنه جواب لقوله (حتى إذا جاؤوها) كما قال تعالى في صفة سوق أهل النار إليها ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾[3] ولا فرق بين الآيتين، وقال تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ ۝ وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ ﴾[4] فالواو زائدة لأنَّ التقدير فيه (اقترب) لأنه جواب لقوله تعالى. ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ ﴾ وقال تعالى ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝ وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ ۝ وَإِذَا ٱلۡأَرۡضُ مُدَّتۡ ۝ وَأَلۡقَتۡ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتۡ ۝ وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ ﴾[5] والتقدير فيه : أذنت لأنه جواب (إذا)[6]..." وقال المبرد "فأما قوله ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝ وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ ﴾ فقد قيل فيه أقاويل. فقوم يقولون ﴿ فَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ﴾[7] هو الجواب لأن الفاء وما بعدها جواب كما تكون جواباً في الجزاء لأنَّ (إذا) في معنى الجزاء وهو كقولك: إذا جاء زيدٌ فإن كلمك فكلمه فهذا قول حسن جميل.

وقال قوم. الخبر محذوف لعلم المخاطب كقول القائل عند تشديد الأمر.

---

(1) الانشقاق 1، 2.

(2) الزمر 73

(3) الزمر 71.

(4) الأنبياء 96

(5) الانشقاق 1- 5.

(6) الإنصاف في مسائل الخلاف 2/ 456- 457 (المسألة 14).

(7) الانشقاق 7

إذا جاء زيدٌ، أي إذا جاء زيد علمتَ، وكقوله: إنْ عشتُ، ويكلُ ما بعد هـذا إلى ما يعلمه المخاطب، كقول القائل لو رأيت فلانا وفي يده السيف.

وقال قوم آخرون: الواو في مثل هذا تكـون زائـدة فقولـه "إذا السَّماء انشقت، وأذنتْ لربّها وحقّت" يجوز أن يكون (إذا الأرض مُدّت) والواو زائدة كقولك حـين يقومُ زيدٌ حينَ يأتي عمرو.

وقالوا أيضا: إذا السماءُ انشقّت، أذنت لربّها وحقّت، وهو أبعد الأقـاويل أعني زيادة الواو

ومن قول هـؤلاء: إنَّ هـذه الآيـة علـى ذلـك ﴿ فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ۝ وَنَـٰدَيْنَـٰهُ ﴾[1] قالوا المعنى ناديناه أن يا إبراهيم "قالوا ومثـل ذلـك في قولـه (حتـى إذا جاؤوها وفُتِحَتْ أبوابُها وقال لهم خزنتُها) المعنـى عندهـم حتـى إذا جاؤوهـا فُتحـت أبوابُها. كما كان في الآية البيت قبلها، في مواضع من القرآن كثيرة مـن هـذا الضـرب قولهم واحد، وينشدون في ذلك :

حتّـى إذا امتـلأت بُطونُكـم ورأيتُـمْ أبنـاءكم شبُّوا

وقلبتُـم ظَـهْرَ المِجَـنّ لنـا إنّ الغـدورَ الفـاحِشَ الخِـبُّ

قال : وإنّما هو : قلبتم ظهر المجنّ.

وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين، والله أعلم بالتأويل"[2]

ويتضح مما تقدم أنَّ الخلاف لا يعدو أن يكون اجتهادات في تفسير النصوص.

ومن قدّر جوابا أو قال بحذفه من غير جواب كما قال الخليـل في تـأويل الآيـات السابقة[3] فالواو عنده عاطفة.

ومَنْ لم يقدر وأخذ الآية على ظاهرها لم يكن للواو عنده أي معنـى، لـذا يعدّهـا

---

(1) الصافات 103

(2) المقتضب 2/ 79 - 81 وينظر في الكتاب 3/ 103، معاني القرآن الفـراء 1/ 107، 238، معـاني القـرآن للأخفش 2/ 673، الخلاف النحوي 186.

(3) الكتاب 3/ 103

زائدة. وفي الحالين كان المعنى فيصلا في خلافهم.

أما خلاف النحاة في (أو) هل تأتي بمعنى (الواو) وبمعنى (بل) فقد ذكر الأنباري أنَّ الكوفيين ذهبوا إلى أنَّ (أو) تكون بمعنى الواو وبمعنى (بل)

وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو، ولا بمعنى (بل) [1]

قال الفراء موضحا رأي الكوفيين في ذلك : "وكذلك تفعل العرب في (أو) فيجعلونها نسقا مُفرِّقة لمعنى ما صلحت فيه (أحد) و (إحدى) كقولك اضرب أحدهما زيداً أو عمراً، فإذا وقعت في كلام لا يراد به أحد وإن صلحت جعلوها على جهة (بل) كقولك في الكلام : اذهب إلى فلان أو دَعْ ذلك فلا تبرح اليوم، فقد دلّت هذا على أنّ الرجل قد رجع عن أمره الأول وجعل (أو) في معنى (بل) ومنه قول الله ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾[2]

وأنشدني بعض العرب :

بَدتْ مِثل قَرْنِ الشمس في رونق الضحى	وصورتِها أو أنتِ في العين أملحُ

يريد بل أنتِ"[3]

وذكر الأنباري أن الكوفيين جعلوا (أو) بمعنى الواو أيضا مستشهدين بالآية سابقة وبقوله تعالى ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾[4] أي وكفورا.

ثم قال النابغة:

قالتْ ألا ليتما هذا الحمامُ لنا	إلى حمامتِنا أو نصفُه فَقَدِ

أي ونصفُه، والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر من أن تحصى. [5]

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف 2/ 478 (المسألة 67)

(2) الصافات 147.

(3) معاني القرآن 1/ 72.

(4) الإنسان 24

(5) الإنصاف في مسائل الخلاف 2/ 478- 480. (المسألة 67)، معاني القرآن للأخفش 1/ 185 -186

واحتج البصريون في رفضهم لذلك بالمعنى قال الأنباري "وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الأصل في (أو) أنْ تكون لأحد الشيئين على الإبهام بخلاف الواو و (بل) لأن (الواو) معناها الجمع بين الشيئين. و (بل) معناها الإضراب، وكلاهما مخالف لمعنى (أو) والأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر"[1]

ويذكر أبو الحسن الأخفش المعاني المحتملة في الآية الكريمة قائلا "وقال وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون) ومعناه (ويزيدون) ومخرجها في العربية أنك تقول (لا تجالس زيداً أو عمراً أو خالداً) فإن أتى واحد منهم أو كلّهم كان عاصيا كما أنك إذا قلت اجلس إلى فلان أو فلان أو فلان، فجلس إلى واحد منهم أو كلهم كان مطيعاً فهذا مخرجه من العربية. وأرى الذين قالوا إنما (أو) بمنزلة الواو إنما قالوها لأنهم رأوها في معناها وأما (وأرسلناه إلى مائةِ ألفٍ) عند الناس ثم قال (أو يزيدون) عند الناس لأنّ الله تبارك وتعالى لا يكون منه شك، وقد قال قوم إنما (أو) ها هنا بمنزلة (بل) [2] وقد شكك الحلواني بوجود خلاف في معنى (أو) لعدم ورود ذكر لدلالة (أو) على معنى (الواو) في كتب الفراء أو ثعلب. [3]

وهذه الأمثلة التي ذكرتها لبيان أثر المعنى في الخلاف النحوي كافية لإعطاء فكرة واضحة عن مدى مراعاة النحاة المعنى في أحكامهم وقواعدهم وتفسيرهم الشواهد، ولا أعتقد أن ثمة حاجة لتحليل مسائل المجموعات الأخرى لكون الخلاف في عدد منها يدور حول بناء الألفاظ مما لا علاقة له بالمعنى أو أن الخلاف يتعلق بضبط الكلمات أو البحث في علل منعها من الصرف وغير ذلك من المسائل التي أراها بعيدة عن تحقيق غرض هذا البحث.

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف 2/ 480-481.

(2) معاني القرآن 1/ 186.

(3) الخلاف النحوي 265-266.

أثر المعنى في الأصول النحوية

المراد بالأصول الأحكام العامة التي بنوا في ضوئها قواعدهم وأحكامهم وليس المراد هنا بالأصول أدلة النحو. وأصول النحاة هذه اخترعها النحاة واصطلحوا عليها فكان بعضها متفقا عليه في المدرستين وكان بعضها مختلفا عليه لذا صار لكل مدرسة أصول خاصة بها تجعلها أساسا في القبول أو الرفض وتؤوّل ما خالفها من النصوص

ومن يتأمل في هذه الأصول يجد كثيرا منها قد بني على المعنى، أو يجد المعنى قد روعي في صياغته، كما يجد بعضها الآخر قد جاء نتيجة لاستسلام النحاة للتفكير المنطقي وتمسكهم بالفروض العقلية والمنهج الفلسفي لذا سأذكر أمثلة من هذه الأصول لبيان أثر المعنى فيها :

1) لا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض : ذلك لأن ما يحذف في الكلام يكون حذفه لغاية معنوية كما هو الحال في حذف الباء أو الواو في القسم أو رُبَّ أو أنْ الناصبة للفعل المستقبل أو (يا) النداء.

ويعوّض أحيانا من هذه المحذوفات بحروف إذ أنّ الواو تكون عوضا من الباء وتكون ألف الاستفهام عوضا من حرف القسم نحو آلله ما فَعَل، وها لله ما فعلتُ. وقد قال البصريون إنّه لا يجوز الجمع بين ما حذف وما عوّض منه لأن العوض والمعوّض منه دلا على معنى واحد في ذلك الاستعمال فلم يعد ثمة داعٍ لاجتماعهما معا قال المبّرد: "واعلم أن للقسم تعريضات من أدواته تحلُّ محلّها فيكون فيها ما يكون في أدوات القسم، وتعتبر ذلك بأنك لا تجمع بينها وبين ما هي عوض منه، فإن جاز الجمع بين شيئين فليس أحدهما عوضا من الآخر، ألا ترى أنك تقول : عليك زيدا، وإنما المعنى خذ زيدا وما أشبهه من الفعل، فإنْ قلت (عليك) لم تجمع بينها وبين فعل آخر لأنها بدل من ذلك الفعل. فمن هذه الحروف (الهاء) التي تكون للتنبيه تقول (لا ها الله ذا) وإنْ شئت قلت (لا هللهِ ذا) فتكون في موضع الواو إذا قلت لا والله

ومن هذه الحروف ألف الاستفهام إذا وقعت على (الله) وحدها لأنه الاسم الواقع على الذات وسائر أسماء الله –عزّ وجلّ– إنما تجرى في العربية مجرى النعوت

وذلك قولك : الله لتفعلنّ "(1)

واعتمد الكوفيون هذا الأصل في رفضهم رأي البصريين في أنّ الميم عوض من (يا) التي للتنبيه في النداء وذلك لأنها لو كانت عوضا منها لما جاز أن يجمع بينهم كما ورد في أبيات استشهد بها الكوفيون منها :

إنّي إذا ما حَدَثٌ ألمّا ... أقول يا اللّهمّ يا اللّهمّ

وقول آخر :

وما عليك أنْ تقولي كلّما ... صلّيتِ أو سبّحتِ يا اللّهمّ ما

أرْدُد علينا شيخنا مُسَلّما(2)

و لكوفيون يرون أنّ الميم المشدّدة في قولنا (اللهم) أصابها جملة محذوفة تقديرها "يا الله أمنا بخير، إلا أنه لما كثر في كلامهم واشتهر في ألسنتهم حذفوا بعض الكلام تخفيف، كما قالوا: هلمّ، والأصل ها الُمُمْ فحذفوا الهمزة تخفيفا وأدغموا الميم في الميم كما قالوا ويْلُمّه والأصل: ويل لأمه وإنما حذفوا وخففوا"(3)

2- حذف ما لا معنى له أولى: وهو من الأصول البصرية التي بنوا عليها حججهم في مسألة المحذوف من التاءين المبدوء بهما الفعل المضارع، فقد ذكر ابن الأنباري أنّ البصريين يحذفون التاء الأصلية ويبقون تاء المضارعة إذا اجتمعا في أول الفعل المضارع.

قال "وأمّا البصريون فقالوا: إنّما قلنا إنّ حذف الأصلية أولى من الزائدة لأن الزائدة دخلت لمعنى وهو المضارعة، والأصلية ما دخلت لمعنى علما وجب حذف إحداهما كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى." (4)

وقال الأنباري في جوابه عما قاله الكوفيون بحذف تاء المضارعة دون الأصلية

(1) المقتضب 3/ 321-323 وينظر في الكتاب 3/ 469.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 341-342

(3) شرح المفصل 2/ 16

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف 2/ 648.

"أمّا قولهم : إنّ الزائد أضعف من الأصلي فكان حذفه أولى، قلنا لا نسلّم هذا مطلقـ فإنّ الزائد على ضربين زائد جاء لمعنى، وزائد لم يجئ لمعنـى، فأمـا الزائـد الـذي جـاء لمعنى فلا نسلّم فيه أنّ الأصلي أقوى منه، وأمّا الزائد الذي ما جاء لمعنى فمسـلّم أنـه أقوى. ولكن لا نسلّم أنه قـد وجـد هـا هنـا، وهـذا لأن التـاء هاهـا جـاءت لمعـى المضارعة، فقد جاءت لمعنى، وإذا كانت قد جاءت لمعنى فيجب أن تكون تبقيتها أولى، لأن في حذفها إسقاطا لذلك المعنى الذي جاءت من أجله وذلك خلاف الحكمـة . وكذلك القياس في كل حرفين اجتمعا فوجب حذف أحدهما، فإنّ حـذف مـا لم يجـئ لمعنى أولى من حذف ما جاء لمعنى، والسرّ فيه هو أنّ الحرف الذي جاء لمعنى قد تنزل في الدلالة على معنى بمنزله سائر الكلمة التي تدل بجميع حروفها على معنـى، بخـلاف الحرف الذي لم يجئ لمعنى، فإنه ليس فيه دلالة على معنى في نفسه البتة، فكما يمتنع أن تحذف الكلمة بأسرها لشيء لا معنى له في نفسـه، فكذلـك هـا هنـا يمتنـع أن يحـذف الحرف الذي جاء لمعنى لأجل حرف لم يجئ لمعنى فدل على أنّ حـذف التـاء الأصليـة أولى من الزائدة"[1]

2- الشيء لا يضاف إلى نفسه: وهو أصل بصريّ، قال المبّرد "ولا يجـوز مـررت بزيـد كلّه لأن (كلاّ) لا يقوم في هذا الموضـع، ولا يجـوز مـررت بـأخويك اثنيـهما، لأن الاثنين هما الهاء والميم والشيء لا يضـاف إلى نفسه"[2]

وقد اعتمد البصريون هذا الأصل في إثبات قولهم بأنّ في (كلا) و (كلتـا) إفـرادا لفظيا وتثنية معنوية. قال الأنبـاري "والـذي يـدلّ علـى أنّ فيـهما إفـرادا لفظيـا أنـك تضيفهما إلى التثنية فتقول: جاءني كلا أخويك، ورأيت كلا أخوَيـك "ومـررت بكـلا أخويك، وجاءني أخواك كلاهما، ورايتهما كليهما، ومـررت بـهما كليـهما، وكذلـك حكم إضافة (كلتا) إلى المظهر والمضمر، فلو كانت التثنية فيهما لفظية لما جاز إضافتهما إلى التثنية لأن الشيء لا يضاف إلى نفسـه"[3].

---

(1) المصدر نفسه 2/ 648- 650.

(2) المقتضب 3/ 241.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف 2/ 448 (المسألة 62).

وجعله ابن جني دليلا نحوياً غير مدفوع يدل على فساد قول من ذهب إلى أنّ الاسم هو المسمّى قائلا "ولو كان إيّاه لم تجز إضافة واحد منهما إلى صاحبه لأنّ الشيء لا يضاف إلى نفسه"[1].

ويعلل ذلك بقوله "فإن قيل ولِمَ لم يضف الشيء إلى نفسه؟

قيل: لأن الغرض في الإضافة إنما هو التعريف والتخصيص والشيء إنما يعرّفه غيره لأنه لو كانت نفسه تعرفه لما احتاج أبدا أنْ يعرّف بغيره لأنّ نفسه في حالي تعريفه وتنكيره واحدة، وموجودة غير مفتقدة.

ولو كانت نفسه هي المعرِّفة له أيضا لما احتاج إلى إضافته إليها، لأنه ليس فيها إلاّ ما فيه، فكان يلزم الاكتفاء به عن إضافته إليها. فلهذا لم يأت عنهم نحو هذا غلامه، ومررت بصاحبه، والمظهر هو المضمر المضاف إليه. هذا مع فساده في المعنى لأن الإنسان لا يكون أخا نفسه ولا صاحبها.

فإن قلت: فقد تقول: مررت بزيد نفسه، وهذا نفس الحق يعني أنّه هو الحق لا غيره. قيل ليس الثاني هو ما أضيف إليه من المظهر وإنّما النفس هنا بمعنى خالص الشيء وحقيقته، والعرب تحِلّ نفس الشيء من الشيء محل البعض من الكل، وما الثاني منه ليس بالأول، ولهذا حكوا عن أنفسهم مراجعتهم إياها وخطابها لهم وأكثروا من ذكر التردد بينها وبينهم ألا ترى إلى قوله :

ولي نفس أقول لها إذا ما   تُنازعُني لعلّي أو عساني

وأمثال هذا كثيرة جدا. وجميع هذا يدلّ على أنّ نفس الشيء عندهم غير الشيء"[2].

ولا يرى الفراء ضيرا في إضافة الشيء إلى نفسه قال "..... وفي قراءتنا (وذلك دين القيّمة) وهو ممّا يضاف إلى نفسه لاختلاف لفظيه"[3]

---

(1)الخصائص 3/ 24

(2)المصدر نفسه 3/ 24- 25

(3)معاني القرآن 2/ 159، البينة 5

وقال في قوله تعالى ﴿ فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلۡحُسۡنَىٰ ﴾[1] "وتكون الحسنى الجنة تضيف الجزاء إليها، وهي هو، كما قال: حق اليقين، ودين القيمة، ولَدارُ الآخرةِ خير"[2] وقال أيضا ومكر السيء أضيف المكر إلى السيء، وهو هو كما قال : "إنَّ هذا لهو حق اليقين"[3]

3. لا يجوز الجمع بين علامتي تعريف : قال المبّرد "لا يجوز أن تقول جاءني الغلام زيدٍ، لأن الغلام معرّف بالإضافة وكذلك لا تقول : هذه الدارُ عبدِ الله، ولا أخذت الثوبَ زيدٍ

وقد اجتمع النحويون على أن هذا لا يجوز، وإجماعهم حجة على من خالفهم فعلى هذا تقول هذه ثلاثةُ أثوابٍ كما تقول هذا صاحب ثوبٍ "فإن أردت التعريف قلت هذه ثلاثةُ الأثواب، كما تقول: هذا صاحب الأثواب لأن المضاف إنما يعرفه ما يضاف إليه"[4].

وقال الأنباري في المسألة التي عقدها لذلك "وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إنه لا يجوز دخول الألف واللام إلا على الاسم الأول لأن الاسمين لما ركب أحدهما مع الآخر تنزلا منزلة اسم واحد، وإذا تنزلا منزلة اسم واحد فينبغي أن لا يجمع فيه بين علامتي تعريف وأن يلحق الاسم الأول منهما، لأن الثاني يُتنزّل منزلة بعض حروفه، وكذلك عرفّت العرب الاسم المركب"[5].

وعلى هذا الأصل أيضا لم يجز عندهم نداء ما فيه الألف واللام وذلك لأن النداء يفيد التعريف كما تفيده الألف واللام.

4ـ إذا رُكّب الحرفان بطل عمل كل واحد منهما منفرداً : اعتمد البصريون هذ

---

(1) الكهف 88

(2) معاني القرآن 2/ 159

(3) معاني القرآن 2/ 159.

(4) المقتضب 2/ 175

(5) الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 313 (المسألة 43) شرح الكافية للرضي 1/ 255 الأشباه والنظائر 2/ 103 مدرسة الكوفة 233-236.

الأصل في نقض ما يراه الكوفيون من أن الرفع بعد (مُذ) و (مُنذ) سببه تركيب (مُنذُ) من (مِنْ) و (إذ) وكذلك (مُذ) لذا قدّروا فعلا محذوفا بعدهما لأن الفعل يحسن بعد (إذ) قال الأنباري "قلنا هذا باطل لأن الحرفين إذا ركبا بطل عمل كل واحد منهما مفردا وحدث حكم آخر"[1]

ونسب في مسألة أخرى إلى الفرّاء أنّه قال "إنّما قلنا إنّه منصوب بـ (إلاّ) لأنّ الأصل فيها (إنْ) و (لا) فزيدٌ اسم (إنْ) و (لا) كفَتْ من الخبر لأن التأويل (إنْ زيدا لم يقم) ثم خففت إنْ وأدغمت في (لا) وركبت معها فصارتا حرفا واحدا كما ركّبت (لو) مع (لا) وجعلا حرفا واحداً فلما ركّبوا (إنْ) مع (لا) أعملوها عملين عمل (إنْ) فنصبوا بها في الإيجاب، وعمل (لا) فجعلوها عطفا في النفي"[2]

وقال في نقضه لذلك "وأمّا تشبيهه لها بـ (لولا) فحجة عليه لأن (لو) لما ركبت مع (لا) بطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه في حالة الإفراد وحدث لهما بالتركيب حكم آخر وكذلك كل حرفين ركّب أحدهما مع الآخر فإنّه يبطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه في حالة الإفراد، ويحدث لهما بالتركيب حكم آخر"[3].

وقد نبّه محمد الحلواني على أنّ الفراء لم يقل ذلك، وما ورد في معاني القرآن يتناقض مع ما نسب إليه، قال الفراء عن تركيب (إلاّ) الاستثنائية "ونرى أن قول العرب (إلاّ) إنّما جمعوا بين (إنْ) التي تكون جحدا وضموا إليها (لا) فصارا جميعا حرفا واحدا وخرجا من حدّ الجحد إذ جمعتا فصارا حرفا واحدا، وكذلك (لمّا) ومثل ذلك قوله (لولا) إنما هي (لو) ضمت إليها (لا) فصارتا حرفا واحدا"[4].

ويلاحظ مما ذكرته من أمثلة لأصول النحاة التي جعلوها أساسا لأحكامهم وآرائهم أنها وضعت المعنى معيارا لقبول الأحكام أو العلل النحوية أو رفضها لكن

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 392، (المسألة 56)

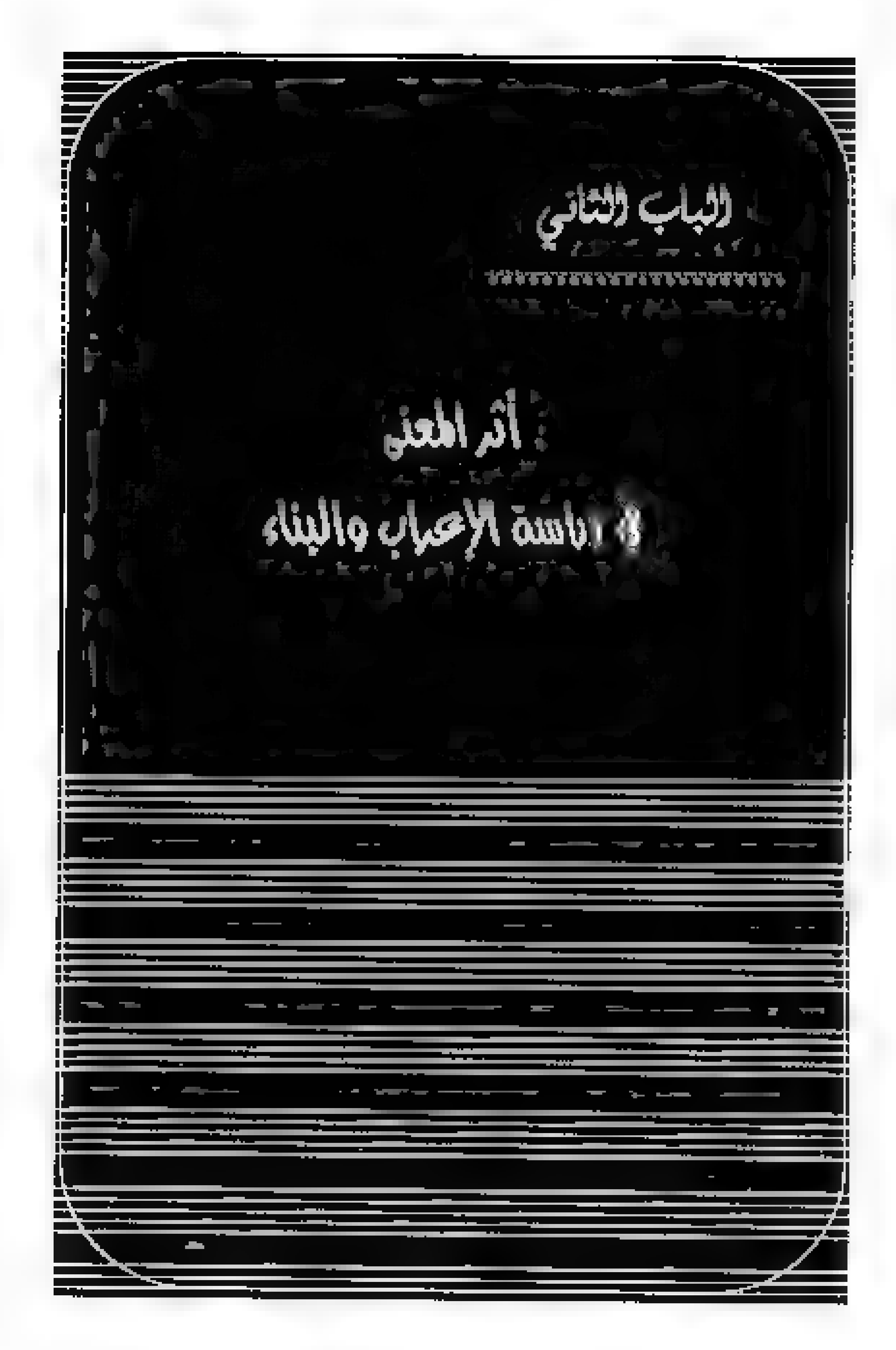
(2) المصدر نفسه 1/ 261-262 (المسألة 34).

(3) المصدر نفسه 1/ 264.

(4) معاني القرآن 2/ 377، 1/ 166، الخلاف النحوي 241. ومدرسة الكوفة 224 حيث وافق الدكتور المخزومي على ما زعمه الأنباري ونقله عنه النحاة المتأخرون.

ذلك لا ينفي أن كثيرا من أصولهم الأخرى التزمت بالمعايير الفلسفية التي تتجافى والمعنى في مواضع كثيرة لأنها لا تستند على تحليل للغة ونصوصها الفصيحة بل جرت على ما يفرضه المنطق وأساليب الجدل. ولم يذكر النحاة الأوائل هذه الأصول بمثل ما وردت في كتب الخلاف والأصول لأنها كانت بعيدة عن مناهج البحث اللغوي التي ساروا عليها.

ويبدو لي مما تقدم أن الخلاف النحوي كان مبالغا في وصفه، إلا أنه أثمر للنحو حركة فكرية جعلت النحاة في تفكير دائم وبحث مستمر عن الأساليب والمناهج السليمة التي تقود إلى تفسير الظواهر النحوية واللغوية تفسيرا صحيحا فتح السبل لدراسة المعنى في المفردات والتراكيب، في الصيغ والأساليب، وجعل البحث في نحو اللغة وصرفها ومعاجمها ومباحث دلالاتها دقيقا وواضحا في مسالك منهجية تتبعها هذه المدرسة أو تلك، وهو أمر أدى إلى تطوير البحث النحوي واللغوي للغة العربية وكان المعنى في هذه المباحث هو الدافع والغاية إذ كان فهم نصوص القرآن وتفسير معانيه دافعا لظهور الدراسات النحوية وغيرها، وكان الوصول إلى إيجاد قواعد تجعل المعاني مدركة واضحة غاية تلك المباحث، لذا كان أثره واضحا في مناهجهم وأساليب بحثهم ونتائجه سواء اتفقوا على تلك المناهج أم اختلفوا فيها.


الباب الثاني
أثر المعنى
الإعراب والبناء

أثر المعنى

في دراسة الإعراب والبناء

ذكرت في التمهيد أنّ أهم البواعث التي دفعت إلى نشأة الدراسات النحوية كان فهم القرآن الكريم وبيان معانيه وإيضاح مضامين نصوصه، ذلك أنّ فهم القرآن لم يكن ممكنا إلا بمعرفة المعنى الوظيفي للمفردات المكونة للتراكيب القرآنية، وتفسير العلاقة بينها، وتوضيح أصنافها، ودلالة كل صنف، لأن هذه الوسائل تهدي إلى فهم النص من خلال فهم جمله ومفرداته وإيضاح الروابط بينها وطرائق إسنادها أو إضافتها، أي بتحديد المواقع الإعرابية لكل منها المؤدية إلى التعبير عن المعنى المقصود

لذا كان الإعراب أهم السبل الموصلة إلى فهم القرآن الكريم، ومعرفة معانيه، وكشف أسرار إعجازه، فاستقطبت دراسة الإعراب والبناء اهتمام النحاة والمفسرين والأصوليين، وفتحت دراساتهم النحوية الأبواب لدراسة فروع أخرى كالصرف والبلاغة والنقد. [1]

وربّ معترض يقول أنى يكون ذلك وقد ذكر أنّ تعريف الإعراب "هو ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف"[2]، أو "الإعراب أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع"[3].

أو كما حدّه نحوي معاصر "تغيير العلامة التي في آخر اللفظ بسبب تغير العوامل الداخلة عليه وما يقتضيه كل عامل"[4].

وكل هذه التعريفات تحصر الإعراب في مجال ضيّق هو تغيير أواخر اللفظ لتغير لعوامل وهي كما سمّوها عوامل لفظية ومعنوية.

أقول إنّ هذه الأقوال في الإعراب صحيحة في ظاهرها إلاّ أنها تنظر إلى الإعراب

---

(1) ينظر على سبيل المثال دلائل الإعجاز، والموازنة بين أبي تمام والبحتري للآمدي والوساطة بين المتنبي وخصومه للجرجاني.

(2) حاشية الصبان 1/ 47-48.

(3) شرح شذور الذهب لابن هشام 33.

(4) النحو الوافي 1/ 46

من ناحية واحدة، وهي تغيّر العلامات في أواخر الحروف وهذه الناحية ليست إلا نتيجة لما يحصل في تركيب الجملة من تغييرات في طرائق الإسناد، وأنواع المفردات ومراتبها في الجملة وموقعها في الكلام وغير ذلك مما اهتم النحاة بدراسته وتوسعوا في شرحه وبيان أوجهه، حتى شملت تلك الدراسات موضوعات كثيرة وتشعبت إلى فروع متعددة والسرّ في ذلك أنّ الإعراب يقوم أساسا على إيضاح المعنى وكشفه، ولا يتضح المعنى إلا بدراسة أحوال المفردات وعلاقاتها وتعريفها وتنكيرها، وتأنيثها وتذكيرها، وإفرادها وتثنيتها وجمعها وبيان مرتبتها في الجملة من تقديم وتأخير ودلالتها في السياق وغير ذلك مما درسه النحاة في محاولتهم بيان المعاني الوظيفية للمفردات في الجمل.

ومن هذا يتضح أنّ مفهوم الإعراب عند نحاتنا الأوائل لا ينطبق عليه تعريف النحاة المتأخرين للإعراب الذي ذكرته فيما تقدم، ذلك لأنه مفهوم واسع المعاني بعيد المرامي متشعب الوسائل

قال الزّجاجي: "إنّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني وتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة ومضافا إليها ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني فقالوا (ضَرَبَ زيدٌ عمرا) فدلّوا برفع (زيد) على أنّ الفعل له، وبنصب (عمرو) على أنّ الفعل واقع به. وقالوا (ضُرِبَ زيدٌ) فدلّوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أنّ الفعل ما لم يسمَّ فاعله، وأنّ المفعول قد ناب منابه.

وقالوا (هذا غلامُ زيدٍ)، فدلّوا بخفض (زيد) على إضافة (الغلام) إليه وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ويقدّموا الفاعل إذا أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالّة على المعاني "[1]

وقال ابن فارس "فأمّا الإعراب فبه تميّز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين، وذلك أنّ قائلا لو قال (ما أحسن زيد) غير معرب أو (ضرب عمرو زيد) غير معرب

---

(1) الإيضاح في علل النحو 69.

لم يوقف على مراده، فإذا قال:

ما أحسنَ زيداً، أو ما أحسنَ زيدٌ، أو ما أحسنُ زيدٍ؟

أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده، والعرب في ذلك ما ليس بغيرها فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني"[1].

وقد أجمع النحاة على هذا المفهوم للإعراب، ولم يشذ عن إجماعهم فيما نعلم إلا نحوي واحد هو محمد بن المستنير المعروف بقطرب (ت 216هـ) فقد رأى أنَّ الحركات جيء بها للتخلص من السكون عند الإدراج، أي أنَّ الغرض من الإعراب ليس الأبانه عن المعاني المختلفة وإنّما الغرض صوتيٌّ بحت هو التخلص من السكون في درج الكلام قال "وإنّما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حالة الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلّما وصلوا، وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان، ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان"[2].

ولم يرَ هذا الرأي سوى عدد من الباحثين المحدثين منهم الدكتور ابراهيم أنيس[3] وفؤاد ترزي[4] والدكتور داود عبده[5].

وقد رفض النحاة هذا الرأي وأفاضوا في الحديث عن هشاشته ذلك لأنه لا يتفق مع واقع اللغة ونظم بناء نصوصها ذلك أنَّ ما جاء في القرآن الكريم يدحض هذ

---

(1) الصاحبي في فقه اللغة 190

(2) الإيضاح في علل النحو 70.

(3) ينظر كتابه من أسرار اللغة 158

(4) أصول اللغة والنحو 187

(5) أبحاث في اللغة العربية 126

الرأي لأنّه مبني على نظم إعرابية لا يفهم المعنى بدونها بل يستحيل إلى كفر وتشويه للعقيدة الإسلامية "وقد دحض باحثون كثيرون هذا الرأي بحجج صحيحة دامغة [1]

ويتضح من استقراء كتب النحاة، والتعمق في منهجهم في دراسة الإعراب، أنهم لم يدرسوا الإعراب دراسة تعتمد ظواهر الألفاظ بل تعمقوا في دراسة العلاقات والقرائن التي تهدي إلى الإعراب الصحيح كما استعانوا بكل ما يؤدي إلى الوصول إلى المعنى المراد وفي ضوء هذا الفهم لمنهج النحاة في دراسة الإعراب قسّمتُ هذا الباب على ثلاثة فصول. أدرس في الأول قرائن الإعراب وأعني بها المعاني التي يستعين بها النحوي للوصول إلى الحكم الإعرابي.

وأدرس في الثاني معاني الإعراب وهي معاني الأحوال الإعرابية التي تعتري المعرب من رفع ونصب وجر وجزم وما يرافقها من علامات كما أدرس فيه فكرة البناء وهل لها دلالة على المعاني.

أمّا الثالث فهو اختلاف الإعراب لاختلاف المعنى وأعني بذلك الأوجه الإعرابية المختلفة للمعاني المختلفة.

وغرضي من هذا التقسيم وضع الإعراب في موضعه الحقيقي كما درسه النحاة الأوائل بعيدا عن النظرة التعليمية الضيقة التي تفسّر الإعراب بأنه تغيير في أواخر الكلمات لتغيّر العوامل الداخلة عليه، ذلك أنّ هذه النظرة التعليمية أسيء فهمها إلى حدّ أصبح فيه هذا المفهوم عيبا مشينا يحاول النحاة المعاصرون تصحيحه بوضع النظريات لاستبداله سواء منهم من كان مغرضا يهدف إلى الإساءة إلى أهم خصائص العربية تمهيدا للقضاء على لغة القرآن الكريم أم كان مخلصا يسعى إلى تبسيط النحو في أهم موضوعاته وهو الإعراب.[2]

وقد حاولت أنْ أجعل موضوعات الفصل الأول مدخلا لفهم ظاهرة الإعراب

---

(1) ينظر في سبيل المثال الإيضاح في علل النحو 71 مدرسة الكوفة 249 256 دراسات في فقه اللغة 136، فقه اللغة المقارن 121. المدخل إلى دراسة النحو العربي 38، معاني النحو 1/ 24-36

(2) ينظر على سبيل المثال اللغة العربية معناها ومبناها، وإحياء النحو، في النحو العربي نقد وتوجيه من الصنف الثاني ونحو عربية ميسرة لأنيس فريحة من الصنف الأول.

فهما عملا يلمّ بما استعان به النحاة الأوائل من معان لإنضاج الحكم الإعرابي، وهي معاني التي دأبت الكتب النحوية المتأخرة على دراستها بصورة منفصلة لا علاقة لها بالحكم النحوي كالتعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث وأقسام الكلمة وغير ذلك من القرائن الدالّة على المعاني التي تقضي الإعراب الدقيق، ذلك لأن المعنى المقصود يستنبط من مجموعة قرائن لفظية ومعنوية تدل عليه وتهدي إلى القول به فضلا عن معرفة الأركان الأساسية للإعراب كالإسناد والإضافة والإتباع التي تقرر ذلك المعنى وتحدد الحكم الإعرابي الذي يقتضيه ذلك المعنى.

الفصل الأول

قرائن الإعراب

الإعراب أبرز ظواهر اللغة العربية التي استأثرت باهتمام النحاة منذ بدء دراسات اللغوية لكونها أهم الوسائل التي تعين على فهم النصوص، وإيضاح معانيها وكشف غوامضها، ذلك أنّ الإعراب يبين المعاني ويفرق بينها، ويزيل الغموض عنها. قال الزجاجي "الإعراب أصله البيان، يقال أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان عنها، ورجل معرب أي مبين عن نفسه، ومنه الحديث "الثيب تُعربُ عن نفسها، هذا أصله ثم إنّ النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني وتبين عنها سمّوها إعرابا أي بياناً وكأنّ البيان بها يكون"[1].

وقال ابن فارس "من العلوم الجليلة التي خصّت بها العرب، الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ولولاه ما ميّز فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت ولا تعجّب من استفهام ولا صدر من مصدر ولا نعت من تأكيد"[2]

وقال ابن جني: "الإعراب هو الأبانة عن المعاني ... وأمّا لفظه فإنّه مصدر أعربت عن الشيء إذا أوضحت عنه، وفلان معرب عما في نفسه أي مبين له وموضّح عنه ولّما كانت معاني المسمّين مختلفة كان الإعراب الدالّ عليها مختلفا أيضاً"[3]

وفي ضوء هذا الفهم لمعنى الإعراب ووظيفته اتجهت الدراسات النحوية إلى التعرف في معاني الألفاظ، وأنواعها، وأحوالها، ووظائفها في الجملة، ذلك لأنّ النحاة أيقنوا أنّ الوقوف على موقع الكلمة من الإعراب لا يتم إلا بتعيين نوع الاسم

(1) الإيضاح في علل النحو 91.

(2) الصاحبي في فقه اللغة 42

(3) الخصائص 1/ 35- 37

وخواصه وتعريفه وتنكيره، فالفعل إذا أسند إلى فاعل اقتضى المعنى معرفة تأنيثه أو تذكيره وإفراده أو تثنيته أو جمعه، وكذلك معرفة تمييز العدد تقتضي معرفته إفراد العدد أو تثنيته أو جمعه وتذكيره أو تأنيثه وكذلك الأمر في الحال والتمييز وغيرها من المواقع الإعرابية، ولا سيما ما يتشابه إعرابها، تفصل القرائن بين معانيها وتعين على تعيين إعرابها.

وقد كان النحاة الأوائل لا يحكمون بحكم إعرابي إلا في ضوء واحدة أو اثنتين من القرائن التي تعين على تحديد المعنى المقصود، فالتعريف والتنكير مثلا قرينة يهتدي بها النحويّ لتحديد الموقع الإعرابي للاسم قال سيبويه في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء "من ذلك قولك حمداً وشكراً لا كفراً وعجباً . .. فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل كأنك قلت أحمدُ الله حمداً وأشكرُ لله شكراً[1]. " وقال في باب ما يختار أن تكون المصادر مبتدأة مبنيا عليها ما بعدها وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات (وذلك قولك الحمدُ لله والعجبُ لك. . وإنّما استحبوّا الرفع فيه لأنه صار معرفة وهو خبر فقوي في الابتداء بمنزلة عبد الله، والرجل، والذي تعلم لأن الابتداء إنّما هو خبر وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أنْ يبتدئ بالأعرف وهو أصل الكلام"[2]

ويتضح من هذا النص أنّ نصب (حمدا) أو رفع (الحمد) لم يكن ممكنا لولا تنكير المصدر الذي جعله صالحا للدلالة على فعله فناب منابه، أو تعريفه الذي جعله صالحا للابتداء به، وهذا التعريف يقودنا إلى الحكم بكونه مبتدأ وبأنّ الجملة دالة على الثبوت، أمّا النصب فهو إشعار بأنّ المراد هو التجدد والحدوث، وقد صرّح سيبويه بذلك بقوله (وإنّما استحبوا الرفع منه لأنه صار معرفة)

وتأنيث الكلمة أو تذكيرها قرينة مهمة تعين على تحديد الحكم الإعرابي كذلك قال الرماني في توجيه إعراب اسم (ليت) وخبرها في قول الشاعر

ألا ليتَ أيامَ الصفاءِ جديد ... ودهراً تولّى يا بُثينَ يَعُود

(1) الكتاب 1/ 318- 319.

(2) المصدر نفسه 1/ 328.

"أمّا في الرواية فإنّه يروى على وجهين بجر الصفاء ورفعه

فمن جر فبإضافة (أيّام) إليه، وأيام تصب، لأنّها اسم (ليت) و (جديد) الخبر وقال ثعلب: (ردّ الجديد على الصفاء وترك الأيام).

لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، وكانَ الوجه (جديدة) وقال أبو علي (جديد) وجاز ذلك كما جاز في قول الآخر :

فإمّا تَرَي لِمّتي بُدّلَتْ فإنَّ الحوادثَ أودى بِهِ

والقياس (أودَت بها) إلاّ أنه حمله على المعنى كأنّه يريد (وانّ ما يحدث أودى)، أو (فإنّ الحدثان أودى بها) لأنّ الحوادث والحدثان بمعنى واحد كذلك (الأيام) تحمل عمر لزمان لأنها منه، كأنه قال (ألا ليت زمان الوصال جديد) ومثله أنشد الكسائي :

مثل الفراخ نُتفت حواصله

والوجه حواصلها

قال أبو علي وهذا في (جديد) أبلغ يعني التذكير قال لأنّه قد جاء قوله تعالى ﴿ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴾[1] فكما جرى فعيل مجرى فعول في أنْ ينفرد ولا يجمع، فكذلك يجرى مجراه في أنْ لم يؤنث، وهذا واضح وحسن

ومن رواه بالرفع (ألا ليتَ أيامَ الصفاءُ جديدُ) فإنّه رفع الصفاء بالابتداء وجعل (جديداً) خبرا عنه وصارت جملة من مبتدأ وخبر

وأضاف الأيام إلى الجملة إضافة غير محضة وافتقر الكلام إلى خبر"[2]

فالبحث عن الأوجه المختلفة لإعراب (الصفاء) مردّه إلى تذكير كلمة (جديد) لأن الوجه تأنيثها لتطابق تأنيث اسم ليت (أيام) وهو مؤنث مجازي، لذا يضطر لمعرب إلى التأويل وتوجيه الإعراب بما لا ينقض القاعدة لذا جعل بعضهم (الصفاء) مبتدأ خبره (جديد) لأنهما متماثلان في التذكير وقدّر لـ (ليت) خبرا.

فالتذكير والتأنيث قرينة اهتدى بها المعرب إلى الوجه المناسب للمعنى المراد وما

---

(1) النساء 69.

(2) إعراب أبيات ملغزة الإعراب 96

ذكرته على سبيل المثال من تلك القرائن يوضّح المسوّغ الذي جعلني أفرد لها فصلا مستقلا لما لها من أهمية في بيان المعاني المتشابكة التي تعين على إيضاح الحكم الإعرابي

ولا يخفى أنّ النحاة درسوا هذه القرائن متفرقة في أبواب مستقلة على نحو ما جاء في كتب النحاة المتأخرين، أو أنّها جاءت ضمن أحاديثهم عن أحكام موضوعات أخرى

لذا رأيت أنْ أجمعها في هذا الفصل لأبيّن دلالاتها المعنوية على قدر ما يقتضيه منهج البحث في بيان أثر المعنى في الدراسات النحوية محاولا الجمع بين دلالة كل منها في الكلام عامة ووظيفتها في الإعانة على الوصول إلى المعنى المقصود الذي يقتضي الحكم الإعرابي.

القرينة الأولى: "أقسام الكلم"

تعد مسألة التفريق بين أقسام الكلم أساساً في تعيين المعنى المقصود في الجملة ذلك أنّ معرفة نوع الكلمة يقود إلى معرفة المعاني التي تتضمنها الجملة في ضوء معرفة القرائن الأخرى. لذا نرى كتب النحاة تبدأ في الغالب بتقسيم الكلم على ثلاثة أقسام هي الاسم والفعل والحرف. قال سيبويه في مفتتح كتابه "هذا باب علم ما الكلم من العربية) فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. فالاسم رجل وفرس وحائط.

وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع. فأمّا بناء ما مضى فذَهَبَ وسمِعَ ومكُث وحُمِد، وأمّا بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمراً اذهَبْ واقتلْ واضربْ، ومخبراً يَقتلُ ويذهَبُ ويضرِبُ ويقْتَل ويُضرَب وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء ولها أبنية كثيرة ستبيّن إنْ شاء الله.

والأحداث نحو الضَرْب والحَمد والقَتْل.

وأمّا ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو ثُمّ وسوف وواو القسم ولام الإضافة ونحوها."[1]

(1) الكتاب 1/ 12.

وقد ظل هذا التقسيم بعمومه شائعاً بين النحاة على الرغم من اختلافهم في نوع عدد من الكلمات نحو: صه ومه وإليك ودونك ... أو ضارب ومكرم أو (أفعل) في التعجب أو نعمَ أو بئس وغيرها ما لا تنطبق عليها صفات القسم الذي ينسبونه إليه[1] ولسنا بصدد دراسة مدى دقة هذا التقسيم لأنَّ هذا الموضوع فيه جدل كثير كُتبت عنه بحوث مستفيضة لأنه جدل قديم[2].

إلاّ أن ما يهمّني هنا أثر كل قسم منها في تحديد الحكم النحوي وقد ذكرت في الفصل الأول من الباب الأول حدود الاسم والمعاني المستنبطة من تلك الحدود وهي مهما اختلفت تلتقي في مفهوم واحد أوضحه ابن السراج بقوله "الاسم ما دلَّ على معنى مفرد وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص، فالشخص نحو رجل وفرس وحجر وبلد وعمر وبكر، وأمّا ما كان غير شخص فنحو الضرب والأكل والظنّ والعلم واليوم والليلة والساعة ... وإنّما قلت ما دل على معنى مفرد لأفرق بينه وبين الفعل إذا كان الفعل يدل على معنى وزمان وذلك الزمان إمّا ماضٍ وإما حاضر وأمّا مستقبل. فإنْ قلت إنَّ في الأسماء مثل اليوم والليلة والساعة وهذه أزمنة فما الفرق بينها وبين الفعل قلنا الفرق أنَّ الفعل ليس هو زمانا فقط كما أنَّ اليوم زمان فقط فاليوم معنى مفرد للزمان ولم يوضع مع ذلك لمعنى آخر، ومع ذلك إنَّ الفعل قد قسم بأقسام الزمان الثلاثة الماضي والحاضر والمستقبل فإذا كانت اللفظة تدلُّ على زمن فقط فهي اسم وإذا دلّت على معنى وزمان محصّل فهي فعل وأعني بالمحصّل الماضي والحاضر والمستقبل."[3]

وقال عن الفعل: الفعل ما دلَّ على معنى وزمان، وذلك الزمان إمّا ماضٍ وإمّا حاضر وإمّا مستقبل. وقلنا "وزمان" لنفرق بينه وبين الاسم الذي يدلّ على معنى فقط فالماضي كقولك: صلّى زيد يدلُّ على أنَّ الصلاة كانت فيما مضى من الزمن،

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة الرابعة عشرة على سبيل المثال، إصلاح الخلل 11 وما بعدها، الاستقراء في النحو 145-155.

(2) ينظر أقسام الكلام 215 وما بعدها، مناهج التأليف النحوي 74 وما بعدها

(3) الأصول 1/ 36- 37

والحاضر نحو قولك: يصلّي يدلّ على الصلاة وعلى الوقت الحاضر والمستقبل نحو سيصلي، يدل على الصلاة وعلى أنّ ذلك يكون فيما يستقبل"[1]

وأمّا الحرف فلم يزيدوا على حدّه به سيبويه شيئاً مفيداً سوى اختلافهم في دلالته على المعنى إذ عدوا ذلك ناقصاً لأنّ الفعل يدل على معنى، والاسم كذلك لذ، زادوا "في غيره" لأنّ الاسم والفعل جاء المعنى في أنفسهما، والحرف ليس كذلك، لأنه لا معنى له إلاّ باسم أو فعل ينضمّ إليه"[2]

فالفرق بين الفعل والاسم في جوهر هذه الحدود أن الفعل حدث سمّوه (حركات الفاعلين) مقترن بزمن، وهذا يعني أن الفعل يدلّ على التجدّد والحدوث، والاسم غير مقيد بزمن يفيد الثبوت وعدم التجدد.

قال عبد القاهر الجرجاني "إنّ موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أنْ يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء. وأمّا الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء. فإذا قلت(زيدٌ مطلقٌ) فقد أثبت الانطلاق فعلاً له من غير أنْ تجعله يتجدّد ويحدث منه شيئاً فشيئاً بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك (زيدٌ طويلٌ، وعمروٌ قصيرٌ) فكما لا يقصد هاهنا إلى أنْ تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث بل توجبهما وتثبيتهما فقط، وتقضي بوجودهما على الإطلاق كذلك لا تتعرض في قولك (زيدٌ منطلقٌ) لأكثر من إثباته لزيد.

وأمّا الفعل فإنّه يقصد فيه إلى ذلك فإذا قلت (زيدها هو ذا ينطلقُ) فقد زعمت أنّ الانطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً، وجعلته يزاوله ويزجيه وإذا أردت أنْ تعتبره بحيث لا يخفى أنّ أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه فانظر إلى قوله تعالى ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾[3] فإنّ أحداً لا يشك في امتناع الفعل هاهنا، وإنّ قولنا كلبهم يبسط ذراعيه لا يؤدي الغرض وليس ذلك إلاّ لأنّ الفعل يقتضي مزاولة وتجدد الصفة في الوقت، ويقتضي الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير أنْ يكون هناك

---

(1)المصدر نفسه 1/ 38

(2)إصلاح الخلل 31.

(3)الكهف 18

مزاولة وتزجية فعل، ومعنى يحدث شيئاً فشيئاً"[1]

وهذه الحقيقة - أي دلالة الفعل على التجدد ودلالة الاسم على الثبوت - تفسّر كثيراً من الأحكام النحوية التي أصّلها النحاة ذلك أنهم ربطوا وقوع الفعل أو الحدث على ما يؤثر فيه بحالة النصب فضلاً عن رفعها ما أسند إليها. فكان وجود الفعل في الجملة، أو ما شبه به من صفات، أو ما اختصّ بالدخول عليه من حروف، دلالة على وجود هذا الأثر، وسبباً لترجيح النصب فيما وقع عليه أثره.

كما ربطوا بين الدلالة على الثبوت وبين الرفع في الأعم الأغلب، لاسيما في المصادر والأسماء التي تحتمل النصب والرفع في التركيب لذا يكون المعنى المقصود أساساً في ترجيح أيّ من الحالين.

قال سيبويه في باب الاشتغال: "والأمر والنهي يُختار فيهما النصب في الاسم الذي يبنى عليه الفعل، ويبنى على الفعل كما اختير ذلك في باب الاستفهام لأنّ الأمر والنهي إنما هما للفعل كما أنّ حروف الاستفهام بالفعل أولى، وكان الأصل فيها أنْ يبتدأ بالفعل قبل الاسم فهكذا الأمر والنهي لأنهما لا يقعان إلا بالفعل مظهراً أو مضمراً.

وهما أقوى في هذا من الاستفهام لأن حروف الاستفهام قد يستفهم بها وليس بعدها إلا الأسماء نحو قولك أزيدٌ أخوك، ومتى زيدٌ منطلقٌ وهل عمروٌ ظريفٌ، والأمر والنهي لا يكونان إلا بفعل، وذلك قولك زيداً اضربْه، وعمراً أمرر به وخالداً اضرب أباه، وزيداً اشترِ له ثوباً ومثل ذلك: أمّا زيداً فاقتلْه، وأمّا عمراً فاشترِ له ثوباً، وأمّا خالداً فلا تشتم أباه، وأمّا بكراً فلا تمرر به، ومنه زيداً ليضربْه عمرو، وبشراً ليقتلْ أباه بكرٌ، لأنه أمر للغائب بمنزلة أفعلْ للمخاطب.

وقد يكون في الأمر والنهي أنْ يُبنَى الفعل على الاسم وذلك قولك عبدُ الله اضربْه، ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء ونبّهت المخاطب له لتعرّفه باسمه، ثم بنيت الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر. ومثل ذلك: أمّا زيدٌ فاقتلْه، فإذا قلت: زيدٌ فاضربْه، لم يستقم أنْ تحمله على الابتداء، ألا ترى أنّك لو قلت: زيدٌ فمنطلقٌ لم يستقم

---

(1) دلائل الإعجاز 193- 194

فهو دليل أنه لا يجوز أن يكون مبتدأ، فإن شئت نصبته على شيء هذا تفسيره، كما كان ذلك في الاستفهام وإنْ شئت على (عليك) كأنك قلت عليك زيدا فاقتل"[1]

وقال الفراء "الحمدُ لله) : اجتمع القراء على رفع الحمد وأمّا أهل البدو فمنهم منْ يقول (الحمدَ لله) ومنهم مَنْ يقول (الحمدِ لله) ومنهم من يقول (الحمدُ لُله) فيرفع الدال واللام، فأمّا من نصب فإنه يقول (الحمد) ليس باسم إنّما هو مصدر يجوز لقائله أنْ يقول : أحمدُ الله، فإذا صلح مكان المصدر (فَعَل أو يفعل) جاز فيه النصب، من ذلك قول الله تبارك وتعالى ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾[2] يصلح مكانها في مثله من الكلام أنْ يقول: فاضربوا الرقابَ ومن ذلك قوله ﴿ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ أَن نَّأْخُذَ إِلَّا مَن وَجَدْنَا مَتَـٰعَنَا عِندَهُۥ ﴾[3] يصلح أن تقول في مثله من الكلام نعوذُ بالله، ومنه قول العرب (سقياً لك ورعياً لك) يجوز مكانه سقاك الله ورعاك"[4] وقال في ترجيح الرفع في قوله تعالى ﴿ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَـٰنٍ ﴾[5] فإنه رفع وهو: بمنزلة الأمر في الظاهر كما تقول مَن لقي العدو فصبراً واحتساباً، فهذا نصب، ورفعه جائز، وقوله تبارك وتعالى "فاتباعٌ بالمعروف" رفع ونصبه جائز، وإنّما كان الرفع فيه وجه الكلام لأنها عامة في مَنْ فعل، ويراد بها مَنْ لم يفعل فكأنّه قال: فالأمر فيها على هذا، فيرفع، وينصب الفعل إذا كان أمراً عند الشيء يقع ليس بدائم مثل قولك للرجل إذا أحدث في عملك فحمدا جداً، وسيراً سيراً، نصبت لأنك لم تنويه العموم فيصير كالشيء الواجب على من أتاه وفعله، ومثله قوله ﴿ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ ﴾[6] ومثله ﴿ فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَـٰنٍ ﴾[7]

---

(1)الكتاب 1/ 137-138

(2)محمد 4

(3)يوسف 79

(4)معاني القرآن 1/ 3.

(5)البقرة 178

(6)المائدة 95

(7)البقرة 229

ومثله في القرآن كثير، رفع كلّه لأنّها عامة فكأنه قال من فعل هذا فعليه هذا ، وأمّا قوله (فَضَرْبَ الرقاب) فإنه حثهم على القتل إذا لقوا العدو، ولم يكن الحث كالشيء الذي يجب بفعل قبله فلذلك نصب، وهو بمنزلة قولك إذا لقيتم العدو فتهليلاً وتكبيراً وصدقاً عند تلك الوقعة .. كأنه حث لهم وليس بالمفروض عليهم أنْ يكبّروا، وليس شيء من هذا إلا نصبه جائز، على أنْ توقع عليه الأمر فليصُمْ ثلاثة أيام، فلْيُمْسك امساكاً بالمعروف أو يسرّح تسريحاً بإحسان"[1]

وقال أبو العبّاس المبّرد "فأما قولهم: ويلٌ لزيد، وويحٌ لزيد، وتبٌّ لزيد، وويسٌ له، فإنْ أضفت لم يكن إلاّ النصب، فقلت ويحَه وويلَه فإنما ذلك لأنّ هذه مصادر

فإنْ أفردت فلم تضف فأنت مخيّر بين النصب والرفع تقول ويلٌ لزيد وويلاً لزيد، فإمّا النصب فعلى الدعاء، وأمّا الرفع فعلى قولك ثبتَ ويلٌ له، لأنه شيء مستقر فويل مبتدأ و (له) خبره.

وهذا البيت ينشد على وجهين وهو:

كَسَا اللُّؤْمُ تيماً خضرةً في جلودها فويلٌ لتيم من سرابيلها الخُضْرِ

فأمّا قوله عزّ وجلّ ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾[2] وقوله ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾[3] فإنّه لا يكون فيه إلا الرفع إذ كان لا يقال دعاء عليهم ولكنه إخبار بأن هذا قد ثبت لهم فإنْ أضفت ويلَه وويحَه لم يكن إلاّ نصباً، لأن وجه الرفع قد بطل بأنّه لا خبر له فكذا هذه التي في معنى المصادر، فإنْ كان مصدرا صحيحاً يجري على فعله فالوجه النصب وذلك قولك تبا لزيد، وجوعاً لزيد، لأنّ هذا من قولك جاع يجوع وتبّ يتب وكذلك سقياً ورعياً"[4]

وقد راعى النحاة في هذه القرينة دلالة بعض الأسماء على قدر من التجدد و الحدوث كاسم الفاعل واسم المفعول، إذ جعل الكوفيون اسم الفاعل فعلاً دائماً

(1) معاني القرآن 1/ 109-110

(2) المطففين 1

(3) المرسلات في آيات كثيرات.

(4) المقتضب 3/ 220، 221.

وجعلوه قسيم الماضي والمستقبل، أمّا البصريون فقالوا هو اسم يدل على الحدث والحدوث وفاعله[1]. وقد يبدو لأول وهلة أنّ النحاة مضطربون في نظرتهم إلى هذه الأسماء فالبصريون كما ذكرت قالوا إنّها أسماء، إلاّ أنّهم كثيراً ما يستعملونها استعمال الأفعال في التعبير عن إيقاع الحدث أو (الفعل) على غيرها أي أنّهم -كما اصطلحوا- يعملونها عمل الأفعال فقد اعملوا أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والمصادر عمل الفعل بقرائن شرحوها

إنّ النحاة لم يضطربوا في ذلك بل كانوا يعرفون أنّ هذه الأسماء تتغير وظيفتها بتغيّر استعمالاتها، فهي تدلّ على الثبوت إذا دلّت على الذات والزمن الماضي، وصارت كالأسماء مثل الرجل والفرس.

وتدل على الحدوث إذا اقترن الحدث بالذات وأفادت زمن الحال أو المستقبل مثل: زيدٌ ضاربٌ أخاه وقاتلٌ عدوّه. قال المبّرد "وذلك نحو قولك هذا ضاربٌ زيداً، فهذا الاسم إنْ أردت به معنى ما مضى فهو بمنزلة قولك غلامُ زيدٍ تقول: هذا ضاربُ زيدٍ أمس، وهما ضاربا زيدٍ، وهم ضاربو عبدِ الله، وهنّ ضارباتُ أخيك. كل ذلك إذا أردت به معنى المضيّ لم يجز فيه إلاّ هذا لأنّه اسم بمنزلة قولك : غلامُ زيدٍ، وأخو عبدِ الله، ألا ترى أنّك لو قلت هذا غلامٌ زيداً كان محالاً فكذلك اسم الفاعل إذا كان ماضياً لا تنوّنه، لأنّه اسم وليست فيه مضارعة الفعل، ولا يجوز أنْ تدخل عليه الألف واللام وتضيفه، كما لم يجز ذلك في الغلام فهو كالأسماء التي لا معنى للفعل فيها.

وتقول هؤلاء: حواجُّ بيتِ الله أمسِ، ومررت برجلٍ ضارباه الزيدان، ومررت بقوم ملازموهم أخوتهُم، فتثني وتجمع، لأنّه اسم؛ كما تقول . مررت برجل أخواه الزيدان وأصحابه أخوتُك.

فإنْ جعلت اسم الفاعل في معنى ما أنت فيه ولم ينقطع، أو ما تفعله بعدُ، ولم يقع جرى مجرى الفعل المضارع في عمله وتقديره لأنّه في معناه .. وذلك قولك زيدٌ آكلٌ طعامك الساعةَ إذا كان في حال أكْلٍ، وزيدٌ آكِلٌ طعاماً غداً، كما تقول زيد يأكل

---

(1)شرح التصريح 2/ 65، شرح الكافية 2/ 184.

الساعة إذا كان في حال أكلٍ، وزيدٌ يأكلُ غداً"[1]

وتظهر هذه القرينة واضحة في إعراب ما يعطف على معمول اسم الفاعل ذلك أنّ دلالته على الاسمية تقتضي جر الاسم ودلالته على الفعلية يحمل عليها النصب قال سيبويه "فإذا أخبرَ أنّ الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتّة لأنّه إنّما أجريَ مجرى الفعل المضارع له، كما أشبهه الفعل المضارع في الإعراب، فكل واحد منهما داخل على صاحبه فلما أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل لأنه إنّما شبّه بما ضارعه من الفعل كما شبّه به في الإعراب وذلك قولك هذا ضاربُ عبدِ الله وأخيه، وجه الكلام وحدّه الجرّ، لأنّه ليس موضعاً للتنوين. وكذلك قولك هذا ضاربُ زيدٍ فيها وأخيه، وهذا قاتلُ عمرو أمس وعبد الله، وهذا ضاربُ عبدِ الله ضرباً شديداً وعمرو.

ولو قلت هذا ضاربُ عبدِ الله وزيداً جاز على إضمار فعل أي وضَربَ زيداً. وإنّما جاز هذا الإضمار لأن معنى الحديث في قولك هذا ضاربُ زيدٍ: هذا ضَرَبَ زيداً، وإنْ كان لا يعمل عمله، فحُمِل على المعنى، كما قال جل ثناؤه ﴿ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ۝ وَحُورٌ عِينٌ ﴾[2] لمّا كان المعنى في الحديث على قوله : لهم فيها، حَمَلَه على شيء لا ينقض الأول في المعنى وقد قرأه الحسن .... والجرّ في هذا أقوى، يعني هذا ضاربُ زيدٍ وعمرو وعمراً بالنصب، وقد فعل لأنه اسم وإنْ كان قد جرى مجرى الفعل بعينه، والنصب في الفصل أقوى، إذا قلت. هذا ضاربُ زيدٍ فيها وعمراً، كلما طال الكلام كان أقوى، وذلك أنك لا تفصل بين الجارّ وبين ما يعمل فيه، فكذلك صار هذا أقوى. فمن ذلك قوله جل ثناؤه ﴿ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ﴾[3][4].

---

(1) المقتضب 4/ 148-149.

(2) الواقعة 21 22 أشار عبد السلام هارون إلى أنّ قراءة الرفع للجمهور، وقرأ الحسن والسلمي وعمرو بن عبيد وأبو جعفر وشيبة والأعمش وطلحة والمفضل وأبان وعصمة والكسائي بجرهما نظر في تفسير أبي حيان (البحر المحيط) 8/ 206.

(3) الأنعام 96

(4) الكتاب 1/ 171 174.

وقد أوضح النحاة أهمية الزمن في تحديد المراد باسم الفاعل، فدلالته على الزمن الماضي تجعله أقرب إلى الأسماء فلا يعمل النصب وإنما يضاف إلى ما بعده ويكون حدّ ما يعطف على معموله الجرّ، وترجّح دلالته على الحاضر أو المستقبل قدرته على إيقاع الحدث ونصب ما بعده.

قال الفراء "والعرب تقول لمن لم يمت: إنك ميّت عن قليل ومائت ولا يقولون الميّت للذي قد مات (هذا مائت) إنما يقال في الاستقبال ولا يجاوز به الاستقبال، وكذلك يقال (هذا سيّدَ قومِهِ اليومَ) فإذا أخبرت أنّه يكون سيدهم عن قليل، قلت (هذا سائدٌ قومَه عن قليل وسيّد) وكذلك الطمع تقول (هو طامعٌ فيما قِبَلك غد، فإذا وصفته بالطمع قلت هو طَمِعٌ وكذلك الشريف تقول (إنه لشريفُ قومه) و (هو شارفٌ عن قليل) وهذا الباب كله في العربية على ما وصفتُ لك"[1]

وقد أوضح الدكتور فاضل السامرائي بدقة متناهية دلالة اسم الفاعل بقوله:

"يقع اسم الفاعل وسطاً بين الفعل والصفة المشبهة. فالفعل يدلّ على التجدد والحدوث، فإنْ كان ماضياً دلَّ على أنّ حدثه تمّ في الماضي، وإنْ كان حالاً أو استقبالاً دل على ذلك، أمّا اسم الفاعل فهو أدومُ وأثبت من الفعل، ولكنه لا يرقى إلى ثبوت الصفة المشبهة، فإنّ كلمة (قائم) أدومَ وأثبت من قام أو يقوم ولكنْ ليس ثبوتها مثل ثبوت (طويل) او (دميم) أو (قصير) فإنه يمكن الانفكاك عن القيام إلى الجلوس أو غيره، ولكن لا يمكن الانفكاك عن الطول أو الدمامة أو القصر"[2]

وأمّا الحرف فهو قرينة واضحة أفاد منها النحاة في معرفة المرفوعات والمنصوبات والمجرورات في الحالات التي يشكل فيها الإعراب، ففي أبواب الاشتغال جعلوا الحروف المختصة بالدخول على الأسماء دليلاً على وجوب رفع الاسم المشغول عنه الفعل، كما جعلوا الحروف المختصة بالدخول على الأفعال دليلاً على وجوب نصب المشغول عنه

قال المبرد "واعلم أنّ المفعول إذا وقع في هذا الموضع وقد شُغِل الفعل عنه

---

(1) معاني القرآن 2/ 232.

(2) معاني الأبنية في العربية 47.

تنصب بالفعل المضمر لأنّ الذي بعده تفسير له، كما كان في الاستفهام في قولك أزيداً ضربته. ﴿ أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ ﴾[1]

وذلك قولك. إنْ زيداً تره تكرمه، ومَنْ زيداً يأته يُعطِهِ، وإنْ زيداً لقيتَه أكرمْتَهُ، وكذلك (إذا) لأنّها لا تقع إلاّ على فعل تقول إذا زيداً لقيته فأكرمه، قال:

لا تجزعي إنْ مُنفِساً أهلكْتُهُ   وإذا هلكْتُ فعندَ ذلك فاجزعي

وقال الآخر:

إذا ابنَ أبي موسى بلالاً بلغْتِهِ   فقام بفأسٍ بين وصليكِ جازرُ

ولو رفع هذا رافع على غير الفعل لكان خطأ، لأنّ هذه الحروف لا تقع إلاّ على الافعال"[2].

كما جعل النحاة بعض الحروف أدلة على أفعال محذوفة أو أسماء محذوفة لتقريب المعاني المقصودة كحروف الاستثناء، والنداء وحرف الجر في قولنا (محمدٌ في الدار) وغيرها من الحروف التي استعانوا بها لتقدير المعاني المقصودة في مواضع الحذف. ولا شك في أنّ استقصاء وجوه الاستعادة من قرينة أقسام الكلم أمر لا يحاط به في هذه العجالة لذا أشرت إلى بعضها لإثبات أنّها قرينة تاركاً أمر استقصائها لمن أراد التوسع في ذلك.

القرينة الثانية "التعريف والتنكير"

قال المبرد في باب المعرفة والنكرة "وأصل الأسماء النكرة، وذلك لأنّ الاسم المنكر هو الواقع على كل شيء من أمّته لا يخصّ واحداً من الجنس دون سائره، وذلك نحو رجل وفرس وحائط وأرض وكل ما كان داخلاً بالبنية في اسم صاحبه غير مُميّز منه، إذ كان الاسم قد جمعهما"[3]

وقال ابن السراج "كل اسم عمّ اثنين فما زاد فهو نكرة، وإنّما سمي نكرة من

---

(1) القمر 24

(2) المقتضب 2/ 76- 77

(3) المصدر نفسه 4/ 276.

أجل أنّك لا تعرّف به واحداً بعينه إذا ذكر.

والنكرة تنقسم قسمين، فأحد القسمين أنْ يكون الاسم في أوّل أحواله نكرة مثل رجل وفرس وحجر وجمل وما أشبهه.

والقسم الثاني: أنْ يكون الاسم صار نكرة بعد أنْ كان معرفة، وعرض ذلك في الأصل الذي وضع له غير ذلك نحو أنْ يسمي إنسان بعمرو فيكون معروفاً بذلك في حيّه، فإنْ سمّي باسمه آخر لم تعلم إذا قال القائل رأيتُ عَمْرا أيّ العَمْرين هو، ومن أجل تنكّره دخلت عليه الألف واللام إذا ثني وجمع."[1]

وصنّف النحاة المعارف وميّزوا بين أنواعها وأوضحوا دلالة كل منها.

قال المبّرد مفصّلاً أنواع المعارف "وهي الاسم الخاص نحو زيد وعمرو .... ونوع آخر وهو ما أدخلت عليه ألفاً ولاماً من هذه الأسماء المشتركة وذلك قولك : جاءني الرجل، ولقيت الغلام، لأنّ معناه الرجل الذي تعلم، والغلام الذي قد عرفت. وما أضفته إلى معرفة فهو معرفة نحو قولك غلام زيد ...

والأسماء المبهمة ... نحو هذا وذاك وتلك وأولئك وهؤلاء . وإنّما صارت هذه معارف بما فيها من الإشارة.

والمضمر نحو الهاء في ضربته، ومررت به، والكاف في ضربتك، ومررت بك، والتاء في قمتُ وقمتَ وقمتِ يا امرأة... وإنّما صار الضمير معرفة لأنّك لا تضمره إلاّ بعد ما يعرفه السامع، وذلك أنّك لا تقول مررت به ولا ضربته ولا ذهب، ولا شيئاً من ذلك حتى تعرفه وتدري إلى من يرجع هذا الضمير"[2]

وللمعارف مراتب كما أنّ للنكرات مراتب أيضاً. فالمعارف بعضها أعرف من بعض .. كما أنّ من النكرات ما هو أقرب إلى المعارف نحو هذا خير منك، وأفضل من زيد .[3]

ولم يقف النحاة عند حدود تعريف الاسم أو تنكيره بل نظروا في الأفعال

---

(1) الأصول 1/ 148.

(2) المقتضب 4/ 276- 280.

(3) الجمل 178- 179، الأصول 1/ 148، المقتضب 4/ 280- 281.

والجمل لأنها مما يوصف بها الاسم قال ابن جني "والأفعال أبعد شيء في التنكير وأبعده عن التعريف ....[1]

وقال أيضاً "ومن ذلك امتناعهم من تعريف الفعل، وذلك أنه [illegible] إفادته، فلا بدّ من أنْ يكون منكوراً لا يسوغ تعريفه لأنه لو كان معرفة لما كان مستفاداً، لأن المعروف قد غني بتعريفه عن اجتلابه ليفاد من جملة الكلام، ولذلك قال أصحابنا : إعلمْ أنَّ حكم الجزء المستفاد من الجملة أن يكون منكوراً، والمفاد هو الفعل لا الفاعل، ولذلك لو أخبر بما لا شكّ فيه لعُجب منه وهزئ من قوله. فلما كان كذلك لم يجر تعريف ما وَضْعه على التنكير، ألا تراه يجري وصفاً على النكرة وذلك نحو (مررت برجلٍ يقرأ) فهذا كقولك (قارئ) ولو كان معرفة لاستحال جريه وصفاً على النكرة"[2]

ووصف النحاة الجملة بأنها نكرة قال ابن السراج "والنكرة توصف بالجمل، بالمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، لأنَّ كل جملة فهي نكرة لأنها حديث وإنّما يحدّث بما لا يُعرف ليفيده، السامع فيقول مررت برجل أبوه منطلق، فرجل صفته مبتدأ وخبر، وتقول مررت برجلٍ قائم أبوه، فهذا موصوف بفعل وفاعل، ولا يجوز أنْ تصف المعرفة بالجمل لأنَّ الجمل نكرات، والمعرفة لا توصف إلا بمعرفة، فإذا أردت ذلك أتيت بـ (الذي) فقلت مررت بزيد الذي أبوه قائمٌ، وبعمرو الذي قائمٌ أبوه"[3] .

وقد اهتم النحاة اهتماماً واضحاً بدلالة المعرّف بالألف واللام، وذلك لكثرة ورود هذا الاسم في التركيب فكان تعريفه بالألف واللام قرينة واضحة في الإعراب في أبواب كثيرة سنوضحها بما نذكره من نصوص لقرينة التعريف أو التنكير.

قال الزجاجي في حديثه عن لام التعريف "واعلم أنَّ هذه الألف واللام التي للتعريف قد تدخل في الكلام على ضروب.

فمنها أنْ تعرّف الاسم على معنى العهد كقولك جاءني الرجل فإنّما تخاطب بهذا مَنْ بينك وبينه عهد برجل تشير إليه .... وقد تدخل لتعريف الجنس، وذلك أنْ

---

(1)الخصائص 2/ 299.

(2)الخصائص 3/ 233.

(3)الأصول في النحو 2/ 31

تدخل على اسم واحد من جنس، فتكون تعريفاً لجميعه لا لواحد منه بعينه، وذلك قولهم : قد كثر الدرهم والدينار في أيدي الناس، لا يراد به تعريف درهم بعينه ولا دينار بعينه وإنّما يراد به الجنس ... وقد تدخل لضرب بالشبه من التعريف وذلك أنْ تدخل على نعت مخصوص مقرون بمنعوت، ثم لا يطّرد إدخالها على من كان بتلك الصفة مطلقاً إلاّ معلّقاً : ما يخرجه عن العموم والأشكال، وذلك قولهم المؤمن و الكافر والفاسق والمنافق والفاجر وما أشبه ذلك من الصفات الشرعية ألا ترى أنْ اشتقاق المؤمن من التصديق ولا تقع هذه الصفة معرفة بالألف واللام إلاّ على المؤمنين بالله عزّ وجلّ والنبي عليه السلام وشرائعه ولا تقول لمن صدّق بخبر من الأخبار أو بشيء من الأشياء وهو مخالف لهذه الشريعة : المؤمن مطلقاً حتى تقول مؤمن بكذا وكذا .... وقد تدخل الألف واللام للتعريف في ضرب رابع وهو أن تدخل على صفات شُهِر بها قوم حتى صارت تنوب عن أسمائهم ثم غلبت عليهم فعرفوا بها دون أسمائهم كقولهم الفضل والحارث، والعباس، والقاسم، وما أشبه ذلك، هكذا كانت في الأصل نعوتا غلبت فعرف بها أصحابها، ثم نقلت فسمي به بعد ذلك ... ، وقد تدخل الألف واللام للتعريف على ضرب خامس وذلك أنْ تدخلا على نعت مخصوص وقع لواحد بعينه مشتقاً ثم لم يستعمل في جنسه ولا فيما شركه في تلك الصفة ولا نقل إلى غيره فسمي به وذلك نحو قولهم الدّبَران للنجم، إنّما سُمّي بذلك لأنّه دبر أي صار في دبر الكواكب ..... وقد دخلت الألف و للام للتعريف على ضرب سادس وذلك دخولها على بعض الأسماء ثابتة غير منفصلة ولم تسمع قطّ معرّاة منها كدخولها على (التي) و (الذي) واللّذين و (اللّتين) والذينَ و (اللاتي) واللائي وما أشبه ذلك فإنّ إجماع النحويين كلّهم على أنّ الألف واللام في أوائل هذه الأسماء للتعريف ولم تعرّ قطّ منها."[1]

ولأهمية التعريف والتنكير في تفسير الأحكام النحوية كان النحاة يعنون بهذا الموضوع عناية خاصة في دراساتهم النحوية حتى غدت أقسام المعارف والنكرات ومراتب التعريف والتنكير كأنّها أبواب نحوية تقصد لذاتها كدراسة العلم، والضمير،

(1) اللامات 21 -28.

و لاسم الموصول، وأسماء الإشارة، والمعرّف بأل، وغيرها من الموضوعات التي تتعلق بالمعرفة والنكرة، ولكن الباحث المتأمل يدرك أنَّ هذه الموضوعات اقتضتها مباحث نحوية أخرى، كالمبتدأ والخبر وأخبار النواسخ، والنداء، والحال والتمييز، و لعدد وتمييزه، وعمل المصدر أو اسم الفاعل أو اسم المفعول أو الصفة المشبهة وغيرها من موضوعات النحوية التي تعتمد في دراستها على معرفة التعريف والتنكير، ولذا قلت إنَّ التعريف والتنكير قرينة تعين على معرفة الأحكام النحوية وتحديد مواقعها وعلامات إعرابها في ضوء معرفة معانيها. ولإيضاح ذلك أذكر أمثلة توضح ذلك :

قال سيبويه وتقول هذه ناقةٌ وفصيلُـها راتعين، وقد يقول بعضهم هذه ناقةٌ وفصيلُها راتعان، وهذا شبيه بقول من قال : كلُّ شاةٍ سخلتها بدرهم، إنما يريد كلُّ شاةٍ وسخلةٍ لها بدرهم.

ومن قال كلُّ شاةٍ وسخلتُها، فجعله بمنزلة كلُّ رجلٍ وعبدُ الله منطلقاً، لم يقل في لراتعين إلا النصب لأنه إنما يريد حينئذ المعرفة، ولا يريد أنْ يدخل السخلة في الكل لأن (كلّ) لا يدخل في هذا الموضع إلا على النكرة، والوجه كلُّ شاةٍ وسخلتِها بدرهم وهذه ناقةٌ وفصيلُها راتعين لأن هذا أكثر من كلامهم وهو القياس والوجه الآخر قد قال بعض العرب"[1]

وقال أيضاً (هذا باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة)

"إذا بُني على ما قبله، وبمنزلته في الاحتياج إلى الحشو ويكون نكرة بمنزلة رجل وذلك قولك هذا مَنْ أعرفُ منطلقاً وهذا مَنْ لا أعرف منطلقاً : أي هذا الذي قد علمت أنّي لا أعرفه منطلقاً، وهذا ما عندي مَهيناً، و (أعرف) و (لا أعرف) و (عندي) حشو لهما يتمان به، فيصيران اسماً كما كان الذي لا يتم إلا بحشوه

وقال الخليل رحمه الله إنْ شئت جعلت (مَنْ) بمنزلة إنسان وجعلت (ما) بمنزلة شيء نكرتين ويصير منطلقٌ صفة لـ (مَنْ) ومهين صفة لـ (ما) وزعم أنَّ هذا البيت عنده مثل ذلك وهو قول الأنصاري :

(1) الكتاب 2/ 83

فكفى بنا فَضْلاً على مَنْ غَيْرنا   حُبُّ النبيِّ محمدٍ إيّانا

ومثل ذلك قول الفرزدق:
إنّي وإياكَ إذْ حلّتْ بأرحُلِنا   كمَنْ بواديهِ بعدَ المَحْلِ مَمْطورِ"[1]

واعتمد ابن جني في ترجيح قراءة الجماعة، بنصب (قول) من قوله تعالى ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[2] قراءة علي -عليه السلام- والحسن بخلاف وابن أبي إسحاق، على مراتب المعرفة، قال أبو الفتح "أقوى القراءتين إعراباً ما عليه الجماعة من نصب (القول) وذلك أنَّ في شرط اسم كان وخبرها أن يكون اسمها أعرف من خبرها، وقوله تعالى (أنْ يقولوا سمعنا وأطعنا) أعرف من (قول المؤمنين) وذلك لشبه (أنْ) وصلتها بالمضمر من حيث كان لا يجوز وصفها كما لا يجوز وصف المضمر، والمضمر أعرف من (قول المؤمنين) فلذلك اختارت الجماعة أنْ تكون (أنْ) وصلتها اسم كان، ومثله ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾[3] أي إلاَّ قولهم على ما مضى"[4].

فاختيار ابن جني لقراءة الجماعة مبني على أهمية التمييز بين مراتب التعريف ليكون الأعرف اسماً لـ (كان) ويكون ما دونه في التعريف خبراً، وهذه قرينة تجعلنا قادرين على تعيين الحكم الإعرابي بيقين ووضوح.

وقال المبرد "والفصل بين قولك: يا رجلُ أقبلْ إنْ أردت به المعرفة، وبين قولك يا رجلاً أقبلْ إذا أردت النكرة أنك إذا ضممت فإنّما تريد رجلاً بعينه تشير إليه دون سائر أمته، وإذا نصبت ونوّنت فإنّما تقديره يا واحداً ممن له هذا الاسم فكل مَنْ أجابك من الرجال فهو الذي عَنَيْت كقولك : لأضربنَّ رجلاً فمن كان له هذا الاسم برَّبه قسمُك. ولو قلت لأضربنَّ الرجلَ، لم يكن إلا واحداً معلوماً بعينه، إلاَّ أنَّ هذا لا

(1) الكتاب 2/ 105-106.
(2) النور 51.
(3) الأعراف 82.
(4) المحتسب 2/ 115.

يكون إلاّ على معهود "[1]

وقال في باب اشتراك المعرفة والنكرة: "تقول هذا رجلٌ وعبدُ الله منطلقٌ، إذا جعلت المنطلق صفة لرجل، فإنْ جعلته صفة لعبد الله قلت: هذا رجلٌ وعبدُ الله منطلقاً كأنك قلت هذا رجلٌ وهذا عبدُ الله منطلقاً"[2]

أي أنّ نصب منطلق أو رفعه تعيّنه قرينة التعريف والتنكير، ذلك أنّ الحكم بنصب (منطلق) نبنيه على أنّه حال، ونبني الحكم برفعه على كونه صفة للنكرة.

ومما تقدم يتضح أنّ المعرفة أو النكرة قرينة أساسية تهدي إلى معرفة الحكم الإعرابي وما ذكرته من أمثلة غيض من فيض.

القرينة الثالثة : التأنيث والتذكير :

وهي قرينة شغل بها النحاة كثيراً وأفردوا لها الأبواب وألفّوا فيها كتباً كثيرة[3] ذلك أنّ التأنيث والتذكير ظاهرة لغوية عامة في كل لغات العالم – على ما أعلم – تبعاً لدلالة الأسماء على المذكر أو المؤنث في الحقيقة.

وقد لاحظ النحاة أنّ التذكير والتأنيث يراعى في كثير من الأبواب النحوية كإسناد الفعل إلى الفاعل، وفي الابتداء وخبره، والنواسخ وأخبارها، والنعت والمنعوت، وتمييز العدد.

كما لاحظوا أنّ الأصل في الأفعال أنْ تكون مذكرة كلّها "وإنّما تلحقها علامة التأنيث دلالة على تأنيث الفاعل في قولك : قامت هند، وخرجت فاطمة وأمّا الحروف فتذكر وتؤنث تقول هذه ألف وهذه باء، وهذا ألف وهذا باء .. وإنّما المقصود بالتذكير والتأنيث الأسماء فأصل الأسماء التذكير، والتأنيث داخل عليها ألا ترى أنّ الشيء مذكر وقد يقع على كل ما أخبر عنه فتقول قائم وقائمة وذاهب

(1) المقتضب 4/ 206

(2) المقتضب 4/ 314

(3) ينظر على سبيل المثال المذكر والمؤنث للفراء، والمذكر والمؤنث للمبرد، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري.

وذاهبة فتدخل التأنيث على التذكير"[1]

وفرق النحاة بين ما كان تأنيثه حقيقة، وما كان تأنيثه لفظاً . قال المبرد "والتأنيث والتذكير في الواحد على ضربين : أحدهما حقيقة والآخر لفظ ..

فأما الحقيقي فما كان في الرجل والمرأة وجميع الحيوان .... والتأنيث الثاني، والتذكير نحو قولك: يوم وليلة وبلدة ودار ومنزل فليس في هذا أكثر من اللفظ"[2]

وقال ابن السراج واصفاً علامات التأنيث "والتأنيث يكون على ضربين بعلامة، وغير علامة. فعلامة التأنيث في الأسماء تكون على لفظين فأحد اللفظين التاء تبدل منها في الوقف هاء في الواحدة والآخر الألف"[3]

ولا أريد الخوض في تفاصيل هذا الموضوع فهو أعرف من أن أوضحه إنما أردت أن أوضّح مدى الإفادة من هذا المعنى في الوقوف على العلاقات الإعرابية في الجملة وتحديد المعنى المقصود في التركيب لكونه قرينة أفاد منها النحاة في كثير من الأحكام الإعرابية. قال سيبويه "ومثل قولهم: مَنْ كان أخاك، قول العرب: ما جاءت حاجتَك، كأنه قال ما صارت حاجتَك، ولكنه أدخل التأنيث على (ما) حيث كانت الحاجة كما قال بعض العرب: من كانت أمّك حيث أوقع مَنْ على مؤنث .... وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول ما جاءت حاجتُك فيرفع، ومثل قولهم ما جاءت حاجتَك إذ صارت تقع على مؤنث قراءة بعض القراء (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُم إلاَّ أنْ قَالوا)[4]

﴿ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ ﴾[5] وربما قالوا في بعض الكلام ذهبت بعض أصابعه،

---

(1) الجمل 290-291.

(2) المقتضب 3/ 348-349.

(3) الأصول 2/ 409 ويلاحظ ما بعدها إذ فيها تفاصيل أنواع كل ضرب من هذين الضربين.

(4) قرأ حمزة والكسائي ويعقوب والعليمي عن أبي بكر بالياء على التذكير وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث. واختلفوا في (فتنتهم) فقرأ ابن كثير وابن عامر وحفص برفع التاء وقرأ الباقون بالنصب) (النشر في القراءات العشر 2/ 257)

(5) يوسف 10.

قراءة الجمهور بالياء. وقرأ الحسن بالتاء، وعن ابن كثير وقتادة. (مختصر شواذ القراءات لابن خالويه 62)

وإنما أنّث البعض لأنه إضافة إلى مؤنث هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنثه لأنه لو قال ذهبت عبدُ أمك لم يحسن."[1] وقال في باب: (لا يكون وليس وما أشبههما) "فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء فإن فيهما إضماراً، على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء .

وقد يكون صفة وهو قول الخليل رحمه الله، وذلك قولك ما أتاني أحدٌ ليس زيداً، وما أتاني رجلٌ لا يكون بشراً، إذا جعلت (ليس) و (لا يكون) بمنزلة قولك ما أتاني أحد لا يقول ذاك، إذا كان (لا يقول) في موضع قائل ذاك - ويدلك على أنه صفة أنّ بعضهم يقول: ما أتتني امرأة لا تكون فلانةً، وما أتتني امرأة ليست فلانةً، فلو لم يجعلوه صفة لم يؤنثوه لأنّ الذي لا يجيء صفة فيه إضمارُ مذكّر، ألا تراهم يقولون: أتينني لا يكون فلانة، وليس فلانة، يريد ليس بعضُهن فلانةً، والبعض مذكّر"[2].

وتتضح أهمية التأنيث والتذكير في تعيين المعنى المقصود في القراءة التي ذكرها ابن جني بقوله "ومن ذلك قراءة إبراهيم ﴿ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ ﴾[3] بالياء، قال أبو الفتح : يحتمل التذكير هنا ثلاثة أوجه أحدها: أنْ يكون في (يكن) ضمير اسم الله أي: لم يكن الله له صاحبة وتكون الجملة التي هي (له صاحبة) خبر كان. والثاني: أنْ يكون في (يكن) ضمير الشأن والحديث على شريطة التفسير وتكون الجملة بعده تفسيراً له وخبراً كقولك: كان زيدٌ قائمٌ، أي كان الحديث والشأن زيدٌ قائمٌ.

والثالث: أن تكون (صاحبة) اسم كان، وجاز التذكير هنا للفصل بين الفاعل والفعل بالظرف الذي هو الخبر كقولنا: كان في الدار هند، ومثله ما حكاه صاحب الكتاب من قولهم حضر القاضي اليوم امرأة"[4]

كما تتضح أهمية هذه القرينة فيما ذكره سيبويه والمبّرد وغيرهما من أوجه في إعراب قول الشاعر:

الحربُ أوّلُ ما تكونُ فُتَيّةً تسعى بزينتها لكلِّ جَهُولِ

(1) الكتاب 1/ 50-51.

(2) الكتاب 2/ 347-348.

(3) الأنعام 101؟ قراءة الجمهور (ولم تكن) وقرأ بالياء النخعي ويحيى (مختصر في شواذ القراءات 10)

(4) المحتسب 1/ 224

قال المبرد: "..... فأمّا تصييره (فتية) حالاً لـ (أوّل)، (أولُ) مذكر و (فتية) مؤنثة، فلأنّ المعنى مشتمل عليها فخرج هذا مخرج قول الله عزّ وجلّ ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾[1]، لأنّ (مَنْ) وإنْ كان موحد اللفظ فإنّ معناه هاهنا الجمع، وكذلك ﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾[2] وقرأ القرّاء (ومن تَقْنُت مِنكُنّ لله ورسوله وتَعْمَلْ صالحاً). وأما أبو عمرو فقرأ (وَمَنْ يَقْنُتْ مِنكُنّ لله ورسُولِهِ وتَعْمَلْ صَالِحاً)[3] فحمل ما يلي على اللفظ، وما تباعدَ على المعنى .... ومنهم من يُنشد

الحربُ أوّلَ ما تكون فُتَيَّةٌ – يريد الحربُ فتيّةٌ في هذا الوقت ...."[4] فقد صرف الإعراب في (فتية) إلى الحال ولم يجعلها خبراً لـ (أوّل) لأنهما مختلفان في التذكير والتأنيث لذا وجهها إلى النصب. وحين رفع (فتية) أراد بذلك معنى آخر إذ جعلها خبراً لـ (الحرب) لأنهما متطابقان في التأنيث لذا جاز أن يخبر بـ (فتية). والمطابقة بين المسند والمسند إليه من حيث التأنيث والتذكير أساس واضح في الدراسات النحوية بنوا عليه أحكاماً كثيرة وكذلك في النعت والمنعوت

قال سيبويه "فإنْ بدأت بنعت مؤنث فهو يجري مجرى المذكّر إلاّ أنك تدخل الهاء وذلك قولك: أذاهبةٌ جاريتاك وأكريمةٌ نساؤكم، فصارت الهاء في الأسماء بمنزلة التاء في الفعل إذا قلت: قالتْ نساؤكم، وذهبتْ جاريتاك. وإنّما قلت أكريمةٌ نساؤكم، على قول من قال أساؤكم كريماتٌ، إذا أخّر الصفة .. وكذلك قالت جاريتاك، وجاءت نساؤك إلا أنهم أدخلوا التاء ليفصلوا بين التأنيث والتذكير، وحذفوا الألف والنون لمّا بدؤوا بالفعل في تثنية المؤنث وجمعه، كما حذفوا ذلك في التذكير، فإن بدأت بالاسم قلت: نساؤك قُلْنَ ذاك كما قلت: قومك قالوا ذاك، وتقول جاريتاك قالتا، كما تقول أبواك قالا، لأنّ في قُلْنَ وقالتا إضماراً كما كان في قالا وقالوا.

وإذا قلت: ذهبتْ جاريتاك، أو جاءت نساؤك فليس في الفعل إضمار، ففصلوا بينهما

---

(1) يونس 42

(2) الحاقة 47

(3) القراء السبعة اتفقوا على قراءة (يقنت) بالياء وقراءة التاء لابن عامر (شواذ ابن خالويه 119)

(4) المقتضب 3/ 251 252

في التأنيث والتذكير ولم يفصلوا بينهما في التثنية والجمع، وإنما جاءوا بالتاء للتأنيث لأنها ليست علامة إضمار كالواو والألف، وإنما هي كهاء التأنيث في طلحة وليست باسم"[1]

وقال المبرد "فأمّا ضرَب جاريتُك زيداً، وجاء أمتُك، وقام هندٌ[2]

فغير جائز لأنّ تأنيث هذا تأنيث حقيقي، ولو كان من غير الحيوان لصلُح وكان جيداً نحو هُدم دارُك، وعُمر بلدتُك، لأنه تأنيث لفظ لا حقيقة تحته، كما قال عز و جل ﴿ وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ ﴾[3] وقال: ﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾[4]

وقال الشاعر

لئيم يَحُكُّ قفَا مُقرِفٍ لئيم مآرِبُه قُعدُدِ

وقال الآخر:

بعيدُ الغزاةِ فما إنْ يزالُ مُضْطَمِراً طُرَّتاهُ طَليحا

وأمّا

لقدْ ولَدَ الأُخَيطِلَ أمُّ سَوْءٍ

فإنه جاز لضرورة في الشعر جوازاً حسناً ولو كان مثله في الكلام لكان عند النحويين جائزاً على بعد، وجوازه للتفرقة بين الاسم والفعل بكلام. فتقديرهم أنّ ذلك الكلام صار عوضا من علامة التأنيث، نحو حضرَ القاضيَ اليومَ امرأةٌ، ونزل دارَك ودارَ زيدٍ جاريةٌ والوجه ما ذكرت لك. ومن أولى الفعلَ مؤنثاً حقيقياً لم يجز عندي حذف علامة التأنيث"[5] فالمعوّل عليه في هذا الباب أنّ المؤنث الحقيقي يقتضي المطابقة إلاّ إذا فصل بينه وبين ما أسند إليه بفاصل، فإنْ لم يكن المسند إليه مؤنثاً حقيقياً أو كان جمعاً جاز تأنيث المسند أو تذكيره. قال الأخفش. وأمّا قوله ﴿ ولا

---

(1) الكتاب 2/ 37-38.

(2) أشار سيبويه إلى أنها لغة بقوله (وقال بعض العرب قال فلانة) الكتاب 2/ 38.

(3) هود 67.

(4) البقرة 275

(5) المقتضب 2/ 146-148.

يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ ﴾[1] فإنّما ذكّر الاسم المؤنث لأنّ كل مؤنّث فرقّت بينه وبين فعله حسن أنْ تذكّر فعله إلاّ أنّ ذلك يقبح في الإنس وما أشبههم ممّا يعقل لأنّ الذي يعقل أشدُّ استحقاقاً للفعل، وذلك أنّ هذا إنّما يؤنّث ويذكّر ليفصل بين معنيين والموت كالأرض والجدار ليس بينهما معنى كنحو ما بين الرجل والمرأة"[2]

وقد أشار النحاة إلى الحالات التي لا تطرد فيها هذه القرينة فذكروا علل ذلك كما هو الحال في تذكير العدد مع المعدود المؤنّث قال المبرد "فإذا أوقعت العدّة على مؤنّث أوقعته بغير هاء، فقلت: ثلاثُ نسوة، وأربع جوار وخمس بَغَلات، وكانت هذه الأسماء مؤنثة بالبنية، كتأنيث عقرب وعناق وشمس وقِدر. وإن سمّيت رجلا بـ (ثلاث) التي تقع على عدّة المؤنث لم تصرفه، لأنه اسم مؤنث بمنزلة عناق وإن سميّته بـ (ثلاث) من قولك ثلاثة التي تقع على المذكر صرفته. فكذلك يجري العدد في المؤنّث والمذكّر بين الثلاثة إلى العشرة في المذكر، وفيما بين الثلاث إلى العشر في المؤنث، قال الله عزّ وجلّ ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ ﴾[3] وقال ﴿ فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴾[4] وقال ﴿ عَلَىٰٓ أَن تَأْجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٍ فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِندِكَ ﴾[5] لأن الواحدة حجة وقال ﴿ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾[6]"[7].

وقال الزجّاجي معلّلاً مخالفة هذه الأعداد "وإنّما كان العدد هكذا في المذكر بالهاء وفي المؤنث بغير هاء لأنّ المؤنث في كلام العرب على ضربين ضرب منه فيه علامة تدل على تأنيثه نحو قائمة وذاهبة وبيضاء وسكرى، وضرب لا علامة فيه نحو قِدر وشمس وعين وسرق، وما أشبه ذلك العدد مؤنّث كلّه، لمذكّر كان أو لمؤنّث، فما جاء

(1) البقرة 48

(2) معاني القرآن 1/ 261.

(3) الحاقة 7

(4) فصلت 10.

(5) القصص 27.

(6) البقرة 196.

(7) المقتضب 2/ 157- 158.

منه بهاء التأنيث فهو بمنزلة مؤنث فيه علم التأنيث وما جاء منه بغير هاء التأنيث فهو بمنزلة مؤنث لا علم فيه للتأنيث"[1]

كما ذكروا بعض وجوه المخالفة في غير العدد وعللوها بما يقتضيه المعنى والسياق قال الخليل "قد يكون الشيء المذكّر يوصف بالمؤنث ويكون الشيء المذكر له الاسم المؤنث نحو (نفس) وأنت تعني الرجل به ويكون الشيء المؤنث يوصف بالمذكّر، وقد يكون الشيء المؤنث له الاسم المذكّر. فمن ذلك هذا رَجُلٌ رَبْعة، وغلامٌ يَفَعَة فهذه الصفات."[2]

وقال الفراء معللاً تذكير الفعل (زين) "في قوله ﴿ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا ﴾[3] ولم يقل زُينت وذلك جائز وإنّما ذكّر الفعل والاسم مؤنث، لأنّه مشتق من فعل في مذهب مصدر، فمن أنث أخرج الكلام على اللفظ ومن ذكّر ذهب إلى تذكير المصدر. ومثله ﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ ﴾[4]

وقال أيضا "والعرب ربما ذكّرت فعل المؤنث إذا سقطت منه علامات التأنيث."[5] ومما ذكرته يتضح أنّ مراعاة التأنيث والتذكير في الإسناد وغيره كان أمراً يشغل بال النحاة ويجعلهم يفكرون كثيراً في شذوذ بعض الشواهد عمّا اتفقوا عليه من مطابقة بين المسند والمسند إليه والنعت والمنعوت من حيث التأنيث والتذكير إذا كان المسند إليه مؤنثاً حقيقياً أو ما أشبهه، ويضعون التعليلات التي يرونها مناسبة وذلك لكي تتسق أصولهم وقواعدهم ويكون الإعراب قائماً على أدلة وقرائن معنوية واضحة منها التأنيث والتذكير.

القرينة الرابعة (الإفراد والتثنية والجمع):

عني النحاة كثيراً بدراسة الإفراد والتثنية والجمع لما لمسوه من اتساع اللغة في

---

(1) الجمل 125.

(2) الكتاب 2/ 212.

(3) البقرة 212.

(4) معاني القرآن 1/ 125، البقرة 275.

(5) المصدر نفسه 1/ 127.

استعمال الصيغ المعبرة عن هذه المعاني، ودقتها في مراعاة تلك المعاني في التراكيب، فوضعوا الأصول التي تطّرد في ضوء النصوص التي استقروها، وأوّلوا ما شذّ عنها كما رأينا ذلك في التأنيث والتذكير، فقد ذكروا أنّ من خواص الإسناد في العربية مراعاة الإفراد والتثنية والجمع في الجمل الاسمية "فإذا كان اسماً صار مبتدأ، ولابدّ من أن يكون مساوياً للخبر في عدّته كما تقول الزيدان قائمان وغلاماك منطلقان"[1]

ولا يختلف الأمر في النعت عما هو في الخبر من اقتضاء المعنى المطابقة بين النعت والمنعوت في الإفراد والتثنية والجمع إذا كان النعت والمنعوت اسمين عدا النعت السببي.

كما وضع النحاة قواعد للجمع الذي يسلم فيه المفرد من التغيير والجمع الذي يلحق المفرد فيه تغيير في بنية الكلمة، ودرسوا التثنية ووضعوا قواعد إعراب تلك الجموع والمثنى، كما ذكروا دلالة كل منها على القلّة والكثرة ودلالة أبنيتها[2].

قال ابن فارس "الرتب في الأعداد ثلاث: رتبة الواحد، ورتبة الاثنين، ورتبة الجماعة، فهي للتوحيد والتثنية والجمع، لا يزاحم في الحقيقة بعضها بعضاً فإن عبّر عن واحد بلفظ جماعة، أو اثنين بلفظ جماعة فذلك كلّه مجاز، والتحقيق ما ذكرناه فإذا قال القائل: عندي دراهم أو أفراس أو رجال، فذلك كلّه عبارة عن أكثر من اثنين وإلى ذلك ذهب عبد الله بن عباس - ومكانه من العلم باللغة مكانه - في قوله جل ثناؤه ﴿ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ ﴾[3] لا يكون إلاّ بأكثر من اثنين"[4]

وأوضح الزجاجي معنى التثنية بقوله "ضمّ اسم إلى اسم مثله في اللفظ فيختصر ذلك بأن يقتصر على لفظ أحدهما إذ كان لا فرق بينه وبين الآخر، ويؤتى بعلم التثنية آخراً فيعلم بذلك أنهما قد اجتمعا وصارا بمنزلة شيء واحد، إلاّ أن الإخبار عنهما

---

(1) الأصول 2/ 36.

(2) يلاحظ معاني الأبنية في العربية 129-171

(3) النساء 11.

(4) الصاحبي في فقه اللغة 189- 190

يقع على المعنى"[1]، كما أوضح معنى الجمع وفرّق بينه وبين التثنية قائلاً "وليس الجمع كذلك لأنّ الاثنين لا يختلف معنى التثنية فيهما لأنه لا يكون اثنان أكثر من اثنين عدداً. والجموع تختلف في الكمية والأعداد في قلّتها وكثرتها كما اختلفت الآحاد في أشخاصها وأبنيتها فاختلفت أبنية الجموع لاختلاف مقاديرها وأنواعها وأجناسها، وقلّته وكثرتها، كما اختلفت الآحاد في أبنيتها وألفاظها وأجناسها وأنواعها وخلقها وكما لم تتفق الآحاد كذلك لم تتفق الجموع "فمن الجموع ما جاء على حدّ التثنية، وهو أنْ تضم أسماء بعضها إلى بعض متفقة الألفاظ، فيزاد في آخر واحد منها علامة جمع، فيعلم أنّ الجماعة داخلة معه كقولنا : الزَّيْدُون، والعَمرون ودللنا بهذا اللّفظ على الجمع بين أسماء كل واحد منها على انفراده يقال له زيد وعمرو"[2]

ولاحظ النحاة أنّ الفعل لا يثنى ولا يجمع "وإنما يثنى ويجمع الفاعل الذي تضمنه الفعل. فإذا قلت: يقومان فالألف ضمير الفاعلين اللذين ذكرتهما والنون علامة الرفع، فإذا نصبت أو جزمت حذفتها"[3]

وهم في دراستهم للإفراد والتثنية والجمع استوقفتهم حالات شذّت عن قواعد المطابقة التي اصّلوها في بعض حالات الإسناد أو غيره من الأبواب النحوية فأوّلوا تلك الحالات وبينوا علل ذلك الشذوذ في ضوء دلالات المفردات ومعاني الجمل وسياق الكلام

قال ابن السراج "إنّ التمييز إذا لم يسمّ عدداً معلوماً كالعشرين والثلاثين جاز تبيينه بالواحد للدلالة على الجنس، وبالجميع إذا وقع الإلباس، ولا إلباس في هذا الموضع لقوله ﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ ﴾[4] ولقوله ﴿ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ ﴾[5]".

وقال الأخفش في قوله تعالى ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ ﴾[6] "وهو

(1) الإيضاح في علل النحو 121

(2) الإيضاح في علل النحو 121-122

(3) الأصول في النحو 1/ 48-49

(4) النساء 4 وتمامها (فإنْ طبن لكم عن شيءٍ منه نفساً)

(5) غافر 67، وتمامها (ثم يخرجكم طفلاً) الأصول في النحو 1/ 227

(6) البقرة 29

إنّما ذكر سماءً واحدة، فهذا لأن ذكر السماء قد دل عليهن كلّهن، وقد زعم بعض المفسرين أنّ السماء جميع مثل اللبن، فما كان لفظه لفظ الواحد ومعناه معنى الجماعة جاز أنْ يجمع فقال سواهن"[1] وقال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾[2]، الملك القطب ... وكل تقع صفته وخبره، وفعله على لفظ الواحد لأن لفظه لفظ الواحد والمعنى يقع على الجميع لأنّ معناه معنى الجميع وكذلك (كلاهما) [3]

ودرس النحاة بعمق مسألة المطابقة بين الفعل وفاعله من حيث الإفراد والتثنية والجمع، سواء في تقديم الفعل أو تأخيره إذ الأصل أنّ الفعل لا يطابق الفاعل إذ ثنّي أو جمع وإنّما يظل مفرداً إلاّ إذا تأخّر عن الفاعل فإنّه يطابقه. غير أنّ نصوصاً كثيرة وردت بخلاف ذلك تأمّل فيها النحاة كثيراً ودرسوها دراسة مستفيضة تبرهن على عنايتهم بهذه القرينة ومعرفتهم لأثرها في معرفة الحكم الإعرابي

قال سيبويه "واعلم أنّ من العرب من يقول (ضربوني قومُك، وضرباني أخواك فشبّهوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في (قالتْ فلانةُ) وكأنّهم أرادوا أنْ يجعلوا للجمع علامةً كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة، قال الشاعر وهو الفرزدق :

ولكنْ ديافيٌّ أبوه وأمُّه ... بحَورانَ يَعصرنَ السَّليطَ أقاربُه

وأمّا قوله جل ثناؤه ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾[4] فإنما يجيء على البدل، وكأنه قال: انطلقوا، فقيل له: (مَنْ) ؟ فقال: بنو فلان فقوله جل وعز﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ على هذا فيما زعم يونس"[5]

ومن يتعمق في دراسة النحاة أبواب النحو يجد أنّ الأفراد والتثنية والجمع كان أساساً مهماً تعتمده كثير من الأبواب النحوية كالابتداء وما يدخل عليه من نواسخ والخبر والفاعل ونائب الفاعل وتمييز العدد والنعت وغيرها من الموضوعات المهمة، لذا عني بصفتها

---

(1) معاني القرآن 2/ 638.

(2) الأنبياء 33

(3) مجاز القرآن 2/ 38.

(4) الأنبياء 3

(5) الكتاب 2/ 40 41.

ودلالاتها وعلاماتها في إسنادها أو إضافتها وتعريفها أو تنكيرها وتذكيرها أو تأنيثها.

وقد أفاد النحاة من هذه الخصيصة في الأسماء في مباحث الإعـراب إذ جعلوهـا قرينة في كثير من حالاته، ودليلاً على تعيين أحكامه والأمثلة على ذلك كثيرة سـأذكر بعضاً منها :

قال سيبويه "وذلك قولـك: هـذان رجـلان وعبـد الله منطلقـين، وإنّمـا نصبتَ المنطلقينَ لأنّه لا سبيل إلى أنْ يكون صفةً لعبد الله، ولا أن يكون صفةً للاثنـين، فلمّـا كان ذلك محالاً جعلته حالاً صاروا فيها، كأنّك قلت: هذا عبدُ الله منطلقاً، وهـذا شبيه بقولك هذا رجلٌ مع امرأةٍ قائمَينِ. وإنْ شئت قلت هذان رجلانِ وعبدُ الله منطلقـان لأنّ المنطلقين في هذا الموضع من اسم الرجلينِ فَجريا عليه." [1]

فقد جعل (منطلقينَ) حـالاً، لأنّ (رجلين) يوصفـان بمثنى نكـرة، (وعبـد الله) يوصف باسم مفرد معرفة، لذا صار واضحـاً أنّ الحكـم بكـون (منطلقـينَ) نعتـاً غـير صحيح وأنّ القائل إنّما أراد بيان حالهم جميعاً وحين جاز وصف (رجلين) جعل هـذا بوصف نكرة مثناة مرفوعة لتطابق (رجلان) ذلك أنّ دلالـة (منطلقـان) علـى التثنيـة قرينة تعين على إعرابها صفة لرجلين، ودلالة (منطلقينَ) على الجمع قرينة تعين علـى إعرابها حالاً.

وقال الخليل رحمه الله مستفيدا من هذه القرينة "لا يقولون إلاّ هذانِ جحرا ضَـبٍّ خَربان، من قِبلِ أنّ الضَبَّ واحد والجحر جحران وإنّما يَغلطون إذا كـان الآخِر بعدَدِ الأوّل، وكان مذكّرا مثله أو مؤنثاً وقالوا هذه جِحرةُ ضِبابٍ خَرِبَةٍ لأنّ الضِّبابَ مؤنثـة ولأنّ الجِحرةَ مؤنثةٌ، والعدّة واحدة فغلِطوا" [2].

فقد بنى الخليل رأيه في غلط من قال بجرّ خرب على الجوار في مثل قولهـم (هـذا جحرُ ضَبٍّ خَربٍ) على قرينة الإفراد والتثنية إذ لا سبيل إلى الأخذ بالجوار في قولنـا (هذان جحرا ضبٍّ خربان) لأنه يعرب بالحروف لا بالحركات.

(1) الكتاب 2/ 81

(2)الكتاب 1/ 437.

ويعتمد أبو علي في إعرابه لبيت الفرزدق.

وكـلُّ رفيقَـيْ كـلِّ رحــلٍ وإنْ همـا   تعـاطى القنـا قَوْمـا هُـمـا أخـوان

دلالة الألفاظ على الإفراد أو التثنية أو الجمع قال: والفرزدق حذفه في موضع وجب إثباته، لأنك تقول تعاطيا وتراميا، فإنْ قلت (تعاطى) تفاعل، والألف لام لفعل ليست بضمير، وفي الفعل ضمير واحد لأنّ (هما) وإنْ كان في اللفظ مثنى فهو في المعنى كناية عن كثرة، وليس المراد بالتثنية ها هنا اثنين فيحمل الكلام عليها لكنّه في المعنى يرجع إلى (كلّ) فحملتُ الضمير على (كلّ) فهو قول

ويقوي هذا ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ ﴾[1] الا ترى أنّ الطائفتين لمّا كانتا في المعنى جمعاً لم يرجع الضمير إليهما مثنى لكنه جُمع على المعنى فكذلك (تعاطى) أفرد على المعنى إذا كان لـ (كلّ) ثم حُمل بعدُ الكلام على المعنى فقال (هما أخوان)، فالقول في (هما) إنه مبتدأ في موضع خبر الابتداء الأول وهو (كلُّ) وثنّاه وإنْ كان في المعنى جمعاً للدلالة المتقدمة أنّ المراد بهذه التثنية الجمع الا ترى قوله : كلّ رفيقي كلّ رحل جمعٌ ونظيره قوله (بينهما) بعد (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا) فإنْ قال قائل إنّ (هما) يرجع الى رفيقين على قياس قوله عزّ وجلّ ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ ﴾[2] والجملة التي هي (هما أخوان) رفع خبر لـ (كلّ) ولا استحسن أنْ يكون (هما) فصلاً لو كان المبتدأ والخبر معرفتين لأنّي وجدت علامة ضمير الاثنين يُعنى بها الجمع في البيت والآية وفي قول الآخر:

إنّ المنيّـة والحُتُـوفَ كلاهمـا   يُـوفي المخـارمَ يرقُبـانِ سـوادي

وقوله ﴿ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا ﴾[3] ولم أجد لاثنين المظهرين يعنى بهما الجمع والكثرة كثرة علامة الضمير فإنْ كان كذلك جعلت (هما) مبتدأ و جعلت (أخوان) خبره وحملته على لفظ (هما) دون معناه، ولو جعلت (هما) فصلاً وكان الاسمان معرفتين أو ما قرب منهما وجعلت (أخوان) خبر (كلُّ)

(1) الحجرات 9.

(2) البقرة 234

(3) الأنبياء 30

لم يمتنع، لأنّ الاثنين المظهرين قد عني بهما الكثرة أيضاً ألا ترى أنّ في نفس هذا البيت (وكلّ رفيقيْ كلّ رَحْلٍ) وليس الرفيقان باثنين فقط وإنّما يراد بهما الكثرة فكذلك يراد بـ (أخوان) الكثرة إلا أنّ قوله (وكلّ رفيقي) في الحمل على الجمع أحسن من حمل (أخوان) على الجمع لأنّ المعنى في قوله (وكلّ رفيقي كلّ رَحْلٍ) كل الرفقاء إذا كانوا رفيقين رفيقين فهما أخوان وإنّ تعاطى كلّ واحد مغالبة الآخر لاجتماعهما في السفرة والصحبة. فالقول الأول في هذا هو الوجه، ومثل هذا قولهم هذان خيرُ اثنين في الناس وهذان أفضلُ اثنين في العلماء فيدلّك على أنّ الاثنين في قولنا: هذان خيرُ اثنين في الناس، و (الرفيقين) في هذا البيت ما يذهب إليه سيبويه من أنّ المعنى: إذا كان الناس اثنين اثنين فهذان أفضلهم[1] وإضافة (رفيقي) في هذا البيت إلى (كلّ رَجُلٍ) لو كان المراد بهما اثنين فقط لكانت هذه الإضافة مستحيلة، لأن رفيقين اثنين لا يكونان لكل رجل ففي هذا البيت دليل على أنّ رفيقين يراد بهما الكثرة، وفيه أنّه حُمل (هما) على معنى (كلّ) وفيه الوجهان اللذان حملناهما في (تعاطى)[2].

ففي هذا النص الذي آثرت تدوينه على الرغم من طوله دليل واضح على إفادة النحاة من هذه القرينة في استخلاص أوجه الإعراب في ضوء المعاني المستنبطة من دلالات الألفاظ في إفرادها وتثنيتها وجمعها وما ذكره أبو علي في التنقيب عن أخبار (كل رفيقي) و (هما) يدل على أنّ الأساس في أحكامه تلك كان دلالة الألفاظ على الإفراد أو التثنية أو الجمع لتحقيق مطابقة تلك الأخبار لما يسندها إليه من مبتدآت

وهذا النص وغيره مما ذكرته من أقوال علماء النحو يؤكد أنّ دراستهم أبواب النحو وآراءهم في إعراب القرآن الكريم أو الشعر الفصيح ليست دراسة لفظية سطحية وإنّما هي دراسة عميقة مبنية على المعاني الدقيقة التي تدل عليها الألفاظ وتعبر عنها العلاقات الاسنادية في التراكيب، وتشير إليها القرائن المعنوية التي يتضمنها الكلام.

---

(1) الكتاب 1/ 206

(2) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات 443 - 447. وينظر في معنى اللبيب 1/ 196 - 197

القرينة الخامسة: (الإثبات والنفي)

النفي أسلوب في اللغة له أدواته التي تنفي الكلام المثبت، تدخل على الجمل الاسمية والفعلية وتحولها من حالة الإثبات إلى حالة النفي، وأهم أدواته: لا، لن، لم، لمّا، ما، ليس، لات. قال سيبويه واصفاً الأدوات التي تنفي الفعل "إذا قال (فَعَل) فإنّ نفيه (لم يفعَل) وإذا قال (قد فَعَل) فإنّ نفيه (لمّا يفعَل) وإذا قال (لقد فعَل) فإنّ نفيه (ما فعل) لأنّه كأنّه قال: (واللهِ لقد فعَل) فقال: (والله ما فعَل). وإذا قال: (هو يفعل)، أي: هو في حال فِعل، فإنّ نفيه (ما يفعَل). وإذا قال (هو يفعَل) ولم يكن الفعل واقعاً فنفيه (لا يفعل)، وإذا قال (لَيَفعَلَنّ)، فنفيه (لا يفعل)، كأنه قال (واللهِ لَيَفعَلَنّ) فقلت (واللهِ لا يفعل)، وإذا قال (سوف يفعل) فإنّ نفيه (لن يفعَل)."[1]

ومن الأدوات التي تنفي الجمل الاسمية (ليس) تدخل على المبتدأ والخبر فتنفيهما في الحال أو الاستقبال، قال المبرّد "وأنت إذا قلت: ليس زيدٌ قائماً غداً أو الآن أردت ذلك المعنى الذي في يكون"[2].

وقد نبّه الدكتور فاضل السامرائي على افتقار ما ذكره بعض النحاة من اقتصار دلالتها على الحال، إلى الدقة وذلك بقوله "وليس صحيحاً ما ذهب إليه بعض النحاة من أنّها لا تنفي إلاّ الحال، بل هي كذلك إذا أطلقت كما ذكرنا فإذا قيّدت فنفيها على حسب القيد"[3].

وشبهوا (ما) بليس في لغة أهل الحجاز وذلك لأنها تؤدي معناها.

قال سيبويه "وأمّا أهل الحجاز فيشبهونها بـ(ليس) إذ كان معناها كمعناها كما شبهوا بها (لات) في بعض المواضع وذلك مع الحين خاصة... ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ ﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرًا ﴾[4] في لغة أهل الحجاز وبنو تميم يرفعونها إلاّ مَنْ درى كيف هي في المصحف"[5].

---

(1) الكتاب 3/ 117
(2) المقتضب 4/ 87
(3) معاني النحو 1/ 270
(4) يوسف 31.
(5) الكتاب 1/ 57-59 وينظر في المواضع في كتاب سيبويه 59- 63.

ولست أبغي استقصاء استعمالات أدوات النفي إنما أردت أن أشير إلى أنّ نفي أسلوب له استعمالاته وأدواته التي تدخل على الجمل الاسمية أو الفعلية أو تدخل عليها جميعاً فلا تختص بنوع منهما كما هو الحال في (ما، لا).

وهذا الأسلوب واسع الاستعمال في اللغة، له دلالاته، ومعانيه، سنذكرها في الباب الثالث إن شاء الله.

وقد وجد النحاة أنّ النفي قرينة تعين النحوي على فهم بعض الأبواب النحوية وبيان المعاني التي أوجبت الأحكام المتعلقة بها، ذلك أنّ معنى النفي يقتضي أحكاماً لا يقتضيها الإيجاب، سأذكر بعضاً منها على سبيل المثال.

ففي باب الاستثناء يبني النحاة أحكامهم في إعراب المستثنى على دلالة الجملة على النفي أو الإثبات، فإن كانت مثبتة وكان المستثنى منه موجوداً في الجملة، أي أنّ المستثنى يكون خارجا مما دخل فيه ما قبله من الكلام، فالوجه النصب، وكذلك الحال إن كانت منفية، إلا أنّ النفي يرجّح وجها آخر في المستثنى هو إعطاؤه حكم البدل. قال المبرد (تقول (ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ وإلا زيداً) أما النصب فعلى ما فسرت لك وأما الرفع فهو الوجه لما أذكره لك إن شاء الله. تقول ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ فتجعل (زيد) بدلاً من أحد، فيصير التقدير ما جاءني إلا زيدٌ لأنّ البدل يَحُلُّ مَحلَّ المبدل منه، ألا ترى أنّ قولك مررت بأخيك زيد إنما هو بمنزلة قولك : مررت بزيد، لأنك لمّا رفعت الأخ قام (زيد) مقامه، فعلى هذا قلت ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ، فإن قال قائل فما بال (زيد) موجباً، و (أحد) كان منفياً، ألا حلَّ محلَّه؟ قيل قد حلَّ محلَّه في العامل، و (إلاّ) لها معناها. ولو قلت (جاءني أخوتك إلاّ زيداً لم يجز إلاّ النصب لأنك لو حذفت الأخوة بطل الكلام. وذلك أنه كان يكون جاءني إلاّ زيد، فلا يقع الاستثناء على شيء، فمن ثم بطل لفظ (إلاّ) من النصب لفساد البَدَل

فمن ذلك قول الله عزّ وجلّ ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾[1] لأنك لو قدّرته على حذف الضمير وهو الواو في فعلوه لكان ما فعله إلاّ قليلٌ منهم

(1) النساء 66

وقال في الإيجاب ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾[1] وقال ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝ إِلَّآ إِبْلِيسَ ﴾[2][3].

ولو تأملنا نوعاً من أنواع الاستثناء لوجدنا الإيجاب قريبة في معرفة الإعراب وذلك في الاستثناء الذي يكون الكلام فيه محمولاً على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء إذ أنّ قولنا ما حضر الضيوفُ إلا زيدٌ أو زيداً يختلف عن قولنا ما حضر إلاّ زيدٌ ذلك أنّ النفي في المثال الثاني ينتقض وتعود الجملة مثبتة.

قال سيبويه "فأحد الوجهين أن لا تغيّر الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أنْ تلحق، كما أنَّ (لا) حين قلت (لا مرحباً ولا سلامٌ) لم تغيّر الاسم عن حاله قبل أنْ تلحق، فكذلك (إلاّ) ولكنها تجيء لمعنى كما تجيء (لا) لمعنى . فأمّا الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلته قبل أنْ تلحق (إلاّ) فهو أنْ تدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه وذلك قوله ما أتاني إلاّ زيدٌ وما لقيت إلاّ زيداً وما مررت إلا بزيد، تجري الاسم مجراه إذا قلت ما أتاني زيدٌ، وما لقيتُ زيداً وما مررت بزيدٍ، ولكنك أدخلت إلاّ لتوجب الأفعال لهذه الأسماء، ولتنفيَ ما سواها، فصارت هذه الأسماء مستثناة، فليس في هذه الأسماء في هذا الموضع وجه سوى أن تكون على حالها قبل أن تلحق (إلاّ) لأنها بعد (إلاّ) محمولة على ما يَجُرُّ ويرفع وينصب، كما كانت محمولة عليه قبل أنْ تلحق (إلاّ) ولم تشغل عنها قبل أنْ تلحق (إلا) الفعل بغيرها."[4]

والأصل في المبتدأ أو اسم كان وكثير من النواسخ أنْ يكون معرفة ولا يجوز الابتداء بنكرة إلا بمسوّغ، قال سيبويه "ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة، ألا ترى أنّك لو قلت كان إنسانٌ حليماً أو كان رجلٌ منطلقاً كنت تُلبس، لأنه لا يستنكر

---

(1) البقرة 249

(2) الحجر 4

(3) المقتضب 4/ 394-395

(4) الكتاب 2/ 310

أنْ يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أنْ يَبْدَؤُوا بما فيه اللبس، ويجعلوا المعرفة خبر لما يكون فيه هذا اللبس"[1]

غير أنَّ الثاني يسوّغ أنْ تخبر عن النكرة بنكرة لأن النفي يعطيها معنى العموم والعمول قال سيبويه "وذلك قولك : ما كان أحدٌ مثلك وما كان أحداً خيراً منك وما كان أحدٌ مجترئاً عليك، وإنّما حسن الأخبار هاهنا عن النكرة حيث أردت أنْ تنفي أنْ يكون في مثل حاله شيء، أو فوقَه، لأن المخاطب قد يحتاج إلى أنْ تُعلِمَه مثل هذا. وإذا قلت كان رجلٌ ذاهباً، فليس في هذا شيء تُعلمُه كان جهلَه ولو قلت. كان رجل من آل فلان فارساً حسن، لأنه قد يحتاج إلى أنْ تُعلمه أنَّ ذاك في آل فلان وقد يجهله ولو قلت كان رجلٌ في قوم عاقلاً، لم يحسن، لأنه لا يستنكر أنْ يكون في الدنيا عاقل، وأنْ يكون من قوم فعلى هذا النحو يحسن ويقبح

ولا يجوز لأحد أنْ تضعه في موضع واجب، لو قلت كان أحدٌ من آل فلان، لم يجز، لأنه إنّما وقع في كلامهم نفياً عاماً."[2]

أفلا ترى أنّا لا نستطيع أنْ نجعل (أحداً) في موقع اسم (كان) في حالة الإيجاب لأنَّ الكلام لا يكون مفيداً إلاّ أنّ النفي سوّغ أنْ تكون هذه النكرة اسماً لكان، ودلك على حكمها الإعرابي فصار قرينة لذلك الحكم.

وقد أوضح الدكتور حسام النعيمي ذلك قائلاً "ويجب النفي العام في هذا الباب ولا يجوز غير النفي لأنك إنّما أردت أنْ تنفي أن يكون في مثل حاله أو فوقه شيء فمن ثم لم يجز أن تضع أحداً في موضع الواجب فلا تقول كان أحدٌ خيراً منك، لأنه لم يقع في كلام العرب إلاّ نفياً عاماً بهذا المعنى"[3]

ولو عدنا إلى (ما) في لغة أهل الحجاز لوجدنا أنَّ علة نصبها خبرَها هي شبهها بـ (ليس) في المعنى، إلاّ أنَّ الجملة التي دخلت عليها (ما) إذا جُرِّدت من النفي وعادت مثبتة، لم يعد للنصب أيّ أثر، أي: أنَّ نصبها مقترن بدلالتها على

---

(1) المصدر نفسه 1/ 48.

(2) الكتاب 1/ 54-55.

(3) النواسخ في كتاب سيبويه 33.

النفي فإذا نقض هذا النفي زال النصب وعادت جملة اسمية من مبتدأ وخبر. قال سيبويه (وتقول ما زيدٌ إلا منطلقٌ) تستوي فيه اللغتان، ومثله قوله عزّ وجل ﴿ مَا أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾[1] لم تقوَ (ما) حيث نقضتَ معنى ليس، كما لم تقوَ حين قدّمت الخبر. فمعنى (ليس) النفي كما أنَّ معنى (كان) الواجب، وكل واحد منهما يعني (كان) و (ليس) إذا جردته فهذا معناه، فإن قلتَ ما كان، أدخلتَ عليها ما تنفي به. فإنْ قلتَ ليس زيدٌ إلا ذاهباً أدخلتَ ما يوجب كما أدخلت ما ينفي، فلم تقوَ (ما) في باب قَلْبِ المعنى كما لم تقوَ في تقديم الخبر. وزعموا أنَّ بعضهم قال وهو الفرزدق:

فأصبحوا قد أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُم … إذ هُمْ قريشٌ وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ"[2]

فالنفي والإثبات قرينة يستدل بها على نصب خبر (ما) أو رفعه، ذلك أنّ دلالة الجملة التي تدخل عليها على النفي تجعلها تنصب الخبر كما تنصبه ليس ودلالة الجملة التي تدخل عليها على الإثبات تجعل تلك الجملة مبتدأ وخبراً.

ويمكن الاستدلال بهذه القرينة في تعيين حكم المعطوف في مثل قولنا :

ما عبدُ الله خارجاً ولا معنٌ ذاهباً، وقولنا ما عبدُ الله خارجاً ولا معنٌ ذاهبٌ. ذلك أنَّ إشراك جملة (معن ذاهب) في وقوع نفي (ما) على خبرها يقضي بنصب ذلك الخبر، أمّا إذا لم نشركها في وقوع نفي (ما) على خبرها فالجملة المعطوفة جملة مبتدأة مثبتة[3]. وقد أوضح الدكتور فاضل السامرائي الفرق بين المعنيين قائلاً "و لدي يبدو لي أنّ معنى النصب يختلف عن معنى الرفع في (ليس) و (ما) أيضاً فقولك (ليس زيد قائماً ولا عمرو قاعداً) يختلف عن قولك (ولا عمرو قاعدا) وليسا متماثلين فنصب الخبر في المعطوف يقتضي أنّ المعنى على إرادة (ليس) ورفعه ليس على إرادتها فتكون جملة (ولا عمرو قاعداً) في التقدير فعلية، وجملة (ولا عمرو قاعد) اسمية، والاسمية أثبت وآكد من الفعلية.

---

(1) يس 15

(2) الكتاب 1/ 59-60.

(3) ينظر في الكتاب 1/ 60-61، المقتضب 4/ 188-190، النكت 1/ 196-204.

وكذلك النفي بـ (ما) فإنّ نصب الخبر في المعطوف إنّما هو علــى إرادة (مــا) أي أنّ النفي مقيد بهذا الحرف ومعناه ورفعه ليس على تقدير ذلك، بل هو لمطلق النفي وليس مقيّداً بـ (ما)"[1]، ولا أزعــم أنّ القرائــن الــتي ذكرتــها هــي كــل مــا يستعان به النحاة في تقرير الأحكام الإعرابية، لأنّ مــا ذكرتــه أمثلــة أردت بــها أن أوضح أنّ النحاة الذين درستهم لم تكن دراساتهم لفظية مبنية على فكــرة ســاذجة مفادها أنّ الإعراب يقوم على وجود عامل يقضي تغيــيرا في علامــة آخــر الاســم المعرب، وإنّما كانت المعاني هي الأسس السليمة التي بني عليها النحــاة أحكامــهم كما أوضحت ذلك في مبحث (أثر المعنى في العامل) كما استعانوا بــهذه القرائــن المعنوية في الاهتداء إلى تقرير أحكامهم، وتوضيح العلاقات بين أجزاء التركيب بما يقتضيه الإسناد أو الإضافة أو الاتباع مــن قواعــد استقروها مــن النصــوص الفصيحة. كما استعانوا بقرائن أخرى كثيرة منها صيغ المفردات ودلالاتها، ومنــها الزوائد التي تلحــق أوائــل الكلمــات وأواخرهــا، كــالتنوين والنــون ومنــها الفــاء الرابطة، ومنها الزمن في الأفعال والصفات المشتقة وغير ذلك مــن القرائــن الــتي أعانتهم في دراستهم للإعراب. غير أنّــي وجــدت أنّ الاتســاع فيها جميعــاً وذكــر تفصيلاتها المتشعبة يخرج البحث عن منهجه لذا آثــرت الاكتفــاء بإيضــاح بعضــها والإشارة إلى بعضها الآخر تاركاً دراسة هــذا الموضــوع لرســائل مســتقلة تدرســه بتفصيل وشمول، وهو باعتقادي أمر مهم ربّما سيغيّر مناهج دراسة النحو ويعــين على إيجاد سبيل أسلم لفهم الفكر النحويّ كما بناه نحاتنا الأوائل، ذلك أنّ النحو لا يمكن أنْ يفهم هذا الفهم القاصر الذي أشرت إليه أكثر من مرة وإنّما يفهم أنــه فكر قائم على أسس معنوية كثيرة ومتشعبة تكتنفها قرائن معنوية تفيد في تحصيــل الحكم النحويّ من مجموع هذه الأسس وتلــك القرائــن، وأعــني بــالحكم النحــويّ استخلاص المعنى المراد الذي قصده المتكلم بدلالة حركات أو حــروف أو حــذف حروف أو إثباتها

---

(1) معاني النحو 1/ 287

لذا أقول إنّ ذكر هذه القرائن ليس القصد منه الإدعاء بإتيان جديد في الدراسة النحوية إنما هي حقائق قالها النحاة الأوائل في دراساتهم ترد في كل موضوع وتتردد في كل مناسبة لكنها ترد مبثوثة متفرقة لا يكاد يجمعها رابط، لذا حاولت أن أجمعها في هذا الفصل لتكون مدخلاً للفصل القادم الذي سأدرس فيه الأركان الأساسية التي يقوم عليها الإعراب والمعاني المستنبطة منها في ضوء الدراسات النحوية التي وصلت إلينا.

الفصل الثاني
معاني الأعراب

ذكرت في بدء هذا الباب أنّ النحاة جميعاً – سوى قطرب – يتفقون على أنّ الإعراب في اللغة يأتي تعبيراً عن المعاني المختلفة، وتفريقاً بين القصد والقصد الآخر، إذ لولا الإعراب لتداخلت المعاني واختلطت، وعجزت الألفاظ عن إيصال المعاني المقصودة إلى السامع بدقة ووضوح، قال ابن قتيبة "ولها الإعراب الذي جعله الله وَشْياً لكلامها وحلية لنظامها، وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين، كالفاعل، والمفعول، لا يُفرق بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلاّ بالإعراب، ولو أنّ قائلاً قال: هذا قاتلٌ أخي بالتنوين، وقال آخر: هذا قاتلُ أخي بالإضافة، لدلّ التنوين على أنّه لم يقتله، ودل حذف التنوين على أنّه قد قتله.

ولو أنّ قارئاً قرأ ﴿ فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾[1]. وترك طريق الابتداء بـ (إنّا)، وأعمل القولَ فيها بالنصب على مذهب مَنْ ينصب (أنّ) بالقول كما ينصبها بالظن، لقلب المعنى عن جهته وأزاله عن طريقته، وجعل النبي عليه السلام محزوناً لقولهم: إنّ الله يعلمُ ما يُسِرّون وما يعلنون، وهذا كفر ممّن تعمّده[2] وضرب من اللحن لا تجوز الصلاة به، ولا يجوز للمأمومين أن يتجوّزوا فيه.

وقد قال رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– (لا يُقْتَل قرشيٌّ صَبراً بعد اليوم) فمن رواه جزماً أوجبَ ظاهر الكلام للقريشي أنْ لا يُقْتَل إنْ ارتد، ولا يُقتصّ منه إنْ قَتَل. ومن رواه رفعاً انصرف التأويل إلى الخبر عن قريش أنّه لا يرتد منها أحد عن الإسلام فيستحق القتل.

---

(1) يس 76

(2)ينظر تفسير الكشاف 3/ 331، البصائر والذخائر 1/ 215-216.

أفما ترى الإعراب كيف فرق بين هذين المعنيين"[1].

ويتضح مما ذكره ابن قتيبة أنّ فهم النص مبني على فهم معاني الإعراب وأنّ الوهم في تعيين المعنى الإعرابي قد يقود إلى الكفر والشرك، ذلك لأن المعنى النحوي يقود إلى المعنى المقصود، فللرفع دلالة على معنى، وللنصب دلالة على معنى آخر وللجر دلالة على معنى يختلف عن المعنيين الآخرين. قال السيرافي في تعليل اختيار النصب في قوله تعالى ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾[2] ما ملخصه "فإنْ قال قائل قد زعمتم أنّ نحو (إني زيدٌ كلّمتُه) الاختيار فيه الرفع لأنّه جملة في موضع الخبر، فلم اختير النصب في "إنّا كلَّ شيءٍ خلقناه بقدر" وكلام الله تعالى أولى بالاختيار؟. فالجواب أنّ في النصب هاهنا دلالة على معنى ليس في الرفع، فإنّ التقدير على النصب إنّا خلقنا كلَّ شيء خلقناه بقدر، فهو يوجب العموم، وإذا رفع فليس فيه عموم إذ يجوز أنْ يكون (خلقناه) نعتاً لـ (شيء) و (بقدر) خبراً لكل ولا يكون فيه دلالة على خلق الأشياء كلّها، بل إنّما يدلّ على أنّ ما خلقه منها خلقه بقدر"[3].

وقد أوضح الدكتور فاضل السامرائي الفرق بين المعنيين قائلاً "وتوضيح ذلك أنّ قوله : (كلّ) بالنصب معناه إنّا خلقنا كلّ شيء بقدر ولو جاءت بالرفع لاحتمل المعنى أنْ تكون (خلقناه) صفة لـ (شيء) و (بقدر) خبراً لـ (كلّ) فيكون المعنى أنّ الشيء الذي خلقناه كان بقدر. ومعنى ذلك أنّ في الكون أشياء لم يخلقها الله إنّما خلقها غيره سبحانه"[4].

وقد بنى النحاة دراساتهم على أساس واضح لا لبس فيه ولا اختلاف هو أنّ المتكلم يعبّر عن المعاني التي يقصدها بجمل مفيدة يدرك السامع معانيها ويفهمها بدلالات تعبّر عن تلك المعاني، لذا رتّبوا تلك المعاني في مواقع توصلوا لها بالاستقراء[5] وهي الرفع والنصب والجر، ووضعوا لتلك المواقع علامات تشير إليها

---

(1) تأويل مشكل القرآن 11-12

(2)القمر 49

(3) حاشية الكتاب 1/ 148

(4)معاني النحو 1/ 34.

(5)ينظر في ذلك الاستقراء في النحو 142-187.

وتدل عليها. وقد أوضح الزجاجي ذلك بقوله : "وإنما يدخل الإعراب لمعانٍ تعتور هذه الأشياء. الإعراب عرض داخل في الكلام لمعنى يوجده، ويدل عليه، والكلام إذن سبقه في المرتبة والأعراب تابع من توابعه . ... إنَّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جُعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا : ضرب زيدٌ عمراً، فدلّوا برفع زيد على أنَّ الفعل له وبنصب عمرو على أنّ الفعل واقع به، وقالوا (ضُرِبَ زيدٌ). فدلّوا بتغيير أوّل الفعل ورفع زيد على أنّ لفعل ما لم يسم فاعله، وأنّ المفعول قد ناب منابه وقالوا هذا غلام زيد، فدلّوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم، ويقدّموا الفاعل إنْ أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني هذا قول جميع النحويين إلاّ قطرباً"[1] وكلام لزجاجي هذا يلخص مفهوم الإعراب عند النحاة، ويوضح اتجاهات دراساتهم التي تلتقي جميعاً عند بناء معنوي دقيق يقوم على ثلاثة أشياء

1- المعنى المقصود الذي يسعى المتكلم إلى إيصاله إلى المخاطب. ويعبّر عنه بجمل مفيدة وأساليب مختلفة

2- الموقع الإعرابي للاسم والدلالة الوظيفية لكل من الفعل والحرف في الجملة وما يستلزمه ذلك الموقع أو تلك الوظيفة من حكم إعرابي يسمى (الحالة الإعرابية)، وهي الرفع والنصب والجر والجزم.

3- الحركات التي تعبر عن هذه الحالات الإعرابية، وهي الضمة أو ما ينوب عنها والفتحة أو ما ينوب عنها، والكسرة أو ما ينوب عنها.

ولا تخرج الدراسات النحوية في معظم تفصيلاتها عن هذه الأمور الثلاثة وما يرافقها من قرائن تعين على تعيين المعنى المقصود، بتحديد موقعه الإعرابي فقد فصّلوا القول في الأبواب التي تدخل في موقع الرفع وذكروا معانيها. وتشعب البحث

(1) الإيضاح في علل النحو 67-70.

في الأبواب التي تقع في موقع النصب وفرقوا بين معانيها، وشرحوا ما يدخل في موقع الجر كما أوضحوا معاني ما يتبع الاسم في واحد من المواقع الثلاثة، ودرسوا الفعل في حالات إعرابه وبنائه ونفيه وإيجابه واختلاف أزمنته، لكن الاسم استأثر بالقدر الأكبر من تلك الدراسات.

وهم في دراستهم هذه الموضوعات لم يخرجوا عن مضمار المعنى لأنه غايتهم التي يسعون إليها، لذا تحرّوا عن معاني كل باب من أبواب المرفوعات، وبحثوا في معاني كل باب من أبواب المنصوبات، أو المجرورات وفرقوا بين باب وآخر، ووازنوا بعضه ببعض موضحين ما تشابه منها وما اختلف سعياً وراء تعيين الحالة الإعرابية بدقة. ورب سائل يسأل: هل عرف النحاة دلالة كل حالة من حالات الاسم الإعرابية، أو اكتفوا بمعرفة دلالة الحركات من ضمة وكسرة وفتحة على تلك الحالات الإعرابية وما المعاني التي تعبر عنها كل حالة.؟

والجواب عن ذلك يقوم على أمرين.

الأول: إنّ الإشارات التي وردت في هذا الباب أو ذاك من كتبهم تشير إلى أنهم كانوا يعرفون دلالة كل حالة إعرابية على معانيها إلاّ أنهم لا يجمعون لكل معنى من تلك المعاني الأبواب التي تنضوي تحته بل ينسبونها إلى الحالة الإعرابية كقولهم المرفوعات والمنصوبات والمجرورات وبوب كثير منهم كتبهم في ضوء هذا.[1] كما أنّ اهتمامهم بالعامل أوّلاً وسعيهم لتحقيق الهدف التعليمي فيما كتبوه ثانياً، جعلهم يبرزون أثر العامل في تبويب تآليفهم لكن هذا الاتجاه في التبويب لم يمنعهم من ذكر المعاني الجزئية لتلك الحالات والإشارة أحياناً إلى المعنى العام لها هنا وهناك على نحو ما سيرد فيما نُدوِّنه من نصوص عند ذكر معاني الحالات الإعرابية.

الثاني: نصّ بعض النحاة على معاني تلك الحالات الإعرابية وذكرها مفصّلة تفصيلاً لا يثير شكّاً في معرفتهم تلك المعاني، ويتضح ذلك في نص ابن كيسان الذي ذكرته في مبحث أثر المعنى في العامل حيث قال[2]: اعلم أنّ الرفع كله من وجه واحد

(1) ينظر في مناهج التأليف النحوي 227-247.

(2) أعدت ذكر هذا النص لأهميته في هذا البحث.

وهو أن تقرن خبراً باسم، فإن كان الخبر مقدماً رفعت به الاسم، والخبر أبداً فيه تأويل الفعل وذلك قام زيدٌ، ويقوم عمرو، وخلفَك زيدٌ، معناه استقر خلفك زيد، وقامَ زيدٌ بمنزلة يقومُ زيدٌ، فإن تقدَّمَ الاسم رفعه الابتداء، والخبر مضموم إلى ضميره، وضميره في الخبر مرفوع، نحو زيدٌ قام، وزيدٌ يقوم وزيد خلفَك هذا معناه مثل الأول في أنه اسم وحديث إلاّ أنّ في الخبر ضميره، وإذا تقدم الخبر فلا ضمير فيه فالرفع إذن في اجتماع اسم وخبر وهما جميعاً مستحقان للرفع لأن كل واحد منهما متعلق بصاحبه مسند إليه، لا يقتصر على أحدهما دون الآخر والنصب كلّه من وجه واحد وهو أنْ يجمع بين شيئين فيكون أحدهما اسماً والآخر خبراً عنه، ويجيء المنصوب لما في الخبر من الدلالة عليه، فيكون متعلقاً بالخبر فيكون كالمفعول به، وقد بيّنا وجوهه إلاّ أنّه لا يكون أبداً إلاّ وشيئان قد عمل كل واحد منهما في صاحبيه في الكلام وفي نيّتك وذلك نحو ضَرَبَ عبدُ الله زيداً، فضربَ عبدُ الله مقرونان وزيد مُدخَل في الحديث، وكذلك إنّ زيداً قائمٌ، إنّ وقائم مقرونان وزيدٌ مدخل فيهما، وكذلك ظننتُ زيداً عالماً، فالظن والتاء مقرونان، وزيد وعالم مدخلان فيهما.

والخفض كلّه من جهة الإضافة إلاّ أنْ يكون بالأسماء والحروف التي سميناها فهذا يأتي على إعراب الأسماء كلها"[1]

وهذا النص يوضح معاني الحالات الإعرابية كلّها ويجمل الأبواب النحوية في عبارات موجزة معبرة تشير إلى دلالة كل من حالة الرفع وحالة النصب وحالة الجر كما سنوضحها مفصلة في معنى كل حالة

1- معنى الرفع :

كان نص ابن كيسان واضحاً في بيان معنى الرفع بقوله "فالرفع إذن في اجتماع اسم وخبر وهما جميعاً مستحقان للرفع لأنّ كل واحد منهما متعلق بصاحبه مسند إليه ولا يقتصر على أحدهما دون الآخر" أي أنّ الرفع هو علم الإسناد إذ أنّ تعلّق المسند بالمسند إليه وحاجة كل منهما إلى الآخر هو المعنى الموجب للرفع.

---

(1) الموفقي 123

وهذا لا يختلف عما قاله سيبويه في معنى الإسناد "هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدّاً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه وهو قولك عبدُ الله أخوك وهذا أخوك ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلابدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء."[1]

وقال الزجاجي "اعلم أنّ الاسم المبتدأ مرفوع، وخبره إذا كان اسماً واحداً مثله فهو مرفوع أبداً وذلك قولك (زيدٌ قائمٌ) فزيد مرفوع لأنه مبتدأ والابتداء معنى رفعه وهو مضارعته للفاعل، وذلك أنّ المبتدأ لابدّ له من خبر ولابدّ للخبر من مبتدأ يسند إليه، وكذلك الفعل والفاعل لا يستغني أحدهما عن صاحبه فلمّا ضارع المبتدأ الفاعل هذه المضارعة رفع نحو قولك زيدٌ قائمٌ فـ (زيد) مرفوع بالابتداء و (قائم) خبره."[2]

فالنحاة إذن متفقون على أنّ الاسم إذا أسند إليه أو أسند إلى غيره يرفع، لأنّه يكون محدّثاً عنه، أو حديثاً عن المحدّث عنه، ولأنّه محتاج إلى صاحبه كما أنّ صاحبه محتاج إليه أي أنّهما متلازمان يكمّل بعضهما معنى البعض الآخر.

ولبيان معنى الإسناد قال الأعلم الشنتمري "قوله (المسند والمسند إليه) فيه أوجه نذكر أجودها وأرضاها : وهو أنْ يكون المسند الحديث، والمسند إليه هو المحدّث عنه، وذلك على وجهين : فعل وفاعل، واسم وخبر، وإنّما كان المسند الحديث، والمسند إليه المحدّث عنه، كقولك هذا حديثٌ مسندٌ إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلّم - فالحديث هو المسند ورسول الله - صلّى الله عليه وسلم - هو المسند إليه.

ووجه ثانٍ أنْ يكون التقدير فيه. هذا باب المسند إلى الشيء والمسند ذلك الشيء إليه، وحُذِف من الأول اكتفاءً بالثاني، فكل واحد منهما مسند إلى صاحبه لاحتياجه إليه إذا لا يتم إلاّ به."[3]

ويتضح مما أوردته من نصوص أنّ المراد بالمرفوعات : الفاعل ونائبه والمبتدأ والخبر. فالفاعل مرفوع لأنّه عمدة في الكلام لا يتم معنى الجمل الفعلية إلاّ به قال

(1)الكتاب 1/ 23

(2)الجمل 36

(3)النكت 1/ 129

المبّرد : وهو رفع وذلك قولك قام عبدُ الله وجلس زيدٌ، وإنّما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت : قام زيدٌ، فهو بمنزلة قولك القائم زيد"(1)

وهذا التلازم بين الفعل والفاعل حتى صارا كالشيء الواحد، واقتضاء الفعل للفاعل فلا يتم الكلام إلاّ به، جعل النحاة يوجبون الرفع لما ينوب عنه، قال سيبويه "والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل لأنّك لم تشغل الفعل بغيره وفرّغته له كما فعلت ذلك بالفاعل."(2)

وقال المبّرد " هذا باب المفعول الذي لا يُذكر فاعله، وهو رفع، نحو قولك : ضُرِب زيدٌ وظُلِم عبدُ الله. وإنّما كان رفعاً وحدّ المفعول أنْ يكون نصباً لأنّك حذفت الفاعل، ولابُدَّ لكل فعل من فاعل، لأنّه لا يكون فعل ولا فاعل، فقد صار الفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد، إذ كان لا يستغني كل واحد منهما عن صاحبه كالابتداء والخبر"(3) ومما تقدم يتضح أنَّ كلا من الفاعل ونائبه مُتحدَّث عنه، مسند إليه، لذا وجب الرفع لكل منهما وإنْ اختلفت دلالة كل منهما

وما قيل عن المبتدأ واضح لا لبس فيه، ذلك أنّ معنى رفعه مضارعته للفاعل في احتياج كل منهما إلى ما يخبر عنه، وعدم استغناء أيّ منهما عمّا يخبر عنه، كما أوضح ذلك الزجّاجي في النص السابق.

وبيّن ابن السراج معنى الرفع في الخبر قائلاً "الاسم الذي هو خبر المبتدأ هو الذي يستفيده السامع، ويصير به المبتدأ كلاماً وبالخبر يقع التصديق والتكذيب ألا ترى أنّك إذا قلت عبدُ الله جالسٌ فإنّما الصدق والكذب وقع في جلوس عبد الله لأن الفائدة هي في (جلوس) وإنّما ذكرت عبد الله لتسند إليه (جالساً) فإذا كان خبر المبتدأ اسماً مفرداً فهو رفع نحو قولك : عبدُ الله أخوك. زيدٌ قائم"(4)

(1)المقتضب 1/ 8.

(2)الكتاب 1/ 33.

(3)المقتضب 4/ 50.

(4) الأصول 1/ 62.

وما ذكره النحاة عن اشتراك كل من الفاعل والمبتدأ في معنى الرفع وكون كل منهما مسنداً إليه لا يعني تطابقهما في كل شيء بل ثمة فرق بينهما. قال ابن السراج "إنَّ الفاعل متصاً بالحديث قبله ألا ترى أنك إذا قلت زيدٌ منطلقٌ فإنّما بدأت بـ (زيد) وهو الذي حدثت عنه بالانطلاق، والحديث عنه بعده وإذا قلت ينطلق زيدٌ فقد بدأت بالحديث وهو انطلاقه ثم ذكرت زيداً المحدَّث عنه بالانطلاق بعد أن ذكرت الحديث

فالفاعل مضارع للمبتدأ من أجل أنّهما جميعاً محدَّث عنهما وأنهما جملتان لا يستغني بعضهما عن بعض[1]

غير أنّ الدكتور المخزومي يرى الفرق بينهما أعمق مما ذكره ابن السراج قال المبتدأ لا يتميّز عن الفاعل بمكانه وإنّما يتميّز بأنّه يتصف بالمسند اتصافاً ثابتاً ولا يتحقق هذا إلاّ إذا كان المسند اسماً جامداً أو وصفاً دالاً على الدوام، وأنّ الفاعل وهو مسند إليه أيضاً إنّما يتصف بالمسند اتصافاً متجدداً ولا يتحقق هذا إلاّ بكون المسند فعلاً أو وصفاً دالا على التجدد.[2]

ويرى بعض النحاة أنّ دلالة الرفع على الإسناد لا تطّرد في كل المرفوعات نحو اسم إنّ وأخواتها وخبر كان وأخواتها إذ أنّهما منصوبان على الرغم من كون كل منهما مرفوعاً قبل دخول الناسخ عليه.

غير أنّ النحاة أشاروا إلى أنّ ذلك ليس خللاً فيما ذهبوا إليه من دلالة الرفع على الإسناد، فقد ذكروا أنّ الاسم المنصوب بعد إنّ ليس هو المسند إليه وإنّما هو كالمفعول المتقدم على الفاعل قال الزجاجي في حديثه عن (إنّ) "وإنّما نصبت الاسم ورفعت الخبر لمضارعتها الفعل المتعدي، وذلك أنّها تطلب اسمين كما يطلبهما الفعل المتعدي ويتصل بها المضمر المنصوب كما يتصل بالفعل المتعدي في قولك "إنّه وإنّك وإنّني" كما تقول ضَرَبَكَ وضَرَبَه وضَرَبَني وأواخرها مفتوحة كأواخر الفعل الماضي ومعانيها معاني الأفعال من التوكيد والتشبيه والترجي والتوقع والتمني والاستدراك على ما قد ذكرناه فلما ضارعت الأفعال هذه المضارعة عملت عملها فنصبت ورفعت

---

(1) الأصول 1/ 58-59

(2) في النحو العربي نقد وتوجيه 41.

فشبّهت من الأفعال بما قدّم مفعوله على فاعله إلاّ أنّها غير متصرفة"[1]

ولو عدنا إلى نص ابن كيسان السابق لوجدنا فيه إشارة واضحة إلى عدم دلالة اسم إنّ على الإسناد قال في حديثه عن النصب "إلاّ أنّه لا يكون أبداً إلاّ وشيئان قد عمل كل واحد منهما في صاحبه في الكلام وفي نيّتك وذلك نحو ضَرَب عبدُ الله زيداً فضرب، وعبد الله مقرونان وزيد مدخل في الحديث، وكذلك (إنّ زيداً قائم) (إنّ) و (قائم) مقرونان وزيد مدخل فيهما ..."[2]

فابن كيسان يعدّ (إنّ) و (قائم) أساسي الجملة، وزيد مدخل فيهما، ويجعل (زيداً) في هذه الجملة مضارعاً لـ (زيد) في قولنا ضَرَب عبدُ الله زيداً في أنّه مدخل في طرفي الجملة (ضَرَب) و (عبد الله)، لذا لذا يتضح أنّ اسم (إنّ) عندهم ليس مسنداً إليه، وليس كونه مبتدأ قبل دخول (إنّ) موجباً لبقائه مسنداً إليه إذ لم يقل أحد بكون مفعولي (ظنّ) مسنداً ومسنداً إليه على الرغم من أنّ أصلهما مبتدأ وخبر قبل دخول (ظن) عليهما. وإلى هذا أشار ابن كيسان في نصه السابق.

ويرى الدكتور الجوازي أنّ اسم (إنّ) لم يتجرّد للإسناد بذاته إنّما استعان عليه بالأداة (إنّ) قال: "وقد يصح القول بأنّ النصب في هذين الموضعين – خبر كان واسم إنّ – لأنّ الاسم الواقع في موقع الإسناد لم يستقلّ بهذا الموقع موقع الإسناد ولم يتجرّد له وإنّما استعان بأداة أخرى، وهي ما يعرف بالفعل الناقص (كان وأخواتها) أو الحرف المشبّه بالفعل (إنّ وأخواتها). فكأنّ الخبر في (كان زيدٌ حاضرا) كان حاضراً. وفي (إنّ زيداً حاضرٌ) إنّ واسمها معاً. (زيد كان حاضرا) (زيد إنّه حاضرٌ). من أجل ذلك انحط الخبر في جملة (كان) والمبتدأ في جملة (إنّ) عن مرتبة الإسناد وهي الرفع، إلى مرتبة التي هي دونها، وهي النصب"[3] وثمة رأي آخر في نصب اسم إنّ هو أن النحاة شبّهوا هذه الحروف بالأفعال من أوجه منها أنّها "اشبهتها لأنها لا تقع إلاّ على الأسماء وفيها المعاني من الترجّي والتمنّي والتشبيه التي عباراتها الأفعال، وهي في القوة دون

(1) الجمل 10، وينظر في المقتضب 4/ 8 ، الإيضاح العضدي 27.

(2) الموفقي 123.

(3) نحو المعاني 47

الأفعال، ولذلك بنيت أواخرها على الفتح كبناء الواجب الماضي وهي تنصب الأسماء، وترفع الأخبار، فتشبه من الفعل ما قدّم مفعوله نحو ضرَبَ زيداً عمرو"[1]

وذهب بعضهم إلى أنّ (ليت) من هذه الحروف تنصب الاسم والخبر معاً[2] على معنى (تمنّيت)

وهذه المشابهة بين هذه الحروف والأفعال في التعبير عن المعاني المشتركة جعل عدداً من النحاة المتأخرين والمعاصرين يعللون نصب اسم (إنّ) وخبر (كان) بميل العرب الفطري إلى إعطاء الشبيه حكم شبيهه عن قصد أو غير قصد.

قال الأستاذ عرفة "فالعرب قد تواضعوا على رفع المسند إليه، وأخذوا بذلك أنفسهم ولكن لمّا أشبه (إنّ زيدا قائم) أؤكّد زيداً لفظاً ومعنى، مالوا إلى إعطائه حكمه من غير قصد منهم، بل إنّ حسّهم اللغوي الذي اعتاد كثيراً أؤكّد كذا وأشبّه عمراً واستدرك خالدً، وأتمنى مالاً، وأترجى رحمة، مال إلى أن يجعل ما بعد (إنّ) من مسند إليه مثل ما بعد هذه الأفعال للمشابهة التي ذكرناها، يكون منهم ذلك بجرّ الطبع إليه، واعتياد الحس عليه بدون شعور ولا تمهّل"[3].

ولإبراهيم مصطفى تعليل آخر يعزو فيه نصب اسم (إنّ) إلى أنّ كثرة اتصالها بضمائر النصب أوهم العرب بجعل الاسم الظاهر منصوباً، أيضاً قال "وذلك أنهم لمّا أكثروا من اتباع (إنّ) بالضمير جعلوه ضمير نصب ووصلوه بها، وكثر هذا حتى غلب على وهمهم أنّ الموضع للنصب، فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضاً"[4].

ويبدو أنّ هذه الحروف لم تكن واضحة للنحاة بالقدر الذي يمكّنهم من الحكم عليها، فقد وجدوا فيها علامات الحروف فاصطلحوا على أنها حروف ورأوا فيها شبهاً بالأفعال في التعبير عن معانيها وفي بناء أواخرها على الفتح كما يبنى الفعل الماضي، لذا شبهّوا عملها بعمل الأفعال. وحينما وجدوا معاني (إنّ ولكنّ) مع

(1) المقتضب 4/ 108-109.

(2) الأصول 1/ 258.

(3) النحو والنحاة بين الجامعة والأزهر 132، ويلاحظ شرح الرضي على الكافية 2/ 345

(4) إحياء النحو 70.

اسميهما تفيد الابتداء، قالوا (إنّ) واسمها بمعنى المبتدأ. قال المبرّد "فإنّ إنما معناها الابتداء لأنك إذا قلت : (إنّ زيداً منطلق) كان بمنزلة قولك زيدٌ منطلقٌ في المعنى وإنْ غيّرت اللفظ، وكذلك (لكنّ)."[1]

وفي ضوء هذا التقدير رفعوا الاسم المعطوف على اسم (إنّ) في قولهم (إنّ زيداً ظريفٌ وعمروٌ) و(إنّ زيداً منطلق وسعيدٌ) على الابتداء، قال سيبويه "فعمرو وسعيد يرتفعان على وجهين فأحد الوجهين حسن، والآخر ضعيف، فأمّا الوجه الحسن فأن يكون محمولاً على الابتداء، لأنّ معنى (إنّ زيداً منطلق) زيدٌ منطلقٌ، وإنْ دخلت توكيداً كأنه قال : زيدٌ منطلقٌ وعمروٌ وفي القرآن مثله (أنّ الله بريءٌ من المشركين ورسولُهُ)[2]" قال المبرّد "وقرئت هذه الآية على وجهين بالنصب والرفع في الرسول"[3]

وقال أبو عبيدة "ويقول بعضهم (إنّ اللهَ وملائكتُهُ يُصلّون على النبي)[4] فيرفعون ملائكته على شركة الابتداء ولا يعملون فيها (إنّ). وقال سمعت الفصحاء المحرمين يقولون : (إنّ الحمدَ والنعمةُ لك والملكُ لا شريكَ لك)"[5]

وأخرج النحاة (لعل) و (كأنّ) و (ليتَ) من جواز رفع الاسم المعطوف بعدهن على الابتداء[6] قال السيرافي : "حمل المعطوف على هذه الحروف على الابتداء يغيّر المعنى الذي أحدثته هذه الحروف من التمني والتشبيه والترجي، فلذلك لم يحملوه على الابتداء، ألا ترى أنّا لو قلنا : ليت زيداً منطلقٌ وعمروٌ مقيمٌ، على عطفه جملة على جملة كان عمرو مقيم "خارجاً عن التمني"[7]

وربما كان سبب عدم الوضوح هنا قِدَم هذه الحروف وشيوعها في اللغات الأخرى غير العربية من اللغات الجزرية قال برجشتراسر (ومبتدأ الجملة الاسمية

(1)المقتضب 4/ 107.

(2)التوبة 3. الكتاب 2/ 144. وقد وردت فيه مكسورة الهمزة.

(3)المقتضب 4/ 112. ويلاحظ أنّ الهمزة فيه مكسورة أيضاً.

(4) الأحزاب 56 وهي قراءة أبي عمرو وقراءة الجمهور بالنصب (شواذ ابن خالويه 120)

(5)مجاز القرآن 2/ 21.

(6) الكتاب 2/ 146

(7)حاشية الكتاب 2/ 146.

منصوب بعد إنّ وأخواتها وكثرة ذلك من خصائص العربية مع كون أصله سامياً شائعاً في غير العربية أيضا ومما يدل على أن (إنّ) وهي أقدم الكل كانت تعمل النصب في الأصل كما تعمله في العربية"[1] وهذا القول يقود إلى الاعتقاد باحتمال كون هذه الحروف أفعالاً في السابق من الزمن. لذا يكون نصب اسمها غير خارج عن دلالة الرفع على الإسناد.

معنى النصب :

ذكر النحاة في دراساتهم أنّ النصب دليل وقوع الاسم فضلة في الكلام، وأوضحوا أنّ الفضلة تأتي بعد تمام معنى الجملة قال المبرد "فيكون المفعول فيه فضلة، كالحال والظرف والمصدر ونحو ذلك مما إذا ذكرته زدت في الفائدة، وإذا حذفته لم تُخلِل بالكلام، لأنك بحذفه مستغنٍ، ألا ترى أنك تقول: قام زيد، فلولا الفاعل لم يستغن الفعل، ولولا الفعل لم يكن للاسم وحده معنى إلاّ أن يأتي في مكان الفعل بخبر.

فإذا قلت ضربَ عبدُ الله زيداً، فإنْ شئت قلت: ضَرَبَ عبدُ الله فعرّفتني أنّه قد كان منه ضَرْب، فصار بمنزلة قام عبدُ الله، إلاّ أنّك تعلم أنّ الضرب قد تعدى إلى مضروب وأنّ قولك (قام) لم يتعدّ فاعله، فإنْ قلت ضَرَبَ عبدُ الله زيداً، أعلمتني مَنْ ذلك المفعول، وقد علمت أنّ ذلك الضرب لابدّ مِنْ أنْ يكون وقع في مكان وزمان، فإن قلت (عندك) أوضحت المكان، فإن قلت (يوم الجمعة) بيّنت الوقت، وقد علمت أنّ لك حالاً، وللمفعول حالاً، فإنْ قلت (قائماً) عرّفتني الحال منك أو منه، فإنْ قلت (قاعداً) أبنت عن حالك أو حاله.

وقد علمت أنّ ذلك الضرب إمّا أنْ يكون كثيراً وإمّا قليلاً، وإمّا شديداً وإمّا يسيراً، فإن قلت ضرباً شديداً، أو بيّنت فقلت عشرين ضَرْبَةً زدتَ في الفائدة.

فإن قلت : لكذا أو من أجل كذا، أفدت العلّة التي بسببها وقع الضرب فكل هذه زيادة في الفوائد وإنْ حذفت استغنى الكلام، وليس الفاعل كذلك[2]

(1)التطور النحوي 91

(2)المقتضب 3/ 116.

وهذا المعنى الذي أورده المبرد واضح يفسر نصب الأسماء ويبين دلالة هذا النصب فكل من الفاعل أو نائبه أو المبتدأ أو الخبر عمدة في الكلام لا يتم المعنى إلاّ بوجوده، ولم يجيزوا حذف أي منها إلاّ لغرض معنوي، أمّا الفضلات فهي زيادة في معنى الجملة يضاف إلى المعنى الذي يعبّر عنه المسند والمسند إليه، وهذه الزيادة في الفائدة يمكن الاستغناء عنها إذا أريد الاقتصار على معنى المسند والمسند إليه، ولذا كانت لفضلات في مرتبة أخرى هي النصب ويتضح ذلك فيما ذكر المبرد من فضلات فالمفعول به، وظرف الزمان أو المكان والحال والمفعول المطلق والمفعول لأجله، كلّها من المنصوبات، وعلّة نصبها - كما أوضح - كونها فضلات أي كونها قد جاءت زيادة في الفائدة.

ويربط الزبيدي بين معنى زيادة الفائدة والنصب في الحال موضحاً أنّها تنتصب إذا جاءت زيادة في الفائدة ولا تكون كذلك إذا لم يتم الكلام قال "إذا أخبرت عن شيء أنّه فعل فعلاً، أو وقع عليه فعل أو أخبرت عن استقراره في مكان أو أشرت إلى عينه، وتمّ لكلام بذلك ثم أردت أنْ تخبر بالحال التي وقع فيها الفعل فانصب ذلك الخبر لأنه مفعول فيه وهو الذي يسمى الحال ولا يكون الخبر الا نكرة كما لا يكون المخبر عنه إلاّ معرفة، تقول رأيت عبد الله قائماً، عبد الله مفعول به، وقائماً حال كأنه قل رأيت عبد الله، وتمّ الكلام بذلك ثم قال في حال قيام ... وتقول في الدار زيدٌ قائماً وفي المسجد إخوتُك جلوساً، وزيدٌ عندك مقيماً، تنصب هذه الأحوال بما في الكلام المتقدم من معنى الفعل الا ترى أنّك أردت استقرّ زيد في الدار قائماً، واستقر أخوتك في المسجد جلوساً . . رفعت الأسماء بالابتداء وخبرها في الظروف وذلك إذا جعلت الظروف للأسماء، وإنْ جعلتها للأخبار رفعتها فقلت في الدار زيدٌ قائمٌ زيد ابتد ،، وقائم خبر الابتداء، وفي الدار ظرف للقيام لأنّك أردت زيدٌ قائمٌ في لدار، وكذلك في المسجد أخوتُك جلوسٌ، وزيدٌ عندم مقيمٌ، جعلت في الدار وفي المسجد ظرفاً للقيام وللجلوس وإنْ شئت نصبتها على ما تقدم ذكره، ولا يكون النصب حتى يتم الكلام في الظروف على ما ذكرت لك ألا ترى أنك تقول في الدار زيدٌ، وفي المسجد أخوتك فهو كلام تام فلذلك نصبت ما بعده على الحال، فإن كانت الظروف

ناقصة لا يتم الكلام بها رفعت ما بعدها، كقولك، فيك زيدٌ راغبٌ، وعليك عمروٌ حريصٌ، فزيد ابتداء وراغب خبره، وكذلك عليك عمرو حريص ولا يجوز النصب في (حريص) و (راغب)، لأنّ الكلام غير تام بالظرف، الا ترى أنك لو قلت فيك زيد وعليك عبد الله لم يتم الكلام بذلك"[1]

وما قاله الربيديّ عن الحال ينطبق على كل المنصوبات في دلالتها على كونها فضلة تنصب إذا تم الكلام بغيرها.

ويقسم ابن السَراج المنصوبات على ضربين يدل كل منهما على ما ذكرته من معنى للفضلة. قال "فالضرب الأول، هو العام الكثير : كل اسم تذكره بعد أنْ يستغني الرافع بالمرفوع وما يتبعه في رفعه إنْ كان له تابع وفي الكلام دليل عليه فهو نصب.

والضرب الآخر: كل اسم تذكره لفائدة بعد اسم مضاف، أو فيه نون ظاهرة أو مضمرة وقد تمّا بالإضافة والنون، وحالت النون والإضافة بينهما، ولولاهما لصلح أنْ يضاف إليه فهو نصب ...."[2]

وما أوردته من أقوال للنحاة يعطي فكرة واضحة عن كون النصب علماً لوقوع الاسم فضلة في الكلام، أو ما يصطلح عليه بعض النحاة مجازاً بـ (المفعولية).

وأبواب النصب في الدراسات النحوية كثيرة تفوق في عددها أبواب الرفع أو أبواب الجر لكثرة معاني المنصوبات وتشعبّها، وقد أوضحت عدداً منها عند ذكر معاني الحال أو التمييز او المفعول فيه وغيرها. وآثرت الاّ أفصّل القول في معاني جميع تلك الأبواب لأنّ ذلك امر لا يمكن تحقيقه في هذا الكتاب[3] غير انّي أستطيع أنْ أستنتج من دراستي لتلك الأبواب أنّ أثر المعنى في تصنيف النحاة تلك الأبواب كان ضعيفا بسبب اهتمامهم الواضح بفكرة العامل وتأثرهم بها في تبويب تلك الأبواب إذ جمعوا فيها كل الأبواب التي ينطبق عليها اصطلاح أثر العامل من مفعولات وتمييز

---

(1) الواضح في علم العربية 57-59.

(2) الأصول 1/ 158-159، وينظر 1/ 213.

(3) ينظر في كتاب معاني النحو 2/ 506 وما بعدها حيث يجد الباحث بغيته إلا أراد معاني هذه الأبواب مفصلة

وحال واستثناء ونداء وغير ذلك من الأبواب التي اعتقدوا أنها أثر للعامل، لـذا جاء ضمن هذه الأبواب أبواب كان الأجدر أن تدرس مستقلة عـن المفعولات ذلـك لأنّ الاستثناء والنداء والاختصـاص والإغـراء والتحذيـر أسـاليب ذات دلالات معنوية، يستحسن عزلها عن تلك الأبواب، إلاّ أنّ اعتقادهم بوجود عامل مقدر يتعذر إظـهاره في بعضها ويجوز إظهاره في بعض آخر جعلهم يضعون تلـك الأبـواب ضمـن أبـواب المنصوبات ولا يدرسونها ضمن أبواب الأساليب النحوية.

وهذا الخلل في التبويب لم يمنعهم من إيلاء المعنى أهميـة خاصـة عند دراستهم تلك الأبواب إذ نجد أثر المعنى واضحا في كل باب من تلك الأبواب فقـد فرقـوا بين الحال والتمييز وتعمقوا في تحديد دلالة كل من المفعولات وأوضحوا معاني الاسـتثناء والنداء في تراكيبهما المختلفة ولم ينصرف جهدهم كلّه إلى الحالة الإعرابية بل اتسـع في إيضاح معاني كثير من استعمالاتها الوظيفية، فالمبّرد يعقد موازنة بين الظـرف والحال يبيّن فيها ما يجوز في الحال ولا يجوز في الظرف من خلال معنى كل منهما قائلاً "فإنْ قال قائل فما بالك تقدّم الظروف وهي مفعول فيها والعامل معنى الفعـل، ولا يجوز أنْ يعمل فيها التنبيه كما عمل في الحال، وكلاهما مفعول فيه فمن أين اختلفا؟ قيل له الفصل بين الحال والظرف أنّ الحال هي الاسم الأول فاعلاً كـان أو مفعـولاً أو غير ذلك من الابتداء أو خبره. والظرف متضمن للحال وغيرها لا يقع شيء إلاّ في زمان ومكان. فالحال تقع في الظروف، والظروف لا يقال إنها واقعة في الحال فإذا قلت يوم الجمعة زيدٌ في الدار (يوم الجمعة) غير (زيد) وقد عمل فيه استقرار زيد. وإذا قلت جاءني زيدٌ راكباً فالراكب هو زيد وكذلك ضربت زيداً قائماً، وزيدٌ منطلقٌ راكبـاً فـ (القائم) و (الراكب) وما أشبه ذلك هو زيد فلمـا كـان إيّاه عمـل فيـه مـا يعمـل في المفعول به لأنه اسم مثله. ولما كان الظرف متضمّناً لهذه وغيره، وكان غيرهما في المعنى إنما هو اسم زمان أو مكان لا يخلو من كون فيها واستقرار كان الناصب لهـا المعنى الذي جيء بهما من أجله"[1] وقـال في بـاب التمييز "وممـا ينتصب قولـك: هـذا أفضلهم رجلاً، وأفرهُ الناس عبداً. ... وكما امتنعـت مـن أنْ تقـول عشـرو درهـم

(1) المقتضب 4/ 171.

ـفصل بين التفسير والمِلْك إذا قلت: عشرو زيد امتنعت في قولك: أنت أفرهُهم عبداً من الإضافة لأنك إذا قلت. أنت أفرههم عبداً فإنّما عَنَيت ما لك العبد

وإذا قلت: أنت أفرهُ عبدٍ في الناس فإنّما عَنيت العبد نفسه، إلاّ أنك إذا قلت أنت أفرهُ العبيد فقد قدّمته عليهم في الجملة.

وإذا قلت. أفرهُ عبدٍ في الناس، فإنّما معناه أنت أفره من كلّ عبدٍ إذا أفردوا عبداً عبداً كما تقول هذا خيرُ اثنين في الناس، إذا كان الناس اثنين اثنين، ويجوز أن تقول، – وهو حسن جدا –، أنت أفرهُ الناسِ عبيداً، وأجود الناس دوراً ولا يجوز عندي عشرون دراهمَ يا فتى والفصل بينهما أنك إذا قلت (عشرون) فقد أتيت على العدد فلم يحتج إلاّ إلى ذكر ما يدل على الجنس، فإذا قلت هو أفره الناس عبداً جاز أن تعني عبداً واحداً، فمن ثمّ حسن واختير – إذا أردت الجماعة – أن تقول عبيداً. قال الله عزّ وجلّ ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ﴾[1] وقد يجوز أن تقول أفرهُ الناس عبداً فتعني جماعة العبيد نحو التمييز، والجمع أبين إذا كان الأول غير محظور العدد"[2]

معنى الجرّ (الخفض):

أمّا الجر فلا خلاف بين النحاة في جعله دليل الإضافة. قال سيبويه "والجر إنّما يكون في كل اسم مضاف إليه. واعلم أنّ المضاف إليه ينجرّ بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفاً، وباسم لا يكون ظرفاً، فأما الذي ليس باسم ولا ظرف فقولك : مررتَ بعبدِ الله، وهذا لِعبدِ الله وما أنت كزيد، ويا لَبكرٍ، وتالله لا أفعل ذاك، ومِنْ وفي، ومذ، وعنْ، ورُبّ، وما أشبه ذلك وكذلك أخذته عن زيد، وإلى زيد.

وأمّا الحروف التي تكون ظرفاً فنحو خلفَ وأمامَ وقدّام .. وأمّا الأسماء فنحو مثل وغير وكلّ وبعض ومثل ذلك أيضاً الأسماء المختصة نحو حمار وجدار .. وأمّا الباء وما أشبهها فليست بظروف ولا أسماء ولكنها يضاف بها إلى الاسم ما قبله أو ما بعده فإذا قلت: يا لبكرٍ فإنّما أردت أن تجعل ما يعمل في المنادى من الفعل المضمر

---

(1) الكهف 103

(2) المقتضب 3/ 33 -34.

مضافٌ إلى بكر باللام، وإذا قلت مررتُ بزيد فإنّما أضفتَ المرور إلى زيد بالباء، وكذلك هذا لعبد الله، وإذا قلت أنتَ كعبدِ الله فقد أضفت إلى عبد الله الشبه بالكاف، وإذا قلت أخذته من عبد الله فقد أضفت الأخذ إلى عبد الله بـ (مِن) وإذا قلت: مُذْ زمان فقد أضفت الأمر إلى وقت من الزمان بـ (مذ)، وإذا قلت أنت في الدار فقد أضفت كينونتك في الدار إلى الدار بـ (في) وإذا قلت فيك خصلة سوء فقد أضفت إليه الرداءة بـ (في) وإذا قلت ربّ رجل يقول ذلك، فقد أضفت القول إلى الرجل بـ (رُبّ)"[1]

وكلام سيبويه في تحديد معنى الجر واضح وصريح فهو لا يخرج عن الإضافة سواء أكان الجر بحرف أم كان بإضافة اسم إلى اسم آخر، فهو يجعل لحروف الجر وظيفة إضافة معنى الحدث في الأفعال إلى الأسماء المجرورة بها. قال المبرد "أمّا حروف الإضافة التي تضاف بها الأسماء والأفعال إلى ما بعدها فمن وإلى ورُبّ"[2]

فالإضافة معنى عام يشمل كل المجرورات لذا يمكن القول إنّ الإضافة في الكلام على ضربين "فمن المضاف إليه ما تضيف إليه بحرف جر، ومنها ما تضيف إليه اسماً مثله"[3] وقد صار هذا المصطلح (الإضافة) مختصاً - في الأعم - بالضرب الثاني، وصار الجر في الضرب الأول يقترن غالباً بأداته الجارة وهي حروف الجر أو الخفض، لذا قالوا الجر بالإضافة والجر بحروف الجر.

وقد قدر النحاة حروف جر هي اللام و (مِن) و (في) لبيان دلالة الإضافة على معانيها. قال ابن السراج ("الإضافة تكون على ضربين: تكون بمعنى اللام، وتكون بمعنى (مِن) فأمّا الإضافة التي بمعنى اللام فنحو قولك غلام زيد، ودار عمرو، ألا ترى أنّ المعنى غلام لزيد، ودار لعمرو، إلا أنّ الفرق بين ما أضيف بلام، وما أضيف بغير لام أنّ الذي يضاف بغير لام يكتسي مما يضاف إليه تعريفه وتنكيره، فيكون معرفة إنْ كان معرفة ونكرة إنْ كان نكرة، ألا ترى أنّك إذا قلت (غلام زيد) فقد عَرَّف الغلام بإضافته إلى زيد، وكذلك إذا قلت دار الخليفة عَرفت الدار بإضافتها إلى

---

(1) الكتاب 1/ 420-421

(2) المقتضب 4/ 136

(3) المصدر نفسه 4/ 136

الخليفة ولو قلت دار للخليفة لم يعلم أيّ دار هي وكذلك لو قلت: غلام لزيد لم يدر أيّ غلام هو، وأنت لا تقول: غلام زيدٍ فتضيف إلاّ وعندك أنّ السامع قد عرفه كما عرفته

أما الإضافة التي بمعنى (مِن) فهو أنْ تضيف الاسم إلى جنسه نحو قولك ثوبُ خزٍ، وبابُ حديدٍ، تريد ثوباً من خزّ وباباً من حديد، فأضفت كل واحد منهم إلى جنسه الذي هو منه، وهذا لا فرق فيه بين إضافته بغير (من) وبين إضافته بـ (من) وإنما حذفوا (من) هنا، استخفافاً فلما حذفوها التقى الاسمان فخفض أحدهما الآخر، إذا لم يكن الثاني خبراً عن الأول ولا صفة له، ولو نصب على التفسير، أو التمييز؛ لجاز إذا نوّن الأول نحو قولك ثوبٌ خزًا"[1]

أما تقدير (في) ففيه خلاف فقد قدره عدد من النحاة وأنكر آخرون تقديره قال السيوطي : "وقال الجرجاني وابن الحاجب في كافيته وابن مالك في كتبه : وتقدّر (في) حيث كان ظرفاً له قال في شرحي الكافية والتسهيل :

قد أغفلها أكثر النحويين، وهي ثابتة في الفصيح كقوله ﴿ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴾[2] ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾[3] ﴿ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾[4] ﴿ يَٰصَٰحِبَىِ ٱلسِّجْنِ ﴾[5] وفي الحديث "فلا تجدون أعلمَ من عالم المدينة" فمعنى (في) في هذه الأمثلة ظاهر ولا يصح تقدير غيرها إلاّ بتكلف"[6] وعلى الرغم من أنّ التقدير بهذه الحروف يكون موافقاً لمعنى الإضافة في بعض الاستعمالات أنّ قصر معنى كل ضرب من ضروب الإضافة على معنى حرف من تلك الحروف أمر فيه نظر. وقد اعترض أبو حيان على تقدير (في) وأنكره. [7] كما رفض التقدير بالحروف في كل الضروب التي ذكرها النحاة فقال "لا تقدير أصلاً لا للام ولا لغيرها، وإنما الإضافة تفيد الاختصاص، وجهاته

(1)الأصول في النحو 1/ 53.
(2)البقرة 204.
(3)سبأ 33
(4)البقرة 226
(5)يوسف 39 ، 41.
(6)همع الهوامع 4/ 267.
(7)همع الهوامع 4/ 267

متعددة بيّن كل جهة منها الاستعمال فإذا قلت غلام زيد ودار عمرو فالإضافة لملك، أو سرجُ الدابة فللاستحقاق، أو شيخ أخيك فلمطلق الاختصاص"[1]

وقد مرّت إشارة ابن السراج إلى أنّ معنى الإضافة بغير لام في قولنا (دار الخليفة) لا يفيد معنى قولنا (دارٌ للخليفة) لأنّ لكل جملة دلالتها.

قال الرضي "ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام أنْ يجوز التصريح بها بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام، فقولك طور سيناء ويوم الأحد بمعنى اللام ولا يصحّ إظهار اللام في مثله"[2]

ويرى الدكتور فاضل السامرائي "أنّ العرب إذا أرادت أنْ تقيّد المعاني قيّدتها، وذلك بذكر القيد، فإذا أرادت إطلاق المعاني حرّرتها من ذلك. فالإضافة تعبير آخر غير مقيّد بحرف معين، قد يحتمل تقدير حرف غير أنّ المعنيين لا يتماثلان، وقد يكون غير ذلك فلا يحتمل حرفاً ولا تقديراً"[3]

وما يراه الدكتور فاضل السامرائي في دلالة الإضافة صحيح ينطلق من فهم دقيق لوظيفة كل أداة من أدوات التعبير.

وقد اعترض الدكتور الجواري على إطلاق النحاة مصطلح الإضافة على ما يجرّ بإضافة اسم إلى اسم، وما يجرّ بحرف من حروف الجر، لما في ذلك من إبهام. قال "يقول القائل هذا بيت زيد فهذا الاسم لا منزلة في الكلام إلا أنّه منسوب إليه ليس غير. ولكن ثمة اسماً مخفوضاً - مجروراً - آخر هو الاسم الواقع بعد حرف من حروف المعاني التي تعرف بحروف الجر، كقول القائل (خرجت من البيت إلى السوق) وهم يسمون هذه الحروف تعسفاً وتكلفاً حروف الإضافة. ولئن سألتهم أين الإضافة في مثل قولك (زيد على حقٍ) و (عمرو مسكن في الدار) لقالوا إنّ (على) و (في) وسواهما هي حروف الإضافة لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء. وفي هذا

---

(1) المصدر نفسه 4/ 268.

(2) شرح الكافية 1/ 252.

(3) نص من محاضرة للدكتور فاضل السامرائي ألقاها على طلبة الدكتوراه في قسم اللغة العربية بكلية الآداب / جامعة بغداد في 23/ 3/ 1988

القول ما فيه من البعد عن واقع العلاقة بين أجزاء الكلام، فإنّ الإضافة نسبة، وليس بين الأفعال أو ما هو بمعناها – وبين هذه الأسماء الواقعة بعد الحروف علاقة من قبيل النسبة. ولكن الحق أنّ ما بعد هذه الحروف ليس إلا مفعولاً لما جاء قبله من فعل أو ما هو في معنى الفعل مما يشتق منه، وهو في الواقع ليس إلاّ مفعولاً على هيئة معنوية مقيدة بمعنى الحرف ... أمّا الإضافة فهي نسبة بين اسمين يراد بالاسم الثاني المنسوب إليه أنْ يكون وسيلة تخصيص أو تعريف للاسم الأول، نحو قولنا (هذا كتاب أدب)، وهذا بيت زيد"[1] وأعتقد أنّ الدكتور الجواري مصيب في تفريقه بين صيغ التعبير بالإضافة، وبين التعبير بحروف الجر ذلك لأن لكل صيغة معناها الدقيق، إلا أنّ هذا الفرق بين الصيغتين لا يمنع من دلالتهما على معنى الإضافة ذلك لأن الحرف أداة ربط بين الحدث والمجرور وهو ما أكده سيبويه. وهذا لا يعني أنّ الصيغتين متماثلتان تماماً في المعنى كما أنّ المبتدأ لا يضارع الفاعل في معناه إلا أنه يلتقي معه في كون كل منهما مسنداً إليه

وتعبيراً عن هذه المعاني التي مّرت لحالات الرفع والنصب والجر، جعل النحاة لكل حالة من هذه الحالات علامة، فالضمة علامة للرفع والفتحة علامة للنصب والكسرة علامة للجر. أمّا العلامات الفرعية كالحروف والحذف فهي علامات نائبة عن العلامات الأصلية وليس لها دلالات خاصة بها سوى أنها تنوب عن العلامات الأصلية في كونها علامات لتلك المراتب، وبين البصريين والكوفيين خلاف في ذلك[2].

قال أبو علي الفارسي موضحاً الفرق بين الحركات والحروف "وهذا الذي يسميه أهل العربية حركة حقيقية إنه حرف فالفتحة كالألف والضمة كالواو والكسرة كالياء في أنهنّ حروف كما أنهنّ حروف لأنّ الصوت بهنّ أقلّ من الصوت بالألف وأختيها، وقلّة الصوت بهن ليس يخرجهن عن أنْ يكنّ حروفاً لأنّ من الحروف ما هو أكثر صوتاً من حروف كـ (الصاد) و (النون) الساكنة فكما أنّ النون عندنا حرف وإنْ كان أقلّ صوتاً من الصاد كذلك يجب أنْ تكون هذه عندنا حروفاً وإنْ كان الصوت

---

(1)نحو المعاني 40، 41.

(2)الإيضاح في علل النحو 131–139

بهن أقلّ من الصوت بما هن منه، فالمسمى حركة والحرف الذي معه في الحقيقة حركتان للناطق، وكل واحد منهما حرف ويدلّك على ما ذكرناه من هذا قيام كل واحد من الحرف، والمسمى حركة مقام صاحبه وأقاموا الحرف مقام الحركة في الإعراب في نحوهما يضربان، ويضربون، وتضربين، وهو يخشى ويغزو ويرمي، فالمسمى حركة عندهم على ما أعلمتك"[1] وقد تنوب الحركة عن الحركة الأخرى كما في الاسم الذي لا ينصرف وجمع المؤنث السالم وليس لنيابتها دلالة أو تغيير في المعنى

معاني إعراب الأفعال

الأصل في الأفعال البناء إلا الفعل المضارع، فقد ذكر النحاة أنه معرب وهم مجمعون على أن تغيّر حركات آخره دليل على إعرابه وذلك أنّ الفعل المضارع تتغير حركاته كما تتغير حركات أواخر الأسماء المعربة.

وقد علل النحاة إعراب الفعل المضارع بمضارعته الأسماء

قال المبرد "اعلم أنّ الأفعال إنما دخلها الإعراب لمضارعتها الأسماء، ولو ذلك لم يجب أنْ يُعرب منها شيء . وإنّما ضارع الأسماء من الأفعال ما دخلت عليه زائدة من الزوائد الأربع التي توجب الفعل غير ماضٍ، ولكنّه يصلح لوقتين : لما أنت فيه، ولما لم يقع وإنّما قيل لها مضارعة؛ لأنها تقع مواقع الأسماء في المعنى. تقول زيد يقوم، وزيد قائم، فيكون المعنى فيهما واحداً، كما قال عزّ وجلّ ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾[2] أي لحاكم

وتقول زيد يأكلُ، فيصلح أنْ يكون في حال أكل، وأنْ يأكل فيما يستقبل، كما تقول زيد آكل أي في حال أكل، وزيدٌ آكِلٌ غداً، وتلحقها الزوائد لمعنى كما تلحق الأسماء الألف واللام للتعريف، وذلك قولك سيفعل، سوف يفعل، وتلحقها اللام في (إنّ زيداً لَيَفْعل) في معنى لَفاعِل"[3].

---

(1) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات 487-489

(2) النحل 124

(3) المقتضب 2/1 ،2

وعلة إعراب الفعل المضارع التي ذكرها المبّرد علة عقليّة محضة تعتمد على بعض أوجه المشابهة بين الفعل والاسم، وتهمل الأساس الذي افترق فيه الفعل عن الاسم وهو اختلاف دلالتيهما.

وقد روى الأنباري أنّ الكوفيين يعتقدون بأنّ الأفعال المضارعة إنّما أعربت لأنها دخلتها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة[1].

وهذا التعليل أقرب إلى طبيعة الفعل المضارع ذلك لأنّ للفعل المضارع معاني مختلفة تتغير بتغير الأداة الداخلة عليه واختلاف الزمن الدال عليه، واختلاف دلالته على الإيجاب أو النفي بالأداة الداخلة عليه. وهذه المعاني لا تتفق مع معاني الاسم لأنّها معبّرة عن طبيعة الفعل وخصائصه التي تختلف عن خصائص الاسم ولذا اهتم النحاة بمعاني إعراب الفعل ودرسوا حالات إعرابه المختلفة.

فقد ذكروا أنّ الأصل في الفعل البناء، إذ أنّ كلاً من الماضي و الأمر - عند البصريين - مبني، أمّا المضارع فهو معرب يرفع وينصب ويجزم إلاّ في حالة اتصاله بنوني التوكيد ونون النسوة وكان النحاة يدركون أنّ معنى الرفع في الاسم يختلف عن معناه في الفعل، وأنّ معنى النصب في الاسم لا ينطبق على معنى النصب في الفعل أما الجزم فهو حالة خاصة بالفعل تقابل حالة الجرّ في الاسم غير أنّه لا علاقة بينهما في المعنى لأنّ افتراضهم هذا مبني على قسمة عقلية محضة والدليل على أنّ معاني النصب و الرفع في الاسم غيرها في نصب الأفعال ورفعها، أنّ المعاني الموجبة للرفع في الفعل - أي ما تسمى بالعوامل - لا توجب الرفع في الاسم كما أنّ المعاني الموجبة للنصب في الاسم لا توجبه في الفعل قال المبرد "ما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل، فهي مرفوعة لما ذكرت لك حتى يدخل عليها ما ينصبها، أو يجزمها، وتلك عوامل لها خاصة ولا تدخل على الأسماء؛ كما لا تدخل عوامل الأسماء عليها، فكلٌّ على حياله"[2].

وقد استنتج النحاة من استقراء النصوص التي كانت بين أيديهم معاني الفعل المضارع في حالات رفعه ونصبه وجزمه إلاّ أنّ آراءهم في ذلك كانت مختلفة

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة 73.

(2) المقتضب 2/ 5

1- معنى رفع الفعل المضارع

فسر سيبويه معنى الرفع في الأفعال المضارعة بقوله "اعلم أنّها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم بني على مبتدأ أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ أو في موضع اسم مجرور أو منصوب فإنّها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها.

وعلته أنّ ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حدّ عمله في الأسماء كما أنّ ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها؛ لا يعمل في الأسماء وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ. فأمّا ما كان في موضع المبتدأ فقولك: يقولُ زيدٌ ذاك ... وأمّا ما كان في موضع غير المبتدأ ولا المبني عليه فقولك مررت برجل يقول ذاك، وهذا يومُ آتيك، وهذا زيدٌ يقول ذاك، وهذا رجل يقول ذاك، وحسبته ينطلق، فهكذا هذا وما أشبهه. ومن ذلك أيضاً هلا يقول زيدٌ ذاك، فيقول في موضع ابتداء، وهلاّ لا تعمل في اسم ولا فعل فكأنك قلت: يقول زيدٌ ذاك....."[1]

ويفرّق ابن السّراج بين هذا المعنى ومعنى إعراب المضارع بقوله "واعلم أنّ الفعل إنّما أعرب ما أعرب منه لمشابهته الأسماء فأمّا الرفع خاصة فإنّما هو لموقعه موقع الأسماء، فالمعنى الذي رفعت به غير المعنى الذي أعربت به"[2] وعلل ابن الوراق رفع الفعل المضارع بقوله "وإنّما استحق الرفع لوقوعه موقع الاسم لوجهين:

أحدهما: بأنّ وقوعه موقع الاسم معنى ليس بلفظ، وهو مع ذلك متجرّد من العوامل اللفظية، فمن حيث استحق المبتدأ الرفع، أعطي الفعل في هذا الموقع الرفع.

والوجه الثاني: هو أنّ الفعل له ثلاثة أحوال:

أحدهما: أنه يقع موقع الاسم وحده، كقولك: زيدٌ يقوم، وهو في موقع قائم

والثاني: أنّه يقع موقع الاسم مع غيره، كقولك أريد أن تذهب، فهو بمنزلة أريد ذهابك.

---

(1) الكتاب 3/ 9-10

(2) الأصول 2/ 146

والحالة الثالثة: ألاّ يقع موقع الاسم بنفسه، ولا مع غيره، كقولك: إنْ تأتني آتك، وكذلك لم يقم زيدٌ، لا يصحّ أنْ يقع الاسم موقع ما ذكرناه، ويكون بعده، فلمّا كان الفعل قد حصل على هذه الأشياء الثلاثة، وكان الاسم هو الأصل في الإعراب، كان وقوع الفعل في موقعه أقوى أحواله، فوجب أنْ يعطى أقوى الحركات، وهو الرفع ولمّا كان وقوعه مع غيره موقع الاسم دون ذلك في المرتبة جعل له النصب ولما كان وقوعه في موقع لا يصح وقوع الاسم فيه، فبعُد بذلك من شبه الاسم بعداً شديداً، أعطي من الإعراب ما لا يصح دخوله على الاسم لبعد شبهه منه وهو الجزم"[1] وذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل المضارع يرتفع لتعرّيه من العوامل الناصبة والجازمة وذهب الكسائي إلى أنّه يرتفع بالزائد في أوله.[2]

وهذه المعاني التي ذكرت في رفع الفعل المضارع بعيدة عن استعمالات الفعل الحقيقية، ذلك لأنّها تعليلات عقلية بعيدة عن واقع اللغة. كما يصعب على الباحث تصور معنى وقوع الفعل موقع الاسم إذ أن كثيراً من الأمثلة التي أوردها سيبويه لم يقع الفعل فيها في موقع الاسم، إنّما الجملة وقعت موقع الاسم، وإذا أريد الموقع الترتيبي للجملة. تكون المشابهة عقلية لا علاقة لها بالواقع اللغوي. ففي قوله (يقول زيد) يحتمل أن تقع (يقول) في موقع (أين زيد) أو (كان زيد) أو (إنّ زيداً) أو (صديق زيد) وغيرها من الكلمات التي لا يشترط فيها أنْ تكون أسماء.

أما إذا أريد الموقع الترتيبي فإنّ وضع الفعل في الصدارة لا يعني وقوعه موقع الاسم أمّا إذا أريد الموقع الإعرابي فقد ذكرت أن الجملة هي التي تقع موقع الاسم وليس الفعل وهذه الدلالات المحتملة لقولهم (يقع موقع الاسم) جعلت بعضهم يفسرها بغير ما أرادوا قال (ومعنى قولهم: وقع موقع الاسم، أنّه يشابه الاسم في أنّه كلمة معربة لم يلها جازم ولا ناصب فعل بكل حال، وهذا عامل معنوي"[3] وهذا التفسير يقرب من تفسير المذهب الكوفي الذي يعلل الرفع بتجرد الفعل عن الوصف

(1) علل النحو 153

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة 74.

(3) شرح اللمع لابن برهان 2/ 339

والجوازم. وفضلاً عن ذلك فإنّ كثيراً من الأفعال لا تقع موقع الاسم غير أنّها ترفع وما وضعوه من تأويل لذلك واضح التكلف. قال الأعلم شارحاً رأي سيبويه هذا وراى أفعالاً ترتفع في مواضع لا يقع فيها الاسم، فبيّن أنّ تلك المواضع في الأصل تقع فيها الأسماء وأنّه عرض فيها معان اختاروا من أجلها لزوم الفعل وترك الأصل في تلك المواضع. هلا يقول زيد ذاك، والأصل يقول زيد ذاك، ثم قال قائل لا يقول زيد ذاك فينفي ثم يقول فيحضّض السامع على القول فيجعل مكان (لا) (هلاّ) ولمّا كان هلاّ وأخواتها للتحضيض، ومعناهن معنى الأمر، ذكر الفعل لئلاّ يزول معنى التحضيض والأمر، والموضع موضع الابتداء .. وأمّا (كنتُ أفعل) وما أشبهه فإنّهم لزموا فيه الفعل لأنّه أريد به الدلالة بصيغة الفعل على زمانه ومدناته وقرب موافقته"[1] وثمة معنى آخر لرفع الفعل المضارع ذكره النحاة عرضاً فقد أشاروا في مواضع متفرقة إلى أنّ الأدوات الناصبة والجازمة لا تقع على فعل الحال، أي أن دلالة الفعل المضارع على الحال أو الاستقبال وعدم خصه للاستقبال أو المضي يقتضي رفعه قال سيبويه "وتقول إذنْ عبدُ الله يقول ذاك، لا يكون إلاّ هذا، من قبل أنّ (إذن) لأنّ بمنزلة إنّما، وهَلْ، كأنّكَ قلتَ: إنّما عبدُ الله يقول ذاك، ولو جعلت إذن هاهنا بمنزلة كي، وأنْ لم يحسن، من قبل أنّه لا يجوز لك أنْ تقول (كي زيد يقولَ ذاك) ولا (أنْ زيدٌ يقول ذاك) فلمّا قبح ذلك جُعلت بمنزلة (هل) و (كأنّما) وأشباههما وزعم عيسى بن عمر أنّ ناساً من العرب يقولون: إذنْ أفعلُ ذاك في الجواب فأخبرتُ يونس بذلك فقال لا تُبعِدَنّ ذا، ولم يكن ليَروي إلاّ ما سمع، جعلوها بمنزلة (هَلْ) و (بلْ) وتقول إذا حُدِّثتَ بحديث: إذنْ أظنّه فاعلاً، وإذن اخالك كاذباً، وذلك لأنّك تخبر أنّك تلك الساعة في حال ظنّ وحيلة، فخرجتْ من باب (أنْ) و (كي) لأنّ الفعل بعدهما غير واقع وليس في حال حديثك فعل ثابت، ولمّا لم يجز ذا في أخواتها التي تشبّه بها جعلت بمنزلة إنّما.

ولو قلت إذنْ أظنّك تريد أنْ تخبره أنّ ظنّك سيقع لنصبت"[2]

وفسر ابن برهان هذا المعنى بقوله "وإنّما امتنع عمل (إذنْ) في فعل الحال لأنّ

(1) النكت 1/ 696، 697

(2) النكت 3/ 15، 16

الحروف التي تنصب الفعل أو تجزمه لا تتسلط على فعل الحال بعمل البتة"[1] وكرر سيبويه المعنى نفسه في حديثه عن حتى إذ جعل من معاني رفعها الفعل المضارع دلالته على الحال قال "واعلم أنّ حتى يرفع الفعل بعدها على وجهين . تقول. سرتُ حتى أدخلُها تعني أنه كان دخول متصل بالسير كاتصاله به بالفاء إذا قلت سرت فأدخلُها، فأدخلُها ههنا على قولك هو يدخلُ وهو يضربُ إذا كنت تخبر أنه في عمله، وأنّ عمله لم ينقطع فإذا قال حتى أدخلُهما فكأنّه يقول سرت فإذا أنا في حال دخول وأمّا الوجه الآخر فإنّه يكون السير قد كان وما أشبهه، ويكون الدخول وما أشبهه الآن فمن ذلك لقد سرت حتى أدخلُها ما أمنع أي حتى أني الآن أدخلُها كيفما شئت"[2]

فالمضارع في ضوء ما تقدم يرفع إذا دل على المعاني الآتية :

1- **وقوعه موقع الاسم:** وهو معنى يشبه معنى الابتداء، وهذا المعنى معوّل عليه في تفسير رفع المضارع عند البصريين.

2- **التجرد من الحروف الناصبة والجازمة:** وهو معنى معوّل عليه في تفسير رفع الفعل المضارع عند الكوفيين[3] ومردّه إلى أنّ الفعل يكتسب من دخول الأدوات الناصبة معاني لم تكن فيه عند تجرده منها توجب نصبه، كما يكتسب من الأدوات الجازمة معاني لم تكن فيه عند تجرده منها توجب جزمه.

3- **دلالة الفعل على الحال** والمراد بالحال ابتداء الحدث واستمراره حتى لحظة التكلم قال الفارسي "وهذا الضرب الذي وصفه سيبويه بأنه كائن لم ينقطع فهذا الضرب وإنْ كان شيء منه قد مضى، وشيء منه لم يمضِ فإنّه عند العرب ضرب من ضروب الفعل غير الماضي وغير المستقبل، وعلى هذا عندهم حكم هذه الأفعال التي تطاول أوقاتها وتخرج إلى الوجود شيئاً فشيئاً، ويدلك على ذلك من مذهبهم أنّهم خصّوه في النفي بـ (ما) فقالوا في نفيه ما يُصلّي ولم ينفوه بـ (لن) كما نفوا

(1) شرح اللمع 2/ 347.

(2) الكتاب 3/ 17-18

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة 74.

المستقبل بها، ولا بـ (لم) كما نفوا الماضي بها"[1]

وقد ذكرت أنّ النحاة رفعوا الفعل المضارع إذا كان دالاً على الحال. وهذا معنى لا يطّرد، ذلك لأن الفعل يرفع على الرغم من دلالته على الاستقبال كما هو الحال في دخول السين وسوف عليه. ولكنه في الغالب يرفع إذا أريد به معنى الحال سواء مع الحروف أو بتجرده منها.

2- معنى نصب الفعل المضارع

علّل النحاة نصب الفعل المضارع بأكثر من تعليل، أي أنّ نصب الفعل المضارع كان يدل على معان متعددة أهمها :

1- **الدلالة على الزمن المستقبل:** قال المبّرد في حديثه عن (إذن) "وقد يجوز أنْ تقول إذن أكرمُك إذا أخبرت أنك في حال اكرام، لأنها إذا كانت للحال خرجت من حروف النصب، لأنّ حروف النصب إنما معناهن ما لم يقع"[2]

وقال الفراء "وقوله: ﴿ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ﴾[3] إذا أردت الاستقبال المحض نصبت (تكلم) وجعلت (لا) على غير معنى (ليس) وإذا أردت آيتك أنك على هذه الحال ثلاثة أيام رفعت فقلت ﴿ أَلَّا تُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ ﴾ الا ترى أنه يحسن أنْ تقول آيتك أنك لا تكلم الناس ثلاثة أيام إلاّ رمزاً"[4]

إن دلالة الفعل المضارع على الزمن المستقبل في حالة اقترانه بأداة نصب أمر متفق عليه، إلا أن دلالة النصب على إرادة الاستقبال أمر فيه نظر ذلك لأنّ الفعل المضارع قد يدل على الزمن المستقبل وهو مرفوع أو مجزوم، فالفعل المضارع يدلّ على الاستقبال إذ اتصل بالسين أو سوف وحكمه الرفع، ويدلّ على الاستقبال إذا سبقته أدوات الشرط الجازمة وحكمه الجزم، وكذلك الفعل المضارع المسبوق بـ (لا) الناهية أو لام الأمر

---

(1) المسائل العسكرية 98- 99

(2) المقتضب 2/ 13 ويلاحظ الفعل والزمن 84- 85

(3) آل عمران 41.

(4) معاني القرآن 1/ 213.

2 **وقوع الفعل المضارع موقع الاسم بأداة:** روي عن الخليل أنّ الفعل المضارع لا ينصب إلا إذا اقترن بـ (أن) ظاهرة أو مضمرة.

قال أبو عبيدة "وقال الخليل: لم ينصب فعل قط إلا على معنى (أن) وموضعها وإن اضمروها فقيل له قد نصبوا بـ (حتى) و (كي) و (لن) واللام المكسورة فقال العامل فيهن (أن)."[1]

وروى المبرّد عن الخليل "قال: لا ينتصب فعل البتة ألا بـ (أن) مضمرة أو مظهرة"[2] وقد فسّر الوراق نصب الفعل المضارع المسبوق بأن بوقوعه موقع الاسم بأداة قال "والثاني أنّه يقع موقع الاسم مع غيره كقولك أريد أنْ تذهب فهو بمنزلة: أريد ذهابك. ولمّا كان وقوعه مع غيره موقع الاسم دون ذلك في الرتبة جعل له النصب"[3] أي دون وقوع الفعل موقع الاسم وحده.

وهذا التفسير لا يختلف عما ذكره الزجّاج عن تفسير نصب الفعل في قوله تعالى ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ﴾[4] قال "فإن" كان ذلك الحرف أنْ وأخواتها نحو لن تفعلوا، و﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔواْ ﴾[5] فهو نصب لأن (أن) وما بعدها بمنزلة الاسم، فقد ضارعت (أن) وما بعدها (أنّ) وما بعدها لأنّ (أن) وما عملت فيه كمعنى (أنّ) الشديدة وما عملت فيه فلذلك نصبت"[6]

وقد دحض أبو علي الفارسي هذا الرأي قائلاً "فقوله: فهو نصب لأنّ (أن) وما بعدها بمنزلة الاسم ليس بصحيح، ولو كانت علة النصب في الفعل هي أنْ يكون حرف العامل في الفعل بمنزلة اسم لوجب أنْ لا تنصب (لن) و (إذن) من العلة التي زعم أنها الموجبة للنصب، فإذا خلتا منه وجب أنْ لا تنصب الفعل، فنصب هذين

(1) مجاز القرآن 1/ 155
(2) المقتضب 2/ 6
(3) علل النحو 153.
(4) البقرة 24
(5) التوبة 32
(6) الأغفال 313.

الحرفين للفعل مع أنهما ليسا معه بمنزلة الاسم دليل على فساد ما قال. فإن قال قائل في (س) و (إذن) الفعل ينتصب بعدها بإضمار (أن) فقد ذكر سيبويه فساد هذا القول وبيّنه بما نستقصي به عن ذكره في هذا الموضع. ويدل أيضاً على فساد قوله أنّ (أنْ) إن نصبت الفعل لأنها معه بمنزلة الاسم وجودنا لما هو عليه مع الفعل بمنزلة اسم غير ناصب له وذلك الشيء، هو (ما) التي تكون مع الفعل بمنزلة المصدر وذلك كلأني في قوله تعالى ﴿ مَا وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ﴾[1] و ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾[2]، و﴿ بِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ ﴾[3] فهذه حرف كما أنّ (أنْ) حرف وهو مع الفعل بمنزلة اسم كما أنّ أنْ كذلك ...»[4]

3- ويعزو الكوفيون نصب الفعل المضارع إذا سبقته الفاء أو (أو) أو الواو إلى معنى الخلاف في الجملة، وهذا المعنى لا يتطلب تقدير أنْ بل يكون معنى خلاف الفعل المضارع للمعنى الذي قبله ناصباً له - كما مر في مبحث العامل - وهذا المعنى ينصبون به الفعل كما ينصبون به الاسم، ولا علاقة له بالزمن المستقبل أو غيره لأن المراد هو الخلاف بين دلالة الفعل المقترن بواحد من هذه الحروف دلالة الفعل السابق له.[5]

وهذا المعنى لا يفسّر نصب المضارع مطلقاً بل يقتصر على هذه الحروف فقط.

ويلاحظ مما تقدم أنّ النحاة لم يتفقوا على معنى يفسرون به نصب المضارع لذا جاءت آراؤهم متباينة ومتناقضة أحياناً، كما أنّ المعاني التي فسّروا بها نصب الفعل المضارع لا تطّرد ذلك أنّ تفسير النصب بدلالة الفعل على الزمن المستقبل يلزمه ألاّ تكون أفعال الجزاء جازمة لدلالتها على الزمن المستقبل، وكذلك لا الناهية ولام الأمر.

كما أنّ فكرة وقوع الفعل موقع الاسم بالأداة لا يطّرد إلا إذا جعلنا النصب بتقدير (أن) في كل الأدوات الناصبة وهو تقدير فيه تكلف لا يسوغه إلا ما ذكروه من

---

(1) المائدة 117

(2) الأنفال 3

(3) البقرة 10

(4) الأنفال 13 ظ - 14و

(5) الحكمة 2/ 223 - 224

أنّ ما يدخل على الأسماء لا يدخل على الأفعال. وهو أمر ينكره الإستعمال اللغوي لتلك الأدوات.

أمّا مضارعة (أنْ) لـ (أنّ) فهو أمر فيه نظر ذلك لأنّ لكل من الأداتين استعماله ومعانيها.[1]

3ـ معنى جزم الفعل المضارع

الجزم حالة إعرابية ينفرد بها الفعل كما ينفرد الاسم بالجر، والجزم معناه القطع، قال الزجاجي : "وأمّا الجزم فاصله القطع، يقال جزمت الشيء وجذمته وبترته، وجذذته، وصلمته، وفصلته، وقطعت، بمعنى واحد فكأنّ معنى الجزم قطع الحركة عن الكلمة، هذا أصله، ثم جعل منه ما كان بحذف حرف على هذا، لأنّ حذف الحركة وحذف الحرف جميعاً يجمعها الحذف.

وكان المازني يقول الجزم قطع الإعراب ومعنى جزم الفعل المستقبل قطع الإعراب عنه وذلك أنّ الفعل المستقبل عنده وعند جميع البصريين إنّما يعرب إذ وقع موقع اسم، فقولك. مررت برجل يقوم تقديره مررت برجل قائم وكذلك محمد ينطلق تقديره محمد منطلق[2] قال المازني فإذا قلت زيدٌ لم يقم فقد وقع الفعل موقعاً لا يقع فيه الاسم فرجع إلى أصله وهو البناء. وأقول: إنّ هذا القول غير صحيح، وما أراه بيّنا عنه وذلك أنه يجب من هذا أنّ تكون الأفعال أيضاً في حال النصب غير معربة في قولك : إذن أكرمَك، ولم يقومَ زيد وما أشبه ذلك لأنّها قد وقعت موقعاً لا تقعه الأسماء، والمازني يقول هي معربة ومع ذلك فإنّ المبني لا يتغير عن حاله وهذه الأفعال تغيرها العوامل"[3].

وقد فسّر عدد من النحاة الجزم بالدلالة على الزمن الماضي قال الزجّاج "حرم (لم تفعلوا) لأنّ (لم) أحدثت في الفعل المستقبل المضي فجزمت ... و جزمت لم لأن ما

(1) ينظر مغني اللبيب 1/ 27-31

(2) يبدو أنّ ثمة خلطاً بين إعراب الفعل المضارع، ووجه ذلك لأنّ وقوع الفعل موقع الاسم علة منع الفعل المضارع، أما علة إعرابه فمضارعته للاسم.

(3) الإيضاح في علل النحو 93

بعدها يخرج من تأويل الاسم فكذلك هي وما بعدها يخرجان من تأويل الاسم"[1]

وليس الأمر كذلك عند أبي علي الفارسي لأنه يرى أنّ ذلك لا يطّرد في أفعال مجزومة لكنّها لا تدل على الزمن الماضي قال معقّباً على قول الزجّاج السابق "أقول إن ما ذكره من أنّ (لم) جزم قوله تعالى (تفعلوا) لأنّ (لم) أحدثت في الفعل المستقبل معنى المضي فجزمته بحدوث لم معنى المضي في الاستقبال صحيح، لكن يلزم إنْ كان لم جزمت لأنّ فيه أنّه جعل المستقبل بمعنى الماضي، أنْ لا يجزم بـ (لا) في نحو لا تفعل وباللام في نحو ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ﴾[2] لأن واحداً منهما لم يجعل المستقبل ماضياً، وعلة الجزم على ما وضع إنّما هو هذه، وليس الأمر كذلك لأنّ هذين الحرفين يجزمان الفعل وليس يجعلان المستقبل بمعنى الماضي ألا ترى أنّك إذا قلت لا تفعل، ولا تضرب زيداً فإنّما تنهاه عن ألا يفعل فيما يستقبل من أوقاته دون الماضي، ولو كان (لم) إنّما جزمت لهذا المعنى الذي ذكر للزم ألا يجزم إذا دخل عليه حرف الجزاء، لأنّ حرف الجزاء يحيل معنى الكلام في النفي وإن كان ماضياً إلى الاستقبال، فكما أن قوله: إنْ فعلْتَ فَعَلَ في معنى إنْ تفعلْ يفعلْ، فكذلك قولك: إنْ لم يَفعلْ لم تفعلْ، في معنى إنْ لا يفعل لا تفعل فيصير معنى (لم) مع الفعل العامل فيه معنى الاستقبال وإلا لم يصحّ معنى الشرط والجزاء فيه فيلزمه على هذا ألاّ يجزم به إذا كان مع إنْ لعدم المعنى الذي ذكره فيه وتعرّيه منه، وذلك كله يدل على فساد هذا المعنى. وأيضاً فلو كانت (لم) إنّما جزمت لأنّها جعلت المستقبل في معنى الماضي لوجب ألاّ يجزم شيء من حروف الجزاء لأنهن عكسها وخلافها، ألا ترى أنّهن يجعلن الماضي في معنى المستقبل، فهن عكس (لم) لأنها تجعل المستقبل في معنى الماضي، فلو كان ما قاله في (لم) صحيحاً لم يجب أنْ يجزم حروف الجزاء لأنّها خلافها كما رأيت فهذا أيضاً مما يدل على انتقاض القول الذي ذكره في (لم) وفساده"[3] وفعل الأمر عند الكوفيين مضارع مجزوم بلام الأمر المقدّرة قال الفرّاء " وقوله ﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا ﴾[4] هذه قراءة العامة.

---

(1) الإغفال 13 ظ

(2) الحج 29

(3) الإغفال 13 ظ

(4) يونس 58

وقد ذكر عن زيد بن ثابت أنه قرأ (فبذلك فلتفرحوا) أي يا أصحاب محمد - بالتاء وقوله ﴿ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا تَجْمَعُونَ ﴾[1] بجمع الكفار، وقوى قول زيد أنه في قراءة أبي (فَبِذَلِكَ فافْرَحُوا) وهو البناء الذي خلق للأمر إذا واجهت به أو لم تواجه، إلاّ أنّ العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجه لكثرة الأمر خاصة في كلامهم فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل. وأنت تعلم أنّ الجازم أو الناصب لا يقعان إلا على الفعل الذي أوله الياء والتاء والنون والألف، فلما حذفت التاء ذهبت باللام، وأحدثت الألف من قولك: اضْرِبْ، وافرَحْ لأنّ الضاد ساكنة فلم يستقم أن يستأنف بحرف ساكن فادخلوا ألفا خفيفة يقع بها الابتداء كما قالوا (اداركوا) و (اثاقلتم) وكان الكسائي يعيب قولهم فلتفرحوا لأنه وجده قليلاً فجعله عيباً وهو الأصل. ولقد سمعت عن النبي صلّى الله عليه وسلّم أنه قال في بعض المشاهد (لتأخذوا مصافكم) يريد به خذوا مصافكم"[2].

ولا يخفى التكلّف في هذا التقدير إذ يجعلون ما أصله البناء معربا بتأويل يكثر فيه الحذف والتقدير، وهو عكس ما ذهب إليه المازني في جعل الفعل المضارع المجزوم مبنيا على السكون كما ذكر الزجاجي

وقد وجد الرضي هذا الرأي أكثر قبولاً إلى نفسه مما قيل في جزم الفعل المضارع لأنّ القول ببناء المضارع المجزوم أقرب إلى طبيعة الفعل من تعليلات جزمه قال: ولولا كراهة الخروج من إجماع النحاة، لحسن ادّعاء كون المضارع المسمّى مجزوماً مبنياً على السكون، لأنّ عمل ما سمي جازماً لم يظهر فيه لا لفظاً ولا تقديراً وذلك لأنّ أصل كل كلمة اسماً كانت أو فعلاً أو حرفاً أنْ تكون ساكنة الآخر، ومن ثم لا تطلب لعلة للبناء على السكون، وإنّما سمي العامل عاملا لكونه غيّر آخر الكلمة عمّا هو أصله إلى حالة أخرى لفظاً أو تقديراً.

ثم تقول إنّ نحو لم يغزُ، ولم يرمِ، ولم يخشَ، مبني كاغزُ وارمِ واخش وإنّما حذف الآخر ليكون فرقاً بين المعرب المقدّر إعرابه وبين المبني، وذلك لأنك تحذف في الفعل

---

(1) الآية نفسها

(2) معاني القرآن 1/ 469- 470

عن الإعراب إذا كان حرفاً يوهم سكونه أنه لاستثقال الحركة عليه لا للبناء، أي حرف العلة ليكون تنبيهاً على أنه كما ليس الإعراب فيه بظاهر، ليس بمقدر أيضا لزوال محل الإعراب أي الحرف الأخير بلا علة "[1]

و لقول ببناء الفعل المضارع على السكون أقرب إلى طبيعة اللغة من جزمه لأن الأصل في الأفعال البناء، فالماضي مبني بالاجماع والأمر أولى بالبناء لأنه معنى يدل على طلب حدوث شيء، وهو في ذلك يختلف عن الفعلين الماضي والمضارع من حيث الدلالة، وما قاله الكوفيون عن جزمه موغل في التكلف، لذا فإنّ حمل الفعل المضارع المسبوق بأداة جازمة على البناء أولى من إعرابه، كما أوضح الرضي ذلك.

أمّا القول بأن الجزم في الفعل يقابل الجر في الاسم، فليس ذلك سوى قسمة عقلية لا علاقة لها بمعنى الفعل المجزوم.

وخلاصة القول فيما ذكره النحاة من آراء في إعراب الفعل المضارع أنّ الحالات الإعرابية التي ذكروها من رفع ونصب وجزم لم تكن عندهم ذات دلالات واضحة ودقيقة إذ أنّهم فسروا كل حالة تفسيرات كثيرة، بعضها افتراضات بعيدة عن واقع اللغة وبعضها الآخر نابع من الإحساس بوجود معانٍ تدل عليها تلك الحالات إلا أنها لا تطّرد كما هو واضح في اعتقادهم بدلالة كل حالة على زمن معين.

و الأمر الذي يجمعون عليه أنّ إعراب الاسم يختلف عن إعراب الفعل وهذا يعني أنّ المعاني الموجبة للرفع أو النصب أو الجر في الاسم ليست كالمعاني الموجبة للرفع أو النصب أو الجزم في الفعل ولذا قال الدكتور المخزومي "تغيّر آخر الفعل المضارع لم يكن بسبب من طروء معانٍ إعرابية ولا بسبب من وجود عوامل ناصبة أو عوامل جازمة ليصح أنْ يقال إنه معرب كما دأب النحاة عليه وكما خدعتهم فكرة العمل فتوهموا أنّ حركات آخره آثار لعوامل لفظية أو معنوية"[2]

وقال موضحاً مفهوم الإعراب في كل من الاسم والفعل بأنه "بيان ما للكلمة أو

---

(1) شرح الكافية 2/ 208

(2) في النحو العربي نقد وتوجيه 134

الجملة من وظيفة لغوية أو من قيمة نحوية ككونها مسنداً إليه أو مضافاً إليه، أو فاعلاً أو مفعولاً أو حالاً أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمات في ثنايا الجمل وتؤديها الجمل في ثنايا الكلام أيضاً.

وهذه المعاني الإعرابية أو القيم النحوية المدلول عليها بالضمة والفتحة والكسرة إنما تكون في الأسماء وحدها، أمّا الأفعال فلا تؤدي إحدى هذه الوظائف ولا تعبّر عن معنى من المعاني الإعرابية المعروفة فلا يكون الفعل مسنداً إليه، ولا مضافاً إليه، أعني أنّ الكلمات التي تتغير أواخرها بتغيّر القيم النحوية هي الأسماء لا الأفعال ولا الأدوات."[1]

ولم يضع الدكتور المخزومي بديلاً لما ذكره النحاة في معاني إعراب الفعل المضارع. على الرغم من تنبيهه على مسألة مهمة هي أنّ إعراب الاسم لا يقاس عليه إعراب الفعل. وفي ضوء هذا ينبغي أنْ يدرس الفعل دراسة عميقة تتجنب منهج النحاة القدامى في تطبيق ما استنتجوه من إعراب الاسم على ما يحتمله الفعل.

معنى التوابع

أطلق النحاة اصطلاح التوابع على خمسة أبواب هي النعت (الصفة) والتوكيد، والبدل وعطف البيان، وعطف النسق وقالوا إنّ هذه الأبواب يجري فيها إعراب التابع على إعراب المتبوع فإنْ كان المتبوع مرفوعاً، أو منصوباً أو مجروراً كان للتابع حكم المتبوع، ومردّ ذلك إلى التزامهم بفكرة العامل، ذلك لأنّ العامل عندهم لا يعمل في التابع إلاّ على سبيل التبع للمتبوع أي أنّ العامل يعمل في المتبوع ثم يعمل في التابع، وفي هذا خلاف بين النحاة.[2] قال المبرد في عامل النعت لأن النعت إنّما يرتفع بما يرتفع به المنعوت"[3] وقال عن البدل "واعلم أنّ البدل في جميع العربية يحلّ محلَّ المبدل منه وذلك قولك مررت برجلٍ زيدٍ، وبأخيك أبي عبد الله، فكأنك قلت مررت بزيدٍ ومررت بأبي عبدِ الله فعلى هذا تقول يا زيدُ أبا عبدِ الله، فتنصب أبا عبد الله نعتاً كان

---

(1) المصدر نفسه 134

(2)همع الهوامع 5/ 165-168.

(3) المقتضب 4/ 315.

أو بدلاً لأنك إذا أبدلته منه فكأنك قلت يا أبا عبد الله، وتقول يا أخانا زيداً أقبل لأنّ البدل يجري مجرى النعت ... واعلم أن المعطوف على الشيء يَحُلّ مَحَلّه لأنه شريكه في العامل نحو مررت بزيدٍ وعمروٍ، وجاءني زيدٌ وعمرو"(1)

وفي ضوء هذه الفكرة وجد النحاة أنّ التابع إنّما يرتفع أو ينتصب أو يجر لأنه يقع عليه أثر عامل المتبوع أو ما هو في تقديره ولكن النحاة لم يهملوا المعنى في هذه الأبواب، بل كشفوا عن المعاني التي تربط هذه الأبواب أو تفرق بعضها عن بعض كما كشفوا عن المعنى الحقيقي الكامن وراء تبعيتها، إذ أدركوا أنّ التابع إمّا أنْ يكون مكمّلاً بيان معنى الأول (المتبوع) وإمّا أنْ يكون غير مكمّل.

وجعلوا من النوع الأول:

أ. **ما يكون في تقدير جملتين وهو البدل:** قال المبرد "فضرب من ذلك أن تبدل الاسم من الاسم إذا كانا لشيء واحد، معرفتين كانا، أو معرفة ونكرة، أو مضمراً ومظهراً أو مضمرين، أو مظهرين، وذلك نحو قولك مررت بأخيك زيدٍ، أبدلت زيداً من الأخ، فنحّيت الأخ وجعلته في موضعه في العامل فصار مثل قولك مررت بزيد، وإنّما هو في الحقيقة تبيين، ولكن قيل بَدَل، لأنّ الذي عمل في الذي قبله قد صار يعمل فيه بأن فرّغ له."(2)

ب. **يكون التابع مكمّلاً بيان معنى المتبوع** وليس في تقدير جملتين، مفيداً فائدة المشتق وهو النعت، والنعت والمنعوت كالاسم الواحد.

قال سيبويه: "فأمّا النّعت الذي جرى على المنعوت فقولك مررت برجلٍ طريفٍ قَبْلُ، فصار النعت مجروراً مثل المنعوت لأنّهما كالاسم الواحد، وإنّما صار كالاسم الواحد من قبل أنّك لم تُرد الواحد من الرجال الذين كلّ واحد منهم رجل، ولكنّك أردت الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل طريف، فهو نكرة وإنّما كان نكرة لأنّه من أمّة كلها له مثل اسمه، وذلك أنّ الرجال كلّ واحد منهم

(1) المصدر نفسه 4/ 211

(2) المقتضب 4/ 295.

رجس، والرحال الظرفاء كل واحد منهم رجلٌ ظريفٌ، فاسمه يخلطه بأمته حتى لا يعرف منها."[1]

جـ- يكون التابع مكملاً بيان المتبوع، وفي تقديره لفظاً ومعنى، وهو التوكيد، والتوكيد يشبه الصفة في كونهما ليسا في تقدير جملتين.

قال ابن السّراج موضّحاً معنى التوكيد واستعمالاته :

"التوكيد يجيء على ضربين : إمّا توكيد بتكرير الاسم وإمّا أن يؤكد ما يحيط به.

الأول: وهو تكرير الاسم: اعلم أنه يجيء على ضربين: ضرب يعاد فيه الاسم بعظه، وضرب يعاد معناه

الثاني: الذي هو إعادة المعنى بلفظ آخر نحو قولك: مررت بزيدٍ نفسه، وبكم أنفسكم، وجاءني زيدٌ نفسُه، ورأيت زيداً نفسَه، ومررت بهم أنفسِهم، فحق هذا أن يتكلّم به المتكلم في عقب شكٍّ منه، ومن خاطبه، فتقول : مررت بزيد نفسه، فإذا قلت: مررت بزيد لا أشكّ، ومررت بزيد حقاً، لتزيل الشك، فإذا قلت قمتَ نفسُك، فهو ضعيف لأنّ النفس لم تتمكن في التأكيد، لأنها تكون اسماً تقول نزلتُ بنفسِ الجبلِ، وخرجتْ نفسُه، وأخرجَ اللهُ نفسَه."[2]

وهذا الشبه بين النعت والتوكيد جعل سيبويه والمبرِّد وغيرهما يطلقون أحياناً اصطلاح النعت ويريدون التوكيد. قال سيبويه "وإما أجْمَعُ وأكْتَعُ فإذا سمّيت رجلاً بواحد منهما لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة وليس واحد منهما في قولك : مررتَ به أجمعَ أكتعَ، بمنزلة أحمرَ لأنّ أحمر صفة للنكرة وأجمع صفة للنكرة، وأجمع وكتع إنما وصف بهما معرفة فلم ينصرفا لأنهما معرفة، فأجمع ههنا بمنزلة كلّهم"[3]

د- يكون التابع مكمّلاً بيان المتبوع غير مفيد فائدة المشتق وليس في تقدير المتبوع لفظاً ولا معنى وهو عطف البيان الذي يلتقي مع النعت في كون كلّ منهما متمماً للأول توضيحاً وتخصيصاً.

---

(1) الكتاب 1/ 421-422

(2) الأصول في النحو 2/ 19، 20

(3) الكتاب 3/ 202، 203، المقتضب 3/ 210، 342

قال سيبويه "واعلم أنَّ العَلَمَ الخاصَّ من الأسماء لا يكون صفةً لأنّه ليس بحلية ولا قرابة ولا مبهم، ولكنه يكون معطوفاً على الاسم كعطف أجمعين، وهذا قول الخليل -رحمه الله- وزعم أنّه من أجل ذلك قال يا أيُّها الرجلُ زيدٌ أقبلْ. قال: لو لم يكن على الرّجل كان غير منوّن. وإنّما صار المبهم بمنزلة المضاف لأن المبهم تقرّب به شيئاً أو تباعده وتشير إليه"(1)

وقال المبرد "فمن قال (يا نصرُ نصراً نصراً)، فإنّه جعل المنصوبين تبييناً لمضموم، وهو الذي يسميه النحويون عطف البيان ومجراه مجرى الصفة فأجراه على قولك يا زيدُ الظريفَ، وتقديره تقدير قولك: يا رجلُ زيداً أقبلْ جعلت زيداً بياناً للرجل على قول من نصب الصفة." (2)

وقال السيوطي "هو الجاري مجرى النعت في تكميل متبوعه توضيحاً وتخصيصاً قيلَ وتوكيداً، فالأول في المعارف: جاء أخوك زيدٌ والثاني في النكرات نحو ﴿ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيۡتُونَةٍ ﴾(3) والثالث: في المكرر بلفظه نحو القائل يا نصرُ نصراً نصراً.

قال ابن مالك والأولى عندي جعله توكيداً لفظياً لأنّ عطف البيان حقه أنْ يكون للأول به زيادة ووضوح، وتكرير اللفظ لا يتوصل به إلى ذلك وفارق بما ذكرناه سائر التوابع لا النعت، لكن يجب جموده ولو تأويلاً، وبذلك يفارق النعت، والمراد بالجامد تأويلاً: العَلَم الذي كان أصله صفة فغلبت"(4)

هـ- يكون التابع غير مكمل بيان المتبوع وهو عطف النسق - قال سيبويه "هذا باب ما أشركَ بين الاسمين في الحرف الجارّ، فجريا عليه كما أشرك بينهما في النعت فجريا على المنعوت. وذلك قولك مررت برجلٍ وحمارٍ قبلُ، فالواو أشركتْ بينهما في الباء فجريا عليه، ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إيّاه يكون بها أولى من الحمار، كأنك قلت مررتُ بهما، والنفي في هذا أنْ تقول: ما مررتُ برجلٍ وحمارٍ، أي ما مررت بهما وليس في هذا دليل على أنّه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشي مع شيء،

(1)الكتاب 2/ 12.

(2) المقتضب 4/ 209

(3)النور 35

(4)همع الهوامع 5/ 190-191 ويلاحظ مختصر المعاني 79

لأنه يجوز أنْ تقول مررت بزيدٍ وعمرٍو والمبدوء به في المرور عمرو، ويجوز أنْ يكون زيداً، ويجوز أنْ يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة. فالواو تجمع هذه الأشياء على هذه المعاني. فإذا سمعت المتكلم يتكلم بهذا أجبته على أيها شئتَ لأنها قد جمعت هذه الأشياء، وقد تقول مررت بزيدٍ وعمرٍو على أنك مررت بهما مرورين، وليس في ذلك دليل على المرور المبدوء به، كأنه يقول: ومررت أيضاً بعمرٍو فنفي هذا: ما مررتُ بزيد، وما مررت بعمرٍو"[1]

وقال المبّرد أعلم أنك لا تعطف اسماً على اسم ولا فعلا على فعل في موضع من العربية إلاّ كان مثله، تقول مررت بزيدٍ وعمرٍو، ورأيت زيداً وعمراً، وأنا آتيك وأكرمُك، ولا تذهبْ فتندمْ، أي لا تذهبْ ولا تندمْ، ولم يُرد الجواب"[2]

وقال ابن السّراج " وينبغي أن تعلم أنه ليس لك أن تعطف على الموضع الذي فيه حرف عامل إلاّ بعد تمام الكلام من قبل أنّ العطف نظير التثنية والجمع، ألا ترى أنّ معنى قولك قام الزيدان إنّما هو قام زيدٌ وزيدٌ، فلما كان العاملان مشتركين مع الاسم ثنيّا، ولو اختلفا لم يصلح فيهما إلاّ الواو فكنت تقول قام زيد وعمرو، فالواو نظير التثنية، وإنّما تدخل إذا لم تكن التثنية فلما لم يكن يجوز أنْ يجتمع في التثنية الرفع والنصب، ولا الرفع والخفض ولا أنْ يعمل في المثنى عاملان كذلك لم يجز في المعطوف والمعطوف عليه، فإذا تم الكلام عطفت على العامل الأول، وكنت مقدّراً إعادته، وإنْ كنت لا تفيّده في اللفظ لأنك مستغنٍ عنه ... فإذا تم الكلام فلك العطف على اللفظ والموضع جميعاً وإذا لم يتم لم يجز إلاّ اللفظ فقط"[3].

يتضح مما تقدم أنّ النحاة كانوا على بينة من معاني هذه الأبواب الخمسة لأنهم أدركوا من استقراء النصوص أنّ التابع يكون مكمّلا لمعنى المتبوع ويؤدي وظيفة في الكلام أو لا يكون مكّملاً لمعنى الاسم الذي يتبعه لأنّ الكلام تام به لذا يعاد المعنى الموجب للرفع أو النصب أو الجر بدلالة حرف العطف.

---

(1) الكتاب 1/ 437-438.

(2) المقتضب 4/ 387.

(3) الأصول 2/ 64.

كما أدركوا أنَّ المتمم لمعنى الاسم عندهم إمّا أن يكون في تقدير جملتين كما في البدل وإمّا أن لا يكون كذلك بل يكون كالجزء من الأول، فإنْ كان مشتقاً كان صفة وإنْ كان غير مشتق كان عطف بيان.

قال ابن عصفور "عطف البيان هو جريان اسم جامد معرفة في الأكثر على اسم دونه في الشهرة يبيّنه كما يبّنه النعت نحو جاءني أبو حفص عمر"[1]

وإمّا أنْ يكون في تقدير الأول لفظاً أو معنى كما هو الحال في التوكيد.

وهذا يدلُّ على أنّ التبعية تعني الإشراك والإتمام أي إشراك التابع في معنى المتبوع أو إتمامه لمعنى المتبوع حتى يصبح كالجزء منه أو في تقديره

وفي ضوء هذا الفهم قسم ابراهيم مصطفى التوابع على قسمين : 1- العطف 2- التوابع الأخرى أوضحهما بقوله: "أمّا عطف النسق فإنك إذا قلت جاء زيد وعمرو وجدت أن الاسمين متحدث عنهما ولو أنك أخّرت الحديث أو المسند لقلت: زيد وعمرو جاءا، ومن هنا استحق كل من الاسمين الرفع على الأصل الذي قررنا، ولم يكن الأول أحق بهذا النوع من الإعراب ولا الثاني محمولاً عليه، كلا الاسمين متحدث عنه وكلاهما له إعراب المتحدث عنه وهو الرفع.

أمّا سائل التوابع بعد العطف فهي قسمان:

الأول: تكون فيه الكلمة الثانية من الأول بمنزلة المكّمل للمعنى المتمّم له حتى لا يفهم المعنى إلاّ بهما معاً ....

القسم الثاني: من التوابع لا تكون الكلمة الثانية فيه من الأولى بمنزلة المكملُ - حتى لا يفهم المعنى المقصود إلاّ بهما - بل يكون الأول دالاً على معناه مستقلاً بإبهامه، والثاني دالاً على معنى الأول مع حظ من البيان والإيضاح يجيء من قرن الكلمتين إحداهما إلى الأخرى. وأنت تستطيع أن تقف عند الكلمة الأولى، وقد فهم الكلام بتمامه فهماً ما، كما تستطيع أنْ تكتفي بالثاني والمعنى قد فهم أيضاً، فإذا ضممت الكلمتين أفدت التأكيد أو زيادة البيان كما

---

(1)شرح الجمل 1/ 294.

في زارني محمدٌ أبو عبد الله، ولقيت القومَ أكثرهم أوكلُّهم. تقول زارني محمدٌ، أو زارني أبو عبد الله والمعنى فيهما واحد، وتضم الاسمين معا فتقول زارني محمدٌ أبو عبد الله فهو المعنى الأول زدته بياناً أو تأكيداً، وذلك بعيد عما رأيته من قبل في النعت"[1].

وليس تقسيم التوابع الذي ذكره إبراهيم مصطفى يختلف كثيرا عمّا قاله النحاة الأوائل[2] بل إنّ ما ذهبوا إليه أكثر دقة لأن النعت لا ينفرد بكونه المكمّل لمعنى الأول وإنّما التوكيد وعطف البيان ممّا يكمّل معنى الأول كذلك لأن المراد بتكميل المعنى زيادة الإيضاح والبيان، وهو ما تؤديه أبواب النعت والتوكيد وعطف البيان كما ذكر النحاة ذلك، إلا أنّ النعت أكثر إيضاحا لما فيه من المطابقة بين النعت والمنعوت في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، والتعريف والتنكير، والحالة الإعرابية، ولا تشترط هذه المطابقة في التوابع الأخرى في هذه الأمور كلّها.

ولذا يمكن القول إنّ الترابط بين التابع والمتبوع في المعنى، وحاجة بعضهما إلى بعض في زيادة الإيضاح والبيان لإكمال المعنى هو الموجب لهذا التناظر في الحكم الإعرابي بينهما في التوابع عدا عطف النسق.

أمّا العطف فلا تكملة فيه لمعنى، بل إعادة للمعنى الموجب لرفع الاسم الأول أو نصبه أو جرّه، قال ابن السّراج "العطف نظير التثنية والجمع ألا ترى أنّ معنى قولك قام الزيدان إنّما هو قام زيد وزيد.

فلما كان العاملان مشتركين في الاسم ثنيا ولو اختلفا لم يصلح فيهما إلاّ الواو فإذا تم الكلام عطف على العامل الأول وكنت مقدرًا إعادته وإنْ كنت لا تعيده في اللفظ لأنك مستغنٍ عنه"[3] والمراد بتقدير إعادته إعادة المعنى الموجب للحالة الإعرابية التي استحقها الاسم الأول.

---

(1)إحياء النحو 115- 120.

(2)ينظر في شرح اللّمع لابن برهان 1/ 201 وما بعدها.

(3)الأصول في النحو 2/ 64.

أمّا العطف على المعنى والعطف على التوهم فهو أمر آخر سأوضّحه في الفصل القادم.

ولا يقتصر العطف على الأسماء بل يجري في الأفعال والجمل كما يجري في الأسماء ولكلٍ من عطف الجمل وعطف الأفعال أحكامه وشروطه المعروفة في كتب النحاة، كما أن للعطف حروفاً متباينة الدلالة، وهذه المباحث طويلة ومتشعبة لم أجد بحثها ممّا يحتمله هذا الكتاب لأنها مما تهتم به كتب معاني النحو والمطولات النحوية.

البناء في الأسماء والأفعال

ذكرت أنّ النحاة درسوا بعمق مسائل الإعراب ومعانيه وأحواله، وكانت أغلب أبواب كتبهم تبحث في معاني المعربات واستعمالاتها وذلك لعلاقة أبواب الإعراب بالمعنى ذلك أنّ التغيير في أواخر هذه المعربات يحصل لتغيّر المعاني.

كما وجد النحاة بإزاء هذه المعربات أسماء لا تتغير أواخرها بتغيّر المعاني بل تظل ملازمة لحالة واحدة مهما تغيرت وظيفة الكلمة في الجملة وأطلقوا على هذه الأسماء اسم المبنيّات. قال سيبويه : "وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لا فرقَ بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل... وأمّا الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل ممّا جاء لمعنى ليس غير، نحو سوفَ، وقدْ، وللأفعال التي لم تجرِ مجرى المضارعة، وللحروف التي ليست بأسماء، ولا أفعال، ولم تجئ إلاّ لمعنى. فالفتح في الأسماء قولهم : حيثَ وأينَ وكيفَ والكسر فيها نحو أولاءِ وحذارِ وبدادِ والضم نحو: حيثُ وقبلُ وبعدُ والوقف نحو منْ وكمْ وقطْ وإذْ. والفتح في الأفعال التي لم تجرِ مجرى المضارعة قولهم: ضرَبَ وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه فَعَل"[1] ويتفق النحاة على أنّ علامات البناء هذه لا تدلّ

(1) الكتاب 1/ 13-16.

على معنى وإنّما هي علامات ثابتة لا تتغير بتغـير المعـاني، فالاسـم المبـني يكـون مسنداً ويكون فضلة أو مضافاً إليه غير أنّ علامته تبقى ثابتـة لا تتغـير، ذلـك لأن هذه العلامة ليست دليل معنى وإنّما هي علامة وجـدت في الاسـم لعـرض غـير معروف. والخوض في تفصيل استعمالات هذه المبنيات لا يمت بصلـة لمـنهج هـذا الكتاب ما دام البناء لا علاقة له بالمعنى. ولكنّي أجد في نفسي رغبة في معرفة سر هذه المبنيات إذ لا أجد ما علّل به النحاة بناء هذه الأسماء بشبهها بالحروف كافياً بل لابدّ أن تكون ثمة أسباب وراء بنائـها. ولقـد وجـدت في دراسـة - مـا تـزال مخطوطة – للدكتور فوزي رشيد - بعنوان قواعد اللغة الأكدية – كثيراً من الألفاظ العربية المبنية مستعملة في اللغة الأكدية بألفاظها أو بتغيير بسيط في بعض أصواتها مما يدلّ على أنّ الأسماء المبنية هي ألفاظ قديمة وقف العرب عليـها واسـتعملوها بألفاظها دون تغيير وظلت هكذا مبنية على الحركة الـتي سمعـت بـها ومـن هـذه الألفاظ.

1- الضمائر :

ضمير المفرد المذكر annu

ضمير المفرد المؤنثannitu

2- اسم الإشارة agâ = هذا وصيغة المؤنث agâtu هذه .

3- اسم الاستفهام: mannu[1] (مَنْ)

mannu لِمَنْ

ana mannim لِمَنْ.

وضمير الاستفهام هذا ظهر في الحقبة الأكدية على شكل man.

4- ومن الأسماء المستعملة في الاستفهام aju بمعنى أيّ.

وصيغة المؤنثة ajjitu أيّة.

(1) ينظر في الكتاب 2/ 409- 410.

5- صيغة التمني في اللغة الأكدية lu لو.

6- ومن الأدوات الأخرى ema أينَ.

adı حتى .

kıma أو kı بمعنى عندما.

umma أمّا وتستعمل في الرسائل الأكدية القديمة.

ıa وهي أداة لربط الجمل.

la لا.

وربّما تحولت هذه الألفاظ من الأكدية إلى لهجات عربية قديمة احتفظت بأصواتها وظلت مستعملة بصيغتها ولم تغيّر علاماتها.

وقد أشارت الدراسات اللغوية الموازنة إلى أنّ كثيراً من الألفاظ المستعملة في العربية تعود إلى جذور قديمة. ففي بحث عن الضمير (نحن) قال الدكتور يحيى نامي" والصحيح في تلك الآراء كما يظهر لنا أنّ (نحن) حركت بالضمة لأنّ الضمة من جنس الواو التي هي من علامة الجمع لأننا نعرف من المقارنات اللغوية أنّ ضمة (نحن) أصلها ضمة مشبعة أي واو، وقد قصرت الواو إلى ضمة لوقوعها في نهاية الكلمة ... أي أنّ ضمير (نحن) عند وضعه أضيفت إليه الحركة أو العلامة التي أضيفت إلى جمع ضمير المخاطبين والغائبين أي أنّ الواو كانت علامة من علامات جمع الضمائر الثلاثة عند الجماعات السامية."[1]

وفي ضوء هذه الملاحظات أقول إنّ هذه المبنيات التي نعتقد الآن أنّ علاماتها لا علاقة لها بالمعنى ينبغي أنْ تدرس من جديد مستفيدين من معطيات علم اللغة المقارن لمعرفة جذور هذه الألفاظ واستعمالاتها في اللغة التي انحدرت منها لمعرفة حقيقة هذه العلامات وهل هي ذات دلالات أم لا.

ويستطيع المرء إدراك حيرة النحاة في هذه الأسماء المبنية من قلّة اهتمامهم بها واقتصارهم في دراستها على تعيين علامات بنائها وتعليل بنائها على حركة دون

(1)دراسات في اللغة العربية 88

ميرها، وما روي عنها من حالات بناء مختلفة على وفق اللهجات التي تتحدث بها على نحو ما قالوه في (حيث) واكتفوا في بحثهم لدلالة حركات بنائها بأنّها لا معنى لها كما هو شأن الحركة في الحكاية أو اختلاف اللغات أو الجوار أو الصورورة الشعرية[1] إذ لا دلالة للحركة في هذه الأمور لأنّ دلالة الحركة على المعنى تظهر في الإعراب لذا انصبّت دراساتهم على مباحث المعربات لما لها من أثر واضح في فهم النصوص وبيان أوجه معانيها المختلفة

(1) معاني النحو 1/ 29 33.

الفصل الثالث

اختلاف أوجه الإعراب لاختلاف المعنى

تتسم اللغة العربية بقدرتها على اختزال الألفاظ، والسعة في التعبير عن المعنى ويُعَدّ القرآن الكريم – وهو من أقدم نصوصها – مثالاً واضحاً لذلك، ومن يتأمل في طرائق تعبيره عن المعاني، وأساليبه في أداء المعنى بوجوهه المختلفة، ومسالكه في الإبانة عن تشعبات المعاني، بالدقة التي عرف بها والنظام الذي امتاز به، يجد نفسه مبهوراً بهذا النسج الرائع العجيب.

وقد فرضت هذه النُظُم الدقيقة في التعبير على النحاة مهمة صعبة في الإبانة عن مكنونات تلك النظم، والكشف عن أسرارها، لأنه كشف عن وجه من وجوه الإعجاز القرآني، لذا كان البحث في وظائف اللفظة في الجملة وبيان ما لها من معنى أو معانٍ يقتضيها التركيب والقرائن والسياق ونوع الأداة وغير ذلك مما يهدي إلى بيان المعنى المقصود، إنجازاً رائعاً في ميدان الدراسات اللغوية.

لقد حفلت كتب النحاة بالبحوث المعنية الدقيقة التي لم تقتصر على استقراء النصوص اللغوية التي نقلت سماعا، ووضع الأحكام، بل اتجهت إلى الموازنة بين الأبواب النحوية وبيان ما بينها من أوجه شبه أو تقارب، وما بين هو من أوجه اختلاف وافتراق، لاستنتاج المعاني المقصودة بدقة، والإشارة إلى الوجوه الأخرى للمعنى التي يوحي بها التركيب. ولا عجب في أنْ يكون القرآن الكريم المحور الذي دارت عليه تلك الدراسات المعنوية لما في آياته من دقة في النظم ولما في أساليبه من جمال في النسج حيّرت النحاة والمفسرين ووضعتهم أمام تحدٍّ لقدراتهم في التحليل والاستنتاج، لذا اتجهت الدراسات النحوية التي قامت أساساً لفهم القرآن الكريم والكشف عن أسرار تراكيبه إلى ثلاثة اتجاهات رئيسة هي:

الأول: دراسة الأبواب النحوية وبيان أحكامها وحالاتها الإعرابية، والعلامات

الأصلية والفرعية، ووضع المصطلحات والتعليلات والتأويلات على نحو ما هو معروف عن الدرس النحوي عند النحاة المتأخرين وعدد من النحاة المعاصرين

الثاني: دراسة العلاقة بين تلك الأبواب، والموازنة بين ما تشابه منها وما اختلف في ضوء ما تطلبته دراسة النصوص القرآنية وغيرها من ضرورة الكشف عن الأوجه المختلفة المحتملة للفظة الواحدة في التراكيب أي الكشف عن أوجهها الإعرابية وما يتبعه من كشف عن أوجه معانيها المختلفة، وهو الاتجاه الذي سأعنى بدراسته في هذا الفصل.

الثالث: دراسة التراكيب (الجمل) دراسة معنوية تكشف عن أسرار تركيبها وطرائق بنائها وتغيّر معانيها بتغير حالاتها في الحذف والذكر، والتقديم والتأخير والوصل والفصل، ودراسة أساليب التعبير المختلفة وخواص كلٍّ منها والمعاني التي اختص كل أسلوب في التعبير عنها، وهو ما اصطلح عليه فيما بعد بعلم المعاني.

ولا شك في أنّ الاتجاه الأول هو الصورة المعروفة عن طبيعة الدراسات النحوية إذ يوصف بأنّه يهتم بعلاقة الألفاظ بعضها مع بعضها الآخر في داخل الجملة في ضوء فكرة العامل المعروفة، ويبنى على أساس التقسيم الثلاثي للكلم، وهو تقسيمها إلى اسم وفعل وحرف وائتلاف هذه الأقسام مع بعضها في جمل مفيدة.

وقد وجّهت إلى هذا الاتجاه الانتقادات، واعترته تشويهات بسبب الفهم الخاطئ لطبيعة الدراسات النحوية كما أوضحت ذلك في مباحث أثر المعنى في العامل والتعليل والتأويل وفي فصل معاني الإعراب.

أمّا الاتجاه الثاني في الدراسات النحوية وهو دراسة الوجوه الإعرابية المختلفة للفظ في التركيب الواحد، والموازنة بين الأبواب النحوية وبيان ما بينها من علاقات تشابه أو اختلاف، فهو انعطاف سليم، وتطور واضح في التفكير النحوي، إلاّ أنه قليل الحظ من عناية الباحثين المحدثين، إذ لم يُعنَ به سوى عدد قليل منهم في كتبهم التي ظهرت في الآونة الأخيرة كما ذكرت ذلك سابقاً.

ولا شك في أنّ دراسة هذا الاتجاه تحتاج إلى مؤلفات كثيرة لماله من أهمية كبيرة إذ أنّه يدل على مدى الجهود التي بذلها النحاة في الكشف عن القدرة العجيبة للتركيب

في التعبير عن المعاني، وإيضاح المعاني المحتملة فيه، من خلال الكشف عن الحالة الإعرابية التي تعبر عن المعنى المقصود والمعاني المحتملة الأخرى.

لذا سيقتصر ما سأذكره في هذا الفصل على الإشارة والتنويه فقط إذ لا يمكن الإلمام بكل شواهد الحالات المحتملة كما درسها النحاة لأن ذلك لا يستقصيه هذا الفصل، وسأكتفي بذكر أمثلة قليلة لإعطاء فكرة عن احتمالات اللفظ للأوجه الإعرابية المحتملة له

وقد كانت عناية النحاة بالشواهد القرآنية بقراءاتها المختلفة واضحة لأنها أعانتهم كثيراً في معرفة وسائل الكشف عن المعاني المختلفة في التركيب الواحد، كما أعانتهم في الموازنة بين الأبواب النحوية وبيان أوجه المشابهة فيها وأوجه الافتراق.

وقد أدى هذا النمط من التفكير النحوي إلى الكشف عن قدرة العربية على التعبير الدقيق عن المعنى بنظم دقيق تتسع فيه اللغة لتعبّر عن أكثر من معنى في التركيب الواحد وذلك بتغيير العلامة فقط دون المساس بأركان التركيب وأجزائه الأخرى.

ومن الحق علينا أن نذكر أنّ أظهر ما تتجلّى به عبقرية النحاة العرب هو عمق نظرهم في الكشف عن المعاني المختلفة لتلك التراكيب ذلك لأنهم أوضحوا بنظراتهم الثاقبة تلك أهم وسائل العربية في التعبير عن المعاني بأقصر الطرق وأدقها فلم يكتفوا بالوقوف عند حدود بيان الحكم النحوي للاسم بمعرفة حالته الإعرابية بدلالة القرائن المصاحبة لتحديد معناه الوظيفي في الجملة، لأنّ هذا النمط من البحث يقتصر على بيان دلالة الاسم على معنى واحد، لذا اتجهوا إلى مجال أرحب في البحث عن المعاني وذلك بالبحث عن وجوه محتملة في اللفظ الواحد يعبر فيها كل وجه من الإعراب عن معنى، حيث تستطيع اللفظة الواحدة في الجملة التعبير عن معنيين أو أكثر على الرغم من احتفاظها بترتيبها في الجملة، ذلك لأنّ إعادة ترتيب الجملة، أو تغيير تركيبها بالحذف أو الزيادة، أو التقديم أو التأخير باب آخر للكشف عن المعاني تجلّت فيه عبقرية النحاة. ولا أزعم أنّ النحاة أفردوا لهذا النمط من التفكير النحوي كتباً أو أبواباً مستقلة تستقصي التراكيب التي يحتمل فيها اللفظ أكثر من معنى وظيفي في الجملة، لكن أستطيع القول إنهم أولوا هذه المعاني اهتماماً واضحاً عند دراستهم

أبواب النحو المختلفة إذ يجد الباحث أمثلة كثيرة لها في معظم تلك الأبواب

وكتاب سيبويه مثال واضح لما أقول، فهو يقلّب الألفاظ ويعرض معانيها والأوجه المحتملة لها موضّحا معنى كل وجه، ومبيّناً ما كان جارياً على القياس ومشيراً إلى المعاني الأخرى وكذلك الحال في سائر كتبهم فقد كانت ميداناً لمثل هذه المباحث

وقد آثرت أن أعرض في هذا الفصل الحالات الإعرابية المحتملة موزعة بحسب ورودها ثم أذكر أهم الأمور التي بنى عليها النحاة آراءهم في بيان تلك الأوجه معتمداً استقراء تلك النصوص مكتفياً بما رأيته موضحاً لصلب فكرة هذا الفصل كما أشير باختصار إلى أهم مصادر هذا النمط من الدراسة النحوية واقتصاري على الإشارة إليها ينبيء عن قناعتي بأن هذه المصادر قد استوفاها البحث في دراسات سابقة فلا تحتمل أكثر من الإشارة.[1]

الأوجه الإعرابية المختلفة لاختلاف المعنى:

ما يحتمله اللفظ من أوجه الرفع:

١- أوجه إعراب المخصوص بالمدح أو الذم: في قولنا (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ) قال المبّرد "وأمّا قولك زيد وما أشبهه فإنّ رفعه على ضربين أحدهما. أنك لّما قلت: نِعْمَ الرجلُ فكأنّ معناه محمود في الرجال، قلت زيد على التفسير كأنه قيل من هذا المحمود؟ فقلت: هو زيدٌ.

والوجه الآخر: أن تكون أردت بزيد التقديم فأخرّته وكان موضعه أنْ تقول زيد نعم الرجل فإن زعم زاعم أنّ قولك: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ إنما زيد بدل من الرجل مرتفع بما ارتفع به، كقولك مررت بأخيك زيدٍ، وجاءني الرجلُ عبدُ الله قيل له: إنّ قولك جاءني الرجلُ عبدُ الله إنّما تقديره إذا طرحت الرجل، جاءني عبدُ الله، فقل نِعْمَ زيد لأنك تزعم أنه بـ (نِعْمَ) مرتفع وهذا محال لأنّ الرجل ليس يقصد به إلى

---

[1] ( ) يلاحظ الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه للدكتورة خديجة الحديثي، الرواية والاستشهاد باللغة د. محمد عيد، الشواهد والاستشهاد في النحو لعبد الجبار علوان، الحديث الشريف في الدراسات النحوية والنحوية، د. محمد ضاري حمادي.

واحد بعينه، كما تقول جاءني الرجل، أي جاءني الرجل الذي تعرف، وإنّما هو واحد من الرجال على غير معهود تريد به هذا الجنس، وقول (نِعْمَ الرجل) في التقدير إلى أنّك تريد معنى محمود في الرجال ثم تعرّف المخاطب من هذا المحمود"[1]

2. واختلف النحاة وفي تفسير رفع (أيّ) في قوله تعالى ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[2] قال أبو جعفر النحاس (ت 338هـ) مبيناً لأوجه الكثيرة لمعاني (أيّ) في هذه الآية الكريمة "... قال أبو إسحاق: في رفع (أيّهم) ثلاثة أقوال قال الخليل بن أحمد – حكاه عنه سيبويه – أنه مرفوع على الحكاية، والمعنى عنده ثم لننزعنّ من كلِّ شيعة الذي يقال من أجل عتوّه أيهم أشد على الرحمن عتيا وأنشد الخليل:

ولقد أبيتُ مِنَ الفتاةِ بمَنزلٍ ... فأبيتُ لا حَرِجٌ ولا مَحرومُ

أي أبيت بمنزلة الذي يقال له: لا هو حرجٌ ولا محرومٌ.

قال أبو جعفر: ورأيت أبا إسحاق يختار هذا القول ويستحسنه. قال لأنه بمعنى قول أهل التفسير، وزعم أنّ معنى (ثم لننزعنّ من كلِّ شيعة) ثم لننزعن من كل فرقة الأعتى فالأعتى، كأنّه يبدأ بالتعذيب بأشدهم عتياً ثم الذي يليه وهذا نص كلام ابن إسحاق في معنى الآية وقال يونس لننزعنّ بمنزلة الأفعال التي تلغى فرفع "أيهم" بالابتداء وقال سيبويه: "أيهم مبنيٌّ على الضم لأنها خالفت أخواتها في الحذف لأنك لو قلت رأيت الذي أفضلُ منك، ومَنْ أفضلُ كان قبيحاً حتى تقول: مَنْ هو أفضلُ، والحذف في أيّهم جائز.

قال أبو جعفر: وما علمت أنّ أحداً من النحويين إلاّ وقد خطّأ سيبويه في هذا

سمعت أبا اسحاق يقول: ما يبينُ لي أنّ سيبويه ما غَلِط في كتابه إلا في موضعين هذا أحدهما قال: وقد علمنا سيبويه أنه أعرب "أيّا" وهي متفردة لأنها تضاف فكيف يبنيه وهي مضافة 3 ولم يذكر أبو اسحاق فيما علمت إلاّ هذه الثلاثة الأقوال. قال

(1) المقتضب 2/ 141، 142.

(2) مريم 69.

أبو جعفر: وفيه أربعة أقوال سوى هذه الثلاثة الأقوال التي ذكرها أبو اسحاق قال الكسائي (لننزعنّ) واقعة على المعنى كما تقول: لبستُ مِنَ الثياب، وأكلتُ من الطعام، ولم يقع لننزعنّ على أيّهم فينصبها. وقال الفرّاء: المعنى: ثم لننزعنّ بالنداء ومعنى لننزعنّ: لنناديَنّ إذا كان معناه لننزعن بالنداء، قال أبو جعفر: وحكى أبو بكر بن شُقَير أنّ بعض الكوفيين يقول: في أيّهم معنى الشرط والمجازاة، فلذلك لم يعمل فيها ما قبلها، والمعنى: ثم لننزعن من كل فرقة إنْ تشايعوا أو لم يتشايعوا، كما تقول: ضربت القوم أيّهم غضب والمعنى: إنْ غضبوا أو لم يغضبوا، فهذه ستة أقوال، وسمعت علي بن سليمان يحكي عن محمد بن يزيد قال. أيّهم متعلق بشيعة فهو مرفوع لهذا، والمعنى ثم لننزعنّ من الذين تشايعوا أيّهم، أي من الذين تعاونوا فنظروا أيّهم أشدّ على الرحمن عتيا، وهذا قول حسن"[1].

ما يحتمل اللفظ من أوجه النصب:

1- ما يحتمل الحاليّة أو النعت. نحو قولنا (رأيتُ رجلاً منطلقاً) قال سيبويه معللاً نصب الحال من النكرة "وقد يجوز نصبه على نصب هذا رجلٌ منطلقاً وهو قول عيسى، وزعم الخليل أنّ هذا جائز ونصبه كنصبه في المعرفة، جعله حالاً ولم يجعله وصفاً، ومثل ذلك مررت برجلٍ قائماً، إذا جعلت المرور به في حال قيام. وقد يجوز على هذا فيها رجلٌ قائماً، وهو قول الخليل رحمه الله"[2]

وقال السيرافي موضّحاً ما ذكره سيبويه "الحال من المعرفة كالحال من النكرة فيما يوجبه العامل غير أنّ الحال من النكرة تنوب عن معناها الصفة، والصفة مشاكلة للفظ الأول فيكون أولى من الحال المخالفة للفظ الأول وذلك قولك جاءني رجلٌ راكبٌ في حال مجيئه .. وأمّا المعرفة فإنّ فائدة الحال فيها غير فائدة الصفة، فإذا قلت جاءني زيدٌ أمس راكباً، فالركوب في حال مجيئه لا في حال إخبارك"[3].

وفي ضوء ذلك جاز احتمال الحالية والنعت في قولنا رأيت رجلاً منطلقاً

(1) إعراب القرآن 2/ 322-324

(2) الكتاب 2/ 112.

(3) حاشية الكتاب 2/ 113.

قال الدكتور فاضل السامرائي "إنّ قولك (رأيتُ طالباً مقصّرا) و (ما رأيتُ طالباً مقصّرا) سواء في الإبهام وهي مع وجود المسوّغ يمكن أن تعرب حالاً كما تعرب نعتاً فليكن كذلك مع عدمه"(1)

2- وقد اتفق القرّاء على نصب (كتاباً) في قوله تعالى "ويُخرِجُ له يومَ القيامة كتاباً يلقاه منشوراً"(2) قال المبّرد "أي يُخرج له طائره كتاباً"(3)

وقال الطبرسي "من قرأ ويُخْرَج له فمعناه أنه يُخرَج له عمله أو يُخرَج له طائره يوم القيمة كتاباً ويكون (كتاباً) منصوباً على الحال، ومن قرأ ويَخْرُج فتقديره: ويخرج له عمله أو طائره ويكون (كتابا) حالاً أيضاً من الضمير في (يخرج) كما في الأول، ومن قرأ ونُخرج بالنون فيكون (كتابا) مفعولا لنخرج ويجوز أن يكون منصوبا على التمييز على معنى ونخرج طائره له كتابا ويجوز أن يكون نصبا على الحال فيكون بمعنى (ذا كتب) أي مثبتا في الكتاب الذي قال فيه لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها"(4)

3- ومن أوجه النصب النيابة عن الظرف، أو النيابة عن المصدر، قال أبو جعفر النحّاس في إعراب (قليلاً) و (كثيرا) من قوله تعالى: ﴿ فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلاً وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا ﴾(5): "(قليلاً) و (كثيرا) نصب على أنهما نعت لظرف أو لمصدر."(6)

وقد أوضح الدكتور فاضل السامرائي هذين المعنيين قائلاً "فأنت ترى أنه إذا قال ضحكاً قليلاً وبكاءً كثيراً كان نصّاً على الضحك والبكاء وإذا قال زمناً قليلاً أو كثيراً كان نصّاً على الزمن في حين أنه لما حذف الموصوف احتمل معنيين: المصدرية أي ضحكاً قليلاً، و لزمن أي زمناً قليلاً، وقد يكون المعنيان مرادين في آن واحد فكسبهما من أيسر طريق وأوجز تعبير فبدل أن يقول: فليضحكوا ضحكاً قليلاً وقتاً قليلاً وليبكوا بكاء كثيراً

(1) معاني النحو 2/ 726.

(2)القراءة المشهورة ونُخرِجُ له يومَ القيامة "وروي عن أبي جعفر المدني ويُخرَجُ له كتابا بالنصب". (شواذ ابن خالويه 75، الإسراء 13) وقرأ يعقوب(ويَخرُج له بفتح الياء وضم الراء (مجمع البيان 6/ 402)

(3) المقتضب 3/ 261

(4) مجمع البيان 6/ 402.

(5)التوبة 82

(6)إعراب القرآن 2/ 14.

وقتاً كثيراً قال ﴿ فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلاً وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا ﴾ فأدى المعنيين معاً"[1]

4- ويحتمل لفظ (فاطر) في قوله تعالى ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ عَٰلِمَ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ﴾[2] النصب على النداء أو النصب على البدلية.

وقد حملها سيبويه منصوب على تقدير (يا فاطرَ السموات والأرض)[3]

غير أنّ المبرد يرى أنّ لها معنى آخر قال "ولا يجوز عنده وصفه، ولا أراه كما قال، لأنها إذا كانت بدلاً من (يا) فكأنك قلت يا الله ثم تصفه كما تصفه في هذا الموضع"[4]

5- وقد يحتمل المصدر معنيين: الحاليّة، والمفعولية المطلقة نحو قولنا جاء زيد مشياً إذ التقدير جاء ماشياً أو جاء يمشي مشياً.

والمعروف أنّ الأصل في الحال أن تكون مشتقة إلاّ أنّ النحاة أجازوا أنْ تقع المصادر أحوالاً. قال سيبويه "هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر. وذلك قولك قَتلتهُ صَبْراً ولَقيتُه فُجاءةً ومفاجاءةً، وكِفاحاً ومكافحةً ولقيتُه عياناً وكلّمتهُ مشافهةً وأتيتُه رَكْضاً وعدْواً ومشياً، وأخذتُ ذلك عنه سَمْعاً وسَماعاً، وليس كلُّ مصدرٍ وإنْ كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يُوضَع هذا الموضع لأنّ المصدر هاهنا في موضع فاعل إذا كان حالاً ألا ترى أنه لا يحسن أتانا سُرعةً ولا أتانا رجلةً، كما أنه ليس كل مصدر يستعمل في باب سَقْياً وحَمْداً"[5]

وقد قصره المبّرد على ما كانت الحال فيه نوعاً من عاملها. قال "ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسُدّ مسدّه فيكون حالاً لأنه قد ناب عن اسم الفاعل، وأغنى غناءه، وذلك قولهم قتلته صبْراً إنما تأويله صابراً أو مُصَبَّراً، وكذلك جئته مشياً، لأنّ المعنى جئته ماشياً فالتقدير أمشي مَشْياً لأنّ المجيء على حالات، والمصدر قد دلّ على فعله من تلك الحال. ولو قلت: جئته إعطاءً لم يجز لأنّ الإعطاء ليس من المجيء، ولكن

---

(1) معاني النحو 2/ 585.

(2) الزمر 46

(3) الكتاب 2/ 196

(4) المقتضب 4/ 239

(5) الكتاب 1/ 370- 371.

حتمه مشياً فهذا جيد، لأنّ المجيء يكون سعياً، قال الله عزّ وجلّ ﴿ ثُمَّ ٱدۡعُهُنَّ يَأۡتِينَكَ سَعۡيٗا ﴾[1] فالتعبير بالمصدر أعطى معنيين ذلك أنّ قولنا: جاء مشياً يحتمل المفعولية المطلقة أي يمشي مشياً وهو المعنى الذي يتبادر إلى الذهن في أول سماع الجملة لذا لم يذكر سيبويه أو المبرد معناه هنا وإنما ذكروا المعنى الثاني لأنه المعنى غير المتوقع عند السامع وهو معنى الحالية أي جاء في حال مشي.

6- ويحتمل المصدر (كتاب) في قوله تعالى ﴿ ۞ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾[2] أكثر من معنى منها النصب على المفعولية المطلقة قال سيبويه "باب ما يكون المصدر فيه توكيداً لنفسه نصباً وذلك قولك: له عليّ ألفُ درهم عرفاً ... واعلم أنه قد تدخل الألف واللام في التوكيد في هذه المصادر المتمكنة التي تكون بدلا من اللفظ بالفعل ... ولما قال ﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ ﴾ حتى انقضى الكلام علم المخاطبون أنّ هذا مكتوب عليهم مثبت عليهم، وقال (كِتابَ اللهِ) توكيداً كما قال (صُنْعَ الله) وكذلك (وعدَ الله) لأنّ الكلام الذي قبله وَعْدٌ وصُنْعٌ فكأنّه قال جلّ وعزّ، وَعْداً وصُنْعا وخَلْقا وكِتابا .. واعلم أنّ نصب هذا الباب المؤكد به، العامّ منه، وما وُكّدَ به نفسُه ينصب على إضمار فعل غير كلامك الأول لأنه ليس في معنى (كيف) ولا (لِمَ) كأنّه قال أحُقُّ حقاً فجعله بدلاً كـ (ظنّا) من (أظنّ) ولا أقولُ قولَك، وأقولُ غيرَ ما تقول وأَجِدُّ جِدّك، وكَتبَ الله تبارك وتعالى كتابَه ..."[3]

ويحتمل هذا المصدر (كتابَ) الله عليكم معنى المفعولية لأنه وقع عليه معنى اسم فعل متأخرا عنه، وقد ذكر سيبويه ذلك بقوله "وقد زعم بعضهم أنّ (كتابَ الله) نصب على قوله (عليكم كتابَ الله)"[4]

---

(1) البقرة 260، المقتضب 3/ 234.

(2) النساء 24

(3) الكتاب 1/ 380 - 384

(4) المصدر نفسه 1/ 382 وقد ورد في البحر المحيط " وما ذهب إليه الكسائي من أنه يجوز تقديم المعمول في باب الإغراء بالظروف والمجرورات مستدلاً بهذه الآية، إذ تقدير ذلك عنده عليكم كتابَ الله أي الزموا كتاب الله لا يتم دليله لاحتماله أن يكون مصدراً مؤكداً "ينظر البحر المحيط 3/ 214

وقد اتهم المبرد أصحاب الرأي الثاني بالجهل قائلاً "ومن زعم أنّ قوله (كتابَ اللهِ عليكُم) نصب بقوله (عليكم كتابَ الله) فليس يدري ما العربية لأنّ الأسماء الموضوعة موضع الأفعال لا تتصرف تصرف الأفعال فتنصب ما قبلها"[1]

واحتمال اللفظ لأكثر من وجه في النصب باب واسع ذكره النحاة في تفسيرهم لحالات النصب المتشابهة في المعنى فيما وقفوا عليه من نصوص قرآنية وغير قرآنية. وقد عقد ابن هشام باباً سمّاه (باب المنصوبات المتشابهة) قال "ما يحتمل المصدرية والمفعولية من ذلك نحو ﴿ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلاً ﴾[2]، ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴾[3] أي ظلما ما، أو خيرا ما، أي لا تنقصونه، مثل ﴿ وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْئًا ﴾[4] ومن ذلك ﴿ ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْئًا ﴾[5] أي نقصاً أو خيرا، وأما ﴿ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا ﴾[6] فمصدر، لاستيفاء ضرّ معموله، وأمّا ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾[7] فشيء قبل ارتفاعه مصدر أيضاً لا مفعول به، لأنّ عفا لا يتعدى."[8]

والأمثلة على المنصوبات المتشابهة المحتملة لأكثر من معنى كثيرة وقد اكتفيت بهذا القدر منها لدلالتها على ما أريد ذكره في هذا الفصل.

ما يحتمل الرفع والنصب

1- ما يحتمل الحاليّة والخبرية. نحو قولنا: هذا عبدُ الله منطلقاً وهذا عبدُ الله منطلقٌ قال سيبويه موضّحاً معنى الحالية: فـ (هذا) اسم مبتدأ يبنى عليه ما بعده وهو عبدُ الله، ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتى يُبنى عليه، أو يبنى على ما قبل. فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه، فقد عمل هذا فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فيما بعده.

(1) المقتضب 3/ 232، 280.

(2) النساء 77.

(3) النساء 124.

(4) الكهف 33.

(5) التوبة 4.

(6) التوبة 39

(7) البقرة 178

(8) مغني اللبيب 2/ 561.

والمعنى أنك تريد أن تنبهه له منطلقاً، لا تريد أن تعرّفه عبد الله، لأنك ظننت أنه يجهله فكأنك قلت: أنظر إليه منطلقاً، فمنطلق حالٌ قد صار فيها عبد الله، وحالَ بين منطلق وهذا، كما حالَ بين راكب والفعل حين قلت: جاء عبد الله راكباً، صار (جاء) لـ (عبد الله) وصار الراكب حالاً، فكذلك هذا."[1]

وأوضح الخليل معنى الرفع فيما رواه عنه سيبويه بقوله ("وزعم الخليل رحمه الله أنّ رفعه يكون على وجهين: فوجه أنّك حين قلت (هذا عبدُ الله) أضمرت (هذا) أو (هو) كأنّك قلت: هذا منطلقٌ أو هو منطلقٌ.

والوجه الآخر أنْ تجعلهما جميعاً خبراً لهذا كقولك: هذا حُلْوٌ حامِضٌ لا تريد أنْ تنقض الحلاوة ولكنّك تزعم أنه جمع الطعمين. وقال الله عزّ جلّ ﴿ كَلَّآ ۖ إِنَّهَا لَظَىٰ ۝ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴾(2) وزعموا أنها في قراءة أبي عبد الله ﴿ وَهَـٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾[3] قال سمعنا ممن يروي هذا الشعر من العرب برفعه.

مَـنْ يَـكُ ذابَـتٍّ فـهذا بَتِّـي   مقيِّـظٌ مصيِّـفٌ مُشَـتِّي

.. وقد يكون رفعه على أن تجعل عبد الله معطوفاً على هذا كالوصف فيصير كأنه قال عبدُ الله منطلقٌ، وتقول: هذا زيدٌ رجلٌ منطلقٌ على البدل كما قال تعالى جَدّه ﴿ بِٱلنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَـٰذِبَةٍ ﴾[4] فهذه أربعة أوجه في الرفع"[5].

قال أبو جعفر النحاس "قال أبو إسحاق: والحال ها هنا نصبُها من لطيف النحو وغامضه، لأنك إذا قلت: (هذا زيدٌ قائما)، وكان المخاطب لا يعرف زيدا لم يجز لأنه لا يكون زيدا مادام قائما، فإذا زال ذلك لم يكن زيدا، فإذا كان يعرف زيدا صحت المسألة" [6]

---

(1) الكتاب 2/ 78

(2) المعارج 15

(3) هود 72 وهي قراءة أبيّ أيضا وقراءة الجمهور بالنصب ينظر إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس 2/ 102.

(4) العلق 15-16

(5) الكتاب 2/ 83-86

(6) إعراب القرآن 2/ 102.

وقد ذكر ابن النحاس وجهاً خامساً لحالة الرفع قال "تقول هذا زيدٌ قائمٌ فزيدٌ بدل من هذا وقائم خبر المبتدأ" [1]

وجعل سيبويه ما بعد (هو) كحاله بعد (هذا) في نحو قولنا (هو زيدٌ معروفٌ) قال. فصار المعروف حالاً، وذلك أنك ذكرت للمخاطَب إنساناً كان يجهله أو ظننت أنه يجهله فكأنك قلت: أثبته أو الزمهُ معروفاً، فصار المعروف حالاً، كما كان المنطلق حالا حين قلت هذا زيدٌ منطلقاً، والمعنى أنك أردت أن يوضّح أن المذكور زيدٌ حين قلت (معروفاً). ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلاّ ما أشبه المعروف لأنه يعرِّف ويؤكِّد، فلو ذكر هنا الانطلاق كان غير جائز لأن الانطلاق لا يوضح أنه زيد ولا يؤكّده ومعنى قوله (معروفاً) لا شك، وليس ذا في (منطلقٍ). وكذلك هو الحق بيِّناً ومعلوماً لأن ذا مما يوضحُ ويؤكِّد به الحقّ" [2]

ويرى السيرافي أنّ النصب في المثالين مختلف قال "اعلم أنّ النصب في (هذا زيدٌ منطلقاً) على غير وجه النصب في قولنا (هو زيد معروفاً) ويبيِّن ذلك لك أنك لا تقول هو زيدٌ منطلقاً. أمّا النصب في هذا عبدُ الله ... الخ فقد ذكرناه، وأمّا نصب (هو زيدٌ معروفاً) فعلى جهة التوكيد لما ذكرته وخبّرت به، وذلك أنك إذا قلت (هو زيدٌ) فقد خبرت بخبر يحتمل أن يكون حقاً وأن يكون باطلاً، وظاهر الإخبار يوجب أنْ المخبر يحقق ما خبّر به فإذا قال (هو زيد معروفاً) فكأنه قال لا شك فيه، وكأنه قال أحقُّ ذلك، والعامل فيه (أحقّ) وما أشبهه" [3]

وقال المبّرد في خلاصة بحثه لهذا الموضوع "وهذا بابٌ إنما يُصلحه ويفسده، معناه فكل ما صلح به المعنى فهو جيد، وكل ما فسد به المعنى فمردود" [4]

ومما ينتصب فيه الاسم على الحالية ويرتفع على الخبرية قولنا (فيها عبد الله قائمٌ) و (فيها عبدُ الله قائماً). قال سيبويه: "هذا باب ما ينتصب فيه الخبر لأنه خبر

---

(1) المصدر نفسه 2/ 102

(2) الكتاب 2/ 78-79.

(3) حاشية الكتاب 2/ 79 وينظر النكت 1/ 482 حيث ذكر الأعلم هذا القول ولم ينسبه إلى السيرافي

(4) المقتضب 4/ 311

معروف يرتفع على الابتداء قدّمته أو أخّرته وذلك قولك: (فيها عبدُ الله قائمٌ) و (عبدُ الله فيها قائماً) فـ (عبد الله) ارتفع بالابتداء لأنّ الذي ذكرت قبله وبعده ليس به، وإنّما هو موضع له، ولكنّه يجري مجرى الاسم المبنيّ على ما قبله، ألا ترى أنّك لو قلت: (فيها عبدُ الله) حَسُنَ السكوت وكان كلاماً مستقيماً ثم أردت أنْ تخبر على أيّة حال استقر، فقلت (قائماً) فـ (قائم) حال مستقرّ فيها. وإنْ شئت ألغيت (فيها) فقلت (فيها عبد الله قائمٌ) قال النابغة

فبتُّ كأنّي ساورتني ضئيلةٌ ... من الرقْشِ في أنيابها السُّمُّ ناقعُ

وقال الهذلي:

ولا دَرَّدَرِّيَ إنْ أطعمتُ نازلَكُم ... قِرْفَ الحَتِيِّ وعندي البُرُّ مكنوزُ

كأنّك قلت البُرُّ مكنوزٌ عندي، وعبدُ الله قائمٌ فيها:

فإذا نصبتَ (القائم) ففيها قد حالتْ بين المبتدأ والقائم واستُغني بها. ومثل قولك (فيها عبدُ الله قائماً)، (هو لك خالصاً) و (هو لك خالصٌ) كأنّ قولك هو لك بمنزلة أهبهُ لك، ثم قلت خالصاً، ومن قال فيها عبدُ الله قائمٌ، قال هو لك خالصٌ فيصير خالص مبنياً على (هو) كما كان (قائم) مبنياً على عبد الله و (فيها) لغوٌ، إلاّ أنّك ذكرت (فيها) لتبيّن أين القيام، وكذلك (لك) إنّما أردت أن تبيّن لمن الخالص وقد قُرِئ هذا الحرف على وجهين ﴿ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾[1] بالرفع والنصب"[2] ولا يغيّر تكرير (فيها) في قولنا (فيها زيدٌ قائماً فيها) من احتمال الوصف الرفع والنصب عند البصريين قال سيبويه في باب ما يثنى فيه المستقر توكيداً "وليست تثنيته بالتي تمنع الرفع حاله قبل التثنية، ولا النصب ما كان عليه قبل أنْ يثنّى وذلك قولك: فيها زيدٌ قائماً فيها"[3]

وقال السيرافي موضّحاً وجه الخلاف بين البصريين والكوفيين في ذلك "جعل

(1) الأعراف 32.

(2) الكتاب 2/ 88- 91 قرأها الجمهور بالنصب سوى نافع الذي قرأ برفعها (النشر في القراءات العشر 2/ 269).

(3) المصدر نفسه 2/ 125.

سيبويه تثنية الظروف وهي تكريرها بمنزلة ما لم يقع فيه تكرير في حكم اللفظ، وجعل التكرير توكيداً للأول لا يغير شيئاً من حكمه فيما يكون خبراً وما لا يكون خبراً

وقال الكوفيون: ما كان من الظروف يكون خبراً، ويسمّونه الظرف التام فإنك إذا كررته وجب النصب في الصفة، وإنْ لم تكرره فأنت مخيّر وإنْ شئت نصبت وإنْ شئت رفعت واحتجوا في المكرر بقوله تعالى "ولمّا الذين سُعِدُوا ففي الجنةِ خالدين فيها"[1]

ومما يحتمل النصب على الحالية والرفع على الخبرية قولنا (هذا بُسراً أطيبُ منه رُطَبٌ) و(هذا بسرٌ أطيبُ منه رُطَباً) قال سيبويه "هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور، وذلك قولك هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطبًا، فإنْ شئت جعلته حيناً قد مضى وإنْ شئت جعلته حيناً مستقبلاً، وإنما قال الناس هذا منصوب على إضمار (إذا كان) فيما يستقبل و (إذ كان) فيما مضى، لأنَّ هذا لمّا كان ذا معناه أشبه عندهم أنْ ينتصب على (إذا كان) ولو كان على إضمار (كان) لقلت: هذا التمرَ أطيبُ منه البُسرَ لأنَّ (كان) قد ينصب المعرفة كما ينصب النكرة فليس هو على (كان) ولكنّه حال. ومنه مررت برجل أخبثَ ما يكونُ أخبثَ منك أخبثَ ما تكون، وبرجل خيرَ ما يكون خيرٍ منك خيرَ ما تكون، وهو أخبثَ ما يكون أخبثُ منك أخبثَ ما تكون فهذا كلّه محمول على مثل ما حملت عليه ما قبله وإنْ شئت قلت: مررت برجلٍ خيرٌ ما يكون خيرٌ منك، كأنه يريد برجلٍ خيرُ أحوالِه خيرٌ منك، أي خيرٌ من أحوالك وجاز له أنْ يقول خيرٌ منك وهو يريد خيرٌ من أحوالك، كما جاز أنْ تقول نهارُكَ صائمٌ وليلُك قائم"[2]

وقد بيّن الدكتور فاضل السامرائي الفرق بين المعنيين قائلاً "والفرق واضح بين المعنيين فإنّك إذا قلت (هذا بسراً أطيب منه رطباً) فقد فضّلت الشيء على نفسه، أي هذا عندما كان بسراً أطيبُ منه عندما كان رطباً، أو عندما يكون، وأمّا إذا قلت (هذا

---

(1) الحاشية الكتاب 2/ 125. الآية من سورة هود 108 وهذه قراءة الجمهور، أي بفتح السين وقرأها بالضم ابن مسعود وطلحة بن مصرف، وابن وثاب والأعمش وحمزة والكسائي وحفص، ينظر تفسير أبي حيان 5/ 264

(2) الكتاب 1/ 400 401.

بسرٌ أطيبُ منه عنبٌ) كان المعنى أن هذا بسرٌ يفضله العنب، وتقول في غير الجامدة (محمدٌ شاعراً أحسنُ منه كاتباً) أي محمد حال كونه شاعراً خيرٌ منه حال كونه كاتباً وتقول (محمدٌ شاعرٌ أحسنُ منه كاتبٌ) أي أن محمداً شاعر يفضله كاتبٌ فأحسن مبتدأ آخر وكاتبٌ خبرٌ له وهذه الجملة صفة"[1]

2- **المصادر التي تحتمل الرفع والنصب**: اهتم النحاة كثيراً بالأحوال التي تعتري المصدر ولا سيما حالتي الرفع والنصب، فقد عقد سيبويه لها أبواباً طويلة بيّن فيها معانيها في أحوال النصب والرفع سأذكر منها أمثلة قليلة:

أ. قال سيبويه موضّحاً معنى النصب "وما يجيء توكيداً ويُنصب قوله سيرَ عليه سَيْراً وانطُلِقَ به انطلاقاً، وضُرِبَ به ضَرْباً فيُنصَب على وجهين أحدهما: على أنه حال على حدّ قولك ذهب به مَشْياً وقُتِلَ به صَبْراً وإنْ وصفته على هذا الحدّ كان نصباً: تقول سِيرَ به سَيْراً عنيفاً كما تقول ذُهِبَ به مشياً عنيفاً وإنْ شئتَ نصبته على إضمار فعل آخر ويكون بدلاً من اللفظ بالفعل فتقول سِيرَ عليه سيراً وضُرِب به ضَرْباً، كأنك قلت بعد ما قلت: سِيرَ عليه وضُرِب به: يَسيرون سَيْراً ويَضربون ضَرْبا وينطلقون انطلاقاً ولكنه صار المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل"[2].

وقال موضحا معنى الرفع "وما يسوغ فيه الرفع من المصادر لأنه يراد به أنْ يكون في موضع غير المصدر قوله قد خِيفَ منه خَوْفٌ، وقد قِيلَ في ذلك قولٌ إنما يريد قد خِيفَ منه أمرٌ أو شيءٌ وقد قيل في ذلك خيرٌ أو شرٌ، ومثل هذا في المعنى كان منه كونٌ أي كان من ذلك أمرٌ وإنْ حملته على ما حملت عليه السيرَ والضربَ في التوكيد، حالاً وقع فيه الفعل، أو بدلاً من اللفظ بالفعل نصبت"[3]

ب. ومما يحتمل النصب على المصدرية والرفع على الابتداء قولهم حمداً وشكراً لا كفراً وعجباً، وأفعل ذلك كرامة .. قال سيبويه "كأنّ قولك حمداً في موضع أحمدُ اللهَ، وقولك عجباً منه في موضع أعجبُ منه، وقوله ولا كَيْداً في موضع ولا أكادُ ولا

---

(1)معاني النحو 2/ 718

(2)الكتاب 1/ 213

(3)المصدر نفسه 1/ 232- 233.

أَمْمُ، وقد جاء بعض هذا رفعاً يُبتدأ ثم يُبنى عليه، وزعم يونس أنَّ رؤبة بن العجاج كان ينشد هذا البيت رفعا وهو لبعض مَذْحِج وهو هُنَيُّ بن أحمر الكناني

عجَبٌ لتلكَ قَضيةً وإقامتي ... فيكم على تلك القضيةِ أعجبُ

وسمعنا بعض العرب الموثوق به يقال له كيف أصبحت؟ فيقول: حمدُ الله وثناءٌ عليه، كأنّه يحمله على مضمرٍ في نيّته هو المظهر كأنه يقول، أمري وشأني حَمْدُ الله وثناء عليه، ولو نُصب لكان الذي في نفسه الفعل ولم يكن مبتدأ ليبني عليه، ولا ليكون مبنياً على شيء هو ما أظْهَرَ، وهذا مثلُ بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه.

فقالتْ حَنانٌ ما أتى بكَ ههنا ... أذو نسبٍ أم أنتَ بالحيِّ عارفُ

لم تردْ (حِنْ) ولكنّها قالت: أمرُنا حنانٌ، أوما يصيبنا حنانٌ. وفي هذا المعنى كلّه معنى النصب"[1].

وقال أبو علي الفارسي في قول القائل:

تركنا الخيلَ وهي عليه نَوْحٌ ... مُقَلَّدةً أعنّتها صُفُونا

على ضربين نصب ورفع، أمّا النصب فعلى قولك هي تنوح نوحاً فدلّ المصدر على فعله كما يدل في غير هذا عليه

وأمّا الرفع فعلى ضربين. على أنْ يكون أقام المضاف إليه مقام المضاف، أراد وهي ذاتُ نوحٍ فحذف المضاف كقوله ﴿ وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [2] وعلى أن يكون جعل الخيل نفسها نوحاً لكثرة ذلك منها وحدوثه عنها كقولها فإنّما هي إقبالٌ وإدبار[3]

فإنْ قلت فما تنكر أن يكون ذلك بمعنى الأول لأنَّ ذلك التأويل مطّرد فيه وغير ممتنع عنه؟ فالدليل على أنّه قد يجوز أن يريد غير الأول وأنْ يجعلها إيّاه أنهم قد شبهوا المعنى بالعين لإرادتهم التكثير والمبالغة في قولهم مَوْتٌ مائتٌ وشعْرٌ شاعر وكذلك شبهوا العين بالمعنى فجعلوا الخيل نوحاً كما جعلوا الشعر شاعراً فهذا وجه

---

(1) الكتاب 1/ 319-320

(2) يوسف 82

(3) صدر البيت (ترتعُ ما رتعتْ حتى إذا أدّكرت) ينظر في الكتاب 1/ 337 والمقتضب 3/ 230

ثانٍ، وعلى هذا قوله (ولكنَّ البرَّ مَنْ آمن باللّه)[1]

يحتمل الوجهين اللذين حملناها البيت في إنشاد من رفع.

ويجوز في نوح وجه ثالث: قال أبو الحسن يجوز أنْ يكـون (نُوحٌ) جمعـاً كقولـك راكب وركْبٌ وسافر وسَفْر، ونحو ذا من أسماء الجمع"[2]

ومما يحتمل الرفع والنصب ما كان مبتدأ، أو مصدراً نائباً عن الفعل.

وذلك قولك: سلامٌ عليك، ولبيك وخيرٌ بين يديك وويلٌ لـك وويـح لـك وويسٌ لك، وويلةٌ لك وعَولةٌ لك، وخيرٌ له وشرٌّ له و﴿ لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[3] قال سيبويه، فهذه الحروف كلّها مبتدأة مبنيٌّ سورة: هود عليها ما بعدها والمعنى فيهـنَّ أنّك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك، ولستَ في حال حديثك تعمل في إثباتـها وتزجيتـها، وفيها ذلك المعنى، كما أنّ حسبُك فيها معنى النهي وكما أنَّ رحمةُ الله عليه فيـه معنـى رَحِمَهُ اللهُ فهذا المعنى فيها، ولم تُجعل بمنزلة الحروف الـتي إذا ذكرتـها كنـت في حـال ذكرك إيّاها تعمل في إثباتها وتزجيتها كمـا أنّـهم لم يجعلـوا سَقْياً ورَعْياً بمنزلـة هـذه الحروف، وإنّما تجريها كما أجرت العرب، وتضعها في المواضع التي وضعن فيـها، ولا تُدخلنَّ فيها ما لم يدخلوا من الحروف. ألا ترى أنك لو قلت: طعاماً لك وشـراباً لـك ومالاً لك تريد معنى سَقْياً، أو معنى المرفوع الذي فيـه معنـى الدعـاء لم يجـز، لأنّـه لم يُستعمل هذا الكلام كما استعمل ما قبله، فهذا يدلّك ويبصّرك أنه ينبغي لك أنْ تجري هذه الحروف كما أجرت العرب وأنْ تعني ما عَنَوا بها، فكما لم يجز أنْ يكون كل حـرف بمنزلة المنصوب الذي أنت في حال ذكرك إيّاه تعمل في إثباته، ولا بمنزلـة المرفـوع المبتدأ الذي فيه معنى الفعل، كذلك لم يجـز أن تجعـل المرفـوع الـذي فيـه معنـى الفعـل بمنزلـة المنصوب الذي أنت في حال ذكرك إيّاه تعمل في إثباته وتزجيته، ولم يجـز لـك أن تجعـل المنصوب بمنزلة المرفوع إلاّ أنَّ العرب ربّما أجرت الحروف على الوجهين"[4]

---

(1) البقرة 177

(2) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات 205–206 وينظر معاني القرآن للأخفش 1/ 269- 270

(3) هود 18

(4) الكتاب 1/ 330- 331

وقال المبرد "فأمّا قولهم ويلٌ لزيد وويحٌ لزيدٌ وتب لزيد وويسٌ له، فإن أضفت لم يكن إلاّ النصب فقلت ويحَه وويلَه فإنّما ذلك لأنّ هذه مصادر فإن أفردت فلم تُضف فأنت مخيّر بين النصب والرفع، ويلٌ لزيد، وويلاً لزيد فأمّا النصب فعلى الدعاء وأمّا الرفع فعلى قولك ثبت ويلٌ له، لأنّه شيء مستقرٌ. فويلٌ مبتدأ، و (له) خبره، وهذا البيت ينشد على وجهين وهو:

كما اللّومُ ثَبْتاً خُضْرةً في جُلُودِها فويلٌ لِتَيمٍ من سرابيلها الخُضْرِ"[1]

ج. وممّا يحتمل الرفع والنصب المصدر التشبيهي: قال سيبويه:

"هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبّهُ به على إضمار الفعل المتروك إظهارهُ، وذلك قولك مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار، ومررت به فإذا له صراخٌ صراخَ الثكلى .. وإنّما انتصب هذا لأنّك مررت به في حال تصويت، ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول ولا بدلاً منه، ولكنك لمّا قلت (له صوت) عُلم انه قد كان ثمّ عملٌ فصار قولك: له صوتٌ بمنزلة قولك فإذا هو يصوّت، فحملتَ الثاني على المعنى"[2].

وقال "وإنْ شئت قلت "له صوتٌ صوتُ حمار، وله صوتٌ خُوارُ ثور وذلك إذا جعلته صفةً للصوت ولم تُرد فعلاً ولا إضماره"[3].

وقال أيضاً "هذا باب يختار فيه الرفع وذلك قولك: له عِلْم علمُ الفقهاء وله رأيٌ رأيُ الأصلاء وإنّما كان الرفع في هذا الوجه لأن هذه خصال تذكرها في الرجل كالجسم والعقل والفضل ولم ترد أن تخبر بأنّك مررت برجل في حال تعلّم ولا تفهّم، ولكنّك أردت أن تذكر الرجل بفضل فيه، وأن تجعل ذلك خصْلةً قد استكملها كقولك له حَسَبٌ حسبُ الصالحين؛ لأنّ هذه الأشياء وما يشبهها صارت تحليةً عند الناس وعلامات وعلى هذا الوجه رفع الصوت.

وإنْ شئت نصبتَ فقلت له عِلم علمَ الفقهاء، كأنّك مررت به في حال تعلّم

---

(1) المقتضب 3/ 220

(2) الكتاب 1/ 355- 356.

(3) الكتاب 1/ 631.

وتفقّه، وكأنّه لم يستكمل أنْ يقال له عالم ... وإذا قال له صوتٌ صوتَ حمار فإنّما أخبر أنّه مرَّ به وهو يصوّت صوتَ حمار، وإذا قال له علمٌ علمَ الفقهاء فهو يُخبر عما قد استقر فيه قبل رؤيته، وقبل سَمْعِه منه"[1].

ويتضح من استعمال المصادر في حالتي الرفع والنصب، أنّ الجمل التي تستعمل فيها هذه المصادر منصوبة تدل على التجدد والحدوث، وأنّ الجمل التي تستعمل فيها هذه المصادر مرفوعة تدل على الثبوت والاستقرار والدوام.

3- ما يحتمل الرفع والنصب في الاشتغال: نحو قولنا زيدٌ ضربتُه

زيداً ضربتُه

قال سيبويه "فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيدٌ ضربتُه فلزمته الهاء وإنّما تريد بقولك مبنيّ عليه الفعل أنّه في موضع منطلق إذا قلتَ عبدُ الله منطلقٌ فهو في موضع هذا الذي بُني على الأول وارتفع به فإنما قلت عبد الله فنسبته له ثم بنيتَ عليه الفعل ورفعته بالابتداء. ومثل ذلك قوله جلّ ثناؤه ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾[2] وإنما حَسُن أنْ يبنى الفعل على الأسم حيث كان معملا في المضمر وشغلته به ولولا ذلك لم يحسن لأنك لم تشغله بشيء. إن شئت قلت زيداً ضربته، وإنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره كأنك قلت ضربت زيدا ضربته إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره، فالاسم ههنا مبنيّ على هذا المضمر

وقد قرأ بعضهم (وأمّا ثمودَ فهديناهم) وأنشدوا هذا البيت على وجهين على النصب والرفع قال بشر بن أبي خازم.

فأمّا تميمٌ تميمُ بنُ مُرٍّ ... فألفاهُمُ القومُ رَوْبى نياما

ومنه قول ذي الرمة:

---

(1) الكتاب 1/ 361-362.

(2) فصلت 17، وهي قراءة الجمهور، وقرأ ابن وثاب والأعمش وبكر بن حبيب بالرفع والتنوين، والحسن وابن أبي إسحاق والأعمش (ثمودا) منونة منصوبة، وروى المفضل عن عاصم الوجهين (البحر المحيط 7/ 491)

إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بلغْتِهِ   فقامَ بفأسٍ بين وِصْلَيكِ جازرُ

فالنصب عربي كثير والرفع أجود[1].

وأوضح المبرد الفرق بين المعنيين بقوله "الفرق بين (ضربت زيداً) و (زيدٌ ضربته) أنك إذا قلت: (ضربت زيداً) فإنما أردت أنْ تخبر عن نفسك وتثبت أين وقع فعلك) وإذا قلت (زيد ضربته) فإنما أردت أنْ تخبر عن زيد"[2].

ويلخص الدكتور فاضل السامرائي الفرق بين معنى الرفع وبين معنى النصب قائلاً أن الحديث في الابتداء يدور أساساً على المبتدأ بخلاف الاشتغال الذي يدور فيه الحديث على شيئين: أمرٍ أساسي وهو المسند إليه، وأمر دونه وهو المنصوب المتقدم.

وبهذا نستطيع أنْ نقول إنَّ الاشتغال مرحلة دون المبتدأ وفوق المفعول إذ هو متحدّث عنه من جهة لكنّه لا يرقى إلى درجة المبتدأ، فيكون معنى الاشتغال على هذا أنه إنّما جيء بالاسم المنصوب المتقدم لإرادة الحديث عنه، ثم شغل عنه بالحديث عن المسند إليه فهو أسلوب على صورة المبتدأ والخبر[3].

4- ما يحتمل الرفع والنصب بحسب اختلاف تقدير المحذوف: كما جاء في الحديث النبوي الشريف "الناسُ مجزيّون بأعمالهم أن خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌ"[4] وقولهم المرء مقتولٌ بما قَتَل به إن خنجراً فخنجرٌ وإنْ سيفاً فسيفاً

---

(1) الكتاب 1/ 81-83

(2) الإيضاح في علل النحو 136-137

(3) معاني النحو 2/ 536.

(4) أكدت الدكتورة خديجة كونه حديثاً نبوياً بقولها "وقد ثبت أنَّ الجزء الأول منه حديث احتج به ابن مالك في أثناء كلامه على حذف كان مع اسمها وبقاء خبرها، فقال وحذف كان مع اسمها وبقاء خبرها كثير في نثر الكلام ونظمه، فمن النثر قول النبي صلى الله عليه وسلم "المرء مجزي بعمله إن خيراً فخيرٌ وإنْ شراً فشرٌ" أي إنْ كان عمله خيراً فجزاؤه خيرٌ وإنْ كان عمله شراً فجزاؤه شرٌ، وكلامه هنا يشبه كلام سيبويه)، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف 72 ولم أعثر عليه في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي/ ونسنك أو في موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف

وقد أوضح سيبويه معاني هذه التراكيب مبيناً الأوجه المحتملة فيها بقوله:

وإنْ شئتَ أظهرتَ الفعل فقلت إنْ كان خنجراً فخنجرٌ، وإنْ كان شراً فشرٌّ، ومن العرب من يقول: إنْ خنجراً فخنجراً وإنْ خيراً فخيراً، وإنْ شراً فشراً كأنّه قال إنْ كان الذي عمل خيراً جُزِيَ خيراً. وإنْ كان شراً جُزِي شراً، وإنْ كان الذي قُتِل به خنجرٌ كان الذي يُقْتَل به خنجراً

والرفع أكثر وأحسن في الآخِر، لأنك إذا أدخلتَ الفاء في جواب الجزاء استأنفت ما بعدها وحسن أن تقع بعدها الأسماء ..

وإنْ أضمرتَ الرافع كما أضمرتَ الناصب فهو عربي حسن، وذلك قولك إنْ خيرٌ فخيرٌ، وإنْ خنجرٌ فخنجرٌ كأنّه قال إنْ كان معه خنجرٌ حيث قُتِل فالذي يُقتل به خنجراً، وإنْ كان في أعمالهم خيرٌ، فالذي يُجزَونَ به خيرٌ، ويجوز أنْ تجعل (إنْ كان خيرٌ) على إنْ وَقَع خيرٌ، كأنه قال. إنْ كانَ خيرٌ فالذي يُجزَون به خيرٌ.

وزعم يونس أنّ العرب تنشد هذا البيت لهُدْبَة بن خَشْرَم

فإنْ تكُ في أموالِنا لا نضِقْ بها ذراعاً وإنْ صبرٌ فنصبرُ للصَّبْرِ

والنصب فيه جيد بالغ على التفسير الأول، والرفع على قوله: وإنْ وقعَ صبرٌ، أو إنْ كان فينا صبرٌ فإنّا نصبر وأما قول الشاعر: (للنعمان بن المنذر)

قد قيل ذلكَ إنْ حقاً وإنْ كذِباً فما اعتذارُكَ منْ شيءٍ إذا قِيلا

فالنصب فيه على التفسير الأول، والرفع يجوز على قوله إن كان فيه حقٌّ وإنْ كان فيه باطلٌ كما جاز ذلك في إنْ كان في أعمالهم خيرٌ، ويجوز أيضاً على قوله إنْ وقع حقٌّ، وإنْ وقع كذبٌ. ومن ذلك قوله عزّ وجلّ "وإنْ كان ذو عُسْرَةٍ فنَظِرةٌ إلى مَيْسَرةٍ)"[1] ومما يحتمل الرفع والنصب بحسب اختلاف تقدير المحذوف: قوله تعالى

(1) الكتاب 1/ 258- 260، والآية 280 من سورة البقرة. وفي قراءة عبد الله بن مسعود "وإنْ كان ذا عسرة" النصب على أنْ تكون (كان) ناقصة أضمر فيها اسمها. (معاني القرآن للفراء 1/ 186) (وقراءة الجمهور بالرفع على أنّ (كان) تامة، وهو قول سيبويه وأبي علي الفارسي، وأجاز بعض الكوفيين أن تكون (كان) ناقصة وقدّر الخبر (وإنْ كان من غرمائكم ذو عسرة) وحذف خبر كان لا يجوز عند أصحابنا لا اقتصاراً ولا اختصاراً) (البحر المحيط 2/ 340)

﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴾[1] قال أبو الحسن الأخفش معللاً قراءتي النصب والرفع في هذه الآية الكريمة: "إذا جعلت (ماذا) بمنزلة (ما)، وإن جعلت (ماذا) بمنزلة (الّذي) قلت (قل العفوُ) والأولى منصوبة، وهذه مرفوعة كأنه قال (ما الذي ينفقوان) فقال (الذي ينفقون العفوُ). وإذا نصبت فكأنه قال (ما يُنفقون)؟

فقال: (ينفقون العفوَ)، لأنّ ما إذا لم تجعل بمنزلة الذي فـ (العفو) منصوب بـ (ينفقون). وإنّ جعلت بمنزلة الذي فهو مرفوع بخبر الابتداء مكان قال ﴿ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾[2] جعل (ماذا) بمنزلة (الذي) وقال ﴿ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا ﴾[3] جعل (ماذا) بمنزلة (ما) وقد يكون إذا جعلتها بمنزلة (ما) وحدها الرفع على المعنى، لأنّه لو قيل له (ما صنعت) فقال خيرٌ، أي الذي صنعت خيرٌ، لم يكن به بأس، ولو نصبت إذا جعلت (ذا) بمنزلة (الذي) كان أيضاً جيداً لأنه لو قيل لك ما الذي صنعت فقلت خيراً أي صنعت خيراً كان صواباً قال الشاعر:

دعي ماذا علِمْتُ سأتّقيهِ ولكن بالمُغيّبِ نبّئيني

جعل (ما) و (إذا) بمنزلة (ما) وحدها.

ولا يجوز أن يكون (ذا) بمنزلة (الذي) في هذا البيت لأنك لو قلت (دعي ما الذي علمتُ) لم يكن كلاماً، وقال أهل التأويل في قوله (ماذا أنزل ربكم قالوا أساطيرُ الأولين) لأنّ الكفار جحدوا أن يكون ربهم أنزل شيئاً فقالوا لهم (ما تقولون أنتم أساطيرُ الأولين) أي الذي تقولون أنتم أساطير الأولين) ليس على (أنزل ربُنا أساطير الأولين) وهذا المعنى فيما نرى – والله أعلم - كما قال ﴿ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ ﴾[4] أي فهم أخوانكم"[5]

ومما يحتمل الرفع والنصب بحسب اختلاف تقدير المحذوف قول الشاعر:

لقد كذبتك نفسُك فاكذبَنْها فإنْ جَزَعاً وإن إجمالَ صَبْرِ

---

(1) البقرة 219 وهي قراءة الجمهور وقراء أبو عمرو بالرفع (النشر في القراءات العشر 2/ 223)

(2)النحل 24.

(3)النحل 30

(4)البقرة 220

(5)معاني القرآن 1/ 367- 368

قال سيبويه (ولو قلت: فإنْ جزعٌ وإنْ إجمالُ صبرٍ صبرٍ كان جائزاً كأنك قلت فإمّا أمري جزعٌ وإمّا إجمالُ صبرٍ [1]

وذكر سيبويه عدداً من أقوال العرب المأثورة وأمثالهم وحكمهم وما اعتادوا على قوله في مجالسهم ومحاوراتهم، ممّا يحتمل الرفع والنصب بحسب اختلاف تقدير المحذوف فيها، كما ذكر معنى كل وجه فيها وقد اخترت منها أمثلة قليلة هي قولهم "أوْ فَرَقاً خيراً من حُبٍّ" قال سيبويه "أي أوْ أفْرَقُك فَرَقاً خيراً من حُبٍّ، وإنما حَمَلَه على الفعل لأنّه سُئل عن فعله فأجابه على الفعل الذي هو عليه، ولو رفع جاز كأنّه قال أوْ أمري فَرَقٌ خيرٌ من حُبٍّ".

ومنها "ألا طعامَ ولو تمراً" على معنى ولو كان تمراً. قال سيبويه " وإنْ شئت قلت ،لا طعامَ ولو تمرٌ كأنك قلت ولو يكون عندنا تمرٌ، ولو سقط إلينا تمرٌ.

ومنها: خيرَ مقدمٍ (لمن قدم من سفر) أي قدمت خيرَ مقدم

قال سيبويه "وإنْ شئت قلتَ خيرُ مقدمٍ . أمّا النصب فكأنه بناه على قوله (قدمتُ فقال قدمتَ خيرَ مقدم، وإنْ لم يُسمع منه هذا اللفظ فإنْ قدومَه ورؤيته إيّاه بمنزلة قوله: قدمتُ ... وأمّا الرفع فعلى أنّه مبتدأ أو مبنيّ على مبتدأ ولم يرد أنْ يحمله على الفعل ولكنه قال هذا خيرُ مَقْدَمٍ ...

ومنها أيضاً قولهم:

راشداً مهديّاً أو راشدٌ مهديٌّ

ومبروراً مأجوراً أو مبرورٌ مأجورٌ

ومصاحَباً معاناً أو مصاحَبٌ معانٌ

وقولنا لمن قال حدّث فلانٌ بكذا وكذا فتقول

صادقاً أو صادقٌ

وقولك إذ ترى رجلاً قد أوقع أمراً أو تعرّض له فتقول "مُتَعَرِّضاً لعنن لم يعنه

---

(1) الكتاب 1/ 266، 267.

أي دنا من هذا الأمر. أو تقول (متعرضٌ لعَنَنٍ لم يعنِه) بالرفع.

ومثله (غَضَبَ الخَيْلِ على اللُّجُم) كأنه قال غضبتَ، أو رآه غضبان

فقال عَضَبَ الخيل فكأنه بمنزلة قوله: غضبتَ غضبَ الخيل على اللجم، ومن العرب من يرفع فيقول (غَضَبُ الخيل على اللُّجم فرفعه كما رفع بعضهم (الظِّباءُ على البقر)[1] ومثله أن تسمع الرجل ذكر رجلاً فتقول. (أهلَ ذاك وأهلَه، أي ذكرتَ أهلَه لأنك في ذكره تحمله على المعنى، وإنْ شاء رَفَع على (هو) ونصبُه وتفسيره تفسيرُ خيرَ مقدَم"[2].

واستعمال هذه الأقوال منصوبة دليل على إرادة معنى الفعل، لذا تأتي منصوبة بمعناه، وأمّا ورودها مرفوعة فعلى إرادة تقدير مبتدأ، لذا تصبح دلالة الجملة على الثبوت والدوام هو المعنى المقصود.

5- **ما يحتمل النصب على العطف أو الرفع على الابتداء**: قال سيبويه "هذا باب ما يكون محمولاً على (إنّ) فيشاركه فيه الاسم الذي وليَها ويكون محمولاً على الابتداء، فأمّا ما حُمل على الابتداء فقولك إنّ زيداً ظريفٌ وعمروٌ وإنّ زيداً منطلقٌ وسعيدٌ، فعمروٌ وسعيدٌ يرتفعان على وجهين فأحدُ الوجهين حَسَن والآخر ضعيف.

فأمّا الوجه الحسن فأنْ يكون محمولاً على الابتداء لأنّ معنى (إنَّ زيداً منطلقٌ) زيدٌ منطلقٌ، و (إنّ) دخلت توكيداً كأنه قال زيدٌ منطلقٌ وعمرو، وفي القرآن مثله ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ ﴾[3]

وأمّا الوجه الآخر الضعيف فأنْ يكون محمولاً على الاسم المضمر في المنطلق والظريف فإذا أردتَ ذلك فأحسنه أن تقول منطلق هو وعمرو، وإنّ زيداً ظريفٌ هو وعمرو

وإنْ شئت جعلت الكلام على الأول فقلت: إن زيداً منطلقٌ وعمراً ظريفٌ فحملته على قوله عزّ وجلّ ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ

(1) ينظر في معاني هذه الأمثال في مجمع الأمثال للميداني 1/ 444، 2/ 320

(2) الكتاب 1/ 268 - 273 بتصرف.

(3) التوبة 3

منْ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾[1] وقد رفعه قوم على قولك: لو ضربتَ عبدَ الله وزيدٌ قائمٌ ما ضرك، أي لو ضربتَ عبدَ الله وزيد في هذه الحال، كأنه قال: ولو أنّ ما في الأرض من شجرة أقلامٌ والبحرُ هذا أمرُه ما نفدت كلمات الله»[2].

وقال المبرد مفسّراً معنى الوجهين "وتقول: إنّ زيداً منطلقٌ الظريفُ، وإنّ ربما يقوم العاقل، الرفع والنصب فيما بعد الخبر جائزان.

فالرفع من وجهين: أحدهما: أنْ تجعله بدلاً من المضمر في الخبر، والوجه الآخر: أنْ تحمله على قطع وابتداء.

والنصب من وجهين:

أحدهما أنْ تتبعه زيداً، والآخر: أنْ تنصبه بفعل مضمر على جهة المدح ...، والآية تقرأ على وجهين. ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّـٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾[3] بالنصب والرفع"[4] وما يفرق بين المعنيين – الرفع والنصب - هو إرادة التوكيد أو عدمه.

ذلك أنّ النصب يعني إشراك المعطوف أو النعت مع اسم إنّ في معنى التوكيد الذي تؤدّ به (إنّ). أمّا الرفع فعلى معنى الابتداء أي إرادة معنى الثبوت والدوام. أمّا تقدير المدح أو الذم فإنّه يصرف النعت إلى واحد من هذين المعنيين، وليس مقصود إرادة معنى التوكيد الذي تؤديه (إنّ).

ما يحتمل اللفظ من الرفع والجر

1- ما يحتمله الاسم من الرفع أو الجر بحسب الحمل على اللفظ أو الحمل على الموضع. ومن ذلك قوله تعالى ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ﴾[5] قال أبو جعفر النحاس "هذه قراءة أبي عمرو وشيبة ونافع وعاصم وحمزة. وقرأ يحيى بن وثاب

---

(1) لقمان 27. (قرأ البصريان بنصب الراء وقرأ الآخرون بالرفع) (النشر 2/ 347)

(2) الكتاب 3/ 144.

(3) سبأ 48. ينظر في البحر المحيط 7/ 293، معاني القرآن للفرّاء 2/ 364

(4) المقتضب 4/ 113 – 114 قرأ الجمهور علاّم بالرفع وقرأ عيسى وابن أبي إسحاق وزيد بن علي وابن أبي عبلة وأبو حيوة وحرب عن طلحة بالنصب/ البحر المحيط 7/ 292.

(5) الأعراف 59

والأعمش والكسائي وأبو جعفر (غيرِهِ) بالخفض وهو اختيار أبي عبيد. قال أبو عمرو، ولا أعرف الجر ولا النصب، وقال عيسى بن عمر النصب والجر جائزان، قال أبو جعفر: والرفع من جهتين أحداهما أنْ يكون (غير) في موضع (إلاّ) فتقول ما لكم إلهٍ إلا اللهُ وما لكم إلهٌ غيرُ الله، فعلى هذا الوجه لا يجوز الخفض؛ لا يجوز ما جاءني في مِنْ أحدٍ إلاّ زيدٍ، لأن (مِنْ) لا يكون إلاّ في الواجب، قال سيبويه لأنْ (عنى) و (عن) لا يُفعل بهما ذلك أي لا يزاد (أنْ) البتة، ثم قال ولا (مِنْ) في الواجب، والوجه الآخر في الرفع أنْ يكون نعتاً على الموضع أي ما لكم إلهٌ غيرُهُ والخفض على اللفظ"[1].

2- ما يحتمله اللفظ من الجر على البدل والرفع على الابتداء: نحو قوله تعالى ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ ﴾[2].

قال أبو الحسن الأخفش موضحا وجهي الرفع والجر فيهما "على الابتداء رفع كأنه قال إحداهما فئةٌ تقاتل في سبيل الله[3] وقرئت جرّاً على أوّل الكلام على البدل[4] وذلك جائز قال الشاعر:

وكنتُ كذي رجلَيْنِ رجلٌ صحيحةٌ ورجلٌ بها رَيْبٌ من الحَدَثانِ

فرفع ومنهم من يجر على البدل ومنهم من يرفع على إحداهما كذا وإحداهما كذا وقال:

وإنَّ لها جارَيْنِ لن يَغْدِرا بها ربيبُ النبيِّ وابنُ خيرِ الخلائفِ

رفع والنصب على البدل ....."[5]

3- ما يحتمله اللفظ من الجر والرفع بعد (مُذ) و (مُنْذُ): قال المبرّد "أمّا (مُذ) فيقع

---

(1) إعراب القرآن 1/ 620-621.

(2) آل عمران 13.

(3) قال الطبري إنّ إجماع الحجة من القراء على هذا. ونسبها أبو حيان إلى الجمهور (البحر المحيط 2/ 393)

(4) قراءة الجر من الشواذ ينظر في مختصر الشواذ لابن خالويه 19 والبحر المحيط 2/ 394.

(5) معاني القرآن 1/ 396-397.

الاسم بعدها مرفوعاً على معنى ومخفوظاً على معنى، فإذا رفعت فهي اسم مبتدأ، وما بعدها خبره، غير أنها لا تقع إلاّ في الابتداء لقلّة تمكّنها، وأنها لا معنى لها في غيره وذلك قولك: لم آته مذ يومان، وأنا أعرفُه مذ ثلاثون سنة، وكلمتك مذ خمسةُ أيام والمعنى إذا قلت لم آته مُذ يومان أنك قلت لم أره، ثم خبرّت بالمقدار والحقيقة والغاية. فكأنك قلت: مدّة ذلك يومان.

والتفسير بيني وبين رؤيته هذا المقدار، فكلّ موضع يرتفع فيه ما بعدها فهذا معناه، وأمّا الموضع الذي ينخفض ما بعدها فأن تقع في معنى (في) ونحوها فيكون حرف خفض وذلك قولك أنت عندي مُذ اليوم ومذ الليلة، وأنا أراك مذ اليوم يا فتى، لأن المعنى في اليوم وفي الليلة، وليس المعنى أنّ بيني وبين رؤيتك مسافة، وكذلك رأيت زيداً مُذ يوم الجمعةِ يمدحك، وأنا أراك مذ سنةٍ تتكلم في حاجة زيد، لأنك تريد أنا في حال رؤيتك مذ سنةٍ فإن أردت: رأيتك مذ سنةٌ، أي: غاية المسافة إلى هذه الرؤية سنة - رفعت لأنك قلت. رأيتك، ثم قلت بيني وبين ذلك سنةٌ، فالمعنى أنك رأيته ثم خبرّتَ سنة لا تراه، وإذا قال أنا أراك مذ سنةٍ فإنّما المعنى أنك في حال رؤية لم تنقض، وأنّ أولّها مذ سنة، فلذلك قلت: أراك لأنك تخبر عن حال لم تنقطع فهذا شرط (مذ) وتفسيرها"[1]

ما يحتمله اللفظ من الجر والنصب

1- ما يحتمله اللفظ من الجر عطفاً على اللفظ والنصب عطفاً على الموضع: وذلك نحو قولنا: ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلٍ، وليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً
وما زيد بأخيك ولا صاحبك.

قال سيبويه: "والوجه فيه الجرّ لأنك تريد أنْ تُشرك بين الخبرَيْن وليس يَنْقُض إجراؤه عليك المعنى، وأنْ يكون آخره على أوله أولى، ليكون حالهما في الباء سواءً كحالهما في غير الباء مع قُربه منه .... ومما جاء في الشعر في الإجراء على الموضع قول عُقَيْبَة الأسدي:

(1) المقتضب 3/ 30، 31 وينظر شرح اللمع لابن برهان 1/ 188-194، والإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة 56

مُعَـاويَ إنّنـا بَشَـرٌ فأسْـجِحْ فَلَسْـنا بالجِبـالِ ولا الحَديـدا

لأنّ الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يُخِلّ بالمعنى، ولم يُحتج إليها وكان نصبا ألا ترى أنهم يقولون: حسبُك هذا وبحسبك هذا، فلم تغيّر الباء معنى، وجرى هذا مجراه، قبل أنْ تدخل الباء، لأنّ بحسبك في موضع ابتداء، ومثل ذلك قول لبيد

فإنْ لم تجِدْ مِنْ دونِ عَدْنانَ والِداً ودونَ مَعَـدٍّ فَلْـتَزَعكَ العَـوَاذِلُ

والجر الوجه ... وتقول ما زيدٌ كعمـرو ولا شبيهاً بـه، وما عمـرو كخـالدٍ ولا مفلحاً. النصب في هذا جيّدٌ، لأنّك إنّما تريد مـا هـو مثل فـلان ولا مفلحـاً. هذا وجه الكلام فإنْ أردت أنْ تقول ولا بمنزلة من يُشْبهه جررت، وذلك قولك ما أنـت كزيـدٍ ولا شبيهٍ به فإنّما أردتَ ولا كشبيهٍ به وإذا قلت: ما أنت بزيدٍ ولا قريباً منه، فإنه ليس هاهنا معنى بالباء لم يكن قبل أنْ تجيء بها وأنت إذا ذكرتَ الكاف تُمثّلُ، وتكون (قريباً) هاهنا إنْ شئت ظرفاً فإن لم تجعل (قريباً) ظرفاً جاز فيه الجرُّ على الباء والنصبُ على الموضع"[1].

وقال أبو الحسن الأخفش "والفصل بين الجر والنصب في قولك: ما أنـت كزيـدٍ ولا شبيهاً به، أنك إذا جررت الشبيه فقد أثبتَّ شبيهاً، وإذا نصبت فلـم تثبت هـا هنـا شـبيهاً بزيد"[2].

2- ما يحتمله الاسم من نصب وجرّ: وذلك نحو قولنا (على كم جذعٍ بيتُك مبنيّ).

قال الخليل: القياس النصب، وهو قول عامة النـاس. فأمّـا الذيـن جـرّوا فإنّـهم أرادوا معنى (مِنْ) ولكنهم حذفوها هاهنا تخفيفاً على اللسان وصارت (على) عوضـاً منها"[3] وقال المبّرد "وتقول على كم جذعاً بيتك مبنيّ؟ إذا جعلت (على كم) ظرفاً لـ (مبني) رفعتَ البيتَ بالابتداء وجعلت (المبني) خبراً عنه وجعلت (على كم) ظرفاً لمبني فهذا على قول من قال (في الدار زيد قائمٌ) ومن قال (في الدار زيدٌ قائماً) فجعـل (في الدار) خبراً قال على كم جذعاً بيتُك مبنياً إذا نصـب مبنيّـا جعـل (علـى كـم) ظرفـاً

---

(1) الكتاب 1/ 66- 69

(2) حاشية الكتاب 1/ 69.

(3) الكتاب 2/ 160

للبيت لأنّه لو قال لك على المذهب (على كم جذعاً بيتُك) لاكتفى؛ كما أنّه لو قال في الدر زيد لاكتفى .. .. والبصريون يجيزون على قبح على كم جذعٍ، وبكم رجلٍ؟ يجعلون ما دخل على (كم) من حروف الخفض دليلاً على (مِن) ويحذفونها ويريدون على كم من جذعٍ، وبكم من رجلٍ، فإذا لم يدخلها حرف الخفض فلا اختلاف في أنّه لا يجوز الإضمار"[1]

3- ما يحتمله اللّفظ من نصب وجر على النعت أو الحال: قال سيبويه "هذا باب إجراء الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن، وقد يستوي فيه إجراء الصفة على الاسم، وأنْ تجعله خبراً فتنصبه.

فأمّا ما استويا فيه فقوله "مررتُ برجلٍ معه صقرا صائدٍ به إنْ جعلته وصفاً. وإنْ لم تحمله على الرجل وحملته على الاسم المضمر المعروف نصبته فقلت مررت برجلٍ معه صقرٌ صائداً به، كأنّه قال: معه بازٌ صائداً به، حين لم يرد أنْ يحمله على الأول. وكما تقول: أتيت على رجلٍ، ومررت به قائم، إن حملته على الرجل وإنْ حملته على مررت به نصبته، كأنّك قلت: مررت به قائماً ..

ومنه مررت برجلٍ معه بازٌ قابضٍ على آخر، ومررت برجلٍ معه جُبّةٌ لابسٍ غيرَها، وإنْ حملته على الإضمار الذي في معه نصبت"[2]

4- وقد قرئت الآية الكريمة " ... فاغْسِلُوا وجوهَكُمْ وأيْدِيَكُم إلى المَرَافِقِ، وامْسَحُوا بِرُؤُسِكُم وأرْجُلَكُمْ إلى الكَعْبَيْنِ) [3] بالنصب والجر في (أرجلكم).

قال الفرّاء (إنّ قراءة النصب على التقديم والتأخير) [4] أي (وامسحوا برؤوسكم) مقدّم و (أرجلكم) مؤخّر.

وقال أبو الحسن الأخفش معلّلاً قراءتي النصب والجر "ردّه إلى الغسل في قراءة

---

(1) المقتضب 3/ 56 – 57

(2) الكتاب 2/ 49–50

(3) المائدة 6 قرأ نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص بنصب اللام، وقرأ الباقون بالخفض (النشر 2/ 254)

(4) معاني القرآن 1/ 302

بعضهم لأنه قال (فاغسلوا وجوهكم) وقال بعضهم وأرجلكم على المسح، أي وامسحوا بأرجلكم، وهذا لا يعرفه الناس. وقال ابن عباس (والمسح على الرجلين يجزئ) ويجوز الجرّ على الاتباع وهو في المعنى (الغسل) نحو (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) والنصب أسلم وأجود من هذا الاضطرار.

ومثله (أكلت خبزاً ولبناً) واللبن لا يؤكل، ويقولون: ما سمعت برائحةٍ أطيبَ من هذه، ولا رأيتُ رائحةً أطيبَ من هذه، وما رأيتُ كلاماً أصوبَ من هذا، قال الشاعر:

يا ليتَ زوجَكِ قد غدا متقلّداً سيفاً ورمحا

ومثله (لا تُحلّوا شعائرَ الله ولا آمّين البيت الحرام"[1]

وقال أبو عبيدة "مجرور بالمجرورة التي قبلها وهي مشتركة بالكلام الأول من المغسول والعرب قد تفعل هذا بالجوار، والمعنى على الأول فكان موضعه (واغسلوا أرجلكم) فعلى هذا نصبها من نصب الحرب. وفي القرآن ﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّـٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًۢا ﴾[2] فنصبوا (الظالمين) على موضع المنصوب الذي قبله، و(الظالمين) لا يُدخلهم في رحمته والدليل على الغسل أنه قال (إلى الكعبَين) ولو كان مَسْحاً مُسِحَتا إلى الكعبين لأنّ المسح على ظهر القدم، و(الكعبان) هاهنا الظاهران لأن الغسل لا يدخل إلى الداخلين"[3].

وليس في هذا النص اختلاف بين بابين بل هو اختلاف في تقدير النحاة لمعنيين في باب واحد هو العطف. أي أنهم اختلفوا في تقدير إعراب (وأرجلكم) هل نعطفها على (وجوهكم وأيديكم) أو نعطفها على (برؤوسكم)، ولكل من التقديرين معنى.

وهذا مشابه لاختلاف النحاة في تقدير عطف (الأرحام) في قوله تعالى ﴿ وَٱتَّقُوا۟

---

(1) معاني القرآن 2/ 465-466. المائدة 2.

(2) الإنسان 31

(3) مجاز القرآن 1/ 155 وينظر في جامع البيان من تأويل القرآن 6/ 126 وما بعدها حيث يذكر تأويلاً يجمع بين المعنيين.

﴿ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾[1] هل ترد على الضمير المجرور بالباء أو ترد على لفظ الجلالة.

قال أبو جعفر النحاس "(والأرحام) عطف أي واتقوا الأرحام أن تقطعوها، وقرأ ابراهيم وقتادة وحمزة (والأرحام)، بالخفض، وقد تكلم النحويون في ذلك.

فأمّا البصريون، فقال رؤساؤهم: هو لحن لا تحلّ القراءة به، وأمّا الكوفيون فقالو: هو قبيح ولم يزيدوا على هذا، ولم يذكروا علّة قبحة فيما علمته

وقال سيبويه لم يعطف على المضمر المخفوض لأنه بمنزلة التنوين، وقال أبو عثمان المازني المعطوف والمعطوف عليه شريكان لا يدخل في أحدهما إلا ما دخل في الآخر، فكما لا يجوز. مررت بزيدٍ وبك، وكذا لا يجوز مررت بك وزيدٍ، وقد جاء في الشعر كما قال

فـاليومَ قرّبـتَ تـهجُونا وتشـتِمُنا فاذهبْ فما بكَ والأيـامِ مـن عَجَـبِ

وكما قال: وما بينها والكعبِ غُوطٌ نفانِفُ[2]

وقال بعضهم والأرحامِ قَسَم، وهذا خطأ من المعنى والإعراب .. وقد قال أبو إسحاق معنى تساءلون به: تطلبون حقوقكم به، ولا معنى للخفض على هذا."[3]

ما يحتمله اللفظ من الرفع والنصب والجر:

1- ما يحتمله الاسم بعد (كم) من رفع ونصب وجر: قال المبرد: فأمّا (كم) التي تقع خبراً فمعناها معنى (رُبّ) إلاّ أنها اسم، و (ربّ) حرف وذلك قولك: كم رجلٍ قد رأيته أفضلَ من زيد إنْ جعلت (قد رأيته) الخبر، وإنْ جعلت (قد رأيته) من نعت الرجل قلت (أفضلُ) من زيد رفعت (أفضل) لأنك جعلت (أفضل) خبراً عن (كم) لأنّ (كم) اسم مبتدأ ... واعلم أنّ هذا البيت ينشد على ثلاثة أوجه وهو.

كَـمْ عمّـةٍ لـكَ يـا جريـرُ وخالـةٍ فَدْعاء قَدْ حَلَبَتْ عليَّ عِشاري

---

(1) النساء 1.

(2) عجز بيت لمسكين الدارمي وصدره "تعلق في مثل السواري سيوفنا. ديوانه 53.

(3) إعراب القرآن 1/ 390- 391.

فإذا قلت كم عمة فعلى معنى رُبَّ عمّةٍ

وإذا قلت كم عمّةً؟ فعلى الاستفهام.

وإنْ قلت: كم عمّةً أوقعت (كم) على الزمان فقلت: كم يوماً عمّةً لك وخالةً قد حلبت عليَّ عشاري وكم مرةً ونحو ذلك. فإذا قلت كم عمةٍ فلست تقصد إلى واحدة، وكذلك إذا نصبت، وإنْ رفعت لم تكن إلاّ واحدة، لأنّ التمييز يقع واحده في موضع الجميع وكذلك ما كان في معنى (ربّ)، لأنك إذا قلت ربّ رجلٍ رأيته لم تعنِ واحداً، وإذا قلت كم رجلاً عندك فإنّما تسأل أعشرون أم ثلاثون أو نحو ذلك.

فإذا قلت كم درهمٌ عندك؟ فإنّما تعني كم دانقاً هذا الدرهم الذي أسألك عنه؟، فالدرهم واحد مقصود قَصْدَه بعينه؛ لأنّه خبر، وليس بتمييز، وكذلك: كم جاءني صاحبُك؟، إنّما تريد كم مرّةً جاءني صاحبك"[1]

2- ما يحتمله الاسم بعد (لا) من رفع ونصب وجر قال سيبويه "واعلم أنّ (لا) قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسم واحد هي والمضاف إليه، ليس معه شيء وذلك نحو قولك أخذته بلا ذنبٍ، وأخذته بلا شيءٍ؟ وغضبتَ من لا شيءٍ، وذهبتَ بلا عتاد، والمعنى معنى ذهبت بغير عتاد وأخذته بغير ذنبٍ، إذا لم ترد أنْ تجعل غيراً شيئاً أخذه، به يَعْتَدّ به عليه. ومثل ذلك قولك للرجل: أجئتنا بغير شيء، أي رائقاً وتقول إذا قلَّلْتَ الشيءَ أوْ صغّرتَ أمره ما كان إلاّ كلا شيء، وإنّك ولا شيئاً سواءٌ ومن هذا النحو قول الشاعر، وهو أبو الطفيل:

تركتني حين لا مالٍ أعيشُ به ... وحين جُنَّ زمانُ الناسِ أو كَلِبَا

والرفعُ عربيٌّ على قوله: حينَ لا مُسْتَصْرَخٌ[2] و لابراحُ [3] والنصب أجود وأكثر من الرفع لأنك إذا قلت لا غلام فهي أكثر من الرافعة التي بمنزلة ليس[4]

---

(1) المقتضب 3/ 57-59.

(2) قطعة من شطر للعجاج (ديوانه 14) وتمامه

واقد لولا أنْ تحشَّ الطبيخ ... بيَ الجحيم حين لا مستصرخ

(3) تمامه : مَنْ فرّ عن نيرانها ... فأنا ابن قيس لابراح

(4) الكتاب 2/ 302-304

3- ما يحتمله الاسم من رفع ونصب وجر في نحو قولنا: احترمْ العلماءَ ولا سيما عالمٍ متواضعٍ. وقد ذكر سيبويه الرفع والجر في قوله "وسألت الخليل -رحمه الله- عن قول العرب: ولا سيّمَا زيدٍ، فزعم أنّه مثل قولك: ولا مِثْلَ زيدٍ، وما لَغْوٌ

وقال (ولا سيّمَا زيدٌ) كقولهم دَعْ ما زيدٌ، وكقوله ﴿مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً﴾[1] فـ (سيّ) في هذا الموضع بمنزلة (مِثْل)، فمن ثمّ عملتْ فيه (لا) كما تعمل (رُبّ) في مثل وذلك قولك: رُبّ مِثْلِ زيدٍ"[2]

فالاسم المجرور بعدها مجرور بالإضافة إليه لأنّ (ما) زائدة، والاسم المرفوع خبر لمبتدأ محذوف لأنّ (ما) اسم موصول. قال ابن هشام في بيان وجوه إعراب (يوم) في بيت امرئ القيس:

ألا رُبّ يومٍ لكَ منهنّ صالحٍ ولا سيما يومٍ بدارة جُلْجُلِ

"أي ولا مثل يوم، وقوله (بدارة) صفة ليوم، وخبر لا محذوف ومن رفع (يوم) فالتقدير ولا مثل الذي هو يوم، وحَسَّنَ حذف العائد طول الصلة بصفة (يوم) ثم إنّ المشهور أنّ (ما) مخفوضة، وخبر (لا) محذوف، وقال الأخفش (ما) خبر لـ (لا) ويلزمه قطع (سيّ) عن الإضافة من غير عوض، قيل وكون خبر (لا) معرفة، وجوابه أنّه قد يُقدر (ما) نكرة موصوفة أو يكون قد رجع إلى قول سيبويه في قوله (لا رجلَ قائمٌ) إنّ ارتفاع الخبر بما كان مرتفعاً به، لا بـ (لا) النافية وفي الهيتيات للفارسي "إذا قيل قاموا لاسيما زيد، فلا مهملة و (سيّ) حال أي قاموا غير مماثلين لزيد في القيام "ويرده صحة دخول الواو وهي لا تدخل على الحال المفردة، وعدم تكرار (لا) وذلك واجب مع الحال المفردة، وأمّا مَنْ نصبه فهو تمييز، ثم قيل (ما) نكرة تامة مخفوضة بالإضافة فكأنّه قيل ولا مثل شيء، ثم جيء بالتمييز. وقال الفارسي: ما حرف كافّ لـ (سي) عن الإضافة فأشبهت الإضافة في (عَلَى التمرةِ مِثْلُها زبداً) وإذا قلت لاسيما زيدٌ جاز جَرّ (زيد) ورفعه، وامتنع نصبه"[3]

---

(1) البقرة 26. ينظر إملاء ما مَنّ به الرحمن 1/ 26.

(2) الكتاب 2/ 286.

(3) مغني اللبيب 1/ 313.

4 - **ما يحتمله الاسم من الجر والنصب والرفع على النعت أو المدح أو القطع** كما في قوله عز وجل "بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) قال ابن جني مبيّنا الأوجه الثلاثة في (الرّحمن الرّحيم) وما يحتمله القياس ولم يرد به السماع كثير منه القراءات التي تؤثر رواية ولا تتجاوز أنّها لم يسمع فيها ذلك. كقوله عزّ اسمُه (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحمن الرَّحيم) فالسّنّة المأخوذ بها في ذلك إتباع الصفتين إعرابَ اسم الله سبحانه، والقياس يبيح أشياء فيها وإنْ لم يكن سبيل إلى استعمال شيء منها. نعم وهناك من قوة غير هذا المقروء به ما لا يشك أحدٌ من أهل هذه الصناعة في حسنه كأن يقرأ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ) برفع الصفتين جميعاً على المدح ويجوز (الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ) بنصبهما جميعا عليه، ويجوز (الرَّحْمَنُ الرَّحِيمَ) برفع الأول ونصب الثاني، ويجوز (الرحمنَ الرحيمُ) بنصب الأول ورفع الثاني. كل ذلك على وجه المدح وما أحسنه هنها وذلك أنّ الله تعالى إذا وصف فليس الغرض من ذلك تعريفه بما يتبعه من صفته، لأنّ هذا الاسم لا يعترض شكٌ فيه، فيحتاج إلى وصفه لتخليصه، لأنّه الاسم الذي لا يُشارَك فيه على وجه، وبقيّة أسمائه - عزّ وعلا كالأوصاف التابعة لهذا الاسم، وإذا لم يعترض شك فيه لم تجيء صفته لتخليصه بل للثناء على الله تعالى، وإذا كان ثناء فالعدول عن إعراب الأوّل أولى به وذلك أنّ إتباعه إعرابه جار في اللفظ مجرى ما يتبع للتخليص والتخصيص، فإذا هو عدل به عن إعرابه علم أنّه للمدح أو الذم في غير هذا، عزّ الله وتعالى فلم يبق فيه هنا إلاّ المدح، فلذلك قوي عندنا اختلاف الإعراب في الرَّحْمَن الرَّحِيمْ بتلك الأوجه التي ذكرناها"[1].

وقال سيبويه في باب "ما ينتصب على التعظم والمدح، وإنْ شئت جعلته صفة مجرى على الأول وإنْ شئت قطعته فابتدأته وذلك قولك الحمدُ لله الحميدِ هو، و الحمدُ لله أهلَ الحمد، والمُلكُ لله أهلَ المُلك، ولو ابتدأته فرفعته كان حسناً، كما قال الأخطل

نفسي فداء أمير المؤمنين إذا ... أبدي النّواجذ يومٌ باسلٌ ذكرُ

الخائضُ الغَمْرَ والميمونُ طائرُه ... خليفةُ الله يُستسقَى به المطرُ

---

(1) الخصائص 1/ 398-399

وأمّا الصفة فإن كثيراً من العرب يجعلونه صفةً فيتبعونه الأوّلَ فيقولون أهل الحمد و الحميد هو، وكذلك الحمدُ للّه أهله إنْ شئت جررتَ وإن شئت نصبتَ وإنْ شئت ابتدأت كما قال مهلهل

ولقدْ خبطْنَ بيوتَ يَشكُرَ خَبْطةً	أخوالُنا وهُمُ بنو الأعمامِ

وسمعنا بعض العرب، يقول (الحمدُ للهِ ربَّ العالمين) فسألتُ عنها يونس فزعم أنّها عربية"[1]

5- **ما يحتمله الاسم من الرفع والنصب والجر على الاتباع والتمييز والإضافة** قال ابن السّراج "تقول عندي رطلٌ زيتاً، ورطلٌ زيتٌ، ورطلُ زيتٍ فمن نصب فعلى التمييز ومن خفض أضاف، ومن رفع اتبع، وكل هذا جائز في المقادير، وكذلك بيتٌ تبن، وجرةٌ زيت، فإنْ قلت شاةٌ لحم وجبّة خزٍّ فالإضافة لأنّك لم ترد مقدار شة لحماً ومقدار جبّة خزاً، فإنْ أردت هذا المعنى جاز النصب"[2]

وقد أوضح الدكتور فاضل السامرائي معنيي النصب والجر قائلاً "تقول (عندي حُبٌّ عسلاً) و (حُبُّ عسلٍ) و (قدحٌ ماءً) و (قدحُ ماءٍ) فما الفرق بينهما؟ والجواب أنك إذ قلته بالنصب تعيّن أنّ عندك التمييز فقولك (عندي حُبٌ عسلاً) معناه أنّ عندك عسلاً مقدار حُبٍ، وقولك (عندي قدحٌ ماءً) بالنصب معناه أنّ عندك ماءً مقدار قدح،

أمّا الجر فيحتمل معنيين:

الأول: أن عندك التمييز كالأول أي عندك عسل مقدار حب وماء مقدار قدح

والثاني: أنّ عندك الإناء أي عندك الحُبّ وليس عندك العسل وعندك القدح وليس عندك الماء)"[3]

ويختلف إعراب الفعل المضارع عند النحاة باختلاف المعاني أيضاً إذ يرفع أو

(1) الكتاب 2/ 62-63، (وقد جاء في البحر المحيط : قرأ بالنصب زيد بن علي 1/ 19)

(2) الأصول في النحو 1/ 321

(3) معاني النحو 2/ 754

ينصب أو يجزم بحسب ما يسبقه من أدوات تصرفه إلى معانٍ مختلفة، لذا يختلف إعرابه باختلاف المعاني المرادة. وقد اتضحت تلك الأوجه في دراستنا لمعاني إعراب الفعل ولا أرى موجباً لإعادتها في هذا الفصل.

وفي ضوء ما تقدم من أمثلة يظهر الأثر البين للمعنى في توجيه الإعراب وبيان الوجه المراد من الأوجه التي يحتملها الاسم، وما قدّمه النحاة العرب في هذا المضمار يدل على تطور الفكر النحوي عندهم تطوراً ارتقى إلى مرحلة النظر الدقيق في المعاني الكثيرة التي يؤديها الاختلاف في تركيب الجملة، والمعاني التي يؤديها التركيب الواحد باختلاف الأوجه الإعرابية المعبّرة عن تلك المعاني، ويكون الفيصل في ذلك هو المعنى المراد فيعطى الموقع الإعرابي المناسب له.

وهذا النظر في المعاني ليس أمراً هيّناً بل هو رياضة فكرية تحتاج إلى عمق في فهم المعاني، وذوق في اختيار الدلالة المناسبة للفظ في التركيب، وعلم واسع بالرواية عن العرب، ومعرفة بالنصوص التي تسند هذا التوجيه أو ذاك لذا نجد كتاب سيبويه حافلاً بالشواهد القرآنية بقراءاتها المختلفة والنصوص الشعرية برواياتها المختلفة وأقوال العرب وحكمهم وأمثالهم، وكلّها شواهد مؤيدة لآراء النحاة المستنبطة من استقراء كلام العرب ومعززة لنظراتهم الثاقبة في دلالات الألفاظ وما تؤديه من وظائف في التراكيب وقد قادهم هذا التأمل في معاني الوجوه الإعرابية للاسم الواحد إلى مباحث أظهرت براعتهم في فهم النصوص، ودقتهم في تقليب المعاني واستنباط وجوهها والكشف عن احتمالاتها. وكان النحاة في استخلاصهم للمعنى المراد من الوجوه المتعددة التي يحتملها اللفظ يسلكون سبلاً ويراعون أموراً يقتضيها تقدير المعنى يمكن إجمالها بما يأتي:

1- الحمل على المعنى:

قال ابن جني "اعلم أنّ هذا الشرج غَوْر من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً"[1]

وقال عنه أيضاً: وباب الحمل على المعنى بحر لا يُنكَش ولا يُفثَج ولا يُؤبى ولا

---

(1) الخصائص 2/ 411

يُغَرِّض ولا يُعضعِض، وقد أرينا وجهه، ووكلنا الحال إلى قوة النظر وملاطفة لتأوّل"[1] والحمل على المعنى يراد به حمل الاسم على معنى متوهم يتصوره العربي ويحمل كلامه عليه لـذا قـال النحاة عنه (الحمل على التوهم) إلاّ أنهم يفضّلون مصطلح الحمل على المعنى في النصوص القرآنية تأدباً وله مظاهر كثيرة أبرزها العطف على التوهم وهو باب واسع.

وقد يخلط النحاة بين هذين المصطلحين ومصطلح الحمل على الموضع إذ جعل بعضهم الحمل على المعنى باباً يتفرع منه بابان هما الحمل على التوهم والحمل على الموضع[2]

قال المبرد "وعلى نحو من هذا أجازوا مررت بزيدٍ وعمراً لأنه معناه: أتيت فحمله على المعنى، إذ كان قولك (بزيدٍ) بعد مررت في موضع نصب، وقال الشاعر.

ألا حيُّ ندمَاني عُمَيْرَ بْنَ عَامِرٍ   إذا ما تلاقينا من اليومِ أو غدا

كأنه قال: أو تلاقينا غداً.

واعلم أن اسم الفاعل إذا كان لما مضى فقلت: هذا ضاربُ زيدٍ أمس وعمرو وهذا معطي الدراهم أمسِ وعمرو جاز لك أنْ تنصب عمرا على المعنى لبُعده من الجار، فكأنك قلت: وأعطى عمرا فمن ذلك قول الله عزّ وجلّ ﴿ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗا ﴾[3] على معنى وجعل فنصب"[4] قال سيبويه في قول هرمة الأنصاري

بَدَا لِيَ أنّي لستُ مُدرِكَ ما مضى   ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

"فجعلوا الكلام على شيء يقع هنا كثيراً. ومثله قول الأحوص

مَشائيمُ ليسوا مُصلِحينَ عَشيرةً   ولا ناعبٍ إلاّ ببَينٍ غُرابُها

فحملوه على ليسوا بمُصلحين، ولستُ بمدركٍ"[5]

---

(1) الخصائص 2/ 435

(2) ينظر التأويل النحوي 2/ 1165

(3) الأنعام 96 قراءة (وجاعل) من السبعة، وقد قرأها الكوفيون (وجعَل) بفتح العين من غير ألف ونصب اللام وخفض الليل ينظر في البحر المحيط 4/ 186

(4) المقتضب 4/ 154.

(5) الكتاب 1/ 306.

وقال في باب ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال وقع فيه الألف واللام "وهو قولك: دخلوا الأولَ فالأولَ جرى على قولك واحداً فواحداً ودخلوا رجلاً رجلاً

وكان عيسى يقول: ادخلوا الأولُ فالأولُ لأنّ معناه ليدخل فحمله على المعنى وليس بأبعد من:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضارعٌ لخصُومةٍ"[1]

والحمل على المعنى لا يعني العدول عن الحمل على اللفظ في كل الأحوال إنّما يلجأ إليه للتعبير عن معنى آخر غير المعنى الأول الذي يؤديه الحمل على اللفظ

قال المبرد في باب ما يُحمل على المعنى وحمله على اللفظ أجود "اعلم أنّ الشيء لا يجوز أنْ يُحمل على المعنى إلاّ بعد استغناء اللفظ. وذلك قولك ما جاءني غيرُ زيدٍ وعمروٌ حُمل (عمرو) على الموضع لأنّ معنى قوله (غير زيد) إنّما هو إلاّ زيدٌ. فحمل (عمرو) على هذا الموضع، وكذلك قوله ما جاءني من أحدٍ عاقلٌ. رفعت لعاقل، ولو خفضته كان أحسن، وإنّما جاز الرفع لأنّ المعنى ما جاءني أحدٌ. ومن ذلك قراءة بعض الناس ﴿ زُيِّنَ لِكَثيرٍ من المشركِينَ قَتْلُ أولادِهم شُركاؤُهُمْ﴾[2] لما قال قتل أولادهم تم الكلام، فقال شركاؤهم على المعنى لأنه عَلِمَ أنّ لهذا التزيين مُزَيِّنا فالمعنى: زَيَّنَهُ شركاؤهم، ومثل ذلك قول الشاعر:

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ ومختبطٌ ممّا تُطيحُ الطَّوائحُ

لما قال (لِيُبْكَ يزيدُ) عُلم أنّ له باكياً، فكأنه قال: لِيَبكه ضارعٌ لخصومةٍ"[3]

---

(1) المصدر نفسه 1/ 198 وعجز البيت (ومُخْتَبِطٌ مِمّا يُطيحُ الطوائحُ).

(2) الأنعام 137 القراءة هذه من الشواذ. ينظر في مختصر الشواذ لابن خالويه 40-41 وقال أبو حيان "وقرأت فرقة منهم السلمي والحسن وأبو عبد الملك قاضي الجند صاحب ابن عامر (زُيِّن) مبنياً للمفعول، قتلُ مرفوعاً مضافاً إلى أولادهم شركاؤهم مرفوعاً على إضمار فعل أي زيّنه شركاؤهم هكذا أخرجه سيبويه أو فاعلا بالمصدر أي قتل أولادهم شركاؤهم كما تقول حُبِّب إليّ ركوب الفرس زيد هكذا خرجه قطرب فعلى توجيه سيبويه الشركاء مزينون لا قاتلون كما في القراءة الأولى وعلى توجيه قطرب الشركاء قاتلون، ومجازه أنهم لما كانوا مزينين لقتل جعلوا هم القاتلين وإنْ لم يكونوا مباشري القتل (البحر المحيط 4/ 229)

(3) المقتضب 3/ 281 282

2- الحمل على الموضع:

الأصل في الاتباع أن يحمل التابع على لفظ المتبوع إلاّ أنّ نصوصاً كثيرة يأتي التابع فيها مخالفاً للفظ المتبوع لأنه محمول على محلّه قال سيبويه "هذا باب ما يُجرى على الموضع لا على الاسم الذي قبله، وذلك قولك: ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً، وما زيدٌ بأخيك ولا صاحبك والوجه فيه الجر لأنك تريد أنْ تشرك بين الخبرين وليس ينقض إجراؤه عليك المعنى. وأنْ يكون آخره على أوّله أولى ليكون حالهما في الباء سواءً كحالهما في غير الباء مع قربه منه"[1] وقد وضع النحاة شروطاً ثلاثة للحمل على الموضع هي:

1- أمان ظهوره في الفصيح.

2- أن يكون الموضع بحق الأصالة فلا يجوز هذا ضاربٌ زيداً وأخيه.

3- وجود المحرز أي الطالب لذلك المحل.[2]

ولا شك في أنّ معنى الحمل عل اللفظ يختلف عن معنى الحمل على الموضع.

وقد أكّد سيبويه ذلك بقوله (الوجه الجرّ لأنك تريد أنْ تشرك بين الخبرين" قال الدكتور فاضل السامرائي "والذي يبدو لي أنّ ثمة فرقاً في المعنى بين العطف على اللفظ والعطف على المحل، فإذا قلت (ما محمدٌ بكاتبٍ ولا شاعرٍ) كان المعطوف مؤكداً لأنّه على إرادة الباء الزائدة للتوكيد وإذا قلت (ما محمدٌ بكاتبٍ ولا شاعراً) كان المعطوف غير مؤكد لأنه ليس على إرادة الباء فيكون المعطوف عليه أكد في النفي من المعطوف"[3]

3- الاتساع في الكلام

الاتساع في الكلام ظاهرة معنوية لاحظها النحاة وعلّلوا بها كثيرا من مظاهر خروج اللفظ عن الوجه الذي ينبغي أنْ يكون عليه، إلى حالة أخرى لأداء معنى

(1)الكتاب 1/ 66-67

(2)مغني اللبيب 2/ 473 وما بعدها وفيها تفصيل لهذه الشروط

(3)معاني النحو 1/ 283

حميد. قال سيبويه "وتقول مُطِرَ قومُكَ الليلَ والنهارَ على الظرف وعلى الوجه الآخر، وإنْ شئت رفعته على سَعَةِ الكلام كما قال: صِيدَ عليه اللَّيلُ والنهارُ، وهو نهاره صائمٌ وليلُه قائمٌ وكما قال جرير:

لقد لُمتنا يا أمَّ غيلانَ في السُّرَى ... ونِمْتِ وما لَيْلُ المَطِيِّ بنائمِ

فكأنّه في كلّ هذا جَعَلَ الليلَ بعضَ الاسم، وقال آخر

أمّا النّهارُ ففي قَيْدٍ وسِلْسِلَةٍ ... والليلُ في قَعْرِ مَنْحُوتٍ مِنَ اسَاجِ

فكأنّه جعل النهار في قيد، والليلَ في بطن منحوت، أو جعله الاسم أو بعضه"[1]

وقال أيضاً "ومما جاء على اتّساع الكلام والاختصار قوله تعالى جدّه ﴿ وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾[2] إنّما يريد أهلَ القرية فاختصر وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان هاهنا.

ومثله ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾[3] وإنّما المعنى: بل مكركم في الليل والنهار، وقال عزّ وجلّ "ولكن البِرَّ مَنْ آمنَ بالله"[4]

وقال سيبويه أيضا "ومن ذلك قول العرب (مَنْ أنتَ زيداً) فزعم يونسُ أنّه على قوله (مَنْ أنتَ تذكرُ زيداً)، ولكنه كثر في كلامهم واستعمل واستغنوا عن إظهاره ... وبعضهم يرفع، وذلك قليل كأنّه قال: مَن أنت كلامُك أو ذِكْرُك زيدٌ، وإنّما قلّ الرفعُ لأنّ إعمالَهم الفعلَ أحسنُ من أنْ يكون خبراً لمصدر ليس له ولكنه يجوز على سعة الكلام."[5]

وكثيرا ما يراد بالاتساع التكثير والمبالغة في الأمر فالليل لا يمكر، وإنّما يحدث المكر فيه، لكنّ إرادة المبالغة في زيادة المكر عبر عنها بالعدول عن الاستعمال الأصلي

---

(1) الكتاب 1/ 160-161.

(2) يوسف 82.

(3) سبأ 33

(4) الكتاب 1/ 213، والآية من سورة البقرة 177.

(5) الكتاب 1/ 292

وهو الظرفية إلى استعمال جديد يعطي اللفظة وظيفة تعبيرية أخرى تؤدي معنى آخر وقد ذكرت في أوجه الحالات الإعرابية كثيرا من الأمثلة، معللّة بالاتساع في الكلام ومن يتأمّل فيما علله النحاة بالاتساع يجد أنهم كانوا يتعمقون كثيراً في معاني الألفاظ في التركيب الواحد، ويغورون في أعماق دلالات الاستعمال فلا يقفون عند حدود النظر السطحي في العلاقات النحوية بل يؤكلون إدراكهم لملامح الاتجاه الثاني الذي نحته للدراسات النحوية كما يتضح ذلك في تحليلهم لقول الخنساء.

قال سيبويه في جواز رفع المصدر "وإنْ شئت رفعت هذا كلّه فجعلت الآخِر هو الأوّل فجاز على سَعَة الكلام من ذلك قول الخنساء:

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتى إذا ادّكرتْ   فإنّما هي إقبالٌ وإدبارُ

فجعلها الإقبالَ والإدبارَ فجاز على سعة الكلام كقولك نهارُك صائمٌ، وليلُك قائمٌ ومثل ذلك قول الشاعر: وهو متمم بن نُويرة.

لَعَمْري وما دَهْري بتأبينِ هالكٍ   ولا جَزَعٍ مما أصابَ فأوجعا

جعل دهره الجَزَعَ والنصبُ جائز على قوله

فلا عيّاً بهنّ ولا اجتلابا[1]

وإنّما أراد وما دَهْري دهرَ جزعٍ ولكنّه جاز على سعة الكلام"[2]

وقال عبد القاهر الجرجاني "وممّا طريق المجاز فيه الحكم قول الخنساء.

ترتع ما رتعتْ حتى إذا ادّكَرَتْ   فإنّما هي إقبالٌ وإدبارُ

وذلك أنها لم تُرد بالإقبال والإدبار غير معناهما فتكون قد تجوّزت في نفس الكلمة وإنّما تجوّزت في أنْ جعلتها لكثرة ما تقبل، وتدبر لغلبة ذاك عليها واتصاله بها، وأنّه لم يكن لها حال غيرهما كأنّها قد تجسّمت من الإقبال والادبار"[3]

---

(1) البيت لجرير وصدره : ألم تعلم مُسَرَّحي القوافي.

(2) الكتاب 1/ 336- 337.

(3) دلائل الإعجاز 217- 218.

وهذا الذي ذكره الجرجاني هو ما عناه النحاة بالمبالغة والتكثير في الأمر والخروج بالكلام عن الأصل الذي وضع له. لذا أفاد النحاة كثيراً من الاتساع في تعليل اختلاف الأوجه الإعرابية للفظ الواحد في عدد من المسائل

4ـ تقدير المحذوف

الحذف ظاهرة واضحة في التراكيب اللغوية، ذلك أنّ اللغة تميل إلى الإيجاز والاختصار، فتختزل من الكلام أجزاءً لا تخل بالمعنى لدلالة القرائن عليها وتقدير المحذوف يقود إلى تعيين الحكم الإعرابي للاسم، ذلك لأنّ المحذوف قد يكون فعلاً، وهذا يعني أنّ الجملة التي يقدر فيها الفعل تدل على التجدد والحدوث لذا تميل النحاة إلى الحكم بنصب الاسم. أمّا إذا كان المقدّر اسماً مرفوعاً فالجملة دالّة على الثبوت كما في قوله تعالى "ويسألونك ماذا ينفقون قل العفوُ) على قراءة رفع العفو. وقد ذكرت معاني هذه الحالات في مجموعة ما يحتمله الاسم من الرفع والنصب.

قال المبّرد "وإنّما تنظر في هذه المصادر إلى معانيها فإنْ كان الموضع بعدها أمراً أو دعاءً لم يكن إلاّ نصباً، وإنْ كان لما قد استقر لم يكن إلاّ رفعاً، وإنْ كان يقع لهما جميعاً كانت النصب والرفع"[1]

وقد تبيّن في الأمثلة التي أوردناها لاختلاف الإعراب باختلاف التقدير أنّ تقدير النحاة للمحذوف يختلف باختلاف المعنى، فيكون تارة (كان واسمها) كما في قولهم (المرءُ مقتولٌ بما قَتَل به إنْ خنجراً فخنجرٌ وإنْ سيفاً فسيفٌ) بتقدير كان واسمها) ويكون تارة أخرى بتقدير (كان وخبرها) فيرفع الاسم لأنّه صار اسم كان، وإن رُفع خنجر الثاني فعلى تقدير مبتدأ محذوف كما مَرّ في تلك الأمثلة.

وهذا التقدير لا يتم اعتباطا بل كان النحاة يراعون في تقدير المحذوف شروطاً وضوابط ذكروها في دراساتهم وأوضحها النحاة المتأخرون بتفصيل [2]

ويكثر في تلك الدراسات ذكرهم لمصطلح الاستئناف أو القطع إشارة إلى هذه

(1)المقتضب 3/ 221-222

(2)ينظر في مغني اللبيب 2/ 603- 650

جملة جديدة أو استئناف معنى جديد قال ابن هشام "ويخص البيانيون الاستئناف بما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قوله تعالى ﴿ هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ۝ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾[1]

فإنّ جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدّر تقديره. فماذا قال لهم؟ ولهذا فُصِلَتْ عن الأولى فلم تعطف عليها وفي قوله تعالى ﴿ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾ جملتان حذف خبر الأولى، ومبتدأ الثانية، إذ التقدير سلامٌ عليكم، أنتم قومٌ منكرون، ومثله في استئناف جملة القول الثانية ﴿ وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ۝ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ ﴾[2] وقد استؤنفت جملتا القول في قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوا۟ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ ﴾[3] كما يكثر فيها مصطلحات النصب على الفعل، أو النصب على المدح أو الذم أو الإغراء أو الاختصاص، إشارة إلى أنّ الاسم منصوب بفعل مقدر أو ما بمعنى الفعل وذلك دليل على أنّ الجملة فعلية. قال أبو الحسن الأخفش "وقوله ﴿ وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ ﴾[4] أي قولوا لتكن منك حطةٌ لذنوبنا) كما تقول للرجل (سمعُك إليّ) كأنهم قيل لهم (قولوا يا ربّ منك حطةٌ لذنوبنا) وقد قرئت نصباً على أنه بدل من اللفظ بالفعل، وكلّ ما كان بدلاً من اللفظ بالفعل فهو نصب بذلك الفعل كأنه قال أحطط عنّا حطةً فصارت بدلاً من حطّ"[5]

ومما تقدم تبرز قدرة النحاة في تعيين المعاني المقصودة في النصوص التي تحتمل أكثر من إعراب، وذلك لدقتهم في تقدير المحذوف المناسب للمعنى المقصود بدلالة القرائن وفي ضوء نوع ذلك اللفظ وخصائصه، ويظهر هذا واضحا في تفريقهم بين محذوف وآخر، حينما يكون المذكور موحياً بالدلالة على المحذوفين. قال سيبويه مقدّرا المحذوف في الاختصاص "هذا باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء فيجيء لفظه على

---

(1) الذاريات 24، 25

(2) الحجر 51، 52

(3) مغني اللبيب 2/ 383. والآية من سورة هود 69

(4) البقرة 58

(5) معاني القرآن 1/ 269.

موضع النداء نصباً لأن موضع النداء نصبٌ ولا تجرى الأسماء فيه مجراها في النداء، لأنهم لم يُجروها على حروف النداء ولكنهم أجروها على ما حُمل عليه النداء.

وذلك قولك: إنّا معشَرَ العرب نفعلُ كذا وكذا، كأنه قال (أعني) ولكنه فِعلٌ لا يظهر ولا يستعمل كما لم يكن ذلك في النداء"[1].

وهذا التقدير قريب من تقدير المحذوف في باب ما ينصب على التعظيم و المدح وقد نبّه سيبويه على ذلك قائلاً "زعم الخليل أنّ نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدّث الناس ولا مَنْ تخاطِب بأمرٍ جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعله ثناءً وتعظيماً، ونصبه على الفعل كأنه قال. اذكر أهلَ ذاك، واذكر المقيمين، ولكنه فِعلٌ لا يستعمل إظهاره، وهذا شبيه بقوله (إنّا – بني فلان – نفعل كذا) لأنه لا يريد أن يُخبر مَنْ لا يَدري أنه من بني فلان، ولكنّه ذكر ذلك افتخاراً وابتهاءً إلاّ أنّ هذا يجري على حرف النداء"[2].

قال ابن يعيش "ونصب هذه الأسماء كنصب ما ينتصب على التعظيم والشتم بإضمار (أريد) أو (أعني) أو (أختص) فالاختصاص نوع من التعظيم والشتم فهو أخصّ منهما لأنه يكون للحاضر نحو المتكلم والمخاطَب، وسائر التعظيم والشتم يكون للحاضر والغائب، وهذا الضرب من الاختصاص يراد به تخصيص المذكور بالفعل وتخليصه من غيره على سبيل الفخر والتعظيم، وسائر التعظيم والشتم ليس المراد منه التخصيص والتخليص من موصوف آخر، وإنّما المراد المدح أو الذم"[3].

وهذا الفصل بين المعنيين يدلُ على دقة النحاة في تقدير المحذوف وعدم الخلط بين المعاني وإنْ تشابهت، لأنهم كانوا ذوي بصيرة فيما يقولون لإدراكهم حدود تلك المعاني.

(1) الكتاب 2/ 233

(2) الكتاب 2/ 65- 66

(3) شرح المفصّل 2/ 19

ك- النيابة

ذكر النحاة أنّ ثمة ما ينوب عن المفعول المطلق، أو الظرف، أو الفعل، أو الفاعل ويؤدي معنى أيّ منها. إذ ينوب عن المصدر ما يدل على نوعه وصفته وهيئته ومرادفه، وضميره وكليّته وبعضيته وآلته والإشارة إليه وعدده واسم المصدر وملاقيه في الاشتقاق.

وينوب عن الظرف صفته وكليّته وجزئيته واسم الإشارة والمصدر والعدد وتنوب عن الأفعال المصادر أو الأسماء أو الحروف.

وينوب عن الفاعل المفعول به والمصدر والظرف والجار والمجرور.

ولا شك أن وضع الكلمة فيما وضعت له يؤدي معنى غير المعنى الذي يؤديه ما ينوب عنها، لذا يكون التعبير عن المعنى بما وضع له من صيغ أدقّ دلالة على ذلك المعنى، لأنّ الفهم ينصرف إليه دون غيره. أمّا النيابة فإنّها تثير في الذهن احتمال إرادة أكثر من معنى، قال ابن هشام "نحو سرت طويلاً أي سيراً طويلاً، أو زمناً طويلاً، أو سرته طويلاً"[1].

ولو قال القائل سرت سيراً طويلاً لما انصرف الذهن إلى غير إرادة المصدرية، كما أنّه لو قال سرت زمناً طويلاً، فلن ينصرف الذهن إلى غير إرادة الظرفية وكذلك لو قال سرته طويلاً لعلم أنّه يقصد معنى الحالية.

وكذلك الأمر عند اجتماع ظرف ومصدر وجار ومجرور أو اثنين منها في جملة وكان الفعل مبنياً للمفعول، لابدّ من أن ينوب أحدها عن الفاعل ويعرب الآخر بحسب موقعه.

قال سيبويه "وكذلك جميع المصادر ترتفع على أفعالها إذا لم تشغل الفعلَ بغيرها."[2] وقال المبرد "ولكنه قد يجوز أنْ تقيم المصادر والظروف من الأمكنة والأزمنة مقام الفاعل إذا دخل المفعول به من حروف الجر ما يمنعه أنْ يقوم مقام الفاعل وذلك نحو قولك سِيرَ بزيدٍ سيرٌ شديدٌ، وضُرِبَ بزيدٍ عشرون سوطاً، المعنى، بسبب زيد، ومن أجله، وسِيرَ بزيدٍ يومَ الجمعةِ، واختُلِفَ به شهران، ومُضيَ به فرسخان، ومُشيَ

(1) مغني اللبيب 2/ 561

(2) الكتاب 1/ 229

به ميلان، أقمت هذه الأشياء مقام الفاعل وقد يجوز نصبها في هذا الموضع، وإن كان المفعول مجروراً على ما أصف لك"[1].

لذا يمكن القول إنّ النيابة غير الأصالة في الاستعمال ذلك أنّ التعبير بالفاعل الحقيقي في قولنا سار عمرو، يختلف عن التعبير بنيابة المصدر، وهذا يختلف عن التعبير بالجار والمجرور. لأنّ لكل تعبير معناه الذي يقصد إليه.

ونيابة المصدر عن الفعل في قولنا سلاماً عليك، يختلف عن نيابة المبتدأ عن الفعل في قولنا سلامٌ عليك كما مر في الأمثلة

قال الرضي (سلامٌ) في قولك (سلامٌ عليك) بمعنى مصدر سلمك الله أي جعلك سالماً فالأصل سلَّم اللّه سلاماً، ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوباً

وكان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدوث فلما قصدوا دوام نزول سلام اللّه عليه واستمراره أزالوا النصب الدالّ على الحدوث فرفعوا (سلام) [2]

6- دلالة الأدلة على أكثر من معنى:

المعروف أنّ الأداة تؤدي في اللّغة معنى وضعت من أجله، ولكنّ ذلك لا يعني حجرها على هذا المعنى، ذلك لأنها قد تؤدي معاني أخرى غيره كما نلمس ذلك في الواو و الفاء وأو وعدد من حروف الجر وأنْ واللام وما ولا، لذا كان هذا الاختلاف في المعنى واضحاً للنحاة للسعي إلى الكشف عن الأوجه المحتملة للتراكيب التي تستعمل فيها هذه الأدوات.

فالأصل في الواو العطف ومعناها الجمع بين الشيئين إلا أنّ هذه الواو تأتي معبرة عن معانٍ أخرى منها الدلالة على المعيّة أو الحاليّة أو القسم أو الاستئناف وغيرها من المعاني قال سيبويه مبيناً معنى (المعية): "وذلك قولك ما صنعتَ وأباك، ولو تُركتْ الناقةُ وفصيلها لرَضِعَها، إنّما أردتَ ما صنعتَ مع أبيك ولو تُركت الناقةُ

(1) المقتضب 4/ 51

(2) شرح الكافية 1/ 81.

مع فصيلها، فالفصل مفعول معه، والأب كذلك، والواو لم تغيّر المعنى، ولكنّها تُعمِلُ في الاسم ما قبلها"[1] وهذه الدلالة على المعيّة توجب النصب في الاسم الذي بعدها، لكنّ الأمر يختلف في مثل قولنا: أنت وشأنك، وكل رجلٍ وصنعتُه، إذ يوجب هذا التركيب الرفع. قال ابن جني "ومن ذلك قولهم في قول العرب كلُّ رجلٍ وصنعتُه، وأنت وشأنك معناه أنت مع شأنِك وكلُّ رجل مع صنعته فهذا يوهم من أمَمَ أنّ الثاني خبر عن الأول، كما أنه إذا قال أنت مع شأنِك فإنّ قوله (مع شأنك) خبر عن أنت. وليس الأمر كذلك بل لعمري إنّ المعنى عليه، غير أنّ تقدير الإعراب على غيره

وإنّما (شأنك) معطوف على (أنت) والخبر محذوف للحمل على المعنى فكأنّه قال: كلُّ رجل وصنعتهُ مقرونان، وأنتَ وشأنك مصطحبان"[2]

إلاّ أنّ الاسم بعد بعد الواو يحتمل النصب، والرفع عند احتمال دلالته على المعنيين العطف أو المعية. قال سيبويه ("وزعموا أنّ ناساً يقولون كيف أنتَ وزيداً، وما أنتَ وزيداً، وهو قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على (ما) ولا (كيف) ولكنّهم حملوه على الفعل، على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على (ما) و (كيف)، كأنّه قال. كيف تكون أنتَ وقصعةً من ثريد، وما كنتَ وزيداً لأنّ كنت وتكون يقعان هاهنا كثيراً ولا ينقضان ما تريد من معنى الحديث"[3].

وقد قرئت الآية الكريمة ﴿ يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾[4] بالرفع والنصب قال أبو جعفر النحاس مبيناً معنى القراءتين "والطيرَ بالرفع قراءة الأعرج وأبي عبد الرحمن والرفع من جهتين. إحداهما على العطف على جبال، والأخرى على العطف على المضمر الذي في (أوبي) وحَسُن ذلك، لأنّ بعده (مَعه) والنصب عند أبي عمرو بن العلاء بمعنى: وسخروا له الطيرَ

وقال الكسائي. هو معطوف على (فضلاً) أي آتيناه الطير. وعند سيبويه معطوف

---

(1) الكتاب 1/ 297.

(2) الخصائص 1/ 283، الكتاب 1/ 300

(3) الكتاب 1/ 303

(4) سبأ 12

على الموضع أي ناديتا الجبالَ والطيرَ، ويجوز أنْ يكون مفعولاً معه، كما تقول استوى الماء والخشبة أي مع الخشبة.

قال أبو جعفر سمعت أبا اسحاق يجيز قمتُ وزيداً[1].

وكذلك الحال في دلالة أدوات أخرى على أكثر من معنى مثل دلالة (غير) على الاستثناء والوصفية، ودلالة كم على الاستفهام والخبرية ودلالة (إذ) على العبة والمقدار أو الأمر، ودلالة (لا) على نفي الجنس أو نفي الوَحْدَة أو العطف أو الجواب أو النهي، ودلالة ما على الموصولية أو النفي أو الاستفهام أو المصدرية وكذلك دلالة اللام والفاء وأنْ وغيرها من الأدوات التي تدل على أكثر من معنى، وهو الأمر الذي يجعل استعمالها في النص موحياً – باحتمالات كثيرة في أوجه إعرابها، ويتم تعيين المعنى المراد منها في ضوء السياق والقرائن المصاحبة. فلو تأملنا في كلمة (غير) على سبيل المثال لرأينا أنّ اختلاف دلالتها جعل النحاة يكثرون من أوجه إعرابها في قوله تعالى ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ ﴾[2] قال الفرّاء (غيرِ المغضوب عليهم بخفض (غير) لأنها نعت لـ (الذين) لا للهاء والميم من عليهم والنصب جائز في (غير) تجعله قطعاً[3] من (عليهم)، وقد يجوز أنْ تجعل الذين قبلها في موضع توقيت وتخفض غير على التكرير (صراط غير المغضوب عليهم)[4].

وقال أبو جعفر النحاس (غَيْرِ الْمَغضوبِ عَلَيْهِم) خفض على البدل من (الذين) وإنْ شئت نعتاً، قال ابن كيسان، ويجوز أنْ يكون بدلاً من الهاء والميم في عليهم، وروى الخليلُ رحمه الله عن عبد الله بن كثير (غيرَ المغضوب) بالنصب. قال الأخفش هو نصب على الحال، وإن شئت على الاستثناء.

قال أبو العباس: هو استثناء ليس من الأول. قال الكوفيون لا يكون استثناءً لأن

(1) إعراب القرآن 2/ 657-658

(2)الفاتحة 6 ، 7

(3)أي حالاً.

(4)معاني القرآن 1/ 3

بعده (ولا) ولا تزاد (لا) في الاستثناء. قال أبو جعفر: وذا لا يلزم لأنّ فيه معنى النفي"[1]

إنّ هذه الدلالات الكثيرة للأداة الواحدة، وما توجبه من اختلاف في معاني الأسماء التي تعرب في ضوء معانيها، غور عميق في النحو يقتضي دراسات عميقة ودقيقة لاستيفاء الأوجه المختلفة للإعراب بحسب ما تقصده من دلالة للإداة التي تسبق الاسم المعرب.

7ـ التشابه والاختلاف في الأبواب النحوية:

يمكن عزو اختلاف الإعراب إلى تشابه باب نحوي وآخر، أو افتراقهما إذ تلتقي بعض الأبواب في وجوه وتختلف في أخرى: كالتمييز والحال، والعطف والمعيّة والحال والمفعول به، والحال والمفعول المطلق وما أعنيه بالتشابه والافتراق ليس تطابقاً بين الباب والآخر وإنّما أقصد بذلك الالتقاء في وجه أو وجهين، ذلك لأنّ لكل باب استعماله الخاص وخواصّه التي يتميّز بها إلاّ أنّ ثمة استعمالات جعلت النحاة يختلفون في وصفها بهذا الباب أو ذاك لذا عقد نحاة متأخرون فصولاً للتمييز بين الباب والآخر وبيان أوجه الافتراق بينهما[2]

وهذا التشابه يجعل النحاة أحيانا يختلفون في إعراب ألفاظ فيعدّونها من هذا الباب أو ذاك.

قال ابن جني "وحدثنا أبو علي أن الزيادي سأل أبا الحسن عن قولهم: مررتُ برجل قائمٍ زيدٌ أبوه أأبوه بدل أو صفة؟ قال فقال أبو الحسن لا أبالي بأيّهما. أجبت ألا ترى إلى تداخل الوصف والبدل"[3]

قال المبرد "وكان سيبويه يقول: جيّدٌ أن تقول: هذا خاتمك حديداً، وهذا سرجُك خزّاً، ولا تقول: هذا خاتمٌ حديدٌ إلا مستكرها إلاّ أن تريد البدل، وذلك لأن حديداً وفضّة وما أشبه ذلك جواهر. فلا ينعت بها لأنّ النعت تحلية. وإنّما يكون هذا نعتاً مستكرهاً إذا أردت التمثيل.

---

(1) إعراب القرآن 1/ 125.

(2) ينظر مغني اللبيب ج2. والأشباه والنظائر ج2 وشرح الكافية للرضي ج1، ج2.

(3) الخصائص 2/ 428.

وتقول هذا خاتمٌ مثل الحديد، أي في لونه وصلابته، وهذا رجلٌ أسدٌ أي شديد فإن أردت السبع بعينه لم تقل: مررت برجلٍ أسدٍ أبوه، هذا خطأ، وإنّما أجاز سيبويه هذا خاتمُك حديداً، وهو يريد الجوهر بعينه، لأنّ الحال مفعول فيها، والأسماء تكون مفعولة ولا تكون نعوتاً حتى تكون تحلية، وهذا في تقدير العربية كما قال، ولكن لا أرى المعنى يصحّ إلاّ بما اشتق من الفعل، نحو هذا زيدٌ قائماً، لأنّ المعنى أنبهك له في حال قيام. وإذا قال هذا خاتمك حديداً، فالحديد لازم، فليس للحال هاهنا موضع بيِّن ولا أرى نصب هذا إلاّ على التبيين، لأنّ التبيين إنّما هو بالأسماء. فهذا الذي أراه. وقد قال سيبويه ما حكيت لك"[1]

فهذا التعبير اكتسب معنيين هما الدلالة على الحاليّة كما يرى سيبويه و الدلالة على التمييز كما يرى المبّرد، وسبب هذا الاختلاف هو التقارب بين بابي التمييز و الحال. قال ابن هشام "اعلم أنّهما قد اجتمعا في خمسة وافترقا في سبعة:

فأوجه الاتفاق أنّهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للابهام "[2]

وقد ذكرت في أمثلة كثيرة ما يحتمل المصدريّة والحال، وما يحتمل العطف و المعيّة ممّا يدلّ على أنّ هذا الاتفاق والافتراق سبب في اختلاف إعراب الاسم الموحد، ذلك لأنّ كل إعراب يعزى إلى معنى غير المعنى الذي يراد به الوجه الآخر من الإعراب

8ـ اختلاف التقدير في التبعية:

وأقصد بذلك اختلاف النحاة في تقدير تبعية الاسم المراد إعرابه إلى واحد من المعاني التي سبقته، ومردّ هذا الاختلاف إلى إمكانية ردّ ذلك الاسم إلى أكثر من لفظ يسبقه مع استقامة المعنى في كل الحالات وهذا واضح فيما مرّ بنا من أمثلة نحو الاختلاف في رد عطف الأرحام في قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ ﴾ إلى لفظ الجلالة – عزّ اسمه – بعطفه عليه، أو ردّه إلى الضمير (الهاء) في (به).

والاختلاف في لفظ (ارجلكم) هل يُردّ إلى معنى (فاغسلوا وجوهكم) أو يُردّ إلى معنى (وامسحوا برؤوسكم). والأمثلة في ذلك كثيرة كما رأينا.

---

(1) المقتضب 3/ 272

(2) مغني اللبيب 2/ 460

ومع ذلك يتضح أن النحاة كانوا بارعين في استقصاء المعاني بوجوهها المختلفة في النمط الواحد متوسّلين بهذه الأمور وبغيرها. وكان هدفهم الكشف عن المعاني المحتملة للنصوص فتح توجههم هذا أبواباً واسعة للنظر البلاغي والنقدي وجعل البحث اللغوي يتسع إلى مجالات أرحب أفادت منها الدراسات اللغوية، وربّما كان تقليبهم لمعاني اللفظة في الجملة كما عرفنا في هذا الفصل، دافعاً للتوسع في الدراسات البلاغية ولا سيما المجاز وعلم المعاني ذلك لأنّ هذا النمط من الدراسة النحوية يعتمد المعنى كما هو الحال في هذين البحثين من الدراسات البلاغية.

وفي نهاية هذا الفصل لابدّ من أن أشير بإيجاز إلى أهم المصادر التي أفاد منها النحاة في دراستهم لأوجه الإعراب المختلفة.

1- القراءات القرآنية:

يختلف القراء في قراءة عدد من الآيات القرآنية، ويعتمدون في خلافهم النقل المتواتر عن النبي محمد - صلّى الله عليه وسلّم - وأبرز وجوه خلافهم كما ذكرها ابن قتيبة هو الاختلاف في إعراب الكلمة أو في حركة بنائها بما يغيّر معناها ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب نحو قوله تعالى (ربّنا باعد بين أسفارنا) [1] بنصب (ربّ) على النداء واعتبار (باعد) فعل أمر، أو رفع (ربّ) على الابتداء واعتبار (باعَد) فعلا ماضيا"[2] .

لذا كانت هذه القراءات معيناً استقى منه النحاة كثيرا من الآراء النحوية ذلك لأنّها تمثل وجوهاً صحيحة ومحتملة في العربية، وكان كتاب سيبويه واضحاً في ذكر تلك القراءات وبيان معانيها ووجوهها في العربية، كما اعتمد الفرّاء في كتابه (معاني القرآن) القراءات القرآنية كثيراً، وكذلك الحال في كتب النحاة الآخرين، ولا يقلل من ذلك ما قيل عن ردّ عدد من النحاة بعض القراءات، واتهامهم عدداً من القرّاء بالجهل بالعربية كما أشرت إلى المبرّد في ردّه قراءة الكسائي (كتابَ اللهِ عليكم) على أنّ (كتاب) مفعول مقدم لاسم الفعل (عليكم)

---

(1) سبأ 19

(2) ينظر في تأويل مشكل القرآن 28

ذلك لأنّ اعتراضهم لم يطل إلاّ قراءات قليلة جداً.

2ـ الحديث النبوي الشريف:

لقد أفاد النحاة من الأحاديث النبوية الشريفة في بيان وجوه الاختلاف في إعراب الألفاظ، على الرغم من قلة الاستشهاد بها لما فيها من تراكيب تحتمل أكثر من وجه في الإعراب وقد ذكرت منها قوله (صلى الله عليه وسلّم) (الناسُ مجزيّون بأعمـالهم) كما جاء في كتاب سيبويه "وأما قولهم (كلُّ مولود يُولَد على الفِطْرة، حتّى يكون أبـوه هما اللّذان يهودانه وينصّرانه) [1] ففيه ثلاثـة أوجـه: فـالرفع وجـهان والنصـب وجـه واحد، فأحد وجهي الرفع أنّ يكون المولود مضمَراً في (يكون) والأبوان مبتدآن، ومـا بعدهما مبنيّ عليهما، كأنّه قال: حتى يكون المولـود أبـواه اللـذان يهوّدانـه وينصرانـه، ومن ذلك قول الشاعر، رجل من بني عَبْس:

إذا مـا المَرءُ كـان أبـوُه عَبْـسٌ فَحسْـبُك مـا تريـد إلى الكـلام

وقال آخر:

متى مـا يُجِـدْ كسباً يكـنْ كـلُّ كسبـه لـه مَطْعَـمٌ مـن صدر يـومٍ ومَـا كَـلْ

والوجه الآخر: أنْ تُعمِل (يكون) في الأبوين، ويكون (هُما) مبتدأ وما بعده خبراً له. والنصب على أنْ تجعل (هُما) فصلاً."[2]

3ـ الشعر:

يُنقل الشعر أحياناً بروايات مختلفـة، ذلـك لأنّـه وصـل إلى المدوّنـين عـن طريـق الرواية، وقد وجد النحاة في كثير من أبياته تراكيب وألفاظاً تحتمل أكـثر مـن وجـه في الإعراب ذلك لأنها رُويت بروايات مختلفة، وكل رواية تحمل معنى غير المعنـى الـذي تحمله الرواية الأخرى، لـذا أشـاروا إلى تلـك الروايـات وبيّنـوا وجوهـها في العربيـة و ستشهدوا بها لإثبات أحكام نحوية. وقد مرت بنا رواية أبيات فيها أكـثر مـن وجـه

---

(1) موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف 6/ 449

(2) الكتاب 2/ 393 ـ 394.

كما في قول الشاعر:

كَمْ عَمةٍ لـكَ يـا جريـرُ وخالـةٍ	فدعـاء حَلَبَـتْ علـيَّ عشـاري

وقول امرئ القيس

ألا ربَّ يـوم لـكَ منـهنّ صـالح	ولا سـيّما يـوم بـدارة جُلْجُـل

وقول الشاعر:

لحـربٌ أولُ مـاتكون فتيّـة	تسـعى بزينتهـا لكـلِّ جَهـول

4ـ المأثور من أقوال العرب

وردت في كتب النحاة أمثال وحِكَم وأقوال مشهورة ذكر فيها أكثر من وجه من وجوه الإعراب نحو (ما كُل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة) و (غَضَب الخيل على اللُّجم) وقولهم (متعرّضاً لعَنَنٍ لم يعنه)، وكانت روايتها – كما ذكرت – مثار اهتمام النحاة إذ درسوا معانيها وقلّبوا وجوهها، وجعلوها شواهد استندوا إليها في بيان معاني الوجوه المختلفة. وخلاصة القول في هذا الفصل أنّ تعمق النحاة في بحثهم عن المعاني المحتملة، التي يعبّر عنها اللّفظ الواحد، كان علامة واضحة تدل على سلامة اتجاههم في البحث ودليلاً على أنّهم قد وصلوا في دراساتهم النحوية إلى مرحلة التفقّه في الدلالات المختلفة للكلمة الواحدة في الجملة واحتمالات أدائها المعاني المختلفة التي تظهر في اختلاف علامات الإعراب، وهي مرحلة أعدتهم للبحث الأعمق في تركيب الجملة ودلالات الألفاظ باختلاف حذفها وذكرها وتقديمها وتأخيرها ووصلها وفصلها وغير ذلك مما سيكون مدار البحث في الباب القادم إنْ شاء الله تعالى جَدّه.



الباب الثالث
أثر المعنى
في دراسة نظم الكلام

أثر المعنى

في دراسة نظم الكلام

الفصل الأول

أثر المعنى في دراسة الجملة

ذكرت في الفصل السابق اتجاهات البحث النحوي، وأشرت إلى أنّ الاتجاه الثالث منها كان يُعنى بدراسة بناء الجملة وأساليب التعبير عن المعاني، كما أشرت إلى أنّ دراسة التركيب كانت تسير جنباً إلى جنب مع دراسة المفرد في التركيب، فلم يفصل النحاة بين دراسة أحوال المفرد في التركيب وبين دراسة التركيب نفسه بأحواله المختلفة، وما يطرأ عليه من تغيير من حذف وتقديم أو تأخير وفصل أو وصل وغير ذلك من العوارض التي تؤثر في بناء الجملة وتحيل معناها إلى معنى آخر مقصود ذلك لأنّ لعرب لا تغير في بناء التركيب إلاّ لغرض معنوي تقصده.

ولابدّ من أنّ أذكر هنا أنّ مصطلحات (التركيب) أو (الجملة) أو (النظم) ذات دلالات متقاربة يراد بها ضم الألفاظ بعضها إلى بعض أو نظمها في بناء متكامل المعنى، يفيد المخاطب ما يحسن السكون عليه، وهو ما أسعى إلى دراسته في هذا الفصل بغض النظر عن المعنى الدقيق لأيٍّ من تلك المصطلحات. فقد شاع بعد عبد القاهر الجرجاني مصطلح (النظْم) في ميدان الدراسات اللغوية، وصار مثار اهتمام النحاة والبلاغيين والنقاد، وعدت دراسة النظم تغيراً في منهج الدراسات اللغوية، وصار النحاة المحدثون يؤاخذون النحاة القدامى ويتهمونهم بالابتعاد عن دراسة النظم وإيغالهم في دراسة المفرد حتى مجيء عبد القاهر الجرجاني مصرّحاً بضرورة دراسة المعاني النحوية من خلال دراسة التراكيب[1].

ومن يتدبّر الأمر يجد أنّ الحال بخلاف ذلك، فالنحاة روّاد أوائل لأكثر المباحث التي تتعلق بالتركيب (النظْم) إذ درسوا الأبواب النحوية في ضوء وظائفها في

---

(1) يلاحظ في ذلك إحياء النحو 1 ، 2 والنحو العربي نقد وتوجيه 34 ، 35 ، 40 أسرار اللغة 189- 199.

التركيب، كما درسوا أحوال اللفظ في ضوء علاقته بغيره من الألفاظ في التركيب، ودرسوا ما يأتلف وما لا يأتلف من الألفاظ وعلاقة ذلك باستقامة المعنى وسلامة التعبير، وكانت دراستهم للنحو تجري على وفق هذا الفهم لترابط الألفاظ بعضها مع بعض لذا كانت قواعد النحو وأحكامه وموضوعاته أساساً لنظرية النظم، وقد صرّح الجرجاني بهذا قائلاً "فلستَ بواجدٍ شيئاً يرجع صوابه إنْ كان صواباً وخطؤهُ إنْ كان خطأً إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم إلاّ وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزية وفضل فيه إلاّ وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه"[1]

ولم يضع النحاة هذه القواعد أو الأصول أو الأحكام بمنأى عن إدراكهم معاني التركيب، كما اتضح لنا في الفصول السابقة بل كانت معاني الجمل تكشف للنحاة عن سبل التقعيد ووضع الأحكام في ضوء معرفة خصائص كل باب ومعانيه، وإجراء الموازنة بين تلك الأبواب، ومعرفة الوجوه المختلفة لإعراب اللفظة تبعاً لاختلاف المعاني.

وقد أدرك عبد القاهر الجرجاني – شأنه شأن سائر النحاة – أنّ النحو ليس المصطلحات والأحكام اللفظية وإنّما هو الكشف عن المعاني، ووضع الوسائل المعبّرة عنها بصيغ وعبارات ومصطلحات وأحكام قال "إنّ الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات، فإذا عرف البدوي الفرق بين أن يقول جاءني زيدٌ راكباً وبين قوله: جاءني زيد الراكبُ لم يضره أنْ لا يعرف أنّه إذا قال (راكباً) كانت عبارة النحويين فيه أن يقولوا في (راكب) إنّه حال، وإذا قال (الراكب) إنّه صفة جارية على زيد، وإذا عرف في قوله. زيدٌ منطلقٌ، أنّ زيداً مخبَر عنه ومنطلق خبر، لم يضره أنْ لا يعلم أنا نسمّي زيداً مبتدأ"[2] وهذا يعني أنّ ما ورد في مباحث النحاة من مصطلحات

---

(1) دلائل الإعجاز 118.

(2) المصدر نفسه 380.

للأبواب النحوية التي تتعلق بالمفردات لا يعني أنهم كانوا غافلين عن دراسة المعاني التي تؤديها التراكيب باختلاف أحوالها، ولم يكن قصدهم من دراسة تلك الألفاظ بيان ما يمكن أن نسمّيه لوازم الصناعة النحوية، بل كان قصدهم الإبانة عن المعاني التي يؤديها اللفظ في التركيب، لذا كان عبد القاهر يدرك أنّ ما قدّمه النحاة قبله كان صرحاً لا يمكن التغاضي عنه وأنّ النحو أساس النظم لذا قال "إذ كان قد علم أنّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأنّ الأغراض كامنة فيها. حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام، ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه، ولا ينكر ذلك إلا من ينكر حسّه، وإلاّ مَنْ غالط في الحقائق نفسه، وإذا كان الأمر كذلك فليت شعري ما عذر مَنْ تهاون به، وزهد فيه، ولم يرَ أنْ يستسقيه من مصبّه، ويأخذه من معدنه، ورضي لنفسه بالنقص والكمال لها معرض"[1].

ويصرّح عبد القاهر الجرجاني بحقيقة النظّم وجوهره بعبارته المشهورة التي ينبغي أن تكون شاهد صدق لعظمة ما قدّمه النحاة في ميدان التراكيب والجمل "واعلم أنْ ليس النّظْم إلاّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخلّ بشيء منها، وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيدٌ منطلقٌ، وزيدٌ ينطلق، وينطلقُ زيدٌ، ومنطلقٌ زيدٌ، وزيدٌ المنطلق، والمنطلقُ زيدٌ، وزيدٌ هو المنطلقُ، وزيدٌ هو ينطلق"[2].

ومَنْ يتدبّر هذه الأقوال يجد أنّ عبد القاهر لم يبتدع شيئاً جديداً، ولم يخلق خلقاً غير موجود لكنّه نال فضل الدعوة إلى العودة إلى ما أصّله النحاة وما وضعوه من أحكام وقواعد لكي يستقيم الكلام وتصحّ العبارة، ويتم التعبير عن القصد بأحسن وجه، مما دعا إلى أن يضع المتكلم كلامه الموضع الذي يقتضيه علم النحو

(1) المصدر نفسه 75

(2) المصدر نفسه 117

وحين نتأمل قليلاً في التراث النحوي يرد علينا سؤال هو هل كان النحو الذي دعا عبد القاهر إلى وضع الكلام الموضع الذي يقتضيه شيئاً آخر غير الذي جاء في كتب سيبويه وأبي الحسن الأخفش والفرّاء والمبرد وابن السراج وأبي علي الفارسي وابن جني؟ وإلاّ فأيّ نحو يقصد؟ كما يحق لنا أن نسأل الذين يجرّدون النحاة من فضل الريادة في ميدان النظْم . ما الفرق بين النظم الذي جاء به عبد القاهر وبين ما بحثه النحاة في كتبهم من إسناد، وتقديم وتأخير، وحذف، وموازنة بين الأبواب، وتبين لدلالة كل باب وكل حالة إعرابية.

إنّ المدقق في كتب النحاة يجد أنهم فتحوا الأبواب لأكثر الموضوعات التي تنضوي تحت مصطلح (النظم)، ذلك لأنّ النظم لم يكن وليد عصر عبد القاهر الجرجاني بل كان معروفاً قبل ذلك عند النحاة وغيرهم.

إذ جعل الجاحظ (ت 255هـ) النظم عنواناً لكتاب سمّاه "نظم القرآن"[1] وذكر الجبائي (ت 313هـ) النظم فيما ورد عنه في المغني من حديث عن فصاحة الكلام "وليس فصاحة الكلام بأن يكون له نظم مخصوص، لأنّ الخطيب عندهم قد يكون أفصح من الشاعر، والنظم مختلف، إذا أريد بالنظم، اختلاف الطريقة. وقد يكون النظم واحداً وتقع المزية في الفصاحة. فالمعتبر ما ذكرناه لأنّ الذي يتبين في كلّ نظم وكلّ طريقة، وإنّما يختص النظم بأن يقع لبعض الفصحاء يسبق إليه، ثم يساويه فيه غيره من الفصحاء، فيساويه في ذلك النظم، ومن يفضل عليه بفضله في ذلك النظم"[2].

ويتلخّص مفهوم النظم عند الخطابي (ت 388 هـ) في قوله "وأمّا رسوم النظم فالحاجة إلى الثقافة، والحذق فيها أكثر، لأنّها لجام الألفاظ، وزمام المعاني، وبه تنتظم أجزاء الكلام، ويلتئم بعضه مع بعض فتقوم له صورة في النفس يتشكّل بها البيان"[3] وفي كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري (ت 395 هـ) باب في البيان عن حسن النظم وجودة الوصف والسبك قال فيه "وحسن الرصف أن توضع الألفاظ في

---

(1) الحيوان 1/ 9، الفهرست 4/ 210.

(2) المغني 19/ 197.

(3) بيان إعجاز القرآن 33.

مواضعها وتمكن في أمكانها، ولا يستعمل فيها التقديم والتأخير والحذف والزيادة إلا حدماً لا يفسد الكلام، ولا يعَمّي المعنى، وتضم كل لفظة منها إلى شكلها، وتضاف إلى لفقها، وسوء الرصف تقديم ما ينبغي تأخيره منها، وصرفها عن وجوهها وتغيير صيغتها، ومخالفة الاستعمال في نظمها[1] ومن يتدبر كلام أبي هلال العسكري يجد أنه لا يختلف كثيراً عما قاله الجرجاني في النَّظْم، لأنّ جوهر حديثه مبني على ضرورة أن يكون المنشئ على بصيرة فيما يقدم أو يؤخّر، أو يحذف، ولا يتم ذلك إلاّ بمعرفة الأصول التي وضعها النحاة، وأراد بقوله (مخالفة الاستعمال) أي مخالفة القواعد التي استنبطها النحاة من استقراء كلام العرب، ونصوص العربية المدّونة كما أراد بقوله (توضع الألفاظ في مواضعها وتمكّن في أماكنها) تطبيق الأحكام النحوية في تأليف الجمل، وإسناد الألفاظ بعضها إلى بعض وهذا ما تحدّث عنه النحاة كثيراً، وجعله عبد القاهر جوهراً لنظرية النظم.

وقد ذكر القاضي عبد الجبار (ت 415 هـ) النظم بوضوح تام إذ قال "اعلم أنّ الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام وإنّما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة، ولابد من الضمّ من أنْ يكون لكل كلمة صفة، وقد يجوز في هذه الصفة أنْ تكون بالمواضعة التي تتناول الضم، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه، وقد تكون بالموقع، وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع لأنّه إمّا أنْ تعتبر فيه الكلمة أو حركاتها، أو موقعها، ولابدّ من هذا الاعتبار في كل كلمة، ثم لابدّ من اعتبار مثله في الكلمات إذا انضم بعضها إلى بعض لأنّه قد يكون لها عند الانضمام صفة، وكذلك لكيفية إعرابها وحركاتها وموقعها فعلى هذا الوجه الذي ذكرناه"[2].

ولا يختلف ما ذكره القاضي عبد الجبار عن النظم عما قاله الجرجاني في دلائل الإعجاز، فهما يؤكدان مزية الضم (النظم) في إظهار المعنى لأنّه لا يتأثر من أفراد الكلام، ويرد كل منهما حُسْن النظم وجودته إلى حسن إجرائه على قواعد النحو وسنن العربية التي قعدها النحاة وأرسوا أحكامها.

(1) الصناعتين 161.

(2) المغني 16/ 199.

أمّا النحاة فقد كان النظم (ائتلاف الكلام) مما يدور في كتبهم ويكثر في مباحثهم وإنْ لم يرد كثيراً بهذا المصطلح. ومن يقرأ بابي (المسند والمسند إليه) و (الاستقامة من الكلام والإحالة) في كتاب سيبويه يجد حديثه عن التركيب حديث العارف بأسراره، ويعرف أنّه كان حاذقاً في التمهيد لكتابه بمباحث تُعَدّ الأساس في البحث النحوي ليمتد منها إلى ما هو أكثر تفصيلاً، وذلك بالانتقال من موضوعات التركيب إلى بيان مواقع أجزاء الجملة وعلاقاتها بعضها مع بعض.

قال في باب استقامة الكلام وإحالته "فمنه مستقيم حسن، ومحال ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب.

فأما المستقيم الحسن فقولك أتيتك أمس، وسآتيك غداً، وأمّا المحال فأن تنقض أوّل كلامك بآخره فتقول أتيك غداً، وسآتيك أمس. وأمّا المستقيم الكذب فقولك حَمَلتُ الجبلَ وشربت ماء البحر ونحوه

وأمّا المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك قد زيداً رأيت، وكي زيداً يأتيك، وأشباه هذا.

وأمّا المحال الكذب فأنْ تقول سوف أشرب ماء البحر أمس"[1].

وهذه العبارات الموجزة تلخص مفاهيم كثيرة في (نظرية النظم) وربما كانت مصدراً لما قاله الآخرون في النظم وذلك لأنّ سيبويه أعطى أمثلة واضحة لضروب التأليف أو النظم في الكلام كان بعضها مما وضعه الموضع الذي يقتضيه علم النحو، وعلى وفق قوانينه وأصوله لذا جاء مستقيماً حسناً، وبعضها الآخر وضع اللفظ فيه في غير موضعه وهو المستقيم القبيح.

ويلاحظ هنا تقارب المعاني في التعبير عن النظم إذ قال عنه أبو هلال العسكري عند حديثه عن جودة النظم "أنْ" توضع الألفاظ في مواضعها وتمكّن في أماكنها"

وعبّر عنه عبد القاهر الجرجاني بقوله "ليس النظم إلا أنْ تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله "وعبّر سيبويه عن الكلام

(1) الكتاب 1/ 25، 26.

لمستقيم القبيح بقوله "أنْ تضع اللفظ في غير موضعه"

وما مثّل به سيبويه للمستقيم الحسن يدلّ على دقة النحاة في تقصّي معاني كل لفظة، ومعانيها في الجملة، وعلاقتها بغيرها وانسجامها معها وترابطها بها لأن (أتيتك) جملة فيها فعل ماض مسند إلى فاعل، وأكمل المعنى بظرف يدل على الماضي أيضاً وليس في هذا النسج أيّ تنافر وضعف، فالجملة تامة مفيدة يحسن السكوت عليها وهذا عكس ما مثل به للمستقيم القبيح الذي قال عنه الأعلم موضحاً ما يبدو في ظاهر المصطلح من تناقض "إن قال قائل كيف جاز أنْ يسمّيه مستقيماً قبيحاً؟ وهل هذا إلاّ بمنزلة قولك حسَنٌ قبيح لأنّ المستقيم هو الحسن؟

فالجواب أنّ الكلام على ضربين: كلام ملحون وكلام غير ملحون، والملحون هو الذي لُحِن فيه عن القصد، أي عُدِل عن وجهه إلى غَيره، وما لم يكن ملحوناً فهو على القَصْد وعلى النَّحْو ومن ذلك سُمِّيَ النحوي نَحْوِيّاً، فالمستقيم من طريق النحو هو ما كان على القصد سالماً من اللّحن "فإذا قلت : قد زيداً رأيت، فهو سالم من اللحن فكان مستقيماً من هذه الجهة وهو مع ذلك موضوع في غير موضعه فهو قبيح من هذه الجهة"(1).

ودلّل سيبويه بما مثله للمحال على أنّ الألفاظ لا يتجانس بعضها مع بعض إلاّ إذا كانت في موضعها الصحيح من التأليف، وكانت مؤدية للمعنى المكمّل معنى ما قبلها، لذا كان قولنا (أتيتك أمس) مستقيماً حسناً لما ذكرناه من تجانس بين الألفاظ ولكنّ التغيير في هذه الألفاظ ووضع الكلمة في غير موقعها يدل على استحالة الكلام كما في مثال سيبويه (أتيتك غداً) ذلك لأنّ دلالة الفعل على المضي لا تتجانس مع دلالة الظرف على الاستقبال فهو تركيب مؤلف من أجزاء متغايرة متنافرة متناقضة.

وكذلك قوله (سآتيك أمس) إذ تدلّ السين على الاستقبال كما أنّ الفعل يمحض للاستقبال بدخول السين عليه، غير أنّ دلالة الظرف لا تنسجم مع سياق الجملة لأنّ السامع قد تهيّأ بالسين وفعل الاستقبال لمعرفة زمن حصول الحدث في المستقبل أيضا لذا تأتي (أمس) في غير موقعها من الكلام فلا يصح ائتلافها مع السين والفعل

(1) النكت 1/ 133- 134

المستقبل. ومن هنا يتضح أنّ النحاة حين أفردوا باباً لدلالة السين أو سوف لم يقصدوا بذلك معرفة دلالة أيّ منهما مجردة عن غيرها بل قصدوا دلالتها التي تؤهلها للائتلاف مع غيرها. وحين أفردوا باباً لدراسة الفعل المضارع لم يقصدوا دلالة المضارع مجرداً عن غيره بل قصدوا دلالته التي تؤهله للائتلاف مع غيره من الحروف والأسماء ، وكذلك الظرف وغيره من أجزاء الجملة، لم يحظ بعناية النحاة واهتمامهم لذاته بل كان جهد النحاة منصباً لإيضاح السبل التي تضع كل لفظ في الموضع الذي يتلاءم مع معناه وبعبارة أدق إنّ النحاة درسوا كل باب لبيان كيفية وضع الألفاظ في الموضع الذي تستحقه في التركيب وهذا ما عناه الجرجاني في حدّه للنظم.

وقد أورد المبّرد مصطلح النظم في قوله ("إنّ حق البلاغة إحاطة القول بالمعنى واختيار الكلام وحسن النظم حتى تكون الكلم مقاربة أختها ومعاضدة شكلها وأن يقرّب بها البعيد ويحذف منها الفضول")[1].

وكان المبّرد مدقّقاً في المعاني التي تعبّر عنها التراكيب مميّزاً بينها موضّحاً ما يجري منها على القياس وما لا يجري قال "ولو قلت أنا الذي قمتُ، وأنتَ الذي ذهبتَ لكان جائزاً ولم يكنْ الوجه، وإنّما وَجْه الكلام أنا الذي قام، وأنتَ الذي ذهب، ليكون الضمير في الفعل راجعاً إلى الذي، وإنّما جاز بالتاء إذا كان قبله أنا وأنت، لأنك تحمله على المعنى، ولو قلت الذي قمت أنا لم يجز وهذا قبيح، وإنّما امتنع أن تحمل على المعنى، لأنه ليس في جملة (الذي) ما يرجع إليه "[2]

وكان ابن السّراج مولعاً بالبحث عن أسرار التركيب دقيقاً في تعيين دلالات المفردات في الجمل وعلاقة الجمل بعضها ببعض. قال عن نظم الكلام "والذي يأتلف منه الكلام الثلاثة: الاسم والفعل والحرف. فالاسم قد يأتلف مع الاسم، نحو قولك (الله إلها) ويأتلف الاسم والفعل نحو قام عمرو.

ولا يأتلف الفعل مع الفعل، والحرف لا يأتلف مع الحرف فقد بان فروق ما

---

(1) البلاغة 59

(2) المقتضب 4/ 131- 132.

بينهما"(1) وقال مفصلاً أجزاء الجملة الاسمية "والمبتدأ يبتدأ فيه بالاسم المحدّث عنه قبل الحديث وكذلك حكم كل مخبر، والفرق بينه وبين الفاعل أنّ الفاعل مبتدأ بالحديث قبله، ألا ترى أنّك إذا قلت (زيدٌ منطلقٌ) فإنّما بدأت بزيد وهو الذي حدثت عنه الانطلاق، والحديث عنه بعده، وإذا قلت (ينطلق زيدٌ) فقد بدأت بالحديث وهو انطلاقه، ثم ذكرت زيداً المحدّث عنه بالانطلاق بعد أنْ ذكرت الحديث فالفاعل مضارع للمبتدأ من أجل أنّهما جميعاً محدّث عنهما وأنهما جملتان لا يستغني بعضهما عن بعض"(2)

وقال عن الخبر "الاسم الذي هو خبر المبتدأ هو الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلاماً، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب ألا ترى أنّك إذا قلت: عبدُ الله جالسٌ فإنّما الصدق والكذب وقع في جلوس عبد الله لا في عبد الله لأنّ الفائدة هي في جلوس عبد الله، وإنّما ذكرت عبد الله لتسند إليه (جالساً) فإذا كان خبر المبتدأ اسماً مفرداً فهو رفع نحو قولك عبد الله أخوك زيد قائم"(3)

وقد أولى أبو علي الفارسي الجملة نوعاً خاصّاً من الاهتمام تجلّى في كتابيه (المسائل العسكرية)، (المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات) إذ وردت فيهما مباحث قيّمة عن الجمل قال "فأمّا الاسم والفعل إذا ائتلفا وكذلك الاسم والاسم فلم أعلمهما غير مستقلّين ولا مفتقرين إلى غيرهما إلا في موضعين هما الجزاء والقسم، ألا ترى أنّ الفعل والفاعل في الشرط لا يُستغنى بهما، ولا يخلو من أن تضم الجملة التي هي الخبر إليه، ولهذا المعنى حَسُنَ أنْ تعمل جملة الشرط مع الحرف الداخل عليها في الجزاء

وكذلك القسم، لا يكون كلاماً مستقلاً دون أن تضم إليه المقسم عليه، والقسم، لأنه ضرب من الخبر، يذكر ليؤكد به خبر آخر جاء على جهة ما تكون عليه الأخبار، فكما أنّ الجمل التي هي أخبار تكون من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر كذلك كانت الجملة التي هي قسم على هذين الوجهين، فما كان منه من فعل وفاعل فقولك (بالله لأفعلن) وهذه الجملة التي هي قولك (بالله) متعلقة بما لا يستغني بها عن المقسم عليه،

---

(1) الأصول 1/ 41
(2) مصدر نفسه 1/ 58- 59
(3) الأصول 1/ 62

ألا ترى أنك لو اقتصرت عليه لم يجز ذلك، ولهذا لم يجز الخليل في قوله تعالى (وَاللَّيلِ إذا يغشى والنَّهار إذا تجلّى) [1] وما عطف عليه من بعد أن تكون الواو جارة مبدلة من الباء لأنك لو حملته على هذا الوجه تركت القسم بضمير مقسم عليه فلّما لم يسغ هذا جعله عاطفاً، وصار ما ذكر مشتركاً في الأول، ومثل هذه الجملة التي هي من الفعل والفاعل، ما هي من المبتدأ والخبر، وذلك قولك: لعمرك لأفعلن، وايمنُ الله لأقومنَّ فهذان الاسمان يرتفعان بالابتداء وخبرهما مضمر، والجملة بأسرها قسم، ولا يستغني بها حتى يضم إليها ما اجتلبا لتأكيده من القسم عليه، فإن قلت: فقد أقول (أحلف بالله) فيكون كلاماً مستغنى به عن غيره؟ فإن ذلك إنما يجوز إذا أردت الإفادة بجنس ما يحلف به عليه، ولم ترد وجهة القسم، ولو أردت القسم لم يستقم الاقتصار عليه حتى تذكر ما يقسم عليه وما عدا ما ذكرت لك من الجملة المتألفة من جزئين أحدهما خبر والآخر مخبر عنه فهو مستقل مفيد مستغنى به غيره"[2]

وقد وازن أبو علي بين الجمل فاستنتج أنّ بعضها يقوم مقام بعض قال "واعلم أنّ بعض الجمل قد تقوم مقام بعض فمن ذلك قوله عزَّ وجلّ ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴾[3] فهذه التي من الابتداء والخبر موقعة موقع التي هي من الفعل والفاعل، ألا ترى أنها معادلة لما هو كذلك. وكذلك قولك ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ أَوْ نُرَدُّ ﴾[4] فقوله (أو نُردّ) معادلة التي من الابتداء والخبر، كما كانت التي من الابتداء والخبر معادلة للفعل والفاعل في الآية الأخرى، يدلُّك على ذلك دخولها في حيّز الاستفهام بعطفها عليه وعلى هذا يتجه ما أنشده أبو زيد.

أقيس بن مسعود بن . قيس بن خالد   أموفٍ بأدراع ابن طيبة أو تذمّ

فظاهر قوله (أو تذم) أنها معادلة لما قبله من الجملة التي هي ابتداء وخبر وقد

(1)الليل 1 ، 2.

(2)المسائل العسكرية 122–125.

(3)الأعراف 193.

(4)الأعراف 53

يحتمل أن تضمر مبتدأ يكون الفعل في موضع خبره.

ومما وقع من بعض هذه الجمل موقع بعض قولهم (اتقى اللهَ امرؤٌ فَعَلَ خيراً يُثَبْ عليه) فاللفظ كما ترى لفظ الخبر والمعنى معنى ألا مريد لك على ذلك جزمك الفعل بعده وهذا الجزم جواب له، وهو في الحقيقة عندنا ينجزم لأنه جواب لشرط محذوف"[1]

وكان السيرافي في حواره مع أبي بشر متى بن يونس واضحاً في بيان معنى النظم قال "معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخّي الصواب في ذلك وتجنب الخطأ في ذلك وإن زاغ شيء عن النعت فإنه لا يخلو أن يكون سائغاً بالاستعمال النادر والتأويل البعيد أو مردوداً لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرتهم"[2] أما ابن جني فهو أكثر النحاة عناية بأحوال التركيب وما يعتريه من تغيير في الدلالة تبعاً للتغيير الذي يحصل في تركيب الجملة وقد عرض آراءه مفصلة في الفصل الذي عقده في الخصائص والموسوم بـ (شجاعة العربية). كما عرض آراء أخرى في المحتسب[3] وأكثرها لا يختلف عن آراء كثير من علماء البلاغة الذين جاءوا بعده.

ومما تقدم يظهر لنا أن علماء النحو لم يكونوا بعيدين عن هذا الاتجاه في الدراسة اللغوية بل كانوا روّاداً فتحوا مغاليقه وأناروا السبيل لمن أراد أنْ يتشعب في مباحثه وذلك لأنهم أدركوا أنّ دراسة التراكيب هي مبتغاهم كما ذكرت، لذا درسوا أجزاء التركيب سعياً للوصول إلى دراسة التركيب "لأنّ اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئاً وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى واستغنى الكلام"[4]

ومن يتدبّر مفهوم النظم عند عبد القاهر الجرجاني يجد أنه لا يختلف كثيراً عما درسه النحاة وأشاروا إليه في موضوعات الإسناد والإضافة والربط والتبعية. ويتضح ذلك في قوله "ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من

---

(1) المسائل العسكرية 125-127.

(2) الإمتاع والمؤانسة 1/ 107.

(3) ينظر على سبيل المثال في 1/ 15-16، 2/ 274.

(4) المقتضب 4/ 126

بعض، والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف، وللتعلق فيما بينها طرق معلومة وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل وتعلق حرف بهما"(1)

وللوقوف على مدى ما قدّمه النحاة في ميدان دراسة الجملة، جعلت هذا الفصل في مبحثين يتناول الأول دراسة النحاة للجملة وأنواعها ويتناول المبحث الثاني ما يطرأ على الجملة من تغيير تبعاً لتغيّر المعاني المقصودة. وقد اخترت لهذا المبحث ثلاث أحوال مما يعتري الجملة من تغيير، أوضحها النحاة وأولوها عناية خاصة في دراساتهم، ولأبين من خلالها أنّ النحاة درسوا التراكيب دراسة العارف بأسرارها، المدرك لخصائص تعبيرات بنيتها، وهي الحذف والذكر، والتقديم والتأخير، والفصل والوصل

أثر المعنى في دراسة مفهوم الجملة وأنواعها :

اتجه النحاة منذ بدء ظهور الدراسات النحوية إلى تحليل التراكيب ودراسة معانيه، وعلاقة الألفاظ فيها بعضها مع بعض وجاء كتاب سيبويه على الرغم من خلوّه من مصطلح (الجملة) زاخراً بالأحكام التي تخصّ التراكيب، والمعاني التي تؤديها.

كما درس النحاة الذي جاءوا بعده الجملة بهذا المصطلح أو بالمصطلح الذي كثر ذكره في كتاب سيبويه وهو (الكلام) والكلام عند سيبويه في أكثر استعمالاته يعني (الجملة) قال "واعلم أنّ (قلتُ) إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها، وإنما تحكي بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً نحو قلت. زيدٌ منطلقٌ، لأنه يحسن أن تقول زيدٌ منطلقٌ، ولا تدخل (قلت) وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه "(2) واستدلّ ابن جني بهذا النص على أنّ المراد بالكلام هنا (الجملة) قال مفرقاً بينه وبين مصطلح القول: "نعم ما خرج الكلام هنا مخرج ما قد استقر في النفوس وزالت عنه عوارض الشكوك، ثم قال في تمثيل نحو قلت زيدٌ منطلقٌ، ألا ترى أنه يحسن أن تقول (زيد منطلق) فتمثيله بهذا يعلم منه أنّ الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائماً برأسه مستقلاً بمعناه وأنّ القول عنده بخلاف ذلك، إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام لما قدّم الفصل بينهما، ولما أراك فيه أنّ

---

(1) دلائل الإعجاز 43-44.
(2) الكتاب 1/ 122

لكلام هو الجمل المستقلّة بأنفسها الغانية عن غيرها"[1]

ويتضح ما يعنيه سيبويه بمصطلح (الكلام) في قوله "ألا ترى أنك لو قلت (فيها عبد الله) حسن السكوت، وكان كلاماً مستقيماً كما حسن واستغني في قولك (هذا عبد الله)"[2]

وذكر المبرد مصطلح (الجملة)، كما ذكر مصطلح (الكلام) في دراساته قال في باب الفاعل "وإنما كان الفاعل رفع لأنه هو والفعل، جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت قام زيد، فهو بمنزلة قولك القائمُ زيدٌ"[3]

وهذا الحدّ للجملة ما زال مأخوذاً به إلى يومنا هذا، كما أنّ هذا المفهوم للجملة مستقى مما أورده سيبويه في باب الإسناد، وقد جعل الرماني حصول الفائدة في الكلام شرط الجملة قال "الذي تصحّ به فائدة الكلام هو الجملة، نحو زيدٌ قائمٌ، ويذهب عمرو لأنه الذي يدل على القطع بأحد الجائزين، وما عدا الجملة لا تصح به فائدة فإنّه لا يدلّ على القطع بأحد الجائزين"[4]

ويذكر أنّ هذا المفهوم "أي أنّ الجملة كلام يحسن عليه السكون وتجب به الفائدة للمخاطب – قد شاع بين النحاة وظهر بوضوح في دراساتهم، كما شاع اصطلاح الجملة عند ابن السراج والزجاجي والسيرافي وأبي علي الفارسي والرماني وابن جني وغيرهم على نحو ما سأذكر لهم من أقوال في هذا الفصل.

وربما ورد المصطلحان عندهم لتقارب دلالتيهما قال أبو علي الفارسي "باب ما إذا ائتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلاماً مستقلاً، فالاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلاماً مفيداً كقولنا (عمروٌ أخوك) و (بشرٌ صاحبُك) ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك كقولنا كتب عبد الله وسُرّ بكرٌ، ومن ذلك زيدٌ في الدار، ويدخل الحرف على

---

(1) الخصائص 1/ 18-19

(2) الكتاب 2/ 88

(3) المقتضب 1/ 8

(4) الحدود 45-46

كل واحد من الجملتين فيكو كلاماً)[1].

وقد وجد النحاة الكلام يأتي على فرعين رئيسين من التراكيب

1- التراكيب التي تدل على معنى التجدد والحدوث والتغيّر وهي ما كان معبّراً عنها بالفعل وما يأتلف معه

2- التراكيب التي تدل على معنى الثبوت والاستقرار، وهي ما كان معبّراً عنهما بالاسم وما أتلف معه.

أمّا ما عدا ذلك فقد اختلفوا في أرجاعه، إلى أي النوعين بحسب اجتهاداتهم.

وقد ذكر سيبويه هذين النوعين في باب المسند والمسند إليه) قائلاً "وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدّاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك يذهب عبد الله فلابدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء."[2]

وهذا القول المختصر يلخّص مباحث طويلة أفاض النحاة في الحديث عنها فيما بعد إذ ذكروا أن هذه المعاني لا يتم التعبير عنها إلاّ بائتلاف الاسم مع الاسم ليؤدي التركيب معنى غير المعنى الذي يؤديه ائتلاف الاسم مع الفعل. وأنّ حاجة المسند للمسند إليه تأتي من كون هذه الجمل اسنادية يستند بعضها إلى بعض في أداء المعنى قال أبو علي موضحاً قول سيبويه في الإسناد "فأمّا الاسم والفعل إذا ائتلفا وكذلك الاسم والاسم فلم أعلمهما غير مستقلين ولا مفتقرين إلى غيرهما إلاّ في موضعين هما الجزاء والقسم، ألا ترى أنّ الفعل والفاعل في الشرط لا يستغنى بهما ولا يخلو من أنْ تضم الجملة التي هي الخبر إليه، ولهذا المعنى حسن أنْ تعمل جملة الشرط مع الحرف الداخل عليها في الجزاء وكذلك القسم لا يكون كلاماً مستقلاً دون أنْ تضم إليه المقسم عليه والقسم، لأنّه ضرب من الخبر يذكر ليؤكد به خبر آخر جاء على جهة ما تكون عليه الأخبار، فكما أنّ الجمل التي هي أخبار تكون من الفعل والفاعل،

(1) الإيضاح العضدي 9.
(2) الكتاب 1/ 23.

والمبتدأ والخبر كذلك كانت الجملة التي هي قسم على هذين الوجهين"[1].

وقد أوضح أبو علي هذين النوعين قائلاً "هذا باب ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة كان كلاماً مستقلاً وهو الذي يسميه أهل العربية (الجمل).

اعلم أنّ الاسم يأتلف مع الاسم فيكون منهما كلام وذلك نحو زيد أخوك، وعمرو ذاهب، والفعل مع الاسم: قام زيد وذهب عمرو، ويدخل الحرف على كل واحد من هاتين الجملتين فيكون كلاماً وذلك نحو هل زيد أخوك، وإنّ زيداً أخوك، وما عمرو منطلقاً، وكذلك يدخل الحرف على الفعل والاسم كما دخل على الجملة المركبة من الاسمية وذلك نحو قد قام زيد، وما يذهب عمرو ولم يضرب زيد"[2].

وأشار إلى نوع ثالث من أنواع الجمل هو الجملة الظرفية نسبة إلى أبي بكر بن السراج "فأمّا قولهم زيدٌ في الدار، والقتالُ في اليوم فهو كلام مؤتلف من اسم وحرف وليس هو على حدّ قولك. إنّ زيداً منطلقٌ، ولكنه من حيّز الفعل والاسم ، أو الاسم والاسم. ألا ترى أنّ قولك (في الدار) ليس بزيد، ولا القتال باليوم، وإذا لم يكونا أيّاهما كان الكلام على غير هذا الظاهر، ويحتاج إلى ما يربطه بما قبله ويعلّقه.

ولن يخلو ما يعلقه به من أن يكون اسما أو فعلا، وكلاهما جائز غير ممتنع تقديره وإذا كان كذلك كان داخلا في جملة ما ذكرناه.

وقد جعل أبو بكر هذا التأليف في بعض كتبه قسماً برأسه، وذلك مذهب حسن، ألا ترى أنّ الكلام وإن كان لا يخلو مما ذكرنا في الأصل فقد صار له الآن حكم يخرج به عن ذلك الأصل، يدلّك على ذلك قولك إنّ في الدار زيداً، فلا يخلو ذلك المقدّر المضمر من أنْ يكون اسماً أو فعلاً كما أعلمتك، فلو كان فعلاً لم يجز دخول إنّ في هذا الكلام ألا ترى أنّ (إنّ) لا مدخل لها في الأفعال ... فلا يكون الفعل مراداً هنا، ولا يجوز أنْ يكون المراد الاسم، لأنّ الاسم لو كان مراداً ما كان ليتخطى ذلك الاسم المراد فيعمل في هذا المظهر، فإذا لم يخل الكلام من هذين، ولم يجز هذان ثبت أنّ هذا قسم ونوع غير

---

(1) المسائل العسكرية 122- 123

(2) المصدر نفسه 104- 105

ما تقدم. ومن هاهنا أيضاً خالف حكمه حكم الفعل فلم يجز تقديم ما انتصب من الأحوال عنه عليه في نحو قائماً في الدار زيد، ولو كان حكمه حكم الفعل لجاز عند التقديم معه كما يجوز مع الفعل، ومن ثم جعله أبو الحسن عاملاً في الاسم المحدّث عنه ومرتفعاً به إذا تقدّمه في كل موضع، كما يرفع سائر الأشياء الجارية مجرى الفعل من أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها، فهذا ضرب آخر من تألف هذه الكلم "[1]

وكشف ابن جني بفكره الثاقب الفرق بين دلالة الجملة الاسمية وبين دلالة الجملة الفعلية مبيّناً اختصاص كلّ منهما في التعبير عن معنى. قال "فقولك (إذا زرتني فأنا ممّن يحسن إليك) أي فحريّ بي أنّ أحسن إليك، ولو جاء بالفعل مصارحاً به فقال: إذا زرتني أحسنت إليك، لم يكن في لفظه، ذكر عادته التي يستعملها من الإحسان إلى زائره، وجاز أيضاً أنّ يظن به عجز أو فتور دونه، فإذا ذكر أنّ ذلك عادته ومظنّة منه كان النفوس إلى وقوعه أسكن وبه أوثق فاعرف هذه المعاريض في القول، ولا تريَنّها تصرفاً واتساعاً في اللغة مجردة عن الأغراض المرادة فيها والمعاني المحولة عليها."[2] فالجملة الاسمية تفيد الدلالة على الاستمرار – في الحدث حتى كأنه عادة مستمرة وقد سبق أنّ ذكرت رأي الفراء في قوله تعالى ﴿ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيۡهِ بِإِحۡسَٰنٍۗ ﴾[3] وإيضاحه لدلالة معنى الرفع فيها. كما ذكرت رأي كل من المبّرد وعبد القاهر الجرجاني في فصل سابق حيث استخلصت من أقوالهم أنّ المراد بالجملة الاسمية دلالتها على الدوام والثبوت والاستمرار، وأنّ المراد بالجملة الفعلية دلالتها على التجدد والحدوث.

ومدّ نظر النحاة في الجملة إلى جانب آخر هو ما اصطلح عليه المتأخرون بالجملة الكبرى والجملة الصغرى[4] قال ابن السّراج متحدثاً عن خبر المبتدأ إذا كان جملة "والجملة المفيدة على ضربين: إمّا فعل وفاعل وإمّا مبتدأ وخبر، أمّا الجملة التي هي

---

(1) المسائل العسكرية 105–109.

(2) المحتسب 2/ 274.

(3) البقرة 178

(4) ينظر في تفصيل هذين النوعين مغني اللبيب 2/ 380

مركبة من فعل وفاعل فنحو قولك زيدٌ ضربته، وعمروٌ لقيت أخاه، وبكرٌ قام أبوه، وأما الجملة التي هي مركبة من ابتداء وخبر فقولك زيدٌ أبوه منطلقٌ، وكل جملة تأتي بعد المبتدأ فحكمها في إعرابها كحكمها إذا لم يكن قبلها مبتدأ ..."[1]

ووجد أبو علي الفارسي الجمل الكبرى دالة على أكثر من معنى قال "فإن قال قائل فقد يقع في حيز كان وأخواتها ما يدل على أكثر من معنى وهو الجمل نحو: كان عمروٌ أبوه منطلقٌ، وكان بكرٌ قام أبوه، وأبوه منطلق، وقام أبوه، كل واحد منها يدل على أكثر من معنى ."[2]

كما قسّم أبو علي الجمل تقسيماً آخر بحسب المعاني التي تدل عليها قال "والجمل على ضربين خبر وغير خبر، والخبر منهما على ضربين جملة من فعل وفاعل والفعل والفاعل أشدّ اتصالاً من المبتدأ بخبره، ألا ترى أنّ كلَّ واحد من المبتدأ وخبره قد يحذف ويدل عليه الآخر، ولا يفعل هذا بالفعل مع الفاعل، لا يخلي الفعل من الفاعل بوجه، فهذه الجملة من أجل هذا أشبه بالآحاد من التي من المبتدأ والخبر، والمبتدأ عكس الفاعل، ..

و الجمل الأخر التي ليست خبراً، لا تخلو أيضاً من أن تكون من مبتدأ وخبر، وفعل وفاعل وذلك نحو الأمر والنهي والاستخبار والتمني والنداء "[3]

ويتضح من هذا التقسيم أنّ النحاة كانوا البادئين بتقسيم الكلام قسمين أساسيين في المعنى منها ما اصطلح عليه (الخبر) و (الإنشاء).

لذا يمكن القول إنهم درسوا الجملة من كل جوانبها فنظروا إلى إسنادها كما درسوا معانيها وما تفيده لذا فرقوا بين ما كان منها خبراً وما كان إنشاءً إذ كانوا يدركون العلاقة بين الأمر والنهي والاستفهام والدعاء والعرض والتحضيض والتمني وغيرها من أساليب الإنشاء كما يتضح في تقسيم أبي علي للجملة، وكما يظهر في قول سيبويه "وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام كقولك: أزيدٌ

---

(1) الأصول 1/ 64

(2) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات 113

(3) المصدر نفسه 519 -520.

أخوك إنما رفعته على ما رفعت عليه زيدٌ أخوك غير أنَّ ذلك استخبار وهذا خبر"[1]

ولم تكن دراسة النحاة للجملة منفصلة عن دراسة المفرد، كما أنَّ دراسة المفرد كانت تجري في مضمار الجملة إذ أنَّ دراسة الفعل والفاعل والمفعولات لم تجر بمعزل عن دراسة الجملة الفعلية ودلالتها بل كان النحاة يستدلون على نصب المفعولات بإيقاع الفعل عليها أي أنها جاءت في سياق جملة فعلية.

ولذا تُستخلص معاني تلك المفردات من وظائفها في سياق الجملة الفعلية: من دلالة على زمن وقوع الفعل، أو مكانه أو توكيده، أو مصاحبة حدوث الحدث أو تعليل حصول الحدث وغير ذلك مما يجري في سياق إحداث الحدث وتجدّده وهو ما يراد به الجملة الفعلية.

وكذلك الحال في الجملة الاسمية فدراسة أحوال المبتدأ والخبر وما يدخل عليهما من نواسخ تجري في سياق دلالة الجملة على الثبوت والاستقرار.

فالمفعول به مثلاً لا يدرس بمعزل عن علاقته بالفعل والفاعل ونوع الفعل من حيث اللزوم والتعدي واحتياجه لمفعول واحد أو أكثر بل ذهبوا إلى أكثر من ذلك في تصوّر وقوع معنى الحدث، وعلى أي شيء وقع، ولو تأملنا في نظرة النحاة إلى ما يعرب مفعولاً به في صيغة التعجب لوجدنا أنَّ معنى المفرد مرتبط بمعنى الجملة بأكملها قال المبّرد "ولو قلت ما أحسنَ رجلاً إذا طَلَبتَ ما عنده أعطاه، كان هذا الكلام جائزاً، ولم يكن (أحسن) وإنْ نصب (رجلاً) واقعاً عليه إنما هو واقع على فعله، وإنَّما جاز أن يُوقع التعجب عليه، وهو يريد فِعْلَه، لأنَّ فِعله به كان، وهو المحمود عليه في الحقيقة والمذموم، كقولك رأيت زيداً يضرب عمراً، ثم تقول رأيت ضَرْبَ زيدٍ عمراً، فالضرب لا يُرى، وإنَّما رأيت الفاعل والمفعول به، ورأيت الفاعل يتحرّك، وذلك المتحرّك يدل على نوع الحركة، فأمّا الحركة نفسها فلا ترى، لأنَّ المرئيَّ لا يكون إلا جسماً ملوناً"[2].

---

(1) الكتاب 2/ 129

(2) المقتضب 4/ 187

وقد تبين لنا كيف كان النحاة يفسرون التراكيب إذا اختلفت وجوه إعراب اللفظة في الجملة فلا ينظر إلى تلك اللفظة منفردة وإنّما يفهم معناها في ضوء ما تحتمله مع غيرها من معان، كما تبين كيف كان النحاة ينظرون إلى القرائن قبل إعراب أي لفظ فلم تكن معرفة الوظيفة التي تؤد بها اللفظة تتم بمعزل عن الألفاظ الأخرى في الجملة، لذا نجد اللفظة الواحدة تختلف دلالتها بتغيير تركيب الجملة. وهذا ما كان يحسّه النحاة ويدركونه في التراكيب قال سيبويه (وتقول أذكر أن تلد ناقتك أحب إليك أم أنثى، كأنه قال: أذكر نتاجها أحبّ إليك أم أنثى، فـ (أنْ تلد) اسم، و(تلد) به يتم الاسم كما يتسم الذي بالفعل، فلا عمل له هنا كما ليس يكون لصلة الذي عمل.

وتقول: أزيدٌ أن يضربهُ عمرو أمثلُ أم بشرٌ كأنه قال: أزيدٌ ضَرْب عمرو إياه أمثلُ أم بشرٌ، فالمصدر مبتدأ وأمثلُ مبني عليه، ولم يُنزل منزلة (يفعل) فكأنه قال (أزيد ضاربه خيرٌ أم بشر، وذلك لأنك ابتدائه وبنيت عليه فجعلته اسماً ولم يلتبس زيد بالفعل، إذ كان صلة له، كما لم يلتبس به الضاربُه حين قلت زيدٌ أنت الضاربُهُ، إلا أن الضاربة في معنى الذي ضَرَبه، والفعل تمام هذه الأسماء، فالفعل لا يلتبس بالأول إذا كان هكذا، وتقول: أأنْ تلدَ ناقتك ذكراً أحبُّ إليك أم أنثى لأنك حملته على الفعل الذي هو صلة أنْ، فصار في صلته، فصار كقولك: الذي رأيتُ أخاه زيدٌ .. فكذلك لا يجوز النصب في قولك: أذكر أن تلد ناقتك أحب إليك أم أنثى، وذلك أنك لو قلت: (أخاه الذي رأيت زيدٌ) لم يجز، وأنت تريد: الذي رأيت أخاه زيدٌ.[1]

فسيبويه لم يدرس هنا حالة اللفظة (ذكر) مجردة عن سياق الجملة إذ أن مجيئها (مبتدأ) في الجملة الأولى لم يؤثر فيه وجود الفعل (تلد) لأنه لم يُرد معنى (تلد ناقتُك ذكراً) وإنما أراد الاستفهام عن الذكر إذا ولدته ناقته، أهو أحبّ إليه أم الأنثى، ولذا جاء ما بعده خبراً له

أما في الجملة الثانية، فلم تكن غايته الاستفهام عن الذكر لذا لم يجعله مبتدأ يتحدث عنه، وإنما استفهم عن ولادة الناقة هل يعجب صاحبها الذكر أم الأنثى لذا جاءت (ذكر) ضمن جملة الصلة مفعولاً به، أمّا في الأولى فقد كانت المسند إليه الذي

---

(1) الكتاب 1/ 131 ـ 132

تدور حوله جملة الاستفهام فرفع في الأول ونصب في الثانية.

وهذا يدل على أنّ سيبويه لم يهمل تركيب الجملة ومعناها في الحالين، لأنّ معنى المفرد ووظيفته يعرفان من التركيب وطريقة بنائه.

وفي ضوء هذا نفهم سر خلاف النحاة في إعراب قولنا (زيدٌ قام) فالأصل في الجملة أن تكون (قام زيد) لإخبار السامع بقيامه فإنْ أردنا غرضاً آخر غير الإخبار بقيام زيد، وهو التأكيد على أنّ الذي قام هو زيد، قدّمنا (زيداً) وجعلناه مدار الحديث وجعلنا القيام له لا لغيره: وفي هذا فائدة أخرى غير فائدة الخبر، وهو فاعل في الحالين إلا أنّ من يرى أنّه مبتدأ يجعله فاعلاً مضمراً وفيه تكلف، لأنّ التقدير لا مسوغ له سواء أكان مفرداً أم مثنى أم جمعاً لأنّ ما يلحقه في التثنية والجمع علامات لتثنية والجمع وليست ضمائر رفع فلا يجتمع فاعلان لفعل واحد، وإنْ قدرنا سبباً آخر كما في قولنا (زيد قام أبوه) فهذه جملة أخرى لا علاقة لها بجملة (زيد قام) وما ذكره النحاة من تعليل لجعله مبتدأ فهو تعليل متكلف كما يتضح ذلك في تعليل المبّرد قال "فإذا قلت (عبد الله قام) فـ (عبد الله) رفع بالابتداء و (قام) في موضع الخبر وضميره الذي في قام فاعل. فإنْ زعم زاعم أنه إنّما يرفع (عبد الله) بفعله فقد أحال من جهات منها: أنّ قام فعل، ولا يرفع الفعل فاعلين إلا على جهة الإشراك نحو قام عبد الله وزيدٌ، فكيف يرفع عبد الله وضميره؟ وأنت إذا أظهرت هذا الضمير بأن تجعل في موضعه غيره بانَ لك، وذلك بقولك عبد الله قام أخوه فإنّما ضميره في موضع أخيه

ومن فساد قولهم أنّك تقول: رأيت عبد الله قام فيدخل على الابتداء ما يريده، ويبقى الضمير على حاله ومن ذلك أنّك تقول: عبدُ الله هل قام؟ فيقع الفعل بعد حرف الاستفهام ومحال أنْ يعمل ما بعده حرف الاستفهام فيما قبله. ومن ذلك أنك تقول ذهب أخواك ثم تقول: أخواك ذهبا، فلو كان الفعل عاملاً كعمله مقدماً لكان موحّداً، وإنّما الفعل في موضع خبر الابتداء رافعاً للضمير كان أو خافضاً أو ناصباً، فقولك عبد الله قائم بمنزلة عبد الله ضربته، وزيد مررت به"[1] ولا شك في أنّ النحاة نظروا إلى الجملة من زاوية أخرى، وهي إعرابها فذكروا جملاً لا محل لها من الإعراب

---

(1) المقتضب 4/ 128. وينظر في الرد على النحاة 90 – 93

وأخرى لها محل من الإعراب وهي التي تؤول بمفرد قال المبرد (ولو قلت إن أفضلتم الضاربُ أخاه كان زيداً، ترفع الضارب على أن تجعل (كان) صفة للأخ لم يجز لأنَّ الأخ معرفة والأفعال مع فاعليها جُمَل، وإنما تكون الجمل صفات للنكرة، وحالات للمعرفة لأن (يفْعل) إنما هو مضارع (فاعل) فهو نكرة مثله ألا ترى أنك تقول مررت برجلٍ يضرب زيداً، كما تقول مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً، وتقول مررت بعبد الله يبني داره فيصير (يبني) في موضع نصب لأنه حال كما تقول مررت بعبد الله بانياً داره)[1]

فقد ذكر المبرّد الجمل التي تعرب أحوالاً كما ذكر الجمل التي تعرب صفات، وكثيراً ما يذكرون جملة الخبر والجملة التي تعرب مضافاً إليه وجملة جواب الشرط والجملة التي تقع مفعولاً بها. إلا أنهم يذكرون هذه الجمل في مواضعها ولم يفردوا لها أبواباً مستقلة، وقد جمعها ابن هشام في أبواب خصّها بها وفصّل القول فيها[2]، وتلقفها مَنْ جاء بعده وأعاد ما قاله فيها وبوبها التبويب نفسه[3].

عوارض بناء الجملة:

تعتري بناء الجملة تغييرات كثيرة يقتضيها التعبير عن المعاني المختلفة، والمقام أو ما يسمى بـ (مقتضى الحال) منها الحذف (الإضمار) والتقديم والتأخير والفصل والوصل وقد درس النحاة هذه العوارض (التغييرات) في بناء الجملة وذكروا ما ينجم عنها من تغيير في المعنى، والأغراض التي يتوخاها المتحدث من ذلك

وكان النحويون رّوادا في الكشف عن هذه الأحوال التي تحصل في إسناد الجملة والإبانة عن المعاني التي تحدثها، فقد وجدوا أنّ البنية الأساسية للجملة تطرأ عليها عوارض تغيرها، الأمر الذي دعاهم إلى التفكير في بواعث هذا التغيير، والكشف عن طرق تعبير الجملة عن المعاني المختلفة

لذا كان التأمل في عوارض بناء الجملة مدخلاً لدراسة أمور كثيرة لا يمكن ذكرها

---

(1) المقتضب 4/ 123

(2) ينظر مغني اللبيب 2/ 382

(3) الأشباه والنظائر 2/ 15 - 22، إعراب الجمل وأشباه الجمل 29

جميعا لكثرتها إذ يمكن القول إنها تشمل النفي، والاستفهام، والنواسخ، وحروف التمني والترجي وأدوات الشرط، وكل ما دخل على بنية الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية وغيّر معناها، وهي كذلك كلّ ما طرأ على الجملة وغير في دلالتها من حذف وذكر وتقديم وتأخير وفصل ووصل.

ولا شك في أنّ عوارض بناء الجملة لا تأتي لغرض الزيادة في طول الجملة أو الإنقاص فيها وإنما تأتي لأداء معان إضافية غير التي يحملها تركيب الجملة الأساسي لذا تشعبت دراسة النحو إلى أمور كثيرة، ولم تقتصر على دراسة أركان الجملة الأساسية في أصل بنائها. ويفترض أنْ أدرس في هذا المبحث كل المعاني الإضافية التي تكتسبها الجملة بالزيادة أو النقصان وبالتقديم أو التأخير وبالنفي أو الإثبات، وبالاستفهام أو الشرط وغير ذلك، ومثل ذلك يخرج بي عن المنهج الذي يقتضيه البحث في مثل الكتاب لذا انتقيت منها ما يكثر في دراسة النحويين ويعدّها البلاغيون موضوعات بلاغية، لا بيّن أنّ النحاة كان لهم فضل الريادة في دراستها، والكشف عنها وأهم تلك العوارض:

1- الحذف والذكر :

ذكر النحاة في مقدمات كتبهم أن الجملة لابدّ من أنْ يكون فيها عنصران أساسيّان المسند والمسند إليه، وقد يلحق بهذين العنصرين ما يؤدي معاني أخرى مكمّلة لهما. ومن هذه المكملات المفعولات والحال والتمييز وغير ذلك.

وقد وجدوا أنّ ثمة تراكيب لم يراعَ في أجزائها هذا الشكل المفترض لبناء الجملة ذلك لأنّ المعنى قد يقتضي حذف أحد ركني الجملة الأساسيين أو واحد مما يكمل معنى الجملة لغرض يقصده المتكلم، ويعرفه المخاطب بقرينة لفظية أو غير لفظية قال المبّرد "ولو قلت على كلام متقدم: عبد الله أو منطلق أو صاحبك أو ما أشبه هذا لجاز أنْ تضمر الابتداء إذا تقدم من ذكره ما يفهمه السامع، فمن ذلك أن ترى جماعة يتوقّعون الهلال فقال قائل منهم:

(الهلالُ واللهِ) أي هذا الهلالُ، وكذلك لو كانت منتظراً رجلاً فقلت :

زيدٌ، جاز على ما وصفت لك.

ونظير هذا الفعل الذي يُضمر إذا علمت أنّ السامع مُستغنٍ عن ذكره، نحو قولك إذا رأيت رجلاً قد سدّد سهماً فسمعت صوتاً: القرطاسَ والله، أي أصاب القرطاس، أو رأيت قوماً يتوقعون هلالاً، ثم سمعت تكبيراً قلت: (الهلالَ والله) أي رءوا هلال، ومثلُ هذا مررت برجلٍ زيدٌ، لما قلت مررت برجل أردت أن تبيّن مَنْ هو؟ فكأنّك قلت هو زيد، وعلى هذا قول الله عزّ وجلّ ﴿ بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۗ النَّارُ ﴾[1]

وتقول البرُّ بخمسين والسمنُ منوانُ، فتحذف الكرّ، والدرهم لعلم السامع، فإنهما اللذان يُسعَّر عليهما.

ومما يُحذف لعلم المخاطب بما يقصد له قولُهم: لا عليك، إنما يريدون: لا بأسَ عليك، وقولهم ليس إلاّ وليس غير، إنما يريدون ليس إلاّ ذلك، ويقول القائل أمّا بقي لكم أحدٌ فإنّ الناس ألْبٌ عليكم، فتقول إنّ زيداً، وإنّ عمراً، أي لنا، قال الأعشى،

إنّ محلاً وإنّ مرتحلاً   وإنّ في السَّفْر إذ مَضَى مَهَلا

ويروى إذ مَضَوا والمعرفة والنكرة ههنا واحد وإنّما تحذف إذا علم المخاطب ما تعني بأنْ تقدّم له خبرا أو يجري القول على لسانه كما وصفت له."[2]

ويستنتج مما قاله المبرد أنه يجيز الحذف في حالات منها:

1- أنْ يكون الكلام ذا فائدة بعد الحذف، وهو المراد بقوله (إنما تحذف إذا علم المخاطب ما تعني بأنْ تقدّم له خبراً.

2- استغناء السامع عن ذكر المحذوف لدلالة المقام أو القرائن عليه، لأنّ الحذف لا يجوز إذا لم يكن السامع مدركاً قصد المتكلم مستغنياً بما ذكر منه

3- وجود القرائن أو الأدلة كما هو واضح فيما ذكره المبرد في هذا النص بقوله (إذا رأيت رجلاً يسدّد سهماً فسمعت صوتاً (القرطاسَ والله) أو رأيت قوماً يتوقعون هلالاً ثم سمعت تكبيراً قلت الهلالَ والله) إذ أنّ هذه قرائن تجيز الحذف لأنّ

---

(1) الحج 72 وجاء في البحر المحيط قرأه الجمهور النار رفعاً على إضمار مبتدأ كأنّ قائلاً يقول وما هو؟ قال النار 6/ 389

(2) المقتضب 2/ 130

السياق يغني السامع عن ذكر المحذوف.

وقد ذكر سيبويه هذه القرائن في حديثه عن الحذف قال "وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت عبدُ الله وربّي كأنك قلت ذاك عبدُ الله أو هذا عبدُ الله أو سمعت صوتاً فعرفتَ صاحبَ الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت زيدٌ وربّي أو مَسِسْتَ جَسَداً أو شَمِمتَ ريحاً فقلتَ زيدٌ أو المسكُ أو ذُقْتَ طعاماً فقلتَ العَسَلُ.

ولو حُدِّثتَ عن شمائل رجلٍ فصار آيةً لك على معرفته لقلتَ عبدُ الله كأنّ رجلاً قال مررت برجلٍ راحمٍ للمساكين، بارٍّ بوالديه فلانٌ والله."[1]

وقد لخّص ابن السرّاج ذلك بعبارة موجزة معبّرة قال "واعلم أنّ جميع ما يُحذَفُ فإنهم لا يحذفون شيئاً إلاّ وفيما أبقوا دليل على ما ألقوا "[2]

وأجمل ابن جني وجود الحذف بقوله "قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلاّ عن دليل عليه، وإلاّ كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته

فأمّا الجملة فنحو قولهم في القسَمَ، والله لا فعلت، وتا لله لقد فعلت، وأصله أقسم بالله، فحذف الفعل والفاعل وبقيت الحال من الجارّ والجواب دليلا على الجملة المحذوفة، وكذلك الأفعال في الأمر والنهي والتحضيض."[3]

وعلّل ابن جني حذف الجملة بقوله "وإنّما تحذف الجملة من الفعل والفاعل لمشابهتها المفرد بكون الفاعل في كثير من الأمر بمنزلة الجزء من الفعل، نحو ضربتُ ويضربان وقامت هند و﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾[4] وحبّذا زيدٌ وما أشبه ذلك مما يدلّ على شدة اتصال الفعل بالفاعل، وكونه معه كالجزء الواحد، وليس كذلك

(1)الكتاب 2/ 130

(2)الأصول في النحو 2/ 254

(3)الخصائص 2/ 360

(4)آل عمران 186.

المبتدأ والخبر"[1] ويشمل حذف المفرد كلا من الاسم والفعل والحرف.

وقد أوضح النحاة مواطن حذف الاسم بحسب مواقع إعرابه المختلفة وهي كثيرة لا يمكن تفصيلها جميعاً، لذا سأقتصر على ذكر عدد منها:

ولا يخفى أنّ حذف أحد ركني الجملة الاسمية (المبتدأ أو الخبر) أثار اهتمام النحاة لذا تقصّوا مواضع حذف كلّ منهما ودرسوا معاني ذلك الحذف وأغراضه، وقد ذكرت بعضاً منها فيما تقدم وهي أعرف من أنْ تذكر قال المبرد "فأمّا حذف الخبر فمعروف جيد ومن ذلك قوله ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ۗ بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا ﴾[2].

لم يأتِ بخبر لعلم المخاطب، ومثل هذا الكلام كثير، ولا يجوز الحذف حتى يكون المحذوف معلوماً بما يدل عليه من متقدم خبر أو مشاهدة حال"[3] وهذا الضرب من الحذف في القرآن الكريم كثير، قال أبو الحسن الأخفش "وقد يجوز أن يكون على الأخبار التي في القرآن يستغني بها كما استغنت أشياء عن الخبر إذ طال الكلام وعرف المعنى نحو قوله (ولو أنّ قرآناً سيّرت به الجبال) وما أشبهه وحدثني شيخ من أهل العلم قال سمعت عيسى بن عمر يسأل عمرو بن عبيد، "إنّ الذين كَفَرُوا بالذِّكر لمّا جاءَهم) أين خبره؟ فقال عمرو معناه في التفسير (إنّ الذين كفروا بالذكر لما جاءهم) كفروا به، ﴿ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴾[4] فقال عيسى (جاد يا أبا عثمان)[5]

وقد وجد النحاة أنّ حذف المبتدأ أو الخبر يكون جائزاً أو واجباً بحسب نوع الدلالة عليه وما يقتضيه المقام وقد فصلّوا القول في أحوال الوجوب وأحوال الجواز. وتأمل النحاة كثيرا في حذف المضاف فوجدوه بابا واسعا تتسع فيه دلالة الألفاظ قال ابن السراج "فأما الاتساع في إقامة المضاف إليه مقام المضاف فنحو قوله ﴿ وسئل

---

(1) الخصائص 2/ 361.

(2) الرعد 31

(3) المقتضب 2/ 81

(4) فصلت 41

(5) معاني القرآن 2/ 684- 685

ٱلْقَرْيَةَ ﴾[1] تريد أهل القرية، وقول العرب بنو فلان يطؤهم الطريق، يريدون أهل الطريق، وقوله ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾[2] إنما هو برّ من آمن بالله"[3]

وقال ابن جني "ومن ذلك قراءة طلحة ﴿ لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ ﴾ "[4] قال أبو الفتح هذه القراءة تدل على أنّ المراد بقراءة الجماعة (لَيس لها مِنْ دُون اللّه كاشفةٌ) حذف مضاف بعد مضاف ألا ترى أنّ تقديره ليس لها من جزاءِ عبادةِ معبودٍ دون اللهِ كاشفةٌ؟، فالعبادة على هذا مصدر مضاف إلى المفعول كقوله: ﴿ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ ﴾[5] و ﴿ لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ ﴾[6]، ثم حذف المضاف الأول فصار تقديره ليس لها من عبادة معبودٍ دون اللهِ كاشفةٌ ثم حذف المضاف الثاني الذي هو (عبادة) فصار تقديره ليس لها من معبودٍ دونَ اللهِ كاشفةٌ ثم حذف المضاف الثالث فصار إلى قوله : ليس لها من دون اللهِ كاشفةٌ، وهذا على تقديرك (دُونِ اللّه) اسماً هنا لا ظرفاً لأنّ الإضافة إليه تسلبه معنى الظرفية التي فيه، كقولهم (يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار) وتلك عادة سيبويه إذا أراد تجريد الظرف من معنى الظرفية فإنّه يمثله بالإضافة إليه، وذلك ممّا ينافي تقدير حرف الجر معه لأن حرف الجر يسقط، فلا يعترض بين المضاف والمضاف إليه، ولا تستكر كثرة المضافات المحذوفة هناك، فإنّ المعنى إذا دلّ على شيء وقبله القياس أمضي على ذلك ولم يستوحش منه، ألا ترى إلى قول اللّه سبحانه ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ ﴾[7] ألا تراه أنّ معناه: من تراب أرضِ أثرِ وطءِ حافرِ فرسِ الرسولِ، أي من تراب الأرض الحاملة لأثر وطء فرس الرسول، المعنى على هذا، لأنه في تصحيحه من تقرّبه لاستيفاء معانيه وإذا دلّ الدليل كان

(1) يوسف 82

(2) البقرة 177.

(3) الأصول 2/ 255.

(4) النجم 58 وفيها هنا زيادة تفسيرية ليست في المصحف الشريف، وقراءة الجمهور (ليس لها من دون الله كاشفة)

(5) ص 24

(6) فصلت 49.

(7) طه 96

التعجب من حيلة العاجز الذليل"[1] وقد استقبحوا حذف الموصوف إن أدى إلى عدم التنصيص على المعنى لأن حذفه يؤدي إلى احتمال أكثر من معنى. قال ابن جني في تعليل استقباحهم حذف الموصوف "ذلك أن الصفة في الكلام على ضربين إمّا (للتخليص والتخصيص) وأمّا (للمدح والثناء)، وكلاهما من مقامات الإسهاب والأطناب، لا مِنْ مظان الإيجاز والاختصار، وإذا كان كذلك لم يلِق الحذف به، ولا تخفيف اللفظ منه، هذا مع ما يضاف إلى ذلك من الإلباس وضد البيان. ألا ترى أنك إذا قلت مررت بطويل، لم يستبن من ظاهر هذا اللفظ أنّ الممرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك، وإذا كان كذلك، كان حذف الموصوف إنما هو متى قام الدليل عليه، أو شهدت الحال به، وكلّما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث"[2] كما أوضح النحاة معاني حذف الصفة إذا دلت عليها الحال في قولهم سيرَ عليه ليلٌ وهم يريدون ليلٌ طويلٌ، قال ابن جني "وكأن هذا إنّما حذفت فيه الصفة لما دَلّ من الحال على موضعها، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله : طويل أو نحو ذلك، وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول كان والله رجلا، فتزيد في قوة اللفظ بـ (الله) هذه الكلمة، وتتمكن في تمطيط اللام، وإطالة الصوت بها وعليها أي رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك، وكذلك تقول سألناه فوجدناه إنساناً، وتمكّن الصوت بإنسان، وتفخمه فتستغني بذلك عن وصفه بقولك إنساناً سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك، وكذلك إنْ ذممته ووصفته بالضيق قلت : سألناه وكان إنساناً وتزوي وجهك وتقطّبه فيغني ذلك عن قولك إنساناً لئيماً أو لَحِزاً أو مبخّلاً أو نحو ذلك. فعلى هذا وما يجري مجراه تحذف الصفة، فأمّا إن عَريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإنّ حذفها لا يجوز"[3].

وفي هذا النص عمق في التفكير، ودقة في التنقيب عما يدلّ على المحذوف إذ

---

(1) المحتسب 2/ 295-296.

(2) الخصائص 2/ 366

(3) الخصائص 2/ 370-371.

أضاف ابن جني إلى دلالة الحال أو المقام أمرين آخرين هما الصوت وتعابير الوجه، فقد جعل إطالة الصوت وقوة اللفظ ما يوضح الدلالة ويغني عن ذكر الصفة، ويتجلّى هذا في قوله (وتزوي وجهك وتقطّبه فيغني ذلك عن قولك إنساناً لئيماً ويظهر فيما يبديه المتكلم من شدة الصوت، أو إطالته، وهذا غور عميق في بيان حال المتكلم عند إرادة التعبير عما يدل عليه المحذوف.

والمفعول به فضلة مكملة لمعنى المسند والمسند إليه، يذكر في الكلام لأداء معنى يقصده المتكلم ويسمى للتعبير عنه. وقد توسع النحاة في شرح الأفعال التي تقتضي مفعولاً واحداً أو مفعولين أو ثلاثة كما شرحوا الفعل الذي لا يقتضي مفعولاً وهو اللازم أو القاصر.

وذكروا فضلاً عن ذلك مواطن يحذف فيها المفعول به، وذكروا أنواعاً من الحذف منه ما اصطلح عليه فيما بعد بـ (حذف اختصار) ومثاله ما جاء في قول أبي جعفر النحاس في قوله تعالى ﴿ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ ﴾[1] "التقدير والحافظاتها، ثم حذف، ويجوز على هذا ضَرَبي وضربتُ زيدٌ، فإنْ لم تحذف قلتَ وضربتُه، ومثله وتخلعُ وَنترك مَنْ يفجُرك وإنْ لم تحذف قلت : ونتركه، وحكى سيبويه متى ظننت أو قلت زيداً منطلقاً فإنْ لم تحذف قلت متى ظننتَ أو قلت هو زيداً منطلقاً، وإنْ شئت قلت متى ظننتهُ أو قلته زيداً منطلقا"[2]

ومنها ما اصطلح عليه بـ (حذف اقتصار) وقد أوضح ابن هشام هذين النوعين من الحذف في باب (بيان أنّه قد يظهر أنّ الشيء من باب الحذف وليس منه) "جَرتْ عادة النحويين أنْ يقولوا يحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالاقتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو ﴿ كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ ﴾[3] أي أوقعوا هذين الفعلين.

وقول العرب فيما يتعدى إلى اثنين (من يسمعْ يَخَلْ) أي تكن منه خيلة

(1)الأحزاب 35.

(2)إعراب القرآن 2/ 636-637.

(3)الأعراف 31.

و"التحقيق أنْ يقال إنّه تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين مَنْ أوقعه أو مَنْ أوقع عليه فيجاء بمصدره مسنداً إلى فعل كون عام فيقال حَصَل حريقٌ أو نهب، وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى، إذ المنويّ كالثابت ولا يسمى محذوفاً، لأنّ الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له. ومنه ﴿ رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحْيِۦ وَيُمِيتُ ﴾[1]، ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[2] و﴿ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ﴾[3]﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ ﴾[4]، إذ المعنى ربّي الذي يفعل الإحياء والإماتة، وهل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم، وأوقعوا الأكل والشرب وذَرُوا الإسراف، وإذا حصلت منك رؤية هناك..."[5]

ومنها ما يحذف لتناسب الفواصل وهو في القرآن الكريم كثير.

وقد ذكر ابن جني عدداً من المكملات للمعنى التي لا يجوز حذفها قال "وحذف الحال لا يحسُن، وذلك أنّ الغرض فيها إنّما هو توكيد الخبر بها، وما طريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف، لأنّه ضدّ الغرض ونقيضه، ولأجل ذلك لم يُجِز أبو الحسن توكيد الهاء المحذوفة من الصلة، نحو الذي ضربتُ نفسَه زيد، على أنْ يكون (نفسه) توكيداً للهاء المحذوفة من (ضربت) وهذا مّما يترك مثله. فأمّا ما أجزناه من حذف الحال في قوله تعالى ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ أي فمن شهده صحيحاً بالغاً فطريقه أنّه لما دلّت الدلالة عليه من الإجماع والسنّة جاز حذفه تخفيفاً وأمّا لو عريت الحال من هذه القرينة وتجرّد الأمر دونها لما جاز حذف الحال على وجه"[6] وذكر ابن جني أيضاً أنّ المفعول المطلق لا يستحسن حذفه لأنّ الغرض فيه إذا تجرّد من الصفة، أو التعريف، أو عدد المرات، فإنّما هو لتوكيد الفعل، وحذف المؤكد

---

(1) البقرة 258

(2) الزمر 9

(3) الأعراف 31.

(4) الزمر 20

(5) مغني اللبيب 2/ 611، 612.

(6) الخصائص 2/ 378، 379.

لا يجوز قال "وإنّما كلامنا على حذف ما يحذف وهو مراد، فأمّا حذفه إذا لم يُرد فسائغ لا سؤال فيه وذلك كقولنا : انطلق زيدٌ، ألا ترى هذا كلاماً تاماً، وإنْ لم تذكر معه شيئاً من الفضَلات مصدراً ولا ظرفاً ولا حالاً ولا مفعولاً له ولا مفعولاً معه ولا غيره وذلك أنّك لم ترد الزيادة في الفائدة بأكثر من الأخبار عنه بإطلاقه دون غيره"[1]

ولا يقتصر حذف الأسماء على ما ذكرت بل يحذف كل من الظرف والمعطوف والمعطوف عليه والمستثنى والمنادى، وغيرها من المكملات، ومباحث حذفها مبثوثة في كتب النحاة وفيما كتب عنها يمكن الرجوع إليها.[2]

وحذف الفعل أو (إضماره) من الموضوعات التي نالت قسطاً وافراً من البحث والدراسة عند النحاة ذلك لأنّ تقدير هذه الأفعال معوّل عليه كثيراً في تفسير أغلب الأبواب النحوية على وفق فكرة العامل ذلك أنّ ورود كثير من المنصوبات كما هو الحال في الإغراء والتحذير والاختصاص والنداء وغيرها يجعل الفكر ينصرف إلى ناصبها لذا أولى النحاة هذه الأفعال المضمرة اهتماماً واضحاً.

وكان سيبويه شغوفاً بالبحث عن هذه الأفعال المضمرة وبيان أثرها لأنّ تقديرها يفسّر كثيراً من الأحوال الإعرابية التي تظهر في التراكيب. وقد سار من جاء بعده من النحاة على منهاجه.

وقد لخّص ابن السراج هذه المباحث قائلا : في باب ذكر ما يعرض من الإضمار والإظهار "اعلم أنّ الكلام يجيء على ثلاثة أضرب : ظاهر لا يحسن إضماره، ومضمر مستعمل إظهاره، ومضمر متروك إظهاره.

الأول: **الذي لا يحسن إضماره**: ما ليس عليه دليل من لفظ ولا حال مشاهدة، لو قلت (زيداً) وأنت تريد كلّم زيداً، فأضمرت ولم يتقدم ما يدل على (كلّم) ولم يكن إنسان مستعداً للكلام لم يجز.

الثاني: **المضمر المستعمل إظهاره**: هذا الباب إنما يجوز إذا علمت أنّ الرجل مستغنٍ

(1) الخصائص 2/ 379

(2) ينظر في كتاب سيبويه 2/ 344، الأصول 1/ 354، التأويل النحوي في القرآن الكريم/ فصل الحذف

عن لفظك بما تضمره، فمن ذلك ما يجري في الأمر والنهي وهو أنْ يكون الرجل في حال ضرب فتقول زيداً ورأسه وما أشبه ذلك تريد اضرب رأسه وتقول في النهي. الأسدَ الأسدَ نهيته عن أنْ يقرب الأسد، وهذا الإضمار أجمع في الأمر والنهي وإنّما يجوز مع المخاطب ولا يجوز مع الغائب ولا يجوز إضمار حرف الجر، وجاز أنْ تضمر الفعل للغائب لأنه غير مأمور ولا منهي وإنّما الكلام خبر فلا لَبس فيه، كما يقع في الأمر، وقالوا : الناس مجزّيون بأعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌ، يراد إن كان خيراً .. ومن هذا الباب (خيرَ مقدمٍ) أي قدمت وإن شئت قلت خيرُ مقدمٍ، فجميع ما يرفع إنّما تضمر في نفسك ما تظهر، وجميع ما ينصب إنّما تضمر في نفسك فيها تظهر، فافهم هذا فإنّ عليه يجرى هذا الباب، ألا ترى أنك إذا قلت (خيرَ مقدم) فالمعنى قدمْتَ خيرَ مقدم، فقدمت فعل، وخيرَ مقدم اسم، والاسم غير الفعل، فانتصب بالفعل، فإذا رفعت فكأنك قلت . قدومُك خيرُ مقدم/ فإنما تضمر قدومُك خيرُ مقدم، فقدومك هو (خيرُ مقدم) وخبر المبتدأ هو المبتدأ، وإذا قلت خيرَ مقدم فالذي أضمرت (قدمت) هو فعل وفاعل، والفعل والفاعل غير المفعول فافهم هذا.

الثالث: المضمر المتروك إظهاره المستولي على هذا الباب الأمر وما جرى مجراه، وقد يجوز فيه غيره فمن ذلك ما جرى على الأمر والتحذير نحو قولهم (إيّاك والأسدَ، وإيّاك والشرَّ، كأنه قال إيّايَ لا تقربنَّ وإيّاك فاتقينَّ فصارت (إيّاك) بدلاً من اللفظ بالفعل وكذلك يحسن في كل موضع هو بالفعل أولى كالأمر والنهي والجزاء "[1]

وقال ابن كيسان "كلّ شيء حسن في موضعه الفعل وإضماره فالنصب يحسن فيه إذا كان في الكلام ما يدل على الفعل، وذلك سبحانَ الله أي أسبّح اللهَ وحمداً لله وشكراً أي أحمَدُ اللهَ وهنيئاً مريئاً أي هنّاك اللهُ ومرّاك وأهلاً وسهلاً أي أهلت وأسهلت أصبت أهلاً ووطئت سهلاً، ومرحباً أي رحبت بلادك، وأصبت رحباً أي سعة .."[2]

ويلاحظ في حذف الفعل أن ما سمّوه بالمضمر المتروك إظهاره أنّ الحذف متصوَّر

---

(1) الأصول 2/ 247- 252.

(2) الموفقي 121

ولا حقيقة لوجوده. لأنه لم يرد في اللغة مذكوراً. وقد اضطر النحاة إلى تقديره وعدّه محذوفاً تمشياً مع فكرة العامل كما أوضحت ذلك في فصل سابق التي تفترض وجود عامل لكل معمول. ولذا فإن حذفه لم يكن لغرض معنوي لأنه لا وجود له وعبارة (متروك إظهاره) تذكر لقطع سبيل التساؤل عن ذكر المقدّر والغاية من حذفه وفي هذا الحذف صناعة لفظية وتكلف ظاهر.

ويحذف الحرف من الكلام لأغراض يقصدها المتكلم قال ابن فارس "ويضمرون الحروف فيقول قائلهم:

ألا أيّهذا الزاجري أشهدَ الوغى[1] بمعنى أنْ أشهدَ ويقولون (واللّهِ لكانَ كذا) بمعنى: لقد. ويقول النابغة لكلفتني ذنبَ امرئ[2]

وفي كتاب اللّه – جل ثناؤه – ﴿ الٓمٓ ۞ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴾[3] قالوا معناها : لقد غلبت الروم إلاّ أنه لمّا أضمر (قد) أضمر اللام وفي كتاب اللّه جلّ ثناؤه ﴿ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ ﴾[4] قالوا : (إلى) سيرتها

﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ ﴾[5] أي (مِنْ) قومه، ويقولون اشتقتُك أي: (إليك). و ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ ﴾[6] بمعنى (لكم) و ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ ﴾[7] أي قد حصرت ويقول قائلهم: حلفتُ باللّهِ لناموا[8] أي (لقد).

---

(1) عجزه: وأن أحضر اللذات هل أنت مخلدي.

(2) البيت.

تكلفني ذنبَ امرئٍ وتركتَه　　　كذي العر يكوى غيره وهو راتع

(شرح الأشعار الستة الجاهلية 1/ 372)

(3)الروم 1

(4)طه 21

(5)الأعراف 155.

(6)الشعراء 72

(7)النساء 90.

(8)من بيت لامرئ القيس

حلفتُ لها باللّه حلفةَ فاجرٍ　　　لناموا فما إن من حديث ولا صالِ

وفي كتاب الله جل ثناؤه ﴿ فَإِنۡ أُحۡصِرۡتُمۡ فَمَا ٱسۡتَيۡسَرَ مِنَ ٱلۡهَدۡيِۖ ﴾ أي عليكم وقيل في قوله جل ثناؤه ﴿ وَتَرۡغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾[2] معناه (عن) وقوم يقولون (في) أنْ تنكحوهن. وفي كتاب الله – جلّ ثناؤه ﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ ﴾[3] أي أنْ يريكم، وكقوله جلّ ثناؤه ﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنۡ خَلَقَ ﴾[4]

وحذف الحرف ليس بقياس على الرغم من كثرة ما ورد منه وذلك لأن حذفه تصعب الدلالة عليه لذا قال ابن جني "وعلى كل حال فأخبرنا أبو علي قال قال أبو بكر: حذف الحرف ليس بقياس وذلك أنّ الحرف نائب عن الفعل وفاعله ألا ترى أنك إذا قلت (ما قام زيد) فقد نابت (ما) عن (أنفي) كما نابت (إلاّ) عن استثني، وكما نابت الهمزة وهل عن (استفهم)، وكما نابت حروف العطف عن أعطف ونحو ذلك، فلو ذهبتَ تحذف الحرف لكان ذلك اختصاراً، واختصار المختصر إجحاف به إلاّ أنه إذا صح التوجه إليه جاز في بعض الأحوال حذفه لقوة الدلالة عليه ... ومن ذلك قرءة أبي طالوت عبد السلام بن شداد، والجارود بن أبي سَبْرة "وما يُخدَعُون إلا أنفُسَهم"[5] بضم الياء وفتح الدال.

قال أبو الفتح هذا على قولك: خدعتُ زيداً نفسه ومعناه عن نفسه، فإن شئت قلت على هذا : حُذف حرف الجر فوصل الفعل كقوله – عزّ اسمه – (واختار موسى قومَه سبعين رجلاً) أي من قومه، وقوله: أمرتك الخير[6]. أي بالخير"[7]

والمراد بالحروف التي حذفها ليس بقياس الحروف النائبة عن مقدّر كما هو و ضح

---

(1) البقرة 196.

(2) النساء 127.

(3) الروم 24

(4) الروم 21، الصاحبي 233-234

(5) البقرة 9.

(6) من بيت عمرو بن معد يكرب :

أمرتكَ الخير فافعل ما أمِرْتَ به   فقد تركتك ذا مال وذا نشب

(7) المحتسب 1/ 51، 52.

في نص ابن جني لمّا حروف الجر وغيرها فإنّ حذفها في القرآن وغيره كثير مطّرد

وقد خالف المبرد سيبويه في إجازة حذف الواو في القسم فذكر أنه ليس بقياس قال "وليس هذا بجيد في القياس ولا معروف في اللغة ولا جائز عند كثير من النحويين وإنما ذكرناه لأنه شيء قد قيل وليس بجائز عندي لأنّ حرف الجر لا يحذف ويعمل إلا بعوض"[1] فالنحاة لا يجيزون الحذف إلاّ فيما يستغني عنه من الكلام أو يمكن الدلالة عليه وذلك لأداء معنى مقصود قال الخطابي : "وأمّا ما عابوه من الحذف والاختصار في قوله سبحانه ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾[2] فإنّ الإيجاز في موضعه.

وحذف ما يستغني عنه من الكلام نوع من أنواع البلاغة، وإنّما جاز حذف الجواب في ذلك وحسن لأنّ المذكور منه يدل على المحذوف والمسكوت عنه من جوابه، ولأن المعقول من الخطاب عند أهل الفهم كالمنطوق به والمعنى: ولو أنّ قرآنا سيّرت به الجبال أو قُطِّعَتْ به الأرضُ أو كُلّمَ به الموتى، لكان هذا القرآن، وقد قيل إنّ الحذف في مثل هذا أبلغ من الذكر لأن النفس تذهب في الحذف كلّ مذهب ولو ذكر الجواب لكان مقصوراً على الوجه الذي تناوله الذكر، فحذف الجواب كقوله: لو رأيت علياً بين الصفين وهذا أبلغ من الذكر لما وصفنا. وكذلك قوله سبحانه ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾[3] الآية: المعنى كأنه قيل لمّا دخلوها حصلوا على النعيم المقيم الذي لا انقطاع له ولا تكدير فيه"[4] وكان النحاة لا يجيزون خروج الكلام عن الاستقامة في أداء المعنى لذا منعوا كل ما يتناقض مع الغرض المقصود من الحذف قال ابن جني "فإن قلت فإذا كان المحذوف للدلالة عليه عندك بمنزلة الظاهر فهل تجيز توكيد الهاء المحذوفة في نحو قولك الذي ضربتُ زيدٌ، فتقول الذي ضربتُ نفسَه زيدٌ، كما تقول الذي ضربته نفسه زيد؟

(1) المقتضب 2/ 336 وينظر الكتاب 2/ 144.

(2)الرعد 31.

(3)الزمر 73

(4)بيان إعجاز القرآن 47.

قيل هذا عندنا غير جائز، وليس ذلك لأنّ المحذوف هنا ليس بمنزلة المثبت، بل لأمر آخر، وهو أنّ الحذف هنا إنّما الغرض به التخفيف لطول الاسم، فلو ذهبت تؤكده، لنقضت الغرض، وذلك أنّ التوكيد والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز، فلما كان الأمر كذلك تدافع الحُكمان، فلم يجز أنْ يجتمعا كما لا يجوز إدغام الملحق لما فيه من نقض الغرض، وكذلك قولهم لمن سدد سهماً ثم أرسله نحو الغرض فسمعت صوتاً فقلت: القرطاسَ واللهِ أي أصاب القرطاس: لا يجوز توكيد الفعل الذي نصب (القرطاس) لو قلت: إصابةَ القرطاس فجعلت (إصابة) مصدرا للفعل الناصب للقرطاس لم يجز من قبل أنّ الفعل هنا قد حذفته العرب وجعلت الحال المشاهدة دالة عليه ونائبة عنه فلو أكدته لنقضت الغرض لأنّ في توكيده تثبيتاً للفظه المختزل، ورجوعا عن المعتزم من حذفه، واطراحه، والاكتفاء بغيره منه. وكذلك قولك للمهوي بالسيف في يده. زيداً: أي اضرب زيداً، لم يجز أن تؤكد ذلك الفعل الناصب لزيد ألا تراك لا تقول: ضَرْباً زيداً، وأنت تجعل (ضرباً) توكيداً لأضرب المقدرة من قبل أنّ تلك اللفظة قد أنيبت عنها الحال الدالّة عليها، وحذفت هي اختصاراً، فلو أكدتها لنقضت القضيّة التي كنت حكمت بها لها."[1]

وكان النحاة في مباحثهم المتعلقة بالحذف يؤكدون على أنّ الحذف إنّما يأتي مساوقاً لطبيعة اللغة وميلها إلى الإيجاز في التعبير، غير أنّ هذا لم يمنعهم من تأكيد أنّ للحذف معنى يختلف عن المعنى الذي يؤديه الذكر لأنّ لكل منهما غرضه الذي يقصد إليه المتكلم.

2- التقديم والتأخير :

ذكرت في مبحث الحذف والذكر أنّ النحاة وصفوا الأصل في بناء الجملة فذكروا أنّ الجملة الفعلية تبدأ بفعل ثم فاعل، وقد يرد واحد من المفعولات بحسب القصد، وأنّ الأصل في الجملة الاسمية أنْ يكون المبتدأ في أول الجملة ثم يذكر الخبر بعده.[2]

---

(1) الخصائص 1/ 287-288.

(2) في بناء الجملة العربية 43 وما بعدها.

وقد لاحظ النحاة أنّ الجملة قد تخرج عن هذا البناء لأغراض معنوية فيتقدم الفاعل على الفعل، أو المفعول على الفاعل، أو المفعول على الفعل والفاعل، وقد يتقدم أيضاً الخبر على المبتدأ، وذكروا أنّ هذا التقديم لا يأتي من غير قصد أو بلا ضوابط، كما أنّه لا يتم إلاّ إذا قصده المتكلم لغرض في نفسه.

وكان سيبويه أبرز النحاة الذين تحدثوا عن هذه الظاهرة، وأبان عن أسرارها فقد ذكر في أكثر من موضع مواطن يجوز فيها التقديم والتأخير، ومواطن أخرى لا يجوز فيها ذلك، كما كشف عن الأغراض التي يقصدها المتكلم عند التقديم، وكان سبّاقا في كشفه عن أهم غرض من أغراض التقديم قال "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: ضَرَبَ عبدُ الله زيداً، فـ (عبد الله) ارتفع هنا كما ارتفع في (ذهب) وشغلت (ضَرَب) به كما شغلت به (ذَهَب) انتصب (زيد) لأنّه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل. فإن قدّمتَ المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك ضَرَب زيداً عبدُ الله، لأنك إنّما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدّماً ولم ترد أنْ تشغل الفعل بأوّل منه وإنْ كان مؤخراً في اللفظ، فمن ثمّ كان حدّ اللفظ أنْ يكون فيه مقدّماً، وهو عربيٌّ جيّد كثير، كأنهم إنّما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهُم ببيانه أعْنَى وإنْ كانا جميعا يُهمّانهم ويَعْنيانهم"[1].

وهذا ما ذكره عبد القاهر الجرجاني بقوله "واعلم أنّا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام، قال صاحب الكتاب وهو يذكر الفاعل والمفعول كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم بشأنه أعنى وإنْ كانا جميعاً يهمّانهم ويعنيانهم"[2].

وقال سيبويه في باب (ما يكون فيه الاسم مبنيًا على الفعل قُدِّمَ أو أخِّرَ، وما يكون فيه الفعلُ مبنياً على الاسم) "فإذا بنيتَ الاسم قلتَ: ضربتُ زيداً وهو الحدّ، لأنك تريد أنْ تُعْمِله وتحمل عليه الاسم، كما كان الحدُّ ضَرَبَ زيدٌ عمراً، حيث كان زيدٌ أوّلَ ما تشغل به الفعل، وكذلك هذا إذا كان يَعمل فيه، وإنْ قدّمت الاسم فهو

(1) الكتاب 1/ 34

(2) دلائل الإعجاز 138

عربيٌ جيد كما كان ذلك عربيًا جيدا، وذلك قولك زيداً ضربتُ، والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواءٌ، مثله في ضَرَبَ زيدٌ عمراً، وضَرَبَ عمراً زيدٌ "[1].

وقد جعل ابن جني التقديم والتأخير على ضربين أحدهما ما يقبله القياس و لآخر ما يسهّله الاضطرار وأوضح ذلك بقوله "الأول كتقديم المفعول على الفاعل تارة، وعلى الفعل الناصبه أخرى كضَرَبَ زيداً عمروٌ، وزيداً ضَرَبَ عمرو، وكذلك الظرف، نحو قام عندكَ زيد، وعندكَ قام زيد، وسارَ يومَ الجمعة جعفر، ويومَ الجمعة سارَ جعفرُ، وكذلك الحال نحو جاء ضاحكاً زيدٌ، وضاحكاً جاءَ زيدٌ، وكذلك الاستثناء نحو ما قام إلاّ زيداً أحدٌ، ولا يجوز تقديم المستثنى على الفعل الناصب له، لو قلت إلاّ زيداً قام القوم، لم يجز لمضارعة الاستثناء البدل، ألا تراك تقول . ما قام احدٌ إلاّ زيداً وإلاّ زيدٌ، والمعنى واحد. فلما جارى الاستثناء البدل امتنع تقديمه ...

ومما يصح ويجوز تقديمه خبر المبتدأ على المبتدأ نحو قائم أخوك، وفي الدار صاحبك، وكذلك خبر كان وأخواتها على أسمائها، وعليها أنفسها، وكذلك خبر ليس نحو. زيداً ليس أخوك، ومنطلقَين ليس أخواك، وامتناع أبي العباس من ذلك خلاف لفريقين (البصريين والكوفيين) وترك لموجب القياس عند النظّار والمتكلمين.. ويجوز تقديم المفعول له على الفعل الناصب، نحو قولك طمعاً في برّك زرتُك ورغبةً في صلتك قصدتك.

ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل، نحو قولك : والطيالسةَ جاء البَردُ من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة، ألا تراك لا تستعملها إلاّ في الموضع الذي لو شئت لاستعملت العاطفة فيه نحو:

جاء البردُ والطيالسة، ولو شئت لرفعت (الطيالسة) عطفا على البرد، وكذلك لو تُركْتَ والأسدَ لأكلك يجوز أن ترفع (الأسد) عطفاً على التاء. ولهذا لم يُجز أبو الحسن جئتك وطلوع الشمس لأن طلوع الشمس لا يصح إتيانه لك، فلمّا ساوقت حرف العطف قبح والطيالسةَ جاء البرد كما قبح . وزيدٌ قام عمرو، لكنه يجوز جاء

(1) الكتاب 1/ 80، 81

والطيالسة البرد كما تقول ضربت زيداً عمراً قال:

ثلاث خصال لستَ عنها بمرعوٍ ... همزتَ وفحشاً غيبةً ونميمةً[1]

وقد حظي تقديم المفعول به بعناية خاصة من علماء النحو وذلك لكثرة مجيئه في النصوص القرآنية وغيرها، ولاسيما مجيئه في فاتحة الكتاب في قوله تعالى ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[2] وقد أوضح ابن جني الغرض من تقديم المفعول على الفاعل قائلاً "إنَّ أصل وضع المفعول أنْ يكون فضلة، وبعد الفاعل، كـ (ضربَ زيدٌ عمراً) فإذا عناهم ذكر المفعول قدّموه على الفاعل فقالوا ضربَ عمراً زيد، فإنْ ازدادت عنايتهم به قدّموه على الفعل الناصبه، فقالوا عمرا ضَرَبَ زيدٌ، فإنْ تظاهرت العناية به عقدوه على أنه رَبُّ الجملة وتجاوزوا به حد كونه فضلة فقالوا: عمرو ضَرَبَ زيدٌ فحذفوا ضميره ونووه، ولم ينصبوه على ظاهر أمره رغبة به عن صورة الفضلة .. فإنْ قلت: فقد قالوا (زيداً ضربته) فنصبوه وإنْ كانوا قد أعادوا عليه ضميراً يشغل الفعل بعده عنه، حتى أضمروا له فعلاً ينصبه أو مع هذا فالرفع فيه أقوى وأعرب. قيل هذا وإنْ كانوا على ما ذكرته فإنّ فيه غرضاً من موضع آخر، وذلك أنّه إذا نصب على ما ذكرت فإنّه لا يُعدم دليل العناية به، وهو تقديمه في اللفظ منصوباً، وهذه صورة انتصاب الفضلة مقدمة لتدل على قوة العناية به لاسيّما والفعل الناصب له لا يظهر أبدا مع تفسيره فصار كأنّ هذا الفعل الظاهر هو الذي نصبه، وكذلك يقول الكوفيون أيضا"[3]

وقد جعل أبو علي الفارسي تقديم المفعول به على الفاعل مرتبة أخرى غير مرتبة تقدم الفاعل على المفعول، وذلك ما رواه ابن جني في باب (نقض المراتب إذا عرض هناك عارض) قال: "فإنْ قيلَ ألا تعلم أنّ الفاعل رتبته التقدّم والمفعول رتبته التأخر، فقد وقع كل منهما الموقع الذي هو أولى به، فليس لك أنْ تعتقد في الفاعل وقد وقع مقدّماً أنّ موضعه التأخير، وإنّما المأخوذ به في ذلك أنْ يُعتقَد في الفاعل إذا وقع مؤخّراً أنّ موضعه التقديم، فإذا وقع مقدّماً فقد أخذ مأخذه ورست به قدمه،

---

(1) الخصائص 2/ 382-383.

(2) الفاتحة 4.

(3) المحتسب 1/ 65-66.

وإذ كان كذلك فقد وقع المضمر قبل مظهره لفظاً ومعنى، وهذا ما لا يجوّزه القياس قبل الأمر وإنْ كان ظاهره ما تقوله فإنّ هنا طريقا آخر يسوغك غيره، وذلك أنّ المفعول قد شاع عنهم واطّرد من مذاهبهم كثرة تقدمه على الفاعل، حتى دعا ذاك أبا علي إلى أنْ قال: إنّ تقدّم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه، كما أنّ تقدم الفاعل أيضاً قائم برأسه، وإنْ كان تقديم الفاعل أكثر.

وقد جاء به الاستعمال مجيئا واسعا نحو قول اللّه عزّ وجلّ ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾[1] ... ومن أبيات الكتاب.

اعتادَ قلبَك من سلمى عوائده وهاج أهواءَك المكنونةَ الطلَلُ

. والأمر في كثر تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام مُتعالَم غير مستنكَره فلّما كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له حتى إنّه إذا أخّر فموضعه التقديم فعلى ذلك كأنّه قال: جزى عديّ بن حاتم ربُّه[2].

ثم قدم الفاعل على أنه قد قدّره مقدماً عليه مفعوله فجاز ذلك"[3]

وحديث ابن جني هذا يبنيه على ما جاء في النصوص من جواز تقديم المضمر على الظاهر، وهي مسألة وضحها الزجّاجي في الجمل قائلاً:

"اعلم أنّ حكم المضمر أنْ يجيء بعد ظاهر يتقدّمه يعود عليه، لأنّه مبهم ولا يعقل على من يعود عليه حتى يتقدمه اسم ظاهر يعود عليه، هذا أصله، كقولك (زيد ضربته، وعمرو مررت به).ونحوه ثم يتقدم المضمر في كلام العرب على الظاهر على وجهين :

أحدهما. المضمر على شريطة التفسير، ويكون بعده ما يفسّره، وذلك المضمر في (كان) في قولهم (كان زيدٌ قائمٌ) فاضمروا فيه الاسم لما فسرته الجملة التي بعده وكذلك (إنْ) في قولهم (إنّه زيدٌ قائمٌ) قال الله عزّ وجلّ: ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ

---

(1) فاطر 28.

(2) نص البيت

جزى ربُّه عني عديَّ بن حاتم جزاءَ الكلاب العاويات وقد فعل

(3) الخصائص 1/ 293-297.

مُحَرَّمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ﴾[1] ... وكذلك المضمر في هذا الباب الذي تقدم ذكره في قولهم (ضربني وضربتُ زيداً) إنّما أضمروا الفاعل ضرورة لدلالة ما بعده عليه

والوجه الثاني: وهو الذي قصدناه في هذا الباب . مضمر تقدّم لفظاً وهو مؤخّر في المعنى، وقد عُلم أنّ موضعه متأخر فجاز لذلك تقديمه، وذلك كل مضمر اتصل باسم منصوب أو مخفوض فإنّه يجوز تقديمه وتأخيره على المظهر لأنّه النيّة فيه أنْ يكون مؤخراً، فإنْ اتصل باسم مرفوع لم يجز تقديمه على الظاهر لأنّه لا يُنوى به التأخير وذلك قولك ضربَ زيدٌ غلامَه) وإنْ شئت قدمته فقلت (ضربَ غلامَه زيدٌ) و (غلامَه ضَرَبَ زيدٌ) لأنّه قد اتصل بمنصوب فلذلك جاز تقديمه. فإن كان الفعل للغلام فقلت (ضربَ غلامُهُ زيداً) لم يجز تقديمه لاتصال المكنيّ باسم مرفوع، وربما جاء مثل هذا شاذاً في ضرورة الشعر وكان جائزاً لأنّ الشعر موضع ضرورة فأمّا في الكلام فلا يجوز قال الشاعر:

جزَى رَبُّه عني عديَّ بنَ حاتمٍ جزاءَ الكلابِ العادياتِ وقد فَعَلْ"[2]

وامتدت عناية النحاة إلى ما لا يجيزه القياس في التقديم والتأخير لإدراكهم أنّ ذلك يؤدي إلى اللبس والإخلال بالمعنى، وهو أمر لا يستسيغونه.

قال المبرد "والنحويون يُجيزون: المعطيه أنا زيدٌ، والمعطيه هو درهم، وهذا في الدرهم يتبين لعلم السامع بأنه لا يدفع إليك زيداً، ولكن قد يقع في مثل هذه المسألة (أعطيتُ زيداً عمراً) فيكون (عمرو) المدفوع فإنْ قدمت ضميره صار هو القابض والدافع عند السامع، فالوجه في هذا وفي كلّ مسألة يدخلها اللبس أنْ يقرّ الشيء في موضعه ليزول اللبس وإنّما يجوز التقديم والتأخير فيما لا يشكل: تقول ضرب زيدٌ عمراً، وضرب زيداً عمرو، لأنّ الإعراب مبين، فإنْ قلت. ضرب هذا هذا، أو ضربت الحُبْلَى الحُبْلَى، لم يكن الفاعل إلا المتقدم"[3].

وقال في موضع آخر "وإنّما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موضّحاً عن

---

(1) طه 74.

(2) الجمل 117-119

(3) المقتضب 3/ 118.

المعنى"[1] وفي ضوء هذا أفرد ابن السراج باباً للأشياء التي لا يجوز تقديمها قال "الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر سنذكرها، وأما ما يجوز تقديمه فكل ما عمل فيه فعل متصرف أو كان خبراً لمبتدأ سوى ما استثنيناه فالثلاثة عشر التي لا يجوز تقديمها هي:

1- **الصلة:** لا يجوز أنْ تقدم على الموصول لأنها كبعضه.

2- **توابع الأسماء:** و هي الصفة و البدل و العطف: لا يجوز أنْ تقدم الصفة على الموصوف و كذلك البدل إذا قلت: (مررت برجل ضارب زيداً) لم يجز أنْ تقدم زيداً على (رجل) لأنّ الصفة مع الاسم بمنزلة الشيء الواحد و كذلك كل ما اتصل بها.

وأمّا العطف فهو كذلك لا يجوز أنْ تقدم ما بعد حروف العطف عليه و كذلك ما اتصل به، و الذين أجاروا من ذلك شيئاً اجازوه في الشعر.

3- **المضاف اليه:** لا يجوز أنْ تقدم على المضاف و لا ما اتصل به، و لا يجوز أن تقدم عليه نفسه ما اتصل به فتفصل به بين المضاف و المضاف اليه اذا قلت (هذا يومُ تضربُ زيدا) لم يجز ان تقول (هذا زيداً يومُ تضرب) .

4- **الفاعل:** لا يجوز أنْ يُقَدم على الفعل اذا قلت قام زيدٌ ، لا يجوز أن تقدّم الفاعل فتقول زيدٌ قام

5- **الأفعال التي لا تتصرف:** لا يجوز أنْ يقدّم عليها شيء مما عملت فيه، و هي نحو نِعْمَ و بِئْسَ و فعل التعجب و ليس ..

6- **ما اعمل من الصفات تشبيها بأسماء الفاعلين، و عمل عَمَل الفعل و ذلك نحو** حَسَنٌ و شديد ، و كريم ...

7- **التمييز:** اعلم أنّ الأسماء التي تنتصب انتصاب التمييز لا يجوز أنْ تقدّم على ما عمل فيها ، و ذلك قولك (عشرون درهما)، لا يجوز درهماً عشرون.. فان كان العامل في التمييز فعلاً، فالناس على ترك اجازة تقديمه، سوى المازني، و من قال بقوله، و ذلك قولك (تفقأت سمنا) فالمازني يجيز (سَمناً تَفَقَّأت) .

8- **العوامل في الاسماء،** و الحروف التي تدخل على الافعال الأول من ذلك ما

---

(1) المصدر نفسه 2/ 95- 96

يدخل على الاسماء ويعمل فيها ، فمن ذلك حروف الجر لا يجوز أنْ يقـدّم عليـها ما عملت فيه، ولا يجوز أنْ يفرق بينهما و بين ما تعمل فيه...

9- الحروف التي تكون صدور الكلام، هذه الحروف عاملة او غير عاملة فلا يجـوز أنْ يقدّم ما بعدها على ما قبلها نحو الف الاستفهام و(ما) التي للنفي ولام الابتداء

10 - أنْ يفرق بين العامل والمعمول فيه بما ليس للعامل فيه سبب وهو غريب منه

11- تقديم المضمر على الظاهر في اللفظ و المعنى، أمّا تقديم المضمـر علـى الظـاهر الذي يجوز في اللفظ فهو أنْ يكون مقدماً في اللفظ مؤخراً في معناه و مرتبته.

12- التقديم إذا ألبس على السامع انه مقدم و ذلك قولك: ضرب عيسى موسى

13 - إذا كان العامل معنى الفعل و لم يكن فعلاً . لا يجوز أنْ يقدم ما عمل فيـه عليه إلاّ أنْ يكون ظرفاً و ذلك قولك (فيها زيـدٌ قائمـا) لا يجـوز أنْ تقـدّم قائمـاً علـى (فيها) لأنه ليس هنا فعـل و إنّمـا اعملـت (فيـها) في الحـال لما تـدل عليـه مـن الاستقرار[1]

و يلاحظ في هذه الشروط أنّ النحاة لم يجيزوا التقديم في امور يكون المعنـى فيـها غير واضح اذا قدمت اهمها:

1) التراكيب التي يعدّها النحاة كالكلمة الواحدة نحو الصفة و الموصـوف و المعطـوف والمعطوف عليه، و البدل و المبدل منه، و الفعل و الفـاعل، و المضـاف و المضـاف اليه، و الصلة و الموصول ، ذلك لأنّ احتياج الجزء في أي مـن هـذه الـتراكيب الى جزئه الآخر يجعل تقدّمه عليه تفريطاً بذلك المعنى و اخلالاً بـه لأنّ الجزء الاخـير متمم للجزء الأول في معناه .

2) الأفعال التي خرجت عن دلالة صيغتها الاصلية لتفيد معنـى آخـر ضمـن تركيـب محدد ، له دلالة خاصة نحو أفعال (المـدح او الـذم) و أفعـال التعجـب إذ لا يجـوز تقديم شيء عليها لأنها وقعت ضمن تركيب ثابت البناء.

3) الأسماء و الأفعال و الحروف التي افترضت فكرة العامل عدم جواز تقدّمـها علـى

---

(1) الاصول 2/ 222 - 247 بتصرف .

وفق الأصول التي وضعها النحاة للعمل.

4) ما يحدث تقديمه لبساً في المعنى و يؤدي الى اضطراب في الدلالة

و يظهر مما تقدم أنّ النحاة في دراستهم للتقديم و التأخير يراعون كل ما يتعلق بصحة بناء الجملة، فلا يقدمون الاّ ما يقبله القياس ، لأنهم كانوا يهتمون بسلامة الكلام و فصاحته ، و لم يفتهم أنّ للتقديم اغراضاً يقصدها المتكلم لا يمكن التعبير عنها الا بالتقديم كالعناية و الاهتمام بالمقدم و تخصيصه دون غيره و قد اتضح ذلك فيما ذكرته من نصوص لسيبويه و ابن جني ، و مع ذلك فلا بدّ من القول إنّهم لم يتسعوا في هذا المضمار كما فعل النحاة المتأخرون والبلاغيون، وهو أمر لا ينقص من عظمة ما قدّمه النحاة الأوائل في هذا المجال ذلك لأنّ من جاؤوا بعدهم لم يكن يشغلهم أمر صحة التركيب، وتقعيد القواعد، وصياغة الأحكام النحوية، وتبيين الأحوال الإعرابية وعلاماتها، ولم يشغلهم استخلاص المعاني الأساسية للأبواب النحوية، ذلك لأن هذه المباحث أشبعها النحاة الأوائل دراسة وتحليلاً وتعليلاً، لذا لم يجد لنحاة المتأخرون والبلاغيون مجالاً للبحث غير التوسع في المعاني الثانوية للتقديم والتأخير، والحذف والذكر وغير ذلك، وهذا أمر متوقع لأن الدراسات لابدّ من أنْ تتطور، وأنْ تجد لها مسارب أخرى، ومع ذلك لم يزد ما قدمه علماء البلاغة في ميدان المعاني كثيراً على ما قدّمه النحاة الأوائل، ذلك أنّ ما ذكره البلاغيون من أغراض للتقديم كالتخصيص والمدح أو الذم أو الردّ على الخطأ في التعيين وغير ذلك لا يبعد في مغزاه عما ذكره النحاة من الاهتمام والعناية بالمقدم.

ولم يكن النحاة الأوائل في غفلة عما ذكر بعدهم من أغراض ومعان للتقديم والتأخير إلاّ أنّهم كانوا يدركون أنّ ما ذكروه هو الأساس في الموضوع، وأنّ ما لم يذكروه لا حق به قال ابن جني "فهذه وجوه التقديم والتأخير في كلام العرب وإنْ كنا تركنا منها شيئاً فإنّه معلوم الحال ولا حق بما قدمناه"[1]

3- الفصل والوصل: درس النحاة العطف بين المفردات كما أشاروا إلى العطف

---

(1) الخصائص 2/ 390.

بين الجمل وذكروا أنّ العطف هو الجمع بين شيئين أو أشياء بأداة من أدوات العطف وذكروا أنّ الواو هي أمّ الباب ومعناها الجمع بين الشيئين[1] قال ابن السراج "معناها إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول، وليس فيها دليل على أيهما كان أولا نحو جاء زيد وعمرو، ومررت بالكوفة والبصرة، فجائز أن تكون البصرة أولاً وجائز أنْ تكون الكوفة أولاً"[2]

وحديثهم عن إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول لم يكن مقصوراً على المفردات فقد ذكروا أنّ الجمل كذلك تعطف على جمل أخرى. قال المبّرد (وكل جملة بعدها جملة فعطفها عليها جائز وإن لم يكن منها، نحو جاءني زيد، وانطلق عبد الله، وأخوك قائم)[3] وهو يقصد دون ريب العطف على جملة لها موضع من الإعراب، فتكون الجملة المعطوفة كذلك، أو العطف على جملة لا محل لها من الإعراب فتكون الثانية لا موضع لها من الإعراب أيضا. ولم يكثر النحاة من الحديث عن عطف الجمل على الجمل كما فعلوا في دراسة العطف على المفرد، لكن ذلك لا يعني أنهم لم يدرسوه بل تدل الإشارات على أنّه كان مما يعنون به.

ولا يخفى أنهم ذكروا معاني أدوات العطف، ووازنوا بين دلالات ما تشابه منها، وذكروا حالات العطف.[4]

وقد عني علماء البلاغة بعدهم بعطف الجمل على الجمل عناية فائقة، ودرسوا المعاني الدقيقة في حالات ذكر الواو أو عدم ذكرها أي في حالات الوصل والفصل قال العلوي "من حقّ الجمل إذا ترادفت وتكرر بعضها في اثر بعض، فلابدّ فيها من ربط الواو، لتكون متّسقة منتظمة كما أنّ الجمل إذا وقعت موقع الصلة أو الصفة، فلابدّ لها من ضمير رابط يعود منها إلى صاحبها فلهذا تقول . زيدٌ قائمٌ وعمروٌ منطلقٌ، فلا تجد بدا من الواو، وكما لا تجد بُدّا من الضمير في نحو قولك : هذا الذي

---

(1) المقتضب 2/ 276.

(2) الأصول 2/ 55

(3) المقتضب 3/ 279.

(4) ينظر المقتضب 1/ 10.

قام وخرج، من أجل الربط كما ذكرناه، وهذا الصنيع مستمر اللّهم إلاّ أن تكون الجملتان بينهما امتزاج معنوي، وتكون الثانية موضحة للأولى مبيّنة لها كأنهما أفرغ في قالب واحد، فإذا كانت بهذه الصفة فإنها تأتي من غير واو، وهذا كقوله تعالى ﴿ الٓمٓ ۝ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ لَا رَيْبَ ﴾[1] فإنه من غير واو لما كان موضّحا لقوله تعالى (ذلك الكتاب) لأنّ كل ما كان من القرآن فهو لا ريبَ فيه ولا شكّ، ثم قال (هدى للمتقين) فإنّه موضح لقوله (لا ريب فيه) لأنّ كل ما كان لا يُرتاب في حاله، ولا يقع فيه تردّد، ففيه نهاية المدى، وغاية الصلاح لأهل التقوى ."[2]

وباب معرفة الوصل والفصل دقيق المعاني بعيد المرامي لا يدرك إلا بطول التأمل وعمق التفكير لذا عدّ بعضهم البلاغة معرفة الفصل من الوصل[3]

وللنحاة في هذا الميدان إشارات تدلّ على سبقهم فيه، فقد ذكر الفرّاء في تفريقه بين الآيتين ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنجَىٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ ﴾[4] وقوله تعالى ﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَـٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ ﴾[5] قال "فمعنى الواو أنّه مسّهم العذاب غير التذبيح كأنّه قال: يعذّبونكم بغير الذبح وبالذبح. ومعنى طرح الواو كأنه تفسير لصفات العذاب. وإذا كان الخبر من العذاب أو الثواب مجملاً في كلمة ثم فسّرته فاجعله بغير الواو، وإذا كان أوّله غير آخره فبالواو فمن المجمل قول الله عزّ وجلّ ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴾[6]. فالآثام فيه نية العذاب قليله وكثيره، ثم فسّر بغير الواو فقال "يضاعفْ له العذابُ يومَ القيمة" ولو كان غير مجمل لم يكن ما ليس به تفسيراً له. ألا ترى أنك تقول عندي دابتان. بغل وبرذون ولا يجوز عندي دابتان وبغل وبرذون وأنت تريد تفسير الدابتين

(1) البقرة 1
(2) الطراز 2/ 45-46.
(3) البيان والتبيين 1/ 88 دلائل الإعجاز 230.
(4) ابراهيم 6.
(5) البقرة 49
(6) الفرقان 68.

بالبغل البرذون ففي هذا كفاية عما تترك من ذلك فقس عليه"[1].

وقد جعل ابن جني فائدة البيان أساساً مهماً تصنف في ضوئه التراكيب إلى ما يفصل أو يوصل فإن في ذكره لقراءة ابن مسعود[2] ﴿ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ﴾[3] جزم بغير فاء. قال أبو الفتح جزم هذا على البدل من (يحاسبكم) على وجه التفصيل لجملة الحساب، ولا محالة أنّ التفصيل أوضح من المفصّل وجرى مجرى بدل البعض أو الاشتمال، والبعض كـ (ضربت زيداً رأسه) والاشتمال كـ (أحبُّ زيداً عقلَهُ) وهذا البدل ونحوه واقع في الأفعال وقوعه في الأسماء لحاجة القبيلين إلى البيان. فمن ذلك قوله سبحانه ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴾[4] لأنّ مضاعفة العذاب هو لُقِيُّ الآثام .. وإذا حصلت فائدة البيان لم تُبَنْ أمِنْ نفس المبدل كانت، أم ممّا اتصل به فضلة عليه، أم مِنْ معطوف مضموم إليه، فإنّ أكثر الفوائد إنّما تجتني من الإلحاق والفضلات، نعم، وما أكثر ما تُصْلِحُ الجملَ وتُتمها، ولولا مكانها لوهت فلم تستمسك"[5].

وهذا الضرب من الفصل والوصل أوضحه الجرجاني بقوله "واعلم أنّه كما كان في الأسماء ما يصله معناه بالاسم قبله، فيستغني بصلة معناه له عن واصل يصله، ورابط يربطه، وذلك كالصفة التي لا تحتاج في اتصالها بالموصوف إلى شيء يصلها به، وكالتوكيد الذي لا يفتقر كذلك إلى ما يصله بالمؤكد، كذلك يكون في الجمل ما تتصل من ذات نفسها بالتي قبلها، وتستغني بربط معناها لها عن حرف عطف يربطها وهي كل جملة كانت مؤكدة للتي قبلها، ومبينة لها، وكانت إذا حصلت لم تكن شيئاً سواها، كما لا تكون الصفة غير الموصوف، والتأكيد غير المؤكد، فإذا قلت جاءني زيدٌ الظريفُ، وجاءني القومُ كلهم لم يكن (الظريف) و (كلّهم) غير زيد، وغير القوم.

---

(1)معاني القرآن 2/ 68–69 ويلاحظ 1/ 43–44

(2)نسبها أبو جعفر النحاس إلى طلحة بن مصرّف كذلك (إعراب القرآن 1/ 304).

(3)البقرة 284، القراءة المشهورة (فيغفر) بالفاء.

(4)الفرقان 68–69.

(5)المحتسب 1/ 149 –150.

ومثال ما هو من الجمل كذلك، قوله تعالى (الم، ذلك الكتابُ لا ريبَ فيه).

قوله : لا ريب فيه بيان، وتوكيد، وتحقيق، لقوله (ذلك الكتاب) وزيادة تثبيت له، وبمنزلة أنْ تقول هو ذلك الكتاب، هو ذلك الكتاب، فتعيد مرة ثانية لتثبته، وليس يثبت الخبر غير الخبر، ولا شيء يتميّز به عنه فيحتاج إلى ضامّ يضمّه إليه، وعاطف يعطفه عليه"[1] وقد أدرك المبّرد أهمية التفريق بين الجمل المربوطة بحرف، والجمل غير المربوطة، وذلك لإدراكه أنّ ذلك يؤدي إلى الوقوف على المعنى الدقيق لكل منها، لذا قال عند حديثه عن الجملة الحالية ورفضه مجيء الجملة الفعلية المصدرة بفعل ماض غير مقترن بـ (قد) حالاً "وليس الأمر عندنا كما قالوا، ولكن مخرجها والله أعلم إذا قرئت كذا الدعاء كما تقول (لُعنوا قُطِعت أيديهم) وهو من الله إيجاب عليهم . . وإذا كان في الثانية ما يرجع إلى الأول جاز ألاّ تعلّقه به بحرف العطف وإنْ علّقته به فجيّد. وإذا كان الثاني لا شيء فيه يرجع إلى الأول فلابدّ من حرف العطف وذلك قولك مررت برجلٍ زيدٌ خيرٌ منه، وجاءني عبدُ الله أبوه يكلّمه وإنْ شئتَ قلت : وزيدٌ خيرٌ منه، وأبوه يكلّمه بالواو، وهي حرف عطف.

فأمّا إذا قلت: مررت بزيدٍ وعمرو في الدار، فهو حال، إلاّ على قطع خبر واستئناف آخر، فإنْ جعلته كلاماً واحداً قلت : مررت بزيد وعمرو في الدار."[2]

وهذا التمثيل يدلّ على أنّ النحاة قد عرفوا الفصل والوصل وعرفوا دلالة كل من الجملتين قبل أنْ يضع الجرجاني آراءه في الفصل والوصل ترى أنّ ما مثل به المبّرد لا يفرق عما قاله الجرجاني "كذلك يكون في الجمل ما تتصل من ذات نفسها بالتي تليها وتستغني بربط معناها لها عن حرف عطف يربطها وهي كل جملة كانت مؤكدة للتي قبلها ومبيّنة لها" لذا جعل الخليل قوله تعالى "يُضاعَفْ له العذاب) بدلاً من جملة (يلقَ آثاماً) وذلك لأنّ الجملة الثانية هي الأولى قال سيبويه "هذا كالأول لأنّ مضاعفة العذاب هو لُقي الآثام، ومثل ذلك من الكلام (إنْ تأتِنا نُحسِنْ إليك نُعطِك

---

(1) دلائل الإعجاز.

(2) المقتضب 4/ 124-125.

ونحمدك، تفسر الإحسان بشيء هو هو، وتجعل الآخر بدلاً من الأول"[1] وقد أول أبو علي الفارسي قراءة[2] ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾[3] بمعنى الفصل داحضاً بذلك ما أوّلها به الزجّاج.

قال أبو علي: "اعلم أنّ ما تأوله من قوله "وآتاكُمْ مِنْ كُلٍّ مَا سألتموه) على أنْ يكون معنى النفي، غير حسن ولا مستقيم، وذلك أنّه يلزم أن تكون الجملة المنفية صفة (كلٍّ) و (كل) معرفة فلا يوصف بالنكرة، وقولنا إنّ كلا معرفة إذا حذف المضاف إليه منها هو قول سيبويه ولا نعلم فيه خلافاً بين أصحابنا

فإن قال قائل: ما تنكر أنْ تكون الجملة منقطعة من (كلّ) ومستأنفة بعده، وغير جارية وصفا عليه؟ قيل: لم يحمله أبو إسحاق على هذا إلا أنّه قد قدّر الجملة تقدير متصلا بـ (كلّ) فقال: لم تسألوه أي آتاكم من كلّ شيء الذي لم تسألوه، فأضاف (كلاً) إلى شيء وهو نكرة. وقد أساء في أنّ مثل (كلاً) بـ (كل شيء) لما ذكرته لك من تعريفه، وأساء أيضا في قوله من كل شيء الذي لم تسألوه، لأنّ الذي لا وجه للتمثيل به على تأويله، إنّما التمثيل على تأويله هذا ينبغي أن يكون وآتاكم من كلٍّ لم تسألوه كما مثّل به أوّلاً، فأمّا إدخال الذي في الكلام على هذا التقدير فممّا لا وجه له، ولا مجاز إلاّ أنْ تريد تمثيله بالذي يُعلم به أنّ الجملة التي هي (لم تسألوه) متصلة بما قبله وغير منقطعة منه، كما أنّه لو كان بد له (الذي) واسم مفرد اتصل به ولم ينقطع عنه، فإذا أريد ذلك كان فاسداً لأنّ الجملة تصير صفة لـ (كلٍّ) وهو معرفة، ولا يستقيم وصف (كل) من حيث كان معرفة بالجمل.

أمّا تأويل أبي علي فهو : حمله على أنّ التقدير كأنّه وآتاكم من (كلٍّ) أي من كل الأشياء ولم تسألوه فيكون قوله (لم تسألوه) جملة أخرى حكمها أن تتبع الأول

---

(1) الكشاف 3/ 86

(2) قرأ زيد عن يعقوب (من كلٍّ ما سألتموه بالتنوين وهي قراءة ابن عباس والحسن ومحمد بن علي باقر (ع) وجعفر بن محمد الصادق (ع) والضحاك وعمرو بن فائد وقرأ سائر القراء من كلِّ ما سألتموه بالإضافة (مجمع البيان 6/ 314).

(3) ابراهيم 34 وانظر الهامش المتقدم

بحرف عطف إلاّ أنه استغني عن الحرف بما في الثانية من الأول بمنزلة قوله تعالى ﴿ وَأُولَـٰئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ ﴾[1] وبعد أليس في ما أوردته من أمثلة قليلة ما يكفي للتدليل على أنّ النحاة كانوا يدركون المعاني الدقيقة للعطف بين الجملتين بالواو، أو الاستغناء عنها. إنهم لا شك كانوا روّاداً في الكشف عن هذا الباب المعنويّ إلاّ أنهم لم يفردوا له باباً في دراساتهم واكتفوا بالإشارات هنا أو هناك بل، وجد البلاغيون طريق هذا الضرب من التفكير النحويّ مفتوحاً فسلكوه، ووسعو مساربه، وأكثروا من شعبه

---

(1)الأنفال 98 و آل عمران 116

الفصل الثاني

معاني الكلام

ذكرت في التمهيد أنّ الغاية الأساسية من ظهور الدراسات النحوية كانت فهم أساليب تأليف الكلام في العربية، ولاسيما أساليب التعبير في القرآن الكريم، وإدراك أسرار إعجاز هذا الكتاب المقدّس المعجز، لذا جاء النحو نتاجاً لإنعام الفكر في أسرار تراكيب القرآن وطرق تأليف الجمل فيه، وعلاقات الإسناد والإضافة والتبعية في تلك الجمل سعياً لبيان المعاني المختلفة التي تكمن في هذه التراكيب.

ولم يكن استخلاص المعاني سهلاً يدرك بلا عناء، بل كان عملاً ذهنياً وذوقياً يتطلب معرفة بأساليب تأليف الكلام، ونظم الألفاظ أي نسجها في جمل مفيدة في معانيها، مختلفة في بنائها، متباينة في طرائق إسنادها، لذا بدأ النحاة من دراسة أجزائه وبينوا خصائص تلك الأجزاء وأحكامها، وحالات بنائها وإعرابها وبينوا المواقع التي تحتلها في التراكيب أي بيان الوظيفة المعنوية التي تؤديها المفردة في الجملة

وقد شغلت دراسة هذه الأجزاء حيّزاً واسعاً من تآليفهم وذلك لإدراكهم أنّ الوصول إلى معاني الجمل لا يتم إلا بالإحاطة بهذه الأجزاء إحاطة تامة تشمل تصريفها وإعرابها وبناءها وأنواعها ورتبها في الكلام، ووظيفتها التي تؤديها في تلك الجمل وغير ذلك مما يمهّد لفهم بناء الجملة ومعرفة أنواعها، وإدراك المعنى الذي تعبّر عنه والمعاني التي تخرج إليها في حالات تغيير بنائها.

ولم يقف النحاة عند حدود معرفة بناء الجملة وبيان دلالات أجزائها، وإدراك معناها الذي يؤديه بل نظروا نظرة أشمل إلى الكلام عموما يستجلون معانيه ويكشفون عن أقسامه وأنواعه، ورب قائل يقول: إنّ النحاة لم يفردوا لهذه المعاني أبواباً مستقلة، ولم يبوبوا تآليفهم في ضوء هذه المعاني، وإنّما وضعوا أبوابها للفاعل والمفعول والحال والتمييز وغيرها من المواقع الإعرابية التي تحتلها الأسماء في الجملة

كما أنهم بوّبوا كتبهم في ضوء فكرة العامل، أو المعمولات، أو الإعراب والبناء، أو غيرها من الأمور التي هيمنت على مناهجهم في التبويب.

أقول إنّ النحاة حين ولجوا ميدان البحث قبل التأليف كان هدفهم ما ذكرت، من بيان لأسرار النصوص القرآنية وكشف عن معانيها، إلاّ أنّ توغلهم في البحث في أجزاء التركيب وتشعب الدراسة إلى تفصيلات هذه الأجزاء جعلت مناهجهم في التأليف تخضع لما برز في ميدان البحث من وسائل وأفكار أبرزها فكرة العامل، وظاهرة الإعراب والبناء، وظهور الحاجة للتعليم وما يتطلبه ذلك من وضوح في الأساليب، وبساطة في عرض الموضوعات، وتدرج في بسط الأفكار والأحكام والدلالات، بغية الوصول إلى الهدف الذي تسعى إليه تلك الدراسات، وهذا ما جعل تلك الوسائل والأفكار تطغى على مناهج تأليفهم، وجعل النحاة يرضخون لها في تآليفهم فلم تدرس تلك المعاني مبوّبة أو مصنفة على وفق ما تقتضيه طبيعة اللغة وأساليب النظم فيها، غير أنّ هذا المنهج لم يصرفهم عن دراسة المعاني في أكثر تآليفهم، لأنها الغاية التي يسعون إلى الوصول إليها، فكانت تلك المعاني تذكر في الأبواب النحوية، وتدرس في أكثر مسائلها، لأنهم يدركون أنّ الكلام يقال لكي يوصل المتكلم إلى المخاطب معاني يقصدها لذا قال الزجاجي "إنّ المخاطب، والمخاطِب، والمخبَر عنه، والمخبَر به، أجسام وأعراض تنوب في العبارة عنها أسماؤها، أو ما يعتوره معنى يدخله تحت هذا القسم من أمر أو نهي أو نداء، أو نعت أو ما أشبه ذلك مما تختص به الأسماء لأنّ الأمر والنهي إنما يعقدان على الاسم النائب عن المسمى، فالخبر إذن هو غير المخبِر والمخبَر عنه، وهما داخلان تحت قسم الاسم، والخبر هو الفعل وما اشتق منه أو ضمن معناه، وهو الحديث للذي ذكرناه ولابد من رباط بينهما وهو الحرف ولن يوجد إلى معنى رابع سبيل فيكون للكلام قسم رابع، وهذا معنى قول سيبويه : الكلم اسم وفعل وحرف"[1] وقد تلقف علماء البلاغة - معاني الكلام - وجعلوها قسماً قائماً بنفسه يؤلف مع البيان والبديع أهم موضوعات البلاغة، لكنهم لم يضيفوا إلى ما ذكره النحاة كثيراً بل درسوها كما درسها النحويون،

---

(1) الإيضاح في علل النحو 42.

مستندين إلى أحكامهم النحوية، ومعتمدين قواعد النحو وأصوله، وأبرز ما إضافة البلاغيون في هذا الميدان إلى دراسات النحاة هو الإكثار من شعب المعاني التي تخرج إليها المعنى الأصلي، على نحو ما تخرج إليه ألفاظ الأمر والاستفهام والنداء وغيرها من معانٍ، ولا يعني هذا أنّ النحاة لم يذكروا المعاني الفرعية أو لم يدركوها، فقد ذكروا كثيراً منها إلاّ أنهم لم يتوسعوا في ذكر شعبها، وقد اعتاد البلاغيون والباحثون المحدثون في علوم النحو والبلاغة، على تسمية تلك المعاني بـ (الأساليب) إذ قالوا: أسلوب الطلب أو أسلوب النداء، أو أسلوب الأمر أو أسلوب النهي، أمّا النحاة القدامى فلم يستعملوا هذا المصطلح للتعبير عن تلك المعاني بل كانوا يذكرون مصطلحاً آخر هو (معاني الكلام)، وهو يعبّر بدقة عما ينتج عن ائتلاف الكلام بصيغ مختلفة من معانٍ أساسية أو ما يتفرّع عنها من معانٍ فرعية تدلّ عليها القرائن والسياق، لذا آثرت أن أجعل هذا الفصل موسوماً بـ (معاني الكلام) إحياء لهذا المصطلح الذي يدلّ على اهتمام النحاة بالمعاني. فضلاً عن كون هذا المصطلح يدلّ على حقيقة هي أنّ المعاني كانت غاية أساسية يسعى النحاة للوصول إليها في دراساتهم لأنّ البحث عن معاني الكلام يعدّ قمة الدراسة النحوية، وهذا ما أسعى لإبرازه وإيضاحه في هذا الكتاب لذا جاء آخر فصوله موسوماً بما يدلّ على أنّ المعنى كان ذا سلطان واضح على الدراسات النحوية

وقد نبّه ابن فارس في كتابه (الصاحبي) أحد الباحثين المحدثين على أهمية موضوع معاني الكلام فعدّه من الدراسات الأولى في (علم المعاني) فقد تحدث الدكتور طبانة عنه حديث من يكشف كشفا جديدا في ميدان الدراسات اللغوية قال "ولكنّ البلاغيين نسوا كتاب الصاحبي وأهملوه إهمالاً شنيعاً حتى يسبق إلى الظن أنهم لم يقفوا على هذا الكتاب، ولم يقرؤوه مع شهرة صاحبه بين العلماء والأدباء، ومن هنا لم يشيروا إليه .. وحسبنا أن نشير هنا إلى أنّ علماً من علوم البلاغة الثلاثة وهو علم المعاني يجد أهم أصول ومباحثه مدروساً في باب من أهم أبواب كتاب الصاحبي، وبدل أن يشيروا إلى هذا الأصل الذي قام عليه هذا العلم نراهم يذهبون إلى نسبته إلى عبد القاهر الجرجاني، وهي نسبة لا تعتمد على أساس، وهذا الباب هو باب (معاني الكلام) وكلمة (المعاني) هنا ظاهرة، والدراسة في هذا الباب تقوم

على ذكر الأساليب، ومعرفة المعاني الأصلية لكل أسلوب وما تخرج إليه من أغـراض بلاغية تدرك من السياق"[1]

وهذا القول تعوزه الدقة ذلك أنّ النحاة الذين سـبقوا ابـن فـارس ذكـروا هـذه المعاني وفصلوا القول فيها على الرغم من أنـهم لم يسـتعملوا هـذا المصطلح بيـد أنّ كثيراً منهم سموا هذه الأساليب بـ (المعاني). قال المبّرد "ومن حـروف القسـم - إلا أنها تقع على معنى التعجب - اللام وذلك قولك لِلّه ما رأيت كاليوم قطّ وقد تقع التاء في معنى التعجب"[2] وقال في باب الأسماء الـتي يعمـل بعضـها في بعـض وفيـه معنى القسم "اعلم أنّ هذه الأسماء التي نذكرها لك، إنما دخلها معنـى القسـم لمعـانٍ تشتمل عليها"[3] وقال ابن قتيبة "الكلام أربعة أمر وخبر واسـتخبار ورغبـة، ثلاثـة لا يدخلها الصدق والكذب وهي الأمر والاستخبار والرغبـة، وواحـد يدخلـه الصـدق والكذب وهو الخبر"[4].

وذكر ثعلب أنّ قواعد الشعر أربع هي أمر ونهي وخبر واسـتخبار[5] وكـان ابـن كيسان صريحاً في ذكر هذا المصطلح قبل ابن فارس إذ قال "باب معرفة أقسـام المعـاني في الكلام · الكلام ينقسم أربعة أقسام في المعاني وهي الخبر والاستخبار والاسـتخبار الاستفهام، والنداء هو الدعاء، والطلب هو الأمر والنهي"[6].

وقال أبو علي الفارسي عند حديثه عن عامل النصب في النداء "فثبت أنّ العامل فيه الفعل إلاّ أنّ ذلك الفعل مختزل غير مستعمل الإظهار، لأنك لو أظهرته لكان على الخبر ومحتملاً للصدق والكذب، ولو كان كذلك لبطل هذا القسـم مـن الكـلام وهـو أحد المعاني التي عليها تجرى العبارات"[7].

---

(1) البيان العربي 170 171.

(2) المقتضب 2/ 324.

(3) المصدر نفسه 2/ 325. وينظر 2/ 334-335 والكتاب 3/ 106

(4) أدب الكاتب 4.

(5) قواعد الشعر 37

(6) الموفقي 108.

(7) المسائل العسكرية 110.

وذكر ابن السيد البطليوسي أنّ أقسام الكلام عند بعض النحاة قد بلغ عشرة أقسام نداء، ومسألة وأمر ونهي، وتشفع، وتعجب، وقسم، وشرط، وشك واستفهام، وأبو الحسن الأخفش كان يرى أنها ستة - خبر واستخبار وأمر ونهي ونداء وتمنّ. وأنّ جماعة من النحويين قالوا الكلام أربعة وهم الذين حكى قولهم ابن قتيبة"[1]

ويتضح من هذه الأقوال أن النحاة كانوا يدركون معاني الكلام ويسعون إلى بيان أنواعها وإيضاح الصيغ المعبّرة عنها، وتعيين المعاني الفرعية التي تخرج إليها.

ومن يتأمل في هذه المعاني يجد أنها كانت بغية النحويّ في بحثه ذلك أنـه لم يفكر في الرفع أو النصب أو الجر، ولم يتحرّ عن وقوع الاسم في الجملة فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه، ولم ينظر في تأليف الجملة، ونظام بنائها، وعوارض تغيير هذا البناء، إلاّ لكي يعرف معاني الكلام، ويميز بين ما كان خبراً أو غير خبر من أمر ونهي واستفهام وغير ذلك من المعاني التي تفسّر النصوص القرآنية وغير القرآنية، وتبيّن الأحكام الشرعية فتحلل وتحرّم وتبيح وتمنع، وتأمر وتنهي وتعَد وتوعد وتستخبر وتخبر، ولذا اهتم الأصوليون كثيرا بهذه المعاني وأولوها عناية كبيرة.

وقد قسّم النحاة هذه المعاني على قسمين رئيسين هما:

1- الخبر

2- غير الخبر[2]

قال أبو علي الفارسي "والجمل على ضربين خبر وغير خبر .. والجمل الأخر التي ليست خبراً لا تخلو أيضا من أن تكون من مبتدأ وخبر وفعل وفاعل وذلك نحو الأمر والنهي والاستخبار والتمني والنداء"[3].

أولاً: الخبر

حدّ الرماني الخبر بأنهُ كلام يجوز فيه صِدْق أو كَذِب. وعُرف الكذب بأنـه الخبر

(1) الاقتضاب 19- 20

(2) وهو ما اطلق عليه فيما بعد مصطلح (الإنشاء).

(3) المسائل المشكلة المعروفة بالعسكريات 519- 520.

عن الشيء بخلاف ما هو به وعرّف الصدق بأنّه الذي خبّر مخبره على ما هو به"[1]

وأوضح ابن كيسان الخبر والتراكيب المعبرة عنه قائلاً "والخبر أوسعها تصرفاً ولا يكون الخبر إلا باسم يقرن به حديث، وحديث الاسم أحد أربعة أشياء وهي اسم أو ظرف، أو فعل، أو جملة فيها ذكر الاسم المحدّث عنه، والجملة هي اسم ثان ومعه خبره، وهما جميعا خبر للأول، فإذا كان الحديث عن الاسم اسماً فالاسمان مرفوعان وبهما تقع الفائدة" وذلك قولك: اللّهُ إلهُنا، ومحمدٌ نبيُّنا، وزيدٌ أخوك، الأول يرتفع بالابتداء والثاني خبر الابتداء يرتفع بالأول، وبعضهم يقول ارتفع هذا بهذا، وهذا بهذا[2] وكذلك التثنية والجمع، الزيدان عالمانِ، والزيدونَ عالمون، وإذا كان الحديث عن الاسم فعلاً وجد مقدّما، وجاء على عدد الأسماء متأخرا، وذلك قولك قام زيد، وقام الزيدان وقام الزيدون ويقوم عمرو ويقوم العمران، ويقوم العمرون، وزيد قام والزيدان قاما والزيدون قاموا، وعمرو يقوم والعمران يقومان والعمرون يقومون، إذا تقدم الفعل، وفيه ارتفع الاسم، ولا ذكر فيه من الاسم، وإذا تأخر فالاسم رفع بالابتداء والفعل خبر عنه، وثنّي الفعل وجمع للذكر الذي فيه من الاسم، أي فيه ضمير الاسم.

وما لم يسمّ فاعله يجري مجرى الفاعل، ويصير الفعل حديثاً عنه، وذلك قولك: ضُرب عمرو، وضُرب العمران، وضُرب العمرون، ويُضرَب الزيدان، ويُضرَب الزيدون، والزيدان ضُرِبا والزيدون ضُرِبوا، والعمران يُضرَبان والعمرون يُضرَبون، وإذا كان الحديث عن الاسم ظرفاً كان الاسم مرفوعاً وكان الظرف منصوبا، والظرف موحّد في تقدمه وتأخره وذلك قولك : خلفَك زيدٌ، وخلفَك الزيدان، وخلفَك الزيدون والزيدون خلفك والعمران قدامَك، الاسم مرتفع بالابتداء والظرف خبره وهو نصب بإضمار فعل، المعنى : ثبت خلفك زيد، واستقر قدّامك زيد.

وإذا كان حديث الاسم جملة، كان الاسم مرفوعاً بالابتداء، والجملة اسم

---

(1) الحدود 41

(2) يشير إلى مذهب الكوفيين أن المبتدأ والخبر يترافعان، ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة الخامسة 1/ 44- 51.

مضموم إليه حديث، وهو وحديثه حديث عن الاسم المقدم، وذلك قولك. زيد مالُهُ كثيرٌ، فـ (ما لَه) كثيرٌ جملة، وهما جميعا خبر زيد، وكذلك زيد قام أبوه، فهذا الخبر، ولا يكون الخبر مفيدا بأقلّ من هذا."[1]

وتحدث ابن فارس عن مفهوم الخبر قائلاً "أمّا أهل اللغة فلا يقولون في الخبر أكثر من أنه إعلام، وتقول أخبرته، أخبره، والخبر هو العلم وأهل النظر يقولون الخبر ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه وهو إفادة المخاطب أمراً في ماض من زمان أو مستقبل، أو دائم نحو قام زيدٌ وقائمٌ زيدٌ ثم يكون واجباً وجائزاً وممتنعاً، فالواجب قولنا النار محرقة، والجائز قولنا لقي زيدٌ عمراً، والممتنع قولنا حملتُ الجَبَلَ"[2].

فالخبر مفهوم يراد به الإخبار عن حدث لإفادة السامع وإحاطته علماً، وهو ما عبر عنه الرماني بأنه يجوز فيه (صَدَقَ) أو (كَذَبَ) أي مطابقته للواقع واعتقاد المتكلم أو عدم مطابقته.[3]

وهذا التعبير يكثر في تآليف النحاة قال المبرّد في باب الابتداء: "اعلم أنّ هذا الباب عبرة لكل كلام، وهو خبر، والخبر ما جاز على قائله التصديق والتكذيب"[4]

وقال ابن السراج "وحتى خبر المبتدأ إذا كان جملة أنْ يكون خبراً كاسمه يجوز فيه التصديق والتكذيب. ولا يكون استفهاماً ولا أمراً ولا نهياً وما أشبه ذلك ممّا لا يقال فيه صدقت ولا كذبت"[5].

ويعبّر عن الخبر بالجمل المفيدة - كما أوضح ابن كيسان ذلك - سواء أكانت جملة اسمية أم جملة فعلية وقد تكون الاسمية جملة صغرى يعبّر عنها بمبتدأ خبره مفرد أو تكون جملة كبرى يعبّر عنها بمبتدأ وخبر مركب من جملة فعلية أو جملة اسمية. ولا فرق بين الجملة الفعلية التي يكون فاعلها مذكوراً، والجملة التي ينوب عن

---

(1) الموفقي 108-109

(2) الصاحبي 179.

(3) الحدود 41

(4) المقتضب 3/ 89.

(5) الأصول في النحو 1/ 77

فاعلها نائب لأي غرض كان لأنّ الفائدة تحصل في كلا النوعين.

ويلاحظ أنّ ابن كيسان كان دقيقاً في إيضاح الصيغ المحتملة لأداء الخبر فقد قلّب الحمل على وجوهها، وذكرها في حال تقديم الفاعل أو تأخيره وذكر منها ما كان فاعلها مفرداً أو مثنى أو جمعاً، كما ذكر وجوه الإخبار بالمفرد أو الجملة الفعلية أو الاسمية، أو بالظرف على أوجه التقدير فيه، ولم يغفل عن زمن حدوث الخبر فقد ذكر الخبر الحادث في الماضي أو ما يحدث في الحال أو المستقبل.

وقد توسع أبو علي الفارسي في بيان أقسام الخبر إذ قلّب الإخبار على وجوهها المختلفة وأبان أوصافها بدقة وعمق، ولم يقتصر على ما ذكره سيبويه، أو من جاء بعده، في تقسيم الكلام بل استرسل في ذكر أقسام الخبر. فقال: ("الأخبار تنقسم على ثمانية أقسام : الصحيح السليم، والقبيح النظم القريب من الفهم، والخطأ، والكذب المقرون بدليل الخلل فيه، والكذب العاري من الدليل على موضع عيبه، والمحتمل، والملغى والمقلوب")[1] وجعل الصحيح ما جرى على سنن العربية وأحكامها.

واختلال النظم بتقديم ما لا يجوز تقديمه قد يكون مُفهماً، إلاّ أنه ليس على حدّ الكلام وهو ما عناه بالقبيح النظم القريب من الفهم نحو قد عبد اللّه قام [2] والمراد بالخطأ أنْ يخالف ما يظهر بلسان المتكلم ما ينطوي عليه قلبه. [3]

وقد جعل أبو علي الكذب على خمسة أقسام: "أحدهن تغيير الحاكي ما يسمع، وقوله ما لا يعلم نقلاً ورواية، وهذا القسم هو الذي يؤثم ويهضم المروءة. وقسم آخر يكون كذب فيه أي قال قولا يشبه الكذب، والمتكلم به لا يقصد إلاّ الحقّ وشاهد هذا القسم قول النبي صلّى اللّه عليه وسلّم "كـذب ابراهيم ثلاث كذبات في قوله ﴿ فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ ﴾[4] وفي قوله ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا ﴾[5] وفي قوله (سارة

---

(1) أقسام الأخبار 202.

(2) المصدر نفسه 202

(3) المصدر نفسه 202.

(4) الصافات 89.

(5) الأنبياء 63.

أختي)[1] فتأويل قول النبي صلى الله عليه وسلم كذب ابراهيم: قال قولاً يشبه الكذب وهو صادق في الكلمات الثلاث لأنّ معنى قوله (... إنّي سقيم) الموت في عنقي، ومَنْ الموتُ في عنقه سقيم أبداً، وقوله (.. بل فعله كبيرهم هذا) تأويله فعله الكبير ﴿ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ ﴾[2] فهو في الحقيقة لا يفعل كما لا ينطقون أبداً، وتأويل قوله: (... سارة أختي) في ديني لا في نسبي

وقسم آخر يكون (كذب) فيه بمعنى أخطأ بقول الرجل: أقدّرُ فلاناً في منزله الساعة، ويقع لي أنّ الشاخص إلى مكة قد دخل، فيقال له صدقت، وكذبت، فتأويل صدقت: أصبت، ومعنى كذبت أخطأت.

وقسم آخر يكون الكذب فيه بمعنى البطول: كذب الرجل بمعنى بطل عليه عمله، وما رجاه وقد قال أبو دواد الأيادي:

قلتُ لمّا ظهرا في قُنّةٍ كذبَ العَيْرُ وإنْ كانَ بَرَحْ

معناه: كذب العَيْرُ أمله، وبطل عليه ما قدّر، لأنه كان أمّل السلام منيّ لمّا برح، أخذ من جهة شمالي ماضياً على يميني فلما قلبت عليه الرمح وطعنته، بطل عليه ما كان أمل من التخلص والسلامة. وقول أبي طالب:

كَذَبْتُم وبيتِ اللّه نُبرى محمدا ولمّا نُقاتلْ دونَهُ ونناضِل

معناه بطل عليكم ما أمّلتم يقال كذّبْتُ الرجل، إذا كذّبته فيما هو كذب، وكذّبْتُه إذا نسبته إلى الكذب فيما هو فيه صادق. قال الله عزّ وجلّ ﴿ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَـٰكِنَّ ٱلظَّـٰلِمِينَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾[3] أراد لا يُصحِحُون عليك لكذب وإنْ نسبوك إليه. وجواب آخر. فإنهم لا يكذّبونك بقلوبهم عندما نسبوك إلى لكذب بألسنتهم، لأنه كان عندهم علماً في الصدق قبل النبّوة وبعدها ولذلك كانوا يدعونه الأمين ومعنى آخر للكذب وهو الإغراء، ومطالبة المخاطب بلزوم الشيء

(1) صحيح مسلم بشرح النووي 15/ 123، موسوعة أطراف الحديث 6/ 400.

(2) الأنبياء 63.

(3) الأنعام 33.

المذكور كقول العرب (كذب عليك العسلُ) يريدون: كُلِ العسل. تلخيصه أخطأ ترك العسل وراءك فناب المضاف إليه عن المضاف. قال عمر بن الخطاب (ر) (كذب عليكم الحجُّ، وكَذَب عليكم العمرةُ، وكَذَب عليكم الجهاد، ثلاثة أسفار كَذَبن عليكم) معناه: الزموا الحج والعمرة والجهاد، والمغرى به مرفوع بكذب لا يجوز نصبه على الفتحة لأنّ كذب فعل لابدّ له من فاعل وخبر لا يخلو من محدّث عنه فالفعل والفاعل كلاهما تأويلهما الأمور الإغراء."[1] وحد أبو علي الملغي بقوله "وهو الذي لا يحصل بذكره فائدة نحو قولهم: إليه بالخشبة والأذن سامعة."[2]

وأما المقلوب فقد قال عنه "والمقلوب قولهم: تهيّبتني الفلاة، وبلغتني الدارُ، وهم يريدون تهيبتُ الفلاة وبلغتُ الدارَ فصرفوا الفعل إلى المفعول، ونصبوا الفاعل حين قربا بدليل المقصد، وأمن اللبس"[3] وتقسيم أبي علي للخبر وللكذب يدلّ على أنّ النحاة كانوا يدركون حقيقة الخبر ووجوهه ويعرفون بحسٍّ لغويٍّ ما كان جارياً على سنن العربية وما يخرج عنها. وهو توسع في معاني الكلام الذي أشار إليه سيبويه في مفتتح كتابه. في باب استقامة الكلام وهو مبحث عميق يدل على إدراك سليم لأساليب الكلام.

الغرض من الخبر:

لا شك في أنّ الخبر لا يؤتى به إلاّ لغرض معنوي، فهو لا يذكر في الكلام عبثاً، أي بلا غاية يقصدها المتكلم، وفائدة ينتفع بها السامع لذا قالوا: إنّ الغاية الأساسية من الخبر هي إفادة السامع بمضمون الخبر. وكان النحاة في تحرّيهم عن الغرض من الخبر يراعون حال المخاطَب لذا فرّقوا بين ضروب الخبر بحسب حال المخاطَب، ذلك لأنّ المخاطب قد يكون خالي الذهن من الخبر فيخبَر بجملة تناسب هذه الحال، وقد يكون المخاطَبُ شاكّاً في صدق الخبر فيخبَر بضرب آخر من الخبر يزيل شكّه، وقد يكون المخاطب منكراً لما يقال فيرَد بما يدحض إنكاره، لذا اختلفت ضروب الأخبار

(1) أقسام الأخبار 202-204.

(2) المصدر نفسه 204.

(3) المصدر نفسه 204

لاختلاف الغرض الذي يقصده المتكلم وبحسب الحال التي يكون عليها المخاطَب وتختلف ضروب الخبر باختلاف الأداة الداخلة على الجملة وبحسب ما تؤديه كل أداة من معنى جديد، وهذا الأمر أثار إعجاب عبد القاهر الجرجاني فأكبر عمق فكر النحاة وسداد آرائهم في بيان المعاني قال "واعلم أنَّ مَّما أغمض الطريق إلى معرفة ما نحن بصدده أنَّ ههنا فروقاً خفيّة تجهلها العامة، وكثير من الخاصة ليس أنهم يجهلونها في موضع، ويعرفونها في آخر، بل لا يدرون أنّها هي ولا يعلمونها في جملة ولا تفصيل

روي عن ابن الأنباري أنّه قال: ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس[1] وقال له إني لأجد في كلام العرب حشواً، فقال أبو العباس في أي موضع وجدت ذلك؟ فقال. أجد العرب يقولون عبدُ الله قائمٌ، ثم يقولون: إنَّ عبدَ اللّه قائمٌ، ثم يقولون إنَّ عبدَ اللّه لَقائمٌ، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد. فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم عبدُ الله قائمٌ إخبار عن قيامه، وقولهم إنَّ عبدَ الله قائمٌ جواب عن سؤال سائل، وقولهم إنَّ عبدَ اللّه لقائمٌ جواب عن إنكار منكر قيامه، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني، قال فما أحار المتفلسف جواباً"[2] وفي ضوء تحليل أبي العباس لضروب الخبر قال علماء البلاغة "لا شكَّ أنَّ قصد المُخبر بخبره إفادة المخاطب إمّا الحُكم، أو كونَه عالماً به، ويُسمى الأوّل فائدة الخبر، والثاني لازمها، وقد يُنزَّل العالِمُ بهما منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العِلْم، فينبغي أن يَقْتَصر من التركيب على قَدْر الحاجة، فإنْ كان خالي الذّهن من الحكم والتّردد فيه، أُستُغني عن مؤكدات الحكم، وإن كان متردّداً فيه، طالباً له، حسن تقويته بمؤكد، وإن كان منكِراً وَجَب توكيدُه، بحَسَب الإنكار، كما قال تعالى حكاية عن رُسُل عيسى عليه السلام، إذ كُذّبوا في المرة الأولى إنّا إليكم مُرْسَلون وفي الثانية: ﴿ إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ ﴾،[3] ويسمى الضرب الأول ابتدائياً والثاني طَلَبياً والثالث إنكاريّاً"[4] ولا تقتصر أغراض

---

(1) الأرجح أنّه (أبو العباس المبرد).

(2) دلائل الإعجاز 303

(3) يس 14، 16

(4) التلخيص 41- 42

الخبر على إفادة المخاطب الحكم، بل ذكر النحاة كثيراً من الأغراض التي تراد من الخبر، لخّصها ابن فارس بقوله: "والمعاني التي يحتملها لفظ الخبر كثيرة فمنها التعجب. نحو ما أحسَنَ زيداً، والتمني نحو: وددْتك عندنا، والإنكار : مالَهُ عليَّ حقٌّ، والنفي لا بأسَ عليك. والأمر: نحو قوله جلَّ ثناؤه: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾[1] والنهي نحو قوله ﴿ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴾[2] والتعظيم نحو (سُبْحانَ اللّـه)، والدعاء نحو عفا اللّه عنه، والوَعد نحو قوله جلّ وعزّ ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ ﴾[3]، والوعيد: نحو قوله جلّ ثناؤه ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾[4]

وربما كان اللفظ خبراً والمعنى شرط وجزاء نحو قوله: ﴿ إِنَّا كَاشِفُوا۟ ٱلْعَذَابِ قَلِيلًا ۚ إِنَّكُمْ عَآئِدُونَ ﴾[5] فظاهره خبر والمعنى إنّا إنْ نكشف عنكم العذاب تعودوا. ومثله ﴿ ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ ﴾[6] المعنى مَنْ طلّق امرأته مرتين فليُمسكها بعدهما بمعروف أو يسرّحها بإحسان. والذي ذكرناه في قوله جل ثناؤه (ذقْ إنّك أنتَ العزيز الكريم) فهو تبكيت وقد جاء في الشعر مثله، وقال شاعر يهجو جريراً:

أبلغْ جَريراً وأبلغْ مَنْ يَبْلُغُهُ ... أنـي الأغرّ وأنـيّ زهـرةُ اليَمَـن

فقال جرير مبكّتا

ألم تكنْ في وسومٍ قد وَسِمْتَ بها ... مَنْ حانَ موعظةٌ يا زهرةَ اليمَـنْ

ويكون اللفظ خبراً والمعنى دعاء وطلب وقد مرّ في الجملة، ونحوه ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[7] معناه فأعنّا على عبادتك. ويقول القائل أستغفرُ اللّهَ، والمعنى

---

(1) البقرة 228.

(2) الواقعة 79

(3) فصلت 53

(4) الدخان 49.

(5) الدخان 15

(6) البقرة 229

(7) الفاتحة 5

اللهمّ اغفر، قال الله جلّ ثناؤه ﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾[1] ويقول الشاعر:

استغفرُ الله ذنباً لستُ محصيهُ ... ربُّ العبادِ إليه الوجهُ والعملُ [2]

ويلاحظ فيما ذكره ابن فارس أنّ الكلام قد يكون بلفظ الخبر والمعنى يدلّ على لأمر، أو النهي أو الدعاء، وقد يكون العكس، وهذا ما لاحظه النحاة وذكروه كثيراً في مباحثهم قال المبرد "قد يدخل المعنى في اللفظ، ولا يدخل في نظيره، فمن ذلك قولهم. عَلِم اللهُ لأفعلنّ. لفظ رَزق الله، ومعناه معنى القسم، ومن ذلك قولهم. غَفَر اللهُ لزيد، لفظه لفظ الخبر ومعناه الدعاء"[3].

وجعل ابن السراج عدم اللبس شرطاً لمجيء الأمر والنهي والدعاء على لفظ الخبر قال "وقد يجيء، الأمر والنهي والدعاء على لفظ الخبر إذا لم يلبس، تقول أطال الله بقاءه، فاللّفظ لفظ الخبر والمعنى دعاء، ولم يلبس لأنك لا تعلم أن الله قد أطال بقاءه لا محالة. فمتى ألبس شيء من ذا بالخبر لم يجز حتى يبين فتقول على ذا: لا يغفر الله له ولا يرحمه، فإن قلت لا يغفر الله له ويقطعُ يده لم يجز أنْ تجزم (يقطع) لأنه لا يشاكل الأول لأنّ الأول دعاء عليه، وإذا جزمت (يقطع) فقد أردت ولا يقطع الله، فهذا دعاء، فلا يتفق المعنى، وإذا لم يتفق لم يجز النسق، وكذلك إذا قلت : ليغفر اللهُ لزيد ويقطعُ يده لم يجز جزم (يقطع) لاختلاف المعنى، ولكن يجوز في جميع ذا الرفع فيكون لفظه لفظ الخبر، والمعنى الدعاء وإذا سقطت اللام و(لا) رفعت الفعل المضارع فقلت يغفرُ اللهُ لك وغَفَر اللهُ لك، وقال الله عزّ وجلّ ﴿ ٱلْيَوْمَ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾[4] وقال ﴿ فَلَا يُؤْمِنُواْ ﴾[5] وقال الله تبارك وتعالى ﴿ لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ ﴾[6] باللام

(1)يوسف 92.

(2)الصاحبي 179-181

(3)المقتضب 4/ 175

(4)يوسف 92

(5)يونس 88

(6)يونس 88

وقال قوم : يجوز الدعاء بـ (لن) مثل قوله ﴿ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾ قال الشاعر

لـنْ تَزالـوُا كَذلِكُـم، ثُـمّ لا زلْـ ـتَ لَـهُم خـالِداً خُلـودَ الجبـال

والدعاء بـ (لن) غير معروف، إنّما الأصل ما ذكرنا أن يجئ على لفظ الأمر والنهي، ولكنّه قد تجيء أخبار يقصد بها الدعاء إذا دلت الحال على ذلك ألا ترى أنك إذ قلت (اللّهم افعلْ بنا) لم يحسن أن تأتي إلاّ بلفظ الأمر. وقد حكى قوم: اللّهم قَطِعَتْ يده وفُقِئَت عينه .. وإنْ قدّمْتَ الأسماء فقلت: زيدٌ قُطِعَتْ يده كان قبيحاً لأنه يشبه الخبر، وهو جائز، وإذا قلت: زيدٌ لِيَقْطَعِ اللّهُ يده، كان أمثل لأنّه غير ملبس"[2]

ويلاحظ أنّ المقاصد أو الأغراض التي يذكر من أجلها الخبر لا يمكن حصرها لأنها تعرف من القرائن وسياق الكلام، لذا لم يستغرق النحاة كثيرا في البحث عنها، لأنها تبعدهم عن الميدان الأساسي لجهودهم الفكرية، وهو وضع الأحكام والقواعد المطّردة التي تؤدّي إلى الوصول إلى المعاني الأساسية للكلام، وتركوا المجال مفتوحاً لِمَنْ أراد الغوص في المعاني الفرعية الدقيقة يستخلصها من النصوص بحسب القرائن المصاحبة ومقام الحديث، وهذه المعاني الكثيرة المتشعبة لا يمكن وضع أحكام محدّدة لها لأنها أوسع من أنْ تحيط بها مثل تلك الدراسات.

غير أنّ المتأمل في دراساتهم يجد أنهم عُنوا بمعانٍ أساسية تكتنف الخبر وتكثر في تراكيبه أهمها التأكيد، والنفي والإثبات، والقصر، سأذكر آراء النحاة فيها بإيجاز

1- التأكيد.

لا يُقصر التأكيد على الخبر، بل يظهر في الأمر والنهي والقسم وذلك بدخول النون المؤكدة في أفعال هذه المعاني، غير أنّ التأكيد يدور في الخبر أكثر وذلك لحاجة المخاطب إلى التأكيد لما يحتمله الخبر من صدق أو كذب.

والمراد بالتأكيد تمكين المعنى في نفس المخاطب وهو على ضربين كما قال ابن

(1) القصص 17

(2) الأصول 2/ 170- 171

السراج : "إمّا توكيد بتكرير الاسم وإمّا أنْ يؤكد بما يحيط به.

الأول وهو تكرير الاسم : اعلم أنّه يجيء على ضربين : ضرب يعاد فيه الاسم بلفظه وضرب يعاد معناه، فأمّا ما يعاد بلفظه فنحو قولك رأيت زيداً زيداً، ولقيت عمراً عمراً وهذا الضرب يصلح في الأفعال والحروف والجمل وفي كل كلام تريد تأكيده.

الثاني: هو إعادة المعنى بلفظ آخر نحو قولك مررت بزيد نفسه، وبكم أنفسكم فحقّ هذا أنْ يتكلم به المتكلم في عقب شكّ منه، ومن مخاطبه، فتقول مررت بزيد نفسه كما تقول مررت بزيد لا أشك، ومررت بزيد حقا، لتزيل الشك فإذا قلت قمتَ نفسُك فهو ضعيف لأنّ النفس لم تتمكن في التأكيد لأنها تكون اسماً، تقول نزلت بنفس الجبل، وخرجتْ نفسُه، وأخرجَ اللهُ نفسَه، فلّما وصلتها الاسم المضمر في الفعل الذي قد صار كأحد حروفه فأسكنْتَ له ما كان في الفعل متحرّكاً ضعف ذلك من حيث ضعف العطف عليه، فإنْ أكّدته ظهر ما يجوز أن تحمل النفس عليه فقلت : قمتَ أنتَ نفسُك، وقاموا هم أنفسهُم، فإن أتبْعته منصوباً أو مجروراً حسُن لأنّ المنصوب والمجرور لا يغيّران الفعل، تقول رأيتكم أنفسَكم، ومررت بكم أنفسِكم، وتقول: إنّ زيداً قام هو نفسُه، فتؤكّد المضمر الفاعل المتصل بالمكنيّ المنفصل، وتؤكّد المكنيّ المنفصل بالنفس كالظاهر.

الضرب الثاني: جاءني القومُ أجمعون، وجاءني القومُ كلهم، وجاؤوني أجمعون وكلُّهم وإنّ المالَ لك أجمع وأكتع ترفع إذا أردتَ أنْ تؤكد ما في (لك) وإذا أردت أن تؤكّد دل بعينه نصبت، وكذلك مررتُ بدارك جمعاء وكتعاء أو مررتُ بنسائك جُمَعَ كُتَعٍ، ولا يجوز أجمع، ولا بزيدٍ كلّه، وإنّما يجوز ذلك فيما جازت عليه التفرقة "[1]

وقد جعل ابن جني ما يكرر فيه اللفظ بمعناه على ضربين :

"أحدهما للإحاطة والعموم، والآخر للتثبيت والتمكين.

الأول كقولنا قام القوم كلّهم ورأيتهم أجمعين، ويتبع ذلك من أكتع وأبصع وأبتع

---

(1) الأصول 2/ 19- 21.

وأكتعين وأبضعين وأبتعين، ما هو معروف، ومررت بهما كليهما.

والثاني: نحو قولك: قام زيدٌ نفسُه ورأيته نفسَه"[1].

وذكر النحاة أبواباً أخرى تفيد التأكيد في مواضع متفرقة من دراساتهم، منها التأكيد بـ (إنَّ) و (أنَّ) ولام الابتداء كما مرّ في قول أبي العباس. ومنها التأكيد بزيادة الحروف أو الأسماء أو الأفعال، ومنها التأكيد بالمصادر في المفعول المطلق، ومنها التأكيد بنوني التوكيد الخفيفة والثقيلة. وكذلك التأكيد بالقسم وغير ذلك مما أكدوا به فقد تحدّث النحاة عن التأكيد بلام الابتداء وذكروا أنها تدخل على الجمل الاسمية وتفيد التوكيد منها

قال الزجّاجي "لام الابتداء تدخل على الابتداء والخبر مؤكّدة، ومانعة ما قبلها من تخطيها إلى ما بعدها كقولك: لأخوكَ شاخصٌ ولزيدٌ قائمٌ وكقوله تعالى ﴿ لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[2] ﴿ وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ خَيْرٌ ۚ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾[3] و﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾[4] وكقول امرئ القيس.

لَيَومٌ بذاتِ الطَّلْحِ عندَ مُحجّرٍ   أحبُّ إلينا من لَيالٍ على وَقْرِ

وهذه اللام لشدّة توكيدها، وتحقيقها ما تدخل عليه، يقدّر بعض الناس قبلها قَسَماً فيقول هي لام القسم، كأنَّ تقدير قوله لزيدٌ قائمٌ: واللّه لَزيدٌ قائمٌ فاضمر القسم ودلّت عليه اللام، وغير منكر أن يكون مثلُ هذا قسماً لأنَّ هذه اللام مفتوحة كما أنَّ لام القسم مفتوحة، ولأنّها تدخل على الجمل، كما تدخل لام القسم، ولأنّها مؤكّدة محقّقة كتحقيق لام القسم، ولكنّها ربّما كانت لام قَسَم، وربّما كانت لام ابتداء واللفظ بهما سواء، ولكنّ بالمعنى يُستَدل على القصد"[5].

---

(1) الخصائص 3/ 104

(2) الحشر 13.

(3) النحل 30

(4) التوبة 108.

(5) اللامات 66-70

كما ذكر النحاة وجها آخر من وجوه التأكيد هو التأكيد بالحرفين المشبهين بالفعل (إنَّ) و (أنَّ) قال سيبويه "لأنَّ معنى إنَّ زيداً منطلقٌ: زيدٌ منطلقٌ، و (إنَّ) دخلت توكيداً"[1].

وقال المبّرد عن لام الابتداء : "فكان حقها في قولك (إنَّ زيداً لَمنطلقٌ) أن تكون قبل (إن) كما تكون في قولك . لَزيدٌ خيرٌ منك، فلّما كان معناها في التوكيد ووصل القسم معنى (إنَّ) لم يجز الجمع بينهما فجُعلت اللام في الخبر."[2]

وأبرز غرض لزيادة الحروف في الكلام هو الدلالة على التوكيد. قال ابن جني "وإذا قلت ليس زيدٌ بقائم فقد نابت الباء عن (حقاً) و (البتة) و (غير ذي شكٍّ) وإذا قلت ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾[3] فكأنك قلت فبنقضهم ميثاقهم فعلنا كذا حقاً أو يقيناً، وإذا قلت أمسكت الحبل فقد نابت الباء عن قولك أمسكته مباشراً له، وملاصقة يدي له، وإذا قلت أكلت من الطعام فقد نابت (من) عن البعض، أي أكلت بعض الطعام، وكذلك بقية ما لم سمّه"[4] ويأتي الفعل (كان) زائداً لإفادة التوكيد قال المبّرد "وتقول إنَّ زيداً كان منطلقاً نصبت زيداً بـ (إنَّ)، وجعلت ضميره في (كان)، و (كان) وما عملت فيه في موضع خبر (إن)، وإنْ شئت رفعت منطلقاً فيكون رفعه على وجهين:

أحدهما: أن تجعل (كان) زائدة مؤكدة للكلام نحو قول العرب: (وَلَدتْ فاطمةُ بنةُ الخرشُب من بني عبس لم يوجد كان مثلهم) على إلغاء (كان) .... وقوله ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾[5] إنما معنى (كان) هاهنا التوكيد"[6] ويؤكّد المصدرُ الحدثَ في الفعل، كما يؤكّدَ مضمونَ الجملة. وقد فسّر الزجّاجي

---

(1)الكتاب 2/ 144.

(2)المقتضب 2/ 266.

(3)النساء 155.

(4)الخصائص 2/ 274.

(5)مريم 29

(6)المقتضب 4/ 116، 117 ويلاحظ الأصول 1/ 92.

كيفية التأكيد بالمصدر قائلاً "إنما سمّي هنا توكيداً للفعل من قولنا ضَرَبَ زيدٌ ضرباً، لأنه لا فائدة فيه أكثر مما في الفعل، وكذلك قام زيد قياماً، وما أشبه ذلك، فليس فيه فائدة أكثر مما في (قام) وإنما قال النحويون تقدير هذا أن يكون أراد أن يقول: قامَ قامَ، وضَرَبَ ضَرَبَ، فيكون للفعل تشديداً وتوكيداً فاستقبحوا ذلك، فَبَدّلوا أحد اللفظين مصدراً، ليكون أحسن"[1].

وأوضح المبّرد ما كان مؤكّداً لمضمون الجملة من المصادر، قال في باب ما وقع من المصادر توكيداً "وذلك قولك: هذا زيدٌ حقاً لأنك لما قلت: هذا زيدٌ فخبّرت إنما خبرت بما هو عندك حقّ، فاستغنيت عن قولك: أحقّ ذلك.. ولو قلت هذا زيدٌ الحقُّ لكان رفعه على وجهين وليس على ذلك المعنى، ولكن على أن تجعل (زيداً) هو الحَقّ وعلى أنك قلت: هذا زيدٌ، ثم قلت الحق، تريد: قولي هو الحقّ، لأنّ هذا زيد إنما هو قولك. وقد قرئ هذا الحرف على وجهين، وهو قوله عزّ وجلّ: ﴿ ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ۚ قَوْلَ ٱلْحَقِّ ﴾ و ﴿ قَوْلُ ٱلْحَقِّ ﴾[2]

وتقول: هذا القول لا قولَك، أي ولا أقول قولك، فتأويل هذا أنّ قولك بمنزلة هذه القول حقّاً، وهذا القول غير قبل باطل لأنه توكيد للأوّل"[3].

وتأتي الحال مؤكدة لعاملها أو لصاحبها أو لمضمون الجملة[4] قال سيبويه في نحو قولنا: هو زيدٌ معروفاً: "فصار المعروف حالاً. وذلك أنك ذكرت للمخاطَب إنساناً كان يجهله، أو ظننت أنه يَجهله فكأنك قلت: أثبّه أو الزمْهُ معروفاً، فصار المعروف حالاً ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلاّ ما أشبه المعروف، لأنه يعرّف ويؤكّد، فلو ذكر هنا الانطلاقَ كان غير جائز لأنّ الانطلاق لا يوضّح أنه زيدٌ ولا يؤكّده، ومعنى قوله: (معروفاً): لا شك، وليس ذا في منطلق. وكذلك هو الحقُّ بيّنا ومعلوماً لأنّ ذا

---

(1) الإيضاح في علل النحو 61.

(2) مريم 34. القراءتان بنصب (قول) ورفعه من السبعة البحر المحيط 1/ 189

(3) المقتضب 3/ 216.

(4) ينظر في تفصيل ذلك في معاني النحو 2/ 740

مما يوضّح ويؤكّد به الحق"[1]

وقد تأتي الصفة مؤكدة كما تأتي الحال مؤكدة في بعض استعمالاتهما، قال ابن جني "وقد يؤكَّد بالصفة كما تؤكد هي نحو قولهم: أمس الدابر، وأمس المدبر، وقول الله عزّ اسمه ﴿ إِلَـٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴾[3] وقوله سبحانه. ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾[4] ولا شك في أنّ صيغ التوكيد كثيرة وما ذكرته أمثلة لعدد منها، وقد أشار النحاة إلى دلالة تلك الصيغ على التوكيد في أبواب متفرقة، وتدل تلك الإشارات على إحساسهم بمعنى التوكيد في الكلام، وإدراكهم لحال المخاطب، وتمييزهم بين حال وحال، فقد يتطلب الكلام مع المخاطب تأكيد الخبر ليزيل الشكّ من نفسه أو يرد على إنكاره أو يسعى لتثبيت حقيقة في نفسه أو إقرار أمر ثابت عنده.

2ـ النفي والإثبات:

النفي معنى كثير الورود في الكلام لأن الكلام لا يخلو من أن يكون مثبتاً أو منفياً، ويُعرف النفي بأدوات درسها النحاة في أبواب متفرقة ذكرت عدداً منها في الفصل الذي درست فيه قرائن الإعراب لذا سأقتصر على ذكر بعض جوانب النفي التي تتعلق بالمعنى وأهمها:

1- أنّ النفي قد يكون عاماً يراد به نفي الجنس، فلا يقصد به شيء أو شخص بعينه قال سيبويه فـ (لا) لا تعمل إلا في نكرة، كما أنّ (رُبَّ) لا تعمل إلا في نكرة.

وكما أنّ (كم) لا تعمل في الخبر والاستفهام إلا في النكرة، لأنك لا تذكر بعد (لا) إذا كانت عاملة شيئاً بعينه، كما لا تذكر ذلك بعد (رب)[5].

وقال المبرّد إذا قلت لا رجلَ في الدار، لم تقصد إلى رجل بعينه، وإنما نفيت عن

---

(1) الكتاب 2/ 78-79.

(2) النحل 51

(3) النجم 20

(4) الحاقة 13 قرأ بالنصب أبو السمال (مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه 161)، الخصائص 3/ 105

(5) الكتاب 2/ 274.

الدر صغير هذا الجنس وكبيره، فهذا جواب قولك هـل مـن رجـل في الـدار؟ لأنـه يسأل عن قليل هذا الجنس وكثيره"[1]

وأوضح السيرافي معنى العموم في هذا النفي قائلاً: (لا رجـلَ في الـدار، جـواب هل من رجل في الدار؟ وذلك أنه اختبار، وكلّ إخبار يصح أن يكـون جـواب مسألة ولما كان لا رجل في الدار نفياً عاماً كانت المسـألة عنـه مسـألة عامـة، ولا يتحقـق لهـا العموم إلا بإدخال (مِنْ) وذلك أنه لو قـال في مسـألته: هـل رجـل في الـدار جـاز أن يكون سائلاً عن رجل واحد كما تقول هل عبد الله في الـدار، فـالذي يوجـب عمـوم المسألة دخول (مِنْ) لأنها لا تدخل إلا على واحد منكور في معنى الجنس"[2]

2- نفي الوَحدَة :

ويراد بها الدلالة على نفي الشيء الواحد أو الشخص الواحـد وليس الجنس، نحو قولنا: ما أتاني رجلٌ، لذا يصح أنْ تقول بل رجلان أو أكثر. قال المبرد "ولو قلـت ما أتاني رجل، وهل أتاني رجل لجاز أنْ تعني واحداً والدليل على ذلك وقوع المعرفـة في هذا الموقع نحو ما أتاني زيد، وهل أتاك زيد"[3]

وقال ابن السراج: "ولو قلتَ ما رجل في الدار لجـاز أنْ يكـون فيهـا رجـلان أو أكثر"[4] وقولنا (لا رجلٌ في الدار) يحتمل الدلالة علـى المعنيـين. نفـي الجنس، ونفـي الوحدة قال ابن هشام موضحا المعنيين في ذلك: "إذا قيـل: لا رجـلَ في الـدار بـالفتح تعيّن كونها نافية للجنس ويقال في توكيده: (بل امرأة). وإن قيل بـالرفع تعيّـن كونـها عاملة عمل (ليس) وامتنع انْ تكون مهملة، وإلاّ تكـررت، واحتمـل أنْ تكـون لنفـي الجنس وأنْ تكون لنفي الوحدة، ويقـال في توكيـده علـى الأول (بـل امـرأة)، وعلـى الثاني (بل رجلان أو رجال). وغَلِطَ كثير من الناس، فزعموا انّ العاملة عمل ليس لا تكون إلا نافية للوحدة لا غير، ويرد عليهم نحو قوله:

---

(1) المقتضب 4/ 357.

(2) حاشية الكتاب 2/ 275.

(3) المقتضب 3/ 66.

(4)الأصول في النحو 1/ 94.

تعزْ فلا شيءٌ على الأرضِ باقيــا ولا وَزَرٌ ممــا قضــى اللَّــه واقيــا "[1]

3ـ نفي الحدث من الحدوث :

وأكثر أدوات النفي تحمل على ذلك، لأنّها تنفي الحدث كما تنفي الزمن في الأفعال أو الجمل وذلك نحو : لن، ولم، ولمّا، ولا، وليس، وما، وإنْ وغيرها من أدوات النفي. قال المبرد موضّحا دلالة عدد منها على النفي" (لم) وهي نفي للفعل المضي ووقوعها على المستقبل من أجل أنّها عاملة، وعملها الجزم، ولا جزم إلاّ لمعرب وذلك قولك . قد فعل فتقول مكذباً لم يفعل، فإنّما نفيت أن يكون فَعَل فيما مضى ... ومن هذه الحروف (لن) وإنّما تقع على الأفعال نافية لقولك: سيَفْعَل لأنّك إذا قلت هو يفعل جاز أن تخبر به عن فِعْل في الحال، وعمّا لم يقع نحو هو يصَلّي، أي هو في حال صلاة، وهو يصلّي غداً، وإذا قلت سيفعل أو سوف يفعل فقد أخلصت الفعل لما لم يقع، فإذا قلت (لن يفعل) فهو نفي لقوله : سيفعل، كما أنّ قولك ما يفعل نفي لقوله هو يفعل ومنها (لا) ووضعها من الكلام النفي فإذا وقعت على فعل نفته مستقبلاً وذلك قولك : لا يقوم زيد، وحقُّ نفيها لما وقع موجباً بالقسم، كقولك (ليقومنَّ زيد) فتقول لا يقوم يا فتى كأنّك قلت واللّهِ ليَقومَنّ فقال المجيب واللّه لا يقوم"[2]

4ـ ما يختص بنفي الزمن :

نحو (لات) وهي أداة تعمل عمل ليس، وقد جعل النحاة أحد شروط عملها هذه أنْ يكون اسمها وخبرها أسمي زمان. قال ابن هشام "فنصّ الفرّاء على أنّها لا تعمل إلا في لفظة (الحين) وهو ظاهر قول سيبويه، وذهب الفارسي وجماعة إلى أنّه تعمل في الحين وفيما رادفه. قال الزمخشري: زيدت التاء على (لا) وخصّت بنفي الأحيان"[3]

---

(1)مغني اللبيب 1/ 240.

(2)المقتضب 1/ 46-47.

(3)مغني اللبيب 1/ 254 ويلاحظ الكتاب 2/ 375.

5- تأكيد النفي :

وأبرز حالاته دخول اللام على كون ناقص ماض لفظا أو معنى منفي بـ (ما) أو (لم)أو (إنْ) قال سيبويه:

"واعلم أنّ اللام قد تجيء في موضع لا يجوز فيه الإظهار، وذلك ما كان ليَفعلَ فصارت (أنْ) ههنا بمنزلة الفعل في قولك إيّاك وزيداً، وكأنّكَ إذا مثّلتَ قلتَ ما كان زيدٌ لأن يفعل، أي ما كان زيد لهذا الفعل، فهذا بمنزلته، ودخل فيه معنى نفي (كان سيفْعَل) فإذا قلت هذا قلت: ما كان ليفعل كما كان (لن يفعل) نفياً لسيَفْعَلُ وصارت بدلاً من اللفظ بـ (أنْ)." [1]

وأوضح ابن هشام دلالة لام الجحود في هذا التركيب على توكيد النفي ورأي البصريين والكوفيين في ذلك قال: "السابع- توكيد النفي: وهي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقة بـ (ما كان) أو بـ (لم يكن) ناقصين مسندتين لما أسند إليه الفعل المقرون باللام نحو ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ ﴾[2] ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾[3] ويسميّها أكثرهم لام الجحود لملازمتها للجَحْد أي النفي، قال النحّاس والصواب تسميتها لام النفي، لأنّ الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه لا مطلق الإنكار ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين أنّ أصل (ما كان ليفعل) ما كان يفعل ثم أدخلت اللام زيادة لتقوية النفي كما أدخلت الباء في (ما زيدٌ بقائم) لذلك فعندهم أنّها حرف زائد، مؤكد، غير جار، ولكنه ناصب ولو كان جاراً لم يتعلق عندهم بشيء لزيادته فكيف به وهو غير جار، ووجهه عند البصريين أنّ الأصل ما كان قاصداً للفعل، ونفي القصد أبلغ من نفيه، ولهذا كان قوله:

يا عاذِلاتِي لا تُردْنَ مَلامتي ... إنّ العَواذِلَ لَسْنَ لي بأمير

أبْلَغ من (لا تلُمْنَني) لأنّه نهي عن السبب وعلى هذا فهي عندهم حرف جر

---

(1)الكتاب 3/ 7

(2)آل عمران 179

(3) النساء 168.

مُعَدّ متعلق بخبر كان المحذوف، والنصب بـ (أن) مضمرة وجوباً"[1]

وقد رجّح الدكتور فاضل السامرائي رأي البصريين لكونه أقرب إلى المعنى قال "وعلى كلا الرأيين فالنفي مؤكد في مثل هذا التعبير، فعند البصريين أنّ المعنى ما كان مريداً للفعل أو قاصداً له أو مقدّراً له، وهذا أبلغ من نفي الفعل نفسه لأنّ نفي المقصد أبلغ من نفي الفعل نفسه.

وعند الكوفيين أنّ اللام زائدة لتوكيد النفي كالباء الزائدة في نحو: ما محمدٌ بذاهب وأصل الكلام عندهم ما كان يفعل. وأنا لا أرى أنّ (ما كان ليفعل) أصله ما كان يفعل، أو هما بمعنى واحد، فإنّ قوله تعالى مثلاً ﴿ قَالَ لَمْ أَكُن لِّأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُۥ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴾[2] ليس بمعنى (لم أكن أسجد) فالبشر لم يكن موجوداً قبل ذلك فلا يصح هذا التقدير، ونحو قوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ﴾[3] فلا يصح أن يقال هو بمعنى (ما كان الله يضيع إيمانكم) وقوله ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾[4] لا يصح أن يقال هو بمعنى (ما كان الله يعذبهم وأنت فيهم) وقوله ﴿ ۞ وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً ﴾[5] ليس بمعنى (ما كان المؤمنون ينفرون كافة) فثمة فرقٍ بعيد بين التعبيرين والقصدين، ولكن هو على معنى: لم أكن فاعلاً للسجود أو قاصداً له، وكذلك في الآيات الأخرى، نحو (وما كان الله ليضيع إيمانكم) أي مريداً لإضاعة الإيمان أو مريداً للتعذيب ونحوها فتقدير البصريين أقرب إلى المعنى فيما هو ظاهر."[6]

ولا يقتصر تأكيد النفي على ما ذكرت وإنما له طرائق أخرى، وما ذكرته مثلاً لواحدة منها

---

(1) مغني اللبيب 1/ 211.

(2) الحجر 33

(3) البقرة 143

(4) الأنفال 33.

(5) التوبة 122

(6) معاني النحو 1/ 243- 244.

3ـ القصر :

ومن المعاني الدقيقة التي تظهر في الكلام ما أطلق عليه القصر ويعبّر عنه بطرائق مختلفة منها: القصر بـ (إنّما) وهي مركّبة من (إنّ) المؤكدة و (ما) الكافة. ومنها: القصر بالاستثناء المفرّغ نحو: (ما محمدٌ إلاّ رسولٌ) وقوله تعالى ﴿ إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾[1] وقد يكون القصر بتقديم ما حقه التأخير نحو ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[2].

وقد يكون القصر بحرف العطف نحو (أقبل محمدٌ لا خالدٌ)[3].

وكان الفرّاء في طليعة من نبّه على دلالة (إنّما) على معنى القصر فقد نقل ابن فارس عنه قوله "فإذا قلتَ (إنّما قمتُ) فقد نفيتَ عن نفسك كلّ فعل إلا القيام، وإذا قلتَ (إنّما قام أنا) فإنّك نفيت القيام عن كلّ أحد وأثبتّه لنفسك. قال الفراء يقولون (ما أنتَ إلاّ أخي) فيدخل في هذه الكلام الأفراد، كأنه ادّعى أنه أخ ومولى وغير الأخوة، فنفي بذلك ما سواها قال، وكذلك إذا قال (إنّما أنتَ أخي) قال الفراء .. وإنّما يكون ردا على آخر كأنّه ادّعى أنّه أخ ومولى وأشياء آخر فنفاه وأقرّ له بالأخوّة أو زعم زاعم أنّه كانت منك أشياء سوى القيام فنفيتها كلّها ما خلا القيام، وقال قوم (إنّما) معناه التحقير تقول (إنّما أنا بشرٌ) عذرًا لنفسك، وهذا ليس بشيء، قال اللّه جلّ ثناؤه ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾[4] فأين التحقير هنا، والذي قاله الفرّاء صحيح، وحجته قوله صلّى اللّه تعالى عليه وسلّم (إنّما الولاء لمن أعتق)"[5] وقد أشار سيبويه إلى معنى القصر في حديثه عن الاستثناء المفرّغ قال: "فأمّا الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلته قبل أنْ تلحق (الاّ) فهو أنْ تُدخل الاسمَ في شيء تنفي عنه ما سواه، وذلك قوله: ما أتاني إلاّ زيدٌ وما لقيتُ إلاّ زيداً، وما مررتُ إلاّ بزيدٍ تُجري الاسم مجراه إذا قلت ما أتاني زيدٌ، وما لقيت زيداً وما مررت بزيدٍ، ولكنّك أدخلت (إلاّ)

---

(1) فاطر 23.

(2) الفاتحة 5

(3) ينظر في تفصيل هذه الأنواع معاني النحو 2/ 680.

(4)النساء 171.

(5)الصاحبي 133 134.

لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ولتنفيَ ما سواها"[1].

وأظهر المبّرد وجه القصر في مثل هذه الصيغ قائلاً "وإنّما احتجت إلى النفي والاستثناء لأنك إذا قلت جاءني زيد فقد يجوز أن يكون معه غيره فإذا قلت ما جاءني إلاّ زيد نفيت المجيء كلّه إلاّ مجيئه، وكذلك جميع ما ذكرنا"[2] ولم يوافق عبد القاهر الجرجاني كلاً من أبي علي الفارسي والزجّاج على عدم تفريقهما بين دلالة الصيغتين (إنّما) و (النفي وإلاّ)، وأوضح وجوه الفرق بين الصيغتين بكلام طويل اقتطف منه قوله "قال الشيخ أبو علي في الشيرزيات (يقول ناس من النحويين في نحو قوله تعالى ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ﴾[3] إنّ المعنى: ما حرّم ربي إلاّ الفواحش قال : وأصبت ما يدل على صحة قولهم هذا وهو قول الفرزدق:

أنا الذائدُ الحامي الذّمارَ وإنّما ... يُدافعُ عَنْ أحْسابِهم أنا أو مِثْلي

فليس يخلو هذا الكلام من أنْ يكون موجباً أو منفياً، فلو كان المراد به الإيجاب لم يستقم، ألا ترى أنّك لا تقول : يُدافع أنا، ولا يقاتل أنا، وإنّما تقول أدافع وأقاتل إلاّ أن المعنى لمّا كان، ما يدافع إلاّ أنا، فصلتَ الضمير كما تفصله مع النفي إذا ألحقت معه (إلاّ) حملاً على المعنى.

وقال أبو اسحاق الزّجاج في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ ﴾[4] النصب في الميتة هو القراءة ويجوز إنّما حُرّم عليكم. قال أبو اسحاق : والذي اختاره أنْ تكون (ما) هي التي تمنع إنّ من العمل ويكون المعنى ما حرّم عليكم إلا الميتة، لأنّ إنّما تأتي إثباتاً لما يذكر بعدها ونفياً لما سواه وقول الشاعر:

وإنّما يدافعُ عن احسابهم أنا أو مثلي.

المعنى ما يدافع عن احسابهم إلا أنا أو مثلي "انتهى كلام أبي علي.

---

(1) الكتاب 2/ 310.

(2) المقتضب 4/ 389.

(3) الأعراف 33.

(4) البقرة 173 وقراءة ما لم يسمّ فاعله عن ابن أبي الزناد (مختصر في شواذ القراءات 11).

اعلم أنهم وإنْ كانوا قد قالوا هذا الذي كتبته لك فإنّهم لم يَعنوا بذلك أنّ المعنى في هذا هو المعنى في ذلك بعينه، وأنّ سبيلهما سبيل اللفظين يوضعان لمعنى واحد، وفرق بين أنْ يكون في الشيء معنى الشيء وبين ان يكون الشيءُ الشيءَ على الإطلاق، يبين لك أنهما لا يكونان سواءً، أنه ليس كل كلام يصلح فيه (ما) و (إلاّ) يصلح فيه (إنّما) ألا ترى أنها لا تصلح في مثل قوله تعالى ﴿ وما مِنْ إلـه إلاّ اللّـه﴾ [1] ولا في نحو قولنا ما أحد إلاّ وهو يقولُ ذاك إذ لو قلت : إنّما مِنْ إله اللّه، وإنّما أحد وهو يقول ذلك، قلت ما لا يكون له معنى، فإنْ قلت إنَّ سبب ذلك أنّ (أحداً) لا يقع إلاّ في النفي أو يجري مجرى النفي من النهي والاستفهام وأنّ (مِن) المزيدة في (ما من إله إلاّ اللّه) كذلك لا تكون إلاّ في النفي، قيل ففي هذا كفاية فإنه اعتراف بأن ليسا سواء لأنّهما لو كانا سواءً لكان ينبغي أنْ يكون في (إنّما) من النفي مثل ما يكون في (ما) و (إلاّ)" [2]

والفرق بين الطريقتين واضح لاختلاف دلالة كل منهما واختلاف الأدوات المستعملة فيهما ذلك لأنّ (إنّ) تفيد توكيد الحدث في الإثبات والنفي ودخلت عليها (ما) الكافة عن العمل، والأداة الحاصلة من تركيب الأداتين - إنْ صح التركيب فيهما - ذات دلالة لا تفيدها (إنّ) وحدها ولا (ما) وحدها.

وأمّا طريقة النفي وإلاّ فهي طريقة أخرى تختلف تماماً في دلالتها عن دلالة صيغة (إنّما) ذلك لأنّ (إلا) تنقض النفي وتحيل الجملة إلى معنى الإثبات واكتسبت الأداتان من اجتماعهما الدلالة على حصر الحدث في شيء ونفيه عن غيره.

وقد فصّل الجرجاني القول في بيان الفروق بين الطريقتين بما يغني عن ذكرها. [3]
والقصر بتقديم ما حقه التأخير طريقة أخرى عرفها النحاة وأشاروا إلى معنى القصر بها. قال ابن جني موضحا سرّ تقديم النكرة في مثل قولهم (شَرٌّ أهَرَّ ذا نابٍ" قال : وأمّا قولهم (شرٌّ أهر ذا ناب) فإنّما جاز الابتداء فيه بالنكرة من حيث كان الكلام عائداً إلى معنى النفي : أي ما أهَرَّ ذا ناب إلاّ شرٌّ وإنّما كان المعنى هذا، لأنّ الخبرية

---

(1) ص 95

(2)دلائل الإعجاز 314-315.

(3)المصدر نفسه 315 وما بعدها.

عليه أقوى، ألا ترى أنك لو قلت: أهَرَ ذا ناب شرٌّ لكنتَ على طرف من الإخبار غير مؤكَّد، وإذا قلت ما أهرَّ ذا ناب إلاّ شرٌّ كان ذلك أوكد. ألا ترى أنّ قولك : ما قام إلاّ زيدٌ أوكد من قولك قام زيد، وإنّما احتيج إلى التوكيد في هذا الموضع من حيث كان أمراً عانياً مُهماً وذلك أنّ قائل هذا القول سمع هرير كلب فأضاف منه، وأشفق لاستماعه أنْ يكون لطارق شر، فقال شرٌّ أهرّ ذا ناب، أي ما أهر ذا ناب إلاّ شرٌّ تعظيماً عند نفسه أو عند مستمعه، وليس هذا في نفسه كأن يطرق بابه ضيف أو يلمّ به مسترشد، فلّما عناه وأهمّه وكّد الإخبار عنه وأخرج القول مخرج الإغلاظ به والتأهب لما دعا إليه"[1] وهذا الربط بين تلك الطرائق في التأكيد يدلّ على أنّ النحاة كانوا يدركون المعاني العامة للكلام، وإن كانت أدواتها مفرقة في ابواب مختلفة بحسب ما يقتضيه العامل، إذ لا علاقة بين الاستثناء المفرّغ و (إنما) وتقديم ما حقه التأخير سوى أنها تلتقي في أداء معنى هو القصر وإنْ وجدت ثمة فروق دقيقة بين طريقة وأخرى كما أشار إلى ذلك الجرجاني.

ومما تقدم يتبين أنّ النحاة كانوا على بيّنة من أمر تقسيم الكلام إلى خبر وإلى غير خبر، كما يتبيّن أنّ تعمقهم في البحث عن معاني الكلام على وفق هذا التقسيم وجّه الدراسات النحوية إلى ميادين أكثر تخصصاً في دراسة المعنى بعد أنْ وضعوا الأسس الصحيحة لمثل هذه الدراسات.

ثانيا : غير الخبر "الإنشاء"

لابدّ من أذكر أولا أنّ النحاة لم يفردوا أبوابا لموضوعات "الإنشاء" ولم يذكروا هذا المصطلح في دراساتهم – على قدر إطلاعي – وإنّما ذكروا المعاني المتفرعة عن الإنشاء ضمن تقسيمات معاني الكلام، أي أنّهم كانوا يفرّقون بين ما هو خبر وما هو غير خبر، ويدركون أنّ غير الخبر يضمّ معاني كثيرة منها الأمر والنهي والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني والترجي ذلك أنّ هذه المعاني كثيرة الورود في مباحثهم إلاّ أنّهم لم يعنوا بتبويبها أو تفريعاتها، ولم يفصّلوا القول في المعاني التي تخرج

(1) الخصائص 1/ 319. وينظر في الأصول 1/ 99.

إليها ألفاظها بحسب القرائن والمقام.

وهذا الأمر لا يقلل من منزلة الدراسات النحوية لأنّ المنهج الذي اتبعه النحاة في دراسة النحو بحسب الأبواب النحوية لا يعني أنّهم أهملوا تلك المعاني، بل كانت واضحة في أذهانهم ماثلة أمامهم في كثير من الأبواب النحوية، لذا ينبغي أن يبرز البحث عن أثر المعنى في دراساتهم معالم هذا الأثر من خلال استقصاء تلك المعاني في الأبواب المتفرقة وفيما نقل عنهم من أقوال وأفكار، وهذا ما سأتبعه في هذا المبحث. وهنا لابدّ من أنْ أشير إلى أنّ البلاغيين والنحاة المتأخرين قسّموا الإنشاء قسمين رئيسين هما الإنشاء الطلبي والإنشاء غير الطلبي، وذكروا أنّ القسم الثاني لا تعنى به البلاغة، لذا قصروا دراساتهم على الإنشاء الطلبي وفصّلوا القول في أقسامه وما يخرج إليه كل قسم منها من معانٍ. وتأتي دراسة البلاغيين لها بعد أنْ وضع النحاة الأسس الصحيحة لدراساتها ومهّدوا الطريق لملامح تلك الدراسة وأهم تلك المعاني:

1- الأمر والنهي: وهما معنيان جمعهما ابن كيسان بمعنى الطلب قال "والطلب هو الأمر والنهي"[1] وقد درس النحاة هذين المعنيين في أبواب متفرقة منها : فعل الأمر، والفعل المضارع المقترن بلام الأمر، وأسماء الأفعال الدالّة على الأمر، والمصادر الدالّة على الأمر، أمّا النهي ففي باب المضارع المسبوق بلا الناهية، قال ابن فارس متحدثاً عن الأمر: " الأمر عند العرب ما إذا لم يفعله المأمور به سمّيَ المأمور به عاصياً ويكون بلفظ (إفعل) و (ليفعل) نحو ﴿ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[2] ونحو قوله (وَلْيَحْكُمْ أهلُ الإنجيل)[3]".

وينبغي أن نفصل هنا بين دلالة مصطلحات (فعل الأمر) و (اسم فعل الأمر) و (لام الأمر) ومعنى الأمر، ذلك لأنّ هذه الصيغ يطلق عليها الأمر ويراد بها الطلب لأنّها تعبّر عن معاني الدعاء، والمسألة، كما تعبّر عن معنى الأمر، أمّا معنى الأمر فهو أدق من ذلك إذ المقصود به الطلب لمن هو دونك. وقد أوضح ابن السّراج ذلك بقوله

(1) الموفقي 108.

(2) البقرة 43

(3) المائدة 47. الصاحبي 184.

"واعلم أنّ أصل الدعاء أنْ يكون على لفظ الأمر، وإنّما استعظم أنْ يقال أمر، والأمر لم دونك، والدعاء لمن فوقك، وإذا قلتَ اللّهمّ اغفرْ لي فهو كلفظك إذا أمرت فقلت يا زيدُ أكرمْ عمراً، وكذلك إذا عرضت فقلت إنزلْ فهو على لفظ اضْربْ"[1]. ولذا جعل ابن كيسان الأمر واحداً من ثلاثة أوجه للطلب قال "والطلب على ثلاثة أوجه يعمه أمر ومسألة ودعاء. فالأمر لمن هو دونك، والمسألة لمن أنت دونه والدعاء لله تبارك وتعالى. تقول يا غلام قم، (أمر)، يا أيها الأمير أجزني وهب لي (مسألة)، ويا الله اغفر لي، ارحمني، (دعاء) وهو جزم ويجمعه الطلب إلاّ أنه فرق بالأسماء لاختلافه فقيل : أمرتُ غلامي، وسألتُ الأمير، ودعوتُ اللّه، وسألتهُ أيضاً جائز، قال: ﴿ وَسۡـَٔلُواْ ٱللَّهَ مِن فَضۡلِهِۦٓ ﴾[2].

وهذا التقسيم أدق ممّا جاء في قول المبّرد "وإنّما قيل دعاء وطلب للمعنى، لأنك تأمر من هو دونك، وتطلب إلى مَنْ أنت دونه، وذلك قولك ليَغفر اللّه لزيد وتقول: اللّهم اغفر لي كما تقول: اضرب عمراً"[3].

وهذا التفريق بين تلك المعاني قائم على مراعاة المخاطب والمقام فقالوا (الأمر، الدعاء، المسألة) وإنْ كان المعنى الجامع لها هو طلب حصول شيء غير حاصل أو كما يقول البلاغيون "هو ما استدعى مطلوباً غير حاصل وقت الطلب"[4].

ويلاحظ فيما ذكره ابن فارس في الأمر أنّ عبارة (إذا لم يفعله المأمور سُمّيَ المأمور به عاصياً) تدل على أنّه يشترط في الأمر الإيجاب، وقد صرّح بذلك بقوله "فإنْ قال قائل / فما حال الأمر في وجوبه وغير وجوبه؟ قيل له. أمّا العرب فليس يحفظ عنهم في ذلك شيء غير أنّ العادة جارية بأنّ مَنْ أمرَ خادمه بسقيه ماءً فلم يفعل، أنّ خادمه عاصٍ وأنّ الآمرَ معصيّ، وكذلك إذا نهى خادمه عن الكلام فتكلّم، لا فرق في

(1) الأصول في النحو 2/ 170.

(2) النساء 32. الموفقي 109-110.

(3) المقتضب 2/ 132.

(4) التلخيص 151.

ذلك عندهم بين الأمر والنهي"[1].

وهذا خلاف ما أشار إليه سيبويه حين قال "وإنّما فعلوا ذلك بالاستفهام لأنّه كالأمر في أنّه غير واجب"[2].

ودلالة الأمر على الإيجاب أو عدم دلالته عليه أمر يؤكد عليه الأصوليون في مباحث اللغة، وهو نظر عقلي عميق في معنى الأمر إذ أنّ ذلك له مساس بأمور التشريع وقد رجّح الغزالي دلالته على الإيجاب إذا دلت على ذلك القرائن قال : "وإذا أبطلنا المذاهب فالمختار أنّ مقتضى صيغة الأمر في اللسان طلب جازم، إلاّ أن تغيره قرينة، وقد فهمنا ذلك على الضرورة من فرق العرب بين قولهم (إفْعَلْ) و (لا تفعَلْ) وتسميتهم أحدهما أمراً والآخر نهياً، وإنكار ذلك خلاف لما عليه أهل اللغة قاطبة، ولكن الوجوب يُتلقّى من قرينة أخرى إذ لا يتقرر معناه ما لم يُخَف العقاب على تركه ومجرد الصيغة لا يشعر بعقاب والشافعي حمل أوامر الشرع على الوجوب وقد أصاب إذ ثبت لنا بالقرائن أن من خالفَ أمر رسول اللّه (صلى الله عليه وسلّم) عصى وتعرض للعقاب"[3] ويفهم من تقسيم النحاة الطلب على أمر ودعاء ومسألة أنّهم يدركون الفروق الدقيقة بين المعاني المرادة ومنها أنّ كون الأمر لما هو دونك مشعر بالاستعلاء أي أنك تأمر من لا ينبغي أنْ يعصيك لأنّه أدنى منك والدليل على ذلك أنّ الطلب لمن هو أعلى منك ممن قد يستجيب لك أولاً يستجيب سمي دعاء أو مسألة. قال المبّرد "والدعاء يجري مجرى الأمر بالنهي، وإنّما سُمّي هذا أمراً ونهياً، وقيل للآخر طلب، للمعنى، فأمّا اللفظ فواحد، وذلك قولك في الطلب اللّهمّ اغفر لي، ولا يقطع اللّه يدَ زيد، وليغفرْ لخالد. فإنّما تقول سألت اللّه. ولا تقل : أمرت اللّه، وكذلك لو قلت للخليفة: انظر في أمري، أنصفني لقلت سألته، ولم تقل أمرته "[4]

وقد عالج النحاة مسألة معنوية مهمّة في الأمر تتعلق بمن يوجّه إليه الأمر، فقد

(1) الصاحبي 186.

(2) الكتاب 1/ 99، 1/ 145.

(3) المنخول من تعليقات الأصول 107- 108.

(4) المقتضب 2/ 44.

ميّزوا بين نوعين من الأمر: أحدهما يوجه الأمر فيه إلى المخاطَب ويُؤدّى بصيغة فعل الأمر والآخر يوجه الأمر فيه إلى الغائب أو المتكلم ويؤدي بصيغة فعل المضارع المقترن بلام الأمر. قال المبرد في باب الأمر والنهي "فما كان منهما مجزوماً فإنّما جزمه بعامل مُدخل عليه، فاللازم له اللام، وذلك قولك. لِيَقُم زيد، لِيَذهب عبدُ اللّه، وتقول زُرني ولأزُرك فتدخل اللام لأنّ الأمر لك.

وإذا كان المأمور مخاطباً ففعله مبنيٌّ غير مجزوم وذلك قولك اذهبْ، انطلقْ.. ويروى عن رسول اللّه صلّى عليه وسلّم أنه قرأ ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ ﴾[1] فهذا مجزوم جزمته اللام، وجاءت هذه القراءة على أصل الأمر، فإذا لم يكن الأمر للحاضر المخاطب فلابدّ من إدخال اللام، تقول لِيَقُم زيد وتقول زُرْ زيداً وليزرْكَ إذا كان الأمر لهما، لأنّ زيداً غائب ولا يكون الأمر إلا بإدخال اللام. وكذلك إنْ قلت: ضُرِبَ زيد فأردتَ الأمر من هذا، لِيُضْرَبْ زيد، لأنّ المأمور ليس بمواجه"[2].

وفضلاً عن هاتين الصيغتين ذكر النحاة صيغاً أخرى للأمر أهمها: أسماء أفعال الأمر والمصادر الدالة على هذا المعنى، قال سيبويه: "هذا باب من الفعل سُمّيَ الفعل فيه بأسماءٍ لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث، وموضعها من الكلام الأمر والنّهي فمنها ما يتعدى المأمور إلى مأمور به ومنها ما لا يتعدى المأمور، ومنها ما يتعدى المنهيّ إلى منهيٍّ عنه ومنها ما لا يتعدى المنهيّ.

أما ما يتعدى فقولك رويد زيداً، فإنّما هو اسم قولك أرود زيداً، ومنها هَلُمّ زيداً، إنّما تريد هاتِ زيداً، ومنها قول العرب حيّهَلَ الثريدَ، وزعم أبو الخَطّاب أن بعض العرب يقول: حيّهلَ الصلاةَ، فهذا اسم إئتِ الصلاةَ أي إئتوا الثريد، وأتوا الصلاة، ومنه قوله:

تراكِها مِن إبلٍ تُراكِها[3]

---

(1) هذه القراءة عشرية منسوبة إلى أبي بن كعب وقراءة الجمهور و (فَلْيَفْرَحوا) البحر المحيط 5/ 72، الاتحاف 252 والآية من سور يونس/ 58

(2) المقتضب 2/ 131.

(3) وبعده. أما ترى الموت لدى أوراكها.

فهذا اسم لقوله : اتركها. وقال:

مَناعِها مِنْ إبلٍ مَناعِها[1]

وهذا اسم، لقوله: له امنعها وأمّا ما لا يتعدى المأمورَ ولا المنهيَّ إلى مأمور بـه، ولا إلى منهي عنه، فنحو قولك مَهْ مَهْ، وصَهْ صَهْ ... واعلم أنّ هذه الحروف التي هي أسماءٌ للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر، وذلك أنها أسماء وليست على الأمثلة التي أخذت من الفعل الحادث فيما مضى، وفيما يستقبل، وفي يومك، ولكنّ المأمور والنهيّ مضمران في النيّة وإنّما كان أصل هذا في الأمر والنهي وكانا أولى به لأنّهما لا يكونان إلاّ بفعل، فكان الموضع الذي لا يكون إلاّ فعلاً أغلب عليه"[2].

وتخرج ألفاظ الأمر إلى معانٍ كثيرة غير معنى طلب حصول الفعل، وتعرف هذه المعاني من سياق الكلام والقرائن المصاحبة، وحال المخاطب وما يقتضيه المقام، وقد أشار إليها النحاة في دراساتهم وأجملها ابن فارس بقوله : "فأمّا المعاني التي يحتملها لفظ الأمر فأن يكون أمرا والمعنى مسألة نحو (اللّهم اغفر لي) قال :

ما مسّها من نقب ولا دَبَر   اغفر له اللهم إنْ كان فَجَر

ويكون أمرا والمعنى وعيد نحو قوله جلّ ثناؤه ﴿ فَتَمَتَّعُواْ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾[3]، ومثله قوله جل ثناؤه ﴿ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾[4] .....

ومن الوعيد قوله:

أرووا عليَّ وارضوا بي رحالَكم   واستمعوا يا بني مَيثاء إنشادي

ما ظنّكم ببني مَيثاءَ إنْ رقدوا   لَيلاً وشدّ عليهم حيّةُ الوادي

... ويكون اللفظ أمرا والمعنى تسليم نحو قوله – جلّ ثناؤه: ﴿ فَاقْضِ مَا أَنت

---

(1) وبعده : أما ترى الموت لدى أرباعها.

(2) الكتاب 1/ 241- 242.

(3) النحل 55.

(4) فصلت 40.

قصص ﴾[1] ويكون أمراً والمعنى تكوين نحو قوله جل ثناؤه (كُونوا قِرَدَةً خاسِئِين) [2] وهذا لا يجوز أنْ يكون إلاّ من الله جلّ ثناؤه ويكون أمراً وهو ندب نحو قوله جل ثناؤه ﴿ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [3] ... ويكون أمراً وهو تعجيز نحو قوله جل ثناؤه ﴿ فَٱنفُذُواْ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَٰنٍ ﴾[4] ... ويكون أمراً وهو تعجب نحو قوله جل ثناؤه ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ ﴾ [5] .. ويكون أمراً وهو تمنّ تقول لشخص تراه كُن فلانا، ويكون أمراً وهو واجب في أمر الله - جل ثناؤه - نحو ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [6] ويكون اللفظ أمرا والمعنى تلهيف وتحسير كقول القائل (مُت بغيظك ومُتْ بذلك) وفي كتاب الله جلّ ثناؤه ﴿ قُلْ مُوتُواْ بِغَيْظِكُمْ ﴾[7][8].

ولم يقتصر النحاة على هذه المعاني الثانوية، بل كشفوا عن سر من أسرار العربية وهو قدرتها على التعبير عن الأخبار بألفاظ الأمر إذا دلّت على ذلك القرائن والسياق، وهي قدرة توضح سعة اللغة في التعبير عن المعاني المختلفة بأكثر من أسلوب. قال ابن جني: "وقد جاءت ألفاظ الأمر يراد بها الخبر، كما جاءت ألفاظ الخبر ويراد بها الأمر، فمن ألفاظ الأمر المراد بها الخبر قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلالة فلْيَمدُدْ له الرحمنُ مَدّا﴾ [9] إنما معناه فسيمدّ له الرّحمن مدا أو فليَمْدُدْنْ له الرّحمن مدّا، ومنه قوله تعالى ﴿ أسْمِع بهم وأبْصِر﴾ ومن ألفاظ الخبر المراد بها الأمر قوله تعالى ﴿تُؤمِنُون بالله ورسُولِهِ﴾ [10] فهذا في معنى قوله (آمنوا) الا تراه أجابه بقوله

(1)طه 72.
(2)البقرة 65.
(3)الجمعة 10
(4)الرحمن 32.
(5)مريم 38.
(6)البقرة 43
(7)آل عمران 119.
(8)الصاحبي 184-186.
(9)مريم 75
(10) الصف 11

عزَّ وجلَّ ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّٰتٍ ﴾[1] فهذا معناه آمنوا يغفر لكم ذنوبكم كما تقولك : إنْ تؤمنوا يغفرْ لكم ذنوبكم، ولا يكون قوله يغفر لكم جواب ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾، وإنْ كان أبو العباس رحمه الله قد ذهب إليه"[2]. وقد مر بنا في مبحث الخبر أن الكلام قد يأتي بألفاظ الخبر ويراد به معنى الطلب وقد عزا المبرد إمكان وورود ذلك إلى علم السامع بالقصد قال "وأمّا قولك : غَفَرَ اللّه لزيد، ورحم اللّه زيداً، ونحو ذلك فإنّ لفظه لفظ الخبر ومعناه الطلب، وإنّما كان كذلك لعلم السامع أنّك لا تخبر عن اللّه عز وجل وإنّما تسأله"[3].

ولم يفصل النحاة بين مباحث الأمر والنهي كثيراً، فقد كان المصطلحان يردان معاً في كثير من مباحثهم ذلك لأنّ النهي طلب الكف عن إحداث حدث والأمر طلب حصول شيء غير حاصل وكلا المعنيين يدلان على الإيجاب والاستعلاء. ويأتي النهي كما ذكرت بصيغة واحدة هي الفعل المضارع المقترن بـ (لا) الناهية.

وقد علل ابن السراج اقتصار النهي على هذه الصيغة، وعدم مجيئه مصدراً أو اسماً أو أداة بقوله "تقول ضَرْباً ضَرْبا واللّه، تريد اضربْ ضَرْباً واتّق اللّهَ، وهَلُمَّ وهَاؤُم، إنّما لم يجز في النهي لأنه لا يجوز أنْ يضمر شيئان (لا) والفعل ولو جاؤوا بـ (لا) وحدها لم يجز أيضاً أنْ يُحال بين (لا) والفعل لأنّها عاملة"[4].

وكان سيبويه يعد النهي نفياً للأمر قال "وتقول كُلْ لحماً أو خبزاً أو تمراً كأنّك قلت: كل أحد هذه الأشياء، فهذا بمنزلة الذي قبله، وإنْ نفيت هذا قلت: لا تأكل خبزاً أو لحماً أو تمراً كأنك قلت: لا تأكل شيئاً من هذه الأشياء"[5].

كما صرح ابن السراج بذلك في قوله "وإذا قلت: لا تَقُمْ أعطِك، فالتأويل إلاّ

---

(1) الصف 12

(2) المقتضب 1/ 317-318. والآية من سورة الصف 10.

(3) المقتضب 2/ 132.

(4) الأصول في النحو 2/ 171

(5) الكتاب 3/ 184.

تقمْ أعطك فالإيجاب نظير الأمر، والنفي نظير النهي لأن النهي نفي"[1].

وأعتقد أنهم قالوا ذلك للإيضاح والبيان لأنّهم يدركون أنّ النفي معنى يدخل في الجمل الخبرية، والنهي غير خبر (إنشاء) كما يدركون أنّ لكل من النفي و النهي دلالته الخاصة به، وثمة فرق كبير بين الدلالتين.

ومن أبرز ما أثار انتباه النحاة وعقدوا له الأبواب هو جزم الفعل المضارع في جواب الأمر والنهي وغيرهما من أفعال الطلب، وقد فسّروا ذلك بتضمّن كل من الأمر والنهي معنى الشرط قال المبرّد: " الأفعال التي تنجزم لدخول معنى الجزاء فيها، وتلك الأفعال جواب ما كان أمراً أو نهياً أو استخباراً وذلك قولك :

إئت زيداً يكرمْك، ولا تأتِ زيداً يكنْ خيراً لك .. وإنّما انجزمت بمعنى الجزاء لأنك إذا قلت إئتني أكرمْك، فإنّما المعنى إئتني فإنْ تأتِني أكرمْك لأنّ الإكرام إنّما يجب بالإتيان وكذلك لا تقمْ يَكُنْ خيراً لك، لأنّ المعنى فإنْ لم تقم يكنْ خيراً لك .. ولو قلت : لا تعصِ الله يُدْخلْكَ الجنّةَ كان جيداً، لأنك إنّما أضمرتَ مثل ما أظهرتَ. فكأنّك قلت : فإنّك إنْ لا تعْصِه يُدخِلْكَ الجنّة، واعتبره بالفعل الذي يظهر في معناه، ألا ترى أنّك لو وضعت فعلاً بغير نهي في موضع (لا تعصِ الله) لكان (أطع الله). ولو قلت : (لا تعصِ اللهَ يُدْخِلْكَ النارَ) كان محالاً لأن معناه أطعِ الله، وقولك : أطع الله يُدْخِلْكَ النار محال"[2].

أما الفرّاء فقد فرّق بين الأمر والنهي فقال "والعرب لا تجازي بالنهي كما تجاري بالأمر، وذلك أنّ النهي يأتي بالجحد، ولم تجاز العرب بشيء من الجحود، وإنّما يجيبونه بالفاء، وألحقوا النهي إذا كان بـ (لا) بـ (ليس) و (ما) وأخواتهن من الجحود فإذا رأيت نهياً بعد اسمه فعل فارفع ذلك الفعل فتقول لا تدعْه يضرِبُه، ولا تتركْه يضربك، جعلوه رفعاً إذا لم يكن آخره يشاكل أوله إذ كان في أوله جحد وليس في آخره جحد. فلو قلت لا تدعه لا يؤذِك جاز الجزم والرفع، إذ كان أوله كآخره. كما تقول في الأمر دَعْه ينامُ، ودَعْه يَنَمْ إذ كان لا جحد فيهما، فإذا أمرت ثم جعلت في الفعل (لا) رفعت لاختلافهما أيضا فقلت ايتنا لا نسيءُ إليك كقول الله تبارك وتعالى

---

(1) الأصول في النحو 2/ 180.

(2) المقتضب 2/ 82- 83.

﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱصْطَبِرْ عَلَيْهَا ۖ لَا نَسْـَٔلُكَ رِزْقًا ﴾[1] لمّا كان أو الكلام أمراً وآخره نهياً فيه (لا) فاختلفا، جعلت (لا) على معنى (ليس) فرفعت، ومن ذلك قوله تبارك وتعالى ﴿ فَقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ ﴾[2].

وقوله ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ ﴾[3] رفع ومنه قوله ﴿ فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ ﴾[4] ترفع، ولو نويت الجزاء لجاز في قياس النحو"[5].

2- الاستفهام (الاستخبار): يرد الاصطلاحان في الدراسات النحوية ويراد بهما معنى واحداً، وقد فرّق بينهما عدد من النحاة.

قال الرّماني: "الاستفهام طلب الفهم، والاستخبار طلب الخبر"[6] ويرى ابن كيسان أنّ الاستخبار هو الاستفهام[7] وكذلك ابن فارس حيث قال الاستخبار طلب خبر ما أما ليس عند المستخبر وهو الاستفهام"[8].

ثم ذكر الرأي الآخر ولم يرجّح أحد الرأيين قال "وذكر ناس أنّ بين الاستخبار والاستفهام أدنى فرق قالوا: وذلك أنّ أولى الحالين الاستخبار لأنك تستخبر فتجاب بشيء فربّما فهمته، وربّما لم تفهم فإذا سألت ثانية فأنت مستفهم تقول أفهمني ما قلته لي، قالوا والدليل على ذلك أنّ الباري جلّ ثناؤه يوصف بالخبر ولا يوصف بالفهم"[9].

وقد ذكر النحاة في دراساتهم أدوات الاستفهام وذكروا معانيها وقسمّوها إلى

---

(1) طه 132.

(2) النساء 84

(3) المائدة 105.

(4) طه 58.

(5) معاني القرآن 1/ 160-161.

(6) الحدود 42.

(7) الموفقي 108.

(8) الصاحبي 181.

(9) المصدر نفسه 181.

حروف وأسماء[1] وأبرز تلك الحروف الهمزة لأنها أمّ الباب، قال سيبويه "لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره، وإنما تركوا الألف في (مَنْ) و (متى) و (هل) ونحوهن حيث أمنوا الالتباس، ألا ترى أنك تُدخلها على (مَنْ) إذا تمت بصلتها كقول الله عزّ وجلّ ﴿ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي النَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾[2] وتقول . أمْ هَلْ فإنّما هي بمنزلة (قد) ولكنّهم تركوا الألف استغناء إذ كان هذا الكلام لا يقع إلاّ في الاستفهام"[3]

و(هل) حرف يفيد الاستفهام عن وقوع النسبة أو عدم وقوعها أي أنها لطلب معرفة الحكم لأنّه غير معلوم فيها ذلك لكون السائل يجهل الحكم، وقد فرّق سيبويه بين دلالة (هل) واستعمالاتها وبين دلالة الهمزة واستعمالاتها بقوله "وتقول هل عندك شعيرٌ أو برٌّ أو تمرٌ؟ وهل تأتينا أو تحدّثنا لا يكون إلا ذلك وذاك أنّ هَلْ ليست بمنزلة ألف الاستفهام لأنك قلت هل تضربُ زيداً فلا يكون أن تدّعي أنّ الضرب وقع، وقد تقول أتضربُ زيداً وأنت تدّعي أنّ الضرب واقعٌ. ومما يدلّك على أن ألف الاستفهام ليست بمنزلة (هل) أنك تقول للرجل: (أطرباً). وأنت تعلم أنه قد طرب لتوبخه وتقرّره، ولا تقول هذا بعد (هل)"[4]. ويستدل النحاة على خروج (هل) عن معنى الاستفهام بقوله تعالى ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾[5] إذ تكون بمعنى (قد) ولذا قال المبرد "لأنها تخرج عن حد الاستفهام تدخل عليها حروف الاستفهام نحو قولك (أمْ هَلْ فَعَلْت)"[6] وقد ذكر سيبويه أنّ الهمزة تختلف عن غيرها من أدوات الاستفهام في عدم قبح دخولها على الأسماء التي تليها أفعال، وهو الأمر الذي يستقبح في غيرها من أدوات الاستفهام قال : "وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل إلاّ أنهم قد توسعوا فيها فابتدؤوا بعدها الأسماء، والأصل غير ذلك.

---

(1) ينظر في ذلك المقتضب 1/ 41-43، 3/ 289، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات 263 -264

(2)فصّلت 40.

(3) الكتاب 1/ 99-100.

(4)المصدر نفسه 3/ 175-176.

(5)الدهر 1

(6)المقتضب 1/ 43-44.

الا ترى أنهم يقولون: هل زيدٌ منطلقٌ، وهل زيدٌ في الدار، وكيف زيدٌ آخِذ، فإنْ قلت هل زيداً رأيت، وهل زيدٌ ذهب قَبُحَ ولم يجز إلاّ في الشعر لأنّه لمّا اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل ... وأمّا الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز كما جاز ذلك في هلاّ، وذلك لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره وليس للاستفهام في الأصل غيره"[1].

وقد كان هذا الفرق بين الهمزة وبين سائر أدوات الاستفهام توطئة للكشف عن فرق أهم بين أسلوبين من أساليب الاستفهام عرف الأول عند البلاغيين بـ (طلب التصوّر) وعرف الثاني بـ (طلب التصديق) والمراد بطلب التصوّر إدراك المفرد والمراد بالتصديق إدراك النسبة كما يصطلح على ذلك البلاغيون قال القزويني "فالهمزة لطلب التصديق كقولك أقامَ زيدٌ؟، وأزيدٌ قائم؟ أو التصوّر كقولك: أدبسٌ في الإناء أم عَسَلٌ، وأفي الخابية دِبسُكَ أمْ في الزِّقّ، ولهذا لم يقبح أزيدٌ قامَ، وأعَمْراً عَرَفْتَ، والمسؤول عنه بها هو ما يَلِيها كالفعل في (أضَرَبْتَ زيداً)، والفاعل في (أأنتَ ضَرَبْتَ) والمفعول في (أزيداً ضَرَبْتَ). و (هَلْ) لطلب التصديق فحسب نحو (هَلْ قامَ زيدٌ)، و (هل عَمْروٌ قاعدٌ) ولهذا امتنع (هَلْ زَيْدٌ قامَ أمْ عمروٌ، وقَبُح (هَلْ زَيْداً ضَرَبْتَ) لأنّ التقديمَ يَستدعي حصول التصديق بنفس الفعل"[2].

ويتّضح إدراك النحاة لهذين الأسلوبين مما عرضه سيبويه بتفصيل في مواضع متفرقة من كتابه، فهو يفسر طلب التصور فيما قال في باب (أم إذا كان الكلام بها بمنزلة أيهم وأيّهم)" وذلك قولك: أزيد عندك أمْ عمرو؟ وأزيداً لقيتَ أمْ بشراً؟ فأنت الآن مدّعٍ أنّ عنده أحدهما لأنك إذا قلت أيهما عندك؟ وأيّهما لقيت؟ فأنتَ مدّعٍ أنّ المسؤول قد لقي أحدهما أو أنّ عنده أحدهما إلاّ أنّ علمك قد استوى فيهما لا تدري أيّهما هو

و لدليل على أنّ قولك: أزيدٌ عندك أم عمروٌ بمنزلة قولك أيُّهما عندك، أنّك لو قلت: أزيدٌ عندك أم بشر؟ فقال المسؤول (لا) كان محالاً، كما أنه إذ قال أيهما عندك؟ فقال: لا، فقد أحال.

---

(1) الكتاب 1/ 98-99

(2) التلخيص 153-156

واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديمُ الاسم أحسن، لأنك لا تسأله عن اللُّقى وإنّما تسأله عن أحد الاسمين، لا تدري أيُّهما هو، فبدأت بالاسم لأنك تقصد قصدَ أنه يبين لك أيَّ الاسمين في هذا الحال، وجعلت الاسم الآخر عَديلاً للأول، فصار الذي لا تسأل عنه بينهما.

ولو قلتَ: ألقيت زيدا أمْ عمرا كان جائزا حسناً، أو قلت. أعندك زيدٌ أم عمروٌ كان كذلك"[1]. فالمراد من السؤال هنا تعيين أحد شيئين، لذا ينبغي أن يكن الجواب لمن قال: أزيدٌ عندك أم عمروٌ؟ زيدٌ، أو يكون الجواب عمرو. ولا يجوز أن يكون بـ (لا) أو (نعم) وهذا ما يقصده البلاغيون بقولهم (طلب التصوّر).

كما أوضح سيبويه الأسلوب الثاني في الاستفهام، وهو ما يعرف بطلب التصديق قال "تقول ألقيتَ زيدا أو عمرا أو خالدا، وأعندك زيدٌ أو خالدٌ أو عمروٌ كأنك قلت: أعندك أحد من هؤلاء، وذلك أنك لم تدّعِ أنّ أحدا منهم ثمّ، ألا ترى أنه إذا أجابك قال (لا) كما يقول إذا قلت: أعندك أحدٌ من هؤلاء، واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتأخير الاسم أحسن لأنك إنما تسأل عن الفعل بمن وقَعَ، ولو قلت أزيداً لقيتَ أو عمرا أو خالدا، وأزيدٌ عندك أو عمرو أو خالدٌ، كان هذا في الجواز والحسن بمنزلة تأخير الاسم إذا أردت معنى (أيّهما) فإذا قلت أزيدٌ أفضلُ أم عمروٌ لم يجز ههنا إلاّ (أم) لأنك إنّما تسأل عن أفضلهما، ولست تسأل عن صاحب الفضل ألا ترى أنك لو قلت: أزيدٌ أفضلُ لم يجز، كما يجوز أضربتَ، زيدا، فذلك يدلك أنّ معناه معنى أيّهما إلاّ أنك إذا سألت عن الفعل استغنى بأول اسم"[2].

ويظهر مما قاله سيبويه أنّ ما أتى به علماء البلاغة في هذا المجال لا يزيد على ما قاله سيبويه إلا بتسمية الأسلوب الأول (طلب تصور) وتسمية الأسلوب الثاني (طلب تصديق). ومن يتدبّر أقوال النحاة وآراءهم في الاستفهام يجد أنه، قد نال عناية خاصة منهم ويبدو ذلك واضحاً في تحرّيهم عن المعاني التي يخرج إليها الاستفهام عن معناه الأصلي وهو طلب الافهام أو طلب الإخبار، ومردّ هذه العناية إلى ورود كثير

(1) الكتاب 3/ 169- 170.

(2) الكتاب 3/ 179- 180.

من الآيات القرآنية بصيغ الاستفهام، وهذا ما يتعارض مع إيماننا بأن لله العالِم العليم جلّت قدرته منزّه عن الجهل، فلا يمكن أنْ يسأل طلبا للإفهام أو الإخبار وإنما يكون الاستفهام في هذه الآيات على وجهين:

1. أنْ يكون نقلاً لكلام البشر كما يجري على ألسنتهم فهو حكاية عما يتحدثون به
2. أنْ يكون الاستفهام خارجاً لمعانٍ أخرى غير طلب الإفهام أو طلب الإخبار.

وقد ذكر النحاة هذه المعاني في دراساتهم. سأورد أمثلة من آرائهم في عدد منها وأذكر المعاني الأخرى باختصار.

1. خروج الاستفهام إلى معنى التوبيخ: قال سيبويه "وذلك قولك أتميمياً مرّةً وقيسيّاً أخرى. وإنما هذا أنّك رأيت رجلا في حال تلونٍ وتنقّل فقلت أتميمياً مرة وقيسياً أخرى كأنّك قلت أتحوّل تميميا مرّةً وقيسياً أخرى. فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلوّن وتنقّل، وليس يسأله مسترشداً عن أمر هو جاهل به ليفهّمه إيّاه ويخْبره عنه، ولكنّه ويّبخه بذلك"[1] وقال أبو الحسن الأخفش "وليس قوله (أمْ يقُولونَ افْتَراه)[2] لأنّه شكٌ، ولكنّه قال هذا ليقبح صنيعهم، كما تقول " (ألستَ الفاعل كذا وكذا)، ليس تستفهم إنّما توبّخه"[3] وقال المبّرد "وتقول يا زيد أسكُوتاً والناسُ يتكلّمون، توبّخه بذلك، وقد وقع منه السكوت"[4]
2. خروج الاستفهام إلى معنى التقرير : قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا ﴾،[5] جاء على لفظ الاستفهام والملائكة لم تستفهم ربّها، وقد قال تبارك وتعالى ﴿ إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗ ﴾[6] ولكن معناها معنى الإيجاب أي أنّك ستفعل ... وتقول وأنت تضرب الغلام على الذنب: ألست

---

(1) المصدر نفسه 1/ 347.
(2) يونس 38
(3) معاني القرآن 1/ 184-185.
(4) المقتضب 3/ 289
(5) البقرة 30.
(6) البقرة 30.

الفاعل كذا، ليس باستفهام ولكن تقرير"[1] وقال أبو الحسن الأخفش "وقوله عز وجل ﴿ أَوَلَمْ تُؤْمِن ﴾[2] يقول (ألست قد صدقت) أي أنت كذلك وقال الشاعر:

ألستم خير من ركب المطايا   وأندى العالمين بطون راح"[3]

وقد يخرج الاستفهام إلى المعنيين (التوبيخ والتقرير) قال سيبويه "ومما يدلك على أنّ ألف الاستفهام ليست بمنزلة (هل) أنك تقول للرجل أطرباً؟ وأنت تعلم أنه قد طرب لتوبخه وتقرره، ولا تقول هذا بعد (هل)"[4].

وقد أورد الدكتور عبد القادر حسين رأي سيبويه هذا وشفعه برأي علماء آخرين، ولم يسلّم بما ذكره سيبويه عن عدم دلالة (هل) على التوبيخ. والتقرير قال: "فـ (هل) لا تأتي للتوبيخ أو التقرير عند سيبويه، وسايره في ذلك ابن جني في الخاطريّات، وقال في قوله

حتى إذا جنّ الظلام واختلط   جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط

و(هل) لا تقع تقريراً كما يقع غيرها مما هو للاستفهام. انتهى. وقال زيد بن الحسن الكندي (ت 613 هـ) ذهب كثير من العلماء في قوله تعالى ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ ﴾[5] إلى أنّ هل تشارك الهمزة في معنى التقرير والتوبيخ. وأبو حيان ينقل عن بعضهم أنّ (هل) تأتي تقريراً كما في قوله تعالى ﴿ هَلْ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ ﴾[6] فسيبويه في هذا القول الذي ساقه للتفرقة بين (هل) و (الهمزة) قد جانبه الصواب وخانه التوفيق. غير أنّه بنى على هذا الفرق – وإن كان خطأ – جواز دخول الهمزة على الأسماء، دون (هل). وقد ذهب أحد الباحثين المحدثين إلى استعمال (هل) في

(1) مجاز القرآن 1/ 35
(2) البقرة 260.
(3) معاني القرآن 1/ 383.
(4) الكتاب 3/ 176
(5) الشعراء 72
(6) الفجر 5

بإفادة التقرير واستشهد على ذلك بآيات كثيرة من القرآن الكريم"[1].

3- خروج الاستفهام إلى معنى النفي: قال ابن جني "وذلك لقول الله سبحانه ﴿ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ﴾[2] أي ما قلتَ لهم وقوله ﴿ اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾[3] أي لم يأذن لكم"[4].

4- خروج الاستفهام إلى معانٍ أخرى: أجملها ابن فارس بقوله : ويكونُ استخباراً في اللفظ والمعنى تعجّب نحو ﴿ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ ﴾[5] وقد يسمّى هذا تفخيماً، ومنه قوله ﴿ مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾[6] تفخم للعذاب الذي يستعجلونه . ويكون اللفظ استخباراً والمعنى تفجّع نحو ﴿ مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً ﴾[7] ... ويكون استخباراً والمعنى تسوية نحو ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾[8]... ويكون استخبارا والمعنى إنكار نحو ﴿ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[9] . ويكون اللفظ استخباراً والمعنى تحضيض نحو قولك هلا خيراً من ذلك . ويكون استخباراً والمراد به الإفهام نحو قوله جلَّ ثناؤه ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ ﴾[10] وقد علم الله أنّ لها أمراً قد خفِيَ على موسى – عليه السلام – فاعلمه من حالها ما لم يعلمه.

ويكون استخباراً والمعنى تكثير نحو قوله جلَّ ثناؤه ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ

---

(1) أثر النحاة في البحث البلاغي 89.

(2) المائدة 116.

(3) يونس 59.

(4) الخصائص 3/ 269

(5) الواقعة 8

(6) يونس 50

(7) الكهف 49.

(8) البقرة 6 وقال أبو عبيدة "هذا كلام هو إخبار خرج مخرج الاستفهام وليس هذا إلاّ في ثلاثة مواضع، هذا أحدها والثاني ما أبالي أقبلت أم أدبرت. والثالث : ما أدري أوليت أم جاء فلان" مجاز القرآن 1/ 31

(9) الأعراف 28

(10) طه 17

﴿ هَلَكْنَـٰهَا ﴾[1] ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ ﴾[2] .. ويكون بلفظ الاستخبار والمعنى تعجّب كقوله جلّ ثناؤه ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴾[3] و﴿ لِأَيِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ ﴾[4] "[5].

وهذه المعاني كثيرة لا يُمكن استقصاؤها لأنها تتعيّن في ضوء القرائن وسياق الكلام، وكان النحاة يجتهدون في تعيين هذه المعاني ولكنّهم كانوا يستوثقون من ذلك بما يشيرون إليه من قرائن، مدركين أنّ الذوق والفهم هما أساس تسمية هذه المعاني لذا نراهم يختلفون في تقدير المعنى المقصود الذي يخرج الاستفهام إليه. فقد ذكرت أنّ أبا عبيد قال في المعنى الذي خرجت إليه ألفاظ الآية الكريمة ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا ﴾[6] هو التقرير والإيجاب إلا أنّ ابن فارس قال "ويكون استخباراً والمعنى استرشاد نحو (أتجعلُ فيها يُفسِد فيها). وكذلك الحال في قوله تعالى ﴿ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ﴾ فقد ذكر ابن جنّي أنّ المعنى نفي، وقال ابن فارس (المعنى تبكيت للنصارى فيما ادّعوه[7].

3. النداء : أفرد النحاة للنداء أبواباً تحدّثوا فيها عن أدواته، وضروب المنادى وحالات بنائه وإعرابه والمعاني التي يخرج إليها. وقد عدّه سيبويه أوّل كل كلام، قال الزجاجي "وعلى أنّ النداء في كلامهم أكثر من النفي، قال سيبويه: أوّل كلّ كلام النداء وإنّما يترك في بعضه تخفيفا، وذلك أنّ سبيل المتكلم أنْ ينادي مَنْ يخاطبه ليقبل عليه، ثم يخاطبه مخبراً له ومستفهماً أو آمراً أو ناهياً وما أشبه ذلك، فإنّما يترك النداء إذا عُلم إقبال المخاطب على المتكلّم استغناءً بذلك، قال : وربما أقبل المتكلم على مخاطبة وهو منصتٌ له مقبل عليه مُصغٍ إليه، فيقول له يا فلان توكيداً، ثم يخاطبه، فلما كثر النداء في كلامهم هذه الكثرة أجازوا تغييره وبناءه على الضم

(1) الأعراف 4.
(2) محمد 13.
(3) النبأ 1
(4) المرسلات 12
(5) الصاحبي 181-183
(6) البقرة 30
(7) الصاحبي 182.

إذا كان مفرداً، وحذف التنوين منه، وترخيمه، وزيادة اللام فيه بين المضاف والمضاف إليه"[1].

وأصل النداء تنبيه المدعو ليقبل عليك[2] لذا عرّفه البلاغيون "طلب إقبال المدعو على الداعي بأحد حروف مخصوصة"[3].

وقد اختلفت آراء النحاة في تقديرنا صب المنادى قال بعضهم هو الفعل المتروك إظهاره (أنادي) أو أدعو) وقال آخرون هو حرف النداء (يا)، وأكثر النحاة يرون الرأي الأول، على الرغم من إدراكهم أنّ تقديرهم يُحيل معنى النداء إلى إخبار. وهو ما ينقض دلالة النداء على الإنشاء، قال أبو علي الفارسي "ثبت أن العامل فيه الفعل إلاّ أنّ ذلك الفعل مختزل غير مستعمل الإظهار، لأنك لو أظهرته لكان على الخبر ومحتملاً للصدق والكذب ولو كان كذلك لبطل هذا القسم من الكلام وهو أحد المعاني التي عليها تجري العبارات"[4] وهذا التقدير تعليمي لا علاقة له بالمعنى لأنّ النداء معنى ينشئه المتكلم منبّها المخاطَب وطالباً إقباله عليه، لذا قالوا إنه إنشاء وليس خبراً قال الأعلم الشنتمرى "إنّ النحويين قد أجمعوا على أنّ النداء ليس بخَبَرٍ، وقوله (أدعو) أو (أنادي) إخبار عن نفسك، وتحقيقه أنّ المنادي لما احتاج إلى عَطْفِ المُنادى على نفسه. واستدعائه إياه ليُقبل عليه، فيخاطبه بالذي يريد، احتاج إلى حرف يصله باسمه ليكون تصويتاً به وتنبيهاً له وهو (يا) وأخواتها فصار المنادى كالمفعول بتحريك المنادي له وتصويته به والمُنادي كالفاعل ولا لفظ له، وصار بمنزلة الفعل الذي يذكره الذاكر فيصله بمفعول ظاهر وفاعل مضمّر مقدر"[5].

وقد شغل النحاة بهذا التقدير كثيراً لاحتياجهم إلى تفسير العلامات المختلفة التي تظهر على المنادى فيما سمّوه حالات إعراب المنادى وبنائه. ولا أريد أن أذكر شيئاً

---

(1) اللامات 111-112 وينظر في الكتاب 2/ 208.

(2) الأصول في النحو 1/ 329.

(3) حاشية التلخيص 171.

(4) المسائل العسكرية 110

(5) النكت 1/ 540.

من ذلك لأنه يبعدني عن دراسة المعنى لكني أريد أن أشير إلى أن تقدير ناصب المنادى صناعة نحوية تخل بمعنى النداء ذلك لأن هذا التركيب بذاته يؤدي معنى النداء ولا يحتاج إلى تفسير أو إيضاح. وهذا الإحساس بدلالة هذا التركيب بذاته على معنى النداء، حتى الدكتور عبد الرحمن أيوب على أن يصنّف جملة النداء ضمن نوع من الجمل غير الإسنادية قال: "يقول النحاة العرب بأنّ الجملة على نوعين اسمية وفعلية، وقد جعلوا من الجمل الفعلية جملة النداء وجملة (نِعْم) و (بِئْس) وجملة التعجب، ونحن لا نرى رأي النحاة هذا فعندنا أنّ الجمل العربية نوعان: إسنادية وغير إسنادية، والجمل الإسنادية تنحصر في الجمل الاسمية والجمل الفعلية، أمّا الجمل غير الإسنادية فهي جملة النداء وجملة نِعْمَ وبِئْسَ"[1] وقد ذكر الدكتور ابراهيم السامرائي هذا الرأي وأيّده ضمناً بقوله "وعلى هذا فإن النداء من الأساليب الخاصة التي تؤدي فائدة من الفوائد، ولا يمكن ان يكون أسلوب النداء من قبيل الجملة الفعلية وليس في هذا الأسلوب إسناد كما في الجملة الفعلية."[2] وللنداء حروف تدخل على الاسم المفرد أو المضاف أو الشبيه بالمضاف أجملها ابن السراج بقوله: "الحروف التي ينادى بها خمسة: (يا) أو (أيا) و (أي) و (هَيا) وبالألف وهذه ينبّه بها المدعو، إلا أنّ أربعة غير الألف يستعملونها إذا أرادوا أن يمدّوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم أو للإنسان المعرض أو النائم المستثقل . ... . . ويجوز أن تستعمل هذه الخمسة إذا كان صاحبك قريباً مقبلاً عليك توكيداً، وإنْ شئت حذفتهن كلّهنّ استغناء إلاّ في المبهم والنكرة فلا يحسن أنْ تقول هذا وأنت تريد يا هذا، ولا رجل وأنت تريد يا رجل. ويجوز حذف (يا) من النكرة في الشعر"[3].

وفرّق النحاة بين ضروب من يقع عليه النداء وجعلوا العلامات فارقة للمعاني بين ما كان معرفة أو نكرة مقصودة أو نكرة غير مقصودة، قال المبرد "فإنْ قيل: فالمضاف والنكرة مخاطبان كما كان في المفرد المعرفة وقد كان حقهما أنْ يُخبر عنهما

(1)دراسات نقدية في النحو العربي 129

(2)الفعل زمانه وأبنيته 213.

(3)الأصول في النحو 1/ 329، وينظر المقتضب 4/ 233.

ولا يُخاطبا، قيل له: قد علمنا أنّ المضاف معرفة بالمضاف إليه، كما كـان قَبل النداء و لنكرة في حال النداء كما كان قبل ذلك، وزيـد .. في حـال النـداء معرفـة بالإشـارة مُنتقل عنه ما كان قبل ذلك فيه من التعريف. ألا ترى أنّك تقول إذا أردت المعرفـة يـا رجلُ أقبلْ فإنّما تقديره يا أيّها الرجل أقبلْ، وليس على معنى معهود، ولكـنْ حدثـت فيه إشارة النداء فلذلك لم تدخل فيه الألف واللام، وصار معرفة بما صارت به المبهمة معارف. والمبهمة مثل هذا وذاك، وهذه، وتلك وأولئك وذلك وذاكنّ وذلكنّ إلاّ أنـك إذا ناديته فهو معرفة بالإشارة كما كانت هذه الأسماء. غير أنّه مخـاطب، وهـي مُخبر عنها فهذا يوضّح لك أمر الواحد المفرد ... والفصل بين قولـك : يـا رجـلُ أقبـلْ إنْ أردتَ به المعرفة، وبين قولك يا رجلاً أقبل إذا أردت النكرة أنّك إذا ضممـت فإنّمـا تريد رجلاً بعينه تشير إليه دون سائر أمّته.

وإذا نصبتَ ونوّنتَ فإنّما تقديره يا واحداً ممّن له هذا الاسم، فكـلّ مـن أجـابك من الرجال فهو الذي عَنَيْت كقولك لأضربَن رجلاً، فمن كان له هـذا الاسـم بـرّ بـه قسمك، ولو قلت لأضربنّ الرجل لم يكن إلاّ واحداً معلوماً بعينه إلاّ أنّ هذا لا يكون إلاّ على معهود"[1].

وللنداء أسماء يُخصّ بها لا ترد في غير النداء، قال سيبويه " وزعم الخليل رحمـه الله أنّ الألف واللام إنّما منعهما أنْ يدخلا في النداء من قبل أنّ كـلّ اسـم في النـداء مرفوع معرفةٌ، وذلك أنّه إذا قال يا رجلُ، ويا فاسقُ فمعناه كمعنى يا أيّها الفاسق ويـا أيّها الرجلُ وصار معرفة لأنك أشرت إليـه، وقصـدتَ قصـدَه، واكتفيـت بـهذا عـن الألف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو هذا وما أشبه ذلك وصـار معرفـةً بغير ألف ولام، لأنّك إنّما قصدت قصدَ شيءٍ بعينه، وصار هـذا بـدلاً في النـداء مـن الألف واللام، واستُغني به عنهما كما استغنيتَ بقولك اضربْ عـن لتضـربْ، وكمـا صار المجرور بدلاً من التنوين، وكما صارت الكاف في رأيتك بدلاً من رأيت إيّاك

وإنّما يُدخِلون الألف واللام ليعرفوك شيئاً بعينه قد رأيتَـه أو سمعـت بـه، فـإذا قصدوا قصدَ الشيء بعينه دون غيره، وعنَوه، ولم يجعلوه واحداً من أمّـةٍ فقـد استغنوا

(1) المقتضب 4/ 205 - 206.

عن الألف واللام. فمن ثم لم يدخلوهما في هذا ولا في النداء .. ويدلك على أنه اسم للمنادى أنّهم لا يقولون في غير النداء جاءني خباثِ ولكاعِ ولا لُكَعُ ولا فُسَقُ. فإنّما اختُصَّ النداء بهذا الاسم أنّ الاسم معرفة كما اختص الأسدُ بأبي الحارث إذ كان معرفة. ولو كان شيءٌ من هذا نكرةً لم يكن مجروراً لأنّها لا تُجَرّ في النكرة ومن هذا النحو أسماءٌ اختُصَّ بها الاسم المنادى لا يجوز منها شيء في غير النداء نحو يا نَوْمانُ ويا هَنَاه ويا فُلُ. ويقوّي ذلك كلّه أنّ يونس زعم أنّه سمع من العرب من يقول يا فاسقُ الخَبيثُ"[1]

وتخرج ألفاظ النداء عن معنى التنبيه وطلب الإقبال إلى معانٍ أخرى أشهرها ما يعرف عند النحاة بالاختصاص.

قال سيبويه في باب ما جرى على حروف النداء وصفا له وليس بمنادى ينبّهه غيرهُ ولكنه اختصَّ كما أنّ المنادى مختصٌ من بين أمته لأمرك ونهيك أو خبرك" فالاختصاص أجرى هذا على حرف النداء، كما أنّ التسوية أجرت ما ليس باستخبار ولا استفهام على حرف الاستفهام، إنّك تسوي فيه كما تسوّي في الاستفهام، فالتسوية أجرته على حرف الاستفهام، والاختصاصُ أجرى هذا على حرف النداء "[2]

كما أوضح سيبويه الفرق بينه وبين النداء وحصره في الغاية المقصودة من كلّ منهما قال: "وذلك قولك : أمّا أنا فأفعلُ كذا وكذا أيها الرجل، وعلى المضاربِ الوَضيعةُ أيُّها البائعُ، واللّهم اغْفِرْ لنا - أيّتها العصابةُ، وأردت أنْ تختصَّ ولا تُبْهِمَ حين قلت: أيّتُها العصابةُ وأيّها الرجلُ، أراد أنْ يؤكّد لأنه قد اختصَّ حين قال (أنا) ولكنّه أكّدكما تقول للذي مقبل عليك[3] بوجهه مستمع مُنصِت لك كذاكان الأمر يا أبا فلان توكيداً ، ولا تدخل (يا) هاهنا لأنّك لست تنبه غيرك يعني: اللّهمّ اغفر لنا أيتها العصابة"[4].

فالنداء طلب إقبال المخاطب إليك وليس الاختصاص كذلك، لأنّ المتكلم لا

---

(1) الكتاب 2/ 197-199.

(2) الكتاب 2/ 231 232.

(3) في النص (عليه) وقد صححها على ما في نسختي بولاق والأعلمي.

(4) الكتاب 2/ 232.

يريد إقبال نفسه عليه وإنما يريد توضيح الإبهام في قولنا (أنا) و (نحن) أو (أيها) و (أيتها) قال المبرد "ونظير إدخالهم التسوية على الاستفهام لاشتمال التسوية عليها قولك اللّهم اغفر لنا أيتها العصابة، فأجرّوا حرف النداء على العصابة وليست مدعوة لأنّ فيها الاختصاص الذي في النداء، وإنما حق النداء أنْ تعطف به المخاطب عليك ثم تخبره أو تأمره أو تسأله أو غير ذلك مما توقعه إليه فهو مختصّ من غيره في قولك يا زيد، ويا رجال فإذا قلت: اللّهم اغفر لنا، أيّتها العصابةُ - فأنتَ لم تَدْعُ العصابةَ، ولكنك اختصصتها من غيرها كما تختصّ المدعو فجرى عليها اسم النداء أعني - أيّتها - لمساواتها إيّاه في (الاختصاص)"[1].

وفي ضوء ذلك اشترط سيبويه أن يكون الاسم المزيل للإبهام معروفاً لأنّه يأتي للإيضاح قال "واعلم أنّه لا يجوز لك أنْ تُبهم في هذا الباب فتقولَ إني هذا أفعَلُ كذا وكذا، ولكن تقول : إني زيداً أفعلُ، ولا يجوز أنْ تذكر إلاّ اسماً معروفاً، لأنّ الأسماء إنّما تذكرها توكيداً وتوضيحاً هنا للمضمر وتذكيراً. وإذا أبهمتَ فقد جئتَ بما هو أشكلُ من المضمر، ولو جاز هذا لجازت النكرة فقلت إنا قوماً، فليس هذا من مواضع النكرة والمبهم، ولكن هذا موضع بيان كما كانت الندبة موضع بيان، فقبُح إذ ذكروا الأمر توكيداً لما يعظّمون أمرَه أنْ يذكروا مبهماً"[2] وذكر النحاة للاختصاص معاني أخرى منها التعظيم قال سيبويه" وإذا صغّرت الأمر فهو بمنزلة تعظيم الأمر في هذا الباب وذلك قولك. إنّا معشرَ الصعاليكِ لا قوّةَ بنا على المُروّة. وزعم الخليل رحمه أنّ قولهم: بك اللّه نرجو الفضل، وسُبحانك اللّهَ العظيمَ، نَصبَه كنصب ما قبله وفيه معنى التعظيم"[3].

كما يخرج النداء إلى التعجب : قال سيبويه "وممّا جاء وفيه معنى التعجب كقوله يا لك فارساً قول الأخوص بن شريح الكلابي.

تمنّاني ليلقاني لَقيطٌ أعامِ لكَ بنَ صَعْصَعَةَ بنِ سَعدِ

---

(1) المقتضب 3/ 298-299.

(2) الكتاب 2/ 236.

(3) المصدر نفسه 2/ 235.

وإنّما دعاهم لهم تعجباً، لأنّه قد تبين لك أنّ المنادى يكون فيه معنى (أفعِلْ بـه) يعني يا لك فارساً. وزعم الخليل رحمه الله أنّ هذا البيت مثلُ ذلك للأخطل.

أيام جُمْلٍ خليلاً لـو يخـافُ لهـا صَرماً لَخُولِطَ منه العقْـلُ والجسَـدُ"[1]

وقال الزجاجي "وربما سبق لام التعجب حرف النداء كقولهم يا لزيـدٍ فارسـاً أي اعجبُوا لزيدٍ فارساً، ويالك راكباً، وكذلك ما أشبهه"[2].

وتخرج ألفاظ النداء لمعنى التفجّع فيما سمّوه بالندبة قـال المبّرد عنهـا "والوجـه الآخر أنْ تجري مجرى النـداء البتـة، وعلامتـه (يـا) و (وا) ولا يجـوز أن تحـذف منهـا العلامة لأن الندبة لإظهار التفجّع ومدّ الصوت. واعلم أنّك لا تندب نكرة ولا مبهماً ولا نعتاً لا تقول: يا هذاه، ولا يا رجلاه إذا جعلت رجـلاً نكـرة، ولا يـا زيـد الظريفـاه، لأنّ الندبة عذر للتفجّع، وبها يخبر المتكلم أنّه قد ناله أمرٌ عظيم، ووقع في خطب جسيم"[3].

ويخرج لفظ النداء إلى معنى الاستغاثة وقد أوضحه سيبويه قـائلاً "هـذا بـاب مـا يكون النداء فيه مضافاً إلى المنادى بحرف الإضافة وذلك في الاستغاثة والتعجب وذلك الحرف اللام المفتوحة وذلك قول الشاعر وهو مهلهل :

يـا لَبَكْـرٍ أنْشِـروا لي كُلَيبـاً يـا لَبَكْـرٍ أيـنَ أيـنَ الفِـرارُ

فاستغاث بهم لينشروا له كليباً وهذا منه وعيدٌ وتهددٌ، وامّا قولـه "يـا لَبكـر أيـنَ أين الفرارَ فإنّما استغاث بهم لهم أي لِمَ تفرّون استطالة عليهم ووعيدا"[4].

4. المعاني الأخـرى (وهـي التمـني والـترجي والعـرض والتحضيـض) وقـد وردت إشارات في الأبواب النحوية لهذه المعاني من خلال تبيين معاني الأدوات التي تـرد في تلك الأبواب كما ورد في معنى ليتَ "ليتَ معناها التمني نحو ليت زيدا أتانا"[5].

كما أشاروا إلى تلك المعاني في حديثهم عن أدوات أخرى فقد ذكر سـيبويه عـن

---

(1)المصدر نفسه 2/ 237-239.

(2)اللامات 73

(3)المقتضب 4/ 268.

(4)الكتاب 2/ 215-216.

(5)المقتضب 4/ 108.

همزة الاستفهام الداخلة على (لا) النافية: "واعلم أنّ (لا) إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التمنّي عملت فيما بعدها فنصبته، ولا يحسن لها أن تعمل في هذا الموضع إلاّ فيما تعمل فيه في الخبر، وتسقط النون والتنوين في التمنّي كما سقطا في الخبر فمن ذلك. ألا غلام لي، وألا ماءَ بارداً، ومن قال لا ماءَ باردَ، قال ألا ماءَ باردَ"[1].

كما ورد ذكر التمني كثيراً في مباحث جزم الفعل المضارع أو رفعه إذا كان جواب طلب، إلاّ أنّ هذه المباحث تهتم بأثر تلك المعاني من حيث الإعراب أكثر مما تهتم بوجوه هذا المعنى، وتشعباته. وقد أشار ابن فارس إلى التمضي بقول : "والتمني قولك وددتك عندنا، وقوله.

وددتُ – وما تُغني الوَدَادَةُ – أنني   بما في ضمير الحَاجبيَّة عالِمُ

قال قوم هو من الإخبار لأنّ معناه (ليس) إذا قال القائل: ليتَ لي مالاً فمعناه (ليس لي مالٌ). وآخرون يقولون: لو كان خبراً لجاز تصديق قائله أو تكذيبه، وأهل العربية يختلفون فيه على هذين الوجهين"[2] وذكر النحاة معنى الترجي في بيانهم معاني (لعل) وعسى) قال المبرد: "ولعل حرف جاء لمعنى مشبّه بالفعل كأنّ معناه التوقع لمحبوب أو مكروه وأصله (علّ)، واللام زائدة، فإن قلت. لعلّ زيداً يأتينا بخير، ولعل عمراً يزورنا فإنّما جاز هذا الكلام من القائل أنّه لا يأمَنُ أنْ يكون هذا كذا"[3].

وما قيل عن الأدوات الأخرى الدالّة على هذين المعنيين لا يزيد عن هذه التلميحات. وقد أشار الخليل إلى معنى التحضيض فيما نقله عنه سيبويه بقوله "وسألت الخليل رحمه الله عن قوله :

ألا رجلاً جَزاهُ اللّهُ خيراً   يَدلُّ على مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ

فزعم أنّه ليس على التمني ولكنّه بمنزلة قول الرجل : فهلا خيراً من ذلك كأنّه

---

(1) الكتاب 2/ 307

(2) الصاحبي 188.

(3) المقتضب 3/ 73.

قال : ألا ترون رجلاً جزاه الله خيراً"[1].

كما تحدث ابن فارس عن معنى العرض والتحضيض قائلا: والعرض والتحضيض متقاربان، إلاّ أنّ العرض أرفق والتحضيض أعزم، وذلك قولك في العرض ألا تنزل؟ ألا تأكل؟ والإغراء والحث قولك: ألم يأن لك أن تطيعني؟.

وفي كتاب الله جلّ ثناؤه ﴿ ۞ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾[2] والحث والتحضيض كالأمر: ومنه قوله عزّ وجلّ ﴿ أَنِ ٱئْتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ۝ قَوْمَ فِرْعَوْنَ ۚ أَلَا يَتَّقُونَ ﴾[3] فهذا من الحث والتحضيض معناه: إيتهم ومُرْهم بالإتقاء. و (لولا) تكون بهذا المعنى وقد مضى ذكرها وربما كان تأويلها النفي كقوله جلّ ثناؤه ﴿ لَّوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطَـٰنٍۭ بَيِّنٍ ﴾[4] المعنى اتخذوا من دونه آلهة لا يأتون عليهم بسلطان بيّن"[5].

الإنشاء الطلبي :

يطلق البلاغيون على المعاني التي لا تكون طلبا مصطلح الإنشاء غير الطلبي وهي معانٍ ليست من الأخبار لكنّها لا تفيد معنى الطلب قال التفتزاني "فالإنشاء إن لم يكن طلباً كأفعال المقاربة وأفعال المدح والذم، وصيغ العقود، والقسم وربّ ونحو ذلك، فلا نبحث عنها هـهنا لقلّة المباحث المناسبة المتعلقة بها، ولأن أكثرها في الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء"[6]

وهذه الموضوعات التي لم يهتم بها البلاغيون، درسها النحاة وأوضحوا معاني تراكيبها وأدواتها واشتملت دراستها على الجوانب الإعرابية، ودلالة تلك التراكيب وسأكتفي بذكر نكت من معاني عدد منها لطول تلك المباحث وكثرة تفصيلاتها.

(1) المدح والذم: وهما معنيان يردان في الكلام كثيرا إذ يمدح الإنسان بخلّة محمودة أو

---

(1) الكتاب 2/ 308.

(2) الحديد 16.

(3) الشعراء 10 - 11.

(4) الكهف 15

(5) الصاحبي 187-188.

(6) مختصر المعاني 195

يذم بصفة سيئة بأساليب التعبير المعروفة، إلاّ أنّ المراد هنا هو التعبير عن هذين المعنيين بأفعال جامدة أهمها (نِعْمَ وبِئْسَ وَحبّذا وساء).

قال ابن السّراج: "نِعْم وبئس وما كان في معناهما إنّما يقع للجنس، ويجيئان لحمد وذم، وهما يشبهان التعجب في المعنى وترك التصرف وهما يجيئان على ضربين. فضرب يرفع الأسماء الظاهرة المعرفة بالألف واللام على معنى الجنس ثم يذكر بعد ذلك الاسم المحمود أو المذموم.

الضرب الثاني: أن تضمر فيها المرفوع وهو اسم الفاعل وتفسره بنكرة منصوبة. أمّا الظاهر فنحو قولك نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عبد اللّه، ونعم الدار دارك فارتفع الرجل والدار بـ (نعم) وبئس لأنهما فعلان يرتفع بهما فاعلاهما، أمّا زيد فإنّ رفعه على ضربين: أحدهما: أنّك لما قلت نعم الرجل فكأن معناه محمود في الرجل. وقلت (زيد) ليعلم مَنْ الذي أُثني عليه فكأنّه قيل لك مَنْ هذا المحمود؟ قلت: هو زيد.

والوجه الآخر: أنْ تكون أردت التقديم فأخرته فيكون حينئذ مرفوعاً بالابتداء ويكون (نعم) وما عملت فيه خبره، وليس (الرجل) في هذا الباب واحداً بعينه إنّما هو كما تقول: أنا أفرقُ الأسد والذئب، لست تريد واحداً منهما بعينه إنّما تريد هذين الجنسين. قال الله تعالى ﴿ وَٱلْعَصْرِ ۝ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾[1] فهذا واقع على الجنسين يبين ذلك قوله ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ ﴾[2] وما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة ما فيه الألف واللام وذلك قولك نعم أخو العشيرة أنت، ولا يجوز، نعم الذي قام أنت، ولا نعم الذي ضرب زيداً أنت من أجل أنّ الذي بصلَتِه مقصود إليه بعينه فلمّا الضرب الثاني فأنْ تضمر فيها مرفوعاً يفسّره ما بعده، وذلك قولهم: نِعْمَ رجلاً أنت، ونِعْمَ دابةً دابتُك وبِئْسَ في الدار رجلاً أنتَ، ففي نِعْمَ وبِئْسَ يفسّره ما بعده والمضمر الرجل استغني عنه بالنكرة المنصوبة التي فسّرته لأنّ كل مبهم من الإعداد وغيرها إنّما تفسّره النكرة المنصوبة"[3]

---

(1)العصر 2.

(2)العصر 3.

(3)الأصول في النحو 1/ 111- 114.

وقال أبو علي موضّحاً ما يفسّر تلك النكرة "وعلى أيّ الوجهين حملت (ما) فلابدّ من معرفة مرادة في المعنى محذوفة من اللفظ يختص به المدح الشائع ألا ترى أنّك لو قلت نعم رجلاً أو نعم الرجل لكنتَ مريداً مع ذلك ممدوحاً مخصوصاً حذفته لجريّ ذكره وتقدّمه أو لدلالة حال أخرى عليه"[1].

فالأساس في هذا الأسلوب أنْ يوجّه المدح أو الذم إلى جنس عام لا يراد به واحد بعينه، ثم يخص بذلك المدح أو الذم اسم دون غيره، ولذا جعلوا أفعال هذا الأسلوب ثابتة الصيغة مختلفة عن صيغتها المتصرفة وذلك لأن "كلّ ما لزمه شيء على معنى لم يتصرف لأنه إنْ تصرّف بطل ذلك المعنى وصار بمنزلة الأفعال التي تجري على أصولها ولم يدخلها من المعنى أكثر من ذلك"[2] وجعلوا الفاعل جنساً عاماً كما مرّ في قول المبرد. وقد ذكر الرضي وجه دلالة هذه الصيغ على الإنشاء قائلاً "إنّك إذا قلت نِعْمَ الرجل زيدٌ فإنّما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجوداً في الخارج في أحد الأزمنة، مقصوداً مطابقة هذا الكلام إيّاه حتى يكون خبرا بل تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا ولو كان أخباراً صيرفاً عن جودته خارجاً لدخلهُ التصديق والتكذيب، فقول الإعرابي لمن بشّره بمولودة وقال له نعم المولودة واللّهِ ما هي بنعم المولودة ليس تكذيباً له في المدح إذ لا يمكن تكذيبه فيه بل هو إخبار بأنّ الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو إنشاء"[3].

2. التعجب . يرد التعجب في الكلام بصيغ والفاظ كثيرة، فقد سمعت تراكيب يدلّ معناها على التعجب فمنها قولهم (للّهِ دَرُّه فارساً وسبحانَ اللّه، وحسبُكَ بزيد رجلاً ومِنْ رجل، وويلُ أمه رجلاً ومِنْ رجلٍ قال الزجاجي "وقال العلماء في قوله للّه دَرُّك إنّ هذه لام التعجب وإنْ كان دعاء للمخاطب به، أو المخبر عنه في قولهم للّه دَرُّه، وقالوا معناه كثّر اللّهُ خيرَه، والدَرّ: اللبن، وكان أكثر ما يشربون، فدعي بتكثيره لهم لأنّه لا يكثر إلا بكثرة غنمهم ومواشيهم، وتخرجه مخرج

---

(1)المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات 253.

(2) المقتضب 4/ 175

(3)شرح الكافية 2/ 289- 290

التعجب، وقال بعضهم لله دَرُّكَ: أي لله ما تأتي به"[1].

وقد ذكرت في مباحث الإنشاء الطلبي أنّ عدداً من معانيه كالأمر والاستفهام والنداء تخرج ألفاظها إلى معنى التعجب.

وفضلاً من ذلك ثمّة صيغتان اختصتا بالتعجب هما (ما أفعَلَه) و (أفْعِلْ به) وقد أفرد النحاة لهما باباً درسوا فيه دلالتهما على التعجب وشروط صياغتهما، وغير ذلك مما بحثوه في هذا المجال. قال ابن السراج موضحاً دلالة هاتين الصيغتين "وإنما لزم فعل التعجب لفظاً واحداً، ولم يصرف ليدلّ على التعجّب، ولولا ذلك لكان كسائر الأخبار لأنّه خبر، ويدل على أنّه خبر أنّه يجوز لك أنْ تقول فيه صدق أو كذب، فإذا قلت ما أحسَنَ زيداً فـ (ما) اسم مبتدأ و (أحسَنَ) خبره وفيه ضمير الفاعل، و (زيد) مفعول به و (ما) هنا اسم تام غير موصول فكأنّك قلت: شيء حسَّنَ زيداً، ولم تصف أنّ الذي حسَّنه شيء بعينه، فلذلك لزمها أنْ تكون مبهمة غير مخصوصة كما قالوا: شيء جاءك، أي ما جاءك إلاّ شيء وكذلك شر أهرّ ذا ناب أي ما أهرّه إلا شرٌّ ونظير ذلك إنّي مما أنْ أفعل، يريد إنّي من الأمر أنْ أفعل فلمّا كان الأمر مجهولا جعلت (ما) بغير صلة، ولو وصلت لصار الاسم معلوماً وإنّما لزمه الفعل الماضي وحده لأنّ التعجب إنّما يكون مما وقع وثبت، ليس مما يمكن أنْ يكون، ويمكن أنْ لا يكون، ... وإذا قلتَ ما أحسَنَ زيدا كان الأصل: حسُنَ زيدٌ ثم نقلناه إلى فَعَّل فقلنا : شيء احْسَنَ زيداً وجعلنا (ما) موضع شيء، ولزم لفظاً واحداً ليدلَّ على التعجب كما يفعل ذلك في الأمثال . والضرب الثاني من التعجب : يا زيدُ أكْرِم بعمرو، ويا هند أكرم بعمرو، ويا هندان أكرم بعمرو، وكذلك جماعة الرجال والنساء، قال الله تعالى (أسْمِعْ بِهِمْ وأبْصِرْ) وإنّما المعنى : ما أسمَعَهم وأبصَرَهم، وما أكرَمه، ولستَ تأمرهم أنْ يصنعوا به شيئا فتثني وتجمع وتؤنث."[2]

وتختلف آراء النحاة في كلٍّ من هاتين الصيغتين، إذ اختلفوا في دلالة (ما) في قولنا (ما أحسَنَ زيداً) قال بعضهم إنّها موصولة وقالوا هي موصوفة وقال آخرون

---

(1) اللامات 74.

(2) الأصول في النحو 1/ 98 – 101. والآية من سورة مريم 38.

استفهامية مشوبة بتعجب، ورأى بعضهم أنها تامة بمعنى شيء ...[1].

قال عبد السلام هارون "والذي أرجّحه من تلك الأقوال ما ذهب إليه الفرّاء وابن درستويه: أنها استفهامية مضمّنة معنى التعجب وذلك لأمرين أحدهما معنويّ والآخر صناعي أمّا المعنوي فلأنّ أبلغ أساليب التعجب ما كان منقولاً عن الاستفهام بقول: ما هذا الجمال وما ذاك الحسن وفي هذا الأسلوب يسأل المتعجب عن سبب الحسن إشارة إلى أنّ للحسن أسباباً كثيرة تستدعي السؤال.

وأمّا الصناعي فلأنها وهي بمعنى الاستفهام لا تحتاج إلى تقدير محذوف، وبمعنى الموصولة، والنكرة الموصوفة، تحتاج إلى تقدير الخبر، أي شيء عظيم، ولا يخفى ما في ذلك من التكلف"[2] كما اختلفوا في صيغة (أكرم به) قال ابن السراج "وأفعِلْ هو (فَعَلَ) لفظه لفظ الأمر في قطع ألفه وإسكان آخره، ومعناه إذا قلت : أكرم بزيدٍ وأحسِنْ بزيدٍ، كَرُمَ زيدٌ جداً، وحَسُنَ زيد جداً فقوله بعمرو في موضع رفع كما قالوا كفى بالله والمعنى كفى الله لأنه لا فعل إلاّ بفاعل وزيد فاعله إذا قلت : أكرم بزيدٍ لأنّ زيداً هو الذي كرم."[3]

ويذهب الفراء إلى كونه فعل أمر لفظاً ومعنى[4]. وقالوا أبو علي "هذا الفعل عندي من باب (أفعَلَ) الذي معناه (صار ذا كذا) كقولهم: أقوى وأقطف وأجرب وما أشبهه وأعرب إذ صار ذا قطاف في دابته وذا خيل جُراب ونحو ذلك مما يجري على (أفعَلَ) وهو باب واسع. فمعنى أكرِمْ بزيدٍ: أكرَمَ زيدٌ أي صار ذا كرامة وذا سمع ووعي، خلاف من وصف بالصمم والعمي في قوله (صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ)"[5].

ورأي البصريين أدق في التعبير عن دلالة هذه الصيغة إذ انّ المتكلم لا يأمر المخاطب بل يتعجب لذا يترك اللفظ دلالة صيغته للتعبير عن مقصود هو التعجب

وقد نزّه النحاة في دراساتهم – الله جلّ اسمه – عن أنْ يكون متعجّباً فيما ورد

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 2/ 225.
(2) الأساليب الإنشائية في النحو العربي 85-86.
(3) الأصول في النحو 1/ 101
(4) الأشباه والنظائر 1/ 63
(5) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات 173

في القرآن الكريم من الكلام على هاتين الصيغتين قال المبرد "ولا يقال لله عزّ وجلّ تعجب ولكنه خرج على كلام العباد، أي هؤلاء ممن يجب أن يقال لهم ما أسمعهم وأبصرهم في ذلك الوقت. وأمّا قوله ﴿ فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾[1] فليس من هذا، ولكنه والله أعلم التقرير والتوبيخ وتقديره: أيّ شيء أصبرهم على النار؟ أي دعاهم إليها واضطرهم إليها كما تقول صبرتُ زيداً على القتل، ونهى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أن يُصبَّرَ الروح ومثل ذلك قوله :

قلتُ لها : أصبِرْها دائباً   أمثالُ بسطامِ بنِ قيسٍ قليلْ

فهذا مجازه، ولا يقال لله عزّ وجلّ، لأنّه إنّما يَتعجّب مَنْ يردُ عليه ما لا يَعلَمُه ولا يُقدِّره، فيتعجب كيف وقع مثلُه، وعلاّم الغيوب يجلُّ عن هذا"[2]

3- القَسَم هو اليمين، ويذكر في الكلام إذا كان المخاطب شاكّاً ومُنكِراً لذا يأتي جواب القسم مصحوباً بنون التوكيد، ولام التوكيد، زيادة في تثبيت ما يريد المتكلم إقراره وتأكيده. قال أبو علي الفارسي موضّحاً مفهوم القسم "القسم جملة يؤكد بها الخبر، ولما كان في الأصل جملة من الجمل التي هي إخبار، جاءت على ما جاءت عليه أخواتها، من كونها مرة جملة من فعل وفاعل، وأخرى من مبتدأ وخبر، إلاّ أنها لا تستقلّ بأنفسها حتى تتبع بما يقسم عليه، ونظيرها من الجمل الشرط في المجازاة، في أنها وإنْ كانت جملة فقد خرجت عن أحكام الجمل من جهة أنها تفيد حتى ينضم إليها الجزاء، فالجملة التي من فعل وفاعل في القسم قولهم أحلفُ باللّه، وكثيراً ما يحذف (أحلف) للعلم به والاستغناء بذلك عنه، والتي من الابتداء والخبر قولهم لعمرُك لأفعَلَنّ، وعليّ عهدُ اللّه، وأيمُنُ اللّه، وهذه الأقسام تتلقى باللام وبـ (إنّ) وبـ (لا) وبـ (ما)، وذلك قولك والله إنّ زيداً منطلقٌ وباللّه لَزيدٌ منطلقٌ، وواللّهِ لا يقوم، وأيمُنُ اللّهِ لأفعلَنّ.

والباء التي أضافت الحلف إلى المحلوف به في قولهم أحلف باللّه قد تبدّل منها

(1) البقرة 175

(2) المقتضب 4/ 183- 184

الواو فيقال والله، وتبدل من الواو التاء، فيقال تالله وفي القرآن: "وتالله لأكيدنّ أصنامكم"[1] واشترط النحاة في الأفعال التي لم تقع اقترانها باللام وبنون التوكيد وقد علّل المبرد ذلك بقوله "فإنّما ذلك لأنّ القسم لا يقع إلا على ما لم يقع من الأفعال فكرهوا أنْ يلتبس بما يقع في الحال. فأمّا الأمر والنهي فيفصل بينه وبينهما بلا لام لأنّ اللام لا تكون في الأمر والنهي، وكذلك لا تكون في الاستفهام. وإنّما تفصل بالنون بين القسم وبين هذه الأخبار التي قد تقع في الحال نحو قولك إنّ زيداً لمنطلقٌ لأنّ حدّ هذا أنْ يكون في حال انطلاق. وكذلك إنّ زيداً ليأكل، فإن قلت والله ليأكلنّ عُلِم أنّ الفعل لم يقع. وإنْ قلت قد جاء ﴿ إِنَّمَا جُعِلَ ٱلسَّبْتُ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾[2] قيل: قد يكون هذا، ولكن ليس فيه دليل على ما يقع في الحال أو يقع بعد، على أنّ أكثر الاستعمال أنْ يكون للحال، فإذا دخلت النون عُلِمَ أنّ الفعل لا يكون في الحال البتة. فلذلك لزمت اللام لأنّك قد تذكر الأفعال ولا تذكر المقسم به فتقول لا نطلقنّ فيعلم أنّ هذا على تقدير اليمين وأنّه ليس للحال." [3]

ولا شكّ في أنّ مباحث القسم دقيقة لأنها تنصبّ على معانٍ متشابكة، منها الدلالة على الحال أو الاستقبال، وعلامات كلّ منهما، ومنها الدلالة على القسم وعلى الشرط وعلامات الفصل بين جوابيهما وغير ذلك من المعاني التي درسها النحاة بتفصيل وفي مباحث لا يمكن الإحاطة بكل تفصيلاتها في هذا المبحث القصير من هذا الفصل.

ويتضح ممّا تقدم من مباحث هذا الفصل أنّ المعنى كان ذا أثر كبير في توجيه الدراسات النحوية إلى مضامير تعدّ بحق جوهر الدراسات اللغوية، لأنها اتخذت من الكلام موضوعاً لدراسة فنون معانيه، وتصرف ألفاظه، وتراكيبه، لأداء تلك المعاني، فلم يقف النحاة عند حدود اللفظ وحده، ولا في مجال الجملة وحدها، بل شملت دراستهم المعنى في كل صور التعبير عنه وأهمها بناء التراكيب اللغوية (النظْم)

واعتقد أنّ أعرضته في هذا الفصل عن هذا الموضوع الجليل إلماعات خاطفة لملامح هذ

---

(1) الإيضاح العضدي 263-264، والآية من سورة الأنبياء 57

(2) النحل 124

(3) المقتضب 2/ 333- 334.

الموضوع ذلك لأن ما قدّمه النحاة في ميدان دراسة بناء الجملة وأساليب التعبير عمل نحويّ يعبر عن نضج الدراسات اللغوية في ذلك العصر ورقي مناهج البحث والتفكير فيها.

ورأى أنّ مثل هذه اللمحات، وما يضاف إليها من جهود الباحثين تجلي الغبار عن واقع تلك الدراسات وتزيل ما ران عليها من رواسب النسيان وتبرز الوجه الناصع لحقيقتها التي كانت آثار المعنى واضحة في كل مبحث من مباحثها

(.) ينظر في أساليب الطلب عند النحاة والبلاغيين.

الخاتمة

دأبت الدراسات النحوية والرسائل الجامعية على البحث في موضوعات النحو وأبوابه وعلله وتفصيل أحكامه وقواعده ودراسة المشكلات المعضلات التي ألمتْ بالنحو وعقّدت مناهجه وطرائق عرض أبوابه. وكانت عناية مؤلفي تلك الدراسات بالمعنى متفاوتة فقد كان بعضهم ينغمس مع النحاة المتأخرين في متاهات الشروح والحواشي وتعليلات المتأخرين المتأثرة بالمنطق وتخريجاتهم. وكان بعضهم الآخر يسعى إلى التركيز على موضوعات ذات علاقة بالمعنى.

إنّ هذه الدراسة التي تبحث عن أثر المعنى في الدراسات النحوية تضع في مقدمة أغراضها إثبات وجود أثر للمعنى في كل مبحث من مباحث النحو، وهذا ما يجعل إثبات صحة ذلك بالأدلة والنصوص الموثقة نتائج يعتزّ الباحث بالتوصل إليها، وذلك لأنّ تلك النتائج تدحض إدعاءات كثيرة من النحاة والباحثين المعاصرين الذي ينكرون وجود أثر للمعنى في الدراسات النحوية الأولى كما أوضحت ذلك في التمهيد.

وقد استطعت أنْ أثبت أثر المعنى في كل مبحث من مباحث هذه الرسالة بما عرضته من أقوال النحاة وتحليلاتهم ومناظراتهم. ولم أقف عند حدود ذلك بل هداني البحث والتنقيب والموازنة والاستنتاج إلى نتائج مهمة في ميدان الدراسة النحوية أوجزها بما يأتي:

1- تعيين الأسس المعنوية التي بنيت عليها المصطلحات النحوية إذ استطاع الباحث تصنيف هذه الأسس في ضوء دلالاتها وتوزيع المصطلحات عليها بحسب الروابط التي تربطها بها.

2- تقويم المصطلحات النحوية وبيان مدى دقتها في التعبير عن المعاني النحوية وذلك بإجراء موازنة بين معانيها المعجمية والمعاني النحوية للأبواب التي وضعت للتعبير عنها. وقد توصل البحث إلى نتائج مهمة في ذلك.

3- كشف البحث عن قدرة الحد النحويّ على تركيز المعاني واختصارها في عبارات

موجزة تختزل كثيراً من التفاصيل في إيضاح تلك المعاني وهذا ما جعل النحاة يختلفون في تقويمهم لدقة تلك الحدود بحسب قدرة ذلك الحد على استيعاب معاني الباب النحوي أو قصوره عن ذلك

4- كشف البحث عن حقيقة فهم النحاة للعامل، وأوضح أنّ العامل عندهم هو المعنى وقد أثبت البحث بالأدلة أنّ ما يطرأ على الألفاظ من تغيير في حركاتها ليس بأثر الألفاظ بعضها ببعض وإنما هو بأثر المعنى المقصود الذي يوجب ذلك التغيير

5- كشف البحث بالتحليل عن أنّ المعنى أساس في تعليل كثير من الظواهر النحوية وأن الاختلاف في التعليل مردّه إلى التفاوت في فهم معاني الباب النحوي أو الظاهرة النحوية المراد تعليل خروجها عن الأصل.

6- أوضح البحث أن كثيراً من مسائل الخلاف بين النحاة يقوم على التفاوت في فهم معاني التراكيب أو دلالات الألفاظ.

7- استطاع البحث الكشف عن فكرة القرائن النحوية وكيفية الاستعانة بها في تحديد المعاني المقصودة في الإعراب، وذلك بإيضاح العلاقة القائمة بين تلك القرائن والحكم النحوي.

وقد اهتدى الباحث إلى الكشف عن منهج بحث النحاة في دراسة هذه الموضوعات التي ظلت تدرس في أبواب منفصلة لا علاقة لها بالإعراب. فقد تبين في هذا الفصل أنّ النحاة لم يدرسوا هذه الموضوعات في معزل عن علاقتها بالإعراب، بل درسوها في ضوء علاقتها بالأحكام النحوية. وقد تم الاهتداء إلى هذا الفهم الدقيق لتوظيفها بفصل إدراك أثر المعنى في دراسة الإعراب.

8- أوضح البحث معاني الإعراب، وكشف عن معرفة النحاة القدامى دلالة كل من الرفع والنصب والجر والجزم، وهي الدلالة التي ادعى عدد من النحاة المحدثين فضل الكشف عنها

9- استنتج الباحث أنّ سرّ بناء كثير من الأسماء في العربية هو كونها كلمات ترجع

إلى لغات شقيقة للعربية كالأكدية، وقد احتفظ العرب بصيغها وحركاتها كما سمعوها.

10- أظهر البحث ملامح اتجاه متطور في البحث النحوي هو البحث عن أوجه إعراب اللفظة الواحدة في ضوء اختلاف معانيها وقد استطاع الباحث بيان ملامح هذا الاتجاه بعرض مجاميع متفاوتة من الوجوه الإعرابية وتوزيعها بحسب احتمال الحالات الإعرابية الممكنة. وعزا اختلاف تلك الوجوه إلى ظواهر نحوية صنفها تصنيفاً جديداً.

11- أبان البحث الصفحات المشرقة في بحث النحاة للجملة وذلك بدراسة أقسامها على وفق أسس مختلفة، وبيان العوارض التي تطرأ على بنائها، والمعاني التي تؤديها في ضوء التغييرات التي تحصل فيها.

12- درس الباحث معاني الكلام وعرض آراء النحاة فيها موضحاً الأثر الريادي لعلماء النحو في بيان تلك المعاني. والجهد الذي قدموه لبناء صرح علم المعاني في أثناء دراستهم لمعاني التراكيب.

وأخيراً يمكن القول أنّ هذا البحث أشار إلى الأسس الصحيحة لبناء دراسات أخرى تهتم بالمعنى وتحدد ملامحه في الفكر النحوي.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- أبحاث في اللغة العربية: د. داود عبده بيروت 1973م.
- ابن جني النحوي: د. فاضل صالح السامرائي. دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع 1389هـ - 1969م.
- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة: د. أحمد مكي الأنصاري. المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية نشر الرسائل الجامعية.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر للبناء تحقيق الشيخ الضباع مطبعة عبد الحميد حنفي.
- أثر النحاة في البحث البلاغي: د. عبد القادر حسين. دار نهضة مصر للطبع والنشر. القاهرة.
- الأحكام في أصول الأحكام: الآمدي، علي بن أبي علي بن محمد (ت 631 هـ) مطبعة المعارف، مصر. 1332 هـ - 1914م.
- إحياء النحو: إبراهيم مصطفى. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر 1937 مصر.
- أدب الكاتب: تصنيف أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت 276 هـ) تحـ: محمد محيي الدين عبد الحميد. الطبعة الرابعة 1382هـ - 1963م. مطبعة السعادة بمصر.
- الأساليب الإنشائية في النحو العربي: عبد السلام محمد هارون. مطبعة السنة المحمدية 1378هـ - 1959م.
- أسرار العربية: الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفا (ت 577 هـ) تحـ. محمد بهجة البيطار. دمشق المجمع العلمي العربي. 1377هـ - 1957 م
- الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي، جلال الدين، (ت 911هـ). الطبعة الثانية. مطبعة دائرة المعارف العثمانية. حيدر آباد الدكن 1359هـ.

- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي: البطليوسي، عبد الله بن السيد (ت 521 هـ) تحـ: د. حمزة عبد الله النشرتي. الطبعة الأولى 1399 هـ - 1979م الناشر دار المريخ. الرياض.
- إصلاح المنطق. ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق (ت 244 هـ) تحـ: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون دار المعارف بمصر 1970.
- أصول التفكير النحوي / د. علي أبو المكارم. منشورات الجامعة الليبية 1392هـ - 1973م.
- الأصول في النحو. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري (ت 316هـ) تحـ: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت 1405هـ - 1985م.
- إعراب الجمل وأشباه الجمل. د. فخر الدين قباوة. الناشر دار الأصمعي بحلب. الطبعة الأولى 1392هـ - 1972م.
- إعراب القرآن: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل (ت 338هـ) تحـ. د زهير غازي زاهد وزارة الأوقاف / أحياء التراث الاسلامي، مطبعة العاني بغداد.
- الإقتضاب شرح أدب الكتاب البطليوسي، عبد الله بن السيد (ت 521هـ) تحـ: عبد الله البستاني. المطبعة الأدبية ببيروت.
- الاقتراح في علم أصول النحو: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت 911هـ) دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد الدكن - الهند.
- أقسام الأخبار الفارسي، أبو علي الحسين بن أحمد (ت 377) تحـ: د. علي جابر المنصوري. المنشور في مجلة المورد، المجلد السابع، العدد الثالث لسنة 1978.
- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة .د. فاضل الساقي، القاهرة مكتبة الخانجي 1977
- الأمالي الشجرية: ابن الشجري، أبو السعادات هبة اللّـه (ت 542هـ) طبع حيدر أباد الطبعة الأولى.

الامتاع والمؤانسة: التوحيدي، أبو حيان (ت 414هـ) تح: أحمد أمين وأحمد الزين، منشورات المكتبة العصرية ببيروت – صيدا، 1953.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: الأنباري، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت 577هـ) تح: محمد محيي الدين عبد الحميد. الطبعة الرابعة 1380 – 1961 مطبعة السعادة.
- الإيضاح العضدي: الفارسي، أبو علي الحسين بن أحمد (ت 377هـ) تح: د حسن شاذلي فرهود مطبعة دار التأليف بمصر 1389هـ – 1969م.
- الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي (ت 646هـ) تح: موسى بناي العليلي. مطبعة المجمع العلمي الكردي 1976م.
- الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، أبو القاسم (ت 337هـ) تح: مازن المبارك مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر 1378 – 1959. الناشر مكتبة دار العروبة
- البحر المحيط: الأندلسي أبو حيان محمد بن يوسف (ت 754هـ) مطبعة السعادة.
- بديع القرآن: لابن أبي الأصبع المصري (ت 654هـ) تح: حفني محمد شرف الطبعة الأولى 1377هـ 1957 مكتبة نهضة مصر بالفجالة.
- البرهان في علوم القرآن. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت 794هـ) تح. د محمد أبو الفضل ابراهيم. الطبعة الأولى 1376هـ-1957م. دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- البصائر والذخائر: التوحيدي، أبو حيان (ت 414هـ) تح: د. ابراهيم الكيلاني مطبعة الإنشاء 1964م الناشر مكتبة أطلس ومطبعة الإنشاء.
- البلاغة: المبرد أبو العباس محمد بن يزيد (ت 285هـ) تح: د رمضان عبد التواب. دار مطابع الشعب.

بيان إعجاز القرآن: الخطابي، حمد بن محمد بن ابراهيم (ت 388هـ) ضمن (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) تح: محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف مصر

- البيان العربي: د. بدوي طبانة. الطبعة الرابعة، مكتبة الانجلو المصرية المطبعة الفنية الحديثة: القاهرة 13887هـ-1968م.

البيان والتبيين. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت 255هـ) تحـ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي. الطبعة الثالثة 1388-1968.

- تاريخ النحو وأصوله: د. عبد الحميد السيد طلب / القسم الأول، الناشر مكتبة الشباب، مصر.

- تأويل مشكل القرآن: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت 276هـ) شـ وتحقيق السيد أحمد صقر. دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه

- التأويل النحوي في القرآن الكريم: د. عبد الفتاح أحمد الحمّوز. الطبعة الأولى 1404هـ-1984م. مكتبة الرشيد للنشر والتوزيع. الرياض.

- التصريح بمضمون التوضيح. الشيخ خالد الأزهري. مطبعة محمد مصطفى/ القاهرة.

- التطور النحوي للغة العربية / برجستراسير/ مطبعة السماح القاهرة 1929: عني بطبعها محمد حمدي البكري.

- التعريفات: الجرجاني السيد الشريف (ت 816هـ) الطبعة الحميدية 1321هـ القاهرة.

- التلخيص في علوم البلاغة: القزويني الخطيب، جلال الدين محمد عبد الرحمن (ت 739هـ) ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي. الطبعة الثانية 1350 هـ - 1932م المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

- تهذيب اللغة: الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد (ت 370هـ) تحـ. د. عبد الكريم الغرباوي مطابع سجل العرب - القاهرة.

- توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب. أبو الحسن علي بن عيسى (ت 384هـ) تحـ سعيد الأفغاني. مطبعة الجامعة السورية 1377هـ - 1958م. دمشق.

جامع البيان عن تأويل القرآن. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت 310هـ) تحـ محمود محمد شاكر. الطبعة الثانية 1373هـ – 1954م. مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده

- الجامع لأحكام القرآن. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، (ت 671هـ) مطبعة دار الكتب المصرية 1356هـ – 1937م.

- الجامع الصحيح، البخاري محمد بن اسماعيل الجعفي (ت 256هـ) تحـ. لودولف قرهل. مطبعة بريل. ليدن 1868م.

- الجمل في النحو. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت 337هـ) تحـ د. علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة. دار الأمل 1404هـ-1984. الأردن.

- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ت 1206هـ). دار إحياء الكتب العربية. مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.

- الحجة في القراءات السبع. الحسين بن أحمد بن خالويه (ت 370هـ) تحـ: د. عبد العال سالم مكرم. الطبعة الثانية 1397هـ – 1977م. دار الشروق.

- الحدود لأبي علي بن سينا. تحـ: أملية مارية جواشون منشورات المعهد العلمي الفرنسي للآثار بالقاهرة 1963.

- الحدود في النحو: الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت 384هـ) ضمن (رسائل في النحو واللغة) حققها وشرحها وعلق عليها د. مصطفى جواد – يوسف يعقوب مسكوني سلسلة كتب التراث 11. دار الجمهورية – بغداد 1388 – 1969م.

- الحيوان. الجاحظ، أبو عثمان بن بحر (ت 255هـ). تحـ: عبد السلام محمد هارون – القاهرة.

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. البغدادي، عبد القادر بن عمر (1093هـ) تحـ عبد السلام محمد هارون. دار الكاتب العربي. القاهرة 1387 – 1967م.

الخصائص. ابن جني. أبو الفتح عثمان (ت 392) تحـ: محمد علي النجار دار الهدى للطباعة والنشر – بيروت.

الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الأنصاف. محمد خير الحلواني د ر القلم العربي بحلب.

الدرس النحوي في بغداد .د. مهدي المخزومي. وزارة الإعلام في الجمهورية العراقية سلسلة الكتب الحديثة 71. لسنة 1974.

- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري د. فاضل صالح السامرائي مطبعة الإرشاد. بغداد 1390هـ – 1971م.
- دراسات نقدية في النحو العربي .د. عبد الرحمن أيوب مؤسسة الصباح لنشر والتوزيع الكويت مطابع الأنباء 1957.
- دراسات في فقه اللغة .د. صبحي الصالح الطبعة الرابعة دار العلم للملايين بيروت 1370هـ – 1970م.
- دراسات في كتاب سيبويه .د. خديجة الحديثي. وكالة المطبوعات الكويت 1980
- دراسات في اللغة العربية د. خليل يحيى نامي. دار المعارف بمصر 1974.
- دلائل الإعجاز، الجرجاني، عبد القاهر (ت 471هـ) تعليق وشرح محمد عبد المنعم خفاجي الطبعة الأولى 1389 – 1969 مكتبة القاهرة / مصر مطبعة الفجالة الجديدة.
- الرد على النحاة / القرطبي، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي (ت 592هـ) تحـ . شوقي ضيف دار المعارف الطبعة الثانية 1982
- الرسالة الشافعي، الإمام محمد بن إدريس المطلبي (ت 204هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر الطبعة الأولى 1358هـ – 1940م مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- الرواية والاستشهاد باللغة. دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث. محمد عيد . القاهرة عالم الكتب 1976.
- سر صناعة الإعراب. ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ) تحـ مصطفى السقا محمد الزفزاف إبراهيم مصطفى عبد الله أمين. إدارة إحياء التراث القديم، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الأولى 1374–1954. مصر

سيبويه إمام النحاة علي النجدي ناصف مطبعة لجنة البيان العربي القاهرة.

الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه .د. خديجة الحديثي مطبوعات جمعة الكويت – طباعة مطابع مقهوي. الكويت 1974.

شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت 769هـ) تح: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة عشرة 1382–1962 مطبعة السعادة.

- شرح الأشعار الستة: البطليوسي، أبو بكر عاصم بن أيوب تحـ. ناصيف سليمان عواد وزارة الثقافة والفنون، سلسلة التراث 50 لسنة 1979.
- شرح جمل الزجاجي: الأشبيلي علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت 669هـ) (الشرح الكبير) تحـ: د. صاحب أبو جناح. مطابع دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ابن هشام الأنصاري جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله (ت 761هـ) تحـ: محمد محي الدين عبد الحميد. الطبعة الثامنة 1380–1960 مطبعة السعادة.
- شرح الكافية: الرضي الاستربادي محمد بن الحسن (ت 686هـ) القاهرة المطبعة العامرة المحمية.
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية / ابن هشام، جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله (ت 761 هـ) تحـ: د. هادي نهر. مطبعة الجامعة بغداد 1397هـ–1977م
- شرح اللمع. ابن برهان العكبري، عبد الواحد علي الأسدي (ت 456هـ) تحـ فائز فارس الطبعة الأولى 1404هـ -1984 السلسلة التراثية (11). الكويت.

شرح المفصل: ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت 643هـ) المطبعة المنيرية مصر.

الشواهد والاستشهاد في النحو لعبد الجبار علوان النايلة. مطبعة الزهراء 1976

الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها. ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت 395هـ) تحـ: مصطفى الشويمي مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر بيروت 382. هـ 1963م.

الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: الجوهري، اسماعيل بن حماد (ت 398هـ) تحـ: أحمد عبد الغفور عطار، مطابع دار الكتاب العربي بمصر.

- صحيح مسلم بشرح النووي. المطبعة المصرية ومكتبتها. القاهرة.
- طبقات النحويين واللغويين: الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (ت 379هـ) تحـ. محمد أبو الفضل ابراهيم. القاهرة 1373هـ-1954م مكتبة الخانجي.
- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز العلوي اليمني، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم (ت 745هـ) طبع بمطبعة المقتطف بمصر 1232-1914.
- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم. أحمد سليمان ياقوت، الرياض – جامعة الرياض 1981.
- العربية: دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، يوهان فك، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي بمصر 1400هـ-1980م .
- علل النحو ابن الورّاق، أبو الحسن محمد بن عبد الله (ت 381هـ) تحـ: د. محمود جاسم الدرويش – بيت الحكمة – بغداد العراق 2002م.
- علم الدلالة: د. أحمد مختار عمر. الطبعة الأولى 1402هـ-1982، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع.
- علم الدلالة. ف بالمر. ترجمة مجيد عبد الحليم الماشطة 1985 الجامعة المستنصرية بغداد.
- علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي: د. محمود السعران. الاسكندرية. دار المعارف 1962م

فصول في فقه العربية: د. رمضان عبد التواب. الطبعة الثانية 1404 1983 سمكس للطباعة. الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة دارة الرفاعي بالرياض.

- الفعل زمانه وابنيته: د. ابراهيم السامرائي. مطبعة العاني بغداد 1386هـ 1966م

- الفعل والزمن: د. عصام نور الدين / المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت. لبنان 1404-1984. الطبعة الأولى

فقه اللغة في الكتب العربية: د. عبده الراجحي دار النهضة العربية بيروت 1974م

فقه اللغة المقارن. د. ابراهيم السامرائي بيروت. دار العلم للملايين 1968.

- في أصول اللغة والنحو: د. فؤاد حنا ترزي، بيروت، مكتبة لبنان 1961

- في بناء الجملة العربية: د. محمد حماسة عبد اللطيف 1402-1982 الطبعة الأولى دار القلم. الكويت.

- في النحو العربي نقد وتوجيه: د. مهدي المخزومي، منشورات المكتبة العصرية 1964. صيدا – لبنان. الطبعة الأولى.

- الفهرست: ابن النديم أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب اسماعيل المعروف بالوراق (ت 380هـ) تح: رضا تجدد – طهران 1391-1971.

- القاموس المحيط – الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت 817هـ) مطبعة مصطفى البابي الحلبي. مصر.

- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: د. عبد العال سالم مكرم. المطبعة العصرية، الكويت الطبعة الثانية 1978.

- قواعد الشعر ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى (ت 291هـ) شرح وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي - القاهرة شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي 1948م

- القواعد النحوية مادتها وطريقتها عبد الحميد حسن. مطبعة العلوم، الطبعة الثانية 953.

كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ) تح: عبد السلام هارون. الطبعة الثالثة 1403هـ-1983م عالم الكتب.

- كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر: العسكري أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل (ت 395هـ) تح علي محمد البجاوي محمد أبو الفضل ابراهيم الطبعة الأولى 1371 – 1952 دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (ت 538هـ طهران. انتشارات آ آفتاب.
- اللامات: الزّجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت 337هـ) تحـ د مـازن المبارك. المطبعة الهاشمية بدمشق 1389هـ-1969م
- لسان العرب: ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. دار صـادر دار بيروت 1956-1376هـ.
- اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان. الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973م
- لمع الأدلة في أصول النحو: الأنباري، أبو البركات عبد الرحمـن بـن أبـي الوفـا (ت 577هـ) تحـ: سعيد الأفغاني. مطبوع مع كتاب الإغراب في جدل الإعراب. الطبعة الأولى. دمشق
- لمع الأدلة في أصول النحو: الأنباري، أبو البركات عبد الرحمـن بـن أبـي الوفـا (ت 577هـ) تحـ: عطية عامر. المطبعة الكاثوليكية بيروت 1963.
- اللمع في العربية: ابن جني أبو الفتح عثمان (ت 392هـ) تحـ: حامد المؤمـن مطبعـة العاني بغداد / منشورات جمعية منتدى النشر / النجـف الإشراف الطبعـة الأولى 1402-1982.
- مجاز القرآن. أبو عبيدة، معمر بن المثنى التيمي (ت 210هـ) محمـد فـؤاد سـزكين. مكتبة الخانجي – مصر الطبعة الأولى 1381هـ – 1962م
- مجالس ثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت 291) شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون النشرة الثانية دار المعارف بمصر
- مجمع الأمثال الميداني أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري (ت 518هـ) تحـ. محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة بمصر 1959م.
- مجمع البيان في تفسير القرآن / الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن (ت 548هـ) تحـ هاشم الرسولي المحلاتي / دار أحياء التراث العربي بيروت لبنان 1379
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جني، أبو الفتح عثمان

تحـ علي النجدي ناصف .د عبد الحليم النجار .د. عبد الفتـاح اسمـاعيل شـلبي مجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة أحياء التراث الإسلامي القاهرة 1386

مختصر في شواذ القراءات مـن كتـاب البديـع: الحسـين بـن أحمـد بـن خالويـه (ت 370هـ) عني بنشره ج برجشتراسير. المطبعة الرحمانية بمصر 1934.

مختصر المعاني. التفتزاني سعد الدين بن مسعود (ت 791هـ) مطبعة عبد اللّه أفـدي القريمي 1307هـ.

- المدارس النحوية: د. شوقي ضيف. دار المعارف بمصر. الطبعة الخامسة 1983

- مدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية عبـد المجيـد عـابدين مطبعة الشبكشي بالأزهر مصر الطبعة الأولى 1951.

- مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطوّرها: د. عبد الرحمن السيد. طبع بمطابع سـجل العرب 1388-1968 الطبعة الأولى. توزيع دار المعارف بمصر

- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د. مهدي المخزومي. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر الطبعة الثانية.

- المذكر و المؤنث الأنباري أبو بكر (ت 328هـ) تحـ: د. طـارق عبد عـون الجنـابي منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في الجمهورية العراقيـة مطبعـة العـاني بغداد 1978م.

- المزهر في علوم اللغة وانواعها الـسيوطي جلال الدين (ت 911هـ) تحـ محمد أحمـد جاد المولى - علي محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة الثانية - مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

مسائل خلافية - العكبري - أبو البقاء (ت 616هـ) تحـ محمد خير الحلواني. لم تذكر المطبعة أو سنة الطبع.

مسائل العسكرية: الفارسي أبو علي الحسين بن أحمـد (ت 377هـ) تحـ: د. محمـد الشاطر أحمد محمد أحمد. مطبعة المدني القاهرة 1403-1982.

- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: النحوي أبو علـي الحسـين بـن أحمـد دراسـة

وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي مطبعة العاني بغداد 1983 نشر وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – إحياء التراث الإسلامي.

- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: عوض حمد القوزي. الطبعة الأولى 1401–1981 شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة – الرياض.
- معاني الأبنية في العربية: د. فاضل صالح السامرائي - الطبعة الأولى 1401هـ – 1981م.
- معاني القرآن: الأخفش، سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي (ت 215هـ) دراسة وتحقيق د. عبد الأمير محمد أمين الورد. مكتبة النهضة العربية عالم الكتب – بيروت الطبعة الأولى 1405–1985.
- معاني القرآن: الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد (ت 207هـ) تحـ: أحمد يوسف نجاتي – محمد علي النجار الجزء الأول. مطبعة دار الكتب المصرية 1374هـ–1955م.

الجزء الثاني: تحـ: محمد علي النجار الدار المصرية للتأليف والترجمة.

والجزء الثالث تحـ: عبد الفتاح شلبي 1955–1972.

- معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي – جامعة بغداد – بيت الحكمة مطبعة التعليم العالي في الموصل 1989.
- المعجم الفلسفي: جميل صليبا دار الكتاب اللبناني – بيروت الطبعة الأولى 1971م.
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي: لفيف من المستشرقين. نشره الدكتور أ. ي. ونسنك مكتبة بريل في مدينة ليدن 1936.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري جمال الدين بن يوسف (ت761هـ) تحـ: محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة المدني مصر.
- المفصّل في علم العربية: الزمخشري جار الله محمود بن عمر (ت 538هـ) تحـ: محمد محي الدين عبد الحميد مطبعة حجازي بالقاهرة عنّي بنشره محمود توفيق.
- المقتضب: المبّرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت 285هـ): محمد عبد الخالق عضيمة – عالم الكتب – بيروت.

- المقدّمة: ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون (ت 808هـ) مطبعة مصطفى محمد القاهرة 1327هـ.
- من أسرار اللغة: إبراهيم أنيس. الطبعة الخامسة 1975، الناشر مكتبة الانجلو المصرية.
- المنصف في شرح التصريف: ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392) تحـ: ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر الطبعة الأولى 1954.
- منازل الحروف: الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت 384هـ) ضمن (رسائل في النحو واللغة حققها وشرحها وعلق عليها د. مصطفى جواد – يوسف يعقوب مسكوني سلسلة التراث 11 دار الجمهورية – بغداد – 1388هـ – 1969م.
- مناهج البحث عند مفكري الإسلام ونقد المسلمين للمنطق الأرسطاليس د. سامي النشار القاهرة دار الفكر العربي.
- مناهج بلاغية: د. أحمد مطلوب – وكالة المطبوعات – الكويت الطبعة الأولى 1393هـ – 1973م.
- المنخول من تعليقات الأصول: الغزالي أبو حامد تحـ: محمد حسن هيتو طبع في دمشق 1970.
- الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري: الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر (ت 370هـ) تحـ السيد أحمد صقر دار المعارف بمصر 1380-1961.
- موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف. إعداد أبو هاجر محمد السعيد البسيوني زغلول. عالم التراث، بيروت ط1، 1410-1989.
- الموفقي: ابن كيسان أبو الحسن محمد بن أحمد (ت 299هـ) تحـ: د. عبد الحسين الفتلي المنشور في مجلة المورد المجلد الثاني العدد الرابع لسنة 1975.
- نحو التيسير – د. أحمد عبد الستار الجواري مطبعة المجمع العلمي العراقي 1404هـ – 1984.
- نحو عربية ميسرة: د. أنيس فريحة. دار الثقافة بيروت 1955.

- نحو المعاني: د. أحمد عبد الستار الجواري - مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1407هـ-1987م.
- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة: محمد أحمد عرفة. مطبعة السعادة بمصر.
- نزهة الباء في طبقات الأدباء: الأنباري أبو البركات كما الدين عبد الرحمن بن محمد (ت 577هـ) تحـ: محمد أبو الفضل ابراهيم دار نهضة مصر للطبع والنشر القاهرة.
- النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي ... 833هـ) باشراف علي محمد الصباغ مطبعة مصطفى محمد / مصر.
- نظرية المعنى في النقد الأدبي: الدكتور مصطفى ناصف - دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع 1401-1981.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه: الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (ت 476هـ) تحـ: زهير عبد المحسن سلطان. منشورات معهد المخطوطات العربية الطبعة الأولى الكويت 1407هـ-1987م.
- النواسخ في كتاب سيبويه: د. حسام سعيد النعيمي. دار الرسالة للطباعة بغداد 1397هـ - 1977م.
- الواضح في علم العربية: الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (ت 379هـ) تحـ: د. أمين علي السيد دار المعارف بمصر 1975.
- الوساطة بين المتنبي وخصومه: الجرجاني القاضي علي بن عبد العزيز (ت 366هـ) تحـ: محمد أبو الفضل ابراهيم وعلي محمد البجاوي. مطبعة عيسى البابي الحلبي. القاهرة 1370هـ - 1951م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، جلال الدين (ت 911هـ) تحـ: د. عبد العال سالم مكرم. دار البحوث العلمية. الكويت 1397/ 1977.

المخطوطات والرسائل الجامعية:

1- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي

بكر الشرجي (ت 802هـ) مصورة د. طارق الجنابي نقلا عن رسالة القياس في النحو العربي.

2- الاغفال: الفارسي: أبو علي الحسين بن أحمد (ت 377هـ) مصورة الدكتور علي جابر المنصوري.

3- القياس في النحو نشأته وتطوره / سعيد جاسم الزبيدي / رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة بغداد 1985م.

4- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي / علي جابر المنصوري. رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة عين شمس 1976.

5- مناهج التأليف النحوي: كريم حسين ناصح. رسالة ماجستير،مقدمة إلى جامعة بغداد 1986.

البحوث والمقالات المنشورة في المجلات:

1- الاستقراء في النحو .د. عدنان محمد سلمان. مجلة المجمع العلمي العراقي المجلد 35 ج3 لسنة 1984.